جرجيس فتح الله

نظرات في القومية العربية حتى العام ١٩٧٠



الجزء الرابع

المأساة الآشورية

منشورات الجمل

دار آراس للطباعة والنشر

جرجيس فتح الله: نظرات في القومية العربية حتى العام ١٩٧٠

جرجيس فتح الله

نظرات في القومية العربية حتى العام ١٩٧٠

الجزء الرابع

المأساة الآشورية

دار آراس للطباعة والنشر

منشورات الجمل

الجزء الرابع

المأساة الآشورية

١٨٩٣

... وبعد هذا كلّه وربطاً للتاريخ ومن جديد ايضاً فقد كانت اليد الطولى في التعجيل بمصيره (الملك فيصل) الأخير لولي عهده حينئذ. أي الأمير غازي. فخلال سفرته إلى سويسرا كانت حركة (التياريين) وهي حركة آثورية لها اسبابها ومقدّماتها، كما لكلّ الأقليات الأخرى في العراق من اسباب ومقدّمات، وبطبيعة الحال، فنتائج. ولكن بصورة أخصّ فقد كان لهذه الحركة صداها العالمي الذي أضرّ بسمعة العراق وذلك بما كان من شدة بطش القائد العسكري (بكر صدقي) شبه السفاح والذي استغوى وليّ العهد الغرّ بمعونة المغامر الآخر (حكمت سليمان) واللذين ظلاً طيلة أربعٍ أو خمس سنوات يستغويانه حتى يوم انقلاب بكر صدقي هذا وشريكه ذاك، وما جرّره من ذيول لسنوات عدة. لقد أراد بكر صدقي وتحت ستار الوطنية المتطرفة والتي كان وليّ العهد الجديد غوياً كل الغواية بها وإن كانت على حساب أبناء وطنه، أن يبرهن له على مدى كفاءته وقدرته لأداء مثل هذه المهمة الدموية. فلقد تجاوز كلّ الحدود بل حتى على مصير أبيه في حملته على الثائرين. وإن شئت فالمتمردين، حتى بلغت حدّ الاغتصاب للنساء فيها.

أن يضطر هذا الابن الوحيد ووليّ العهد أباه المريض إلى قطع المسافات البعيدة بين سويسرا وبغداد محاولاً أن يخفّف ما استطاع وإن بعد فوات الأوان من وطاة هذه المغامرة الجديدة أولاً وللتخفيف من الضغط العالمي ولاسيما ضغط بريطانيا وسفارتها التي كان لها في هؤلاء (التياريين) مما يسمى بـ(الليڤي) خيرة الجنود والضباط الأقوياء بكل معنى القوة...

محمد مهدي الجواهري

ذكرياتي، الجزء الأول، ص٢٩٥

[دار الرافدين - دمشق - ١٩٨٨]

مأساة الآشوريين

The Tragedy of the Assyrians

التاريخ هو في الواقع شيء أكثر قليلاً من سجلّ الجرائم والحماقات والمحن التي تصيب البشر.

كيبون في «انحلال وسقوط الإمبراطورية الرومانية»

المقدم رونالد سيمبل ستافورد

Lt. Col. R. S. Stafford

D. S. O., M. G.

نقله إلى العربية

جرجيس فتح الله

١٨٩٧

تعريف بالكتاب

في شهر آب وأيلول من العام ١٩٣٣ أشغلت أنباء الأحداث التي وقعت في شمال العراق حيزاً من أعمدة الصحف اليومية لا في بريطانيا وحدها بل في أوروبا كذلك، في حين لم تكن الصحافة البريطانية خلال السنوات التي سبقت تبدي اهتماماً كبيراً بشؤون العراق. ثم إن نهاية فترة الانتداب البريطاني في تشرين الأول من العام ١٩٣٢ واستقلال دولة العراق التام قوبل في إنگلترا بارتياح عظيم، فمنذ زمن طويل ناشدت الصحافة البريطانية ونادت بوجوب تقليص المسؤولية البريطانية وتقليل النفقات في تلك البلاد، وأزجيت التهاني والتمنيات المخلصة الطيبة لنجاح العراق على الصعيد العالمي، وقام الملك فيصل في صيف ١٩٣٣ بزيارة رسمية لإنگلترا فكان لشخصيته الجذابة وخلقه الرفيع أثر عميق في نفس كل من اتصل به وهو رجل يدين له العراق ببلوغ أمانيه الوطنية أكثر مما يدين بها لأي شخص آخر. كان من نتائج زيارته تلك تقوية الآمال في استمرار العلاقات الودية الوثيقة بين الدولتين.

قليل من البريطانيين في إنگلترا من كان على علم بوجود آشوريين في العراق إلى أن وقعت أحداث العام ١٩٣٣. لا نكران في أن الأوساط الدينية هناك كانت مهتمة بأمر هذه الأقلية في شمال العراق المسلم. لذلك صُدم الكل بأنباء المذابح المسيحية على يد المسلمين، ووقع أقسى طرف من الصدمة على أولئك الذين عز على قلوبهم مستقبل العراق. هذه الأنباء زعمت أن عدداً كبيراً من الآشوريين قد قتل، وليس في كل تلك الروايات ما يرقى إلى الصحة والدقة التامتين، سواء في ذلك تلك التي نقلت تفاصيل المذابح، أو التي تحدثت عن أسبابها. وأما في العراق فإن ستار الكتمان المرخي قد بلغ غاية النجاح ولذلك راحت الأنباء المتسربة من هذا الستار إلى الخارج تتناقص مع ازدياد التهاتر والمبالغة فيها.

وفي الخامس من أيلول ١٩٣٣ توفي الملك فيصل بموت الفجاءة في بلاد

سويسرا. ومع هذا النبأ قفز باسم العراق مؤقتاً إلى صدور الأخبار العالمية واحتل العناوين البارزة في الصحف فقد ساعد على طمس بقايا آثار المسألة الآشورية وجر عليها ذيل النسيان. ومنذ ذلك الحين وأحداث العالم الهامة التي تستأثر بالفكر دائبة في طمس معالم المشكلة وإخفائها عن عالم الصحافة اللهم إذا جرى ذلك بمحض مصادفة. هكذا آلت القضية إلى النسيان التام ولم يتخلف منها إلاّ صبابة في أذهان فئة قليلة جداً ذات مصلحة حقيقة. هذه الفئة نفسها ظلت تجهل واقع ما جرى على وجه الدقة لنزرة ما وصلها من معلومات أو عدم تيسرها من وثائق معتمدة. فكانت النتيجة أن صدر من الأبحاث المشوهة والحكايات المغرضة كل ما يرقى إليه الخيال. ولم يكن في ما نشر ما ينصف بريطانيا والعراق والآشوريين. ولذلك كان من الضروري تدوين الوقائع كما جاءت، وقائع ما حصل وأسباب ما حصل، وهذا هدف كتابي.

مما لا يقلّ أهمية عن هذين المطلبين المتقدمين ضرورة تلجئنا إلى إيضاح تأرجح مستقبل الآشوريين، ووجوب التفكير في مصير أولئك التاعسين الذين عانوا الكثير من البلايا وإن كان بعض من مصابهم من عمل أيديهم، ونتيجة التهور والطيش اللذين لازما تصرفاتهم. لكن ينبغي لنا ألا نتجاهل الظروف القاسية التي واجهوها، فهؤلاء القوم يشعرون بأنهم الآن دخلاء ولا مجال في أن يعدوا ضيوفاً أعزة مكرّمين.

قذفت بي واجبات المفتش الإداري - وهو المنصب الذي أشغلته ست سنين في خدمة الدولة العراقية - إلى مدينة الموصل في شهر أيار ١٩٣٣ فوجدت نفسي في خضمّ بحر الأحداث الآشورية عندما وصلت في ذلك الصيف. ووضعني منصبي في موضع فريد من حيث الوقوف على حقائق الأمور كافة. ولقد وطّنت النفس على التزام الحياد التام في روايتها باذلاً قصارى جهدي لأكون عادلاً منصفاً: وإن ألجئت إلى انتقاد سلوك الآشوريين في مواقف معينة فأرجو ألا يستنتج القارئ أني لا أشعر بالعطف والإشفاق عليهم، وإن قسوت في حكمي على وحدة من وحدات الجيش العراقي، فأرجو من القارئ ألا يظن الدافع سوء النية أو التحامل على العراق فالعكس هو الصحيح إذ ليس ثم من يضاهيني في الإخلاص لتلك البلاد وسلامة النية تجاهها. ورغبتي الوحيدة هي أن يكون أصدقائي العراقيون على علم بهذا.

المقدم رونالد سيمپل ستافورد

Lt. Col. Ronald Seimpilt Stafford

لندن ١٩٣٥

١

التاريخ الأول

هنا عقدة جبال متشابكة تعرف عموماً باسم «جبال حكاري» وتقع داخل الأراضي التركية في ما يلي الشمال الشرقي من حدود العراق الحالية وهي أشبه بجبال سويسرا لكنها أعظم وأروع وأوسع رقعة وأضيق ودياناً. وفي الواقع إن كثيراً من هذه الوديان هي أغوار عميقة ذات سفوح عمودية تقريباً تهبط آلافاً من الأقدام من ذرى الجبال الشم التي تعلوها وهي أراضٍ قليلٌ نبتُها ناضبٌ زرعُها وضرعُها لا تسمح إلا بشريط من الخضراء يمتد بطول ضفاف الأنهار في قيعان الوديان. وقد يبلغ ارتفاع الجبال اثني عشر ألف قدم بل يسمو إلى أربعة عشر ألفاً. ويغطي ثلج الشتاء أعلى الجبال وأخفض الوهاد بطبقة سمكية، ولا يذوب على مدار السنة في الذرى العليا. والمناظر في غاية من الجمال. والطبيعة خلابة فخمة لاسيما عندما يشق الزاب الكبير مجراه شقاً في كتل الجبال الصخرية ليكوّن سلسلة متابعة من الأغوار السحيقة الضيقة بما فيها من شلالات ومساقط جارفة أثناء انحداره إلى المهاوي. وسفوح الجبال تغطيها غابات عظيمة من أشجار البلوط والعرعر وبعض الصنوبر والاسپندار. وفي الوديان تزدحم شجيرات الدفلى والنبطة والزعرور الجبلي وما إليها، إلى جانب الدغل والشوك. وبمجيء الربيع غب ذوبان الثلج ترى الأرض كلها وقد ارتدت حلة يطرزها كل نوع من الزهر الألبي[١]. أما عالم الحيوان في الأقليم فهو من الفصائل القفقاسية المألوفة، أي ذئاب ودببة ووعول وثعالب وضباع وسنسار(سمور). وعالم الطيور واسع رحب: فمن القبرات وصغار العصافير إلى النسور والصقور التي تلوذ بشقوق الصخور العالية. والقطا والسماني مبتذل لكثرته أمام صائده. والسمك ممتاز وافر.

هذه البلاد القاسية التي لا يقوى على العيش فيها غير صناديد الرجال وأشدهم

(١) نسبة إلى جبال الألب في أوروپا الوسطى لاسيما سويسرا (م).

عوداً قلما زارها أوروبي، بل لم تطأها قدم أوروبية منذ نشوب الحرب الكونية. وهي في وقتنا الحاضر خالية من البشر خاوية. على أن القبائل الجبلية التي كانت تقطنها قبل الحرب دأبت على مصارعة الطبيعة لتحصل على ما يسد الرمق ويستر الخلة بشق الأنفس فكانت تزرع بقعاً صغيرة بالحبوب على مدرجات الوديان، وترعى أغنامها ومعزها الجلد الصبور في سفوح الجبال. والطرق لا أثر لها ولا وجود خلا المفاوز والشعاب الوعرة التي توصل بين الوادي والوادي ويصعب السير فيها حتى على البغال أشهراً عدة من السنة.

بلاد كهذه رزقها شحيح إلى هذا الحد كان معظمها موطن الآشوريين الذين سنروي قصتهم هنا.

والكرد جيرانهم وشركاؤهم فيها لا يقلّون عنهم بداوة وشراسة، وبلاد الأرمن تبدأ من تخومهم الشمالية باتجاه مدينة (وان)، والأرمن شعب إن كان له بعض التقدم على الآشوريين في مضمار الحضارة فهو قريب منهم في الطبيعة القتالية. وإلى شرق حكاري تمتد الحدود التركية الإيرانية بهيئة سلسلة من الذرى السامقة الجرداء لتنتهي بجبل (أرارات) الذي يبعد بمسافة سبعين ميلاً إلى الشمال. وتعيش كذلك القبائل الكردية في أرض جبلية متشابهة لا تقلّ وعورة عن جبال حكاري. في الواقع إن المجتمعات الكردية والآشورية متشابكة متمازجة حتى في جبال حكاري نفسها. ومع أن الكرد يختلفون ديناً وعرقاً[٢] عن الآشوريين إلا أنهم متطابقون في سائر الصفات والعادات الأخرى.

كان هؤلاء الآشوريون من رعايا الترك، إلا أن قسماً منهم سكنوا السهول المترامية الواقعة غرب بحيرة أورميه، وهؤلاء أيضاً عانوا ويلات الحرب مثل إخوانهم الجبليين. إلا أن حالهم مختلفة عن حال أولئك كما سنبسطه في موضعه. وهناك مجموعة آشورية أخرى تعيش في مرتفعات متطامنة، هي هضاب حكاري الجنوبية داخل الحدود العراقية. هذه المجموعات تستقل في شؤونها كأبناء جلدتها الشماليين فهي خاضعة لأغوات الكرد. ولم يعان أفرادها من كوارث الحرب إلا الأقل. إلا أن مصيرهم اليوم مرتبط بمصير إخوانهم الجبليين ارتباطاً وثيقاً.

---

(٢) في موضوع العرق والدين هناك مجتمعات كردية مسيحية تأبى أن تنسب إلى العراق الآشوري [يراجع كتاب هنري فيلد [جنوب كردستان: دراسة أنثروبولوجية. وقد نقلناه إلى العربية. وطبع في دار ئاراس للنشر بأربيل العام ٢٠٠١].

وعلى جبليي حكاري يقوم العمود الفقري للمجتمع الآشوري الذي ضم يوماً ما شعباً كبيراً، واعتنق مذهباً من المذاهب المسيحية الزاهرة. وقوام هذا المجتمع أربع قبائل رئيسة هي: (تياري وجيلو وتخوما وباز)، وتتميز بالخصاصة وقلة النشب بسكناها في هذه الأراضي المجدبة الضنينة التي تقوم زراعتها الوحيدة على مدرجات اصطناعية من سفوح الجبال لتدر عليهم النزر اليسير من الغلة، على أنهم قوم مجدون كادحون يفوقون الكرد في هذا المضمار إلا أنهم يكادون لا يضاهون فيه الأرمن إخوانهم في الدين.

وثرواتهم الأساس هي في قطعان الضأن فحسب. لأنهم رعاة مثلما كانوا فلاحين، فتراهم يجوبون أرجاء الجبال صعداً ونزلاً انتجاعاً للمرعى والكدح على مدار فصول السنة، وغالباً ما تجدهم على ارتفاع ثمانية آلاف قدم في أيام الصيف. أما في الشتاء فقطعانهم تشاطرهم السكن لأن البرد يشتد في الوديان إلى الحد الذي لا يجرؤ معه إنسان أو حيوان على الخروج من الدار أياماً متوالية.

وقراهم صغيرة، وهم عادة يشيدونها على آكام في الوديان الضيقة ومواد بنائها الحجر والجص، ومنازلهم مستوية الأسطح، ومتع الحياة عندهم محدودة للغاية لفقرهم وفرص الغنى عندهم نادرة جداً رغم تقتيرهم على أنفسهم وينحدر أفراد منهم إلى الموصل للعمل فترة من الزمن. وجل النازحين هؤلاء هم من قبيلة (الباز) الذين تميزوا بصناعة اليد. أما البقية فتكاد تكون منقطعة عن العالم الخارجي حتى قدوم بعثة رئيس أساقفة كانتربري إليهم في العام ١٨٨٦.

والآشوريون رجال حرب وقتال، سريعو الانفعال إن لم نقل مطبوعون عليه. هكذا كانوا قبل الحرب مستقلين بحكم طبعهم ولم تتغير نزعتهم الاستقلالية إلا بعد معاناتهم الطويلة لحياة المهاجرين الذليلة كما سنرى. وهم سريعو الالتقاط للأفكار الجديدة رغم فقرهم الثقافي المتأتي من عزلتهم التامة في هذه المجاهل. ولقد كان أعز أمنية لهم أن يعيشوا في نجوة من تدخل الموظفين العموميين، وتحاشي غارات جيرانهم الكرد. مجمل القول أنهم كانوا يعيشون مع جيرانهم الكرد عيشة قريبة الشبه بعيشة الجبليين الإسكتلنديين قبل العام ١٨٤٥ وهم يدينون بالولاء لمار شمعون الزعيم القبلي الأعلى، ورأس كنيستهم. وتحكم أمورهم مجالس عشائرية، ويقوم على رأس كل قبيلة (مالك) وكل فخذ منها يترأسه (ريس أو رئيس)، وهذه الرئاسات وراثية عند بعض

القبائل، انتخابية عند بعضها الآخر. وفي كلتا الحالتين يجب أن تستحصل مصادقة مار شمعون، شكلياً على الأقل.

ولغة التخاطب هي السريانية المنحدرة رأساً من الآرامية. كانت لغة التخاطب الشائعة في أيام المسيح وبها كان يتحدث، وهم ما زالوا يستخدمونها في صلواتهم الكنسية. وكنائسهم كالمنازل صغيرة مبنية بالحجر، تتألف مما هو أشبه (بقدس الأقداس) وهي حجرة صغيرة مظلمة، والجنسان يحضران الصلاة معاً إلا أن الذكور يقفون إلى جانب، والنساء إلى جانب، ويندر أن يلقي كاهنهم موعظة، وقلما يعمد إلى شرح تفسير الأسرار المقدسة لجماعة المصلين.

قبل الحرب كان الآشوريون يرتدون أزياء في غاية الجمال وهي تكاد لا تختلف عن أزياء الكرد: سروال فضفاض وسترة قصيرة من نسيج محلي زاهية الألوان، خلا أنهم يعتمرون بطاقية صغيرة مخروطية الشكل بدلاً من العمامة الكردية الكبيرة، وما زال زيهم هذا شائعاً في كثير من قرى الجبال، إلا أن معظم من سكن المدن منهم اتخذ اللباس الأوروبي زياً.

إن بشرة الآشوريين وقسمات وجههم تشبه تلك التي تسود سكان القسم الجنوبي من إيطاليا. وقد تجد بشرتهم أشد بياضاً من أولئك في كثير من الأحيان. ورجالهم وإن لم يكونوا بصورة عامة طوال القامة فهم متناسقو الأعضاء مفتولو العضل لأن الضعفاء منهم يموتون في مرحلة الطفولة وكثيراً ما يشاهد الشعر الاشقر والأعين الزرق بينهم. ونساؤهم على الأغلب أشد اسمراراً من رجالهم ويندر أن تجد فيهن الجميلة، على أن لديهن قابلية تحمّل هائلة، ومقدرة على الشفاء من المرض عجيبة. والحياة التي عشنها قبل الحرب والمشاق التي مارسنها منذ ذلك الحين لم تبق عندهن أي أثر للنعومة والأنوثة. وهن يمارسن سلطاناً كبيراً في مجتمعهن. و(سرما خانم) عمة مار شمعون التي سنكتب عنها فيما بعد هي لا شك أبرز شخصية آشورية وأعظمها نفوذاً زمن كتابة هذه الأسطر. ومتانة الخلق والعفة عندهم كانت دائمة مضرب المثل.

تلك هي مسارات حياة الآشوريين ومظاهر مجتمعهم عند نشوب الحرب. أتينا إلى ذكرها باختصار[٣]. أما الناحية السياسية في واقعهم فقد شابتها تقلبات سريعة متطرفة.

---

(٣) لوصف كامل لحياة الآشوريين قبل الحرب يراجع كتاب اللاهوتي الكاهن ويكرام: الآشوريون وجيرانهم [ملاحظة ستافورد]..

وأساليب عيشتهم من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية لم يطرأ عليها تغير يذكر خلال القرون الخمسة الماضية. وهم يصرون على أنهم أحفاد الآشوريين القدماء وورثة إمبراطوريتهم الشرعيين لعاصمتها نينوى التي ازدهرت في الألف الثاني قبل الميلاد حتى خربت في حدود ٦٠٠ ق.م، واسمها لا يجهله أي من طلاب مدارس جيلنا الأسبق، إن لم يكن كذلك فمن قصيدة اللورد بايرون الشهيرة (سنحاريب)[٤].

إن آشوريي تلك الإمبراطورية هم من الشعوب السامية، نزحت موجتهم من جنوب بلاد ما بين النهرين بعد سقوط (أور)[٥] في حدود ٢٠٠٠ ق.م وهم مؤسسو أول إمبراطورية عسكرية في التاريخ. امتدت فتوحاتهم فشملت الشرقين الأدنى والأوسط بل انداحت إلى أبعد من هذا. إلا أن سهل دجلة الممتد بين مدينتي نينوى وآشور - بلدة الشرقاط الحالية - بقي قلب بلادهم النابض. وانهارت تلك الإمبراطورية العظيمة عندما اجتاح الفرس الميديون البلاد في العام ٦٠٦ ق.م[٦] مندفعين إلى الغرب فدمروا عاصمتها الكبرى تدميراً كاملاً وجعلوها أثراً بعد عين، حتى أن (كزينفون)[٧] وآلافه العشرة من مقاتلي اليونان لم يفطنوا إلى أنهم يمرون بأشهر المواقع الأثرية عندما اجتازوها بعد أقل من ثلاثمائة عام على خرابها.

ومع أن تقويض الإمبراطورية الآشورية كان تاماً فليس هناك ما يدفع المرء على

---

(٤) George Gordon Byron (١٧٨٨-١٨٢٤)، من أشهر شعراء الإنكليز سحره الشرق فنظم فيه القصائد وانحاز إلى حركة استقلال اليونان عن تركيا وتوفي في الحمى في ميسولونجي.

(٥) Ur هي في التوراة (أور الكلدانيين) كانت أيام السومريين مدينة زاهرة وعاصمة لمملكة واسعة الأرجاء (الألف الثالثة ق.م) أجرى فيها طاقم مشترك من منقبي المتحف البريطاني وجامعة بنسلفانيا في ١٩٢٦ و١٩٣١، وفيه عثر وولي Wooly على أثمن ما يعتز به التاريخ القديم ومما يعتبر فجر التاريخ، سيما المدينة القريبة من الزقورة الشهيرة. والمقبرة الملكية.

(٦) سلالة فارسية أقامت إمبراطورية شمال غرب إيران الحالية في الألف الأولى. كانت عاصمتها أكبتانا (همدان الحالية). أحتلها كورش في ٥٥٦ق.م. ثم الإسكندر المقدوني في ٣٣٠ق.م. ويعتقد كثير من الكتاب أن الماديين هم أصل الشعب الكردي. وهي كذلك موطن الديانة الزردشية وفيها عاش زرادشت (م) Xenoppon (٣٥٥-٤٣١)

(٧) عسكري يوناني ومؤلف أثيني وأحد المعجبين بالفيلسوف سقراط التحق بالحملة اليونانية المساندة لكورش الأصغر (٤٠١ ق.م) وبعد فشلها قاد اليونانين في رحلة العودة البطولية (١٥٠٠ ميل) سيراً ووضعها في كتابه الشهير (أنا باسيس: رجعة العشرة آلاف) وقضى بقية حياته متقاعداً. له كتابات أخرى في التاريخ والفلسفة. [وجدت له ترجمة عربية عراقية بقلم يعقوب أفرام منصور. مكتبة بسام في .١٩٨٥ الموصل. بعنوان «حملة العشرة آلاف».

الاعتقاد بانقراض الشعب الآشوري معها. لقد تم القضاء طبعاً على الحكام والأمراء والزعماء قتلاً أو سبياً وربما وضع السيف في رقاب المحاربين كافة. إلا أن الأطفال والنسوة لم يهلكوا جميعاً. ولم تتم التصفية بالامتزاج العنصري الذي كان يعقب الفتح عادة ولا بد أن القومية الآشورية بقيت محافظة على خصائصها العنصرية بشكل مكن سواد القوم من البقاء فتحاً بعد فتح. الواقع أنهم تعودوا الغزوات والفتوح المتعاقبة لأن موطنهم هذا كان ميداناً من أعظم ميادين الصراع في التاريخ. فقد اندفع الاغريق نحو الشرق بقيادة الاسكندر، وهزموا الفرس والميديين. ثم عندما ارتخت قبضة الاغريق بعد موت الإسكندر اندفع الفرثيون نحو الغرب. وعلى أعقابهم جاء الفرس. وسواد القوم ظلوا مع ذلك محافظين على قوميتهم خالصة إلى مدى كبير ومن يدري فربما سرت فيهم دماء قوية بامتزاج لم يكن منه بد، فاشتد عودهم بدل أن يدب فيه الضعف؟

وبتعاظم سلطان الرومان السياسي في القرن السابق لميلاد المسيح نشبت حروب طاحنة متوالية بين الشرق والغرب. وكان خط الحدود بين العالمين الشرقي والغربي يتقدم ويتأخر بتقدم وتأخر حظوظ الفاتحين. إن نتائج حروبهم أنهكت الجانبين بالأخير، فسقطا معاً فريسة للفاتحين المسلمين الجدد. والصدام الذي وقع بين الرومان وبين عالم الشرق كانت آثاره أعمق من آثار فتوحات الشعوب الشرقية التي سبقتهم. إن الأثر الهليني الذي خلفه الإسكندر وقواه كان عابراً لا يعتد به. وهو في الواقع صدام فكري وحضاري علاوة على كونه عسكرياً. إلا أن فلاحي تلك البلاد بقوا كما هم طوال تلك الحروب ولقد أصابتهم بويلاتها طبعاً وأحياناً عانوا أهوالاً من الاضطهاد والاستغلال لكن الأمر لم يرق إلى درجة استئصالهم أو تغيير خصائصهم القومية إذ كثيراً ما لجأ الفاتحون إلى الاستعانة باعدائهم المغلوبين وإسناد مناصب هامة إليهم في دولاتهم وإن لم تكن تلك المناصب ذات سلطة. وعلينا ألا نغفل القول بأن بلاد ما بين النهرين كانت حتى ذلك العهد من أغنى بلاد العالم. بل هي روضة غناء غير منقطعة تبدأ بسامراء (تقع شمال بغداد بمسافة خمسين ميلاً) وتنتهي بالخليج الفارسي، والمثل الذي كان سائراً وهو أن السنجاب يستطيع أن ينتقل من سامراء حتى الخليج من دون أن تمس أرجله الأرض لهو مثل أقرب إلى المبالغة منه إلى الصحة. إلا أن الثابت والأكيد هو نشوء نظام ري بديع بصورة تدريجية يمكن الآن مشاهدة آثاره في سهول العراق القاحلة الخالية من الشجر. وآثر المحاربون الذين فتحوا البلاد

على التعاقب ترك فلاحيها لشأنهم والاكتفاء بجباية الضرائب واستحصال الأقوات والأرزاق منهم.

وبقي الأمر كذلك بُعَيد ظهور الإسلام. إذ اتبع العرب خطة أسلافهم الفاتحين فلم يحاولوا القضاء على شعب البلاد بل ضمنوا لمن يدخل حظيرة الإسلام منهم شخصية قانونية مصونة وإن كانت أقل درجة من المسلمين العرب. ومن الجلي أن شعوب شمال العراق لم يطرأ على أحوالها تغير محسوس منذ سقوط نينوى قبل الميلاد بستة قرون حتى اندفاع جحافل المغول والتتار بعد ثمانية عشر قرناً. ولا بد ان علماء تكوين الأجناس البشرية سيدركون مدى القوة الهائلة التي كانت من جهة «سبباً» ومن جهة «مؤثراً» فاعلاً للتناسل الطويل من الأجيال الذى كان لا يشوبه شائب الامتزاج. إن العناصر الأساسية المكونة للهوية القومية القديمة ظلت بدون شك حية فعالة مع أن عدد السكان في العام ١٤٠٠م لم يكن يزيد عن عشر سكان البلاد قبله بأربعة قرون. وقولنا هذا ينطبق بصورة خاصة على القسم الجنوبي من البلاد، ذلك القسم الذي خربه هولاكو خان تخريباً كاملاً، أكثر بكثير من انطباقه على القسم الشمالي. فقد حاصر بغداد ونهبها ووضع السيف في رقاب سكانها في العام ١٢٥٨ . وقام تيمورلنك المخرب الأعظم بعد قرون من الزمن ببسط ستار خرابه الماحق على سهل الموصل الذى غدا مرسحاً لمذبحة من أفظع المذابح في سجل تاريخه الدموي الحافل. وبموته في العام ١٤٠٤م، انحسر المد المغولي عن البلاد.

في خضم هذه الكوارث هجر الأحياء الناجون من الآشوريين السهول واحتموا بجبال حكاري العاصية. ومع أن عدداً كبيراً منهم عاد إلى دياره الأولى فيما بعد إلا أن هذا الملجأ صار موطناً اصلياً لهم[٨].

وجاء الأتراك العثمانيون الفاتحون الجدد فوجدوا الأحياء العائشين في سهل الموصل خليطاً عجيباً من مختلف الأقوام يجل عن الوصف ولا مثيل له في أية بقعة من بقاع الدنيا. في هذا الخليط عرب أقحاح وكرد أصلاء ويهود ويزيدية وفرس وفرثيون ومغول فضلاً عن أجناس تمت إلى الآشوريين عرقياً. يضاف إلى هذا تزاوج متشابك واسع فيما بين هذه القوميات بقيت آثاره إلى يومنا هذا. وزاد في الطين بلة تعدد

(٨) ليس هناك أساس تاريخي للرواية التقليدية الآشورية بأنه وبعد سقوط نينوى استطاع عدد كبير من الأمراء والزعماء الآشوريين الهرب إلى الجبال وأن الشعب الآشوري في يومنا هذا ينحدر من أصولهم (ستافورد).

الطوائف المسيحية المعقد. ففي الموصل وجد النساطرة واليعاقبة والكلدان والكاثوليك وقلة من البروتستانت. وإلى هذه المجموعة ينبغي أن نضيف المسلمين، وهم الأغلبية الساحقة مع طائفتي الصابئة واليزيدية عبدة الشيطان الذين حار الباحثون في رد ديانتهم إلى أصل. وأخيراً طائفة الشبك الأكثر منهم غموضاً.

أشرت إلى السمات البشرية الآشورية التى تشاهد في منحوتات نينوى وقلت إنها تشبه ملامح آشوريي اليوم شبهاً واضحاً. ويزودنا الدكتور ويگرام في كتابه: «الآشوريون وجيرانهم» بدليل يستند إلى صورة فوتوغرافية. ومنطقه ضعيف على كل حال. فالآشوريون هم من العرق السامي وكثير من اليهود أو العرب الساميين أيضاً بل حتى اليزيدية وهم آريون لو صففوا شعرهم بالشكل الذي صففه القس ويگرام في صورته الفوتوغرافية الحديثة لبدوا عظيمي الشبه بالوجوه الآشورية التي تبرز من منحوتاتهم الأثرية. ثم إن عدداً كبيراً من الآشوريين وأخص بالذكر من ينتمي إلى قبيلة التخوما ذو ملامح مغولية لا تخطئها العين. ومهما يكن فلا شك في وجود سمات آشورية عند الآشوريين وإن كانت باهتة مطموسة المعالم إلى حد كبير على أن الأكثر ثباتاً هو أن ما تخلف فيهم من سمات طامسة لم يتغير كثيراً خلال تعاقب القرون الخمسة الماضية. ففي أثنائها لم يجر تزاوج بين الآشوريين وجيرانهم إلا في النادر.

هذا بصدد زعم الآشوري أنه السليل الحقيقي لشعب إمبراطورية نينوى وتلك مسألة إثنوغرافية في غاية الطرافة، على أنها تغدو ثانوية أمام زعمه الثاني بأنه البقية الباقية من الكنيسة الشرقية القديمة. وهذا الوجه من التاريخ الآشوري ذو أهمية كبيرة لأن الدين والقومية في الشرق الأوسط مرادفان لمدلول واحد، ومظهران متلازمان يستخدم اتحادهما للوصول إلى غايات معينة ولتحقيق نوايا خاصة[(٩)]. وعندما تقوض سلطان روما السياسي أمام هجمات البرابرة القادمين من أواسط أوروپا، وأخذت الديانة الجديدة النصرانية تعمل لاحتلال مكانها كعامل من أعظم العوامل في تقدم الحضارة الأوروپية، بدأت الكنيسة في العالم الشرقي تمارس ذلك السلطان السياسي الذى ظلت آثاره وردود فعله باقية إلى يومنا هذا.

---

(٩) في حدود أواخر المائة الرابعة بعد الميلاد (م).

(١٠) يراجع الأجزاء الأربعة لكتاب (فاتحة انتشار المسيحية. ط. ستوكهولم دار زهريرا: ١٩٩٧-١٩٩٩. (م)

كان انتشار النصرانية في الشرق أسرع من انتشارها في الغرب بكثير[١٠] وليس هذا بالمستغرب لأن النصرانية دين شرقي وأول من بشّر بها شرقيون، وقد مارست منذ البدء سلطاناً على الطبقات الدنيا من الناس. وكانت روما في الغرب تضطهد المسيحيين وتلاحقهم وبسبب اشتباكها في حروب مع بلاد فارس فقد بدا من الحذق السياسي والحصافة أن يتسامح ملوك الفرس مع رعاياهم المسيحيين. وقد حالت الحروب بين الشرق والغرب دون قيام صلة وثيقة بين كنيسة المشرق القديمة وبين كنيسة الغرب التي كانت تجدّ في طريق التكامل. مع أن كرسي أنطاكية البطريركي كان في مدينة أنطاكية اسمياً، إلا أنه كاد يكون من الناحية الفعلية مستقلاً منذ أيامه الأولى لذلك لم يمس كنيسة المشرق رشاش من النزاع الحاد حول الهرطقة الآريوسية[١١] مطلقاً. ثم إن كنيسة المشرق اعتنقت مذهب نسطورس[١٢] وبعملها هذا شقت أول برزخ بينها وبين كنيسة الغرب.

على أن الوضع تغيير تماماً في القرن الرابع الميلادي باعتناق الإمبراطور الروماني قسطنطين الدين المسيحي علناً. وكان من أول أعماله في هذا الصدد أن أعلن نفسه حامياً للمسيحيين الشرقيين تلك الحماية التي لم يكن قادراً على القيام بأعبائها فعلاً. فأصابهم إعلانه بالأذى مثلما أضرت بهم عدة تدخلات حسنة النية لأجلهم في أزمات لاحقة وفي الوقت نفسه رسمت حداً لأن آباء الكنيسة وأحبارها مهدوا للنهاية المحتومة ألا وهي انفصال كنيسة المشرق عن كنيسة الغرب، وحصول الانقسام الأول.

ولم تكن كنيسة المشرق المتعاظمة على سلطان القسطنطينية بأقل أهمية من تلك

---

(١١) Arius (حوالي ٢٥٦-٣٣٦) مؤسس الهرطقة الأريوسية ولد في ليبيا وأصبح كاهناً وواحداً من أبرز المعارضين في الإسكندرية، وأحدث انشقاقاً عظيماً في العالم المسيحيّ. حرمها المجمع النيقياوي (نسبةً إلى نيقية) إلا أنها بقيت رائجة في أفريقيا ولمبارديا حتى القرن السابع (م).

(١٢) Nestor (حوالي ٣٨٠-٤٥٠) ولد في قيصرية إحدى المدن السورية وأصبح راهباً ثم اختير بطريركاً للقسطنطينية في ٤٢٨ وقال بوجود أقنومين (شخصيتين) في المسيح: إلهية وإنسيّة فلا يمكن والحالة هذه ان تسمى مريم العذراء بام الله. بل بأم المسيح. وكفّره مجمع أفسس المنعقد باقتراح بطريرك الإسكندرية في ٤٣١ وأقيل من منصبه ونفي في صحراء مصر ومات هناك. وأتباعه أي أتباع كنيسة الشرق وهم الآشوريون لا يتبعون تعاليم نسطور بالضبط وطقس كنسيتهم لا يشير إلى ذلك. إلا أنهم تاريخياً اتخذوا الاسم تفريقاً لأنفسهم بعد فصل تابعيتهم لبطريركية أنطاكية وتأسيس كنيستهم الخاصة في إيران لأسباب سياسية وهذا هو الانقسام الثاني في العالم المسيحي (م).

الصراعات العقائدية. إن هذه الثورة تعد أقدم شكل للنزاع بين صوفية الشرق الذي هو مهبط كل الأديان وبين عقلية الغرب التي تعتمد على التعليم والتثقيف (ممثل عقلية الإغريق) وبعبارة أخرى إنه النزاع بين العقلية السامية والفلسفة اليونانية. وعندما اندفعت جحافل المسلمين شمالاً لنشر رسالة محمد كان المسيحيون وهم أهل العلم والثقافة الوحيدون ذوي نفع عظيم للفاتحين العرب. وقد وجد اولاء في سادتهم الجدد إنسانية تفوق ما وجدوه في الفاتحين المغول الذين أعقبوهم.

ويلوذ التاريخ بالصمت المطبق عن الآشوريين خلال الفترة المنحصرة بين سنوات ١٤٠٠-١٥٥٠ وكنا قد أسلفنا أن عدداً كبيراً منهم عاد إلى السهل بعد انحسار المد المغولي وأصبح في عداد الرعية (الرعية هم المواطنون الذين وضعتهم الدولة تحت حمايتها، ودخلوا ضمن دولة الفاتحين الجدد) لكن لما كان حب الخصام وهواية التنابز والانقسام من خصائص المسيحيين في الشرق على الدوام، فما عتم أن نشأ نزاع حول منصب الجاثاليق (بطريرك، أي كاثوليكوس). صار هذا المنصب منذ العام ١٤٥٠ وراثياً منحصراً في أسرة واحدة، لا على أساس انتقاله من الأب إلى الابن، لأن البطاركة لا يتزوجون. والآشوريون يقرون بأن هذا الاختيار لا يأتلف وأصول الدين في شيء، لكنهم يبررونه بقولهم إنه يحول دون سفك الدماء عندما يخلو الكرسي ويشرع في انتخاب بطريرك جديد. وفي القرن السادس عشر استنجد أحد المرشحين لهذا المنصب بالپاپا لمساعدته على منافسه، ثم تلا ذلك مائة سنة من التردد والرفض والامتناع عن الخضوع التام لكرسي بطرس في روما. وفي العام ١٦٨٠ رسم الپاپا (أنوسنت الحادي عشر) بطريركه الآشوري الثالث المدعو مار يوسف الذي اتخذ له مدينة دياربكر مقراً. وبعد مائة سنة أخرى خضع لروما بطريرك السهل مار إيليا خصم مار شمعون بطريرك الجبال. وتسمى الذين تبعوه بـ(الكلدان المتحدين) واعترف بهم الأتراك (ملة) في العام ١٨٤٥. في الوقت نفسه انقلب بطريرك الجبال مار شمعون إلى زعيم قبلي فضلاً عن احتفاظه بالسلطة الروحية. في هذه الجبال يكاد المرء لا يشعر بأثر لسلطة تركية، ولذلك كان الكرد والآشوريون يمارسون استقلالاً فعلياً وقد تقسموا قبائل تحافظ فيما بينها على نوع من الاتحاد. والآشوريون يتبعون مار شمعون في كل أمور الدين وهو من الناحية السياسية ممثلهم لدى السلطات التركية كلما دعت الحاجة وهم في الحالات الاعتيادية على خير صلة بجيرانهم الكرد. والكرد يحترمونهم لما امتازوا به من شجاعة وشدة بأس. إذ بمقدروهم دائماً أن يكيلوا الصاع صاعاً إذا ما

دعت الحاجة. لذلك لم تكن الغارات وأعمال السلب والقتول ميزة لطرف واحد. وليس هناك سبب يحملنا على الاعتقاد بأن الآشوريين يقيمون وزناً لحياة البشر أو يقيمون حرمة لمقتناه أكثر مما يقيم الكرد، وليس ثم ما يبرز لنا القول بأن معايير الكرد الخلقية أدنى مستوى، وأكثر تهوراً واندفاعاً من معايير الآشوريين. وخير شاهد هو غاراتهم وحروبهم العديدة. على أن مجزرة فظيعة أوقعها الكرد بالآشوريين في العام ١٨٤٧ مما دفع (سر ستراتفورد كاننك) سفير بريطانيا في القسطنطينية إلى تقديم احتجاج شديد اللهجة[١٣].

وبعد تولي السلطان عبدالحميد الثاني الحكم في السنة ١٨٧٨ ساءت أحوال الآشوريين، فقد كان من سياسته استخدام الكرد لدعم عرشه لأنه ظل أبداً في خشية من انتقاض العثمانيين عليه. وفي العام ١٩٠٨ خُلع ونُحّي عن العرش. وبشرت نهاية حكمه بتحسين الأحوال. إلا أن الآمال التى عقدت على حركة «جون ترك» (تركيا الفتاة) خابت وكان على الآشوريين عند ذاك شن الحرب على الموظفين الفاسدين إضافة إلى مناجزة جيرانهم الكرد الأشداء. ولم يكن بالأمر الخفي أن أزمة استفحلت هناك قبل اندلاع الحرب الكونية بفترة من الزمن. وفي الوقت عينه نشأت صلات بين الآشوريين وكنيسة إنگلترا. وفي الجزيرة البريطانية لم يكن قبل هذا يعرف شيء عن وجود هذه البقية الباقية من المسيحيين هناك، إلا بعد أن كتب عنهم أعضاء بعثة استكشاف حوض الفرات في العام ١٨٣٧[١٤]. وفي العام ١٨٤٧ كتب مار شمعون رسالة إلى رئيس أساقفة كانتربري يطلب فيها المساعدة. وفي العام ١٨٤٧ في زمن مذبحة بدرخان تمكن المبشر الدكتور بادجر وهو من أتباع الكنيسة الأنگلكانية من إنقاذ حياة مار شمعون من موت محقق. لكن لم يتخذ رئيس الأساقفة خطوات إيجابية إلا عندما أرسل هيئة لجمع المعلومات في العام ١٨٧٦، فقامت بدراسة الأوضاع دراسة دقيقة مستفيضة ووجدت من الرؤساء الروحيين إلى جانب مار شمعون، رئيس أساقفة واحداً، ومطارنة ثمانية في إيران، وثلاثة في العراق. وتبينت أن القوم جميعهم على

---

(١٣) الأمير بدرخان البوتاني: المذبحه الكبرى. (سبقتها وقعة أولى في ١٨٤٨) تختلف المصادر في مقدار الضحايا وتبالغ المصادر الآشورية فتصعدها إلى أكثر من عشرين ألفاً. وربما كان تقدير أربعة آلاف أقرب إلى الحقيقة وهو تقريباً عشر نفوس الآشوريين في ذلك الزمن (م).

(١٤) هي حملة مسح مجرى الفرات المعروفة برحلة استكشاف العقيد جيزني. راجع تفاصيلها في الباب الثالث (سيرة آل رسام) من هذا الكتاب (م).

جهل مطبق، حتى المطارنة منهم فقد كانوا أميين أو أشباه أميين. وظهر للهيئة أن رجال الدين هؤلاء هم أخبر بالبندقيات منهم بأصول مذهبهم، مثلما هم الآن. ولم تكن دهشة أسقف أورشليم الأنگلكاني بالقليلة أثناء زيارته المطران (سركيس) في صيف العام ١٨٣٣ عندما شاهد بندقية معلقة على حائط غرفته وصندوق عتاد لها تحت سريره. ولا حصر للشعبذات والطقوس السخيفة التى يمارسونها. ولحظت البعثة أيضاً أن الحياة الروحية بينهم قد بلغت أسفل السافلين. إلا أن التمسك بالإيمان كان شديداً وواضحاً حتى عند «الرعية» أي طبقة الفلاحين الأقنان إذ لم تجد آشورياً جحد دينه أو استبدله بدين آخر إلا في النادر.

وفي العام ١٨٨٦ أمر رئيس أساقفة كانتربري بتشكيل بعثة تبشيرية إلى الجبال، وكان الأمريكيون قد سبقوهم في إرسال بعثتين كذلك. إحداهما استقرت في الموصل، والأخرى في مدينة أورميه، وهما مدينتان على حظ من التقدم الاجتماعي. أوضح رئيس الأساقفة الغاية من بعثته في رسالة موجهة إلى مار شمعون، قال فيها: «... تقوية الكنيسة العتيقة وتنويرها» وكانت الخطة التي طبقتها البعثة تشمل فتح مدارس للكهنة والشمامسة وطبع الكتب الدينية المتعلقة بكنيستهم. وقد أثمرت جهودها ثمراً طيباً جداً. وبدأ العلم والثقافة يزحفان إلى الجبليين وكثر عدد المتعلمين. ثم جاءت الحرب فصفّت البعثة أعمالها وعادت من حيث أتت.

قبيل اندلاع الحرب جلس على الكرسي البطريركي مار شمعون جديد يدعى بنيامين كان مع صغر سنه التي لا تزيد عن العشرين كثيراً شجاعاً نشطاً للغاية. ولو واتته الظروف لأفاد شعبه بالكثير. كان سلفه الذى امتدت رئاسته فترة طويلة من الزمن يتسم بالضعف والتردد. وقد اتخذ قدشانس (قوجانس) مسكناً دائماً، وهي قرية من قرى الوادي، وأضحى ألعوبة في أيدى الموظفين الترك في (جوله ميرگ) وكاد يكون نفوذه معدوماً لدى قبائل الجبال، أو كان أقل من القليل. مع هذا فهو زعيم الآشوريين الأوحد. لا ينازعه السلطان على القوم منازع.

ناهز عدد الآشوريين الجبليين الأربعين ألفاً قبل الحرب. وتراوح عدد سكان السهل ما بين خمسة عشر ألفاً وعشرين، وقد استقروا غرب بحيرة أورميه في إيران. وإليهم أرسلت الكنيسة الروسية الأرثوذوكسية بعثة. كما فعل ذلك أيضاً طائفة المعمدانيين الأمريكان. ولحقت بهم بعثة الكاثوليك الدومنيكان الذين كانوا قد أرسلوا بعثة إلى الموصل. إلا أنهم لم يفلحوا في تحويل عدد كبير من سكان أورميه إلى

الكثلكة[١٥]. في ذلك الوقت كان النفوذ الروسي متعاظماً في شمال إيران كما سنأتي إلى شرحه. لذلك لقيت البعثة الدينية الروسية بعض نجاح. وبذلت محاولة أخرى لتحويل جبليي حكاري إلى الأرثوذوكسية في العام ١٩١٣ لكن الحرب أعاقت المحاولة قبل أن تحقق نجاحاً كبيراً.

---

(١٥) رهبنة ابتدعها القديس الإسباني (١١٧٠-١٢٢٨) وتدعى برهبنة الأخوة الواعظين أسست أصلاً لمحاربة الألبيجيين الهراطقة إلا أنها أصبحت عالمية الطابع تبشيرية بمرور الزمن وقد قدم بعضهم إلى بلاد الرافدين منذ القرنين الثالث عشر والرابع عشر ثم انقطعت أخبارهم وكانوا يحاولون (هداية) النساطرة إلى الكثلكة أصلاً. لكن وفي مطلع العام ١٧٥٠ توجه رهبان منهم إلى الموصل واستعانوا بمعارفهم الطبية لتثبيت أقدامهم وتسنى لهم أن يجمعوا كثيراً من النساطرة تحت لواء روما [راجع عن أخبارهم الص ٢٣٠-٢٣٢ من الجزء الثالث لكتاب الأب البيرابونا الموسوم «تاريخ الكنيسة السريانية الشرقية من العهد المغولي إلى مطلع القرن التاسع عشر» - طبع دار المشرق: بيروت ١٩٩٣].

٢

الحرب الكونية

لما اندلعت نيران الحرب العظمى انتاب الآشوريين قلق شديد على مستقبلهم وحاروا بأمرهم بين الطرفين المصطرعين. فقبل أن تنضمّ تركيا إلى دول حلف الوسط في تشرين الثاني من العام ١٩١٤، استدعى والي ولاية (وان) التركي مار شمعون إلى مقره، ووعده بأن يلقى الآشوريون معاملة أفضل من السابق. من الجلي طبعاً أن الآشوريين في جبالهم حكاري يحتلون قطاعاً ستراتيجياً مسيطراً. ففي هضاب القفقاس كانت إمبراطورية آل عثمان تلاصق إمبراطورية الروس. وكانت مناعة تحصين المدن المجاورة كـ(أرضروم ويريڤان) دليلاً على أهمية هذه المنطقة من الناحية العسكرية، أضف إلى هذا أن المعاهدة الأنگلو - روسية كانت تشير إشارة لا غموض فيها إلى أن إيران ستكون منطقة نفوذ جنوبية للبريطانيين ومنطقة نفوذ شمالية للروس، ولذلك غدت (حكاري) رأس رمح تركي مسدد إلى صدر الروس. وكان هذا منطق الترك في بذل الوعود لمار شمعون، منوّهاً بتزويد قومه بالسلاح، وفتح المدارس، وصرف الرواتب للزعماء القبليين والرؤساء الروحانيين وجددوا تلك الوعود عند دخولهم الحرب بحكم الضرورات العسكرية. على ان المجازر الأرمنية كانت بدأت في تلك الفترة. ولم تكن واسعة النطاق في أول الأمر، كما آلت إليه بالأخير. وقد هلك فيها مليونان اثنان نساءً ورجالاً وأطفالاً قتلوا دونما تمييز. هذه المجازر كانت قرينة كافية لما ينتظر الاقليات المسيحية من معاملة. الرواية التركية تزعم أن السلطة حاولت في مبدأ الأمر إقناع الأرمن بالبقاء على الحياد والإخلاد إلى السكينة. وسواء في ذلك أصَدَر الاستفزاز الأول الفعلي من الأرمن أو من الترك فالثابت هو أن الترك قرروا حالاً القضاء على الأرمن بوصفه الحل الوحيد لتسوية القضية الأرمنية. وللتاريخ أن يتحدث الآن عن درجة نجاحهم في هذا.

١٩١٥

لم يكن الآشوريون بدرجة كبيرة من الخطورة على الترك. فعددهم أقل بكثير من عدد الأرمن. وصلتهم السياسية بإنگلترا أو بروسيا ضعيفة جداً. إنهم في الواقع لا أكثر من مجرد ريشة في قبعة الحكومة التركية إذا خطر ببالهم مناصبتها العداء. وما كان يجري إذ ذاك في أرمينيا لم يعكس أثراً ما على «الملة» المسيحية الأخرى التي قنعت بحالها. وتردد الآشوريون كثيراً وكان ذلك من حقهم. فلو ربح الحلفاء فإنهم لن يشتطّوا في عقابهم بسبب رفضهم رفع السلاح في وجه الترك. في حين سيكون عقابهم صارماً مؤكداً أن فازت دول الوسط ولكن انتصار الحلفاء في الأخير لم يبدل من حظوظ الآشوريين.

لم يجد الآشوريون أي مبرر للثقة الكبيرة بالمواعيد التركية. ولقد كانت أولى المذابح الأرمنية على صغرها بالمقارنة مع المذابح التالية، بمثابة ناقوس خطر ونذير ولم يكن ثم أي احتمال بأن يستثنى الآشوريون من قرار إعلان الجهاد. في حين رأوا الكرد يزدادون عتواً وسطوة ولم تكن الأمور تدل على أن قبائل الجنوب ستتعفف عن النهب والسلب. لما رسخت هذه الفكرة في أذهانهم وتبلورت كان الكرد قد سبقوا فهاجموا قرى منطقة (ألباق) شمال حكاري، وأعملوا فيها سلباً ونهبا، ناهيك بما كان يجري في بلاد الأرمن بالذات. وقتل عدد كبير من الآشوريين والأرمن، وبدأ الروس عند ذاك يبذلون الوعود للآشوريين.

جرى أول قتال في هذا الجزء من العالم حول مدينة أورميه. وكان فيها قنصل روسي مزود اسمياً بحرس شخصي - بلغ من العدة والعدد ما اعتبر حامية عسكرية قوية جداً، ولم يكن هذا بالمستغرب لأن المدينة هي ضمن منطقة النفوذ الروسي. ولكن وجه الغرابة والحق يقال هو موقف إيران. فهي على الصعيد الرسمي دولة مستقلة غير أنها بواقع الحال مجزأة إلى منطقتي نفوذ روسي وبريطاني. واستغل الروس نفوذهم في شمال البلاد على أية حال وظلت إيران من الناحية النظرية دولة محايدة طوال سني الحرب. لكن أراضيها صارت ساحة قتال متواصل بين الترك والروس طوال أربع سنين. ثم أخلى الروس الميدان للبريطانيين.

أول هجوم تركي على أورميه كان نصيبه الفشل بسبب وصول النجدات الروسية إلى المدينة إلا أن الروس اضطروا إلى الانسحاب منها أمام هجوم تركي اندفع نحو (باطوم) وتم سحقه بعدئذ في كانون الثاني من العام ١٩١٥ في معركة (سراكميش) وعاد الروس إلى أورميه ومكثوا فيها حتى الثورة في ١٩١٧. إلا أن انسحابهم المؤقت الأول

١٩١٦

ترك مسيحيي المدينة لرحمة الأعداء وقد نزح مع الروس حوالي عشرة آلاف منهم. معظمهم يعيش الآن في روسيا اما الباقون فقد راحوا ضحايا المذابح رغم الجهود المخلصة التي بذلتها الإرسالية الأمريكية لحمايتهم وقتل كثير من الرجال أشنع قتلة. ونهبت فتيات ونسوة كثيرات.

بعد عودة الروس إلى أورميه واحتلالهم (وان) في العام ١٩١٥ طفقوا يبذلون محاولات أخرى لإقناع الآشوريين بالانضمام إليهم ووعدوهم بالسلاح والعتاد وما أشبه من المساعدات المالية، إلى أن قبل مار شمعون وهو متردد، نزولاً عند ضغط زعماء القبائل الآشوريين الذين أهاجتهم مذابح إخوانهم في (ألباق) وتملكتهم رغبة جامحة لمنازلة الترك واغتيل نفر من أقارب مار شمعون لأنهم كانوا يؤثرون الحياد الذي شكك قاتلوهم في خيانةٍ فقضوا عليهم.

أعلن الآشوريون الحرب على تركيا في العاشر من أيار العام ١٩١٥ وكان هذا التاريخ مبدأ أوديسى[١] رهيبة لهم. فما كان من الترك إلا أن أقنعوا الأكراد الذين استقدموهم بمهاجمة الآشوريين وحرق قراهم في الوديان. ثم إنهم حاولوا ممارسة ضغط شخصي على مار شمعون وهددوه بقتل أخيه (هرمز) الذي كان يتلقى العلم في استنبول أولى أيام الحرب. وقد بلغ مدينة الموصل إذ ذاك فأمسكه واليها وبعث برسالة لمار شمعون مهدداً إيّاه فيها بقتل أخيه الأسير إذا رفع الآشوريون علم الثورة. فأجابه البطريرك أن واجبه يحتم عليه رعاية مصالح قومه التي هي فوق مصلحته ومصلحة أخيه. فشنق هذا البائس علناً في الموصل وسجل الترك لهذه المدينة جريمة قتل وحشية فاقت بنذالتها كثيراً من جرائم الترك الدموية.

تبين للآشوريين ألاّ أمل يرجى من وصول مساعدة الروس لأن قواتهم في تلك الفترة كانت تعاني أهوالاً في ميادين أخرى ومن جملة ما بعثوا به أربعمائة قوزاقي نصب لهم الكرد كميناً في الطريق وذبحوهم عن بكرة أبيهم ولما وجد الآشوريون أنفسهم أمام قوات تركية متفوقة لاذوا بشِعَب الجبال المنيعة حيث تصعب المطاردة. إلا أن الحياة على ارتفاع عشرة آلاف قدم في الشتاء كانت شبه مستحيلة لذلك آثر الترك الانتظار على التعقيب والاشتباك. مدركين أن ثلوج تشرين الأول سترغم الآشوريين على ترك

(١) Odessey: الملحمة اليونانية الشهيرة التي تنسب إلى هوميروس، تقصّ شعراً قصّة البطل الإغريقي أوديسيوس والمخاطر العظيمة التي لقيها وهو في طريق عودته إلى أهله (م).

مواضعهم المنيعة والنزول إلى موارد حتوفهم. وهنا برز مار شمعون ليقود المسيرة البطولية بنفسه نحو أورميه مع رفيقين له فقط واقدم على الاتصال بالروس ومناشدتهم العون إنقاذاً لبني قومه من فناء محتم. هناك صارحوه بأن المعونة متعذرة ونصحوه بالبقاء في أورميه ليسلم بحياته فرفض نصحهم بنبل عظيم وعاد إلى قومه في الجبال. كان موقفاً عصيباً تكاد النجاة منه تكون مستحيلة لكنهم لم ييأسوا ولم يتطرق إلى أنفسهم قنوط. أبى الروس أن يمدوا إليهم يد العون فقرروا أن يشقوا طريقهم إلى أورميه عنوة وبقوة السلاح فنجحوا في ذلك وسجلوا لأنفسهم مأثرة رائعة وأذهلوا الترك أعداءهم والروس حلفاءهم. استخدموا مسالك وممرات لا تخطر ببال وتحاشوا المناوشات (في الواقع لم يطاردهم الترك مطاردة جدية شديدة) وبعد صنوف من المصاعب وصلوا أورميه جميعاً بسلام بمجموعهم الذي ناهز الأربعين ألفاً.

استقروا في المدينة مطمئنين بادئ ذي بدء إلا أن وجودهم كان أشبه بشوكة في خاصرة السلطة الإيرانية فليس ينتظر منها أن ترحب بمقدم جبليين مسيحيين عرفوا بالشراسة. ومن محاسن الصدف أنها كانت أخوف من أن تتخذ أي تدبير ضدهم. وإن أوقعت مذبحة وحشية بهم لم يسبقها أي استفزاز منهم راح ضحيتها مائة آشوري. ويشهد الدكتور المبشر (ماكداول) عضو الإرسالية الأمريكية في أورميه أن رد الفعل الآشوري على هذه الحادثة كان أفضل مما يتوقع منهم. صحيح أنهم قاموا بأعمال سلب لكن ما ارتكبوه منها لا يرقى قط إلى فظاعة تلك المذبحة.

في أورميه استخدمهم الروس بمثابة جنود غير نظاميين وشكلوا من رجالهم فوجين بقيادة ضباط روس، وفوجاً ثالثاً بقيادة مار شمعون شخصياً وفي سلسلة من هجمات مضادة على الكرد تسنى لهم أن ينتقموا انتقاماً دموياً لقراهم الضائعة مرة أو مرتين. وزار مار شمعون مدينة (تفليس) فاستقبله الدوق الأكبر (نيقولا) وقلده وساماً. وخلع عليه قادة آخرون أوسمة كذلك. وبوسعنا القول إن حياة الآشوريين كانت بالإجمال هادئة في الفترة المنحصرة بين كانون الثاني ١٩١٦ وربيع العام ١٩١٧. وباستخدامنا أخف التعابير نقول إن الموقف كان آنذاك رجراجاً غير واضح. فإيران بلد مستقل، والروس مع ذلك يسيطرون على أورميه سيطرة مطلقة، ولم يكن للحكومة الإيرانية وجود لا قولاً ولا عملاً.

في مستهل العام ١٩١٧ انهارت الجبهة الروسية على أثر الثورة فوجد الآشوريون أنفسهم وحيدين في الميدان. إلا أن وضعهم كان أفضل بكثير من السابق، فطعامهم

وافر وبندقياتهم وعتادهم يزيدان عن الحاجة بفضل ما تركه الروس لهم أثناء انسحابهم. إلا أنهم آضوا في عزلة تامة. وفشلت محاولة لإقامة جبهة تمتد من بغداد حتى القفقاس بعقد ثلاثي من الأرمن والكرد والآشوريين. فالأرمن كالعادة لم يتفقوا فيما بينهم و(سمكو آغا) زعيم قبائل (الشكاك) الكردية الذي كان الأمل معقوداً عليه رجل مغامر أناني مراوغ سريع الغدر لا يمكن الوثوق به إلا بقدر ما يتعلق الأمر بمصلحته. وإيران كانت تبدي عداءً صامتاً لا يخشى أن يرقى إلى مرتبة القتال والاحتكام إلى السلاح. وكانت أنباء الحلفاء في الجبهة الغربية تنذر بأن الوضع يزداد سوءاً على سوء في نهاية ١٩١٧. وتنكر سمكو آغا للحلف تحدوه رغبته الوحيدة في أن يكون مع الفريق المنتصر. وفي شباط العام ١٩١٨ لمت إيران أطراف شجاعتها وأصدرت أمراً للآشوريين بتسليم سلاحهم فرفضوا كما هو متوقع. وتلا ذلك قتال شديد حول أورميه كان النصر فيه حليف الآشوريين. لكن ما لبث أن نزلت بهم ضربة قاصمة. إن تاريخ الشرق المديد يحفل بما لا يحصى من الحكايات والقصص التي تدور حول دعوة إلى وليمة تنتهي بمأساة أو عمل من أعمال الغدر. فقد دعا سمكو حليفه مار شمعون ولفيفاً من أتباعه إلى مقابلة لبحث الوضع الراهن والمستقبل. وتوالت التحذيرات على مار شمعون من كل جهة منذرة بالخطر فلم يعرها أذناً وقبل الدعوة فهوجم هو وحاشيته على حين غرة وقضى عليه كرد سمكو هو وأتباعه إلى آخر رجل تقريباً. من سخرية القدر أن سمكو نفسه مدبر هذه المجزرة وقع في كمين مماثل بكل تفاصيله، نصبه له الإيرانيون وفتكوا به في العام ١٩٣٠ بعد حياة حفلت بالقتال وأعمال العنف.

على أن الآشوريين لم يتلقوا مصرع زعيمهم بصمت فحملوا على قلعة سمكو في (چاره) واحتلوها، وعثروا في منزله على رسالة من والي تبريز الإيراني يقترح فيها أن يبادر سمكو إلى قتل مار شمعون. ولم يكتف الآشوريون بهذا بل قاموا بمذبحة ثأرية في أكراد أورميه المساكين.

في الوقت نفسه عزز الترك قواتهم بنجدات، فاحتلوا أرضروم وغنموا مخازن السلاح فيها فغدا جيشهم جيد التسليح بشكل غير مألوف في الجيوش التركية الأمر الذي شجعهم على الزحف نحو أورميه بفرقتين لقتال الأرمن والآشوريين. وكان القائد التركي (علي إحسان باشا) عسكرياً محنكاً ذا كفاءات خارقة ولم يكن وضع المدافعين جيداً فالأرمن جرياً على مألوف عاداتهم في نزاع واحتراب داخلي. إلا أن واحداً من زعمائهم (أنترانيك) فرض قيادته فرضاً لشجاعته الفائقة وكانت خسارة الآشوريين بمار

شمعون لا تعوض فأخوه وخليفته سقيم معتل الصحة (توفي بعد سنتين بداء الصدر في معسكر اللاجئين ببعقوبة) وهم أيضاً منقسمون على أنفسهم كالأرمن وكان أفضل قادتهم المحاربين (آغا پطرس) من قبيلة الباز رجلاً ذا ماض مشوب. وهو ليس ممن يتحد الآشوريون تحت راية زعامته، سيما لأن أسرة مار شمعون تعارضه معارضة شديدة. على أن الحلف الأرمني - الآشوري تمكن من الصمود أمام الترك ودحرهم في عدة معارك. إلا أن عتادهم أخذ يتناقص بمرور الأشهر وبات موقفهم ينذر بالخطر مرة أخرى.

وقبل أن تمضي قوة (دونستر) في مغامرتها نحو (باكو) بوقت قصير، رأى آمرها الجنرال (دونستر فيل) أن يحمي ميسرته بأفضل ما أمكن ووجد الوسيلة المرضية والواضحة لتحقيق خطته هي ضمان اتصاله بالآشوريين والأرمن في أورميه لا سيما بعد أن بلغت أسماع البريطانيين في بغداد أنباء انتصاراتهم على الترك. أسرع الآشوريون بالموافقة على التعاون مشترطين أن يُرسَل إليهم ضباط بريطانيون لقيادتهم بدلاً من ضباطهم الروس الحاليين الذين لم يكونوا موضع ثقة. فتقرر إرسال خمسة وسبعين ضابطاً وضابط صف بريطانيين إلى أورميه. وعين العقيد (ماكارثي) رئيساً لهذه البعثة العسكرية.

في ذلك الوقت ولسوء الحظ لم يكن مثل هذا العدد من الضباط متيسراً لأسباب مختلفة. إلا أنه أرسلت مبدئياً وحدة صغيرة من كتيبة الفرسان (الهوسار) الرابعة عشرة المعسكرة في همدان. وبلغت موضعاً يدعى (سين قةلا) يبعد زهاء مائة ميل جنوب أورميه. وفي ٨ تموز من العام ١٩١٨ تمكن النقيب الطيار (بننگتون) من مرتبات القوة الجوية الملكية من الهبوط في أورميه بطيران جريء فوق ذرى الجبال. وتعرض أثناء هبوطه لرصاص الآشوريين الذين جهلوا هويته، وعندما انكشف أمره لهم قابلوه بحرارة وحماسة ولا شك في أنّ وصوله أحيا فيهم الأمل وبثّ في أنفسهم عزماً. إلاّ أنه لم يكن قادراً على الوعد بمساعدة وشيكة مهما صغرت. وعلى أية حال أتمّ هذا الضابط بوقتٍ وجيز وضع خطة حربية.

كان الآشوريون آنذاك يتعرضون إلى هجوم من الجناحيْن: الشمال والجنوب الغربي. وكان من مقتضى الخطة أن يقوّي الدفاع عن الجبهة الشمالية في حين يقوم (آغا پطرس) بشنّ هجوم على الكرد في صاوبلاغ (مهاباد حالياً) إلى الجنوب الغربي ثم يحقق اتصاله بالوحدة البريطانية المعسكرة في (سين قةلا) فيتزوّد منها بالعتاد الذي يفتقر

إليه، وسار كل شيء على ما يرام في مبدأ الأمر وأوقع آغا بطرس بالترك هزيمة في صابلاغ وفقاً للخطة المرسومة ودفع بهم القهقرى حتى رواندوز، ثم نشأ ما لا بد من نشوئه من الفوضى والخصام في أية قوة غير نظامية. فالقائد آغا بطرس لا سلطان له على الأرمن ولا على الآشوريين. وكثير منهم كان ضعيف الثقة به. ثم حصل انقسام خطير في صفوف الزعماء. ولم يقم آغا بطرس بإعداد قوة من جيشه لصد كرّة قد يحاولها الترك المندحرون إذا ما خطرت ببالهم العودة بل استاق كل قواته إلى (سين قةلا) فوصلها متأخراً أياما سبعة عن موعد اللقاء المتفق عليه ليجد الوحدة العسكرية البريطانية قد انسحبت. وفي الجبهة الشمالية أخذ الوهن يتسرب إلى نفوس المدافعين توهماً منهم بأن آغا بطرس قد غدر بهم. وفي أثناء تهافت معنوياتهم هذا هاجمهم الترك فانهارت جبهتهم، وبدأ التقهقر الرهيب. انكفأ أرمن أورميه وآشوريوها على أعقابهم جنوباً ولم يلبث التقهقر أن انقلب إلى رتل فار استبد به الرعب والفزع. خرجوا ومعهم ذووهم ومقتناهم وماشيتهم وكان حر الصيف اللاهب نقمة أخرى انصبت عليهم. ما كاد هذا الرتل البائس يتحرك حتى راحت هجمات الترك والإيرانيين والكُرد تَتْرى عليه من كلّ صوب، ولما كانت الأراضي التي يخترقونها كردية بحتة فإن الهجمات التي تعرض لها منهم فاقت كل ما ناله من غيرهم. وأيّد العدد الذي خرج سالماً من هذه المسيرة المحزنة أن الكرد كانوا أكثر اهتماماً بالسلب من مواجهة الرصاص القاتل.

هناك انسحابات فظيعة يحفل بها التاريخ إلا أن هذا التقهقر الآشوري سيحتل مركز الصدارة بوصفه تقهقراً لا حدّ لمآسيه وفواجعه. لقد قاسى المنسحبون ما يعجز القلم عن وصفه ويلغ ما فقدوه من أرواح قبل أن يطأوا أراضي الاحتلال البريطاني ثلث مجموعهم الكلي. هذا فضلاً عن تعرضهم باستمرار لغارات ليلية وكمائن نهارية. وسرت الأوبئة الفتاكة في هذه الكتلة البشرية المنهوكة الجائعة واستوفت الحميات والزحار والتيفوس والجدري والكوليرا ضريبتها القاسية من أرواحهم. ومن لم يهلكه المرض سقط منهوك القوى ليلفظ أنفاسه الأخيرة على قارعة الطريق، حتى بدا خط الطريق الذي سلكوه أشبه بشريط طويل من جثث الرجال والنساء والأطفال الذين خلفهم الرتل وراءه إمّا موتى أو محتضرين، أو على شكل أكداس من الجيف حول معسكرات استراحتهم عند تركها في فجر كل يوم فاجع. وعز عليهم الماء والقوت. ووصف العقيد ماكارثي الذي أدركهم في هذه المرحلة تلك المواضع التي ينزلون بها ليلاً ليتركوها نهارا كيف كانت تغطيها جثث الموتى والمحتضرين. وكيف أصبحت العائلات

أقل عدداً من أن يسمح لها بالحداد والبكاء على موتاها. وقال: «ما أن يترك المنسحبون مضاربهم ليسأنفوا مسيرة اليوم حتى ينحدر على المتخلف منهم رجال القبائل بشراسة وبربرية فيجهزوا على من به رمق، وينزعوا ما على الجثث من ثياب. . .»

باشر هذه المسيرة المفجعة أكثر من سبعين ألف آشوري. ولم يبلغ همدان منهم إلا أقل من خمسين ألفاً. وربما كان الهالك في الطريق أسعد حظاً من الحي فقد قطع زهاء عشرة آلاف نفس عن بقية الرتل بفعل هجمات القبائل المغيرة، ولم يسمع عنهم شيء. وربما تم قتل الرجال منهم ووزع الأطفال والنساء على سكان تلك الأنحاء.

ما كان يُتوقع للرتل مصير أفضل من هذا. فالجموع المتقهقرة كانت مثقلة بأفراد أسرها وقطعان ماشيتها. وهي اضافة إلى هذا تفتقر إلى قيادة مطاعة والأنكى منه أن التعاون كان مفقوداً بالمرة ولهذا انقلب التقهقر إلى فوضى نكباء. ولو وُجدت القيادة الحكيمة لفكرت دون شك في إرسال نفيضة تتقدم الرتل، وحرس مؤخرة في السّاقة، وعلى كل الطرفِ مجنبة. إذ ذاك سيكون تقهقرها منظماً وخسارتها أقل بكثير ولبقيت المعنويات عالية ولم تصب بانهيار. أما ما حصل فعلاً فإن كل قبيلة بل كلّ بطن من قبيلة صار يقاتل قتالاً فردياً. كما أن قلة الأرزاق في هذه المرحلة العصيبة كانت ترغم الرجال على التوقف لنهب القرى المسالمة، وكان الأقوياء منهم يهطعون في مسيرتهم من غير تحسب للأخطار التي يتعرض لها الضعفاء الذين تخور قواهم فيسقطون موتى.

واصلت المسيرة البائسة سيرها، حتى خطر ببال حضيرة بريطانية تتألف من ضباط ثلاثة وجنود أربعة تابعة لكتيبة الفرسان الرابعة عشرة أن تعود إليهم لترى ما يمكن تقديمه من مساعدة لهم فواجهوا قوة كردية مؤلفة من أربعمائة محارب ولم يتردد هؤلاء السبعة في مهاجمتها فتفرق الكرد عنهم(٢) وانكفاؤا لا يلوون. وأحدث هذا العمل البطولي أثره البالغ فلم يحاول الكرد التعرض للآشوريين بعد هذا. وعلى هذه الصورة وصلت بقية هذا الشعب المحارب مدينة همدان منهوكة القوى وحققت اتصالها بالقوات البريطانية.

لا مشاحة في أن الأعمال الحربية الضخمة على الجبهة الغربية، بله مراسح الحرب الثانية في (غاليبولي) وما بين النهرين ليست بأهل للمقارنة بدور الآشوريين في الحرب العظمى فهو دور صغير لا يلفت النظر. إلا أن آلام ابن آدم: جسمية أكانت أم نفسية

---

(٢) بسبب هذا العمل منح قائد هذه الحضيرة الشجاعة وسام الخدمة الممتازة DSO [ستافورد].

هي سواء في أي ميدان حرب، كبيراً كان أم صغيراً. ويمكن القول دون مواربة إن الآشوريين قاتلوا قتالاً صادقاً وأبلوا أحسن البلاء في ظروف كادت تكون يائسة. وقليل من فاقهم في البذل والتضحية. الروس خذلوهم مرتين لكنهم واصلوا الجهاد واضعين ثقتهم بالبريطانيين. ولقاء كل ذلك كانت مكافأتهم أنهم خسروا بلادهم وفقدوا أكثر من ثلث مجموعهم الأصلي. وإن نحن فكرنا في كم ربح العرب من الحرب بأقل ما يتصور من الخسارة والتضحيات، فمن المستحيل علينا أن لا نقر للآشوريين بسوء حظ عظيم.

٣

لاجئون

إن وصول هذة الكتلة البشرية بآلافها الخمسين من اللاجئين إلى (همدان) خلق مشكلة عسيرة للسلطة العسكرية. وما عتم أن اتضح تعذر إبقاء الآشوريين فيها لأن شمال إيران كان على شفا مجاعة. وبعد تردد طويل قر الرأي على نقلهم إلى بلاد ما بين النهرين. كانت هذه الأفواه الجائعة ستزيد من مصاعب النقص الغذائي كما لاح الخطر الأعظم من انتشار الأوبئة والأمراض السارية. فقد تفشى فيهم وهم في مسيرتهم من أورميه: الزحار (الدونسطاريا) والتيفوس. ولم يكن محيص من نقلهم، فانتظم معظم الرجال القادرين في أربعة أفواج آشورية وفوج خامس أرمني بقيادة ضباط وضباط صف بريطانيين. وكان الخطر من اندفاع تركي نحو طهران ماثلاً في أفق شهر آب من العام ١٩١٨ لذلك انصرفت النية إلى استخدام هذه الأفواج لصد الهجوم المحتمل وكان الآشوريون يتحرقون للقتال ويجأرون بالشكوى والاحتجاج لاستخدامهم بمثابة فرق شغل لا غير. رغبتان فحسب تحتلان كل تفكيرهم:

«الاقتصاص من الترك والعودة إلى ديارهم».

وعندما سنحت الفرصة لاستخدامهم أعلنت الهدنة بين المتحاربين، فما وسعهم إلا العودة واللحاق بذويهم في بعقوبة. عادوا رغم أنفهم، وتعاظم سخطهم لشعورهم بأن ذلك سيزيدهم بعداً عن موطنهم. وأخِذَ بمشروع يقضي بإعادتهم إلى ديارهم في أورميه وحكاري بقيادة ضباط بريطانيين. هذا المشروع لم يكن يعترضه أي عقبة، فتركيا منهارة، والإيرانيون مهيضو الجناح والكرد لا رغبة عندهم في القتال على أرجح الظن. إلا أن المشروع لم يدخل حيز التنفيذ ولو عمل به لجوبهت دول فرساي[1]

(١) المقصود: إنگلترا وفرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا وباقي دول الحلفاء الصغيرة التي اجتمعت في فرساي لإخراج المعاهدة المدونة بهذا الاسم بعد مؤتمر الصلح الذي ختم بها في ٢٨ حزيران ١٩١٩ (م).

بالأمر الواقع وهي على أتم استعداد لقبوله.

وفي شهر آب خرجت بقية اللاجئين من همدان لتقطع آخر مرحلة من مسيرتها التي بلغت خمسمائة ميل، ووصلت تباعاً إلى (بعقوبة) وهي بلدة تبعد حوالي ثلاثين ميلاً إلى الشمال الشرقي من بغداد. وفيها أقيم معسكر واسع للاجئين كان يدار في أول الأمر وفق الأنظمة واللوائح العسكرية وكانت نفقاته باهظة جداً. وفي حزيران العام ١٩١٩ أي بعد مرور سنة واحدة على نهاية الحرب عُيّن المقدم (أف. كونليف أوين F. Cunliffe Owen) آمراً له فنجح في إنقاص مصاريفه إلى أربعين ألف جنيه استرليني شهرياً بعد أن كانت ثمانين ألفاً. وبلغ المجموع الكلي لما أنفقته الحكومة البريطانية على هؤلاء اللاجئين ما ينوف عن ثلاثة ملايين جنيه. وربما كان هذا المبلغ ضئيلاً لا يُذكر إذا قورن بالمبالغ الخيالية التي راحت تصبها صباً في سهول بلاد ما بين النهرين الجرداء. على أنه يكفي ليدعم زعم الحكومة البريطانية بأنها قامت بعمل إنساني جميل.

بلغ المجموع الكلي لمن ضمه معسكر اللاجئين ٤٨٩٢٧ نفساً من الأرمن والآشوريين. وأحصي مجموع الآشوريين العمومي هناك بـ ٢٤٥٧٩ ومجموع الأرمن بـ ١٤٦١٢ في أول يوم من شهر تشرين الأول العام ١٩١٩ وكان آشوريو حكاري الذين يؤلفون ثلثي المجموع أتراك الجنسية. ومعظم البقية إيرانيون من أورميه.

وصل اللاجئون وهم في حالة يرثى لها. وكانوا يعانون آلاماً نفسية وجسدية متعبين بحاجة ماسة إلى الراحة. وبالرعاية التي شملتهم في المعسكر ما لبثوا أن أبلّوا واستعادوا قواهم. كانت نسبة الوفيات أول وصولهم تبلغ الستين أو أكثر في اليوم الواحد فإذا بها تتناقص لتقف عند مستوى منخفض للغاية. أصبح معدله في العام ١٩١٩ ثلاثة بالألف وهو رقم ممتاز جدا إذا قورن بنسبة ١٤,٦ بالألف التي سجلتها معسكرات اعتقال جنوب أفريقيا بين العامين ١٩٠٠-١٩٠٢[٢]. وهي نتيجة تدعو إلى الدهشة نظراً إلى مناخ العراق القائظ الذي ترتفع درجة حرارة صيفه إلى ١٢٠ درجة فهرنهايت في الظل عادة. وهو نقيض المناخ الذي تعوّده الجبليون. فمعظم قراهم يقع على ارتفاع أربعة آلاف قدم أو خمسة آلاف. وهم يهجرونها صيفاً إلى مناطق أكثر ارتفاعاً لذلك عاد الفضل في هذه النتائج إلى الخدمة الطبية الممتازة بالدرجة الأولى

---

(٢) الإشارة هنا إلى معسكرات الاعتقال التي نشأت عن الحرب بين الأفارقة الهولنديين وبريطانيا المعروفة بحرب البوير (م).

كما كانت دليلاً على مدى التقدم الذي طرأ على العقاقير الطبية الوقائية خلال السنوات العشرين الماضية.

إلا أن الآشوريين كانوا يعانون أدواء أخرى. ويكتب الدكتور ويگرام في مؤلفه: «الآشوريون وجيرانهم» عن هذا ما يلي:

«إن إدارة المعسكر أخطات في ترجمة معنى العطف. فتأمين الطعام للعاطل عمل لا يفيد لا الشرقي ولا الغربي. والآشوري أسرع من تظهر فيه النتائج الخطيرة لهذه المعاملة».

وجدوا من المبررات - حتى ما قبل الحرب - ما يوهم المرء بأن الآشوريين هم فريسة سهلة لمهنة الاستجداء. وقد كتب مستر (أثلستون رايلي Athelstane Riley) لرئيس أساقفة كانتربري في السنة ١٨٨٦ يقول:

«إن أسمى غاية الآشوري هو قيامه بجولة استجداء في إنكلترا وأمريكا».

والظاهر أن نظرته إلى طبائعهم وأخلاقهم كانت سوداء إذ كتب يقول:

«. . . وعن النساطرة الآشوريين الذين زاروا إنكلترا في السنوات القلائل الماضية، لا يحضرني اسم شخص واحد يمكنني منحه ثقتي أو الإيمان بكلمته حين تكون مصلحته الخاصة ذات علاقة. ولا أن ائتمنه على أصغر مبلغ من المال».

لم يعد لهم الآن مفر من التخلق بأخلاق اللاجئين وبسرعة مدهشة. إنها في الواقع أكبر لعنة أصابت الآشوريين منذ ١٩١٩ فقد أعملت في سجاياهم هدماً وأصابت مزاياهم الطيبة بما لا يمكن وصفه أو تحديده من الضرر.

ويشاء سوء الحظ أن لا يكون في الإمكان جعل المعسكر قادراً على سد نفقات نزلائه باستحداث مشاريع عمل داخله. إن أي مشروع منتوى يجب أن تسبقه دراسة وتخطيط للأمد الطويل في حين لم يكن المعسكر إلا علاجاً مؤقتاً. زد على هذا أن معظم النزلاء لا يعرفون من حرفة غير الزراعة. والرجال بصورة عامة لا يميلون قط إلى العمل. كانت ترسل بين الفينة والفينة جوقات عمل إجبارية. إلا أن أفرادها يعمدون إلى التلكؤ ولا ينتجون شيئاً يذكر.

مما لفت النظر فعلاً سرعة التقاط الآشوريين الأفكار الجديدة التي انتشرت بعد الحرب فخدع بها كثير من البشر في عالم منهوك القوى فقد ارتفعت آمال هؤلاء اللاجئين المحرومين بإحياء الإمبراطورية الآشورية البائدة حتى أثملتهم. وراحت

مطاليبهم بمرور الأيام تزداد وتتضخم باطراد إلى أن بلغت بهم حد المطالبة بـ«مملكة» تمتد من(كفري) جنوب كركوك حتى (دياربكر). ويبدو أنهم غفلوا عن حقيقة واحدة وهي أنه لو جمع كل آشوريي العالم في صعيد واحد من هذه الأرض لما ألفوا غير أقلية صغيرة في هذه المنطقة. كذلك غاب عن أذهانهم أن الشرط الرئيس المطلق لقيام دولة ما هو الوحدة، في حين كانت انقسامات الآشوريين التي شهدها الضباط البريطانيون في (همدان) مخزية مربكة.

في هذا الموقف هناك سؤال يفرض نفسه فرضاً. ترى ماذا سيؤول إليه أمرهم؟ اللاجئون أنفسهم تحدوهم رغبة واحدة وهي العودة إلى أوطانهم بأسرع ما يمكن. والحكومة البريطانية ترغب في ذلك من الصميم. إلا أن عقبات جمة كانت تقف في وجه هذه الرغبة. لو تركنا الأرمن جانباً فعلينا أن نقر بالواقع وهو أن الآشوريين لم يجيئوا كلهم من منطقة واحدة. على أن المصاعب بالنسبة إلى عودة الرعايا الإيرانيين منهم إلى أورميه لا ترقى إلى درجة الاستحالة وبالفعل فقد عاد معظمهم إلى ديارهم الأولى بالتدريج ولكن بعد مرور فترة من الزمن. ذلك لأن الحكومة الايرانية لم تكن مشوقة لعودتهم ولها في هذا أعذارها الوجيهة. منها تعللها بالاضطرابات التي تسود منطقة أذربيجان وخشيتها من سوء قد يلحق بهم عند عودتهم. هذا وأن الرائد آيدي Major Eadie البريطاني زار حينذاك منطقة أورميه فوجد شعوراً شديداً بالكراهية للآشوريين لأن جبلييهم أساؤا التصرف أثناء وجودهم في أورميه. صحيح أنهم كثيراً ما استفزوا لكن الإيرانيين نسوا أنهم كانوا يستفزونهم ويعتدون عليهم وظلوا يتذكرون فحسب ردود فعل اعتداءاتهم.

والمشكلة المتعلقة بجبليي حكاري كانت أصعب حلاً. فهذه المنطقة صارت بعد الهدنة أشبه شيء بخط حدود «الأمر الواقع» هذا الخط عرف فيما بعد باسم «خط بروكسل» الذي ترك كل المنطقة الآشورية داخل الأراضي التركية، وقد رفض الترك عودة الآشوريين إليها. وكانت اتفاقية «سايكس - بيكو» للعام ١٩١٥ قد جعلت مدينة الموصل وما جاورها ضمن دائرة النفوذ الفرنسي. ولم يكن للبريطانيين أي نفوذ فعلي أو دائم في الشمال حتى بعد موافقة البريطانيين والفرنسيين على تعديل الاتفاق وإدخال الموصل في مجال النفوذ البريطاني. ولم يكن الوضع الداخلي مستقراً. وقد بقى الكرد أحراراً لا سلطان لأحد عليهم كما كانوا في عهد الترك، على أن الدعاية التركية أخذت الآن تتغلغل فيهم وتعمل على إثارتهم.

لنترك هذا جانباً ولنعد إلى الآشوريين. اننا نجدهم يفتقرون إلى قائد وزعيم. وقد ذكرنا فيما سبق كيف اغتيل مار شمعون بنيامين في العام ١٩١٨. وهو الشخصية القوية الجريئة، فخلفه أخ أصغر منه عليل الجسم توفي في بعقوبة العام ١٩٢٠ لينصب بعده ابن أخ له من العمر أحد عشر عاماً عاجز عن ممارسة أية سلطة فعلية بطبيعة الحال. فكانت عمته (سرما خانم) هي الشخصية الأمّارة والمسيطرة. على أنها رحلت في خريف العام ١٩١٩ إلى إنگلترا لعرض قضية قومها وبقيت بعيدة أكثر من عام واحد لذا كانت الحاجة ماسة إلى زعيم من الذكور وهو ما عز وجوده. ونجم خلاف في صفوف الآشوريين. وسرى الخلاف إلى الجبليين منهم إذ راحت كل قبيلة تسعى من جانبها للعودة إلى مجموعة قراها غير ملقية بالاً إلى مصير القبيلة الأخرى ولم ينتبهوا إلى الفوائد التي قد يجنونها من الاستقرار في دولة متعددة القوميات. فوائد قد تربو على ما نالوه قبل الحرب.

في هذه الظروف بدا آغا پطرس[٣] القائد الوحيد اللائق وقد وصفناه قبلاً بالقائد العسكري الناجح. لكن لم يكن يرجى منه أي أمل في مقدرة على التأليف بين قلوب قومه وماضيه الذي تشوبه شوائب جعله غير أهل للثقة. إذ كان قبل الحرب في أمريكا يبيع السجاجيد المقلدة باعتبارها أصلية، وما إلى ذلك من وسائل الرزق التي لا تشرف المرء. بل قيل إنه فتك برجل هناك. ومما زاد من ضعف مركزه عداؤه المعروف لبيت مار شمعون، إذ كان يطوي له ضغناً ويحفظ عليه لاحتكار هذا البيت السلطة الزمنية. على أن آغا پطرس كان يمتلك مشروعاً كاملاً محدداً يتلخص في أن يتحد الجبليون الآشوريون مع أهالي أورميه لاستعادة جزء من بلادهم فإن تم ذلك قاموا بتأليف وطن آشوري موحد الكيان. ومن الممكن بعد ذلك أن يلتحق بلاجئي بعقوبة كل الآشوريين الآخرين المتفرقين في روسيا وإيران. على أنه لم يعرف هل استشيرت الحكومة الإيرانية في هذا المشروع؟ لأن موافقتها أمر أساسي فمعظم هذا النتوء الآشوري يقع ضمن حدودها.

بعد مناقشات ومداولات طويلة وافق كل آشوريي أورميه والثلثان من الجبليين على الخطة، وأدرك آغا پطرس أن الظروف الراهنة ستحول دون عودة كل الجبليين إلى ديارهم في حكاري. على أنه كان يأمل استعادة الأراضي الجبلية الممتدة من منطقة

(٣) راجع عنه كتاب السير من هذا السفر (م).

(گەوەر) شرقاً ليكونوا على مقربة وتماس مع آشوريي أورميه. وبعد دراسة مفصلة للخطة وموافقة البريطانيين عليها قامت السلطة البريطانية بتوزيع عدد من البندقيات على الآشوريين يساوي العدد الذي كانوا يحملونه معهم عند وصولهم إلى بعقوبة وسحب منهم حال وصولهم.

لو نجح هذا المشروع لكان من المحتمل أن ينشأ وطن آشوري. إلا أن عامل النجاح الأساسي هو الوفاق والاتحاد والدلائل كلها كانت تشير إلى أن هذا الشرط بعيد المنال من الآشوريين.

محصل القول، بُدئ بوضع المشروع على طاولة التنفيذ. وبفضل تحمس سر أرنولد ولسن الحاكم المدني العام في بلاد ما بين النهرين آنذاك غادرت بعقوبة في نهاية نيسان العام ١٩٢٠ المجموعةُ الآشورية الأولى مع ذويها ومقتناها. وحلت معسكراً أقيم في (مندان) وهي قرية صغيرة تبعد ثلاثين ميلاً عن شمال شرق الموصل. واتخذت خطوات أخرى لإنشاء معسكر متقدم في (عقره) عند قدمات الجبال. ويشاء سوء حظ الآشوريين أن يتفجر بركان الثورة العراقية في ذلك الصيف وانقطعت السكة الحديد في عدة مواضع وانشغلت القوات العسكرية البريطانية في مهام كثيرة ومراسح أخرى. وهاجم الثوار معسكري بعقوبة ومندان. إلا أن المقيمين فيهما مع قلة في سلاحهم الناري تمكنوا من رد المغيرين العرب على أعقابهم، ثم انتقلوا إلى شن حملات تأديبية في مندان راحت تطارد المغيرين. وكتب (سر أيلمر هالدين Aylmer Haldane) في مؤلفه: «الثورة في بلاد ما بين النهرين» عن أعمال الآشوريين الآتي:

«. . . لولا هذه المعونة الباسلة لعمت موجة واسعة من الفوضى جزءاً كبيراً من بلاد النهرين (ولاية الموصل)».

وتقرر إخلاء معسكر بعقوبة إخلاءً تاماً لصعوبة تأمين الأرزاق ونقلت البقية الباقية من نزلائه إلى الموصل وأرسل الأرمن منهم إلى البصرة لتسفيرهم بحراً. وتمت عملية الإخلاء في نهاية أيلول بجهود العقيد (كونليف) ومعاونيه رغم العقبات الشديدة التي لاقوها. على أنهم ضيعوا وقتاً ثميناً. ثم عين (سر برسي كوكس) خلفاً(لـ(أرنولد ولسن)، وصادق هو أيضاً على مشروع آغا پطرس وأمر بالمضي في تنفيذه.

أمكن تعبئة ستة آلاف مسلح في (عقره) في أواسط تشرين الأول رغم العجز الكبير الذي بدا من آغا پطرس. كان بعض هؤلاء المسلحين قد خدم في وحدات الليڤي التي شكلتها سلطات الاحتلال البريطانية في الجبال الواقعة شمال شرق الموصل وكانت

خدماتهم موضع رضى خلا استهانتهم بالنظام والضبط العسكريين ولا عجب أن بدا الآخرون أكثر استهانة وأقل تقبلاً للضبط والربط، لا بل أجهل الناس به.

كانت طريق مسيرتهم تبدأ بعبور جبل عقره ثم دخول أراضي بارزان. ثم إلى (نيري) ومنها يتجهون إلى الشمال الشرقي حتى (أورميه) وقد تم الاتفاق مع أغوات الكرد وشيوخهم على أن لا يتعرضوا لرتل الآشوريين بسوء وسهل عليهم سحق هجوم صغير تعرضوا له.

ولسوء حظهم ظهر الانقسام في آراء زعمائهم عند وصولهم أراضي (بارزان) الأمر الذي أدى إلى انهيار الخطة من أساسها. فالجبليون الذين أصبحوا الآن وهم على مقربة من وطنهم حكاري لم يستطيعوا ضبط أنفسهم وتعذر عليهم مقاومة الإغراء الجاذب. ولم يكن من المستبعد أن آغا پطرس كان قد قطع عهداً منفرداً للجبليين دون علم السلطات البريطانية أو من آشوريي أورميه الذين عجزوا عن التقدم وحدهم بعد أن تخلى عنهم أفضل المحاربين، فاضطروا مرغمين إلى العودة إلى مندان مع آغا پطرس. وفشل الجبليون الذين انفصلوا عنه في مسعاهم أيضاً إذ داهمهم الشتاء قبل الأوان وكانت الأحوال الجوية صعبة حتى بالنسبة إليهم. وزادوا في موقفهم سوءاً بشنهم الغارات على الكرد بلا سبب وحرقهم القرى وقتل أهاليها. صحيح أن بعض هؤلاء الكرد بادأوهم بالعدوان في العام ١٩١٥ وكان لهذا العداء يد في اخراجهم من ديارهم لكن ما هو ذنب الآخرين المسالمين الذين لا دخل لهم؟ سلوكهم الشائن هذا خلق نحوهم شعوراً بالمقت والكراهية فزاد من حالهم سوءاً على سوء وظل هذا الشعور يلاحقهم إلى يومنا هذا، كما أضر بسمعة البريطانيين كثيرا إذ فطن الكرد إلى وجود ضباط بريطانيين في صفوف الآشوريين (رافق آغا پطرس ضابطان بريطانيان بسمة مراقبين ليس إلا). ولم يكن في مقدور أحد أن يقنع الكرد بأن الآشوريين لا يعملون وفق أوامر بريطانية. وكسب البريطانيون عداءً شديداً مما جعل الكرد أكثر استعداداً لتقبل الدعاية التي كانت تتسرب إليهم مما وراء الحدود.

٤

الاستقرار في العراق

أقام فشل مشروع آغا بطرس الدليل على تعذر إنشاء كيان آشوري سياسي في الوقت الراهن على الأقل، ثم إن الحكومة البريطانية لم تكن على استعداد للإنفاق على هؤلاء العاطلين إلى ما شاء الله، مع الضرر الفادح الذي يلحق بهم جراء البطالة لذلك ارتئي حثهم على الاستقرار في البلاد ما استطاعوا إليه سبيلاً. وكنا قد ذكرنا أنهم يؤلفون ثلاث مجموعات رئيسة هي:

١- المجموعة الأورمية وهم رعايا إيرانيون. تمكن معظمهم من العودة إلى بيوتهم الأولى بالتدريج وهم يعيشون الآن كما كانوا قبل الحرب. وقد ذكر زائر لأورميه حديث زيارة، قال إنه ليصعب تمييزهم عن الإيرانيين المسلمين، كانت عودتهم تدريجية ولم تتحمس الحكومة الإيرانية لرجوعهم إلا أنها وافقت كما أسلفنا. والآن يوجد من المتخلفين في العراق منهم ما يزيد قليلاً عن الخمسمائة، معظمهم يعمل في المدن لا سيما في بغداد. وتمتهن الزراعة قلة منهم.

٢- المجموعة الثانية تتألف من أولئك الذين كانوا رعايا لأغوات الكرد في (برواري بالا) و(نيروه ريكان) قبل الحرب. إن هذه المنطقة هي من ضمن الأراضي العراقية. وتقع جنوب غرب (خط بروكسل) مباشرة[١]. لم تنشأ عقبة ما في سبيل إعادة هؤلاء الذين يعدون ثمانمائة أسرة تقريباً. بل إن أغوات الكرد أنفسهم كانوا يرحبون بعودة أفضل فلاحيهم إلى أراضيهم. لذا كانت عودتهم سريعة، وحظهم

(١) على أثر حوادث الاصطدام والاشتباكات رسم خط حدود اقترحه برانتنك الوسيط البلجيكي الذي عينته عصبة الأمم أثناء احتدام النقاش حول الحدود الدولية في ١٩٢١. وهو يتبع مجاري الأنهار بدلاً من ذرى الجبال ويطابق تقريباً الحدود بين الولايتين القديمتين: الموصل وحكاري وقد ثبت فيما بعد حدوداً دولية بين العراق وتركيا (م).

أفضل مما كان قبل الحرب لأن الحكومة العراقية أنشأت جهازاً إدارياً أقوى وأكثر فعالية بكثير من الإدارة التركية، وكان من المقدر أن يدب الضعف في نفوذ أسيادهم الأغوات فيصلح حالهم. في مبدأ الأمر كان ثم خطر واحد يتهددهم ألا وهو غارات الكرد من وراء الحدود، وعبر الأراضي التركية التي خلت في حينه من سلطة حكومية. وقد سقط جراء ذلك عدد من القتلى في أثناء الغارات الأولى. ثم تحسنت الأمور كثيراً خلال السنين الثلاث أو الأربع التالية.

٣- المجموعة الثالثة وهي الأكثر أهمية، تتألف من سائر جبليي حكاري وكلهم رعايا عثمانيون سابقون. وأراضيهم تقع في تركيا شمال (خط بروكسل) وكان عدد أسرهم يقدر في السنة ١٩٢٠ بثلاثة آلاف (يتخذ معدل خمسة أفراد للأسرة الواحدة عادة من رجال إلى نساء إلى أطفال).

وفي صيف العام ١٩٢١ أغلقت أبواب معسكر مندان وحث الآشوريون على الاستقرار. ومنح كل فرد منهم بصرف النظر عن الجنس أو العمر مبلغ مائة وعشرون روبية[٢]. كالعادة كان مصدر هذا المال طبعاً دافع الضريبة البريطاني ثم التحق عدد كبير من شبانهم بوحدات الليڤي التي تم تشكيلها في ذلك الحين كما سيأتي بيانه، وعين ضابط بريطاني للإشراف على إسكان البقية الباقية. وفي خريف العام ١٩٢١ أشارت تقارير التوزيع الانتشاري للآشوريين في لواء الموصل إلى الأرقام التالية:

٦٩٥٠ لاجئاً استُوطِنوا (أو عادوا) إلى شمال العماديه.

١١٠٠ لاجئ استُوطِنوا في قضاء العماديه.

٧٤٥٠ لاجئاً استُوطِنوا في دهوك وزاخو وعقره والشيخان.

وكانت أفخاذ من قبيلتي الجيلو والباز في مقدمة من استوطن بشكل جيد واستقر نهائياً في سهل قضاء الشيخان. وفي العام ١٩٢٢ شرع عدد من الجيلو الباز مع قبيلتي تخوما وتياري العليا والسفلى - وهما أهم قبيلتين آشوريتين - بالمسير إلى ديارهم في حكاري. وكان يبدو أنهم لم يلقوا معارضة من الترك الذين كانت سيطرتهم على تلك البقعة في حكم العدم وقتذاك. وبدت مشكلة إسكان الآشوريين وكأنها منتهية في

(٢) عملة هندية روّجها المحتل البريطاني في العراق بدلاً من العملة العثمانية الملغاة وتتفاوت قيمتها تفاوتاً عظيماً وفقاً للظروف. إلاّ أنها كانت حين استبدالها بالنقد العراقي الجديد في نيسان ١٩٣١ تعدل ٧٥ فلساً. (م)

الظاهر خلال العامين التاليين. وأعني في خريف العام ١٩٢٤، ذلك لأن عودة معظم اللاجئين إلى ديارهم ما قبل الحرب وسع المجال لتوطين الباقي في الأراضي المتيسرة ضمن لوائي الموصل وأربيل.

على أن خلافاً نشأ في آب ١٩٢٤ بين والي (جوله ميرك) التركي وبين فئة من التخوما - أشرس الآشوريين وأشدهم مراساً - أثناء قيامه بجولة لجباية الضرائب. فضبط التخوما متاعه وأثقاله، ثم ما لبثوا أن أعادوها. إلا أن الحكومة التركية قررت أن تقتص لهذا العمل. في الواقع أن الترك كانوا يتربصون بالآشوريين ويتحينون الفرصة لطردهم. فزودتهم هذه الحادثة بالذريعة المنشودة وحشدوا قوة عسكرية ضخمة قامت بتحركات سريعة جداً هدفها طرد الآشوريين من تركيا. فنجحت ولم يجد الآشوريون بداً من اللجوء إلى العراق ثانية بسبب عجزهم عن المقاومة لغياب معظم المحاربين في الليڤي البريطاني. إلا أن الجيش التركي تعقبهم إلى داخل الأراضي العراقية فتصدت له قوات الليڤي الآشوري تساندها فصائل غير نظامية أشرفت على تعبئتها (سرما خانم) عمة مار شمعون، ومطران (يوالاها) وردت القوات التركية على أعقابها. إن هذا المطران نزل إلى ميدان المعركة بنفسه وفق أصدق التقاليد الآشورية، بعد أن خلع عنه حلته الكهنوتية وسلمها إلى أقرب الشمامسة وقاد هجوماً ناجحاً على العدو. ومنحت (سرما خانم) نوط الإمبراطورية البريطانية لقاء مجهوداتها في صد الهجوم التركي.

وبنتيجة طرد الآشوريين من حكاري، عادت حكومة العراق تواجه مشكلة إسكانهم مرة أخرى، ولم يكن الموقف مساعداً. فتصاعد الشعور القومي في العراق بدأ يحتك بمشاعر الآشوريين ومطامحهم التي لا تتفق مع مطامح البلاد. وكان ساسة العراق يتميزون غيظاً لضروب الرعاية التي شملت اللاجئين الآشوريين والنعم الكثيرة التي أغدقت عليهم (كإعفائهم من الضرائب ومنحهم أراضي دون مقابل وما إلى ذلك من امتيازات). في حين ظلوا يعتبرون أنفسهم في حماية بريطانية ويترفعون عن مراجعة الموظفين العراقيين تعالياً واستكباراً. وكان تجنيدهم في الليڤي باعث حقد آخر. الحق يقال إن الليڤي الآشوري لم يستخدم ضد العرب في أي مناسبة من المناسبات. وإنما قصر استخدامهم في مواجهة حروب الثوار الكرد، أعني لمصلحة حكام العراق بصورة مطلقة إلا أن الليڤي هو قوة عسكرية تابعة للجيوش البريطانية، وأفرادها لهذا السبب هم موضع شك من القوميين العراقيين. وكان الحسد والغيرة نتيجتين محتومتين تفاقم شرّهما وتعاظم خطرهما بأسلوب الاستخفاف الذي كان بعض ضباط الليڤي البريطانيين

يتحدث به عن الجيش العراقي الجديد الذي بدأ يدخل دور التكوين. خاصة وأن أول عمليات عسكرية له ضد الكرد كان حليفها الفشل الذريع. وتأزم الوضع للغاية بالفتنة الدموية التي أثارها الليڤي في كركوك (أيار ١٩٢٤) كما أمكن بشق الأنفس تفادي فتنة مماثلة في الموصل قبلها بتسعة أشهر.

في كركوك فقد الليڤي كل سيطرة على النفس وتمرد أفراده بعد أن شبعوا إهانات واستفزازات والحق يقال. ففتكوا بخمسين مواطناً بينهم شيخ ديني جليل القدر. مهما كانت درجة تلك الاستفزازات فإن هذه المجزرة التي أقدم عليها جنود نظاميون كانت لطخة سوداء شنعاء، ووصمة عار لحقت باسم الآشوريين. من الواجب أن نقر هنا بأن موقف الحكومة العراقية إزاء هذه القضية اتصف بأعلى درجات الحكمة والتعقل. وقد حكم عدد من أفراد الليڤي وأدين تسعة منهم ثم أطلق سراحهم بعد فترة وجيزة قضوها في السجن على أثر صدور عفو عام عنهم. وفي ٣١ أيار ١٩٢٤ أي بعد مرور أقل من شهر على الحادث أصدر المندوب السامي البيان التالي، كمن كان يريد صب الزيت في الماء العكر:

«إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية التي تولي العناية الكبيرة بقضية المحافظة على المصالح الآشورية منذ أمد طويل، تحدوها في ذلك الخدمات التي قدّموها للحلفاء أثناء الحرب، وفي سبيل تحديد علاقاتهم المقبلة مع الدولة العراقية، قد قررت دفع الحدود الشمالية إلى أبعد حد ممكن لتشمل القسم الأكبر من الآشوريين عدا أولئك الذين يسكنون في مناطق تعود إلى الحكومة الإيرانية. ومن المتوقع أن يدخل في هذه الحدود كل الجبال التي يسكنها التياري والتخوما والباز والجيلو. كما أنها أخذت على عاتقها تأمين مواضع السكنى لهم داخل الأراضي العراقية لا لأولئك الذين يقطنون أصلاً في تلك المناطق وحدهم بل للآشوريين الآخرين المتفرقين الذين لم تكن بلاد فارس لهم وطناً».

«إن فخامة المندوب السامي قد تأكد من وجود مساحات تزيد عن الحاجة من الأراضي الأميرية المتروكة في شمال دهوك وفي العماديه والجبال الشمالية صالحة لإسكان القوم المذكورين بصورة نهائية. ولما وجد أن هذه السياسة هي الأضمن من غيرها لتحقيق مصلحة الآشوريين فضلاً عن مصلحة الدولة العراقية فقد طلبت حكومة صاحب الجلالة البريطانية من الحكومة العراقية

تقديم تأكيدات على النقاط التالية التي تعتبر الحجر الأساس لنجاح المشروع:
أولاً: تخصص الحكومة العراقية أراضي خالية في المناطق التي ورد ذكرها آنفا لسكنى الآشوريين. منحة وبدون بدل وبشروط جيدة.
ثانياً: تضمن الحكومة العراقية لكل من أعيد إسكانه بهذه الصورة وفي الأراضي التي ستخصص له عما قريب، ولكل أولئك الذين استقروا في أراضيهم الأصلية من التياري والتخوما والباز والجيلو (في حالة خروجها من يد الحكومة التركية وضمها إلى العراق) مقداراً مناسباً من الحرية لإدارة شؤونهم المحلية بأنفسهم كانتخاب مختاري قراهم. ولها أن تتخذ التدابير اللازمة في كل قرية لجباية الضرائب التي ترتأي الحكومة فرضها عليهم وبإشراف الحكومة بالذات».
«هذه التأكيدات قدمتها الحكومة العراقية. وشرع في المفاوضات لتسوية قضية الحدود. وتأمل حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن يكون تحقيق هذه السياسة ممكناً في أنسب وقت، تلك السياسة التي لم تتخذ إلا لبلوغ هذه الغاية. وإنها مؤمنة بضمان منطقة كافية مناسبة للتوطين في حدود الإمكان وحرية واسعة لقيام المستوطنين بإدارة شؤونهم المحلية».

لم تجد الحكومة العراقية بداً من تنفيذ توصيات المندوب السامي، إذ كان في حكم المؤكد ضياع ولاية الموصل وضمها إلى تركيا بدون دعم من بريطانيا العظمى. على أن إخراج الآشوريين من حكاري عقد المشكلة. وكإجراء مؤقت أسكن أكبر عدد ممكن من أسرهم في أقضية الشيخان وبرواري ودهوك. وابتعدت أسر قليلة شرقاً فأسكنت (دشتي حرير) وحول (باطاس) في لواء أربيل. وتفرق الآخرون في المدن العراقية.

وببقاء الأمل في إدخال جبال (حكاري) ضمن الحدود العراقية عندما تقوم عصبة الأمم بتثبيت نهائي للحدود مكث اللاجئون في المناطق التي عينت لهم من غير أن يتم استقرارهم نهائياً. وكانوا يعانون فقراً مدقعاً لذلك بوشر بتنفيذ مشاريع فتح وتعبيد طرق في لواء الموصل لتشغيلهم.

على أية حال اتخذ مجلس العصبة في كانون الأول ١٩٢٥ قراراً بترك كل الإقليم الذي يسكنه الآشوريون العثمانيون سابقاً لتركيا. فضاع كل أمل بإعادتهم إليه. وبات واضحاً أنهم لن يجدوا موطناً آخر لهم غير العراق. وكان (سر هنري دوبس) آخر

مندوب سام قد قام باستفسارات تمهيدية حول إمكان إسكانهم في إقليم ما من أقاليم الإمبراطورية البريطانية وكانت كندا في رأس القائمة. إلا أنه لم يظفر بجواب مرض كما لم يبد الآشوريون تحمساً للمشروع.

في غضون العام ١٩٢٦، اقترحت مناطق عديدة في شمال العراق لتوطين اللاجئين. منها منطقة قبائل (السورجي) في لواءي الموصل وأربيل، ومنطقة (رانيه) في لواء أربيل، وسهل (براز كرد) في منطقة (برادوست) وهي ناحية في أربيل. ولم تتيسر منطقة واحدة تتسع لإسكان عام شامل إلا في حالة انتزاعها من أهاليها الشرعيين الذين أشغلوها أحقاباً ونقلهم إلى أطراف أخرى من العراق. وفي هذا العمل ظلم صارخ ولا شك وسيؤدي حتماً إلى نشوء أحقاد مستحكمة بين الكرد والآشوريين. لقد عنّت فكرة مشابهة لفكرة سر أرنولد ولسن في العام ١٩٢٠ أيام كان وكيلاً للحاكم المدني العام. إذ أوصى بإسكان الآشوريين في وادي (سپنه) غرب العماديه. وكتب إلى وزير الهند البريطاني ما يلي(٣):

«... من شأن هذا المشروع أن يتيح لنا فرصة إنصاف الآشوريين بشكل يرضيهم ويرضي القيم الخلقية الأوروپية في الحق والعدل. كما سيساعدنا على حل مشكلة من أصعب مشاكل التنابز الديني والعنصري في كردستان. والتخلص من خطر يهدد السلام في شمال بلاد ما بين النهرين تهديداً كبيراً في المستقبل، وتأديب أولئك المسؤولين عن حوادث العنف في العماديه. إن هذه الفرصة لن تسنح لنا ثانية».

وقدر (سر أرنولد ولسن) أن مشروعه هذا يوجب تهجير زهاء ألفي أسرة كردية. إلا أنه أخذ بنظر الاعتبار وجود أرض كافية لهم في المنطقة المجاورة. واقترح أيضاً أن تدفع لهم تعويضات مالية. وبحسب رأيه ورأي كثيرين من أمثاله أن الكرد لا يستحقون قدراً كبيراً من الحب والرعاية بسبب ثوراتهم المتواصلة وفتكهم البربري بضباط بريطانيين. ونظراً لما عقب ذلك من أحداث وعلى ضوء تطورها لا يسع المرء إلا الشك في نجاح هذا المشروع فيما لو دخل حيز التنفيذ والأمر سواء أنجح أم فشل فإن الفرصة في العام ١٩٢٦ كانت قد فاتت.

---

(٣) كانت إدارة بريطانيا للعراق من اختصاص وزارة الهند. ثم فك ارتباطها بعد استحداث وزارة المستعمرات (م).

وبدا أن منطقة وادي (بقراز كرد) في برادوست هي أنسب منطقة وأوسعها بعد أن تبين هلاك غالبية سكانها الكرد السابقين أو تركهم قراهم بسبب المجاعات والهجمات العسكرية أثناء الحرب العظمى. وبناءً على هذا شكلت لجنة تحقيق في الموضوع وظهر من تقريرها أنه لا يمكن إسكان أكثر من ٤٧٣ أسرة. والإسكان متعذر بحد ذاته ما لم تجر أعمال تمهيدية واسعة في المنطقة. والآشوريون الذين كان لهم من يمثلهم في اللجنة لم يبدوا أي تحمس للفكرة وقالوا:

«إذا تقرر إسكانهم هناك فلن يقبلوا إلا بعد أن تحقق لهم الشروط التالية:

١- الايجار بعقود مباشرة مع الحكومة لا مع أغوات الكرد.

٢- منحهم سلفاً على شكل بذور.

٣- منحهم قرضاً من حيوانات الحراثة.

٤- يتم نقلهم من الموصل مجاناً.

٥- يزود الفلاحون الذين سيقومون بفلاحة الأرض بالطعام والأرزاق».

وافقت الحكومة العراقية على المشروع بالنتيجة. لكن لم يبدر منها ما يشير إلى القيام بتنفيذه. وجأر الآشوريون بالشكوى واحتجوا بأن المنطقة بعيدة ومنعزلة تماماً. وفي أثناء ذلك راحت البقية من كرد برادوست تنشط لإثبات ملكيتها في الأرض. في حين ظهرت بوادر من الشيخ (أحمد البارزاني) الذي بقيت منطقته لا تطالها سلطة الحكومة، تشير أنه قد يلجأ إلى استخدام قواته للاخلال بأمن المنطقة. وفي الوقت نفسه بذلت مجهودات أخرى في هذا السبيل وأصدر مجلس الوزراء العراقي في الثامن من آذار العام ١٩٢٧ القرار الآتي:

«أ- تسعى وزارة الداخلية لإسكان الملتجئين الموجودين الآن في المنطقة الشمالية في الأراضي والقرى التي تراها صالحة لسكانهم بدون الالتفات إلى قومياتهم وبدون تمييز فيما بينهم.

ب- يخبر هؤلاء الملتجئون أن الحكومة مستعدة لأن تمنح إعفاءات خاصة لكل فرد يقوم بإعمار الأراضي وحرثها ويعمل بإرشادات الحكومة وأوامرها وفقاً للقوانين المرعية.

ج- أن يجتنب إسكان الملتجئين في المواضع التي يمكن أن يعترض على إسكانهم فيها من جانب الحكومات المجاورة أو من قبل السكان الأصليين بسبب حق القرار أو غيره من الأسباب المشروعة».

والملاحظ في هذا القرار أنه لم يورد ذكر لاسم الآشوريين. إذ حرصت الحكومات العراقية على اجتناب التسمية على الصعيد الرسمي، تريد بذلك أن لا توجد فرقاً بين اللاجئ العربي والكردي والآشوري. فقد كان يوجد فعلاً بعض اللاجئين العرب والكرد الذين هم بحاجة إلى أرض. على أن مشكلتهم بجوهرها تختلف عن مشكلة الآشوريين. ومما يؤسف له حقاً أن الوزراء العراقيين كانوا يرفضون مواجهة الحقائق في حين أنهم يفهمون المشكلة فهما جيداً. والسبب في اجتنابهم التصريح والاكتفاء بالتلميح رسمياً هو سياسي أصلاً. والآشوريون من الجهة الأخرى كانوا من أصعب الناس إرضاء. ومعونتهم ليست أمراً سهلاً فهم يجدون في كل مشروع يُقترح عليهم علة ويثيرون حوله كثيراً من الاعتراضات. كما بدا وكأنهم عاجزون عن مواجهة الحقائق المجردة أو أن يدركوا أن إسكانهم في بقعة واحدة هو أمر محال إذ لا يوجد ثم أرض تستوعبهم جميعاً وتلك حقيقة لا يمكن نكرانها. وكدليل على مواقفهم هذه سأقتبس شيئاً من تقرير المفتش الإداري البريطاني للواء الموصل المؤرخ في ٢٨ تموز ١٩٢٧:

«استدعى قائمقام العماديه الآشوريين ذوي العلاقة وشرح لهم العروض المقترحة وأعني بها إسكان بعض الجماعات الآشورية على الشكل التالي:

١٠٠٠ نَفْسٍ من قبيلة تياري العليا في برواري يَري.

١٥٠٠ نَفْسٍ من قبيلة تياري العليا في (نهله) بعقره.

١٠٠٠ نَفْسٍ من قبيلة تياري العليا في قرى (دوسكي) الحكومية.

٤٠٠٠ نَفْسٍ من قبلية تياري السفلى في قرى برواري يَري ببطونها (الآمون وكراموس) في چم سوس.

فأجاب رجال تياري العليا والسفلى بأن لا حاجة تدعو الحكومة إلى تصديع رأسها بإسكانهم حتى الربيع القادم لأن الآشوريين إذ ذاك سيعلنون عن قرارهم النهائي. وأجابت عشيرة (الآمون) أنها استوطنت (چم سوس) منذ زمن ولا يسعهم أن يتصوروا فكرة انتقال عشيرة (كراموس) إلى منطقتهم. وقالت عشيرة (كراموس) إنها ترفض الانتقال من (چَلكي). وفي رأيي أن الأمور ستتعقد علينا لو بقينا مصرين على محاولة إسكان الآشوريين بشكل قبائل أو مجموعات».

وبعد فترة وجيزة قدمت للسلطات في أيلول مذكرة مذيلة بستة وأربعين توقيعاً

لزعماء تياري العليا والسفلى والتخوما والديز، بدأوها بالقول:

«إن الحكومة عرضت إسكانهم في قرى متروكة ماؤها قليل ومناخها سيّئ وأنهم لا يتنوون العيش في العراق حتى لو هيأت لهم الحكومة قرى أفضل من تلك».

ومن هذا يتضح أن الأمل في إمكان عودتهم إلى حكاري ما زال يراود الآشوريين إن لم يكن اليوم فغداً.

في تموز ١٩٢٧ عين النقيب فوريكر Fowraker وهو ضابط من ضباط الليفي يتكلم السريانية بطلاقة للإشراف على أعمال الإسكان على أن يكون مرتبطاً بالمندوب السامي مباشرة. وما لبث أن أدرك هو أيضاً ومنذ البداية أن الآشوريين أناس لا يسلس قيادتهم ويصعب إسداء المعونة إليهم كما قدر ذلك المندوب السامي نفسه(٤)، بدليل ما كتبه متتبع على صلة بالموقف في ١٤ آب من السنة ١٩٢٧:

«حول الإسكان المقترح في قرى إسماعيل بك وهي (باطاس ودشتي حرير وغيرها) اعترض الآشوريون بعدم إمكانهم ترك محلات سكناهم الحالية في موعد إخطار قصير كهذا. واعتراضهم هذا لم يكن مفهوماً. وهو عين الاعتراض الذي أدلوا به عندما بوشر بمحاولة نقلهم إلى مواضع سكناهم الحالية في الخريف الماضي وقد طلبوا السماح لهم بالبقاء حتى ربيع هذه السنة».

«وفي شهر نيسان زار سر هنري دوبس مدينة الموصل وبعد التشاور مع مار يوسف وقومه تقرر أن يكون شهر آب أفضل وقت للانتقال. أما الآن فيبدو أن الآشوريين لا يريدون الانتقال لا في هذا الشهر ولا في هذه السنة. ومن هذا يتبين أن الحجة التي تذرعوا بها - أي إخطارهم بالرحيل في وقت قصير - هي حجة سخيفة».

وواصل النقيب (فوريكر) مهمته الصعبة حتى شهر تشرين الثاني ١٩٢٨ وعرقلت أعماله إلى درجة كبيرة قلة المبالغ المرصدة. إذ لم يبق من إعانة لونّ Lunn التي هي حصيلة اكتتابات وتبرعات العام ١٩٢٤ في إنكلترا وأمريكا غير مبلغ ضئيل لا يتجاوز اربعة آلاف باون استرليني.

---

(٤) الراحل السر هنري دوبس .G.C.M.G خليفة السر پرسي كوكس في ١٩٢٤ (ستافورد).

ظل النقيب (فوريكر) ينتقل بين القبائل الآشورية بقية العام ١٩٢٧ وسائر العام ١٩٢٨ متفقداً أمورهم، مستطلعاً حاجاتهم، مستكشفاً أماكن إسكان جديدة لهم، عاقداً الإيجارات للمستوطنين منهم، مقابلاً موظفي الحكومة وأصحاب الأراضي المحليين، مساعداً الأسر على الانتقال إلى مناطق سكن أفضل بما تبقى لديه من المال. وكانت المصاعب كبيرة جداً إلا أنه تمكن من إجراء عملية التوزيع بالتدريج مستهدفاً جمع المستوطنين بحسب الروابط العشائرية على قدر الإمكان ومستخدماً الأماكن المتيسرة بأفضل ما يمكن. لكن الآشوريين لم ينفكوا عن الشكوى والتذمر وكتب مار شمعون إلى المندوب السامي رسالة احتجاج وشكوى أجاب عنها المفتش الإداري للواء الموصل بتقرير إجمالي للموقف. وكان يشغل هذه المنصب (الرائد) ولسن Wilson الذي حل محل النقيب فوريكر في شهر تشرين الثاني ١٩٢٨ وإليك ما جاء في التقرير:

«١- أنا وضابط الإسكان النقيب فوريكر نخالف مخالفة تامة ما ورد في الكتاب من مزاعم حول وجود سوء تفاهم كبير بين الآشوريين وبين موظفي الحكومة العراقية. إن تجارب ضابط الإسكان وتجاربي تثبت أن ٩٩ بالمائة من القضايا التي عرضها الآشوريون على الموظفين العراقيين قد نظر فيها وتمت تسويتها وحسمت بحياد وعدالة. ومن الجدير بالذكر هنا أن عدداً كبيراً من الآشوريين الذين تم توطينهم منذ عهد قريب قدموا لي وللمتصرف عرائض يعلموننا فيها أن تكون مراجعتهم قاصرة على موظفي الحكومة العراقية وحدهم وبشكل مباشر. وهم لا يريدون مداخلة مار شمعون. وأذكر بهذه المناسبة أن لكل من قائمقام العماديه ودهوك (حيث يسكن معظم الآشوريين) منزلة طيبة في قلوبهم، وهم يكنّون لهما وداً لمعالجتهما أمورهم على أحسن وجه.

٢- النقيب فوريكر وأنا أيضاً لا نتفق مطلقاً مع مار شمعون حين يزعم بأن أغلبية الآشوريين ما زالوا دون أرض يستقرون فيها. والواقع هو أنه لم يبق غير خمسمائة أسرة لم يتم إسكانها بعد. وقد ثبت لدينا أن قسماً من هذه الأسر تأبى الاستيطان وأفرادها مشاغبون مولعون بإثارة المشاكل العديدة. وهم إما يصرون على العودة إلى تركيا، وإما أفاقون بطبعهم ينفرون من الاستقرار على أرض معينة. ونصف هذه الأسر تريد أن يكون سكناها في برادوست. ولما لم يتبق من إعانة لون Lunn غير ستة آلاف روبية (٤٥٠ جنيه سترليني) فإننا نقترح صرف ما لا يقل عن خمسة آلاف منها لمشروع

إسكان برادوست. إن الفقر في آشوريي هذا اللواء لا وجود له. وإن عمدنا إلى مقارنة فرد بفرد، فهم أحسن حالاً من جيرانهم الكرد أو المسيحيين أو اليزيدية لكنهم مغرمون بجمع المال وهو طبع فيهم. زد على هذا تخلقهم بعقلية اللاجئين الجشعة الأمر الذي جعلهم ينظرون إلى الحكومة البريطانية ومصادر الإعانات لخارجية الخيرية نظرتهم إلى بقرة حلوب يجب اعتصار ضرعها إلى آخر قطرة».

وتواصلت أعمال الإسكان خلال العامين ١٩٢٩ و١٩٣٠ بإشراف الرائد (ولسن) وفي نهاية السنة الثلاثين قدر عدد الأسر التي لم يجر إسكانها بعد بما لا يزيد عن الثلاثمائة منهم عدد كبير من البطن الآشوتي التابع لقبيلة تياري السفلى ومعظمهم يمتهن الرعي وبقى مشروع برادوست قيد المداولة. إلا أن الآشوريين أصروا على رفضه حتى بعد موافقة وزير الداخلية على السماح بإرسال وحدة من الليفي لإعداد الأرض في العام ١٩٣١. وفي خريف تلك السنة وضع المشروع على الرف مؤقتاً بسبب العمليات العسكرية والاشتباكات المسلحة مع أتباع الشيخ (أحمد البارزاني).

بقي الوضع على حاله حتى أشرف عهد الانتداب البريطاني على النهاية في أواخر تشرين الأول ١٩٣٢[٥] وبالإجمال كانت أغلبية المزارعين الآشوريين الساحقة قد استقرت. صحيح أنهم لم يستقروا برمتهم في القرى التي كانت إجاراتها تعقد مع الحكومة مباشرة. إذ كان كثير منها ملكاً خاصاً للإقطاعيين الكرد. وهو مما يضايق الآشوريين ويمضّهم فالمستأجر عادة دائم القلق على إجارته إذ ليس من يضمن له دوامها. وقد وقعت بالفعل حوادث من هذا النوع وأخرج الآشوريون من القرى التي أسكنوا فيها. وليس هذا بالأمر الغريب في منطقة لم تمارس فيها إدارة حكومية منتظمة إلا منذ زمن قصير. ومع أن لمخاوف الآشوريين ما يبررها وهو المتوقع من أناس لا يعرفون شيئاً عن البلاد التي نزحوا إليها فإن التجارب العملية لا تقر صواب هذه المخاوف، لأن الملاّك الكردي العادي يرغب في أن يكون مستأجرو أرضه من الصنف الممتاز. والآشوريون عموماً خير من الكرد من هذه الناحية، ومن جهة أخرى أن الأحوال الزراعية التي يعيشها الآشوري لا تختلف عن تلك التي يعيشها الفلاح العربي

(٥) وافقت عصبة الأمم على إنهاء الانتداب البريطاني والتعويض عنه بمعاهدة تحالف مع إعلان استقلال العراق وقبوله عضواً في عصبة الأمم (م).

أو الكردي، فمن النادر أن ملك واحد من هذين حقاً في الأرض التي يستثمرها مهما صغر هذا الحق. ولصاحب الأرض شرعاً الحق في أن يطرد أي مستأجر يشاء. على أن السلطة عادة كانت تتدخل منحازة إلى الفلاح ولا تقر إخلاء الأرض من مستأجر لها إلا لأسباب قوية. وهذه حقيقة لا تنكر ظلت مصدر شكوى ملحة لبعض المالكين في جنوب العراق عندما يريدون التخلص من مستأجرين متقاعسين بطردهم. وقد شرح أسلوب التعامل الزراعي المتعارف عليه في كل أنحاء العراق شرحاً وافياً لمجلس الإسكان الاستشاري الآشوري الذي سنأتي إلى ذكره، وذلك في شهر حزيران العام ١٩٣٣. وعندها سأل أعضاؤه عن ضمانات المستأجر في القرى المملوكة فأجابت اللجنة الحكومية في الموصل بما يلي:

«تسوى المنازعات والخصومات بين المستأجرين وأصحاب الأرض وفقاً للطريقة المتبعة في سائر أنحاء العراق. وأن السلطات الإدارية لا توافق على إخراج الفلاح المستأجر من أرضه إلا في حالة رفضه دفع حصة الملاك من الغلة أو عند إخلاله بالقوانين أو قيامه بما يعكر صفو الأمن. أما إذا لم يزرع الفلاح جانباً من أرضه ويبقيها مرعى لمواشيه فعليه أن يدفع ما يساوي بدل إيجارها للملاك».

وقد وضعت الفقرة الأخيرة لحماية حقوق الملاك. لأن مدخوله هو نسبة معينة من الغلة المحصودة وهو في الوقت نفسه بدل إيجار الأرض في العراق ولذا فهو يمنى بخسارة إن لم تزرع أرضه.

كان النقيب (فوريكر) ينظم عقود الإجارات بين الملاك والآشوريين ولم ينجم خلاف ولم يتسبب عنها شكوى ذات خطر. في الواقع إن الآشوريين ما كانوا ليهتموا بتحديد عقد الإيجار عند نهايته وإنما يستمرون في زراعة الأرض كالسابق وبالشروط الأولى، دون أن يجدوا حاجة إلى كتابة سند.

كان ثم سبب آخر للشكوى. هو فساد جوّ قراهم. لا نكران في أن نسبة الوفاة في أطفالهم كانت مرتفعة، إلا أن حالهم في هذا هو عين الحال في كل أنحاء البلاد. لأن الآراء الحديثة في كيفية تربية الأطفال ورعايتهم لم تجد بعد سبيلها إلى السكان. ولا شك أيضاً في أن بعض قرى الآشوريين لا تتوفر الشروط الصحية فيه مطلقاً. على أن الملاريا منتشرة في كل الوديان الجبلية ولا يسلم منها واحد. وقد ذكر زائر لكردستان قبل الحرب شيئاً عن نسبة الوفيات العالمية التي يسببها هذا المرض هناك. وليس ثم ما

يؤكد بشكل قاطع أن القرى الآشورية أسوأ حظاً من قرى الكرد. في حين كانت قراهما أفضل من قرى العرب في أهوار العراق الجنوبية بوجه عام. قد يكون الكرد والعرب أكثر من الآشوريين احتمالاً لطقس البلاد. إلا أن انصراف أولئك إلى زراعة الرز زاد في وضعهم الصحي سوءاً. الحق يقال إن زراعة الرز أكثر فائدة للفلاح من زراعة أية غلة لأنها تأتي بحاصل كبير في منطقة الجبال. إلا أن الرز حليف الملاريا. وقد زاد من الحالة سوءاً أن زراع الرز الآشوريين قلما اهتموا بتصريف المياه المتخلفة في حقولهم بعد نبته للقضاء على أماكن تكاثر البعوض. والسبب في ذلك يعود إلى اعتبار أنفسهم غير مستقرين بشكل دائم.

ويحسن بنا أن نقتبس شيئاً من التقرير الذي كتبه طبيب الصحة البريطاني في الموصل الدكتور ماكلويد Dr. Macleod في ٢١ أيلول ١٩٣٠، إذ قال:

«إني أجمل الوضع بما يلي:

١- الحالة الصحية العامة للآشوريين هي مثل حالة كل سكان الجبال الآخرين، فبعضهم يعيش في مناطق صحية، وبعضهم يعيش في مناطق موبوءة.

٢- في القول إن الآشوريين يموتون بالمئات مبالغة عظيمة.

٣- هناك تسعة مستوصفات موزعة على أقضية لواء الموصل. خمسة منها تقع ضمن مناطق سكنى الآشوريين وهي تقوم بعمل محمود. وجميع مناطق سكناهم لا تبعد أكثر من خمسة عشر ميلاً عن تلك المستوصفات.

٤- وفيات الأطفال عندهم لا تزيد عن وفيات المجتمعات المشابهة في جبال اللواء. وهي معادلة لها أيضاً في عدد الإصابات بالملاريا.

٥- كثيراً ما تكون إصابات الملاريا ذات نسبة عالية في المناطق الجبلية إلا أنها لا تفرق بين المسيحي والمسلم فهما فيها سواء.

٦- إن ملاك الموظفين في دوائر صحة لواء الموصل لا يضم إلا مسيحيين ومن الخطأ القول بوجود أي محاباة أو تفضيل للمسيحيين على المسلمين أو بالعكس فيما يتعلق بالخدمات الصحية.

٧- في ظروف العراق الحالية يصعب جداً الحصول على إحصاءات موثوقة ضرورية حول القرى والبلدان الصغيرة في أي جزء من أجزاء البلاد. ومهما يكن من أمر فإن من واجبات مدراء النواحي إعلام السلطات الإدارية بإصابة

غير عادية بمرض، أو بحادث موت غامض في مناطقهم إن لم يكن الموظف الصحي موجوداً».

لا جدال في أن الخدمات الصحية لسائر العراق كانت وما تزال تشكو القصور والعجز. فالدخل القومي محدود جداً ومعظمه مخصص لمشاريع غير إنتاجية كنفقات الجيش. وربما وجد في جنوب العراق من الخدمات الصحية ما هو أفضل من الشمال. فهنا يكون التفاهم اللغوي عقدة إذ ليس ثم طبيب واحد يلم باللغة الكردية. ولهذا أثره طبعاً على الكرد والآشوريين معاً.

ومن الواجب كذلك أن ننوه بعض التنويه بالمساعدة الحكومية في إعفائهم من الضرائب. فقد أشار المندوب السامي (دوبس) في شهر تشرين الأول من العام ١٩٢٦ إلى أن من عوامل نجاح أي مشروع إسكان آشوري هو تعهد الحكومة العراقية بألا تجبي أي ضريبة من المستوطنين حديثاً لا على غلة ولا على ماشية. وأن يمتد هذا الإعفاء فترة معينة من الزمن ولنقل لمدة خمس سنوات بعد تاريخ الاستيطان. إلا أن وزارة المالية رفضت بلطف ولكن بحزم قبول توصيته هذه وأوضحت أن عملاً كهذا يستلزم سن قانون خاص. وان هناك معارضة شديدة لاقتراح سن هذا القانون (ولم تذكر الوزارة شكل هذه المعارضة وماهيتها) على أنها أبدت استعدادها من جهة أخرى لتقديم توصيات بالإعفاء من الضرائب في حالات معينة إذا ورد اقتراح بذلك من الإدارات المحلية.

بعد عدة مخابرات بهذا الشأن أصدر مجلس الوزراء قراراً مؤرخاً في ٨ آذار ١٩٢٧ هذا هو:

«يفهم اللاجئون بأن الحكومة مستعدة لمنح إعفاء خاص لكل شخص يستصلح أرضه ويزرعها ويطبق أوامر الحكومة وتعليماتها وفق القوانين المرعية».

لا يفوتنا هنا أن نسجل لوزارة الداخلية ميلها إلى خطة الإعفاء من الضرائب طوال هذه الفترة بدرجة تفوق ميل وزارة المالية. إلا أن وزارات المال في كل الدول تتسم بطابع الحرص والتقتير ولو كان هذا الحرص في كثير من الأحيان خطأ سياسياً لاسيما حين يتعلق بقضايا الإعفاء من الضرائب. لقد كانت النصيحة البريطانية في العراق أكثر تقبلاً عند وزارة الداخلية منه في وزارة المالية.

قدر مجموع الإعفاءات الكلي بمبلغ ٥٢٦٦٩ روبية أي ما يعادل أربعة آلاف باون تقريباً وهو مبلغ لا يمكن أن يوصف بالجسامة. بل في الواقع مبلغ ضئيل جداً إذا ما

قورن بالإعفاءات الضرائبية للفلاحين العرب في الجنوب عن الفترة الزمنية نفسها.

ولم تكن شؤون طبقة الفلاحين الآشوريين المشكلة الوحيدة فمنذ العام ١٩١٥ وهو تاريخ إخراج الجبليين من حكاري، نما جيل كاد لا يدري شيئاً عن الحياة الشاقة والكدح المضني في الأرض، وقد اتخذ كثير منهم اللباس الأوروبي زياً ابتداء من القبعة وانتهاء بالسروال وما عاد يشبه فلاح الأرض في شيء. وتلك هي القاعدة في التاريخ. إذ ما أن يترك شعب أرضه حتى يصعب جداً إعادته إليها. لا نكران في أن بعضهم عاد فعلاً. إلا أن هؤلاء العائدين لم يكونوا كلهم بالراضين. لقد نسوا مشاق الحياة التي عاناها آباؤهم قبل الحرب. وتوهموا أن كل شيء سيكون سهلاً ومواتيا. وقد ظفر فريق منهم بعمل في المدن. فرجال قبيلة الباز الذين كانوا من أحذق البنائين لم يلبثوا أن وجدوا لأنفسهم أعمالاً في بغداد حيث يجرى البناء على قدم وساق. وأصبح بعضهم من صغار البقالين وحالف النجاح العظيم بعضهم. ولما كان الآشوريون معروفين بالحرص والتقتير بخلاف العرب الكرماء المتلافين، فقد أثروا وارتقوا إلى مصاف الأغنياء. الا أن بعضهم لم يجد لنفسه عملاً. وقد يكون بعض السبب راجعاً إليهم لأنهم لم يشاؤوا تعلم العربية فقد ظلّ عدد من تعلمها قليلاً إلى حدود العام ١٩٣٣. على أن شركات النفط أسندت وظائف لبعضهم وكان هذا مصدر غيظ كثير من العرب والكرد وأكثريتهم تشكو البطالة. ووجد فريق آخر عملاً لنفسه في مديرية السكك الحديد العراقية ولكن لم يتمكن من شق طريق لنفسه إلى وظائف دولة العراق إلا النفر القليل. ووظيفة مثل هذه هي نهاية مطمح الفرد الشرقي عادة. فقد وقفت اللغة هنا أيضا عقبة. وفيما كان يجري حل وحدات الليفي بشكل تدريجي التحق نفر من الضباط وسبعة من ضباط الصف وثمانية وخمسون من مختلف المراتب والصفوف بالجيش العراقي والتحق بالشرطة عدد أكثر من هذا إذ بلغ عدد من دخل هذا المسلك ٤٢٢ آشوريا في السنة ١٩٣٢. وفي الموصل كونوا في الواقع ربع مجموع قوة الشرطة. على أن الترقية كانت صعبة بالنسبة لهم. وكان يؤلم الضابط الآشوري أن يرسب في الامتحانات التحريرية وهو ذو الخبرة الطويلة والخدمة الممتازة في ساحات القتال. ومنذ العام ١٩٣٠ بدأت قلة من أحسن الآشوريين ثقافة تغزو الوظائف الإدارية لكن عدد هؤلاء لم يزد عن خمسة عشر في العام ١٩٣٣ أسند إلى معظمهم مناصب صغيرة.

دأب المستشارون البريطانيون في الحكومة العراقية على التوصية باستخدام المزيد من أبناء أسر آغوات الآشوريين وزعمائهم. وكان يمكن ببذل مجهود قليل أن تستحدث

لهم وظائف في الشمال ولا شك أن مثل هذه الطبقة من الموظفين كانت ستحقق باستحداثها عملاً مفيداً. لكن الشك بالآشوريين وكره الآشوريين لروتين التعيين البطيء وقفا عقبة في هذا السبيل لسوء الحظ. لم يكن ثم وسيلة أفضل وأجدى من هذه لاستمالة الآشوريين وإقناعهم بقبول الأمر الواقع.

وهكذا ظلت أغلبيتهم تعتبر نفسها لاجئة، حتى من فاز منهم بأفضل شروط إسكان، كالتخوما الذين أسكنوا في قرى حكومية على مقربة من (باسيريان) التي تبعد أميالاً قليلة عن دهوك، فقد رفضوا اعتبار أنفسهم مستقرين بصورة نهائية وكانوا في مقدمة من خرج إلى سوريا ضمن مسيرة ياقو المفجعة في تموز ١٩٣٣، ويبدو أن مجلس الانتدابات الدائم في عصبة الأمم توهم في العام ١٩٣٢ بأن تأمين الأراضي لقلة من الأسر الآشورية كفيل بتسوية القضية الآشورية تسوية نهائية. لكن المسألة ولسوء الحظ لم تكن بمثل هذه البساطة.

انتقدت الحكومة العراقية كثيراً بسبب فشلها في تنفيذ مشروع إسكان الآشوريين في العراق تنفيذاً مجدياً وفعالاً. وتناسى المنتقدون الصعوبات التي كان يجب التغلب عليها. إن الدولة العراقية الناشئة كانت تعاني مشاكل متكالبة متناجحة، والوزراء العراقيون في سني الانتداب كان لديهم من المتاعب والمشاكل ما يفوق هذه المشكلة أهمية في نظرهم فكانوا طبعاً يريدون انهاء الانتداب بأسرع ما يمكن وهذا من حقهم. لذلك لم يكن بالأمر المستغرب أن ينفد صبرهم مع الآشوريين ولم يكن بالأمر العجيب أن يجدوهم عبئاً ثقيلاً لاسيما وأنهم لم يبدوا استعداداً كبيراً للاستقرار بين سكان البلاد والتعايش معهم وتوحيد مجهوداتهم بتلك االمجهودات التي تهدف إلى بناء عراق حديث.

بوجه الإجمال نرى أن العراقيين يستحقون خير الثناء وأكبر التقدير لما بذلوه في هذا المجال. وإن لم تكن عمليات الإسكان ناجحة تماماً فليس هذا نتيجة خطأ منهم جملة أو تفصيلاً.

٥

الليفي الآشوري

الليڤي الآشوري هو مظهر بارز من مظاهر تاريخ العراق في عهد الانتداب لاسيما في شماله ولا يمكن أن يكمل أي بحث عن الآشوريين أو عن العراق نفسه دون التصدي له والتنويه به.

لحظ كل زائر أجنبي أمّ بغداد ذلك المظهر المفرط في الأناقة الذي كان يميّز حرس دوائر المندوب السامي ومقرات قيادة القوة الجوية البريطانية. كان هذا الزي العام لجنود الحرس بقبعاتهم الميالة إلى جانب ذوات الريش الأحمر أو الأبيض موضع تعليق وإعجاب كل مشاهد. وكان الضباط يلهجون دوماً بمدحهم ويقولون إنهم لا يقلّون كفاءة عن أي من الجنود الآسيويين غير مستثنين في ذلك السيخ أو الگورگه.

والأصل في الليڤي العراقي لم يكن آشورياً. ولا شك في أن بعض القراء سيصابون بدهشة حين ينكشف لهم أن الليڤي لم يعد آشوري البناء والقوام إلا في العام ١٩٢٨. فهذه القوة المعروفة باسم «الليڤي» نشأت أولاً في أهوار المنتفك. وأول أمرها جماعة من عرب قبائل المنتفك في الفرات الأوسط تبلغ الأربعين عدّاً جنّدهم الرائد آيدي في العام ١٩١٥. ثم تضخمت هذه القوة بسرعة وعرفت باسم «شبانه» وهي كلمة تركية تعني «درك عسكري». ومع ازدياد خضوعها للضبط والربط العسكريين صارت فائدتها أكبر وخدماتها أجلّ. وقد أثبت أفرادها في ثورة العشرين إخلاصاً شديداً لضباطهم البريطانيين في أشد المواقف حراجة وفي ذلك الزمن كانت «الشبانه» عربية خالصة باستثناء فئة قليلة من كرد الشمال.

وفي العام ١٩١٩ شكل فوجان آشوريان من اللاجئين في معسكر بعقوبة لكنهما كانا يختلفان تماماً عن الشبانه. فقد استخدما في الشمال وأنجزا عملاً جيداً في عمليات ضد الكرد في العماديه على أنهما حُلاّ في العام ١٩٢٠ ليفسح لهما الإسهام في مشروع

آغا بطرس. وكما أسلفنا، كان الآشوريون قد أثبتوا ببرهان آخر كفاءاتهم الحربية عندما هاجم الثوار العرب معسكريهم في مندان وبعقوبة. كان معظم البلاد أثناء الثورة تلك مطلق الرسن لا يحكمه نظام ولا قانون. ووجدت مناطق منعزلة صمد فيها الضباط البريطانيون لكن الثوار العرب فتكوا بطائفة منهم. لذلك لم يكن عجيباً أن يواجه الآشوريون مصيراً كهذا ما داموا يتمتعون بالحماية البريطانية. غير أنهم ثبتوا في معسكراتهم ودحروا المهاجمين العرب في بعقوبة والمغيرين الكرد في مندان. وقد أثبتنا قبلاً شهادة الجنرال (هالدين) بحقهم وإشادته بخدماتهم تلك.

بعد عام واحد من الثورة، عقد مؤتمر القاهرة للبحث في مستقبل البلاد العربية التي فتحتها الجيوش البريطانية. وترأس المؤتمر (ونستون تشرشل) وزير المستعمرات وقتذاك وشارك فيه جميع خبراء (المكتب العربي) السابق الذي كان يعمل في القاهرة أثناء سني الحرب وقد عزي إليه أكبر مجهودات بذلت لجمع القوات الشريفية[١] تحت قيادة الأمير فيصل. ومن بين كثير من القرارات التي اتخذها هذا المؤتمر، ربما كان أهمها طراً، التوصية بتقديم الأمير فيصل إلى سكان بلاد ما بين النهرين (العراق كما تقرر تسميتها) ليكون ملكاً عليهم بعد أن طرده الفرنسيون من دمشق قبل عام واحد تقريباً. كما قرر المؤتمر أيضا أن يحل الليفي المجند محلياً محل القوات الهندية والبريطانية المرابطة آنذاك في بلاد ما بين النهرين اقتصاداً في النفقات، وأن يتألف هذا الليفي من العرب والكرد والآشوريين وأن تعتبر وحداته جنوداً إمبراطورية تنفق عليها وتدفع رواتبها الخزينة البريطانية. ولكن لم يكن من المرغوب فيه الاستمرار في قبول تطوع العرب لمدة طويلة للخدمة فيه، خشية قيام منافسة بينه وبين الجيش العراقي الذي كان تأسيسه موضوع بحث وإعداد.

---

(١) في مفتتح الحرب العظمى تأسس المكتب العربي ملحقاً بدائرة المندوب السامي في القاهرة وسلمت رئاسته أولاً للآثاري البريطاني هوگارث وكان بين المشتغلين فيه رجال لمعت أسماؤهم في الدوائر السياسية وثبتت سيرهم في التاريخ العام. أمثال السر مارك سايكس والجنرال ريجنالد وينكيت، والآنسة گرترودبل ولورنس الشهير الملقب بلورنس العرب، وستورز وكلايتون ويونگ وغيرهم. وهو في الحقيقة مكتب تجسس ومركز جمع المعلومات لغرض إدامة الحرب في الشرق الأدنى (حرب سورية وحرب العراق) إلاّ أنه ما لبث أن اضطلع بمسؤولية التفاوض مع شريف مكة (الحسين بن علي) للقيام بالثورة الحجازية والاتصال بالضباط العرب في الجيش التركي وتسهيل التحاقهم بجيش الشريف عند إعلان ثورته (م).

وبحلول شهر نيسان من العام ١٩٢١ بوشر بأولى المحاولات لقبول تطوع الآشوريين ففشلت. أجاب هؤلاء أن كل ما يريدونه من البريطانيين هو أن يهيئوا لهم أسباب العودة إلى أوطانهم ليس إلا. ولم يتطوع في أول شهرين أو ثلاثة أكثر من مائتين، وهذا أيضا كان بفضل مجهودات الدكتور (ويگرام) ومقدرته على إقناعهم. فقد كانوا على معرفة وثيقة به لقضائه عدة سنين قبل الحرب في جبال حكاري بوصفه أحد أعضاء بعثة رئيس أساقفة كانتربري. وأسندت القيادة الجديدة إلى العميد سادلاير جاكسن Sadleir Jackson C.B., D.S.O., C.M.G الذي دفعها إلى ساحة المعارك ثم التحق بها المزيد من الآشوريين. وكان أول شهر كانون الأول من العام ١٩٢١ حين استخدمت في العمليات العسكرية في أنحاء (باطاس) و(حرير) من أعمال رواندوز التي كانت في يد الأتراك. وقتذاك لم تقع اشتباكات عنيفة، إلا أن اندفاع الآشوريين من غير تذمر أو شكوى ونشاطهم في أحوال جوية قاسية أكسبهم ثناء ضباطهم البريطانيين غير المتحفظ.

وفي العام ١٩٢٢ قرر تجنيد ألف وخمسمائة آشوري آخر. وكان قد جرب تشكيل سرايا مختلطة من الكرد والآشوريين ففشلت التجربة. كما ثبت أن الكلدان واليزيدية لا يصلحون لحياة الجندية. وقد تم تجنيد الألف والخمسمائة في الحال. إلا أن هؤلاء المستجدين عانوا عين المصاعب الشديدة التي عانى منها المستجد في أوائل أيام الحرب العامة، ولم يتحملوا مصاعبهم بصبر. ففي مبدأ الأمر عانوا نقصاً كبيراً في الألبسة والتجهيزات بل وفي الخيام. وأصيب الكثير منهم بالملاريا حالما تم حشدهم في دهوك، ولازموا الفراش وشاع فيهم التذمر لخصمهم جزءاً من رواتبهم. إذ كان قد رُسِم بأن يدفع للنفر خمسون روبية شهرياً. فلما استقطع من هذا المبلغ عشرة بالمائة وتسلم الفرد منهم ٤٥ شعروا بالغبن. وفي الواقع إن معظم الجنود رفضوا تجديد عقود الخدمة بعد انتهاء سنتهم الأولى. وقد كان هذا، كما سيتضح، عاملاً هاماً في التطورات التالية. إلا أن داود والد مار شمعون تمكن فيما بعد من إقناع الرافضة. وعين فيما بعد ضابط ارتباط عام لقوات الليفي، وبفضل هذا التعيين صارت أسرة مار شمعون تمارس سلطاناً واسعاً على مقدرات الليفي. فقد بقيت فترة طويلة تشرف إشرافاً تاماً على التطوع والترقيات. وفي وقتنا كان الباقون من الليفي الآشوري أشد المتحمسين لمار شمعون بين أنصاره. وقد أدى نفوذ الأسرة بين الليفي إلى تقوية مركز مار شمعون إلى حد كبير عند الآشوريين كمجموع ووجدت السلطات البريطانية من المربح لها أن يراجعها مار

شمعون في أي قضية من قضايا الليفي تتطلب المعالجة. وهذا هو الأسلوب الذي عولج به تمردهم السياسي في العام ١٩٣٢ . وسيتضح فيما بعد كيف أن هذه الوساطة عززت كثيراً من حجة مار شمعون في طلب الاعتراف له بـ«السلطة الزمنية» كما نعتها.

في تشرين الأول من العام ١٩٢٢ ، كانت الوحدات الآشورية من الليفي تضم فوجي مشاة، وبطرية مدفعية واحدة محملة على البغال، وسريتين من الخيالة، وفي ذلك العام استخدمت هذه القوة في عمليات (رانيه) من أعمال لواء السليمانية، وفي حركات العماديه حيث نشبت في هذه البلدة ثورة مفاجئة أحجبت نارها الدعاية التركية من جهة، ونفرة اغوات الكرد من الخضوع للسلطة الإدارية من جهة ثانية، وكاد الأمر يؤدي إلى وقوع القائمقام في الأسر لو لم ينقذه وصول المطران (سركيس) المفاجئ. رجل الدين هذا أسرع حال سماعه بالنبأ ليجمع مائتين من المحاربين دخل بهم ساحة القتال. كان هذا دليلاً آخر على أن الأسقف الآشوري لا تقل إجادته استخدام البندقية عن اجادته استعمال عكاز الحبرية الكنائسي.

ووقعت حادثتان مكدرتان. ففي شهر آب من السنة ١٩٢٣ نجم شجار في سوق الموصل كاد يؤدي إلى فتنة واسعة. إذ وجد طفلان آشوريان وقد ذبحا من الوريد إلى الوريد وعجزت السلطات عن اكتشاف القتلة. وكاد الليفي الآشوري في قوة الموصل يشق عصا الطاعة ويفلت من عقاله لفرط هياج مشاعره. إن أهالي الموصل أبداً هم من أصعب البشر معالجة. وشعور النفرة بين المسلمين والمسيحيين في المدينة قديم مستديم وقد زادته حدةً هذه الحادثة التي اعقبتها حوادث كركوك الدامية في شهر أيار ١٩٢٤ حيث كان الفوج الآشوري الثاني معسكراً فيها ووقع العصيان. وكما هو الحال في الموصل لم تكن العلاقة بين الآشوريين وبين أهالي المدينة وجلهم من أصل تركماني على ما يرام. وكان ثم فوج آخر قد تهيأ للتقدم نحو السليمانية للانضمام إلى الجيش العراقي في حركات عسكرية مشتركة ضد الشيخ محمود الزعيم الوطني الكردي الذي كان مشتبكاً في معركة من معارك ثوراته الدورية العديدة ضد الحكومة العراقية. ولقد قيل إن أهالي كركوك راحوا يعيّرون جنود الليفي ويستفزون مشاعرهم بالغمز والتلميح بما سيصيب نساءهم من الـ أثناء غياب الأزواج والأقرباء وبقائهم في جبهة القتال. وازداد الوضع توتراً وحصلت مشاجرة في أحد المقاهي أدت إلى أعمال شغب. وحُمِلَتْ إلى ثكنات الليفي أنباءٌ تفيد بأن جندياً آشورياً قد قتل، فكأنما وضع عود ثقاب في برميل بارود. ما كان من الآشوريين إلا أن احتقبوا أسلحتهم وخرجوا وانتشروا بدون

نظام في أسواق المدينة يطلقون النار بشكل عشوائي على كل من هب أو دب وأسقط الأمر في يد ضباطهم البريطانيين في مبدأ الأمر وعجزوا عن احتواء هياجهم ثم ما لبث الأمر أن طاب لهم ذلك. وكانت حصيلة الفتنة مقتل خمسين شخصاً من أهل المدينة بينهم رجل دين ذو مقام جليل وقتل أربعة من الليفي.

لاشك في أن الاستفزاز الذي تعرض له الليفي كان عظيماً. لكنه - ومهما بلغ من الشدة - لا يبرر تمرداً لجنود نظاميين. إنه والحق يقال لطخة سوداء لصقت باسم الآشوريين تكمن خطورته في الآثار التي خلفها في توسيع الشقة بينهم وبين العراقيين. حتى تبلورت القناعة بأن هؤلاء القوم لا يمكن إخضاعهم لسلطة أو نظام وهذا عامل سيكولوجي هام ساد النفوس في العام ١٩٣٣. وسنعود لبحث مردوده ونتائجه في فصلٍ تال.

جرت محاكمة المتمردين أمام مجلس عسكري في كركوك وأدين تسعة منهم فقط. هذه الإدانة أيضاً أثارت موجة من التعليقات في الصحف العراقية التي لم تتعود عدالة المجالس العرفية العسكرية البريطانية، من ناحية تشددها في طلب دلائل الإثبات. وحكم على ثلاثة بمدد طويلة. إلا أن الحكومة العراقية أبدت كل تسامح وحسن تقدير للموقف ولم يقض المحكومون بالسجن إلا فترات قصيرة وأطلق سراحهم[٢].

في صيف العام ١٩٢٤ عاد الليفي الآشوري ليخوض المعارك ضد الشيخ محمود. وفي ذلك الحين لم يكن للجيش العراقي من العمر غير ثلاث سنين. وهو يفتقر إلى قيادة جيدة، ولم يكن للضباط البريطانيين المستخدمين فيه غير الرأي الاستشاري. وكان يقوده ضباط عرب هم إما ضباط سابقون في الجيش العثماني شق عليهم تطبيق النظم والأساليب العسكرية البريطانية بالغ ما بلغت كفاءاتهم، وإما ضباط مستجدون لا خبرة لديهم، بدأت تجاربهم في تلك الساعة. وجنودهم لم يكونوا ليفضلوا عنهم في شيء فكلهم مستجد لم تعجم عوده المعارك ومعظمهم من سكان السهول أو البادية أو من الحضريين وهم في الجبال أضيع من اليتامى. والحرب في بلاد كردستان الوعرة تشبه كثيراً حروب (الحدود)[٣]. المدافعون ورجال الشيخ كانوا مسلحين تسليحاً جيداً فضلاً

---

(٢) انظر في تفاصيل الحادثين: الجزء الرابع من هذا الكتاب (م).

(٣) المقصود تلك الحروب التي كانت تنشب بين آونة وأخرى على حدود الهند وأفغانستان في أواسط القرن التاسع عشر وما بعده بين القبائل الأفغانية وبين القوات البريطانية النظامية (م).

عن معرفتهم بأراضيهم شبراً شبراً. والجيش العراقي كان يتحرك خلال ريفٍ شبه معاد، وقد تأكد بهذا أن الجنود العرب سيجدون أنفسهم في مأزق خطير لو لم يخفّ الليڤي إلى نجدتهم. وبقيت هذه حقيقة واقعة حتى العام ١٩٣٢ عندما أسقط في يد الحكومة العراقية وعجزت عن إخضاع الشيخ الثائر (أحمد البارزاني) فأنجدتها القوة الجوية البريطانية والليڤي. وأرسل الفوج الثالث إلى العماديه في أواخر العام ١٩٢٤ لقمع الفتنة فيها. وكنا قد ذكرنا أن الترك طردوا العائدين الآشوريين إلى جبال حكاري وعقبوهم إلى داخل الحدود العراقية. غير أنهم هزموا هنا وأكبر الفضل في دحرهم يعود إلى القوات الآشورية غير النظامية التي تم حشدها بسرعة. وأظهر الجنود النظاميون منهم في هذه المناسبة أفضل ما يمكن من الانضباط والانتظام في أصعب الظروف وكانت أسرهم في خطر عظيم من وصول الترك المتقهقرين. وصمد الليڤي وأظهر ضبطاً للأعصاب ولم يغير من سلوكه هذا في ظروف أشد حراجة وصعوبة إبان حوادث ١٩٣٣ كما سيرد تفصيله.

فشلت محاولة أخرى لتجنيد قوات غير نظامية منهم في السنة التالية كما تفصح عنه الحكاية التالية:

كانت ألبسة الرجال الذين تم تجنيدهم في الموصل تدل على كم هم غير نظاميين. فبعضهم ارتدى الزي الوطني الجميل أما بقيتهم فقد لبست كل ما يخطر بالبال من قطع الثياب الأوروبية من سترة وسروال تكملها قبعة الباولر الإنگليزية الرمادية. ولم يفلح إغراؤهم إلا بزيادة الوعود بالمال. ولم يعرفوا للنظام معنى سواء في المسيرة التدريبية أو في ساحات القتال. ففي معركة «كنارة» الموافقة لـ ٢٥ من حزيران راح كل مقاتل منهم يخوض معركته الخاصة بشجاعة وبسالة. وعندما وضعوا في خطوط عسكرية معدة بالقرب من (بنجوين)، سارع معظمهم إلى تركها وخرجوا إلى القرية بقصد نهبها. ولم تبد كفاءتهم وفائدتهم الكبيرة إلا عند إخراجهم في دوريات مستقلة. إذ ذاك لك أن تعدهم أنداداً للكرد.

وبالأخير أعلنوا رفضهم إطاعة أي أمر. فما كان من العقيد آمر القوة إلا أن جمعهم وخيرهم، فوافق تسعة وستون على إطاعته فشكل منهم وحدة من الخيالة سميت موقعياً بالخيالة الخفيفة التاسعة والستين. وأعيد الباقون إلى الموصل. وسرحوا وفي هذه الحركات لحق بالآشوريين أعظم خسارة لحقت بهم في أية معركة سابقة. وإن كان مثلها يلحق بالجيوش عادة أثناء الحرب العامة. والواقع أن الآشوريين لم يمنوا بخسارة

جسيمة في معاركهم النظامية. وهم في الجبال من المقاتلين الممتازين وفي ديارهم يعادلون الكرد في حروب العصابات. وهم أفضل بكثير من أعراب السهول. على أنهم لم يُجرَّبوا إلا في أراضيهم لذلك لم يكن بالوسع تقديم كفاءاتهم الحربية هنا والتأكد من تفوقها على كفاءة العرب فيما لو أنيطت قيادة الفريقين بضباط بريطانيين. إن الخسائر عادة لا تكون كبيرة في نمط الحروب التي خاضها الآشوريون وبفنون القتال التي تعودوها. وهم فوق ذلك ينفذون ما يتطلب منهم من واجبات، وضباطهم متحمسون لهم دائمو الثناء عليهم مثل سائر الضباط البريطانيين في العالم فهم يشجعون إنماء روح الزمالة والرفاقية في السلاح ويحترمون شرف المهنة ما وسعهم ذلك.

ولعلي كنت مشتطاً في التقليل من شأن الجيش العراقي الناشئ الذي كان آنذاك في طور التكوين وقد أصيب بخذلان في أولى عملياته الحربية الجبلية. إن حكمي هذا قد تنتقده جهات معينة لكن لا جدال في أن بعضاً من صغار الضباط البريطانيين في وحدات الليڤي كانوا يتحاملون على الحكومة العربية. ولا عجب أن برز شعور التحاسد العميق بين الليڤي الآشوري وبين الجيش العراقي فزاد في الكره المتبادل بين العربي والآشوري وراح أفراد الليڤي يقلدون ضباطهم في الاستهانة بالعرب والاستخفاف بهم لمجرد كونهم يعملون مع البريطانيين. وشعر العرب أن قوماً هم تحت حكمهم ومع هذا يستخدمون ضدهم كأداة بيد حكومة الانتداب وهي حكومة لم يثقوا أبداً بحسن نواياها. في أولى أيام هذا الانتداب لم يكن العرب أو الآشوريون يتصورون أن النفوذ البريطاني سيزول بعد عشر سنوات فقط وأن البلاد ستنال استقلالها. وكان البغض الذي أسرّه العرب للآشوريين منذ العام ١٩٣٢ وما بعدها متأتياً من استخدام البريطانيين رجالهم. وهذه الخدمة من الناحية الأخرى أكسبتهم عطف كل البريطانيين المقيمين وضباط الليڤي ورجال القوة الجوية الملكية أثناء فترات خدمتهم في هذه البلاد. كانت قيافتهم كما أسلفنا في غاية الأناقة ومقدرتهم على الاحتمال في أسوأ الأحوال مدهشة فضلاً عن كفاءة الجبليين المأثورة وصلابة عودهم بوجه المشاق وقد خلق ذلك منهم ضباطاً صالحين للقيادة خلافاً لجنود أهل البلاد الأخر. ومن رُقي منهم إلى مرتبة الضباط كانوا رجال مبادرة وبسالة تشربوا فنون التاكتيك الحربي البريطاني بسرعة. وبزوا فيها كثيراً من شعوب الشرق. ولقد وجدت أنا نفسي رغبة فيهم لتحمل المسؤوليات. بل كانوا كذلك قادرين على النهوض بأعباء المسؤوليات الملقاة على عاتقهم.

ومنذ العام ١٩٢٦ بدئ بتقليص وحدات الليڤي، وكان المسرَّح يُمنح بندقية واحدة

ومائتا إطلاقة عند انفكاكه. والغاية من هذا هي توفير سلاح حماية في قراهم. هذا العمل انتقده العرب بشدة ووصفوه بحيلة بريطانية القصد منها إنشاء جيب مسلح موال لهم في شمال العراق، وظلوا يصرون على هذا الوصف عندما وقعت أحداث ١٩٣٢-١٩٣٣ وقالوا إن البريطانيين يستخدمون الآشوريين في غير مصلحة حكومة بغداد العربية المستقلة ودهشوا ثم سرّي عنهم عندما تبين لهم أن السياسة البريطانية كانت ترمي إلى دعم الحكومة العراقية لا الانتصار للآشوريين.

وعن البندقية والإطلاقات المائتين فمنحها للجندي المسرّح من الليفي كان أمراً ضرورياً، وله كل المبررات. يكاد كل كردي في البلاد يملك سلاحه الناري فالعدل يقضي أن يملك كل آشوري بندقية مثلهم. كان يتعذر أن يعاد الآشوريون إلى بيوتهم وقراهم وهم عزل لأن هذا يضعهم تحت رحمة الكرد مطلقاً. والعكس غير ممكن أبداً، أعني إذا انتوي تجريد الكرد من السلاح تجريداً تاماً. لو قصد ذلك فإن الحكومة العراقية ما كانت تملك القوة الإجرائية الكافية لتنفيذه.

إلتحق بعض أفراد الليفي المسرّحين بالشرطة العراقية. وأحسنوا الخدمة فيها وتطوع قليل منهم في الجيش لكن لم يبرزوا بكفاءة كإخوانهم في الشرطة. ولم يكن هذا بخطأهم. لقد بلغ المجموع الكلي للذين خدموا في سلك الليفي حوالي أربعة آلاف. وأعظم حد بلغ عدد مجنديه في فترة زمنية معينة هو ٢٥٠٠ تقريباً. وبمجيء العام ١٩٣٢ نقص عددهم ليغدو ألفاً وخمسمائة. وبعدها بسنة واحدة انخفض العدد إلى ثمانمائة. وكانت واجباتهم مقصورة على الحراسة في قواعد القوة الجويةِ البريطانية ومطاراتها التي نصت المعاهدة الأنگلو - عراقية للعام ١٩٣١ على إبقائها تحت السيطرة البريطانية. ولم يشهدوا حركات فعلية منذ العام ١٩٢٧. على أنهم كانوا يزاملون الجيش العراقي في وجائب الحاميات في مختلف المعسكرات ومنها (بله) المجاور لأراضي بارزان مباشرة. وتجري المفاوضات الآن لاستبدال اسم «الليفي» باسم «حرس الدفاع الجوي». ليفتح باب التطوع فيه أمام الكرد والعرب على حد سواء.

إن التفاصيل المتعلقة بعصيان الليفي في العام ١٩٣٢ (وهو عصيان سياسي أكثر مما هو عسكري) سيكون موضوع فصلٍ تالٍ من هذا الكتاب.

ليس أسهل على المرء من أن يكون حكيماً بعد وقوع المحذور. ولو نحن نظرنا إلى الوراء لما وسعنا الشك قط في أصالة فكرة تجنيد الآشوريين في وحدات الليفي. هذا العمل والحق يقال كان ضرورياً واضح الفائدة في ١٩٢١. فالآشوريون مقاتلون

أشداء ووضعهم قلق غير مستقر. والرواتب التي كانت تدفع لهم هي أشبه بهبة سماوية لهم في تلك الظروف، والأمل في عودتهم إلى حكاري لم يفقد بعد. إلا أن هذا الأمل تبدد. وبان منذ أن تأسست الدولة العراقية ورجل السياسة العراقي يرتعد خوفاً من مشكلة الأقليات الشائكة لأنها كفيلة بتأخير نيل الاستقلال المنشود وهاهي ذي الآن أقلية جديدة أضيفت مشكلتها إلى مشكلات الأقليات الأخرى. ولا شك في أن الآشوريين جنوا فائدة من «رواتب الليفي» كما أفاد دافع الضريبة البريطاني. لأن استخدامهم بدلاً من الجنود البريطانيين والهنود حقق وفراً كبيراً في النفقات. وعلى كل فمن المشكوك فيه أن يكون الآشوريون أفضل المستفيدين للأمد الطويل ولا مراء في أن الحكومة البريطانية باستخدامها الآشوريين في الليڤي كانت كمن تعهّد تعهداً ضمنياً بحمايتهم، واعتبر مسؤولية رعايتهم واجباً. ولعل هناك من يرى الحكومة العراقية مدينة لهم بالفضل نظير الخدمات التي قدموها في أولى أيامها إلا أن زعم الآشوريين بأن كردستان لم يتم إخضاعها لولاهم إنما هو زعم بعيد عن الواقع. فقد فاتهم أن أعداداً كبيرة من الجنود البريطانيين والهنود استخدموا لهذا الغرض أيضاً إلى نهاية العام ١٩٢٣. ولكن لا نكران في أنهم قاموا بأعمال باهرة في هذا المجال ومن المؤسف أن تقف العوامل السياسية حائلاً دون إبداء الشكر لهم والاعتراف بجميلهم.

٦

الآشوريون وعصبة الأمم

لطالما اتهمت الحكومة البريطانية بنكثها العهد الذي قطعته للآشوريين. أما هم فيقرون بالخدمات الجلّى التي قدمها البريطانيون لهم في الأيام الأولى وبصورة عامة. إلا أن فشل بريطانيا في إعادتهم إلى حكاري كان في عرفهم نكثاً بالعهد وأثيرت شكوك في أوساط معينة في إنكلترا نفسها حول تقاعس السلطات البريطانية عن بذل ما يتحتم عليها بذله من مجهودات في هذا السبيل. ولاقت الفكرة انتشاراً ونوقشت علناً وبصورة واسعة. فلأجل إيضاح كل الوقائع التي تكتنف القضية نرى من الضروري إثبات بعض التقارير والوثائق الرسمية. فبهذه الوسيلة فحسب يمكن تفهم الموقف الذي وجد الآشوريون أنفسهم فيه عندما عهد الانتداب بالزوال، وكيف أنهم واجهوا أمراً لا ثانيَ له وهو أن يقبلوا الجنسية العراقية.

قبل الحرب العظمى كانت فكرة «الملة» (إن هذه اللفظة بحسب الاستعمال التركي تعني إقراراً بالقومية على أساس الدين) هي السياسة المتبعة عادة في معظم الولايات العثمانية أوروپية أم آسيوية. وكانت ولاءات الآشوريين قبل الحرب ولاءات قبائلية صرفة لا أثر فيها للشعور القومي. إلا أن شيئاً ما أشبه باليقظة والوعي القومي أخذ يفعل فعله في نفوسهم أثناء وجودهم في معسكر بعقوبة واتصالهم بالغربيين ووقوفهم على مفاهيم الغرب وأفكاره وسماعهم المناقشات تدور حولهم بكل حرية، بخصوص حق تقرير المصير الذي كان نتيجة منطقية لنقاط الرئيس ويلسون الأربع عشرة.

في بداية العام ١٩١٩ لم تكن عصبة الأمم قد ولدت. وفي قصر فرساي اجتمع ممثلو عدة قوميات صغيرة تطمح إلى التحرر والاستقلال. وقدم من الشرق الأدنى العرب والأرمن والكرد. ومن بين هذه الأقوام الثلاثة أفلح العرب وحدهم في بلوغ أمنيتهم إلى حد ما.

ورغب الآشوريون كذلك في إرسال ممثل عنهم لعرض قضيتهم فرفض طلبهم لأسباب سياسية في مبدأ الأمر. وأبلغ مار شمعون بولس بهذا الرفض فوراً عن طريق الحاكم المدني العام في بغداد. فرد برسالة مسهبة شرح فيها أماني الآشوريين وتطلعاتهم كما تصورها في تلك الفترة. ولذا يجدر بنا إثبات طرف منها:

إلى فخامة الكولونيل أي. تي ولسن الحاكم المدني ورئيس الضباط السياسيين - في بغداد:

تحية من بولس مار شمعون رأس الملة الآشورية وبطريرك كنيسة السريان الشرقية بمشيئة الله تعالى. وبعد وبصفتي المذكورة آنفاً أرغب في تسجيل عظيم خيبتي بقرار الحكومة البريطانية الذي يفيد بأن ليس من المناسب إرسال ممثل عن هذه الملة إلى مؤتمر الصلح في باريس. ولو أن هذه الحكومة تستطيع أن تجد وجهاً لإعادة النظر في قرارها على ضوء واقع سماحها لكل من الكرد والأرمن والعرب بإرسال مندوبين لشرح قضايا قومهم، فإن ذلك سيكون من دواعي اغتباطنا الشديد. أما إذا أصر فخامتكم على أن تحقيق هذه الأمنية غير ممكن فنحن راضون بقراركم هذا تماماً، على أننا نطلب منكم تحقيق الرجاءين التاليين:

الأول: لا يخفاكم أنه يوجد حزب متذمر في الملة الآشورية. وعندما علم هذا الحزب أن فخامتكم قرر ألا يسمح بسفر ممثل آشوري إلى باريس أخذ زعماؤه يلحون عليّ بإرسال ممثل عنا بشكل سري، متحدياً بذلك قرار المنع، فأبيت، فاتخذ رجال الحزب من مسلكي هذا حجة لإثارة روح السخط والتذمر مني بقولهم: إن مار شمعون غير مهتم بمصلحة الملة واهتمامه مقصور على مصلحة آل بيته. فرجائي منكم أن تتفضلوا بكتابة رسالة إليّ. يكون بوسعي أن أعرضها على الرعية وفيها تذكرون بأني طلبت منكم فعلاً أن يسمح لممثل عن قومنا بالسفر إلى باريس غير أن الحكومة البريطانية وجدت نفسها مضطرة إلى رفض طلبي هذا لأسباب سياسية.

الثاني: أما رجائي الآخر هذا فهو: هلا سمحتم لي بإرسال رسالة إلى رئيس أساقفة (كانتربري) تتضمن الطلب منه محاولة إبلاغ أماني قومنا ورغباته هذه إلى مؤتمر باريس؟ وتتلخص هذه الرغبات بما يلي:

١- إن أي قرار يصدر يجب ألاّ يتضمن اختلاطنا مع الأرمن.

٢- أن يبقى كل الآشوريين في أوطانهم الأصلية تحت الحماية البريطانية وبصورة دائمية.

٣- نطلب أيضاً أن تعترف الحكومة بمركز مار شمعون كرئيس للملة. وعن هذه الفقرة الأخيرة فاننا إنما نقدم رجاءنا لها - أي إلى الحكومة البريطانية لا إلى المؤتمر. أعني أننا نرغب في أن نوضع تحت حماية تلك الدولة.

ونحن نبادر إلى شرح النقطتين الثانية والثالثة بتفصيل أكثر بما يلي:

النقطة الثانية:

إن البلاد التي سكنها كل من السريان والآشوريين من قديم الزمان تمتد من شمال كردستان الأقصى حتى الخط الذي يصل بين باشقله (باش قلعة) وبين (بتليس) حتى(جزيرة ابن عمر) من الغرب. إلى شمال هذا الخط كان المسيحيون عموماً من الأرمن. وإلى غربه يتواجد سريان الغرب أو طائفة اليعاقبة. وبطبيعة الحال توجد قرى قليلة متفرقة لكل طائفة من هذه الطوائف فيما وراء هذا الخط على الجانبين. لكن من الممكن اتخاذ التدابير لإزالة هذا الاختلاط عند الحاجة. وإن رجاءنا ينحصر في أن يمتد النفوذ البريطاني إلى الحدود التي ذكرناها، لأننا نريد العيش في ظل هذا النفوذ فحسب.

وعلى ضوء الأحداث الأخيرة نرجو أيضاً إدخال مناطق أورميه وسلدوس وسلماس الواقعة على الساحل الغربي من بحيرة أورميه لتكون جزءاً من المحمية إن تيسر ذلك، على أننا نعترف بوجود عقبات خاصة تعترض هذا السبيل.

النقطة الثالثة:

نظراً إلى البداوة التي يعيشها شعبنا، نلتمس منكم أن يستمر كل مظاهر الحكم البطريركي على مختلف القبائل تحت إشراف البريطانيين وبإرشادهم. إن هذا النوع البسيط من (الحكومة) هو ما اعتاده قومنا ووجده جد ملائم ومناسب منذ القديم.

وإن أعلن عن إنشاء هذه المحمية البريطانية فسنعتبر سلامتنا مضمونة إذ ذاك ونحن لا نملك أي رغبة في معارضة حقوق سكان البلاد الكردية. ونعتقد أن قيام هذه (الحكومة) سيوقف على الفور غارات الجانبين. وإن الشعبين يمكن أن يعيشا بصفاء ووئام كما كانا في الماضي.

وبتحقق رغباتنا الثلاث هذه يمكننا فيما بعد تسوية كل المشاكل الصغيرة عن طريق الضباط السياسيين في العراق. كإطلاق سراح الأسرى، وإعادة أوقاف الكنيسة وممتلكاتها لاستخدامها بحسب ما جرت عليه العادة منذ القدم وكتثبيت الحدود بين القرى الكردية والمسيحية.

وأختم رسالتي هذه بالتعبير عن شكري العميق بوصفي بطريركاً لهذه الأمة العريقة للحكومة البريطانية عن كل ما بذلته من جهود للمحافظة على أبناء رعيتي في أيام الكوارث والمحن التي نزلت بهم.

(توقيع)[١]

في شهر آذار أرسل الحاكم المدني برقية إلى الدائرة الهندية (وزارة الهند) يسأل فيها عما إذا كان في الإمكان إرسال مندوب عن الطائفة الآشورية إلى باريس لعرض قضيتها؟ فورده في شهر نيسان جواب مؤداه أن الحكومة البريطانية لا ترى في مثل هذا الإيفاد ما يخدم أي غاية ويجب أن يبلغ الآشوريون بنهاية من اللطف والرقة أن الحكومة البريطانية تبذل الآن أقصى مجهود لضمان إبقاء الوضع الراهن للآشوريين ضماناً تاماً.

وفي أيار أرسل الحاكم المدني برقية أخرى. فأجابت الدائرة الهندية عنها بردها المؤرخ في ٢١ تموز قالت فيه إنها لا تمانع في إرسال آشوري واحد لا غير إلى لندن وعند وصوله سيبحث في موضوع ذهابه إلى باريس فاختيرت (سرما خانم[٢]) لتمثيل

---

(١) تقدم كثير من مثقفي الآشوريين الوطنيين بمذكرات حول المستقبل الآشوري السياسي لمؤتمر الصلح وبين يدي الآن واحدة من المذكرات التي تحمل تاريخ حزيران ١٩١٩ موقعة من إبراهيم يوخنان من جامعة كولومبيا - نيويورك (ممثل الآشوريين الفرس في الولايات المتحدة، وجسي مالك يونان وهو طبيب ممثلاً عن الآشوريين في أورمية وسلماس وسولدوس. وجاء في الفقرة الأخيرة من المذكرة التي تقع في عشر صفحات من كتاب متوسط الحجم باللغة الإنكليزية ما يلي:

يرغب الآشوريون في وضعهم تحت حماية دولة صديقة. وأن تتحقق لهم السلامة من مداخلة أعدائهم وان تضمن لهم ضمانة مطلقة لمعيشتهم في جو من حرية العبادة والتطور الاجتماعي والصناعي ليرتفعوا دون تردد أو مانع أو خجل إلى المستوى اللائق بحق تقرير المصير. وأن يعملوا في سبيل مصائرهم ويتمتعوا بتطبيق قوانينهم واستخدام لغتهم ودستورهم. وأن تتاح الفرص لهم ليعيشوا حياتهم الخاصة التي تتيح لهم تطور معاهدهم الوطنية على الخط القومي: آه (م).

(٢) سرما خانم عمة البطريرك مار شمعون تعتبر واحدة من دهاة هذا الشعب القليلين جداً وربما كانت الحاكم الفعلي له في أوقات الأزمات وعندما يتاح لها السيطرة على الموقف. وهي راهبة =

الآشوريين وغادرت العراق إلى لندن في أيلول وبلغتها بعد شهر واحد فاستقبلت بحفاوة وقابلت (اللورد كرزن) ومعظم الشخصيات السياسية في ذلك الحين على أنها لم تبلغ (فرساي) لأن المؤتمر قرر ألاّ ضرورة تدعو لقدوم مندوب خاص عن الآشوريين.

في غضون أشهر الصيف انداحت مطالب الآشوريين لتشمل النقاط التالية:

١- طلبوا أن يكون إسكانهم واستقرارهم مرتبطاً بحماية الحكومة البريطانية وباعتبارهم قومية موحدة الكيان. وأن يشمل موطنهم المنطقة المحدودة بالموصل جزيرة ابن عمر -باش قةلا- أورميه.

٢- وطلبوا أن يؤخذ من الحكومة الإيرانية تعهد بإعادة إسكان الآشوريين الذين هم رعايا إيرانيون في المناطق المحيطة بأورميه. ورغبوا في تعيين قنصل بريطاني هناك وتأليف قوة من الدرك يقودها ضباط بريطانيون ويكون مقرها في أورميه تحقيقاً لهذا الغرض.

٣- وطلبوا مفاتحة الحكومة الإيرانية في موضوع إطلاق سراح المسيحيين الذين أسرهم الإيرانيون والكرد داخل الأراضي الإيرانية.

٤- وطالبوا بتعويضات نقدية عن الأراضي التي يملكها أشخاص آشوريون وعن أوقاف كنائسهم وعن كل الأبنية والمسقفات التي انتزعها الترك والكرد منهم خلال السنوات الخمسين الماضية (شددوا بصورة خاصة على موضوع اضطهاد المسلمين وقتذاك).

= ناذرة (غير متزوجة). كانت قد كتبت بمناسبة إعلان الانتداب على العراق من معسكر بعقوبة إلى سر أرنولد ولسن وكيل الحاكم المدني العام رسالة في ١٩٢٠ هذا نصّها: «الانتداب البريطاني سيشمل بلاد ما بين النهرين وكردستان والأكراد ومستقبلهما لم يتخذ قرار بشأنهما بعد، وربما وضعوا تحت السيادة التركية أو ربما سينالون استقلالاً. كما أن لجنة تحقيق في إيران دولية بخصوص الآشوريين لا يرجى منها نفع. وإسكان الآشوريين هناك غير ممكن لأن إيران لا تضمن حمايتنا فيها. إن نصيحتي بخصوص الآشوريين قومي هي: «العيش مجدداً تحت حكم الأتراك معناه نهايتنا. والحياة في بلاد فارس من دون حماية مستحيلة. ونحن نفضل حمايةً وانتداباً على منطقة حكاري مع الكرد على أرضنا مع الاحتفاظ بأسلحتنا لحماية أنفسنا. إننا نفضل جداً هذا الخيار. وإذ بقيت سلطة الأتراك على الكرد فنحن نفضل البقاء في ما بين النهرين تحت الحماية البريطانية. وأما بخصوص الأرض التي تقرر منحها لسائر شعبنا بالقرب من (آلتون كوپرو) فنحن نقترح إرسال نخبة من الرجال بصفة وكلاء إلى هذه المنطقة وبرفقة ضابط بريطاني خبير بالأراضي للحكم فيما إذا كانت صالحة للعيش والاستقرار فيها أم لا» (م).

٥- وطلبوا إنزال العقاب برؤساء معينين من الكرد والإيرانيين الذين دأبوا خلال السنوات القلائل المنصرمة على الإساءة إلى المسيحيين وإلحاق الأذى بهم وضمان عدم تكرار ذلك في المستقبل.

وأن يفسح المجال لقطعان الآشوريين الجبليين ومواطنيهم بالرعي في المراعي السابقة التي طردهم منها مضطهدوهم المسلمون.

ولا ريب في أنه لم يكن يوجد أقل احتمال في تحقيق كامل لهذه المطالب. فالمنطقة التي حددوها للسكن فيها تقطنها أغلبية كردية كبيرة. وقد كانت الآمال كبيرة في احتمال قيام دولة كردية في العام ١٩١٩. وبخلاف تركيا التي كانت يومئذ عاجزة عن إبداء أية مقاومة، نجد بعض الأراضي التي يدعون بها هي ضمن الحدود الإيرانية. وإيران دولة محايدة. صحيح أنه كان ممكناً إقناع الحكومة الإيرانية بإجراء بعض التعديلات في أقصى الجنوب من حدود المنطقة يكون من نتائجها النزول عن بعض المساحات حول أورميه. إلا أن تعديلات كهذه ستكون بالطبع على حساب الدولة العربية التي كان يؤمل تأسيسها في بغداد عما قريب. ذلك لأن العرب أغرقوا بالوعود في أيام الحرب. ثم تبين فيما بعد أن الوفاء بها كاملة هو من رابع المستحيلات.

وقفت الحكومة البريطانية حائرة مكتوفة اليدين أمام أي محاولة تسوية لمسألة إسكان الآشوريين باعتبارهم شعباً موحد القوام في أي منطقة شمالية، بسبب سريان مفعول اتفاق (سايكس - بيكو) المعقود في العام ١٩١٥ الذي صودق على تنفيذه من قبل السر إدوارد كري Sir Edward Grey وزير الخارجية البريطانية ومسيو كامبون M. Cambon سفير فرنسا في لندن - وذلك في أيار ١٩١٦. بمقتضى هذا الاتفاق استحدث خمس مناطق في القسم الجنوبي من تركيا الآسيوية على النحو التالي:

المنطقة الأولى: معلمة باللون البني وتشمل فلسطين مع القدس ويافا تقام فيها منطقة دولية.

المنطقة الثانية: منطقة بريطانية وتتألف من ولايتي البصرة وبغداد وقضاء خانقين لبريطانية العظمى أن تنشئ فيها أي إدارة أو سلطة تراها مناسبة.

المنطقة الثالثة: منطقة فرنسية وتشمل الساحل السوري (بيروت - أنطاكية - الإسكندرونة) وإقليم كيليكيا (مرسينه - أدنه) والبلاد الواقعة بين كيليكيا وأعلى دجلة (مرعش، عينتاب، أورفه، دياربكر) ويكون للفرنسيين في منطقتهم هذه عين ما للبريطانيين من حقوق في منطقتهم كما ورد في الفقرة الثانية.

المنطقة الرابعة والخامسة: في الأراضي التي تتوسط المنطقتين الفرنسية والبريطانية تعلن الحكومتان استعدادهما للاعتراف بأية دولة عربية مستقلة أو أي اتحاد فدرالي لعدة دول عربية. وتقومان بحمايته. وتنقسم هذه الدولة إلى مجالي نفوذ ويكون لإنكلترا وفرنسا الأسبقية والأفضلية كل في مجال نفوذه في عقد القروض وإقامة المشاريع وتقديم المشاورين الأجانب والموظفين. إن مجال النفوذ الفرنسي يشمل دمشق وحلب والموصل حتى يتصل شرقاً بالحدود الإيرانية. ويشمل مجال النفوذ البريطاني (ب) بادية الشام وتكريت والأراضي الواقعة على امتداد الحدود الإيرانية بين منطقة (؟) وبين خانقين (١و٢).

وعلى هذا الأساس استبعدت ولاية الموصل عن سائر العراق وألحقت بمنطقة النفوذ الفرنسي. ويظهر أن القصد من هذا هو فصل المصالح المتضاربة بين بريطانيا العظمى في الجنوب وروسيا في الشمال تقليلاً من احتمال وقوع احتكاك بين الدولتين في المستقبل.

مبدئياً لم توافق روسيا على ظهور فرنسا كقوة سياسية في منطقة تجاور حدود المستقبل. ولم تنظر إلى التقسيم بعين الرضى والارتياح. على أنها وافقت بالأخير في نيسان العام ١٩١٦ على اقتراح أعد تفاصيله كل من مسيو بيكو M. Picot وسر مارك سايكس Sir Mark Sykes. على أن يضم إلى روسيا اقليم كردستان الواقع جنوب (وان) و(بتليس) وقد ثبتت حدود هذا الإقليم على الشكل الآتي: الإقليم الذي يقع بين (موش) و(سرت) ودجلة وجزيرة ابن عمر، وخط القمم الجبلية المشرفة على كل من العماديه و(مه رگه وه ر).

بطبيعة الحال غيرت الثورة الروسية في العام ١٩١٧ الموقف كله ولم يتقرر تثبيت حدود المناطق التي ستدخل ضمن الانتداب الفرنسي والبريطاني بصورة نهائية إلا بصورة متدرجة. وقبل مسيو كليمانصو M. Clemenceau من حيث المبدأ اقتراح (لويد جورج) بإخراج ولاية الموصل من المنطقة الفرنسية لقاء وعد قطع للفرنسيين بمنحهم نسبة قدرها ٢٥ بالمائة من امتياز استثمار النفط في بلاد ما بين النهرين وصودق نهائياً على الاتفاق بمعاهدة (سان ريمو) الموقعة بين الجانبين في ٢٥ من نيسان ١٩٢٠.

كانت ثم عقبات أخرى في الشمال. فنصوص اتفاق الهدنة الذي وقعته تركيا مع البريطانيين عينت حدوداً مؤقتة للطرفين. هي الخط الذي بلغه زحف الجيوش البريطانية مع وجود قيد احترازي نصت عليه المادتان السابعة والسادسة عشرة من اتفاق الهدنة

نفسها. هذا القيد أعطى بريطانيا الحق في احتلال نقاط ذات أهمية ستراتيجية. كما أكد وجوب استسلام جميع الحاميات التركية في بلاد ما بين النهرين.

واستندت الجيوش البريطانية إلى هذا النص عندما احتلت الموصل التي لم تتمكن من الوصول إليها قبل إعلان الهدنة وهذا ما أثار في حينه اعتراضاً تركياً شديداً. على أن معظم أجزاء ولاية الموصل بقي تحت النفوذ التركي.

ومما هو جدير بالإشارة أن الحلفاء كانوا قد أعلنوا أثناء الحرب عن نيتهم في إنشاء دولة عربية في بلاد ما بين النهرين ولذلك زعموا أن الجيوش البريطانية لم تدخله غازية بل محررة. ولم تبرز إلى حيز الوجود فكرة إقامة وطن كردي مستقل على غرار الدولة العربية في المناطق الشمالية إلا في العام ١٩١٨. وأول إشارة رسمية بالموافقة على العمل بمبدأ حق تقرير المصير ومنحه لجميع الشعوب التي اشتملتها الإمبراطورية العثمانية، ورد في معاهدة تشرين الثاني ١٩١٨ الأنكلو - فرنسية. ولم يكن ثم مانع يمنع الآثوريين طبعاً من الادعاء بأنهم واحد من تلك الشعوب.

إن معاهدة سيفر Sevres التي تم عقدها بين الحلفاء والترك في ١٠ آب ١٩٢٠ ولم يقدر لها أن توضع موضع التنفيذ، أفسحت المجال أمام كل هذه الشعوب للعمل على نيل استقلالها وفي مقدمتها العرب والأرمن والكرد ليأتي الآشوريين في آخر القائمة. إلا أن المعاهدة لم تذكر شيئاً عن أهليتهم لحكومة خاصة والواقع أن التنويه الوحيد بهم جاء في المادة الثانية والستين من المعاهدة التي ورد نصها على هذا النحو:

«إن لجنة مقرها الأستانة تتألف من مندوبين تعيّنهم الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية كلاً من جانبها ستقوم خلال ستة أشهر اعتباراً من مبدأ تنفيذ هذه المعاهدة بوضع مشروع حكم ذاتي للمناطق التي تسكنها أكثرية كردية. وهي تلك المناطق الواقعة شرق الفرات وجنوب حدود أرمينيا الجنوبية التي ستثبت فيما بعد - وشمال حدود تركيا مع سورية وبلاد ما بين النهرين. كما تم تحديدها في الفقرة الثانية من المادة السابعة والعشرين والمادتين الثانية والثالثة. وان لم يتفق أعضاء اللجنة حول أي نقطة، فللأعضاء أن يرجع كل إلى حكومته للتشاور. إن المشروع المذكور يجب أن يتضمن تحوطات كافية لضمان حماية الآشوريين والكلدان وغيرهم من الأقليات القومية والدينية داخل هذه المنطقة. وتحقيقاً لهذه الغاية تقوم اللجنة المؤلفة من مندوبين بريطانيين وفرنسيين وإيطاليين وأتراك بزيارة المناطق

تلك، للنظر فيما يجب اتخاذه من تدابير بخصوص الحدود التركية إذا اقتضى الأمر حيث إن تلك الحدود ستكون في عين الوقت حدود إيران بحكم مواد هذه المعاهدة».

إن الانقلاب التركي الذي جرى في أعقاب الميثاق الوطني المعقود في أنقرة جعل معاهدة (سيفر) وثيقة ميتة. ولا بد لنا من القول على كل حال إن جميع من كان سيقع على عاتقه عبء حل مشاكل الحدود بين مختلف الدول الجديدة عند عدم تحقيق المشروع الوارد في المعاهدة سيواجه حتماً مشكلة في غاية من التعقيد.

وفي هذا الوقت (١٩٢١) قامت دولة عربية في العراق ونصب الملك فيصل ملكاً عليها. إلا أن الحدود مع تركيا بقيت موضع أخذ وردّ. وكان الترك يطالبون بجميع ولاية الموصل. ولست أرى ضرورة هنا للخوض في موضوع مواد معاهدة (لوزان) التي وقعت في العام ١٩٢٣، ويكفي القول إن شروطها كانت تختلف اختلافاً بيّناً عن شروط معاهدة (سيفر) فتركيا العام ١٩٢٣ هي غير تركيا العام ١٩٢٠. وفي الوقت الذي عدل الترك عن طلب استعادة المناطق العربية من إمبراطوريتهم السالفة ضاع كل أمل في إنشاء أرمينيا وكردستان مستقلتين. وبقيت مسألة تعيين الحدود العراقية الشمالية قيد المداولة. وإليك النص الحرفي للمادة الثالثة من معاهدة لوزان:

«إن الحدود بين تركيا والعراق سيكون تثبيتها بموجب اتفاق ودّي يتم إبرامه بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة أشهر. وفي حالة عدم الوصول إلى اتفاق بين الحكومتين خلال الفترة المذكورة فإن النزاع يحال إلى مجلس عصبة الأمم.

وتتعهد الحكومتان التركية والبريطانية بدورهما بألاّ تقوما بأي تحركات عسكرية أو بأي مساع أخرى من شأنها إحداث أي تغيير بأية كيفية كانت في وضع الحدود الحالي التي سيتقرر شكلها النهائي بالقرار الذي سيتخذ في قضية الحدود».

لم تجر صياغة هذه المادة بالوضوح النافي للجهالة. أو بالشكل الذي لا يحتمل التأويل ولهذا كادت تؤدي إلى نزاع مسلح بين الدولتين.

هذا وإن المؤتمرات التي سبقت التوقيع على هذه المعاهدة لم تنوه بشيء ما تقريباً عن الآشوريين وإن كان (لورد كرزن) قد كتب في إحدى مذكراته الرسمية أنه من المستحيل توقع قبول الآشوريين عودة الحكم التركي في حكاري وقد عاد إليها عدد

كبير منهم خلال هذه الفترة كما تقدم ذكره.

وأمام مؤتمر القسطنطينية الذي انعقد في شهر أيار العام ١٩٢٤ تنفيذاً لما نصت عليه المادة الثالثة من معاهدة لوزان برزت للمرة الأولى مسألة الآشوريين في المقدمة. لأنه كان قد تم جمع معلومات طبوغرافية أكثر دقة بينما قام المهتمون بالقضية في إنكلترا بإعلام وزراة المستعمرات بالمصير الأسود الذي ينتظر الآشوريين لو ضمت جبال حكاري إلى تركيا. وجاء في تقرير اللجنة الخاصة التابعة لعصبة الأمم ما يشير إلى هذه الحقيقة بالعبارة التالية:

«أثارت الحكومة البريطانية في مؤتمر القسطنطينية (١٩٢٤) هذه المسألة باعتبارها سبباً من أسباب دفع الحدود العراقية إلى الشمال».

وفي أوائل شهر نيسان ١٩٢٤ أبلغت الحكومةُ البريطانية الحكومةَ العراقية باعتزامها المطالبة بضم جزء من موطن الآشوريين إلى العراق وأوضحت في عين الوقت الفوائد التي سيجنيها العراق من وجود شعب محارب شديد البأس على حدوده متحداً بالدولة العربية ومرتبطاً بصلات الصداقة معترفاً بالجميل. ثم استفسرت عما إذا كانت حكومة بغداد مستعدة لتضمن للآشوريين الذين لم يستوطنوا بعد بعض الأراضي المتروكة في المناطق الشمالية بشروط سهلة. وهل هي مستعدة لمنح جميع الآشوريين ذلك الاستقلال الذاتي الذي كانوا يمارسونه في ظل الحكم التركي قبل الحرب؟

فكان رد الحكومة العراقية المؤرخ في ٣٠ نيسان إيجابياً. وشرح الاقتراح البريطاني الجديد (سر برسي كوكس) في مؤتمر القسطنطينية المنعقد بتاريخ ١٩ أيار ١٩٢٤:

«... بانقطاع المفاوضات في لوزان برزت بشكل متزايد مشكلة واحدة تجلت أهميتها في نظر حكومة صاحب الجلالة البريطانية، وأقصد بها مسالة مستقبل الآشوريين الذين هم ليسوا من رعايا إيران بالأصل. إن حكومة صاحب الجلالة تشعر بأعظم التبعات في ضمان استقرارهم بشكل يتفق ومطالبهم المعقولة وأمانيهم القومية. إنهم ناشدوا الحكومة البريطانية حل مشكلهم مناشدة صادقة لا يمكن التغاضي عنها، وطلبوا العودة إلى ديارهم بحماية بريطانية. ومع أن حلاً كهذا سيرضي العالم المسيحي كافة، إلا أن الحكومة البريطانية لا يسعها - لأسباب مختلفة - توسيع رقعة مسؤولياتها بهذا الشكل الذي ينطوي على مخاطر. وبما أنها ليست على استعداد لتحقيق كل آمال هؤلاء القوم فقد قررت بذل الجهود لضمان عقد معاهدة حدود جيدة من

شأنها أن تجمعهم في رقعة من الأرض واحدة تؤمن لهم مجتمعاً موحداً ضمن الإقليم الذي قبلت حكومتنا الوصاية عليه بإشراف عصبة الأمم وإن لم يتسن لهم أن يحتلوا موطنهم الأصلي. فينبغي أن تثبت أرضهم المتواة في المنطقة مجاورة ومناسبة على كل حال. إن سياسة الاستيطان الآشوري هذه تلقى عطفاً ودعماً كاملين من الحكومة العراقية التي أعدت من جهتها العدة لاتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق هذه الغاية».

إن تصريح (سر برسي كوكس) ذو أهمية خاصة. فهو يؤكد رفض بريطانيا العظمى بسط حمايتها على وطن آشوري. وكانت حكومة الولايات المتحدة الأميريكية قد سبقتها برفض المسؤولية نفسها عن الأرمن. ومن أقوال (سر برسي كوكس) هذه يتبين أيضاً أن كل ما كانت حكومته تريده هو ضمان قيام مجتمع آشوري موحد يتمتع بامتيازات خاصة ضمن بلاد ستكون تحت الانتداب البريطاني ووصايته لفترة طويلة من الزمن. وفي العام ١٩٢٤، لم يكن بوسع أحد ما التهكن بأن الانتداب البريطاني على العراق سينتهي بعد ثماني سنوات لا أكثر.

عارض الممثلون الترك في المؤتمر المقترحات البريطانية معارضة شديدة وفي جلسة الحادي والعشرين من شهر أيار تكلم (فتحي بك) بالآتي:

«أرغب في التعقيب على هذا، بأن النساطرة سيجدون في البلاد التركية كل ما ينشدون من استقرار ورفاه وطمأنينة سبق لهم أن تمتعوا بها في الماضي شريطة ألاّ يكرروا الأخطاء التي ارتكبوها بتحريض من الأجانب في مفتتح الحرب العامة».

فأجاب السر برسي كوكس:

«إن زعم (فتحي بك) بأن النساطرة سيجدون في البلاد التركية كل ما ينشدون من استقرار ورفاه وأمن سبق لهم التمتع به في الماضي بشرط أن لا يكرروا أعمالهم التي اقترفوها أثناء الحرب هو زعم لا يتفق مطلقاً مع وجهات النظر النسطورية فذاكرتهم قوية جداً بعكس ذاكرة (فتحي بك) حول شكل المعاملة التي لقوها على يد الترك في الماضي».

وبالأخير أحيلت مسألة الحدود بكاملها إلى عصبة الأمم، وتقدمت الحكومة البريطانية بالحجج التالية دعماً لطلبها إدخال جبال حكاري في الحدود العراقية:

«بصرف النظر عن موقعهم المنعزل في قلب بلاد هي تحت الحكم التركي

فقد قر قرارهم منذ أيام الحرب الأولى على تبني قضية الحلفاء وانتهاز أول فرصة للانتقاض والانفصال عن أولئك الذين جعلهم تاريخ بلادهم الغابر يرون فيهم أداة دائمة لاضطهادهم. هذا الشعب الصغير طرد من بلاده الأصلية طرداً، وهلك منه الألوف أثناء فراره إلى العراق. وقد استقر الآن بعضه في الأجزاء الجنوبية من موطنه الأول. وبعضه توزع بين الكرد وابناء جلدته المسيحيين في أراض تقع جنوب ديارهم الأولى مباشرة. إن الحكومة البريطانية تشعر بعظم التبعة والالتزام بضمان توطينهم والاستجابة بنطاق معقول لمطالبهم وأمانيهم. وقد التمسوا أن تقوم محمية بريطانية في موطنهم الأول لكن الحكومة البريطانية لا يسعها لأسباب مختلفة تحقيق مطلبهم كاملاً. على أنها حاولت أن تؤمن لهم حدوداً قد تؤدي إلى تحقيق بعض المطالب المنشودة وهي الآن ترجو من عصبة الأمم تثبيت تلك الحدود. وفي الوقت الذي تتم صياغة معاهدة حدود جيدة فإنها تأمل في أن تتقرر إقامة الآشوريين في رقعة واحدة من الأرض لتستوعبهم جميعاً داخل البلاد التي اضطلعت الحكومة البريطانية بواجب الوصاية عليها تحت إشراف عصبة الأمم وإن لم يتسن إسكانهم في موطن آبائهم ففي المناطق المجاورة المناسبة. إن سحب خط الحدود إلى الجنوب بصرف النظر عن أضراره الاقتصادية والستراتيجية سيؤدي إلى خلق فزع شديد في نفوس الآشوريين بحيث لا يجدون مندوحة من هجرة جماعية أو من قتال حتى النفس الأخير دفاعاً عن معتقداتهم. وسيكون السلام والأمن في هذا الجزء من الحدود حديث خرافة».

من بين الحجج الجغرافية والستراتيجية التي أوردتها المذكرة حجة جديدة تدعم مطلب الحدود المقترحة. وهي أن الآشوريين المحاربين يرغبون في عرض ولائهم للعراق بشروط، وأنه سيكون شَغْبَ حدودٍ ذا قيمة كبيرة للدولة العراقية.

عينت عصبة الأمم لجنة خاصة للتحقيق في ادعاءات كل من بريطانيا العظمى وتركيا وفي الوقت نفسه وافق طرفا النزاع على «أن يكون خط بروكسل الذي رسم في تشرين الأول ١٩٢٤ بمثابة حدود مؤقتة». وشكلت اللجنة من الأعضاء الثلاثة الكونت تيليكي Count Teleky رئيس مجلس الوزراء لحكومة المجر، ومستر أف. ڤيرسن M. de Wirsen الوزير المفوض السويدي في رومانيا، والعقيد پاولس Col. Paulis من

ضباط الجيش البلجيكي. فباشرت تحقيقاتها في الربع الأول من العام ١٩٢٥، وفي السادس عشر من شهر تموز ١٩٢٥ قدمت تقريرها إلى عصبة الأمم[٣].

قبلت اللجنة مطلب بريطانيا في ضم ولاية الموصل إلى العراق. على أن يكون خط بروكسل حدوداً ثابتة بين العراق وتركيا. إلا أنها رفضت الطلب البريطاني بضم حكاري إلى العراق. وبخصوص حكاري يبدو أن اللجنة تأثرت أساساً بالحجج التالية:

«١- إن موضوع إعادة الآشوريين إلى موطنهم الأصلي شمال حدود ولاية الموصل لم يثر أساساً في مؤتمر لوزان وأول ما نوهت به الحكومة البريطانية إنما جرى أمام مؤتمر القسطنطينية في شهر نيسان ١٩٢٤ (أدرجت اللجنة في تقريرها النصوص الكاملة للبيانات التي أدلى بها السر برسي كوكس وردّ فتحي بك عليها أثناء المؤتمر).

٢- هناك حقيقة يتعذر نكرانها وهي أن الآشوريين انقضوا على حكومتهم الشرعية دون سبب أو استفزاز في أولى أيام الحرب وبتحريض من الأجانب وقد رأت اللجنة في هذا الصدد أنْ ليس من العدل في شيء أن تقتطع من تركيا أرض تعود لها بلا جدال لإسكان جماعات رفعت السلاح في وجهها عمداً بقصد القضاء عليها».

ومن ثم أوصت اللجنة بأن يعتمد أفضل الحلول الممكنة وهو أن يقبل الآشوريون العروض التي اقترحها المندوب التركي في استنبول، أي أن يسمح لهم بالعودة إلى ديارهم. وفي هذه الحالة يجب على الحكومة التركية الموافقة على استمرار تمتع الآشوريين باستقلال محلي شبه ذاتي كالسابق وأن تضمن لهم سلامتهم بإصدار عفو عام عنهم.

لقد خفي عن اللجنة كمايبدو أن الترك أسرعوا في خريف العام ١٩٢٤ فطردوا جميع الآشوريين الذين كانوا قد عادوا إلى حكاري في الفترة ١٩٢٢-١٩٢٣. كما يبدو أيضا أنها ما كانت لتدرك أن تركيا لن تسمح للآشوريين بأي نوع من الإدارة الذاتية بصورة مطلقة. فقبل نشوب الحرب العظمى كانت حكومة تركيا المركزية تسعى سعياً حثيثاً لتصفية الإدارات الذاتية وشبه الذاتية في سائر أنحاء الإمبراطورية وحالفها كثير من النجاح في هذا المسعى وبشكل تدريجي. ولو لم تعترض سبيلها الحرب فلا شك في

---

(٣) راجع الترجمة الكاملة لتقرير لجنة التحقيق الدولية في كتابنا (يقظة الكرد. تاريخ سياسي) ط. أربيل دار ئاراس ٢٠٠٢، الص ٤٦٢-٦٧٧ (م).

أن الآشوريين كانوا سيفقدون استقلالهم الذاتي. وأخيراً بدا وكأن اللجنة لم تدرك ضعف الحجة التي تقدم بها الترك وهي أن الآشوريين لا يستحقون عطفاً لأنهم شقوا عصا الطاعة على حكومتهم الشرعية، فالملك فيصل وكبار أعوانه في بغداد قاموا بالعمل ذاته ضد تركيا دون استفزاز منها.

على أن اللجنة أدركت بان الآشوريين لا أمل لهم بأي شكل من أشكال الإدارة الذاتية في العراق في حالة بقائهم وعدم عودتهم إلى جبال حكاري فضمنت تقريرها هذه الفقرة:

«... إن السلطات البريطانية أبلغت اللجنة بأن معاملة الآشوريين في المستقبل تتوقف اساساً على القرار الذي سيتخذ حول الحدود. فإن لم تضم ديار الآشوريين الأولى إلى العراق، فليس في الإمكان منحهم أي إدارة ذاتية، إذ يتعذر إسكانهم في صعيد واحد. وإذا انسحبت الحدود إلى الجنوب بحيث لا يدخل في العراق إلا جزء صغير من الأراضي الآشورية فمن المتعذر إيجاد أراض عراقية كافية لهم. وإن مشروع إسكانهم إنما يعتمد على القبول بالحدود التي اقترحهتا الحكومة البريطانية. وحتى لو أمكن إيجاد أراضٍ جديدة لهم فإن العيش في السهل يشق عليهم بسبب المناخ. كذلك ستقوم عقبات أخرى بسبب اختلاف عاداتهم عن عادات العرب مما سيؤثر على علاقاتهما في حين كانت عادات الكرد والآشوريين أكثر تشابهاً بكثير».

واعتماداً على وعود الوفد التركي في جنيف بقبول حكومته عودة الآشوريين إلى حكاري ظهر أعضاء اللجنة وهم كالمتفائلين المصدقين بشيء غير ممكن تحقيقه قط. في حين كان عليهم أن يدركوا بأنهم قضوا على آخر أمل للآشوريين في حياة ضمن مجتمع قومي خالص بما أثبتوه في تقريرهم. لكن يجب الإقرار بأن المسألة الآشورية أبعد من أن تكون قد سويت نهائياً، وسواء في ذلك أكانت حجج اللجنة صحيحة أم خاطئة، وحتى لو ضم موطن الآشوريين إلى العراق فإن كياناً آشورياً ذا طابع شبه مستقل داخل العراق لن يبدو أكثر من إحراج خطير للحكومة العراقية وإنْ بقي الانتداب البريطاني على العراق خمساً وعشرين سنة كما اقترحت اللجنة تحديده.

زد على هذا وجود ذاك الشعب الشديد المراس على حدود الدولتين الأخريين تركيا وإيران سيؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى تأزم خطير في الموقف يتعذر اجتنابه.

والمعروف أن تركيا ظلت طوال السنوات القلائل التالية تلقى عنتاً ومتاعب من رعاياها الكرد على امتداد الحدود.

كان على بريطانيا العظمى أن تقبل بقرار العصبة. وبوصفها الدولة المنتدبة فقد اتخذت الخطوات اللازمة لإبقاء عصبة الأمم على علم دائم بتقدم مشروع الإسكان الآشوري في العراق وهو ما شرحناه في فصل سابق. ولم يكن للعصبة نفسها صلة مباشرة بالآشوريين أثناء السنوات القلائل التالية إلا أن الحكومة البريطانية صرحت في خريف العام ١٩٢٩ بأنها قررت إخطار العصبة بانهاء انتدابها على العراق دون قيد أو شرط في العام ١٩٣٢. وهذا التصريح جاء تأكيداً لبيان العام ١٩٢٧ الذي نص على وجوب تقديم هذا الإخطار كما ورد من صلب المعاهدة الأنگلو - عراقية المعدلة بالعبارة التالية:

«. . . شريطة أن يحافظ المعدل الحاضر من التقدم في العراق على استمراريته، وأن تسير الأمور سيراً حسناً خلال الفترة. . .».

على أثر هذا التصريح شاع القلق العظيم في نفوس الأقليات وانقلب القلق هلعاً وفزعاً عندما لوحظ أن المعاهدة الأنگلو - عراقية المعقودة في ٣٠ من حزيران خلت من ضمانات للأقليات. فالآشوريون لم يكونوا الأقلية الوحيدة ولا أكبرها. وفي العراق يعيش أكثر من نصف مليون كردي (هناك سبعمائة ألف أخرى في إيران ومليون ونصف مليون في تركيا) وقد قررت معاهدة (سيڤر) إنشاء جمهورية كردية. لكن عندما هبت تركيا من رقدتها، وبرزت كما برز التنين خارجاً من النار، قضي على كل أمل في اقامة دولة كردية قضاءً مبرماً سريعاً. ولجأ الترك إلى أساليبهم المعهودة في سحق الحركة الوطنية الكردية. وكان للإيرانيين مشاكلهم مع أكرادهم أيضاً، كذلك كان العراق. والكرد باستثناء العرب أبعد شعوب العالم عن الائتلاف والتضامن. وهذا بالطبع يعزى إلى صعوبة الموصلات في الجبال الأمر الذي يحول دون اتصال بعضهم ببعض. وهو السبب الأساس للفرقة. ومع ظهور بوادر نهضة كردية في الأيام الأولى التي أعقبت الهدنة إلا أنه لم يكن فيها ما يدل على وحدة الصف. ولم يبرز فرد واحد يمكن أن يطلق عليه صفة الزعيم الوطني مهما تساهل تفكيرنا في إطلاق هذه الصفة. وكانت النتيجة أن التعاون والتنسيق لم يكن يُرى لهما أثر في مختلف الثورات الكردية التي اندلعت نارها في كل من تركيا وإيران والعراق. وهذا العامل بالذات هو الذي أدى إلى إخماد أهم ثورة كردية بسهولة ونقصد بها ثورة الشيخ سعيد في كردستان تركيا. وفي العراق ظهرت صور

أكبر زعيم وطني كردي الشيخ محمود السليمانيّ على بطاقات بريدية تتصدرها عبارة ملك الكرد. لكن أنصاره كانوا قلة من القبائل في لواء السليمانية ولا أكثر. وبهولاء الأنصار القليلين استطاع أن يخلق للحكومتين البريطانية والعراقية ما لا زيادة فيه من المتاعب ووجع الرأس في ثوراته الثلاث للأعوام ١٩١٩، ١٩٢٤، ١٩٣١. مع أنه لم يحظ باجتذاب قبيلة واحدة من قبائل العراق في أي ثورات من ثوراته تلك.

وإلى شمال السليمانية كان بعض القبائل الكردية حوالي بلدة رواندوز يطوي جوانحه على بعض المشاعر القومية الكردية التي تمثلت في الواقع بتعصب شديد ضد العراق. وفي منطقة العماديه شمال شرق الموصل كانت مظاهر الشعور القومي الكردي قليلة الوضوح على ما يبدو، حتى أن الشيخ أحمد البارزاني الذي لم تخضع منطقته للإدارة بصورة فعلية حتى العام ١٩٣٢، نجده يتعصب لبارزان أكثر من تعصبه لكردستان. وقد سببت قبائل كردية أخرى متاعب جمة وعظيمة للاحتلال البريطاني في أول عهده وفي فجر تأسيس الدولة العراقية، على أن معظم هذه المتاعب كان يعزى إلى تفشي الدعاية التركية، وإلى النفرة الطبيعية التي يحفظها أغوات الكرد الإقطاعيون الشقاة لكل من يريد إخضاعهم لسلطة الحكومة.

إن الدعوة الوطنية الكردية في العراق كانت تشع من لواء السليمانية. فمنها كانت المذكرات تكتب وترسل إلى عصبة الأمم، وكان مصدر شكوى الكرد الحقيقي والوحيد هو أنه من العبث تصور إمكان قيام دولة كردية من كردستان العراق وحدها في حين يرسف أغلبية الكرد في أغلال عبودية تركيا وإيران. على أن لجنة الحدود التابعة لعصبة الأمم (١٩٢٥) ذكرت بكل صراحة في تقريرها:

«إن الإقليم (ولاية الموصل) يجب ان يبقى تحت وصاية عصبة الأمم الفعلية لمدة نقدرها بخمس وعشرين سنة... واقتنعت اللجنة تماماً بأنه لو قدر لإشراف عصبة الأمم أن ينتهي بانتهاء معاهدة السنوات الاربع السارية المفعول الآن بين بريطانيا العظمى والعراق، وإن لم يعط الكرد ضمانات قاطعة بخصوص حصولهم على الحكم الذاتي فإن أغلبية الأهالي يفضلون السيادة التركية على السيادة العربية، واللجنة مقتنعة أيضاً بأن فوائد وحدة المنطقة المتنازع عليها تحت ظل الحكم العراقي تساوي في تلك الحالة مضار المتاعب السياسية البالغة الخطورة التي ستنجم فيما بعد. وعندئذ ترى اللجنة من الأفضل بقاءها تحت السيادة التركية التي ظهر من أوضاعها الداخلية

وسياستها الخارجية أنها أكثر استقراراً من السلطة العراقية»[٤].

والآن يلفظ عهد الانتداب أنفاسه الأخيرة بعد سبع سنوات ونيف، وليس ثم من ضمانات قاطعة بخصوص الحكم الذاتي للكرد، غير سن قانون اللغات المحلية للمناطق التي يتكلم أهلها اللغة الكردية.

أشغلت مسألة أقليات العراق بال أعضاء لجنة الانتداب الدائمة في عصبة الأمم أثناء انعقاد دورة شهر تشرين الثاني ١٩٣٢. في هذه الدورة وجد مندوب بريطانيا الرسمي نفسه هدفاً لاستجواب محرج حاد. وكان المنتدب إلى تلك الدورة ميجر يونك (وهو الآن سر هيوبرت يونك Sir Hubert Young الحاكم العام لروديسيا الجنوبية) الذي عين بعدها بقليل مستشاراً للمندوب السامي في بغداد.

إن مسيو راپار Rappart الذي كان مقرراً في مسألة المذكرات والعرائض الكردية خرق كل قواعد المجاملة حين قال: يبدو أن هناك تهاوناً وتراخياً في مواقف الدولة المنتدبة. فهي وحدها المسؤولة عن حماية مصالح الأقليات بأمانة وإخلاص. وفي كلمة الختام وافق رئيس اللجنة على البيانات التي أدلى بها راپار، لكنه علق عليها بالملاحظة التالية:

«إن السياسة التي تتبعها الدولة المنتدبة ليست من شأن اللجنة إلا بقدر ما يتعلق بإنجازها واجباتها أو النهوض بتبعاتها التي تعهدت بها حسب شروط الانتداب. والمسألة بقدر ما يهم لجنة الانتداب الدائمة هي مسألة مبدأ. لأن مجلس العصبة أناط بها واجب التحقيق الشامل في شؤون الانتداب».

وما من شك في أن أشد المعارضة لإنهاء الانتداب البريطاني كان مصدره فرنسا. تحدوها في ذلك رغبتها في استمرار انتدابها على سورية. وهي بلاد أكثر تقدماً من العراق بكثير في مضمار الحضارة. صحيح أن نشر مواد المعاهدة العراقية - الإنگليزية في العام ١٩٣١ أحدث كثيراً من الشك، وأثار حنقاً وسخطاً في أوساط حكومات أوروپا. فقد ظُنّ - وهذا الظن لا يخلو من وجاهة - أن بريطانيا في الوقت الذي قصدت التخلص من نفقات الانتداب العراقي ومسؤولياته، تمكنت من الاحتفاظ لنفسها بمركز الدولة الممتازة في العراق. حيث يكون لسفيرها هناك حق التقدم على جميع ممثلي السلك الدبلوماسي وحيث لها ولها وحدها حق الاستئثار بعدد من القواعد الجوية.

---

(٤) المرجع السالف (م).

مهما يكن من أمر فإن أعضاء لجنة الانتداب الدائمة كانوا قلقين فعلاً على مستقبل الأقليات العراقية ولاسيما الآشوريين. ولم يكن لكاتب المذكرة المرفوعة إليها وهو شخص يدعى كابتن رسام[٥] أية صفة رسمية لتمثيل الآشوريين وإن كان من أرومة آشورية. وهو في هذه الحالة لا يملك صفة تؤهله للتكلم عن اليزيدية واليهود من باب أولى مهما ادعى. ولا ريب في أن الفزع استبد بنفوس الآشوريين في تلك الساعة بقرب زوال عهد الانتداب البريطاني وصعب عليهم أن يصدقوا الأمر. والواقع هو أن حالهم كان يختلف عن حال الكرد اختلافاً جوهريا. فالكرد هم أصحاب البلاد الشرعيون. وأهم من هذا هو أنهم مسلمون.

مهما قيل بصدد التفرقة الدينية ومهما أنكر وجودها فالحقيقة ستظل كما هي. إذ ما كان يوجد آنذاك أي مساواة عملية بين المسلم والمسيحي في دولةٍ مسلمة. أجل ربما وجد تسامح إزاء المسيحيين وقد تنتفي مظاهر الاضطهاد، لكن لا سبيل قط إلى أن توضع الأقلية المسيحية على قدم المساواة بالأكثرية المسلمة من سائر النواحي. وليس بالإمكان أن يعد المسلم والمسيحي ندّين. هذه حقيقةٌ قائمةٌ حتى في العراق وإن كان إسلاميوها أقل تعصباً.

في شهر حزيران من العام ١٩٣١ عرضت مسألة أقليات العراق مرة ثانية على لجنة الانتداب الدائمة. وفي عين الوقت كان سر فرانسيس همفريز Francis Humphrys المندوب السامي في العراق قد أعد تقريراً مسهباً عن «السنوات العشر من تقدم العراق في ظل الانتداب» وخصصت فسحة كبيرة في هذا التقرير للمسألة الآشورية فضلاً عن القضية الكردية. وحضر سر فرنسيس بالذات جلسات اللجنة الدائمة مندوباً رسمياً لبريطانيا. وتمكن من إقناع الأعضاء بأن كل شيء سيكون على مايرام بعد نهاية الانتداب على أغلب الاحتمال. فسأله مسيو أورت M. Orts عن وجهة نظر الحكومة البريطانية في مسألة هامة جداً من المسائل المعروضة على اللجنة. وها نحن أولاء نقتبس شيئاً عن الموضوع من محاضر الجلسة العشرين:

«قال مسيو أورت: إنه سيكون مسروراً لو علم بوجهة نظر الحكومة البريطانية في مسألة واحدة هامة جداً من المسائل المعروضة الآن أمام اللجنة. ففي الصفحة العاشرة من التقرير الخاص ورد: أن حكومة صاحب الجلالة

(٥) راجع: مبحث آل رسام في الجزء الثالث من هذا الكتاب (م).

البريطانية لم تعتبر المستوى المثالي للاستقرار والنظام شرطين أساسين لإنهاء الانتداب. ويمضي التقرير إلى القول: إن هدف الحكومة البريطانية كان إقامة دولة مستقلة ذات حدود ثابتة تربطها بالدول المجاورة صلات الصداقة وتتمتع بقوانين وأجهزة اشتراعية وطيدة ونظم ادارية محكمة وقضاء راسخ الأركان وما إلى ذلك من اجهزة ماكنة الحكم العصري الفعالة. إن هذا المفهوم لرسالة الانتداب وتلك الشروط الضرورية لإنهائه يمكن قبولها هنا بدون تحفظ.

لقد أظهرت الحكومة البريطانية بفخر تستحقه أن العراق يملك الآن كل أجهزة الحكم الحديثة. واستخلصت من هذا أنه قادر على حكم نفسه بنفسه من الآن فصاعداً دون انتظاره منزلةً تمكنه من الوقوف موقف مقارنة بالبلاد المتقدمة كثيراً أو البلاد التي وصلت إلى أعلى درجة في سلم الحضارة. فهل يكفي هذا لنستنتج بأن بلاداً تملك مظاهر الحكومة المنظمة قد بلغت مرحلة النضوج السياسي؟ أما وأن العراق يملك جميع الأجهزة السياسية والإدارية للدولة الحديثة وأن دستوره يتضمن كل المبادئ التي بنيت عليها أغلبية الدساتير الحديثة فتلك وقائع تستطيع لجنة الانتداب التأكد منها لأنها تدخل في نطاق صلاحياتها ورقابتها. وما بقي لنتأكد منه الآن هو: هل تسود في تلك البلاد الروح التي تنسجم مع هذه الأجهزة وهي شرط ضروري لعمل تلك الأجهزة؟ هذه نقطة لا تستطيع اللجنة تكوين فكرة عنها لأنها تقع خارج نطاق صلاحياتها ورقابتها.

وفي القضية التي نبحثها الآن يقع الأمر برمته على عاتق الدولة المنتدبة لأنها كانت على إدراك واطلاع وثيق بمراحل التطور السياسي والاجتماعي والخلقي في العراق. وإذا أقرت الدولة المنتدبة بأن العراق قادر على الوقوف وحده دون حاجة إلى وصاية، فلا بد أنها ضمنت تقدماً في الروحية العامة وفي القيم السياسية بالمعدل الذي واكب تقدم إدارات الحكومة وأجهزتها. أفيفهم بشكل واضح أن بريطانيا العظمى ستأخذ على عاتقها كل المسؤولية عن القضية العراقية؟».

أدرك المندوب الرسمي البريطاني مبلغ قلق اللجنة على مستقبل الأقليات ورغب مسيو أورت أن يبرز هذه الحقيقة بقوة عندما ألقى هذا السؤال. فقبل اثني عشر عاماً كان العراق من البلاد التي اعترف بكيانها واستقلالها بنص معاهدة، شريطة أن تأخذ

بيده دولة منتدبة. ولقد كان من أسباب عدم منح البلاد استقلالاً تاماً ناجزاً في حينه هو أنها لم تعتبر من البلاد التي تسودها روح التسامح بحيث يمكن أن يودع إليها دون خوف أو تحفظ مصير الأقليات الدينية والقومية التي تعيش في أرضها. بناءً على هذا رد سر (فرانسيس همفريز) على التساؤل بقوله: ان خير ما يحضره من جواب عن استفسار مسيو أورت بخصوص الروحية السائدة في البلاد هو أن يطلب من اللجنة إلقاء نظرة على الفقرة الأولى من «التقرير الخاص عن العلاقات الإنكليزية العراقية» ص١١-١٢ ثم استطرد يقول:

«وأما عن موضوع التسامح فأجيب وأنا مدرك المسؤولية الثقيلة التي ألقيت على عاتقي أن بوسعي التأكيد للجنة من خلال تجاربي الطويلة في البلاد الإسلامية التي تمتد ثلاثين عاماً بأني لم أجد تسامحاً إزاء الأقليات والطوائف الدينية كما وجدت في العراق. وأعزو هذا إلى اعتياد المسلمين والنصارى واليهود العيش بتفاهم ووئام في القرى طوال قرون عديدة. هذا من جهة، أما من جهة ثانية فحكام العراق الحاليون كانوا قد ألّفوا قبل اثنتي عشرة سنة أقلية هم أنفسهم. ولهذه الأقلية الجديدة كل الدواعي والمبررات للشعور بالعطف على زميلاتها الأقليات الأخرى. إن من أهم المصاعب التي تجابه تسوية مسألة الآشوريين تقاطر اللاجئين من تركيا وروسيا وإيران دون انقطاع. ولو شعر هؤلاء اللاجئون بأن مسلمي العراق غير متسامحين لما خطر ببالهم أن يقصدوا العراق بهذا العدد. إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تدرك مسؤولياتها إدراكاً تاماً عندما توصي بقبول العراق عضواً في عصبة الأمم. وهو السبيل الوحيدة لإنهاء الانتداب في رأيها فإذا بدا العراق غير أهل للثقة التي وضعت فيه فإن المسؤولية الأدبية ستقع على عاتق حكومة صاحب الجلالة وحدها ولن تحاول إلقاءها على عاتق لجنة الانتداب».

أعلن مسيو (أورت) أنه يكتفي تماماً بتصريح المندوب الرسمي البريطاني. ووصفه بـ«أهم تصريح عن الوضع في العراق» ألقي خلال المناقشات الحالية. وفي الوقت عينه أدركت لجنة الانتداب بشكل لا يقبل لبساً ان بريطانيا العظمى لن تتحمل أية مسؤولية عن شؤون العراق الداخلية ولن تقبل أي مسؤولية للإشراف عليها. وتكلم رئيس اللجنة بما يلي:

«إن المسؤولية المنوطة بالدولة المنتدبة تتضمن الاقتراح باستقلال البلاد التي

عهد إليها بالوصاية عليها. وأرى من المتعذر جداً إلقاء مسؤولية أعمال الدولة التي كانت تحت الوصاية والتي أصبحت دولة كاملة السيادة على عاتق الدولة المنتدبة بعد زوال الانتداب».

وفي أثناء إدلاء سير فرانسيس بأجوبته السالفة تطرق إلى العرائض التي قدمها كابتن رسام ومستر كوب M. Cope إلى عصبة الأمم فقال:

«ليس من الإنصاف اعتبار هذين الشخصين ممثلين للآشوريين. وإن أشارت الدلائل إلى أن البطريرك الآشوري قد خولهما صلاحية العمل على هذا الأساس. وعلينا الإقرار بأن مقرر اللجنة (مسيو راپار) الذي شك مرة بعريضة كردية مشابهة قال معقباً: لتعذر القيام بإجراء تحقيق نزيه، ترى اللجنة نفسها ملزمة بقبول بيانات مطمئنة من الدولة المنتدبة».

وبرزت مسألة الآشوريين مرة أخرى في أثناء الجلسة التالية المنعقدة في شهر تشرين الثاني من العام نفسه. وعاد بعض الأعضاء يبدون قلقهم على مستقبل الأقليات ولاسيما الآشوريين منهم. فعاد سير فرانسيس همفريز يؤكد أقواله المطمئنة. واندفع كثيراً حين قال إنه لا يؤمن بما جاء في العرائض من كون الأقليات تخشى اضطهاداً قد تتعرض له. ودفع الزعم بقوله إن مخاوفهم أملتها أسباب مادية بحتة. فمثلاً هناك ألف وثمانمائة آشوري يخدمون في سلك الليڤي بالعراق ويتقاضون رواتب عالية بمعدل ٣٥ روبية شهرياً (پاونين واثني عشر پنساً) فإذا زال الانتداب فكثير من هؤلاء سيفقدون عملهم. ثم استطرد يقول:

«أضف إلى هذا، ما الذي يدفعهم إلى الخوف من الاضطهاد الآن في حين لم يشعروا بذلك قبل قيام الانتداب؟ كانت طوائف اليزيدية والكلدان والآشوريين تلقى معاملة حسنة في عهد الترك. وليس ثم ما يدعو إلى إساءة معاملتهم بعد زوال الانتداب».

إن الآشوريين واليزيدية على الأقل لا يتفقون مع سير فرانسيس في عبارته الأخيرة، زد على هذا الواقع الذي ليس في الإمكان نكرانه وهو سريان حالة من الاضطراب في نفوس الآشوريين وتوقعهم حصول مذبحة إثر زوال الانتداب. وربما كان مبعث هذا الاضطراب والتوجس الدعايات التي تقوم ببثها أسرة مار شمعون على أنها حقيقة واقعة مهما كان الباعث إليها. وقد قام أسقف أورشليم الانكلگاني بزيارات عدة لقرى آشورية في صيف العام ١٩٣٣ فوجد شواهد صارخة على هذا الخوف في كل قرية زارها.

أخيراً رفعت لجنة الانتداب الدائمة تقريراً خاصاً إلى عصبة الأمم حول انتهاء الانتداب على العراق، مستشهدة أيضاً بتصريح سير فرانسيس همفريز[٦] ومصدّرة إياه بعبارة: «أهمية التصريح الكبرى التي سيقدرها المجلس حق قدرها». وأوصت في تقريرها بما يلي:

«وحول العراق، ترى اللجنة أن يتم ضمان حماية حقوق الأقليات القومية والدينية واللغوية بمجموعة من مواد يتضمنها تصريح رسمي تصدره الحكومة العراقية تقدمه إلى عصبة الأمم معلنة فيه عن قبولها بالإجراءات والمبادئ التي أقرها المجلس بخصوص العرائض المتعلقة بالأقليات. تلك المبادئ التي منحت الأقليات حق تقديم شكاوٍ إلى عصبة الأمم رأساً مع ضمان حق أي فرد أو دولة ذات علاقة أو مصلحة في هذه القضايا».

قبل مجلس العصبة بتوصيات اللجنة وقدم العراق الضمانات التي طلبت منه بشأن الأقليات[٧] وغدا العراق فهو دولة مستقلة كاملة السيادة في ٣ من شهر تشرين الأول للعام ١٩٣٢. وفي جلسة تالية (كانون الأول من السنة نفسها) ناقش مجلس العصبة مضامين بعض العرائض التي تقدم بها الآشوريون. وتعهد مندوب الحكومة العراقية في العصبة بموافقة حكومته على تعيين موظف أجنبي في منصب مستشار لمشروع إسكان الآشوريين وغير الآشوريين الذين لا يملكون أرضاً في العراق وقال إن حكومته لن تضع أي عقبة أمام من يرغب في ترك العراق منهم. فقبل المجلس بهذه التوصيات إلا أن العصبة مع هذا لم تفرغ من المشكلة.

وبإجمالنا الموضوع بالأقل من الكلام نقول: لم يقم ادعاء ما حول قيام بريطانيا بإعطاء الآشوريين ضمانات قاطعة معينة بإعادتهم إلى ديارهم في حكاري. خلا أن السلطات البريطانية سواء أفي إنكلترا أو بلاد ما بين النهرين كانت تأمل في إمكان تحقيق هذه العودة لكن الظروف التي طرأت قبرت الأمل. فالأحداث العالمية في الغرب والمصاعب التي واكبت مفاوضات الصلح، لم تتح لساسة الحلفاء وقتاً ملياً للتفرغ إلى حل المشاكل الكبرى في الشرق الأوسط دعك من مسألة الآشوريين الثانوية. زد على هذا أن الملل العام من الحرب وإجماع الصحافة البريطانية على ضرورة تقليل نفقاتنا في

(٦) أنظر ما قبله (ستافورد).

٧) راجعها في الجزء الرابع من هذا الكتاب.(م).

بلاد ما بين النهرين، كانا عاملين لا يقلان أهمية عن العوامل الأولى. إن بعض الكتاب وصفوا هرولة خبراء الشرقين الأدنى والأوسط في أروقة (ڤرساي) ناثرين تنبؤاتهم نثراً مثل كساندرا[٨]، عما سيقع من أحداث هناك كانت نبوءاتهم في هذه القضية صحيحة على اية حال. فالتأخير في إبرام معاهدة الصلح مع تركيا سبب الشقاء والدمار والموت لآلاف الأنفس دعك من الآشوريين أنفسهم.

إن الوعود التي بذلت إبان احتدام المعارك وفي مثار نقع الحرب العامة قلما وُجدت متسقة مع الأوضاع التي سادت العالم عند ختام الحرب. فقد قال العرب أنهم وقعوا ضحية خدعة. كما قضي على كل أمل بتأسيس جمهورية أرمنية، وأما الكرد فقد أصيبوا بخيبة أمل مرة وإن لم يكونوا حلفاء لنا في أيام الحرب.

أما عن الآشوريين فلا أحد ينكر أنهم كانوا يدركون جيداً كم كان أمل البريطانيين قوياً في استرجاع ديارهم لهم وإن لم يأخذوا منهم ضمانة ما أو وعداً صريحاً بذلك. لم يكونوا ليصدقوا أن دولة بهذه العظمة والسؤدد خرجت منتصرة في أعظم حرب خاضتها البشرية ستقف عاجزة عن تحقيق هذه الأمنية الصغيرة لو رغبت في تحقيقها فعلاً وقرنت رغبتها هذه بالعمل. لم يفهموا درجة الإرهاق التي استولت على العالم، ولا المشكلات الأوروبية المعقدة الكثيرة التي حالت دون قيام ساسة ڤرساي بمعالجة مشكلة تافهة جداً كمشكلة إسكان بضعة آلاف من الجبليين.

لاحت الفرصة الحقيقية الوحيدة لعودتهم إلى حكاري بُعَيد الهدنة فعلاً لكنها لم تسنح مرة أخرى وسيبقى موضع شك في أن عودتهم لو تحققت فستكون بمثابة الحل النهائي لمشكلتهم.

علينا الإقرار من الجهة الأخرى بأن عصبة الأمم لم تدرك على الأرجح الجانب السياسي من المشكلة الآشورية عندما بحث موضوع إنهاء الانتداب البريطاني على العراق وربما عزي هذا إلى قلة معلوماتها بهذا الشأن.

---

(٨) Cassandra: في الأساطير الإغريقية ابنة پريام وهيكوبا راودها الإله أپولو الذي تعهد بمنحها القدرة على النبوّة لو حققت رغبته إلا أنها نكلت عن وعدها بعد حصولها على ما أرادت. فغضب أپولو ولعنها وحكم عليها بأن لا يصدق أحدٌ أي نبوّة تخرج من فمها. ولذلك لم يصدقها أحدٌ حين تنبأت بسقوط طروادة. حيث وقعت في أسر (أياكس) فاغتصبها ثم لقيت حتفها على يد كليتيمنيسترا. والمثل هنا واضح لما قصده المؤلف (م).

٧

مار شمعون (البطريرك)

تاريخ الأسرة البطريركية الآشورية مليء بالعواصف والزوابع. وقد ذكرنا فيما سلف أن الزيجة محظورة على مار شمعون وأن عليه أن يبقى في حالة العزوبة وأن استخلاف الكرسي يسير في خط غير مباشر من العم إلى ابن الأخ في العادة. وكان مار شمعون قبل الحرب يمارس سلطة مزدوجة (ثنوية) فهو بطريرك الشرق أي رأس الكنيسة النسطورية وهو في الوقت نفسه زعيم عدة قبائل. وقد ذكرنا أيضاً أن الترك لم يكن لهم نفوذ حقيقي في جبال كردستان أو أنه كان من الضآلة بحيث لا يعتد به. لذلك اضطرت الحكومة إلى التعامل مع الجبليين عن طريق زعمائهم. ولم يكن لسلطة مار شمعون من معارض حتى جلوس البطريرك الحالي (إيشاي)، وفي زمن تنصيبه ١٩٢٠ كان صبياً له من العمر أحد عشر عاماً وهو ابن أخ لبولس مار شمعون البطريرك الذي توفي بداء الصدر في معسكر بعقوبة. وهذا الأخير كان بدوره خلفاً لأخيه الأكبر بنيامين الذي اغتاله سمكو في العام ١٩١٨. وكان كل من الأخوين بنيامين وبولس في العشرين من العمر عندما اعتبطا والحقيقة هي أن عمر بنيامين وقت جلوسه على الكرسي لم يزد عن عمر إيشاي. إن انتخاب صبي للسدة البطريركية ليس أمراً غريباً أو جديداً إلا أن ظروف اختيار إيشاي كانت غير اعتيادية، إذ جرى ذلك بعد رحيل معظم القوم عن بعقوبة إلى مندان وتخلف أسرة مار شمعون في المعسكر لأن أعضاءها كانوا يعارضون آغا پطرس ويحاولون نسف مشروعه. وقيل أيضاً إن بعض المراسم الكنيسة الواجبة لرسامته لم تتم. وظل خصوم البطريرك يؤكدون بين آن وآخر أن انتخابه لم يكن شرعياً.

لم تكن زعامة مار شمعون الدينية موضع أخذ ورد جديّ قط إلا أن سلطته بوصفه الزعيم الأعلى للقبائل الآشورية كافة لم تكن بالسلطة الحقيقية. فهي تعلو وتهبط تبعاً لقوة شخصيته. وربما اعترف له بهذا الحق قبل الحرب. ولم ينكر عليه إنكاراً جدياً

وصريحاً، ولكن ما أن يبدو مار شمعون ضعيفاً وزعماء القبائل (المالكين ج: مالك) أقوياء حتى تغدو طاعتهم له اسمية فحسب. على أنهم يؤدون له العشر مهما كانت الظروف.

وهو عادة يؤثر ألاّ يتدخل كثيراً في شؤون القبائل الداخلية. إذ لا يخشى قط من بروز شخصية في القوم لتحتل مكان القيادة لـ(الملّة) الآشورية كلها.

لكن الأمور تغيرت بعيد انتهاء الحرب. فباغتيال بنيامين كسفت شمس أسرته وهبط مقامها نوعاً ما إذ كان يوجد خارج أسرة البطريرك شخصية بارزة بشخص آغا بطرس. وهو في الواقع رجل مغامر لا نسب يربطه بطبقة الزعماء (مالك). لكنه كان عسكرياً ناجحاً خلع على نفسه عنوان (القائد العام للآشوريين) وسقطت بذور دعايته في أرض خصبة. سقطت في نفوس الجيل الفتيّ الناشئ الذي يعيش في عالم جديد ويعتنق أفكاراً حديثة. ولقد أتينا إلى قصة فشل محاولته في إقامة دولة آشورية. وبعد محاولة فاشلة أخرى لمنع الآشوريين من التطوع في الليفي ترك العراق إلى غير عودة ليوافيه الأجل بعد بضع سنوات.

جنى بيت مار شمعون منافع كبيرة من تشكيل وحدات الليفي. فبواسطته اتسع نفوذ آله ليشمل الآشوريين جميعاً. ومرت فترة من الزمن والبطريرك لا يجابه معارضة تذكر ووجد أفراد متذمرون مثل مالك خوشابا والمطران يوالاها مع نفر قليل يناصرهم، لكن خوشابا كان بين الموقعين على الميثاق الوطني في شهر حزيران ١٩٣٢ (انظر الفصل الثامن). ثم إن الدعاية التي نظمها موظفو الحكومة العراقية في العام ١٩٣٣ ضاعفت حدة المعارضة له، كما سنوضحه فيما بعد لأن عدداً كبيراً من الآشوريين فازوا بشروط إسكان حسنة جداً، كما أن المثقفين الآشوريين وجدوا أن موقف مار شمعون المتعنت من الحكومة العراقية ليس من ورائه إلا الضرر. وأصل الخلاف بين الحكومة العراقية ومار شمعون كان يدور حول (السلطة الزمنية)، وهذه العبارة لم يعرف من هو الطرف البادئ باستخدامها لوصف مطالب مار شمعون. وقد كان من الأفضل استعمال كلمة علمانية Secular على كلمة زمنية Temporal التي وردت في المذكرات. والشرح الذي ورد لمعنى كلمة (زمني Temporal) في معجم أكسفورد «المختصر» هو كالآتي: [علماني Secular أو الشيء ذو القدسية غير ذي علاقة بالشرع الديني. ما يتعلق بأمور الحكم أو السلطة أو السياسة المدنية مما يخالف الكنيسة منها]. ولا جدال في أن مار شمعون كان قبل الحرب العامة يمارس نوعاً من السلطة يختلف عن السلطة التي

تخولها له رئاسته للكنيسة. كما ان الآشوريين كانوا يتمتعون بحقوق (الملة) وشخصيتها المعنوية في عهد الإمبراطورية العثمانية. وقد ظلوا حتى مذابح [بدرخان] وتدمير قراهم في السنة ١٨٤٧ يحرصون شديد الحرص على خطاب أو [فرمان] احتفظ به بطريرك الكنيسة خلفاً عن سلف تقول عنه مآثرهم أنه يحتوى على امتيازات منحت لهم [إما من شخص الرسول العربي أو من خليفته عمر بن الخطاب]. بموجبه يمنح الكنيسة المسيحية الفارسية [وممثلها الحقيقي هو الكنيسة الآشورية] الحق في (أ) ممارسة الشعائر الدينية أو العبادات وسن الشرائع المتعلقة بأحوالها المدنية والشخصية (ب) في أن تكون [ملة] أي مجتمعاً قائماً بذاته يقوم على رأسه كبير الأساقفة، ويكون ممثلاً لها في كل علاقاتها المدنية ومعاملاتها مع الحكام المسلمين في البلاد.

ولا مراء في أن الآشوريين لم يكونوا [الملة] الوحيدة في تركيا. فالأرمن والكلدان مثلاً يتمتعون بحقوق مشابهة. وهي حقوق تضمن لهم الحماية إلا أنها تقبل بمنزلة قانونية للفرد هي أدنى من منزلة الفرد المسلم. إلا أنّ الملة الآشورية امتازت عن غيرها من الملل المسيحية الأخرى بكون الحكم التركي لم يكن له أثر محسوس في موطنها. وبذلك انقلب مار شمعون زعيماً قبلياً [زمنياً] كما أسلفنا وكان مثله في ذلك مثل كبار آغوات الكرد المجاورين. ولم يكن الترك يعترفون بهذه السلطة الزمنية على الصعيد الرسمي، إلا أنها كانت سلطة الأمر الواقع المعترف بها والمتفاهم عليها. وكان من سياسة الحكومة التركية المقررة القضاء على نفوذ زعماء الجبال مثلما قضي في القرن التاسع عشر على سلطة ولاة بغداد والموصل شبه المستقلين.

وعراق اليوم تحكمه دولةٌ دينها الرسمي الإسلام، مثلما كان الإسلام دين تركيا الرسمي قبل الحرب. ولذلك اقتضى أن يبقى النظام [الملي] سائداً إلا أن القانون الأساسي العراقي نص على أن العراقيين كلهم متساوون في الحقوق والواجبات مهما كانت عقيدتهم ودينهم وهي نقطة هامة جداً. كذلك يبدو وكأن مار شمعون يطالب بحقوق رئيس [ملة] وربما لم يكن هو نفسه متأكداً من طبيعة تلك الحقوق قانوناً. في حين كان وضع الملة الآشورية يختلف عن وضع الملل الأخرى بسبب الموقع الجغرافي كما بيّنا. وعلى الأرجح كان الملك فيصل على تفهم بوجهة نظر مار شمعون بقدر أكثر من معظم الآخرين العراقيين منهم والبريطانيين لأنه من سلالة البيت الهاشمي المكي أي من عترة الرسول. على أن استيعابه للموضوع لم يكن كاملاً وشاملا.

وعلى أية حال ففي أولى أيام الدولة العراقية لم يطرأ تغيير محسوس على شخصية

مار شمعون الحكمية بوصفه ممثلاً للشعب الآشوري. وقد جاء في تقرير اللجنة الموفدة من عصبة الأمم إلى الموصل في السنة ١٩٢٥ أن الأسرة التي يخرج منها البطاركة هي السلطة الآشورية الوحيدة التي تعترف بها الحكومتان العراقية والبريطانية. ومن الجلي أن أية حكومة بنيت على أسس حديثة كالعراق لا يمكن أن تتسامح بوجود سلطة كسلطة مار شمعون لما قبل الحرب. وكان سوء التفاهم متوقعاً عند أي مناسبة تطرح فيها هذه المسألة وما أن استخدمت لفظة [زمنية] حتى وقع المحذور. وبسبب سوء التفاهم نشأ الوضع الذي انتهى بحوادث صيف العام ١٩٣٣ الأليمة.

ومنشأ الخطر الحقيقي كان تعذر فهم الطرفين أحدهما للآخر. وحتى البريطانيون وهم لا يجهلون معنى السلطة الزمنية التي يتمتع بها البابا في روما، كانوا كالحاطب بليلٍ، وهم على كلٍّ يدرون أن سلطة البابا الزمنية تبلغ حد تأليف جيش وقوات شرطة وهو ما لم يطلبه مار شمعون أو يدعيه بل ولم يخطر بباله، أما العراقيون فليس لديهم أية فكرة عما يقصد باللفظة فالمصطلح العربي «السلطة الزمنية» لا يطابق بالمعنى والمفهوم المصطلح الإنگليزي "Temporal Power" ولذلك احتجوا بأن مار شمعون يريد لنفسه سلطات لا يتمتع بها أي فرد عراقي. والحق يقال إن مار شمعون يستطيع أن يشير بإصبعه إلى كثير من شيوخ العرب والكرد ممن سمحت له الحكومة بممارسة شكل من أشكال السلطة الزمنية فمثلاً تتصل الحكومة مباشرة بالشيخ (عجيل الياور) في كل الأمور المتعلقة بعشائر شمر التي ما زالت تعيش حياة البداوة. على أن مار شمعون لم يدرك أن سياسة الحكومة العراقية الراهنة ترمي إلى التقليل من نفوذ أمثال هذا الشيخ لكنها غير قادرة على تحقيق بغيتها في الحال. إذ ستعجز عن تصريف شؤون إدارتها بدون تعاونهم ومساعدتهم. وفي ميدان التطبيق العملي لم يكن سلوك الحكومة منطقياً على الدوام فالموظفون الإداريون لا يترددون في نبذ شيخ من الشيوخ عندما تملي عليهم مصالحهم ذلك كما أنهم يحجمون عن استخدامه والإفادة منه عندما يجدون ذلك مناسباً. فمثلاً قد ينكرون على الشيخ الفلاني زعمه بأنه يمثل كل القبيلة، فإذا وقعت جريمة خطيرة في دائرة فخذٍ من أفخاذ القبيلة التي أنكروا تمثيله لها في الماضي وكان في وقت ما مبرزاً فيها، ألقوا عليه مسؤولية العثور على الجناة وتقديمهم للحكومة. وهذا نموذج صادق للقول المأثور: «لي الغنم وعليه الغرم في كل حال».

وهذا ما حصل لمار شمعون بالضبط عند تمرد الليفي في شهر حزيران العام ١٩٣٢ إذ كانت المفاوضات كلها تجرى بينه وبين المندوب السامي مباشرة وكان من

المتوقع حتماً أن يطالب مار شمعون فيما بعد بتمثيل قومه في الوقت الذي يختاره هو. سيما بعد أن خوله زعماء الآشوريين حق تمثيلهم في اجتماع (سر عماديه) في شهر حزيران ١٩٣٢ كما لا يعتور أحداً شك في تصميم الحكومة وثبات رأيها على إزالة نفوذ الشيوخ بحيث كان منحها سلطة خاصة لأحد الأشخاص سيلاقي معارضة شديدة واسعة لذلك فإن سياسة الحكومة التي انتهجتها في الموضوع كانت صحيحة.

قد يكون توزيع السلطة ممكناً في بلاد كنيجيريا أو السودان حيث توجد حكومة أجنبية مركزية. إلا أن أسلوباً كهذا لا يتوقع له أي نجاح في ظل إدارة مركزية كتلك التي ستسود العراق سنيناً عديدة على أغلب الاحتمال. كان مار شمعون من أجهل الناس بأحوال العراق الراهنة. وأقصد بهذا قصوره عن فهم أهداف سياسة الحكومة فبذل أكثر من محاولة لتحديد معنى (السلطة الزمنية) التي يريدها. ولما استدعي إلى بغداد للمداولة مع وزير الداخلية في شهر حزيران ١٩٣٣ كتب شرحاً للعبارة ضمن رسالة بعث بها إلى الوزير جاء فيها:

«أما العبارة (السلطة الزمنية) التي لمح إليها معاليكم بقولكم «لا يسع الحكومة الموافقة على تخويلكم أية سلطة زمنية» فيسرني أن أعلم بكيفية تفسيركم هذه العبارة. وإن كنت لا أرغب في الإسهاب في هذه النقطة فأخال أنه يقتضي لي أن أحاول شرح عبارة [السلطة الروحانية والزمنية المتحدتين في هذه القضية الخاصة بالجاثليق بطريرك المشرق]. إذ يستبان لي بأن معاليكم والحكومة قد اتخذها بنظر خطير. إن سلطة هذه البطريركية هي تقليد تاريخي وديني عظيم للشعب الآشوري وكنيسته واستعمالها موروث وقد كانت أبداً من العادات الهامة الثابتة المقررة. وأنا لم أدّع بالسلطة الزمنية وإنما أرثها من قرون مضت كتخويل قانوني من الشعب إلى البطريرك. وهي لم تكن مباحة وكفى بل كان معترفاً بها من قبل الملوك الساسانيين والخلفاء المسلمين وخانات المغول وسلاطين آل عثمان ولم يقم أي دليل على إساءة استعمال هذه السلطة في زمن أي ملك أو حكومة ورد ذكرهما في التاريخ وكان الآشوريون من رعاياهما. ومع أن هذه السلطة لا تتعارض مع قوانين البلاد بأي شكل كان فهي خير وسيلة للتعامل مع طائفة دينية تعيش في الظروف التي نعيشها الآن».

[ملحوظة: إن أصل الكتاب بنصه الإنكليزي محفوظ لديّ].

لم يكن في هذا الشرح الوضوح الكافي. زد على هذا أن مار شمعون ظل وكأنه

غافل لا يدري أن الظروف الحالية تختلف عن ظروف ما قبل الحرب. إن حق عليه اللوم فيجب ألا نشتط فيه، لأن قومه اختاروه قبل عام واحد ممثلاً لهم. واعتبر هذا الاختيار بمثابة مصادقة من السلطات البريطانية عندما لجأت إليه شخصياً في قضيتي عصيان الليڤي والميثاق القومي الآشوري بوصفه المفاوض الوحيد. زد على هذا أن الآشوريين منذ تأسيس الدولة العراقية في السنة ١٩٢٠ تعودوا مراجعة مار شمعون في كل مشاكلهم [عند وجوده في إنگلترا كانوا يعرضونها على قائد قوات الليڤي البريطاني الجنسية] وعن طريقه وحده تصل إلى المندوب السامي وهذا بدوره يحيلها إلى الحكومة العراقية وندر أن راجع الآشوريون الموظفين العراقيين مراجعة مباشرة. ولم يكن لمار شمعون نفسه صلة بهؤلاء الموظفين حتى العام ١٩٣٣، وقد فوجئ بالتغيير السياسي تماماً ولم يستوعبه الآشوريون ولم يفهموه ولم يحاولوا تكييف أنفسهم له.

إن عدداً جيداً من المسؤولين العراقيين الذين أسفوا أسفاً صادقاً لفظائع شهر آب ١٩٣٣ اعتبروا مار شمعون المسبب الأوحد لها ولذلك كان في نظرهم مجرماً. ويرى العراقيون أن أعماله هي التي أولدت مجازر الشمال ولطخت اسم العراق الناصح. هذه الآراء تنطوي على الكثير من التحامل والمبالغة. نحن إذ لا ننكر ارتكابه عدة أخطاء كبيرة، لا نملك إلا أن نسأل: هل كان في مقدوره اجتنابها؟ لو استعرضنا الأحداث التي واكبت أيام صباه الأولى، ووضعنا نصب العين الظروف التي اكتنفت جلوسه على كرسي البطريركية وله من العمر أحد عشر عاماً، وفكرنا في دراسته في إنگلترا التي كان من نتائجها امتزاج الفكر الغربي بأفكار بلده الشرقي في رأسه. بل لو وضعنا في حسباننا افتقاره إلى الناصح المؤتمن الحكيم لما خرجنا بكثير من اللوم له. كانت عمته (سرما) ذات كفاءة وذكاء وأصالة فكر، إلا أن الظروف جعلتها إنسانة شديدة التعصب، ومع أن أباه (داود) أظهر سابقاً كفاءة حربية إلا أنه لم يكن ليقيم وزناً للأفكار الجديدة وهو أقل ما يذكر له من عيوب. وكان بعض الزعماء القبليين من طبقة (مالك) محض أناس أنانيين وأعظمهم نفوذاً (مالك إسماعيل) زعيم التياري العليا. كان شيخاً عليلاً طاعناً في السن. لذلك لم يكن بالمستغرب أن يقع البطريرك الفتى فريسة سهلة للمغامرين وغيرهم. كقبوله بالاحتجاجات التي كتبها كابتن رسام ومستر كوب على علاتها. في حين أن انتصار هذين الرجلين للأقليات في السنة ١٩٣٠ ألحق ضرراً بقضيتها يفوق أي ضرر آخر لحق بها وأسلم العراقيين إلى شك عظيم وأغضب البريطانيين.

كان مار شمعون يرتاب في حسن نية الموظفين البريطانيين الذين هم في خدمة

الحكومة العراقية إذ يجدهم حريصين على المصالح العراقية مهما بلغ ضررها للآشوريين كما كان مؤمناً بأنه الوحيد بين الآشوريين الذي يتمكن من الوصول بقضية قومه إلى درجة النجاح. ولم يكن الواهم الوحيد بهذا، فكثيرون هم الذين اعتبروا أنفسهم ضرورة لا يستغنى عنها. وإن كان مخطئاً في حسابه فمن الإنصاف أن نقر له بأنه يرتفع بمصلحة قومه على مصلحة آل بيته ولقد بلغت به سلامة النية حد الاعتقاد بأن الوعود التي بذلت لقومه كانت كاذبة كما كان الجميع موقنين بأنهم وقعوا ضحية خداع. فلو حاول تخطئتهم فأقل ما كان سيحدث له هو أن ينتهز الحزب المناوئ له الفرصة ليدمغه بالخيانة. والعادة السائدة في الشرق هي أن معظم الخلافات تتخذ طابعاً شخصياً. وبدون شك إن البلايا التي نكب بها الآشوريون تأتت من افتقارهم إلى شخص محنك قوي الشكيمة يقوم بتوجيههم في فترة ما بعد الحرب. وقائد مثل هذا لا يمكن أن يكون غير مار شمعون ويشاء سوء الحظ أن أول حامل للقب في ذلك القول كان فتى عليلاً وثانيهما صبياً غير مميز.

في تضاعيف هذا الكتاب أجدني مضطراً إلى أن أحمل حملة جدية على مسلك الآشوريين وطبيعتهم الخلقية، وأن انتقد تصرفاتهم في مواضع غير قليلة. وأشير إلى الأخطاء التي وقع فيها مار شمعون. وأمنيتي الوحيدة هي أن أجانب التحيز وأبقى متمسكاً بالحياد التام. وأرى من العدل هنا أن أعرض بدون تعليق شكوى الآشوريين المزعومة تاركاً للقارئ مجال الفصل في صحة أسبابها:

إن قضية الآشوريين بأبسط العبارة هي الآتية:

دخل هؤلاء الحرب بعد إلحاح شديد من الروس. وبتحالفهم هذا أصبحوا تلقائياً حلفاء لكل الشعوب التي كانت تحارب دول الوسط. وفي أثناء الحرب خذلهم الروس مرتين. وكان من نتائج هذا أنهم خسروا أوطانهم وثلثي نفوسهم. وهم يعترفون بأن تدخل القوات البريطانية هو الذي أنقذهم من الفناء التام أثناء تقهقرهم نحو همدان. وإن زعموا بأن هذه القوات لم تصل في الموعد المعين إلى الموضع المقرر. كذلك يعترفون وهم ممتنون بأن البريطانيين آووهم وأطعموهم عند وصولهم إلى بغداد لكنهم يؤكدون بأنهم لم يرغبوا في اتخاذ العراق موطناً لهم وكل ما أرادوه هو العودة إلى ديارهم وهذا هو السبب الذي حدا بهم إلى الموافقة على تشكيل أفواج همدان في أيلول العام ١٩١٨ ويدعمون حجتهم هذه برسالة كتبها العقيد (ماكارثي) نجتزئ منها:

«أصارحكم القول بلا لبس أو إيهام بأن قومكم أخذوا مني وعدا - بناء على

أوامر تلقيتها من المقر العام طبعاً - بأن موطنهم سيعاد إليهم. وأن أهدافي الوحيدة التي توخيتها من تشكيل القطعات العسكرية الآشورية في همدان العام ١٩١٨ كانت - إلى جانب الأوامر التي تلقيتها - تستهدف طرد الترك وإعادة احتلال منطقة سكن الآشوريين».

ويعتمد الآشوريون أيضاً رسائل ضابطين أحدهما فرنسي والآخر روسي كانا موجودين عندما شرع كابتن كريسي Gracey في نهاية العام ١٩١٧ يعمل على إقامة الجبهة الكردية - الأرمنية - الآشورية. ويتخذون من هذه الرسائل دليلاً على احتثاث السلطات البريطانية لهم لمواصلة مقاومة الترك. ويستشهدون بها أيضاً لدحض ما يشاع أحياناً بأنهم لم يكونوا حلفاء بريطانيا أثناء الحرب. والواقع هو أنه ليس في الإمكان دحض أو تكذيب مسألة تحالفهم فقد كتب المندوب السامي (پرسي كوكس) في تقريره الرسمي حول الإدارة في العراق للفترة من شهر تشرين الأول ١٩٢٠ حتى شهر آذار ١٩٢٢:

«إن الآشوريين الذين يبلغون خمسة وثلاثين ألف نفس هم في مقدمة الأقوام الذين عدتهم بريطانيا العظمى حلفاء لها في الحرب واستخدمتهم في حروبها في كردستان في العام ١٩١٩».

وفي شهر أيار ١٩٢٤ كتب المندوب السامي البريطاني في بغداد ما يلي:

«أولت حكومة صاحب الجلالة البريطانية اهتماماً جد كبير ولمدة طويلة مسألة حماية مصالح الآشوريين في علاقاتهم المقبلة مع الحكومة العراقية. واضعة نصب عينيها الخدمات التي قدموها لقضية الحلفاء أثناء الحرب العامة».

ويدعي الآشوريون أن لهم الفضل الرئيس في ضم ولاية الموصل إلى العراق وإحباط محاولة إلحاقها بتركيا. إن كان ذلك بالعمل السياسي أو العسكري الذي يتجلى باستخدامهم كجنود لمقاومة الزحف التركي عندما لم يكن ثم وجود للجيش العراقي. وفضلهم السياسي يبدو في أن المداولات بخصوص إدخال جبال حكاري ضمن الحدود العراقية وان كان فشلها قد ألحق الضرر الأعظم بالآشوريين إلا أنها أثرت على قرار عصبة الأمم في ضم الموصل إلى العراق. ويستشهدون بالفقرة التالية التي وردت في تصريح (سر هنري دوبس):

«ولأجل أن يزداد اطمئنانهم على مستقبلهم [يقصد الآشوريين] تعهدت

حكومتان عراقيتان متعاقبتان هما وزارتا جعفر العسكري وياسين باشا تعهداً رسمياً عن الحكومة العراقية بتأمين أراضٍ في العراق لأولئك الآشوريين الذين قد تنزع منهم مواطنهم الأصلية بقرار عصبة الأمم وتعهدنا أيضاً بتمتعهم بنظام إدارة خاص يضمن لهم أكثر ما يمكن من الحرية وعدم التدخل في شؤونهم».

ولا شك في أن هذا الموقف الكريم الذي وقفته الحكومة العراقية كان له وقعه الطيب وتأثيره العميق على مقررات لجنة الحدود.

ولكن الآشوريين يشكون بأن الحكومة العراقية لم تحقق شيئاً من الوعود التي بذلتها لهم. ويشيرون أيضاً إلى التوصيات التالية التي تقدمت بها لجنة تعيين الحدود وادرجتها في تقريرها الرسمي:

«وما دامت الأراضي موضوع النزاع ستكون ضمن دولة إسلامية فمن الضروري على كل حال أن تتخذ تدابير لحماية الأقليات إسعافاً لأمانيهم، وطمأنة لرغباتهم ولا سيما المسيحيين وكذلك اليهود واليزيدية. وليس يدخل في نطاق مهمتنا تعداد كل الشروط التي ينبغي فرضها على الدولة صاحبه السيادة التي ستكون الأراضي من نصيبها - لضمان حماية الأقليات إننا نشعر من واجبنا الإشارة على كلٍ إلى ضرورة تمتع الآشوريين بامتيازاتهم الأولى التي كانوا يمارسونها عملاً إن لم تكن رسمياً في العهود التي سبقت الحرب. وأياً كانت تلك الدولة التي ستضم إليها المنطقة موضوع النزاع فعليها أن تمنح هؤلاء الآشوريين نوعاً من الإدارة المحلية وأن تعترف بحقهم في اختيار موظفيهم، وأن تكتفي منهم بضريبة تستوفيها عن طريق بطريركهم. إن الأحوال الشخصية للاقلية يجب أن تخضع من الناحية القانونية ويحكم الضرورة لشروط معينة في تلك البلاد. وفي رأينا أن كل التدابير المتخذة لمصلحة الأقليات ستبقى حبراً على ورق إن لم يواكبها إشراف محلي حازم على تطبيقها. ومن الأوفق أن يناط هذا الإشراف بممثل لعصبة الأمم مرابط موقعياً» آهـ.

ويوضح الآشوريون أن توصيات (لجنة الحدود) التابعة لعصبة الأمم بخصوص مستقبلهم ظلت حبراً على ورق كما تنبأت هي نفسها، إذ لم يعين ممثل مرابط، من قبل عصبة الأمم كما اقترحت. ويقولون انهم انذروا المسؤولين مراراً بأن أحوالهم ستسوء في العراق حال خروج البريطانيين. إلا إذا أعطوا ضماناً أكيداً لمستقبلهم.

ويقولون إن أعضاء لجنة الانتداب الدائمة قد أبدوا قلقهم الشديد حول مستقبل الآشوريين عند نهاية الانتداب البريطاني وإن السر فرانسيس همفريز لم يبدد قلق أعضاء اللجنة إلا بصعوبة كبيرة. وأما عن علاقاتهم بالترك فيؤكدون أن قبائل التياري والتخوما عاشوا في دعة وأمان منذ العام ١٩٢١ حتى ١٩٢٤ في ديارهم الأصلية. ولو تركوا ليعالجوا مشاكلهم مع الترك مباشرة لانتهى كل شيء على ما يرام لكن شكاً عظيماً ساور الترك لما علموا بزيارة الضباط البريطانيين منطقة حكاري بقصد تجنيد الآشوريين في وحدات الليفي وهذا ما دفع الترك إلى إجلائهم عن ديارهم. ويشيرون إلى أن عجزهم عن مقاومة الترك في العام ١٩٢٤ يعود إلى وجود سبعين بالمائة من رجالهم المحاربين في سلك الليفي البريطاني ويمضون إلى أبعد من هذا فيقولون إن من الأسباب الرئيسة التي حملت الترك على طردهم من حكاري هو خوفهم من قيام دولة على الحدود التركية العراقية خاضعة للحماية الإنكليزية.

وأما بخصوص علاقتهم مع الكرد فيؤكدون أن استخدامهم المتواصل لقمع الثورات الكردية أدى إلى توتر العلاقات بين القومَيْن الصديقيْن. ومع أن أواصر الود لم تكن وثيقة دائماً قبل هذا إلا أنهما كانا على تفاهم عملي وهكذا وجدوا أنفسهم أداة طيعة منفذة لتحقيق التوازن بين الكرد والعرب وهو ما أحقد الكرد وملأهم ضغناً. ولا جدال في أنهم يفضلون الكرد على العرب بما لا يقاس. وأما بصدد إجراءات الإسكان فهم يتظلمون من أمور عديدة فيزعمون بأن سياسة الإسكان إنما تعمل لتفريقهم وبعثرتهم في أماكن متباعدة وأن القرى التي عرضت عليهم موبوءة بالأمراض الخ... الخ... ولا ضرورة تدعو إلى تعداد أسباب الشكوى التي ضمّناها الفصل الرابع من هذا الكتاب.

أما حول المطالبة بالسلطة الزمنية فيؤكدون أن دعاية كاذبة شديدة الضرر ظهرت في الصحف حول المسألة الغرض منها تضليل الرأي العام وتحويل الانتباه عن الموضوع السياسي. ويوضحون قائلين إن البطريرك ظل قروناً عدة معترفاً به كرئيس (الملة) الأعلى وهو أمر واقع استمر حتى نزح القوم إلى العراق في العام ١٩١٨. فوقف العمل بهذا التقليد لعدم ضرورته. ويزعمون أن المناسبات التي كان يطلب فيها من مار شمعون ممارسة هذه السلطة الزمنية بعد هذا التاريخ إنما تمت بناء على طلب من المندوب السامي البريطاني لاسيما عندما كلفه سر فرانسيس همفريز القيام بدور الوساطة بين الليفي الآشوري وبين سلطات الانتداب عندما وقع عصيان شهر حزيران ١٩٣٢.

وزعموا أيضا أن مار شمعون لم يطالب بالسلطة الزمنية لا شفوياً ولا تحريرياً من الحكومة العراقية ولا من حكومة الانتداب منذ تأسيس الحكم العراقي في السنة ١٩٢٠ حتى نفيه من العراق في شهر آب ١٩٣٣.

هذا هو محتوى القضية الآشورية أوردناها إجمالاً.

٨

نهاية عهد الانتداب

صعب على العرب والآشوريين أن يتصوروا زوال عهد الانتداب البريطاني زوالاً تاماً في العام ١٩٣٢ كما بيّنا. ولا شك في أن ساسة العراق كانوا قد هجسوا بما هو آت بفضل علاقتهم الوثيقة بالسلطة البريطانية إلا أن الوطن ككل كان يجهل جهلاً تاماً هذه الحقيقة. ولم يتوقع قط أمراً كهذا فقد آمن دون مناقشة بدعوى الصحافة الوطنية التي صورت بريطانيا بأنها أكثر الدول طمعاً وأشدها حرصاً على ما تستولي عليه وأنه ليس ثم أقل احتمال في نزولها طواعية عن أي شيء ملكته إلا إذا أرغمت بالقوة.

وكان هذا يتفق تماماً وما تصوره الآشوريون. عندما أدركوا أن عهد الانتداب موشك على الانتهاء كان رد فعلهم فورياً سيّئ النقيبة فقد عدوا أنفسهم مخدوعين وضحايا خيانة وشكوا بأن بريطانيا لم تف بعهودها في إعادتهم إلى حكاري. وتلك شكوى فيها تحامل وأغراض وليس لها ظل من الواقع ثم بدأوا يشيرون إلى خدماتهم لبريطانيا أثناء الحرب وبعدها. وزاد شعورهم بالتفوق على العرب من كل النواحي. وحقدوا على ما وصفوه بوضعهم تحت رحمة المسلمين. علاوة على شكواهم من أحوال إسكانهم التي كان فيها أكثر من هذا. فالآشوريون الذين اعتبروا أنفسهم أكثر من العرب مدنية وتقدماً سخطوا على خضوعهم لحكم شعب أدنى درجة، بل شعروا بخوف بسبب ضعف الحكومة العراقية الجديدة وعجزها عن كبح جماح الكرد الذين كسبوا عداوتهم فزادوا على البغض والاحتقار شكاً وخوفاً. وعندما تتحد هذه العواطف لاسيما في الشرق لا يبقى كبير أمل بتسوية ودية، وأدرك كل امرئ في اوائل صيف العام ١٩٣٢ وبصورة مفاجئة أن الانتداب البريطاني سيطوي خيمته خلال أشهر قليلة. وكانت المشاعر في البلاد عميقة حادة فأولئك الذين يستوحون أفكارهم من الصحافة الوطنية أو ظنوا أو حُملوا على التَظَنّي بأن بريطانيا ستظل تستخدم نصارى الشمال

ولاسيما الآشوريين لحمل عصبة الأمم على تأخير تمتع العراق باستقلاله لسبب ما مجهول خاص بإحدى الأقليات. ونشطت بين الساسة المحليين حركة الذهاب إلى أوروبا والإياب منها. وبدأت الاستعدادات لاستقبال عهد الاستقلال. وكان الكرد قد خلدوا إلى الهدوء بفضل العمل العسكري الحاسم الذي قامت به القوة الجوية البريطانية ضد الزعماء الثائرين خلال السنة أو السنتين المنصرمتين. وانطلق الصبية الصغار في شوارع بغداد يتراكضون هنا وهناك مرددين كلمة «الاستقلال» وامتلأت المقاهي بالأحاديث عمن يأمل الترفيع ومن يخشى الفصل بهذه المناسبة وساد الهرج والمرج السياسي كل أنحاء البلاد. فالجيل الأسبق الذي خبر نظام الحكم التركي أنشأ يقارنه بالحكم البريطاني الذي فرض أيام الاحتلال العسكري عند نهاية الحرب فيتحسر على الأول منهما ويذكر ارتفاع الضرائب في الوقت الحاضر وتعذر التهرب من دفعها في ظل الحكم البريطاني خلافاً لما كان في أيام الترك. أما أولئك الذين نشأوا معتادين تراخي الحكم العثماني فلم يتوانوا من التفكه والتعليق الساخر على تمركز الإدارة بيد البريطانيين. وكان الشباب الذين قضوا أولى سنوات وعيهم السياسي في جو المبادئ الولسنية (نسبة إلى الرئيس الأميركي ولسن) حول حق تقرير المصير يلتهبون حماسة في الدفاع عن قضية العرب وكانت تلك الحماسة تختلف باختلاف دوافع الأشخاص.

وفوجئ البريطانيون المقيمون في العراق أيضاً بنهاية الحكم البريطاني. فمع أنهم كانوا يدركون بأن الانتداب لن يبقى إلى ما شاء الله فإن قلة منهم فقط كانت تتصور أن حكومتهم لن تمكث طويلاً. وبالطبع كان بين هؤلاء من يقول إن بريطانيا تفر من الميدان بأسرع مما يجب وأن العرب في العام ١٩٣٢ ما زالوا غير ذوي أهلية لحكم أنفسهم دعك من نسيان البحث في ضمانات ما للأقليات أو التعهد بحسن معاملتهم. وراح الأرمن والكلدان وهم أساساً سكان مدن وغير محاربين، يذرفون الدمع ويتظلمون خفية وبعيداً عن أعين الرقباء. إلا أن الآشوريين كانوا يدبرون أمراً بليل والصبح عنه ليس ببعيد. ففي أولى ساعات اليوم الأول من شهر حزيران كان التمرد آخر ما يتوقعه ضباط الليفي البريطانيون من جنودهم أو من أحد. إلا أنه وقع فعلاً ففي وقت ما من ذلك اليوم تسلم قائد الليفي البريطاني مذكرة مذيلة بتواقيع جميع ضباط الليفي الآشوريين عدا واحداً. جاء فيها أن جنود الليفي قرروا إلغاء عقود استخدامهم اعتباراً من أول تموز، وكانت الأسباب التي ذكروها هي عدم ارتياحهم لأوضاع الآشوريين في العراق بعد زوال الانتداب.

نوّهنا آنفاً بأن داود والد مار شمعون كان يشغل منصب ضابط الارتباط في مقر الليفي منذ مدة طويلة. وفي هذه المناسبة لم تبدر منه إشارة أو إنذار بما سيقع وكان بالتأكيد على علم به. بعد مرور الصدمة الأولى ظُنت الظنون بمار شمعون وساد الاعتقاد بأن حركة التمرد جرت بإيعاز وتحريض منه، لكن سرعان ما ثبت أنها تعبير عن رأي كل القوات. بل قوي الاحتمال في أن مار شمعون كاد لا يعلم عنها إلا القليل. ففي ذلك الوقت كان طريح الفراش عليلاً. إلا أن الخطة رسمت أصلاً وعلى وجه التأكيد في بيته وكانت عمته (سرما خانم) رأسها المدبر.

بقي الجو مكهرباً حوالي أسبوعين ثم عقد اجتماع برئاسة مار شمعون (سةر عماديه) في ١٦ من حزيران حضره جميع الزعماء الآشوريين وأقر فيه شيء أشبه بالميثاق القومي يتألف من عدة مطالب إن تحققت سحبت وحدات الليفي استقالاتها. ولم يكن الآشوريون يدركون بأن الحكومة البريطانية ليس من عادتها الخنوع لأمثال هذه التهديدات. وبدت الدهشة العظمى واضحة فيهم عندما قررت السلطات البريطانية أن تنقل من مصر جواً الفوج الأول من لواء (نورثامبتن شاير Northamptonshire) فكانت مأثرة مشهودة للنقل العسكري عدت أضخم عملية من نوعها. أبقيت سريتان من هذا الفوج في بغداد وأرسل الباقي إلى الموصل وإلى مواضع أخرى من الشمال حيثما وجدت حاميات من الليفي وكان سلوك الليفي في تلك الفترة ممتازاً. إلا في بغداد فهنا خيم القلق والتوتر العظيمان عدة أيام لأن الليفي كان يبدي نفرة حادة ومشاكسة تجاه ضباطه البريطانيين. فقد خرج أفراده تماماً عن الضبط والربط وأبوا الانصياع للأوامر.

وفي الوقت الذي أكد وصول الجنود البريطانيين للوحدات المتمردة أن الحكومة البريطانية لا تقبل لنفسها عملية ترويع أو ابتزاز فإن العامل الأساس الذي أدى إلى سحب استقالات الليفي كان موقف مار شمعون. فقد طلبه المندوب السامي (سر فرانسيس) الذي استدعي إلى بغداد وهو في طريقه إلى إنكلترا، وتبودلت بينهما الرسائل. وكانت النتيجة أن وافق البطريرك على كتابة خطاب للضباط ينصحهم بسحب استقالاتهم. ووضعت شروط للاستمرار في الخدمة هي:

أولاً: يستمر جنود الليفي في الخدمة بأمانة وإخلاص حتى يتم تسريحهم.

ثانياً: ألا يكرروا محاولة الاستقالة بشكل جماعي.

ثالثاً: إذا لم يرد جواب مطمئن من عصبة الأمم حول المطالب التي تضمنها

الميثاق الوطني، يوافق على تسريح الليڤي بوجبات متتالية لا دفعة واحدة ولفترات طويلة.

رابعاً: يتعهدون بألا يتدخلوا في شؤون السياسة بعد الآن.

وطلب من مار شمعون وزعماء الآشوريين بأن يقدموا تعهداً بعدم التدخل في شؤون انضباط الليڤي. وفي ٢٩ من حزيران بعث مار شمعون برسائل إلى مختلف وحدات الليڤي ينصحهم فيها بإعطاء التعهد المطلوب فرفضتها سرايا (الهنيدي) الثلاث. وهي مقر القوة الجوية، متعللة في مبدأ الأمر بأن الرسالة ليست مختومة بالختم الكنسي وعندما ختمت الرسالة في اليوم التالي انقشعت غيوم التمرد. إلا أن السرايا ظلت ثائرة الخواطر تأبى الانصياع للأوامر فاحتجزت في ثكناتها. فكتب مار شمعون رسالة أخرى أقنعتهم وسوّي الموضوع إلا أن فوج (نورثامبتون شاير) بقي في العراق حتى الأسبوع الأول من شهر آب ثم أعيد إلى مصر جواً وعلى أثر هذا الحادث استقال من الليڤي ثمانية ضباط و٢٣٥ جندياً.

هذا التمرد كما يصح نعته جاء صدمة عنيفة للضباط البريطانيين الذين كانوا قد وضعوا كل ثقتهم بالليڤي. وأهم ظاهرة له هو قيام مار شمعون طوال المفاوضات بمهمة ممثل الآشوريين. فاتخذها سبباً من الأسباب القوية لدعم مطلبه بالسلطة الزمنية. وهكذا ترى أن البريطانيين استخدموه عندما طاب لهم استعماله. فهو إذن من باب أولى يرغب أن يستخدم نفسه لمصلحة قومه عندما يطيب له ذلك.

وظلت مقاصد الليڤي من تمرده مجهولة. ولم يعرف ماذا كانوا في سبيله لو لم تفشل لعبتهم. وانتشرت إشاعات عن تحشدات آشورية في الشمال وربما في دهوك فأورث الحكومة العراقية قلقاً عظيماً، أن وجود قوة مسلحة تجوب مناطق معينة من البلاد كما تدل عليه الظواهر أمر غير مستحب وهو ذو عواقب وخيمة. ترى ماذا يضمر الآشوريون بعد هذا التجمع؟ لا أحد يدري أن فكرة قيامهم باقتطاع أرض لإقامة دولة فيها هي أضغاث أحلام. لكن من يدري؟ لعل ثم فكرة استقرت في قاع رؤوسهم تنحو هذا المنحى، لاسيما وأن هناك ما يدعو للاعتقاد بأنهم يتوقعون من الكرد بعض المساعدة لأن كثيراً من الكرد أظهروا نفرتهم وعدم ارتياحهم من الخضوع إلى العرب. أو لعلهم قرروا الخروج إلى سورية كتلة واحدة يحدوهم الأمل بأن يرحب الفرنسيون بهم.

في نهاية حزيران عقد اجتماع ثان لزعماء الآشوريين في سةر عماديه وفيه جرت

الموافقة على الطريقة التي اعتمدها مار شمعون لتسوية موضوع تمرد الليفي. وتم انتخابه ممثلاً للآشوريين.

كان الآشوريون بوضعهم ميثاقا قومياً إنما يقلدون وطنيي الترك في أنقرة ١٩٢٠. وهذه هي المطالب التي احتواها الميثاق:

أولاً: يجب أن يعترف بالآشوريين (ملة) من الملل التي تسكن العراق لا مجرد طائفة دينية أو قومية.

ثانياً: يجب أن تعاد إليهم ديارهم الأولى في حكاري.

ثالثاً: (أ) إذا تعذر العمل بالنقطة الثانية فيجب أن يؤمن إقليم جديد في العراق لإسكانهم. وأن يفتح هذا الإقليم بوجه جميع الآشوريين من داخل العراق وخارجه وأن يكون مركزه دهوك (يدير هذا الإقليم أو اللواء متصرف عربي بمعاونة مستشار بريطاني).

ب- يجب تأليف لجنة، تتولى مسألة تأمين الأراضي المناسبة وأن ترصد المبالغ الضرورية للسلف والاعانات. وأن يتم تسجيل الأراضي ملكاً بأسماء فلاحيها الآشوريين (هنا أضيفت ملاحظة مؤداها أنه لا ضرورة تدعو إلى اخراج الكردي من الأرض طالما هناك أراض كافية للجميع).

ج- يفضل الآشوريون في التعيين في هذا الإقليم لجميع الوظائف الإدارية.

رابعاً: تعترف الحكومة العراقية رسمياً بسلطة مار شمعون الزمنية والروحية ويمنح وساماً رفيعاً من أوسمة الحكومة العراقية.

خامساً: ينتخب نائب واحد لمجلس النواب العراقي من الطائفة الآشورية.

سادساً: تفتح مدارس تدرس فيها اللغة الآشورية إلى جانب اللغة العربية.

سابعاً: يجب أن تخصص أوقاف للزعماء الروحيين.

ثامناً: تقوم الحكومة ببناء مستشفى مدني في دهوك. وتأسيس مستوصفات في القرى.

تاسعاً: تبقى البندقيات في حوزة أصحابها ولا تصادر.

(إن قبلت هذه المطالب، سحبت استقالات الليفي).

وختمت القائمة بإعلان الولاء للملك فيصل والحكومة العراقية. وقدم عرض يتألف من مادتين:

١- إنشاء قوة دفاعية لحماية مطارات القوة الجوية البريطانية على أن لا تمارس

واجبها لا في الشعيبة ولا في البصرة لأسباب صحية.

٢- تشكيل فوج واحد يلحق بالجيش العراقي.

لم تكن هذه المطاليب مما يسع الحكومة العراقية قبوله. فالمطلب الأول يتعارض مع القانون الأساسي. ولو منح رغم ذلك لتقدم الكرد واليزيدية وأقليات مسيحية أخرى بدون شك بمطالب مماثلة، دعك من الشيعة المسلمين الذي جأروا وما زالوا يجأرون بالشكوى بسبب حصر السلطة السياسية وتركيزها في أيدى السنيّة ببغداد.

أما المطلب الثاني فمستحيل. لأن الترك لن يتزحزحوا عن إصرارهم في رفض عودة الآشوريين. وفي العام ١٩٢٨ ردوا على الأعقاب فريقاً منهم حاول عبور الحدود. وكان مصطفى كمال أتاتورك نفسه قد صرح في مجلس خاص قبل مدة قصيرة بأنه:

«لايمكن البحث في أمر عودة الآشوريين إلا بعد مرور سنوات عديدة، علماً بأنه لا يحمل ضغناً لهم... إن تركيا لا تحتمل وجود أي أقلية مسيحية بعد أن قررت اجتناب أي تعقيدات مع الدول الأوروبية قد تنجم عن ذلك كما نجم في الماضي فألحق ضرراً كبيراً لا بتركيا وحدها بل بالمسيحيين أنفسهم».

وبهذه المناسبة نذكر أن جبال حكاري ظلت خالية خاوية بعد أن تركها أهلها وهي ما زالت كذلك إلى يومنا هذا. وأنه لمن المؤلم جداً ألا يسمح بسكناها للشعب الوحيد الذي يريدها وإذا بقي الآشوريون يحنون إليها بعد نزوعهم إلى حياة أكثر نعومة ورفاءة في القرى والمدن وإذا فضلوا الأراضي الجبلية الوعرة الشحيحة على حاضرهم الطيب فهذا من شأنهم وحدهم. إن معظمهم الآن، إن لم نقل كلهم، يختلفون جداً عما كانوا قبل الحرب وقد ارتفع مستوى معيشتهم وتحسن بشكل لم يكن في الحسبان.

أما المطلب الثالث فليس من الواضح أي منطقة يفضلون السكن فيها. هناك أقضية العماديه والشيخان ودهوك في لواء الموصل. وهناك نزل معظم الآشوريين ومع ذلك ظلوا أقلية بين السكان. ففي هذه المناطق يوجد ستون ألف مسلم غالبيتهم الساحقة من الكرد. ويوجد أربعة عشر ألف آشوري وسبعة آلاف مسيحي آخر. زد على هذا أن الحكومة العراقية لن ترضى على أغلب الاحتمال بفتح باب هجرة الآشوريين إلى العراق فهناك عشرة آلاف منهم في إيران يسكن معظمهم في أطراف (أورميه) وحواليها. وهناك ما يناهز خمسة عشر ألفاً مبعثرين في أنحاء روسيا دعك من عدد كبير لا يمكن حصره يسكن في الولايات المتحدة. ومعظم هؤلاء لا يستطيع المجيء ولا يريده قط. على أن

دخول بضعة آلاف قد يكون من شأنه زيادة التعقيد ليس غير. وأما عن قولهم بوجود الأراضي الكافية بحيث لا يستلزم إخراج أي كردي فهذا لا يتفق مع الواقع لسوء الحظ. لقد بذلت أقصى المجهودات لإيجاد مثل هذه الأراضي فلم يعثر على أثر لها والأراضي الخالية الوحيدة في الشمال هي في (برادوست) البعيدة جداً عن العمران والمدنية. رفض الآشوريون مشروع السكن فيها كما سبق بيانه. وفي أوائل صيف العام ١٩٣٢ عينت الحكومة العراقية لجنة أخرى للقيام بتحقيق حول إيجاد أراضي صالحة للاستغلال وأصابت شيئاً من النجاح إلا أنها لم تفلح إلى الحد الذي يمكنها من فتح باب الأمل لتوطين الآشوريين في رقعة واحدة كي يؤلفوا مجتمعاً قائماً بذاته.

ومما يجدر لفت النظر إليه، التنويه بالسلطة الزمنية في المطلب الرابع. ونُفي أحياناً أن مار شمعون ادعى فعلاً بمثل هذه السلطة في أي وقت من الأوقات إلا أن هذا الميثاق دليل واضح على تمسكه بالطلب. إن التباين والاختلاف في اثبات المعنى الصحيح لكلمة (زمني) قد سبق شرحه لكن يتضح من صياغة هذا المطلب أن مار شمعون أراد لنفسه شيئاً من السلطة تزيد على سلطة زعامته الدينية. ولم تحاول الحكومة العراقية إنكار سلطاته الدينية عليه، بل ظلت تحثه مدة من الزمن لإعداد لائحة قانون للأحوال الشخصية ينظم حياة الأسرة عند قومه على غرار ما كان للكلدان في عهد العثمانيين وكمثيله القانون الذي سن لليهود مؤخراً. لقد أشير إلى أن في طلب مار شمعون وساماً لنفسه منفعةً خاصةً إلا أن هذا النقد ظالم ولا يستقيم مع الحقيقة. فالبطريرك الكلداني كان يحمل وساماً تركياً رفيعاً منذ عهد طويل. وقد قصد مار شمعون أن يضع نفسه وبالتالي كنيسته على مستوى واحد من تلك.

ولسنا بحاجة إلى بحث المطالب الأخرى بتفصيل لأنها ترديد وشرح للأربعة الأوَل. ويلاحظ أن زعماء الآشوريين أعلنوا ولاءهم للملك فيصل ومن هذه الالتفاتة يبدو أنهم مدركون تماماً بأن بقاءهم في العراق هو نهائي حتمي وإن لم يكونوا راضين بوضعهم هنا مع التوجس والخوف من المستقبل. إن عرضهم تشكيل فوج منهم يلحق بالجيش العراقي أمر يلفت النظر، فالسلطات العراقية لأسباب سياسية لم ترغب مطلقاً في تأليف أفواج كردية خالصة القوام في حين جعلتها الأحداث الأخيرة أكثر شكاً بالآشوريين. وهناك الحجة التي لا تخلو من وجاهة وهي إذا كان الليفي قد تجرأ فشق عصا الطاعة على بريطانيا العظمى فأي شيء لا يمكن أن يقدم عليه ضد بلاد ضعيفة كالعراق؟ والعراقيون يسلمون دون جدال بكفاءة الجندي الآشوري وهناك القول الشائع

بينهم أن آشورياً واحداً يعادل ثلاثة جنود من العرب وهو قول لا يخلو من الصحة.

جرت مفاوضات أخرى بعد إذاعة (الميثاق القومي) وأخيراً رسم أن يسافر مار شمعون إلى جنيف ليقدم المطالب إلى مجلس العصبة بنفسه. وزود بجواز مرور خاص لهذا الغرض إذ رغم إعلانه الولاء للعراق فإنه لم يقدم طلباً بالتجنس ولذا ما كان يمكن منحه جواز سفر. مع هذا فقد شكا أن عراقيل وضعت في طريقه، على أنه سافر فعلاً ولم يقل له أحد أن بريطانيا نفسها فضلاً عن العراق ستقف في سبيل مطالبه عائقاً. ترك الموصل في شهر تشرين الأول قاصداً جنيف فحالفه هناك الفشل الذريع. ولقد أتينا فيما سبق إلى وصف جانب من محادثاته. ثم عاد إلى الموصل في نهاية شهر كانون الأول. ومن المشكوك فيه أنه قنع من الغنيمة بالإياب وقبل بالوضع الراهن بعد عودته على أن أموراً كانت قد وقعت في أثناء غيابه جعلته أكثر شكاً في حسن نية الحكومة العراقية.

دارت خلال آخر خريف العام ١٩٣٢ معركتا دعاية متضادتان على غاية من العنف في لواء الموصل. إذ كان المدعو ياقو = يعقوب (سنعرض لهذا الشخص بالكثير من الحديث فيما بعد) يتجول في قضاءي دهوك والعماديه داعية لمار شمعون. وياقو هذا وهو ابن إسماعيل زعيم تياري العليا واحدة من أهم الشعائر الآشورية كان ضابطاً أقدم في الليڤي وأظهر كفاءة عسكرية في كثير من المعارك ويعتبر قيامه بالدعوة وهو ما يزال في الخدمة إخلالاً صريحاً بروح التعهد الذي أعطاه الليڤي بعدم التدخل في السياسة، إن لم يصح اعتباره إخلالاً بالنص الحرفي. وباشرت السلطات المحلية أيضاً بحملة دعاية قوية ضد دعاية مار شمعون وراحت تبذل قصارى جهدها لإضعاف نفوذه. إن الموظفين يستحقون ثناء وتقديراً في وصولهم إلى حقيقة معينة وهي أنهم بإضعافهم جبهة مار شمعون إنما يخدمون الآشوريين. ولقد نجحت هذه الدعاية الحكومية إلى حد ما. ووقعت عريضة كتبها عدد من زعماء الآشوريين مضادة لمار شمعون رفعت فعلاً إلى عصبة الأمم.

ليس في المسألة وجهُ غرابة لأن تاريخ الآشوريين لم يخل قط من وجود حزب مناوئ لمار شمعون. وفي زمننا كان (خوشابا) زعيم هذا الحزب، وهو أحد المبرزين من رؤساء التياري السفلى وإن لم يكن «ملّكها» الأصلي. كان خوشابا رجلاً ذا ماضٍ حافل بالعنف والزوابع. قام بأعمال تتميز بالبسالة الخارقة أثناء الحرب، وخاض المعارك مقاتلاً عنيداً ولم يسهم في مغامرة (آغا پطرس) وبينهما العداء المستحكم

والبغضاء الشديدة. لم يتمكن من العودة إلى العراق بعد أن طرد الترك الآشوريين من حكاري بسبب ثار قبلي تطالبه به أسرة كردية في وادي (ليزان). كان هذا الرجل في الواقع موضع احترام persona grata عند الترك أكثر من أي آشوري آخر وقد ذبح زوجته وابنته في طريق العودة إلى العراق لمجرد شك ساوره في سلوك معيب. وهو عمل هز مشاعر الآشوريين هزاً وإن كان مألوفاً عند العرب في مثل هذه الأحوال. وكان سقوطه من أعلى السفح وهو مشتبك في صراع موت وحياة مع دب جبلي صدمة تالية لأعصابه وهو بطبعه سريع الغضب ملتهب العواطف. ومع إخلاصه الذي لا يتطرق إليه الشك شاع كره مار شمعون في جوانب نفسه وملأ حياته لكنه كان أحد الموقعين على الميثاق القومي. وعلى أية حال لم يكن من الطراز الذي يصلح لزعامة وطنية. كان الأسقف (يوالاها) يشاركه كرهه بمار شمعون وقد أتيت إلى ذكر هذا الرجل الروحاني ونوهت ببسالته في دحر هجوم العام ١٩٢١ التركي. إلا أن حياته الخاصة وشخصيته ليستا مما يمكن وصفهما بالقداسة والنزاهة. كان هذان الرجلان يناوئان مار شمعون منذ مدة طويلة بدوافع شخصية بحتة. لذلك لم يصعب على الحكومة كسبهما إلى صفها. وأخذت دعايتها تحقق نجاحاً بعد نجاح وبالتدريج. فانحاز إليها الأسقف (سركيس) مطران (جيلو) و(زيا ابن شمزدن) ملّك (تياري السفلى) الأصلي وملّك (نمرود) من زعماء (الجيلو) وملّك (خمو) البازي وغيرهم. إن انسحاب هؤلاء ملأ مار شمعون غيظاً زاد في تسعره علمه بأن (خوشابا) عيّن أثناء غيابه رئيساً للجنة الاستشارية الآشورية التي ألفت لمعاونة اللجنة الرسمية المتشكلة في الصيف المنصرم لغرض تأمين أرض لمن لا يملك أرضاً. وتصور مار شمعون أن الحكومة تعمدت اختيار ألدّ أعدائه للعمل ضده والدس عليه. في الواقع إن السلطات المحلية العراقية أخطأت في عملها هذا خطأ كبيراً بسبب تسرعها في الحكم على الموقف إلا أن المسؤولين برروا عملهم بقولهم إن (خوشابا) كان الوحيد بين الزعماء الذي وافق على التعاون معهم. ولو لم تتسرع السلطات لفازت بتعاون مار شمعون نفسه.

زاد من سخط البطريرك محاولة الموظفين المحليين تعيين زعماء ورؤساء لمختلف القبائل خلافاً للتقليد المتبع وهو أن يكون ذلك منوطاً بالبطريرك وهو حق من حقوقه التي يمارسها عملياً. هذه العملية لم تكن تمتاز بحكمة أو بعد نظر لا سيما وانها تناقض سياسة الحكومة العامة التي تخلت منذ سنوات عن مباشرة تعيين شيوخ العشائر العربية، وغدت الألقاب فخرية بحتة لا يدعمها نفوذ رسمي. ولقد كان من الحكمة والتبصر أن

يترك الأمر للآشوريين على هذا الشكل.

وارتكبت الحكومة خطأ كبيراً ثانياً في عدم نشرها قرار العصبة وإذاعته بين الآشوريين. إن إحجامها عن ذلك أدى إلى فسح المجال لانتشار أنباء مضلّلة ودعايات مغرضة. لا أحد قط يجهل الطريقة العجيبة التي تسلكها الأنباء السخيفة لتنتشر في الشرق. حقاً إن قرار العصبة كان قد نشر في الصحف العربية لكن الآشوريين يرتابون في تلك الصحف ويشكون فيما تكتبه، وكان ينبغي للحكومة أن تعقد اجتماعاً عاماً يحضره كل زعماء الآشوريين في أول السنة، فتشرح فيه وقائع المسألة وتبسط سياستها فربما كان الاجتماع يتمخض بنتائج قيّمة بعد تبادل وجهات النظر بصراحة خالية من الغموض والتعمية. لم يعقد مثل هذا الاجتماع إلا في شهر تموز العام ١٩٣٣، ولكن بعد أن اتسع الخرق وفرط الأمر مع الأسف.

من الأنباء التي لقيت انتشاراً واسعاً: أن العصبة ستعين لجنة مؤلفة من ثلاثة أجانب، ليس بينهم أي بريطاني. وسيكون الغرض منها العمل على إسكان من لا يملك أرضاً من الآشوريين.

عاد مار شمعون وهو مقتنع بألاّ مستقبل يؤمن للآشوريين إلا في العراق. وقد أبلغ قومه بهذه الحقيقة. إلا أن العلة في قيام معظم مشاكل الصيف هي إباء مار شمعون التعاون مع الحكومة في مشروع الإسكان بعد أن اقترحت هي الاستمرار فيه، إلى جانب موضوع السلطة الزمنية. في الواقع كانت العصبة قد وافقت على تعهد الحكومة العراقية باستخدام خبير أجنبي لا يحتل منصباً في العراق لتقديم توصياته بشؤون الإسكان وهو ما بيناه في فصل سابق. وطبقاً لهذا استقدم الرائد (تومسن Thomson) من السودان. وهو من الموظفين الخبيرين ذوي التجارب فوصل الموصل في بداية شهر حزيران. إلا أن مجيئه لم يحل دون انتشار الشائعات حول لجنة «الأجانب الثلاثة». وبلغ سلطان مار شمعون درجة من القوة بحيث لم يقدم للرائد تومسن غير طلب رسمي واحد بالاستيطان.

في أثناء ذلك أخذت الحكومة تنظر نظرة جد إلى سياسة المقاطعة ورفض التعاون التي ينتهجها مار شمعون وفي أيار ١٩٣٣ طلب وزير الداخلية حضوره إلى بغداد. وتشاء الصدف أن يغادر الملك فيصل البلاد في أوائل حزيران بزيارة رسمية للندن. هذا الملك كان قد أظهر منذ البدء حكمة ودراية وبعد نظر في مسألة إحلال التوازن بين المصالح المتضاربة لمختلف أجزاء مملكته المتعددة القوميات والمذاهب والأديان.

وكان من المحتمل جداً اجتناب الأحداث التي وقعت فيما بعد لو بقي في بغداد حتى أواخر الصيف ولـم تنقطع صلته بالموقف الراهن. ورافق الملك إلى أوروپا خير الرؤوس في الوزارة. وأقصد بذلك الشخص أو الشخصين الوحيدين في البلاد اللذين يمكن أن يطلق عليهما صفة (الرجل السياسي). وأمسك بالدفة في بغداد مجموعة من الوزراء يعوزهم بعد النظر والتأني ويعملون بوحي العاطفة وبدافع من شعورهم القومي. ولما طلب وزير الداخلية من مار شمعون القدوم إلى بغداد كان الأمل معقوداً على هذه الزيارة بإزالة سوء التفاهم بالمداولات الشخصية بين أعضاء الحكومة والبطريرك. في الواقع إن الجميع كان يرى ضرورة في التحرك وإنجاز شيء ما. وفي الوقت الذي كانت بغدادُ بغدادَ، لم تكن الموصل غير الموصل! ففي المدينة الأولى انصرف هم الساسة والأفندية إلى طرح النظريات السياسية والاستمتاع بحبائلها ومكائدها فحسب أما في الموصل فقد كان الأمر على نقيض. إذ إن خليط السكان من مسيحيين ومسلمين كان يعيش على حافة بركان ينذر بالانفجار. وعملت حادثة حصلت وشيكاً على رفع درجة التوتر في الخواطر الثائرة فقد قذفت منازل ضباط من الجيش العراقي بالحجارة بينها المنزل الذي يسكنه (بكر صدقي بگ) آمر المنطقة العسكرية في الموصل وألقيت التهمة على الآشوريين. إن حقيقة ما حدث ظلت سراً مغلقاً لكن الظاهر هو أن للآشوريين إصبعاً في قذف المنازل بالحجارة والأسباب شخصية وليست سياسية.

ومهما يكن، وكما يحصل كثيراً في الشرق هوّل الجيش العراقي القضية وعدّها إهانة. وكانت النتيجة أن البغض الذي لم ينفك هذا الجيش يحس به انقلب بسرعة ليغدو حقداً عنيفاً. وكالعادة اتهم البريطانيون بالتحريض والممالأة وانتشرت حكاية سخيفة بعيدة عن المنطق خلاصتها: أن آمر القاعدة الجوية البريطاني والعميد براون Browne قائد الليڤي زارا مار شمعون وهما متنكران بلحيتين وثياب كردية. وغدا ضابط الارتباط البريطاني الملحق بالجيش العراقي في الموصل الرائد وايت White هدفاً لهجوم عنيف أدى بالأخير إلى نقله، ووصل التوتر أقصاه ووجد وراء البغض والشك خوف حقيقي من صولة يقوم بها الآشوريون.

سنحت لي الفرصة وأنا في طريقي من الديوانية إلى الموصل لأتجاذب أطراف الحديث في نهاية شهر آيار مع وزير الداخلية (حكمت بگ سليمان) فصارحني بقلقه الحقيقي من احتمال نشوب فتنة آشورية في الموصل في حين لم يكن ثم أية بوادر تشير إلى ذلك. لكن عندما يبلغ القلق والتوجس بشخصية مسؤولة في منصب وزير داخلية

إلى هذا الحد فلك أن تقدر مبلغ سوء التفاهم والشك في النوايا. ولو نحن نظرنا إلى الأمر على ضوء ما وقع بعد ذلك لما وسعنا غير التسليم بأن قادة الجيش كانوا قد عقدوا العزم فيما بينهم على تلقين الآشوريين درساً قاسياً. إن الهواجس التي كشفها لي الوزير تستند إلى المعلومات التي وصلته أو إلى الدعاية المغرضة الموجهة التي أطلقها ضباط الجيش ليبرزوا بهما مقدماً. ويؤسفني أن وجدت المحادثات التي جرت بين الوزير ومار شمعون لم تسفر إلا عن تصاعد في درجة الشك المتبادل وعدم الثقة (جرت المحادثات بواسطة مترجم لأن معرفة مار شمعون بالعربية تكاد لا تذكر. كما أن الوزير لا يفهم حرفاً من السريانية). ولم تؤدّ النصائح الكثيرة التي قدمها السفير البريطاني والموظفون البريطانيون لمار شمعون إلى أية نتيجة. ويجب أن نثبت هنا أن السفير البريطاني (فرانسيس همفريز) ومار شمعون كانا على طرفي نقيض واختلاف في الرأي شديد. من ناحية أخرى كان مار شمعون يسيء الظن بكل الموظفين البريطانيين الذين تستخدمهم الحكومة العراقية ففي رأيه أن هدف هؤلاء الوحيد هو ترويج المصلحة العراقية مهما تعارضت مع المصلحة الآشورية.

ما أن استقر المقام بمار شمعون في بغداد حتى تلقى في ٢٨ أيار رسالة من وزير الداخلية هذا نصها:

«سبق أن أوضحت لكم إبان زيارتي الأخيرة للموصل موقف الحكومة فيما يتعلق بوضعكم الشخصي. وأرغب الآن أن أؤيّد تحريرياً ما سبق أن سمعتموه شفهياً وهو أن الحكومة راغبة في الاعتراف بكم رسمياً كرئيس روحي للطائفة الآثورية وتعدكم بأنكم ستنالون الاحترام اللائق بكم بصفتكم المذكورة في كل وقت. وكما سبق لمتصرف الموصل أن أخبركم أن الحكومة ترغب في الحصول على مساعدتكم في أمر تنظيم لائحة قانون الطائفة على عين أسس القوانين النافذة الآن في الطوائف الأخرى. ولإدامة مقامكم الروحي على الوجه المناسب تبحث الحكومة في الوقت الحاضر في كيفية إيجاد مورد لمساعدتكم بصورة مستديمة وليس في نيتها تقليل المخصصات الشهرية التي تدفع لكم الآن إلى أن يحين الوقت الذي يتضح فيه بأن لكم إيراداً كافياً من منابع أخرى.

على أنه لا بد لي أن أوضح بأن الحكومة لا يسعها الموافقة على تخويلكم أية سلطة زمنية وسيكون وضعكم كوضع رؤساء الطوائف الأخرى الروحانيين في

العراق. ويتحتم على أبناء الطائفة الآثورية في كافة شؤون الإدارة مراعاة القوانين والأنظمة والأصول التي تطبق على جميع العراقيين الآخرين.

لا حاجة للتأكيد لمقامكم مبلغ رغبة الحكومة الصادقة للقيام بكل ما يمكن عمله لترى الطائفة الآثورية كسائر العراقيين، سعيدة وراضية ومن الرعايا المخلصين لصاحب الجلالة الملك المعظم. وقد صرحت بسياستها تفصيلاً أمام عصبة الأمم في جنيف والتي اقترنت بموافقتها.

ومما ينبغي بيانه أن الحكومة حسب الاتفاق الذي تم في الخريف المنصرم ساعية للحصول على خدمات خبير أجنبي لإبداء المشورة في مسألة الإسكان المهمة ويتوقع وصول هذا الخبير الميجر تومسن الموصل في نهاية هذا الشهر وستكون أعماله ذات أهمية عظمى للطائفة الآثورية ولي الأمل بأنه سيلقى المساعدة التامة من جميع من يضمر خيراً للطائفة. لقد لاحظت ويا للأسف أن حضرتكم قد اتخذتم حتى الآن موقفاً غير مساعد بل ومعرقل بحسب منطوق بعض التقارير - لهذه المسألة المهمة جداً.

وعليه أراني مضطراً لأن أطلب منكم إعطاء ضمان تحريري بأنكم لا تأتون عملاً من شأنه أن يجعل مهمة الميجر تومسن والحكومة صعبة. فإذا كانت هناك أية نقاط لم أوضحها في هذا الكتاب فيسرني أن تلفتوا أنظاري إليها. إن الاعتراف بوضعكم المعين آنفاً منوط بقبولكم إياه وإعطائكم عهداً قاطعاً بأنكم ستكونون على الدوام وبكل الوسائل كأحد الرعايا المخلصين لصاحب الجلالة الملك المعظم ويسرني أن أحصل على جوابكم التحريري على هذا الكتاب حسب ما جاء في المرفق.

وزير الداخلية - حكمة سليمان

صورة التعهد:

إني المار شمعون اطلعت على كتاب معاليكم المرقم (س ١١٠٤) والمؤرخ في ٢٨ آذار ١٩٣٣ وقبلت بجميع ما ورد فيه. وها أنا أتعهد بأني سوف لا أقوم بأي عمل من شأنه أن يعرقل مهمة الميجر تومسن والحكومة العراقية وذلك فيما يتعلق بمشروع الإسكان وأن أكون على الدوام وبكل الوسائل كأحد الرعايا المخلصين لصاحب الجلالة الملك المعظم».

فما كان من مار شمعون الا وأن أرسل إلى الملك فيصل الرسالة التالية بتاريخ ٣١ أيار ١٩٣٣ :

«أتقدم إلى جلالتكم بكل خضوع راجياً السماح بإيضاح رأيي في سياسة السلطة الإدارية في الموصل حالياً حول تسوية قضية الآشوريين كما أراها شخصياً. وأنا واثق أن كلمة واحدة تصدر من جلالتكم إلى مستشاريكم في هذه الساعة يمكن أن تحدث تغييراً في هذه السياسة. وبهذه يمكن التوصل حتماً إلى حل مشاكل الآشوريين حلاً ناجحاً. أمرني متصرف الموصل بالسفر إلى بغداد على وجه السرعة بناء على طلب وزير الداخلية لأبحث معه ومع الميجر تومسن خبير إسكان الآشوريين الأجنبي الجديد، شؤون الآشوريين عامة.

وفي اليوم السادس لوصولي بغداد وبعد محاولات عديدة وُفِّقت في مقابلة وزير الداخلية وفي الوقت نفسه بلغني من الموصل أن السلطات هناك ما زالت ماضية في سياستها الأولى بخصوص الآشوريين. فإذا كان ما بلغني صحيحاً فإنه لا يتفق والغاية المتوخاة من استدعائي إلى بغداد بالشكل الذي أوضح لي.

ويؤسفني جداً أن استرعي نظر جلالتكم إلى أني في أثناء مقابلتي وزير الداخلية أبلغت بموقف الحكومة الحاضرة الذي لا يتسم بالرضى عني شخصياً.

وإذا كنت قد رفضت المشاركة في السياسة الحاضرة التي تتبعها الإدارة في الموصل، فالسبب يعود إلى أن تلك السياسة عقيمة وغير بناءة أبداً وإني لأشعر شعوراً أكيداً بأن السياسة التي تأخذ بها سلطات لواء الموصل، وهي امتداد للسياسة الماضية الفاشلة كما برهنت الأحداث، لا تتفق أبداً وروح جلالتكم النبيلة التي تفضلتم بإظهارها لي شخصياً أكثر من مرة.

ويطمعني نبل روحكم وعطفكم الأبوي في أن أوكد لنفسي بأن رغبة جلالتكم هي أن يكون الآشوريون رعايا مخلصين آمنين مجدين في مملكة جلالتكم.

ولأجل الوصول إلى هذه الغاية أعلن استعدادي كما أعلنت دائماً لتقديم الخدمة لجلالتكم بأقصى ما في طوقي. وإني لآمل في هذه الساعة المتأخرة أن يتم التوصل إلى مشروع بناء يأخذ بيدي لإثبات إخلاصنا وامتناننا من شخص جلالتكم».

وأبى مار شمعون في رده على رسالة وزير الداخلية توقيع العهد الخطي الذي طلب منه. ورسالته الجوابية تنطوي على شيء من الأهمية لأنه حاول فيها تعريف السلطة الزمنية التي يدعيها البطريرك الآشوري وإنْ كان الغموض يكتنف شرحه لها فهي كما أسلفنا في الفصل السابق لا تتسم بالوضوح. وفي رسالة أخرى مؤرخة في ٢٨ حزيران ذكر ما يلي:

«إني لا أطلب السلطة الزمنية بالشكل الذي منحته لأسلافي الحكومات التي أتيت إلى ذكرها (يقصد العباسيين والعثمانيين الخ) وإنما كنت أشير فحسب إلى العادات الآشورية والتقليد الذي أردت الإبقاء عليه...».

ولم يكن هذا التفسير أوضح من سابقه ولم يبد من رسالته أنه مدرك بأن الزمان قد تغير. واستمرت المحادثات وتبادل الرسائل ثلاثة أسابيع دون الوصول إلى نتيجة ورغب مار شمعون في العودة إلى الموصل وفي ٢٤ حزيران كتب له وزير الداخلية:

«أوكد جوابي الذي أبلغته لكم تلفونياً نهار الخميس بأني لا أرغب في أن تغادروا بغداد في الوقت الحاضر. انتظاراً لتعليمات أخرى».

وفي ٢٩ حزيران كتب مار شمعون لوزير الداخلية:

«اسمحوا لي بمصارحتكم بأن تصرفات الحكومة التي أيدها الآن كتابكم المرقم ب/١٢٣٧ والمؤرخ في ٢٤ حزيران الذي يقضي باحتجازي في بغداد خلافاً لرغبتي وبدون مبرر هو عمل غير قانوني وإن أية مسؤولية عما سيقع عندما يبلغ قومي النبأ ستتحملها الحكومة. وبودي الاشارة أيضاً إلى أن الأساليب التي يمارسها الموظفون المحليون في معالجة سياسة الإسكان الآشوري تخالف مخالفة صريحة القانون الأساسي أو الضمانة التي قدمتها الحكومة العراقية إلى عصبة الأمم في ٣٠ من أيار ١٩٣٢. لذلك وأنا في سبيل وضع الدلائل الثبوتية أمام السلطات ذات الشأن سأكون على أتم أهبة لاحتمال أي تعدّ آخر قد تبادرني به الحكومة. إلا أني لن أخضع أبداً للأساليب التي استخدمت لإرغامي على توقيع تعهدات من شأنها الغدر بشعبي في اعترافي بإنجازات غير حقيقية للوعود والتوصيات الصادرة من عصبة الأمم. ختاماً أكرر ثانية وبموجب كتابي السابق لمعاليكم، وأيضاً ما بلغكم من خلال مستشاريكم البريطانيين:

أ- أني أرغب في التعاون معكم على إسكان الآشوريين في العراق.

ب- بعد تمام التوطين سأقدم العهود المطلوبة كتابة، وفيها أتعهد بأن أبذل كل ما في وسعي لجعل قومي من أخلص رعايا جلالته وحكومة جلالته وأشدهم تمسكاً وطاعة للقوانين.

ج- وعندئذ سأقوم باتخاذ التدابير وفقاً لقانون كنيستي لتهيئة مسودة للقانون الذي اقترحه معاليكم تطبيقاً لأحكام المادة السادسة من القانون الأساسي. إن لم يتفق هذا ورغبات الحكومة فأنا والحالة هذه أتمسك بحق مطالبة عصبة الأمم بمشروع إسكان بديل [أي حق الآشوريين في مغادرة العراق].

لاحقة:

أيسمح لي معاليكم باسترعاء نظره إلى الخطبة النارية لنائب محترم سجلت ونشرت في العدد المؤرخ ٢٩ حزيران ١٩٣٣ من جريدة الاستقلال وغيرها من الصحف المحلية وكلها تحريض على الآشوريين وإثارة لروح الكراهية لهم؟

(وقد بعث مار شمعون نسخاً من هذا الكتاب إلى جميع الوزراء المفوضين الأجانب في بغداد).

إن رسالة مار شمعون هذه لم تثر غضب وزير الداخلية وحده بل أهاجت كل أعضاء الحكومة ورغب بعض الوزراء في أن تتخذ بحق كاتبها التعقيبات القانونية. لكن لم يكن واضحاً الشكل الذي ستتخذه الإجراءات فقد أراد حكمة بگ سليمان إحالته متهماً إلى المحاكم المدنية، ولكن التهمة لم تكن واضحة ومن الناحية الأخرى كان احتجازه في بغداد أو في أي موضع آخر دون توجيه تهمة له عملاً منافياً للقانون من كل وجه، وأفضل ما كان يمكن في هذا المجال هو تطبيق أحكام نظام دعاوى العشائر والنزاعات المدنية. لكن المشكلة هي أن أحكام هذا النظام لا يمكن تطبيقها تطبيقاً سليماً إلا على أفراد العشائر. على أن مار شمعون كان يدعي برآسة عشائرية بصرف النظر عن كون الآشوريين طائفة دينية فإن أحكام هذا النظام قد تتمطى بالقدر الكافي لتنسحب عليه. وكان الخيار الثالث هو طرد مار شمعون من العراق بوصفه أجنبياً غير مرغوب فيه persona non grata. كان مار شمعون كما سبق ذكره مصراً على رفضه طلب الجنسية العراقية. إلا أنه من وجهة ثانية واحد من رعايا الدولة العثمانية سابقاً وهو الآن يسكن في العراق فهو إذن عراقي حكماً وواقعاً. وبالأخير بقي مار شمعون في

بغداد متخذاً بناية جمعية الشبان المسيحيين .Y.M.C.A محل سكنى، ومعتقلاً بشكل ما ولمدة غير محدودة، حتى نهاية شهر آب عندما طرد من العراق بمرسوم مشكوك جداً في سلامته القانونية. وزاد في تعقيد الأمور وصول برقيات[1] عديدة من الملك فيصل الذي كان آنذاك في زيارته الرسمية للندن، يشير فيها على مجلس الوزراء بالسماح لمار شمعون بالعودة إلى الموصل بشروطه الخاصة، وقد أزعجت هذه البرقيات مجلس الوزراء إلى درجة كبيرة، وهدد أعضاؤه بالاستقالة أكثر من مرة واعتبروا أن الملك قد سمح لنفسه بالرضوخ والإذعان لوجهات النظر التي أبدتها وزارة الخارجية البريطانية. والواقع هو أن الملك فيصل كان مقطوع الصلة بالموقف الذي اعتراه تبدل كبير منذ أن غادر البلاد قبل بضعة أسابيع.

ربما كان الأسلوب الذي عولجت به المشكلة يعتوره خَرَقٌ وغباء. فبعمق الشك المتبادل كان من الصعب تحقيق أي تقدم. إلا أن الوضع كان قد بلغ حداً من التأزم بحيث غدا السماح لمار شمعون بالعودة إلى الموصل وفقاً لشروطه الخاصة أشبه شيء بضربة قاصمة لهيبة الحكومة.

---

(١) حول نصوص مرسوم إسقاط الجنسية والبرقيات. راجع الجزء الرابع من هذا الكتاب (م).

٩

حادث (ياقو)

في الفصل السابق أتينا إلى وصف نشاط مار شمعون وحاشيته الخاصة إلا أن هناك آشوريين آخرين في الشمال بدأوا الآن ينتظمون داخل إطار الصورة. ففي أواخر ١٩٣٢ كان واضحاً لكل ذي عينين في العراق بأن الاستقلال الجديد إنما جاء ليبقى. وبدأ الآشوريون يشعرون بأن عليهم أن ينشدوا لأنفسهم حلاً لمشكلتهم بكيفية ما.

في الفصل السابق ورد عرضاً ذكر (ياقو) ابن مَلّك إسماعيل، ياقو هذا، استقال في شهر كانون الثاني ١٩٣٣ من قوة الليفي التي كان قد خدم فيها السنوات الثلاث المنصرمة في معسكر (ديانا) القرية القريبة من رواندوز وتقع على طريق السيارات الذي شق شقاً من المضيق الجبلي والمنتهي بالحدود الإيرانية، ووالده ملّك اسماعيل، وهو رجل في أراذل العمر كان يعيش معه هناك. إلا أن (ياقو) أخذه معه إلى (سميل) عندما استقال من القوة. وسميل قرية كبيرة تبعد بحوالي عشرة أميال عن دهوك واسمها سيتردد كثيراً في الصفحات التالية.

بعد أن آثر مار شمعون سياسة المقاطعة، شرع (ياقو) وهو أحد رجاله في أول ربيع العام ١٩٣٣ بجولة دعائية خلال القرى لمساندة سياسة بطريركه وكانت حملته على أعنف ما يكون في قرى قضاء (دهوك) وفي وادي (سُبنه) في العماديه. ونشاطه هذا لم يكن مصدر قلق كبير للكرد المجاورين وحدهم (وكانوا قد سمعوا بطبيعة الحال عن مشروع الإسكان الآشوري في قلب بلادهم فانتابهم القلق لذلك) بل تعداه إلى الآشوريين أنفسهم فهم الآن يعانون انقساماً وصدعاً لا أمل في رأبه. وهؤلاء الذين انحازوا إلى الخط الموالي للحكومة راحوا يستنكرون عمل (ياقو). وكما كان الحال في الشرق دائماً تتضخم الشخصيات كثيراً فتميل المسائل موضوع البحث إلى التضاؤل لينظر إليها بالأخير بمنظار أقل بكثير مما تستحق من الاهتمام.

ووفق (مكي بگ الشربتي)[١] قائمقام دهوك أعظم التوفيق في فصل الآشوريين عن مار شمعون. فاستجلب بعمله هذا كرهاً لنفسه من أتباع البطريرك ونشأت بينه وبين (ياقو) عداوة شخصية مستحكمة. فمن بين جميع الموظفين العراقيين لم يهاجم الآشوريون أحداً كما هاجموا قائمقام دهوك. وساد أوساطهم كافة وصفه بالقاتل المتعطش للدماء وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. فمكي بگ موصلي ووطني عراقي كان ضمان مستقبل بلاده أقرب أمنية لقلبه. وقد اعتبر مار شمعون - حقاً أم باطلاً - عنصر خطر على هذا المستقبل وعمل بكل طاقته كما سبق ذكره وبقدر كبير من النجاح على إضعاف نفوذه. وعلى كل حال فعمله هذا لا يستوجب نعته بعدو للآشوريين كمجموع، بالعكس فهو مثل معظم الموظفين العراقيين المسؤولين كان يرغب في أن يراهم مواطنين عراقيين صالحين.

في شهر آب كان (مكي بگ) لفترة من الزمن ضابط الارتباط السياسي المرافق للجيش وبموجب صلاحيته هذه كان يجري المحادثات مع الجانب الفرنسي بأسلوب مرض للغاية، لكن يجب الإقرار بأن بعضاً من تصرفاته التالية في دهوك كان يستدعي الاستنكار بله المؤاخذة. لكنه كان في تلك الفترة يعيش تحت ضغط من الجيش وضباطه الذين وصموه علانية بالخيانة لبلده العراق. كان الموقف يتطلب رجلاً أقوى شكيمة منه ليتمكن من الوقوف في وجههم وتحديهم. وبدا عاجزاً تماماً عن الحيلولة

---

(١) ضابط صغير الرتبة في الجيش العثماني ومن المبعدين إلى الحجاز قبل الحرب ينتمي إلى أسرة موصلية معروفة (آل الشربتي). عرفناه عضواً في الوفد الذي رافق فيصل ابن الحسين عند اقلاعه من جدة إلى العراق ينصب ملكاً (في ١٢ حزيران ١٩٢١) مع كل من علي جودت الأيوبي ورستم حيدر وتحسين قدري وصبيح نجيب وابراهيم كمال وكلهم ضباط عثمانيون سابقون صعدت بهم المناصب إلى الوزارة. وعثر حظه به فلم يُصب غير المنصب الصغير منصب قائمقام ثم إنه أحيل إلى التقاعد بعد بلوغه السن القانونية لكنه حاول استدراك ما فاته بدخوله حلبة النشاط السياسي في العاصمة. وقد وجدت اسمه بين أعضاء الهيئة المؤسسة لحزب [الإصلاح الشعبي] الذي ترأسه الدكتور سامي شوكت وأجيز في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٩. ومن منهاجه كما جاء في مادته الأولى: «مكافحة الاستعمار بجميع أنواعه وأشكاله أينما وجد وحيثما وجد» وفي مادته الثانية «اعتبار الوحدة العربية الكبرى من أقدس أهداف الحزب وهو يؤمن إيماناً وثيقاً بأن الأمة العربية بمختلف أقطارها هي أمة واحدة تملك كل خصائص وميزات الشعب الواحدة ومصالحها القومية والاقتصادية بتحقيق كيان سياسي موحد».
لم يكتب لهذا الحزب دور صغير أو كبير في عالم السياسة المحلية ولم يعش كثيراً. وأرجح أن مكي الشربتي قضى بقية حياته مثلما قضاها زميله عبدالحميد الدبوني بعيداً عن الأضواء (م).

دون أعمال القتل في دهوك. من جهة أخرى كاد يكون الموظف الوحيد الذي قام بمبادرات للتخفيف عن معاناة النساء والأطفال. وقد وجدته أنا شخصياً عوناً لي إلى أقصى حد في هذا المجال.

لم تكن جولات (ياقو) الدعائية غير قانونية مطلقاً، وإن سببت للآشوريين أعظم الضرر بمحاولته إقناعهم بالعدول عن طلب الجنسية العراقية والاستقرار وهو آخر فرصة للاستيطان قد تعنّ لهم. ومهما يكن اعتياده التجوال مصحوباً بعدد كبير من الأتباع المسلحين فهو عمل غير قانوني بلا ريب. صحيح أنك لا ترى رجلاً في الجبال الكردية إلا وهو مسلح والآغا الكردي يجد تنقلاته من دون حرس مسلح يخفره انتقاصاً من شخصيته ومكانته. إلا أن (ياقو) لم يكن آغا كردياً ومع هذا ففي كثير من الأحيان كان عدد أتباعه المسلحين يربو على عدد أي حاشية للزعماء الكرد الجليلي المقام. ولذا كان متوقعاً أن يؤدي عمله إلى الإخلال بالأمن.

لاح أول تباشير الخطر الجدي في أوائل شهر أيار عندما قصد (ياقو) دهوك لمواجهة القائمقام يصحبه أتباع مسلحون يناهزون الثلاثين عدّاً وكان القائمقام مريضاً عاجزاً عن مقابلته. وهنا ثارت ثائرة (ياقو) فكتب له رسالة مهينة نوعاً ما ذكر فيها أنه لن يستطيع المجيء ثانية «لانشغاله بأمور عائلية».

وفي ١٤ من حزيران وقعت حادثة مماثلة. كان (ميجر تومسن) قد مر قبل يومين بدهوك. ورتب مع القائمقام مقابلة لبعض رؤساء الآشوريين عند عودته ليشرح لهم ما هو في سبيل عمله بخصوص مشروع الإسكان ومن بين من دعي لهذه المقابلة (ملّك إسماعيل) على أن هذا كان مريضاً وقد رحل إلى بغداد. فأقبل (ياقو) بدلاً عنه يصحبه أكثر من ثلاثين مسلحاً. وقد عد ميجر تومسن هذا بمثابة إهانة له وللحكومة العراقية طبعاً فرفض مقابلته. وبعد أيام قلائل وردت أنباء تفيد أن (ياقو) قد انتقل إلى (باگيره) القرية التي تقع على طريق العماديه وفيها عقد عدة اجتماعات لأن القرويين فيها من أفراد عشيرته. واتفق أن (خوشابا) وآخرين من الحزب المعارض لمار شمعون كانوا عائدين في ١٩ من حزيران إلى العماديه من دهوك. وبناء على التقارير الواردة إن (ياقو) قرر إيقاف السيارات التي كانت تقلهم، لكن القائمقام احترز واحتاط بإرسال سيارتي شرطة مسلحتين معهم فلم يقع أي حادث. والواقع أن احتمال لجوء (ياقو) إلى العنف هنا كان بعيداً. إلا أن تصرفاته هذه أسخطت الآشوريين الموالين للحكومة طبعاً، كما يظهر من العريضة التي تسلمها متصرف لواء الموصل منهم بعد بضعة أيام:

«نحن الموقعين في ذيل العريضة نأسف لعمل (ياقو مالك إسماعيل) الذي جاء بمائة مسلح على طريق (مالك خوشابا) و(مالك جكّو) و(مالك زيا) بقصد الفتك بهم. ونحن الآن نعتبر هؤلاء الرؤساء الثلاثة في حكم المقتولين. ومع أننا مستعدون للثأر في هذه الساعة إلا أننا لا نريد القيام بأي عمل مناف لقوانين الحكومة وشرفها. إنما نرجو من الحكومة معاقبة (المتمرد) ياقو وإلا فسوف نثأر منه بأنفسنا ونطلب من الحكومة عدم المؤاخذة».

(اثنا عشر توقيعاً لرؤساء ومالكين آشوريين)

وعلى أثر ذلك أُمر (ياقو) بالحضور إلى دهوك لتبرير وإيضاح تحركاته الأخيرة فرفض وأصر. ونجم عن ذلك موقف من الحراجة بمكان. فإما أن تلجأ الحكومة إلى استخدام القوة لتنفيذ أوامرها وإما أن تتخلى عن سلطتها وقد زاد في حراجة الموقف قيام معظم الآشوريين في (باگيره) والقرى الأخرى بترك قراهم واللجوء إلى الجبال.

بوسعي أن أشهد بأن الموظفين العراقيين بذلوا هذه المرة كل ما في وسعهم لإقناع (ياقو) بالحضور ففشلوا كما فشل ميجر سارگن Sargon مفتش الشرطة البريطاني الذي خرج إليه بنفسه محاولاً إقناعه بالحجة والمنطق. وكان رد (ياقو) أنه لن يأتي إلا إذا أمره مار شمعون. ولم يكن مار شمعون لسوء الحظ عوناً واتفق أن أسقف أورشليم الدكتور گراهام براون Graham Brown كان في الموصل وقتذاك لأشغال تتعلق ببعثة رئيس أساقفة كانتربري إلى الآشوريين. وهي أمور لا علاقة لها طبعاً بمشروع الإسكان فانتهزتُ الفرصة وشرحت له الموقف وأشرت إلى النتائج المريعة التي ستنجم عن صدام مسلح بين الحكومة وبين أتباع (ياقو) ورجوت منه استخدام حظوته لدى مار شمعون عند عودته إلى بغداد وإقناعه بكتابة رسالة لياقو ناصحاً بالاستجابة لأمر الاستدعاء. فرحل الأسقف إلى بغداد إلا أنه لم يفلح في حمل مار شمعون على الكتابة لياقو.

قد لا يكون من العدل في شيء القول بأن مار شمعون وقف موقف لامبالاة من احتمال سفك الدماء وإن كان واضحاً بأنه لم يكن يدرك الخطر الداهم وهو الذي كان واتباعه كثير الحديث عن نوايا الحكومة في ذبح الآشوريين. وبالمستوى نفسه كان قليل الإدراك بمدى مسؤولياته. وبقي (ياقو) معانداً رغم كل المحاولات التي بذلت لإقناعه بالمجيء والرسالة التالية التي كتبها تفصح عن طرز العقلية التي يتحلى بها (أصل الترجمة محفوظ لدى):

أولاً: إنه (أي ياقو) لن يأتي إلى دهوك أو سميل لأنه لو قصد أي واحدة منهما فإن رجاله الذين يبلغون المائتين مسلحاً سيتبعونه ويلازمونه وهو لا يريد أن تتأثر سمعته بمثل هذا التجمع.

ثانياً: إنه سيحافظ على السكينة. وإذا تم إطلاق سراح «ورده يوناثان» فإنه سيسحب رجاله المسلحين من الطرق.

ثالثاً: إنه ما زال يطيع أوامر مار شمعون أكان هذا في العراق أو في أي بلد آخر.

رابعاً: مالك خوشابا وأتباعه هم لا أكثر من خونة لأنهم يعصون أوامر مار شمعون وأنه هو شخصياً مخلص للحكومة والفائدة التي ستجنيها منه أكثر من الفائدة التي تجنى من هؤلاء الخونة.

خامساً: (أثّر) عليه قائمقام دهوك باعتقال بعض أتباعه لأسباب مزيفة. كتوقيفه (ورده) لأنه قال لـ(جكو): سأقتلك، وواضح من اعتقال (ورده) من قبل القائمقام انه عمل موجه ضد (ياقو) فحسب.

سادساً: أنه ينفذ أوامر الحكومة. وإذا أقدم أي أحد من رجاله على عمل إجرامي فإنه سيعتقل المتهم ويسلمه للحكومة.

سابعاً: انتقص القائمقام من قدره مرتين عندما جاء إلى دهوك. في المرة الأولى عندما جاء لمقابلته، وفي الثانية عندما جاء لمقابلة ميجر تومسن بأمر من الثاني. وفي المرة الأولى كان معه ثمانية رجال وفي المرة الثانية كان معه عشرة، لكن القائمقام أبلغ المتصرف بأن أتباعه كانوا خمسين من الفرسان في المرة الأولى وسبعين في المرة الثانية. وقد كتب ذلك بدون تحقيق وإنما بمجرد اخبار من المغرضين ومثيري الفتن.

ثامناً: أنه سيحافظ على السكينة صوناً لسمعته ومحافظة على مكانته واسمه وخدماته حتى الآن. ولكي لا تتدنى شخصيته!

تاسعاً: أنه يرجو أن لا تعار أذن صاغية لمثيري الفتن وأن لا تقيّد حريات أتباعه الأمر الذي يعمل على تصعيد الغضب في قلوب اتباعه. وبعكس ذلك يجب على الحكومة مراعاة شعورهم ليكونوا في خدمتها.

عاشراً: لقد أعطتهم الحكومة الحرية. فإذا أقدم أي واحد من موظفيها على مهاجمتهم من تلقاء نفسه ومطلق رأيه فسيقومون بالعمل نفسه ضده، ولن

يعدوا عملهم هذا جريمة لأنهم أحرار.

حادي عشر: بعد عودة مار شمعون وقراره البقاء في العراق بصورة دائمة عندئذ سيرى قائمقام دهوك الإخلاص والتفاني الحقيقيين.

ملاحظة: بعد أن وقع (ياقو) هذه الورقة أبلغ مفوض الشرطة بأنه سيقاوم الحكومة مثل القطّ إذا قصدت إذلاله!

وزاد الموقف سوءاً بسرعة خاطفة، لاسيما عندما ظهرت بوادر تململ كردي. وفي ٢٥ من حزيران تقرر أن تتمركز قطعات من الجيش في منطقة دهوك. وقد بررت هذه الخطوة الأسباب التالية:

١- أن استعراضاً مكثفاً للقوة قد يقنع (ياقو) بأن المقاومة غير مجدية.

٢- قوة كهذه قد تحمل الآشوريين الآخرين على العدول عن اللحاق بياقو. إذ أعلن رسمياً بأن أي إجراء حكومي مقبل سيوجه ضد (ياقو) وليس ضد الآشوريين ككل.

٣- ضرورة تجنب أي إجراء قد يتخذ كعملية وقائية جانبية. فأي إجراء مثل هذا قد يؤدي إلى فقدان السيطرة على الكرد. وهو تخوف كان يحتل رؤوسنا دائماً.

ولأقر هنا بأني وبعد كثير من التحسب والتردد وافقت على استخدام الجيش عندما استشارتني بغداد. لقد عرف عن ضباط الجيش كراهيتهم للآشوريين لاسيما (بكر صدقي) آمر المنطقة الشمالية الذي صرح على رؤوس الاشهاد بما سينوي إنزاله بهم عندما تسنح له الفرصة. وكان الموظفون البريطانيون قد أوصوا بنقل هذا القائد المرة تلو المرة. وفي شهر أيار صدر وعد من الملك فيصل بتنفيذ أمر نقله فوراً إلا أنه ظل في الموصل مع ذلك. وبكل النتائج المحزنة التي سيأتي حديثها بعد برهة.

وقررت متشبثاً بآخر أمل أن أشخص بنفسي في محاولة لجلب (ياقو) وكنت شاكاً في نجاح مسعاي، إذ لم تسبق لي معرفة شخصية به في حين فشل (ميجر سارگن) الذي كان على معرفة به ولذلك اتصلت ببغداد طالباً السماح لي. وضعت مقدماً الشروط التي كنت سأعرضها عليه وهي عين الشروط التي سبق عرضها خلال الأيام العشرة الماضية فرفضها. واقترحت أن يكون الأمر بهذه المقابلة صادراً لي من وزير الداخلية بالذات وكان قصدي أنه في حالة فشلي وعندما يصار الأمر إلى المواجهة المسلحة وسفك الدم أن تكون الحكومة العراقية في موقف تستطيع معه إقامة البرهان على أنها لم تترك باباً إلا وطرقته ولا حجراً إلا قلبته في مضمار مساعيها لإخضاع (ياقو).

وافق الوزير على اقتراحي وتسلمت البرقية التالية من وكيل المستشار السياسي في وزارة الداخلية:

«يرغب الوزير منك أن تقابل (ياقو) ان لم يكن لديك مانع وبأسرع وقت. ولتحاول إقناعه بالاستسلام بهدوء. وأنت مخول بإبلاغه أن الحكومة لا تعده مجرماً في الوقت الحاضر. إلا أن أعماله الأخيرة تستدعي منه التفسير. والمطلوب منه أن يأتي إلى الموصل ليدلي بهذه الإيضاحات فإن كانت معقولة فستقبل منه على أساس سوء التفاهم. على أنه يجب أن يقدم تعهداً مشفوعاً بضمانات مناسبة بحسن السلوك في المستقبل وأن لا يعمد بعدها إلى التجوال بصحبة جماعة مسلحة كبيرة».

وفي اليوم التالي غادرت الموصل قبيل طلوع الفجر، لمقابلة ياقو في موضع متفق عليه في الجبال. وعند مروري ببلدة دهوك لقيت (ميجر تومسن) وكان في طريق العودة من العماديه فسألته مرافقتي إذ اعتقدت بإمكانه مساعدتي وقد صدق ظني فعلاً.

قابلنا ياقو ظهراً وكانت القيافة التي بدا بها (الزعيم الثائر) وهو يهبط من سفح الجبل لا تخلو من فكاهة وطرافة حتى في تلك اللحظة الدقيقة. إذ كان يرتدي بنطلون گولف. وقبعة رخيصة وينتعل حذاء التنس. بعد ساعتين من الحديث وافق على التسليم. وكان حديثنا ودياً تماماً وعرض (ياقو) عدداً من الشكاوى والمظلمات فوعدته بالتحقيق فيها عند عودتي. وبحسب الاتفاق نقلت (ياقو) بسيارتي إلى الموصل دون توقف ومررنا ونحن في طريقنا بفوج مشاة في مسيرة، ثم بوحدة أخرى من الجنود محمولة في شاحنة كانوا قد أرسلوا للمجيء بياقو بالقوة عند الضرورة فلم يعلق أحد منا بعبارة، وفي الموصل ترك سيارتي وهو بكامل سلاحه من أجندة الرصاص إلى البندقية واتفقنا على أن نلتقي في دائرتي صباح الغد.

وبطبيعة الحال ساد الارتياح كلاً من بغداد والموصل لاستسلام ياقو، إلا أن العقبات والعراقيل ما لبثت أن أبرزت رأسها. فقد وجدت السلطات العراقية في ذلك فرصة حسنة لتجريد الآشوريين من قسم من أسلحتهم إذ اقترح فرض غرامة بعدد من البندقيات على القرى الواقعة في منطقة (باگيره) التي انحازت إلى (ياقو) متحدية أوامر الحكومة. اقتراح كهذا هو لا شك انتهاك صريح للشروط التي استسلم (ياقو) بموجبها. وبالتأكيد كان تنفيذ هذا الأمر سيقاوم بالقوة. فمنذ وقت طويل والآشوريون يسودهم خوف دائم من أن يخطر ببال الحكومة العراقية يوماً أن تعمد إلى نزع سلاحهم. ولو نشب قتال لهذا السبب فإن

اللوم سيقع على عاتق الحكومة بلاريب. ومما كان سيزيد من ضعف موقفها في هذه الحالة هو أنها لم تفرض غرامة مماثلة على البارزانيين الذين خاضوا معارك فعلية ضد الحكومة العراقية طوال ستة أشهر في السنة الماضية وسقط فيها عدد كبير من الضحايا بين أفراد الجيش فضلاً عن النفقات الباهظة التي أثقلت كاهل الخرينة.

أخيراً أذعن الوزراء العراقيون للنصيحة البريطانية، لكن بعد أن أبلغوا بصراحة بأني سأقدم استقالتي من الوظيفة فوراً مع ميجر تومسن إذا جرت أية محاولة فعلية لفرض غرامة البندقيات.

ولم يكن موقف (ياقو) مرضياً تماماً في البداية. وفي التعامل مع الشرقيين - موظفيهم وغير موظفيهم - لا بد من ضياع وقت في التمهيدات والتلكؤ. لم يوافق وزير الداخلية - لأسباب خاصة - على شروط التعهد التي كان على (ياقو) توقيعها وتلكأ وقتاً انتهزه (ياقو) فراح يقول لكل الناس بأني لم أعلمه بوجوب توقيعه على مثل هذا التعهد، ولم يكن صادقاً لأني قرأت له البرقية مرتين، بل دفعت بها إليه ليقرأها هو.

في النهاية وقع (ياقو) التعهد لكن ليس بطيب خاطر. إن هذا الرجل من الطراز المتعنت المتعصب. شجاع إلى أبعد حد في ساحة القتال. إلا أنه رعديد يفتقر إلى الجرأة الأدبية للإقرار بالخطأ. كان شخصاً صعب القياد أثناء خدمته في الليڤي. هذا إلى جانب مزايا جعلته محبوباً. وما سأقصه الآن يقوم مثالاً على صعوبة التعامل معه شأنه في هذا شأن معظم الآشوريين. فبعد أيام قلائل من وصوله الموصل استحسنت أن أحاول عقد صلة صداقة بينه وبين قائمقام دهوك. وعلى هذا تم اللقاء بينهما في مكتب المتصرف الذي مهد للاجتماع بكلمة قصيرة توفيقية قال فيها إن الجميع يريد أن ينسى ما حصل وأن يكونوا أصدقاء فأكد القائمقام قوله وأبدى استعداده ليفعل ذلك وطلب من (ياقو) أن يأتي دهوك لمقابلته كي يعالجا الأمور معاً. عندها سأل (ياقو) هل يسمح له ببضع كلمات؟ ثم باشر فوراً بعرض مسهب لشكواه. فأشار القائمقام بأدب أن المجلس الذي يضمنا ليس محكمة تحقيق. وأنه هو نفسه أمسك عن عرض شكاواه ضد (ياقو) وهكذا لم يكتب لمحاولة المصالحة أي حظ من النجاح.

بعد استسلام (ياقو) مباشرة، اقترحت أن يعقد اجتماع في الموصل يدعى إليه جميع زعماء الآشوريين لشرح سياسة الحكومة لهم شرحاً وافياً. وكنت قد أنحيت عليها باللائمة قبلاً لأنها لم تعقد مثل هذا الاجتماع قبل ستة أشهر. فقد كان الجو آنذاك أصفى وأهدأ من جو شهر تموز بصورة عامة، أي قبل أن أصعدت آثار مغامرة (ياقو)

الهياج في مشاعر كل ذوي العلاقة وقبل أن يحتجز مار شمعون في بغداد. وهنا تجب الإشارة إلى أن الآشوريين في الموصل كانوا حتى أوائل شهر تموز يجهلون أمر احتجاز بطريركهم في بغداد جهلاً تاماً. كما أشيع أن عصيان (ياقو) كان من جهة بمثابة احتجاج على احتجازه، إلا أن الحقيقة ليست كذلك.

وافق وزير الداخلية على عقد الاجتماع وتم في العاشر من تموز. ولو كان في الإمكان مشاركة مار شمعون في هذا الاجتماع لنجم عنه فائدة كبيرة، لكن وبالوضع النفسي الذي يعيشه الوزراء العراقيون كان من العبث مجرد اقتراح عودته إلى الموصل ولو لأيام قليلة ورغم غيابه فقد حضر الاجتماع كل الزعماء من كل رأي وفكرة. في الواقع كان عدد الحاضرين يزيد على من وجهت له الدعوة. وقد بدا جو الاجتماع مزعجاً إلى حد ما في غرفة غاصة بالحاضرين وفي يوم قائض على غير العادة. وتكلم في الاجتماع كل من وكيل المتصرف و(ميجر تومسن) وكنت ثالث المتكلمين. تحدث وكيل المتصرف عن سياسة الحكومة بصورة عامة وشرح (ميجر تومسن) موضوع الإسكان في الأراضي وقصرت حديثي حول ما يمكن ان يتوقعه الآشوريون الذين يرغبون في مغادرة العراق وكان هذا ضرورياً لسببين: أولهما أن الحكومة العراقية كانت قد تعهدت لمجلس العصبة بألاّ تخلق أية عقبة في سبيل أي آشوري يرغب في مغادرة العراق ومن جهة أخرى كان من الأهمية بمكان أن يوضح لهم بأن الحكومة العراقية لا تملك أية سلطة لإرغام أي بلد آخر على قبول الآشوريين. فبغض النظر عن الحصول على إجازة بترك العراق وهو أمر من السهولة بمكان، كان ينبغي موافقة البلاد التي يراد النزوح إليها وهو أمر من الصعوبة بمكان. لقد ادعى بعض الآشوريين فيما بعد اني خاطبت المجتمعين بقولي: ليس ثم ما يعترض سبيل أي آشوري يرغب في مغادرة العراق وأن أولئك الذين توجهوا إلى سورية بعد أسبوع إنما عملوا بما نوّهت به وهو استنتاج بارع لكنه يجانب الحقيقة إطلاقاً.

في أثناء الاجتماع الثاني الذي عقد في الغد، سأل عدد من الآشوريين كيف يمكن مغادرة العراق لو شاؤوا؟ فشرح مدير الشرطة الإجراءات بشيء من التفصيل. ولم يكن في تلك الاجراءات ما يشمل اجتياز مئات عديدة من المسلحين كوحدة جامعة وبدون أي إخطار مسبق لأية جهة.

أكد الآشوريون أن اللهجة التي استخدمها الموظفون الرسميون في أحاديثهم كانت غير ودية إلى درجة جعلتهم يستخلصون بأن الحكومة العراقية لا ترغب في بقائهم.

وهذا أيضاً مخالف للحقيقة. فخطاب وكيل المتصرف الذي شرح فيه سياسة الحكومة كان في غاية من اللطف والمجاملة للآشوريين إذ ذكر أن الحكومة مهتمة جداً في أن تراهم يعيشون كمواطنين عراقيين راضين.

بعد أن فرغ وكيل المتصرف من كلامه دعا كل فرد من الحاضرين إلى طرح أسئلته، وانتهز ذلك عدد كبير، وبدت وجهات النظر المطروحة متضاربة جداً. أعرب عدد من المتكلمين عن تعاطفهم التام مع سياسة الحكومة بعبارات لا تردد فيها ولا لبس، وأسف اثنان أو ثلاثة لغياب مار شمعون. ومن بين الذين حضروا الاجتماع دونَ دعوةٍ بعضُ الشباب المندفع من مدينة الموصل ممن لا يمكن أن تعزى إليه صفة زعامة أو رئاسة. ويشاء سوء الحظ أن تؤدي خطبة نارية ألقاها واحد من هؤلاء المتقحمين بعض الهياج. وراحت الفئة المعارضة لمار شمعون والجماعات المؤيدة له تتبادل التهم والمطاعن وظلت المشاعر الهائجة والتوتر النفسي يسودان الاجتماع إلى أن أرجئ على أن يستأنف في صباح اليوم التالي.

في ساعة متأخرة من مساء ذلك اليوم تسلم المتصرف وأنا مذكرة باللغة السريانية مذيلة بعدد كبير من التواقيع فلم يكن بوسعنا معرفة محتواها على أننا حزرنا الغرض منها بسبب انتشار إشاعات بعد ظهر اليوم تفيد أن حزب مار شمعون يعتزم مقاطعة الاجتماع الثاني. وعندما ترجمت العريضة في صباح اليوم التالي ظهر الأمر بجلاء فبحثته مع المتصرف واتفقنا على استدعاء أبرز أربعة من الموقعين على المذكرة وهم المطران يوسف عم مار شمعون، ومالك (لوقو) من زعماء التخوما ومالك (أندريوس) من زعماء الجيلو، و(ياقو) بالذات وبعد نقاش معهم أفادوا أن موقعي العريضة مستعدون لحضور اجتماع خاص بهم في نجوة عن الفئة الأخرى. وعللوا ذلك بأن الجمع بين الفئتين قد ينجم عنه شجار. وعلى ضوء ما وقع في ختام الاجتماع الأول وجد أن الحذر الذي أبدوه لا يخلو من وجاهة. لذلك تقرر أن يعقد اجتماعان منفصلان أحدهما لأنصار مار شمعون والآخر للفئة المعارضة.

الحاضرون في الاجتماع الأول أعربوا تقريباً عن ارتياحهم التام لسياسة الحكومة، وعن ولائهم للملك وخضوعهم للحكومة، وانتهى الاجتماع بالهتاف بحياة جلالته والحكومة والجيش. وأذكر جيداً أن (شماشا گبرييل) الذي كان يقود الهتافات للجيش في تلك المناسبة قدر له أن يلقى حتفه بيد أفراد ذلك الجيش في (سميل) بعد شهر واحد بالضبط.

الاجتماع الآخر استغرق وقتاً أطول بكثير وكان الجو في غياب المعارضة أكثر هدوءاً بكثير من جو اليوم الفائت. في البدء ركز معظم المتكلمين على المصاعب التي واجهوها في أراضيهم. وكان واضحاً أنهم قلقون فعلاً من جهة افتقارهم إلى ضمان وأمن في الأراضي التي تعود ملكيتها للأشخاص. وأكد جميع المتكلمين تقريباً على الضرورة الحتمية لوجود مار شمعون إذا ما أريد الوصول إلى اتفاق مرض. فأوضح لهم أن مار شمعون حر في العودة حالاً بعد توقيعه التعّهد البسيط الذي طلبه منه وزير الداخلية ثم تليت عليهم مسودته وأبلغوا في الوقت نفسه بأن الحكومة عاقدة العزم على أن لا تسمح لمار شمعون بأي قدر من السلطة الزمنية. وكانت المناقشة تدور بشكل ودي للغاية. واعترف الحاضرون بأنهم تفهموا تماماً سياسة الحكومة وشكروا وكيل المتصرف على إيضاحها لهم وتعهدوا بإطاعة قوانين الحكومة وأوامرها ما داموا في العراق. إلا أنهم احتفظوا بحق مراجعة مار شمعون واستشارته حول بقائهم في العراق أو مغادرته.

على أثر ارفضاض الاجتماع وبناء على اقتراح تقدمت به طلب وكيل المتصرف من الرؤساء الأربعة الذين أوردت أسماءهم قبلاً بأن يتخلفوا عن الباقين. واقترح عليهم بصورة رسمية ضرورة رحيلهم إلى بغداد لرؤية مار شمعون ومحاولة إقناعه بتوقيع العهد المطلوب منه كيما يعود إلى الموصل ويتعاون مع (ميجر تومسن) في عملية الإسكان. وبيّن لهم أن نصيحته هذه هي نصيحة خالصة لمصلحة الآشوريين أنفسهم وأن الحكومة قد اتخذت قرارها الحاسم سواء فيما يتعلق بمركز مار شمعون أو بمشروع الاسكان. وهذه السياسة سوف تطبق حتماً وسواء في الأمر أكان مار شمعون في بغداد أم في الموصل أو في أي مكان آخر. في عين الوقت بدا أن أعداداً لن يتقدموا بطلب إقطاعهم أرضاً حتى يتلقوا إشارة بذلك من مار شمعون وهؤلاء كانوا سيعانون ضرراً لا قبل لأحد بإصلاحه!

بعد قليل من النقاش قال الأربعة إنهم سيفكرون في النصيحة، وربما سيقوم اثنان منهم بحمل رسالة إلى مار شمعون في بغداد.

وفي غضون الأيام القلائل التالية توالت اجتماعات ياقو ولوقو وأندريوس بالميجر تومسن وقد تعمدت أن لا ألقاهم وقصدي من هذا أن لا يبدو وكأنهم مدفوعون إلى مسعاهم المقترح من جهة رسمية بل هو أشبه ما يكون بمبادرة تلقائية منهم.

أخيراً أعلن ياقو ولوقو بأنهما قررا السفر إلى بغداد. وطلبا من (ميجر تومسن) أن يزكي لهما فندقاً مناسباً فيها وفي ١٨ تموز تركا المدينة إلا أنهما لم يقصدا بغداد.

١٠

المغامرة الآشورية

بدلاً من أن يتوجها إلى بغداد، قصدا سورية.

في العراق يبلغ حر الصيف أقصاه بدخول شهر تموز شهر آب، وهذا هو الوقت الذي اختاره الآشوريون لمغامرتهم. كان عدد كبير من الضباط البريطانيين في إجازة. والسفير البريطاني هو أيضاً كان بعيداً بمئات عديدة من الأميال في الجانب الآخر من أوروبا. وفي البلاد بالذات كان الصيف لا يحتمل. وهو يصدق أيضاً على الجانب الآخر من الحدود بطبيعة الحال. وربما كان يمكن أن يقبل هذا على وجه التساهل والإحسان كتفسير للأسلوب الشاذ الذي عالج به الموظفون الفرنسيون الموقف!

بعد أن اجتاز (ياقو) وأتباعه الحدود ودخلوا سورية، قصدوا أولاً موظفي الحدود الفرنسيين في موضع بالقرب من (عين ديوار) على مسافة أميال قليلة من الحدود ويبدو أنهم طلبوا منهم السماح للآشوريين جميعاً بدخول الأراضي السورية، معللين طلبهم بأن الوضع في العراق لم يعد يطاق، فأبرق الموظفون الفرنسيون إلى بيروت طالبين التعليمات، إلا أن بيروت مع الأسف لم تخبر بغداد فوراً بأن (ياقو) و(لوقو) قد وصلا (عين ديوار).

صرّح الفرنسيون رسمياً فيما بعد بأن الحكومة العراقية لم تحطهم علماً بما يحدث على الحدود. على أنه يجب الإشارة إلى واقع وجود قنصل فرنسي في الموصل هو على تماس وثيق بالوضع المحلي في حين أن الحكومة العراقية قبل ٢١ من تموز لم يكن لديها أية فكرة عن اعتزام الآشوريين الحركة إلى سورية. إذ لم يكن لديها سبب للتفكير في ذلك ومن المفيد كذلك أن نلاحظ بأن الآشوريين أكدوا قيام الحكومة العراقية بممارسة ضغط شديد على السطات المنتدبة الفرنسية لطرد الآشوريين من الأراضي السورية، إلا أن الواقع هو خلاف ذلك تماماً. فلقد كان من بواعث سرور

الحكومة العراقية العظيم أن يرحب الفرنسيون بهؤلاء الآشوريين آنذاك فضلاً عن أن عودة الناقمين على الوضع إلى العراق ستحرك بقية الآشوريين حتى وإن لم ينجم عن ذلك حوادث شغب واضطرابات. في الواقع إن الحكومة العراقية اعتبرت هذه العملية أفضل وسيلة للتخلص من (ياقو) وأتباعه.

بعد أن تقدم ياقو ولوقو بمطلبهما إلى السلطات الفرنسية لم ينتظرا النتيجة وإنما أرسلا فوراً من يشير على الآشوريين في القرى بالعبور إلى سورية زاعمين لهم أن الفرنسيين قد وعدوا بمنح أراض للآشوريين وبإعفائهم من الضرائب لمدة خمس سنوات وزعما لهم أيضاً أن الحكومة العراقية تنوي تجريد الآشوريين من السلاح فوراً. ولم يكن لهذين الزعمين أي ظل من الحقيقة وإنما اخترعا اختراعاً. فتحركت غالبية الآشوريين من معظم قرى قضاء دهوك ولم يكن ثم أي شك في أنهم أنذروا مسبقاً بالاستعداد للحركة، ولم تكن السلطات المحلية من جهة أخرى قد تحسست نوايا الآشوريين هذه بمقدار أكثر مما تحسسه الضباط البريطانيون من نية التمرد عند قوات الليفي في حزيران العام ١٩٣٢. ووردت المعلومات الأولى الموصل في ٢٠ تموز مفيدة أن الآشوريين في معظم قرى قضاء دهوك قد تركوا قراهم وأن أعداداً كبيرة منهم قد تمركزت في ما وراء (باسيريان) وأنه لا يعلم شيء عما ينوونه. كانت الفكرة السائدة فعلاً هي أن ياقو ولوقو موجودان في بغداد على أن الإشاعات كانت تدور حول اعتزام الآشوريين التوجه إلى سورية. وقد قمت شخصياً بإبلاغ القنصل الفرنسي بوجود احتمال لهذا فكان جوابه أن الآشوريين لن يسمح لهم بدخول سورية أبداً. أما من وجهة النظر العراقية فقد بدا رحيل الآشوريين إلى سورية أهون الشرين وإن كان سيخلق بعض المشاكل مع السلطات الفرنسية المنتدبة. إذ لو بقي الآشوريون متحصنين في الجبال فإن الخطر سيكون مؤكداً بلا جدال. إن تمركزاً مثل هذا له معنى واحد ليس إلا وهو أنهم يتعمدون التحدي وتجرير ذيول طيالسهم أمام الحكومة تحدياً واستفزازاً. وهو ما لا يمكن للحكومة تجاهله أو التغاضي عنه.

وبدأ الموقف يتطور. وفي مساء ٢١ من تموز أبلغ قائمقام زاخو الإدارة في الموصل بأن أعداداً كبيرة من الآشوريين يباشرون عبور نهر دجلة مستخدمين المعابر بالقرب من (فيشخابور) وهي قرية كلدانية صغيرة تقع على ضفة نهر دجلة وتبعد ثلاثة أميال عن نقطة التقاء نهر الخابور بدجلة جنوباً من جهة مصبه شرقاً. فهنا يكون الخابور خط الحدود بين العراق وتركيا.

هذه المعلومات أنهيت فوراً إلى القنصل الفرنسي، وفي اليوم التالي أبلغته أن أعداداً أخرى قد عبرت فعلاً، والمبالغات هنا أمر لا مفر منه فقد ضخمت الإشاعات عدد الراحلين إلى سورية، وقيل إنه يربو على الألف والخمسمائة. ولم يعرف العدد الصحيح إلا بعد زمن وعلى وجه الدقة في أواسط شهر آب فقد علم أنه أقل من ثمانمائة رجل يتمثل فيهم بصورة رئيسة أفراد من عشائر التياري العليا والتخوما والديز مع قلة من الباز والآشوت. وقد ترك الراحلون ذويهم وعائلاتهم في القرى دونما حماية وهو ما يثبت أمرين: أولهما أن الآشوريين لم تكن عندهم نية في مباشرة قتال مطلقاً وثانيهما وبنفس القدر من التأكيد أنهم لم يشعروا بقلق على سلامة نسائهم وأطفالهم في العراق، وقد برهنت الأحداث التالية بأنهم كانوا على صواب فحتى نشوب القتال في فيشخابور (٤ من آب)، الأمر الذي غير الموقف تماماً، لم تبدر بادرة مهما صغرت للاعتداء على القرى الآشورية. وليس هناك دليل مادي على أن مار شمعون كان قد ابلغ بخطة ياقو وقد أنكر إنكاراً باتاً علمه بها حتى ساعة تنفيذها. إلا أن الحكومة العراقية كانت واثقة من علمه بكل دقائقها وتفاصيلها وأنه وافق عليها. أو على أقل تقدير، من المحتمل أن حركة ياقو هذه كانت جزءاً من المخطط الذي رسم في صيف العام الماضي عند قيام التمرد الليفي. إلا أنها لم توضع موضع التنفيذ حينذاك.

الموقف أخذ يزداد خطورة بسرعة، فالحركة المستمرة لعصابات مسلحة كثيرة العدد في مناطق الريف أمر لا يمكن التغاضي عنه إلا إذا شاءت الحكومة ألاّ تمارس صلاحياتها، ولذلك حركت قوات عسكرية نحو دجلة مزودة بأوامر تقضي بألا يسمح لأتباع ياقو بعبور النهر ثانية إلى العراق إلا بعد تسليم سلاحهم. ولم تكن القوة التي حركتها إلى منطقة دهوك أيام تظاهرة ياقو قد سحبت بعد وكانت نفقات إرسالها إلى دهوك باهظة ولأجل تلافي هذه الخسارة تقرر إبقاء هذه القطعات في المنطقة لإجراء التمارين الجبلية العسكرية الصيفية الاعتيادية[١].

---

(١) توزيع القوات بالقرب من فيشخابور كان بالشكل التالي:
أولاً: في ديره بون مقر الرتل: فوجان من المشاة. رعيلان خياله. بطرية مدفعية جبلية (الديره بون هي قرية كلدانية صغيرة يبعد موقعها بحوالي ميلين عن فيشخابور وتستقر تحت قدمات جبل بيخير وهو سلسلة جبلية ضيقة لا يزيد ارتفاعها عن ٤٠٠٠ قدم.
ثانياً: في باشقلي بالا (على طريق دهوك زاخو الرئيس وبمسافة حوالي ١٥ ميلاً من الديره بون التي تتصل به بطريق وعرة) فوجان من المشاة. رعيلان خيالة. بطرية مدفعية ميدان. فضلاً عن =

لقي الأمر القاضي بوجوب تسليم الآشوريين سلاحهم عند عودتهم انتقاداً شديداً. وعلى كل كان لدى الحكومة العراقية مبررات قوية لإصداره. فحركات ياقو ونشاطه أدت إلى اضطراب الحالة في الشمال بدرجة كبيرة وكان من الضروري أن يحال دون تكرار هذا في المستقبل. مع العلم أنه كان في نية السلطات المدنية ان تعيد للآشوريين فوراً عدداً من البندقيات يكفي لحمايتهم، والآشوريون كفرد لفرد هم أفضل تسليحاً من الكرد وإن كانوا في الواقع دونهم عددياً.

هناك أيضاً انتقاد أكثر وجاهة يمكن توجيهه للسلطات العراقية وهو تقصيرها في إبلاغ الآشوريين بصراحة كافية بالشروط التي وضعتها لعودتهم إلى العراق، فلا جدال والحالة هذه في أن الحكومة المركزية والإدارة المحلية كانتا في تلك المرحلة تبذلان قصاراهما للتقليل إلى أدنى حد من احتمالات الاشتباك المسلح حتى أن أوامر صدرت بألاّ يعترض سبيل أي آشوري يريد العبور إلى الجانب العراقي. على ان العبور منع في ٢٧ من تموز إثر احتجاج السلطات الفرنسية، زد على هذا أن أوامر مشددة صدرت ببذل كل جهد لتحاشي سفك الدماء فلم يقع أي حادث قبل الرابع من شهر آب، وإن كان قد حيل دون عدد محدود من الآشوريين أرادوا العبور إلى سورية، فردوا على أعقابهم كما تم تجريد بعضهم من السلاح. هؤلاء جاؤوا من مناطق بعيدة نوعاً ما كالعماديه وعقره.

في الوقت نفسه قدمت الحكومة العراقية في ٢٣ و٢٧ من تموز مذكرتين عاجلتين للممثل الدبلوماسي الفرنسي في بغداد ترجو التطبيق الفوري للمادتين الخامسة والسادسة من الاتفاق المؤقت لتنظيم شؤون العشائر الحدودية والساري المفعول بين البلدين. وتقضي هاتان المادتان[٢] بأن يقوم الفرنسيون بنزع سلاح الآشوريين ونقلهم بعيداً عن الحدود بمسافة مناسبة، والواقع هو أن قانونية استخدام هذا الاتفاق في قضية غير عادية من هذا النوع كان أمراً مشكوكاً فيه.

هناك ثلاثة عوامل أخرى زادت الموقف تعقيداً:

وأولها وجود شك في تعيين خط الحدود الحقيقي بين سورية والعراق، فقد أعيد مجدداً رسم خط الحدود من قبل لجنة تابعة لعصبة الأمم، ولم يوضع زمن للبدء بتطبيق

= فصيل سيارات مسلحة بالرشاشات ملحقة بالقوة يتغير موقعها عدة مرات. وحوالي ٣٥٠ شرطياً هي أيضاً بإمرة قائد الرتل (المؤلف).

(٢) راجع نص الاتفاق في الجزء الرابع من الكتاب (م).

هذا التخطيط الجديد رسمياً ولو أن الحدود السابقة لم تزل سارية المفعول فإن غالبية الآشوريين الذين كانوا قد عسكروا في جنوب وادي (سفان) هم فعلاً في أرض عراقية.

والعامل الثاني هو التعقيد الناجم عن الافتقار الذي كاد يكون تاماً إلى المعلومات من المصادر الفرنسية ففي البدء لم يكن معروفاً هل قبل الفرنسيون الآشوريين ومع أن السلطات العراقية كانت واثقة تماماً بأنهم سيرفضون إلا أنه صعب إقناع الآشوريين في الموصل وغيرها بأن الواقع هو هذا. ذلك لأن الفرنسيين لم يدلوا بتصريحات واضحة.

والعامل الثالث هو ورود أنواع مختلفة من التقارير السخيفة الحافلة بالمبالغة كانت نتيجتها تزييف وتعمية الواقع الحقيقي بصورة مؤثرة للغاية. فبصرف النظر عن التقارير الكاذبة حول تحركات الآشوريين، انتشرت بشكل واسع شائعات من نسج الخيال حول مكائد الفرنسيين والبريطانيين. كانت الأغلبية الساحقة من العراقيين، الموظفين منهم وغير الموظفين، تعتقد اعتقاداً جازماً بأن الفرنسيين هم وراء الحكاية كلها. إذ ساد الاعتقاد بأنهم يريدون اثارة القلاقل في شمال العراق وانهم سيستخدمونها ذريعة ودليلاً على أن إنهاء البريطانيين انتدابهم على العراق كان سابقاً لأوانه وكبرهان على أنهم لا يستطيعون التخلي براحة بالٍ واطمئنان عن انتدابهم لسورية. وهوجم البريطانيون أيضاً فقد أشيع أن طائرة بريطانية ألقت إمدادات من الأعتدة للآشوريين وأن الضابط مفتش الشرطة البريطاني زار الآشوريين وهو مزود بتعليمات حول تحركاتهم المقبلة، وأن الضباط البريطانيين في القوة الجوية الملكية وفي الليفي يتعمدون إثارة الآشوريين واستعدائهم على الحكومة العراقية. وفي مثل هذا الجو كان يصعب على أي إنسان أن يقوم بعمله بهدوء.

في ٢٦ من تموز عقد مؤتمر فيشخابور بين ممثلين عراقيين وفرنسيين فيه بيّن الجانب الفرنسي بأن خط الحدود الجديد لم يطبق بعد لذلك فإن الآشوريين ليسوا في حريم سورية بتاتاً. هذا التصريح أيده مفتش الشرطة البريطاني في الموصل الذي كان يوم ٢٨ تموز يتجول بسيارته في أنحاء الضفة اليمنى من النهر لاستكشاف الوضع الجديد. وصرحوا أيضاً بأنهم غير مستعدين بأية صورة كانت لقبول الآشوريين في سورية ووعدوا بنزع سلاحهم حين يقررون اجتياز الحدود.

وفي ٣٠ من تموز وصلت معلومات تفيد أن السلطات الفرنسية نزعت سلاح عدد كبير من الآشوريين. وفي ٢ آب عقد لقاء ثان بين الممثلين العراقيين والفرنسيين. وقد قمت بزيارة (الديره بون) بنفسي صباح ذلك اليوم حيث مقر قيادة الجيش، ونبّهت

الضابط السياسي (مكي بگ الشربتي) قائمقام دهوك إلى النقاط التي يتطلب إزالة غموضها واتفق أن كان معه (لازار أفندي) مدير ناحية دهوك، بمثابة مساعد ضابط. هناك آشوري سياسي آخر هو (عزرا)[٣] كان معاون مدير شرطة وهو رجل عالي السمعة، عيّن وكيلاً لقائمقام دهوك (مكي بگ) في غيابه وكان يؤمل بأن هذه التعيينات ستؤكد للآشوريين حسن نوايا الإدارة. في الواقع كان كثير من الغموض يحف بالموقف لأن الفرنسيين لم يزودونا بأية معلومات عن نزع سلاح الآشوريين، لكن العقيد (لاريست Lariste) الضابط الفرنسي أدلى في المؤتمر بالتصريح التالي:

«أولاً: لن يسمح للآشوريين بالبقاء في سورية وقد أبلغهم بهذا ضابط سياسي فرنسي عالي الرتبة.

ثانياً: إن الآشوريين الذين عبروا إلى سورية سلموا بندقياتهم (أ) طواعية واختياراً (ب) دون قيد أو شروط.

ثالثاً: بلغ عدد الداخلين إلى سورية ٤١٥ رجلاً وأن ٣٣٦ بندقية و١٣٠٠٠ إطلاقة قد سلمت. ويقدر بأن حوالي ٣٥٠ رجلاً آخر قد بقوا في الضفة اليمنى أي في الأراضي العراقية.

رابعاً: وأما بخصوص الحدود فهو لا يعتبر مفعول الحدود الجديدة نافذاً حتى يتسلم أوامر رسمية. وهو حتى هذه الساعة لم يتسلم مثل هذه الأوامر».

إلا أن العقيد (لاريست) لم يكن قط واضحاً حول ما ينبغي عمله بالبندقيات المسلمة للفرنسيين، وكان من الضروري أن تزود السلطات العراقية بمعلومات واضحة عن هذه النقطة. إذ بات من المؤكد الآن أن الآشوريين مرغمون على العودة إلى العراق. وكان من الضروري جداً أن يعرف هل سيعودون بسلاحهم أم بدونه، ورجا (مكي بگ) من العقيد (لاريست) بصورة خاصة أن يخطره بذلك عندما يتم إخراج الآشوريين، فكتب (لاريست) هذا الطلب في مفكرة جيبه إلا أنه لم يعر الأمر اهتماماً مع الأسف، وعندما أعادت السلطات الفرنسية السلاح إلى الآشوريين عصر الرابع من آب، لم يخطر ببالها أن تعلم السلطات العراقية بذلك.

ومع أن الآشوريين عادوا إلى العراق أخيراً بكامل سلاحهم فإن نبأ إعادة السلاح إليهم هو آخر ما وصل إلى علمنا.

---

(٣) اسمه الكامل عزرا ورده كان معاون مدير شرطة في دهوك (م).

أفرخ من روعنا إلى درجة كبيرة وداعب الأمل الجميع بقرب حل المشكلة دون إراقة دماء. وكان هذا واقع تصورنا خصوصاً وقد صار معلوماً آنئذ بأن عدداً كبيراً من الآشوريين الذين عبروا إلى سورية يرغبون في العودة إذا أدركوا أنهم خدعوا بأقوال (ياقو) وانجلت الغشاوة عن أعينهم عندما أبى الفرنسيون قبولهم ولفظوهم لفظ النواة بدلاً من الترحيب بهم وتمليكهم الأراضي وإعفائهم من الضرائب. الحق يقال إن (ياقو) وأتباعه المتطرفين ومعظمهم من عشيرة (تخوما) ظلوا يرفضون مواجهة الحقائق الدامغة وراح (ياقو) فعلاً يهدد بأنه سيمنع أي واحد من التسليم وبنتيجة ذلك حصل انقسام خطير بين الآشوريين. ولما لم يكن المعاندون إلا أقلية فقد بدت الآمال عريضة في حل سلمي، ومن المستحسن أن نلخص الوضع كما بدا في الثالث من آب:

نشرت الحكومة العراقية كتاباً أزرق تضمن إيضاحاً شاملاً لدعواها ومن هذا الكتاب الأزرق لا يسع المرء إلا أن يحكم بأن الحكومة صاحبة حق لا ريب فيه وقد قال مراقب أمريكي في بغداد معقباً عليه:

«ليس ثمة حكومة استطاعت إثبات حقها في قضية بمثل هذه القوة».

إن في هذا القول قدراً كبيراً من الحقيقة، فمع أن حجة الحكومة ليست بالقوة التي يصورها «الكتاب الأزرق» إلا أنها في الواقع قوية بشكل معقول. في المقام الأول يجب القول بأن العراقيين لا يمكن أن يتحملوا بأي وجه مسؤولية النكبات الماضية التي نزلت بساحة الآشوريين، وبوسعهم القول وبكل حق إنهم لم يوجهوا إليهم دعوة للقدوم إلى العراق. وإنه ليس منتظراً منهم أن يقدموا لهم شروطاً أفضل من تلك التي يتمتع بها السكان الأصليون ولا امتيازات أكثر، أكرداً كانوا أم عرباً، يزيدية أم مسيحيين.

في الظاهر أبدت الحكومة العراقية صبراً مثالياً في وجه الأحداث المغيظة والأعمال الاستفزازية خلال الشهرين الأخيرين. لا شك في أن أخطاء قد ارتكبت لكن ما أقل الحكومات التي تنزهت عن الخطأ في اصدار الاحكام. والآشوريون بلا جدال شعب صعب المراس يتسم بعبقرية عملية في الإغاظة والإزعاج حتى إزاء أكثر الناس عطفاً عليهم. والموظف العراقي العادي هو ابعد من أن يكنّ عطفاً لهم. وأفضل حكم يلفظ على الآشوريين هو اعتبارهم مصدر إزعاج سياسي وأسوأ حكم ضدهم هو أنهم مصدر خطر على الدولة.

وقد شدد «الكتاب الأزرق» طبعاً على الحجج التي تتفق ومصلحة الحكومة العراقية لكن لو نحن أنعمنا النظر وأولينا تدقيقاً أشد لمحتوى هذا الكتاب فسيتضح أن معظم

التقارير التي استشهد بها كان قد كتبها موظفون استشاريون بريطانيون ولم يدرج من تقارير الموظفين العراقيين إلا القليل وكثير منها سخيف. وبعضها يتسم بالاعتدال والكياسة إلى درجة كبيرة. وفيها ما هو سيّئ جداً. الآشوريون طبعاً كانوا يدركون مواقف فئة معينة من الموظفين العراقيين. وضاعف شكوكهم صدور مقالات عنيفة ضدهم في صحف بغداد. وقد ظلوا غير مدركين بأن تلك المواقف التي كان يتخذها الموظفون إزاءهم هي إلى درجة كبيرة نتيجة انعزاليتهم. ولكن من الإنصاف أن نشهد للموظفين العراقيين بأنهم كانوا حتى الصيف الماضي يرغبون فعلاً في حل سلمي للمسألة الآشورية ويتمنون أن يروا الآشورين يعيشون كمواطنين عراقيين راضين، إلا أن موقفهم اعتوره تغيير تدريجي خلال شهري حزيران وتموز من العام ١٩٣٣ فأخذ حنقهم يزداد زيادة مطردة على ما اعتبروه عناداً من مار شمعون لا أمل في تقويمه، وعلى سلوك (ياقو) المتغطرس في الشمال. واستولت عليهم بالتدريج فكرة اللجوء إلى حل حاسم للمسألة الآشورية، ويشاء سوء الحظ الذي ما بعده سوء أن يغيب معظم المسؤولين في إجازات تخلصاً من أيام الحر، وأن يكون الملك فيصل في أوروپا، كذلك (سر فرانسيس همفريز) السفير البريطاني و(سر كيناهان كورنواليس) مستشار وزير الداخلية ذو الخبرة العظيمة. وثلاثة من أقدر الوزراء العراقيين. في غياب هؤلاء لم يكن ثم ما يكبح جماح ذوي الرؤوس الحارة.

ولنعد إلى فيشخابور. في الساعة الثامنة من مساء الرابع من شهر آب تلفن قائمقام زاخو للموصل قائلاً إن الآشوريين عبروا دجلة وعادوا إلى الأراضي العراقية وحملوا على الجيش المرابط، وإن قتالاً عنيفاً ما زالت تدور رحاه. ويظهر أن الآشوريين خلال حركتهم داخل سورية تبينوا بأن لا سبيل لهم إلا عبور دجلة، وتمكنوا من الخوض في النهر إلى الضفة العراقية لأن مجراه في تلك النقطة لا يزيد عرضه عن مائتي متر وماؤه في غاية من الضحولة[٤].

وما كان يعرف ما الذي ستجر إليه الكارثة وماذا ستكون نتائجها إن صحت الأنباء. وفي العراق كان يصعب علينا أن نتصور قط كيف يستطيع الآشوريون الاشتباك في قتال، لأننا كنا نجهل بأن السلطات الفرنسية أعادت إليهم بندقياتهم وطلبت منهم مغادرة البلاد فوراً، ولم نعلم بذلك إلا في وقت متأخر من مساء ذلك اليوم. من المؤسف أن

(٤) مع هذا فإن تياره ما زال قوياً وقد غرق جراء ذلك آشوريان على الأقل في المحاولة إذ جرفهما التيار (المؤلف).

الفرنسيين لم يتخذوا أي إجراء لتعريف السلطات العراقية بالتدابير التي اتخذوها ويبدو على كل أن رسالة من المركز (بيروت) وصلت السلطات المحلية في (عين ديوار) تأمرهم بتسليم الآشوريين المطرودين من سورية أسلحتهم فوراً. إن الطيش والنزق اللذين رافقا تنفيذ هذا الأمر محلياً من دون تحسب للآثار المتوقعة كان عرضة لأعنف انتقاد. على أن هذا لم يكن يعني أن الفرنسيين تعمدوا ذلك لإثارة القلاقل كما ساد الاعتقاد في العراق. وفي الواقع لم يكن الآشوريون بحاجة إلى اجتياز دجلة ليعودوا إلى العراق. إذ ما كان عليهم إلا أن ينحدروا مقدار ميل واحد أو نحوه على امتداد الضفة اليمنى ليجدوا أنفسهم في الأراضي العراقية، ولعلهم جهلوا ذلك والأكثر احتمالاً من هذا أنهم، وقد أعيدت إليهم أسلحتهم، عبروا النهر ونيتهم الوحيدة العودة إلى قراهم، وهنا يجب أن نذكر بأن معظم من سلّم سلاحه للفرنسيين هو ممن كان مستعداً للاستسلام للعراقيين إذ تبين لهم أنهم ارتكبوا خطأ وكانوا على أتم الرغبة بقبول شروط الحكومة العراقية.

وأول نبأ عن عودتهم وصل الجيش بالنداء التلفوني الذي ورد لقائد القوة في (الديره بون) من مختار فيشخابور. والظاهر أن الجيش كان قد غفل من مراقبة الجزء الأهم من النهر ما بين قصبة فيشخابور ومصب نهر الخابور في دجلة فلم ينتبه إلى عملية العبور. وأمر قائدُ القوة المختار (وهو كلداني) بإرسال أربعة رجال إلى الآشوريين لإبلاغهم بوجوب تسليم سلاحهم، وفي الوقت نفسه دفع بسرية من المشاة ورعيل من الخيالة فتقدمت من (الديره بون) لاعتراض الآشوريين، ولعب سوء الحظ لعبته الثانية حين لم يرافق القوة ضابط سياسي، فما لبث أن سمعت لعلعة الرشاش وازيز رصاص البندقيات.

يصعب جداً وفي كل حين تعيين البادئ في القتال، ولا يقلّ الأمر صعوبة في هذه المعركة فالجانبان يلقيان اللوم أحدهما على الآخر بطبيعة الحال، وبحكم موقفي كان عندي أفضل فرصة من أي مسؤول آخر للتحقق من الطرف البادئ وقد قمت فعلاً بتحقيقات مضنية طويلة وأقر بأني عجزت وبقيت عاجزاً حتى الساعة عن الوصول إلى الحقيقة، فموازنة الأدلة الظرفية واستقراء الاحتمالات لا تعطي ترجيحاً لطرف على آخر وهي متعادلة، ولفترة ما كان معروفاً بصورة أكيدة أن الجيش لم يكن ينوي أن يترك الآشوريين يفلتون من قبضته مرة أخرى لأنه اعتبر الحل السلمي لمغامرة (ياقو) بمثابة نجاة لهم. كما علم أن ياقو كان مصمماً على القيام بكل ما من شأنه الحيلولة دون عودة الآشوريين الراغبين في الاستسلام. ومن المحتمل أنه أرسل واحداً من رجاله مع

أول جماعة عبرت وهي تنوي الاستسلام فعلاً، مزوداً إياه بتعليمات تقضي بإطلاق رصاصة. وهو على يقين أن الجنود العراقيين سيردون عليها وبذلك يحول دون محاولة الآشوريين العودة.

وبأقرب الاحتمال، يبدو أن الطلقة الأولى خرجت من بندقية شخص موتور الأعصاب من هذا الجانب أو ذاك. وكان هذا كافياً لنشوب معركة بين فريقين متهيئين للانقضاض أحدهما على الآخر.

وليكن صاحب الإطلاقة الأولى من يكون فقد نشب قتال عنيف في الحال. ويبدو أن أول الضحايا كان ضابطاً من الخيالة العراقية، وكان الرمي على الآشوريين بالرشاشات واضحاً أثناء عبورهم دجلة لكن بدون تأثير يذكر وحقق الآشوريون تفوقاً عددياً عندما عبر عدد آخر منهم الضفة اليسرى فأجبر الجنود العراقيين على التقهقر شيئاً فشيئاً إلى بعض التلول المنخفضة تحت معسكر (الديره بون) مباشرة، وتوقف الرمي بحلول الظلام في حدود الساعة الثامنة مساء إلا أن شاحنة محملة بالعتاد كانت قد أرسلت دون حماية، ضلّت طريقها فوقعت بأيدي الآشوريين، فقتل الجنود الأربعة الذين كانوا فيها وقيل إن السائق الأعزل ذبح ذبحاً.

اعتقد الآشوريون الآن بأن الجيش أطلق عليهم النار غدراً، وكان هذا الاعتقاد كافياً لتلك الرؤوس الحارة. لقد أتموا العبور جميعاً وسرعان ما حملوا جميعاً على معسكر الديره بون، وتقدم الهجوم أفراد من عشيرة تياري العليا والتخوما الذين لم يكونوا أول العائدين. وتركزت الحملة على الربايا التي تحف بشرق المعسكر وشماله، فأحبط الهجوم ولم يستول المهاجمون إلا على ربيئة واحدة. ويبدو أن العراقيين قاتلوا قتالاً جيداً. إنه ليكون أمراً مخزياً لهم لو هزموا ولديهم خير السلاح، وهم متحصنون في خنادق حتى في هجوم ليلي. وادعى الآشوريون فيما بعد أن الجيش قد هزم وانهارت معنوياته وأن السبب الوحيد لعدم مواصلتهم المعركة إلى النهاية هو أن الجنود لجأوا إلى القرى المسيحية في فيشخابور والديره بون، فعدلوا عنهم خشية أن تقام مذابح في تلك القرى. وقد قمت بأدق تحقيق من المصادر الوحيدة التي يمكن عدها فتوصلت إلى أن الحكاية غير صحيحة، وأقرب الاحتمال هو أن التخوما المنتصرين على الميمنة لم يواصلوا هجومهم بعد أن تبينوا أن التياري عن يسارهم قد فشلوا. ومهما يكن فإن الربيئة استعيدت صباح اليوم التالي بمساندة المدفعية والطائرات.

ولم يترك الجيش المعسكر إلا في ساعة متأخرة من النهار، وعاد معظم الآشوريين

يعبرون النهر إلى سورية دون تعرض إلا من قبل الطائرات التي كانت تمطرهم بالقنابل وسقطت قنبلة واحدة في الأراضي السورية فأدت إلى إصابة جنديين فرنسيين وعدد من الآشوريين بجراح. وبلغ عدد العابرين ٥٣٣[٥] كلهم دخل سورية ومن بينهم (ياقو) و(لوقو) الذي أصيب بجرح طفيف. وقبض الجيش على عدد قليل من الآشوريين الذين ضلّوا طريقهم نهاراً ففتك بهم رمياً بالرصاص حالاً وقد ذكر أن جثث الجنود القتلى في الربيئة المعاد احتلالها وجدت مشوهة ومحترقة. ومثل هذه الأخبار يجب أن تؤخذ بكثير من التحفظ، فالحكايات المنسوجة بخيوط الفظائع والوحشيات لا بد وأن تواكب بداية الأعمال العدوانية، وقد تكون هذه الحكاية صحيحة وقد تكون مختلقة على أنه يجب الإقرار بأن ليس في طبائع التخوما وهي القبيلة التي عزي إليها هذا العمل ما يوحي بأنه مستحيل. لسوء الحظ صدق الجيش كل هذه الروايات ولم يداخله شك في صحتها وهذا يفسر قيامه بقتل جميع الأسرى خلال الأيام القلائل التالية رمياً بالرصاص، ويشاء سوء الحظ الأكبر أن تجد حكايات الأعمال الوحشية وغيرها من الفظائع - وجميعها مبالغ فيها وبعضها من نسج الخيال الصرف - طريقها إلى الصحف العراقية في طول البلاد وعرضها فأهاجت الرأي العام وألهبت مشاعره التي كانت مستوفزة من قبل بما فيه الكفاية.

فقد الجيش في اشتباك الديره بون ٣٣ قتيلاً بينهم ضباط ثلاثة، وجرح أربعون إلا أن خسائر الآشوريين كانت أقل من هذا بكثير مع أنهم كانوا الفريق المهاجم. وبعد صباح الخامس من آب لم يجر قتال آخر هنا أو في أي مكان آخر. من الضروري أن نؤكد هذه الحقيقة المهمة.

---

(٥) أتاح لي الصديق العزيز المغفور له اللواء الركن كمال علمدار نزيل لندن الفرصة للحديث في العام ١٩٩٧مع الطيار وهو الضابط (إبراهيم ناجي) الذي كان أحد الطياريين العراقيين المرسلين لقصف الآشوريين أثناء عبورهم. ما زال يتمتع بصحة جيدة وقد أربى سنة على ٨٨ وقت تعرفي به. أخبرني أنه كان الضابط اليهودي الوحيد في القوة الجوية العراقية آنذاك. ومما ذكره لي أنه كان أحد اثنين أرسلا لقصف الآشوريين المتراجعين وأن زميله الآخر كان مسيحياً. ومما ذكره أن الآشوريين المسيحيين كانوا يعتقدون أنها طائرات بريطانية جاءت لإغاثتهم لكنها قصفتهم بطريق الخطأ ولذلك لم يوجهوا إليها نيران بندقياتهم. [جاء في كتاب نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق. ط ٢ مع ملحق للأستاذ مير بصري . دار الوراق للنشر - لندن ١٩٩٧ ص: ٢٨٦ . «ناجي إبراهيم ولد ببغداد في ١٩١٠ وتخرج ملازماً ثانياً في ١٩٢٩ ودرس الطيران في ١٩٣٠ . اشترك في الحركات العسكرية ضد الأثوريين وفي حوادث ثورة العشائر في الفرات، تطوع في قسم الاستخبارات في مصر عند تركه الخدمة برتبة آمر سرية.

اشتباك الديره بون [مخطط تقريبي]

١١

مجازر شهر آب

يتعذر على من لم يكن في العراق ذلك الوقت أن يتصور الحالة النفسية التي كان يعيشها الرأي العام في البلاد. إن الخيال الشرقي السريع الالتهاب بطبيعته اقتبل الأنباء المحرفة والملفقة أصلاً، دون تمحيص أو مناقشة وآمن بها فور إذاعتها. وتصاعدت رغبة العرب في الاقتصاص من الآشوريين حتى بلغت درجة الغليان. وساد الرعب المجتمعات المسيحية وصارت تضرب أخماساً لأسداس انتظاراً للمجهول الذي سيقع وهي لا تدري مقدار تأثير النتائج النهائية عليها. زد على هذا تحرك الشيعة في الفرات الأوسط الذي كان مصدر قلق عظيم للحكومة بحيث إنها كانت سترحب بأي تحول عنه إلى جهة أخرى. منذ ١٩٢٠ نعمت البلاد بحكم مستقر تدعمه سيادة القانون والنظام في كل زاوية من البلاد تقريباً، وشب جيل جديد يختلف عن سلفه بكونه لم يتعود المخاطر ونذر الكوارث المماثلة. وهناك القوميون العرب المتطرفون الذين أصروا على اعتقادهم بأن البريطانيين يساندون الآشوريين في وقوفهم بوجه حكومة بغداد. معللين ذلك بأن البريطانيين يسرهم جداً لو تهيأت لهم ذريعة تُمكّنهم من التدخل في شؤون البلاد التي نالت استقلالها وشيكاً. ودارت في الأسواق كافة أغرب الشائعات وأعجبها. وبلغت المشاعر: دينية من جهة، وسياسية من جهة أخرى، درجة من الهيجان والحدة لم تعرفها البلاد منذ سنين عدة.

استولى الفزع على العرب بالإشاعات المبثوثة حول عدد الآشوريين المسلحين الذين يتحركون في الشمال - وهي إشاعات بولغ فيها كثيراً كما تبين. وساد الاعتقاد بأن الجيش مهدد بهجوم ألف وستمائة مسلح بل وأكثر. كان العرب على معرفة جيدة بأن هؤلاء الآشوريين بفضل خدمتهم في سلك الليفي هم جنود مدربون وأن عدداً منهم ارتقى إلى مراتب الضباط وضباط الصف. هذه المخاوف التي كانت سدى

ولحمة الأحاديث المتبادلة بين العرب، والوتر الذي تضرب عليه الصحف القومية إنما تمثل مظهراً آخر للعنة الموروثة damnosa haeradirg التي كانت حصيلة أول تطوع للآشوريين في الليفي. إن المخاوف التي كان العرب يعربون عنها في كل مكان كشفت عن الثقة القليلة الملفتة للنظر التي كانوا يضعونها في الكفاءة القتالية للجيش العراقي مع أن هذا الجيش كان مزوداً بالنقليات الآلية وبكل نوع من الأسلحة والتجهيزات العصرية. في الواقع إن العراقيين قبلوا دوماً بعين التقويم القتالي الذي كان الآشوريون يعزونه لأنفسهم، وقد سمعت من عدة مسؤولين عرب قولهم إن الفرد الآشوري يعدل ثلاثة جنود عراقيين. أضف إلى هذا أن تجربة الجيش العراقي في حركات بارزان (١٩٣٢) أعطت مبررات جد قليلة للثقة، فقد مني الجيش فيها برجة عنيفة (اذا اخترنا أخف التعابير). ولم يكن بالإمكان انتشاله من الموقف المتناهي في الحراجة إلا بتدخل القوة الجوية الملكية البريطانية. لكن، حتى لو أخذنا التقارير المضللة بعين الاعتبار، فلم يكن ثم مبرر لأي درجة من الخوف يعتور بغداد من ناحية الميزان العسكري لأن الموقف الحربي كان في غاية البساطة. فعلى فرض انتصار الآشوريين في الديره بون، وهو أبعد الاحتمالات، فلن تنجم عن ذلك خطورة إذ كان يوجد قوة أخرى تعادل قوات الديره بون تساندها من خلف. ولو تطور القتال بهذا الشكل عندئذ سيكون بالإمكان تعبئة الكرد ولا جرم. زد على هذا أن الآشوريين أنفسهم يشكون انقساماً وقد بلغ بهم الشتات حداً أصبح معه القيام بعمل مركز أمراً مستحيلاً. قالوا في إنگلترا إن الهجوم الآشوري في الديره بون لو قدر له النجاح فمن المحتمل أن تعقبه حرب من أحدث طراز. سمعت هذا التقويم يعرضه بشيء من التردد موظف أو اثنان في محاولة منهما لتبرير التجاوزات المغرضة التالية، لكني لم أقف حتى على مجرد إشارة عابرة إلى هذا من أي موظف بريطاني مطلع على الحقائق. ولو قدر للآشوريين أن ينتصروا فلا شك في قيام وضع مربك لكن ليس من المنطق في شيء أن الآشوريين وهم يتحركون في بلد معاد يستطيعون أن يحققوا أكثر من هذا بكثير. إنهم كانوا ولا بد قلقين على سلامة ذويهم الذين تركوهم دون حماية وهذا وحده كفيل بعدم بقائهم كمجموعة واحدة، ولو مني الجيش العراقي بهزيمة فعلاً لما كان ثم مفر من استدعاء القوة الجوية الملكية البريطانية للتدخل ضد الآشوريين، والحرب ضد بريطانيا هي آخر ما يخطر ببال الآشوريين. وفي الواقع إن السبب الأساسي الذي حدا بهم إلى عدم توجيه نارهم إلى الطائرات العراقية عندما كانت تقصفهم في فيشخابور رغم طيرانها

على ارتفاع قليل هو لأنهم حسبوها طائرات بريطانية، هذه الطائرات هي من طراز (دراكون) الجديد، وهو طراز لم يدر الآشوريون أن القوة الجوية العراقية تملك عدداً منه[1].

لقد شددت في السابق على هذه النقطة وهي: أن الآشوريين عندما عبروا دجلة إلى سورية أول مرة لم يكن لديهم مبدئياً أية نية عدوانية مطلقاً. وقد ذكرت أيضاً أن من عبر النهر منهم في مساء ٤ من آب كان يريد الاستسلام ليس إلا. الحق يقال إن هجوم متنصّف الليل على معسكر الديره بون كان مقصوداً ولم يتبعه استفزاز. إلا أن مباشري الهجوم هم من قوم عرفوا بسرعة الهياج وحرارة الرأس، ظنوا أن إخوانهم تعرضوا للنار غدراً ودون مبرر.

حتى في الحالة غير المحتملة لهزيمة يمنى بها الجيش العراقي ويتم خلالها إبادة قطعاته هناك، فمن الأمور البعيدة التصور أن يقدم الآشوريون على عمل عدائي آخر بعد أن يصحوا من سكرتهم ويعود إليهم رشدهم.

وجدت من الضروري أن أسترسل بعض الشيء في الكتابة حول هذه النقطة لأوضح سايكولوجية الموقف. يوجد خلف كل حدث أرضية خوف سوداء، وكثير من الآشوريين اعتقد اعتقاداً جازماً بأن الحكومة العراقية تعد خططاً لإبادتهم كما أن الساسة العراقيين لم تخالجهم أية شبهة في أن الآشوريين هم خطر داهم على الدولة العراقية الفتية. على أية حال كان يسود بغداد لعدة أيام شعور يقرب من الفزع عندما أبلغتها الأنباء في ٥ من آب بنبأ إعادة البندقيات إلى الآشوريين. ذلك العمل الأخرق! العمل الذي أثار موجة من الغضب الجائح على الفرنسيين. فصرت تسمع حتى في المقامات العليا عبارات فظة من أمثال:

«ألا فلنفرغ من هذا القس المشاغب» (يقصدون مار شمعون) أو «إلى سقر بكل الآشوريين وبئس المصير، الرجال فقط لا النساء والأطفال لأن أعين العالم ترقبنا». أو «فلنحشد العرب والكرد ضد الآشوريين» أو «فلنثر القلاقل والإضرابات في سورية ضد الفرنسيين الغدّارين».

لكن الحكمة والتعقل سرعان ما غلبا. غير أن هذه التعليمات الشفوية غير الرسمية تسربت إلى الجيش، ولم يكن الجيش بحاجة إلى كثير من التحريض فمن واجبه إطاعة

---

(١) راجع الهامش رقم ٥ من الفصل السابق (م).

الأوامر بالحرف. لذلك كان يفتك رمياً بالرصاص بأي آشوري ذكر يصادفه في الأيام الأولى، واستنفر العرب والكرد وشجعوا على النهب كما سيرد تفصيله فيما بعد.

كان لقتال الديره بون نتيجة أخرى، فقد وحّد الصف الوطني. وقعت خلال أشهر الصيف اضطرابات خطيرة في الفرات الأوسط حيث تعيش العشائر تحت تأثير المدينتين المقدستين النجف وكربلاء. وكان الشيعة العرب ينقمون أبداً على ما يعتبرونه سيطرة الأقلية السنية واحتكارها السلطة السياسية والإدارية. وفي صيف العام ١٩٣٣ وصلت واحدة من موجات الاضطرابات الدورية أوجها. واتفق أن مرّ (ناجي بگ شوكت) بالموصل قاصداً إستنبول في أواخر شهر حزيران، وهو رئيس وزراء الحكومة السابقة، عرف بكونه من أرجح الساسة العراقيين عقلاً وأكثرهم اتزاناً. وفي الحديث الذي تبادلناه شرحت له خطورة الموقف فأجاب:

«. . . آه هذا لا شيء والخطر الحقيقي هو الغليان الشيعي. لعلك لا تدري أن متصرفيتين (محافظتين) من محافظات الفرات الأوسط هما بلا حكومة أصلاً. وأن المحافظة الثالثة (الديوانية) تشكو ضعف السيطرة وشلل الإدارة مع أن متصرفها هو أقدر وأكفأ المتصرفين في البلاد».

إلا أن «الخطر الآشوري» أطفأ هذه الفتنة بسرعة فقد انهالت عروض المساندة - ربما لم يكن كلها صادقاً - من كل أرجاء المملكة. وفي الثاني من شهر آب عاد الملك إلى بغداد، ولم يكن أحد ليدري كم هو مريض، ناهيك ببرود وجفاء بينه وبين بعض الوزراء[٢] الذين أغاظتهم محاولاته التدخل في قضية احتجاز مار شمعون.

والإدارة المدنية في الموصل التي حافظت على اتزانها إلى درجة معقولة كانت هي الأخرى عاجزة إلى أقصى حد متصور، لافتقارها الذي كاد يكون تاماً إلى المعلومات من زاخو. صحيح أن تقارير كانت ترد بين ساعة وأخرى تقريباً لكن معظمها كان من نسج الخيال والوهم بشكل لا يمكن الاعتماد عليه ألبتة. لم يكن يعرف شيء حتى عن تحركات الجيش، والظاهر أن العسكريين كانوا يتعمدون الإقدام على ما يمكنهم الإقدام عليه لإقصاء الإدارة المدنية، لإدراكهم بأن رجال الإدارة يميلون إلى الاعتدال في حين أن لديهم هم أنفسهم وجهات نظر أخرى. وقد ظفروا في مساعيهم هذه بمؤازرة

---

(٢) كلهم مع رئيس الوزراء. باستثناء الوزراء نوري السعيد وياسين ورستم حيدر وكانوا معه في أوروبا (م).

قائمقام زاخو. هذا الموظف كان نموذج لأسوأ طائفة من الرجال. ففي ثورة العشرين العربية ١٩٢٠ كان مسؤولاً عن المقتلة الوحشية لضباط بريطانيين في (تلعفر) وهي بلدة تبعد بمسافة عشرين ميلاً غرب الموصل، وصدر الحكم بإدانته عنها واستثني أولاً من قرار العفو الذي صدر فيما بعد، وعرف بعد ذلك بأنه ليس خصماً للآشوريين وحدهم بل للمسيحية أيضاً. وقد سببت تقاريره حول اللاجئين الأرمن الوادعين والمسالمين الساكنين في قضائه تشويشاً وبلبلة غير قليلة خلال العام الماضي ولهذا السبب لم يعين ضابطاً سياسياً ملحقاً بالجيش، فنقم وعلى سبيل التشفي عمل كل ما في طوقه لإحباط مساعي الضابط السياسي المعين[٣].

لو أن الإدارة المدنية علمت في مساء الخامس من آب بالوقائع الحقيقية للموقف لأمكن بلا شك تفادي إراقة الدماء والمجازر التي تلت معركة الديره بون. فبعد فشل الهجوم الآشوري عبرت الأغلبية الساحقة إلى سورية مجدداً وقام الجيش بجمع القلة التي بقيت من أطراف الديره بون وأعدمتهم رمياً بالرصاص. أما البقية وقد تبلغ نحواً من مائتين فقد اتجهت إلى الجبال إذ لم يكن لديهم رغبة في أي قتال، وكانت تستحوذ عليهم فكرة واحدة وهي العودة إلى قراهم بأسرع ما يمكن. وإذ ذاك سيكون اتخاذ الإجراءات ضدهم من أسهل الأمور على الشرطة وموظفي الأمن. وتمكن معظم من سلك الطريق الممتدة على طول وادي الخابور من الوصول إلى قراه. وسلم معظمهم نفسه إلى الشرطة فيما بعد ليرسل قسم منه إلى الموصل حيث تم احتجازه في السجن بضعة أيام ثم أطلق سراحه. أما أولئك الذين سلكوا الطريق الأشق عبر جبل (بيخير) الوعر الذي يرتفع زهاء أربعة آلاف قدم بين نهر الخابور وسهل دجلة فلم يسعدهم الحظ كالسابقين، فقد اعترضتهم ربايا من العشائر الكردية التي نظمها قائمقام زاخو بالاتفاق مع ضباط استخبارات الجيش. إن استخدام الكرد بهذا الشكل كان مخالفاً تماماً للأوامر الواردة من الموصل. وكنت أخشى على الدوام مما سيحصل لو أطلق الكرد من عقالهم. وزادت من مخاوفي حادثة وقعت في ٧ من آب في الجبال بالقرب من (سواره توكه) على مسافة خمسين ميلاً من (الديره بون) وفيها قتل آشوريان وجرح اثنان آخران، وقد شرحت مكمن الخطر لوكيل المتصرف الذي أصدر أوامر فورية يمنع فيها استخدام الكرد بصورة باتة إلا إذا وضعوا تحت أشد الرقابة لكن هذه الأوامر لم تطبق لسوء الحظ.

(٣) عن سيرته راجع الجزء الثالث من هذا الكتاب (م).

سلم الآشوريون الذين اعترضهم الكرد إلى الجيش الذي قضى عليهم رمياً بالرصاص فوراً. وكان ميجر آلفري Major Allfrey بوصفه عضواً في البعثة العسكرية البريطانية قد عين ضابط ارتباط للرتل في الديره بون، ووقع صدفة على جثث خمسة عشر آشورياً، كان واضحاً أنهم قتلوا رمياً بالرصاص، فاتهم (بكر صدقي) بالعملية. وأصر هذا القائد قائلاً:

«إن تنفيذ هذه الإعدامات كان انتقاماً للفظائع التي ارتكبها الآشوريون في الديرَبون».

إن (بكر صدقي) كان قد أدرك قبل هذا بأن واقع مرافقة (ميجر آلفري) للقطعات سيكون عقبة كأداء في سبيل ما اختطه وكان متأكداً بأن التعليمات التي زود بها هذا الضابط البريطاني تقضي بأن يلازمه فقام بمحاولات عديدة لإقصائه والتخلص من هذه الرفقة الكريهة. ولما أخطأه التوفيق قرر العودة إلى الموصل وهو على ثقة بأن التعليمات التي أصدرها ستنفذ في غيابه لاسيما وأنه أصدر أوامر مشددة بمقاطعة أي ضابط بريطاني ينضم إلى القوة، ولحسن الحظ أنه رفض اقتراحاً تقدم به أحدهم يقضي بأن «يقتل ميجر آلفري» برصاصة طائشة. ومن المفيد أن نذكر هنا بأن (بكر صدقي) قضى فترة من الزمن في معهد بلگاوم Belgaum للضباط الأقدمين في الهند، وقد كان قبلاً محبوباً من ضباط البعثة العسكرية البريطانية عموماً. كذلك الضباط الآخرون المشاركون في خططه، كانوا قد خدموا بتعاون وثيق مع البريطانيين بعض الزمن، وكانوا ممتنين للقوات المسلحة البريطانية لإنقاذهم من المآزق التي وقعوا فيها أثناء معارك بارزان في العام الماضي. مع ذلك بدا الجيش العراقي في شهر آب ١٩٣٣ (أو على الأقل الوحدات المرابطة منه في الشمال) لا يكنّ إلا العداء الشديد للبريطانيين. وأضيف إلى ذبح الآشوريين طعم خاص لزعمهم بأنهم أصدقاء البريطانيين وأنهم قد خدموهم بإخلاص.

إن حكاية (سليمان نجم) الغريبة قد تلقي ضوء على الشعور السائد في تلك الفترة. كان (سليمان نجم) عربياً من أهالي الموصل يتمتع بنوع من مكانة، ظنها الجيش العراقي مكانة جاسوس لبريطانيا، إلا أنه كان في الواقع مصدراً عاماً للمعلومات عن مسائل الحدود، وكان فيها خبيراً لا يضارع. ففي العام ١٩٣٣ مثلاً وأثناء إعادة تخطيط الحدود مع سورية زوّد مندوبي عصبة الأمم بمعلومات ثمينة حول الموضوع. وقد حمل فيما بعد معلومات - ظهر أنها غير صحيحة - عن عدد الآشوريين الذين عبروا

دجلة لكنه بات لسبب لا أساس له من الحقيقة قط موضوع شك من الجيش. وبناء على طلب من وزارة الدفاع أمر وزير الداخلية باعتقاله (دون استشارة السلطات في الموصل) وتسليمه رأساً لقيادة الجيش وهو أمر مخالف للقانون السائد مخالفة صريحة ومع ذلك تم تنفيذه. وأعدم (سليمان نجم) الحياة برصاصة أطلقها عليه (حاج رمضان) وهو الضابط الذي يلي (بكر صدقي) في القيادة، قال له قبل أن يرديه قتيلاً:

«يسرني جداً أن أرميك بالرصاص لأنك جاسوس بريطاني».

بهذه المناسبة لنتذكر هنا أن البريطانيين هم حلفاء للعراق، وأن القوة الجوية البريطانية هي التي أنقذت الجيش العراقي من دمار تام في الصيف الماضي.

في السابع من شهر آب بات واضحاً أن السلطات الإدارية في سائر قضاء زاخو ومعظم قضاء دهوك قد أصيبت بالشلل وفقدت كل سيطرة على الموقف. ومع أنه لم تصل أية أنباء عن الفتك بالأسرى فقد علمت شخصياً ما يكفي من تصرفات الجيش ليسلمني إلى أشد القلق. وزادت مخاوفي كثيراً بالتقارير التي وصلتني فى الثامن من آب وكلها يدور حول أعمال النهب والسلب في القرى الآشورية. ولم يكن بوسعي مغادرة الموصل لسوء الحظ بسبب حالة الهياج في المدينة نفسها، لأن حادثاً يقع مهما كان صغيراً قد يؤدي إلى أخطر الفتن. وبات (ميجر سارگن) مفتش الشرطة البريطانية هدفاً لحملات عنيفة مصدرها الجيش، فنقصت قيمة عمله بدرجة كبيرة تبعاً لذلك، ونقل في الثامن من آب إلى بغداد بحجة أن حياته معرضة للخطر في حين كان السبب الفعلي هو عدم ثقة زملائه العراقيين به. ولأن الاعتقاد السائد بأن زيارته للمنطقة التي يسيطر عليها الجيش قد تتيح له الوقوف على حقيقة ما يحصل.

قدمت احتجاجاً شديد اللهجة، فلم يساندني أحد فيه. وكتبت لبغداد شارحاً خطورة الموقف من الوجهة الإدارية فتقرر أن يتوجه وزير الداخلية (حكمت بگ سليمان) إلى الموصل بأسرع ما يمكن، لكن قدومه إلى الموصل جاء متأخراً لسوء الحظ.

في السابع من آب وصل الموصل كل من وزير الدفاع (جلال بابان) ومدير الشرطة العام (صبيح نجيب). لكن لم يكن من المحتمل أن يؤمل من أي منهما أي تأثير على تهدئة الوضع.

ينحدر(جلال بابان) من أسرة كردية عريقة شهيرة، وإليها يدين بمركزه لا إلى مؤهلات خاصة أو كفاءة ملحوظة. ولم تكن لديه أي سيطرة على الجيش. وكان الغرض الحقيقي من قدومه إلى الموصل كما علمت بعدئذ هو استنهاض همم الكرد في

الشمال كافة. وفي هذا لم يحالفه أي نجاح لحسن الحظ. وكان (صبيح بگ) ضابطاً سابقاً من ضباط الجيش العراقي، قضى سنة واحدة ملحقاً بلواء بريطاني في إنگلترا، وهو من أولئك الرجال المعتدين بأنفسهم إلى أقصى حد، عرف بمقته للآشوريين. وقد اضطررت في أثناء مغامرة (ياقو) إلى أن أطلب من وزير الداخلية الحد من اندفاعه والآن جاء (صبيح بگ) مزوداً بأوامر من الحكومة تخوّله صلاحية تجنيد شرطة غير نظامية. وقد تم في غضون الأيام القلائل التالية تجنيد ألف نفر من بينهم أكثر من مائة آشوري من مناطق العماديه الشمالية حيث الوضع هادئ. وسُلّح جميعهم وأعطي بعضهم بزات نظامية وهنا يجب القول (خلافاً للتقارير التي ظهرت في الصحافة الإنگليزية) أن سلوك هؤلاء الشرطة غير النظاميين كان حميداً لا غبار عليه، ربما أخطأهم التوفيق في عمل جيد لكنهم لم يرتكبوا عملاً منافياً للقانون.

بحلول اليوم الثامن من آب لم يبق ما يستوجب استمرار عمليات التعقيب خلا جماعات صغيرة آشورية تحاول العودة إلى قراها. مع ذلك فإن التقارير الواردة كانت ترسم صورة مختلفة تماماً، فمثلاً ورد أن قوات كبيرة من المتمردين الآشوريين تتحشد في الجبال ما وراء (باسيريان) وما وراء دهوك. حتى أن تدابير معينة اتخذت لقبول استسلام القوة الوهمية الأولى! مع أن إرسال جنديين فقط لتأمين الاتصال بهم ليس من جنس العمل الذي كان سيقدم عليه الضباط البريطانيون في مثل هذه الظروف. إن الكثير من محتوى هذه التقارير قام بإذاعتها ضباط استخبارات الجيش بسوء نية لتغطية القتول التي كان الجيش يعد العدة لها في حين كانت القوة الجوية العراقية في أولى عمليات استطلاع لها قلما تترفع عن جلب أنباء غير صحيحة.

من الخامس حتى التاسع من آب قامت قوة عسكرية بتمشيط جبل (بيخير) وقاست الأمرّين من الحر والعطش، كانت تعثر هنا وهناك في حنايا الجبل على آشوريين شاردين فتردي كل من تقبض عليه رمياً بالرصاص. واتضح الآن أن الجيش قرر بصورة باتة وجوب إبادة الآشوريين بقدر الإمكان. ولم يَدْعُ لهذا العمل أي هدف عسكري أو مبرر ذلك لأن ضباط الاستخبارات لم يكلفوا أنفسهم حتى بإجراء تحقيق مع الآشوريين المقبوض عليهم فكانوا يقتلون رمياً بالرصاص حال الإمساك بهم، وكائناً من يكون ذاك الذي أصدر الأوامر في حالة وجود أوامر فقد وضح الآن أن قيادة الجيش كانت على ثقة تامة بأن ما رسمته من قرار بإبادة الآشوريين سيكون مدعماً ليس من الرأي العام وحده بل من حكومة بغداد في نهاية المطاف.

في قرى مختلفة وجدتُ الإدارة تتعاون مع السلطة العسكرية في سياسة المجازر (وقد أصبحت عملية قتل جماعي لا غير) واعتبارا من ٧ آب فصاعداً تواصلت عمليات الإعدام رمياً بالرصاص في كل من دهوك وزاخو(٤) وفي ١١ منه جرت مذبحة (سميل) الرهيبة، وفي ١٣ منه وضع التخطيط والتهيئة لمذبحة أشد هولاً في (ألقوش).

في دهوك لم يكن ثم غير قوة عسكرية صغيرة إلا أن ضباط الاستخبارات هناك

---

(٤) في دهوك كان يقيم السيد كمبرلاند مع زوجته وهو مبشر أمريكي عرف بسمو الخلق وعلو المكانة عند كل الموظفين المحليين فضلاً على الكرد قاطبة: أمر في ١٧ من شهر آب بترك دهوك وكانت زوجه قد سبقته في الرحيل عند بدء الاضطرابات. وكانت التهمة التي الصقت به أنه استخدم عمله الإنساني والديني بمثابة غطاء لنشاطه السياسي. اتهام في منتهى التجني والسخف فهذا الرجل كان قد أزعج الآشوريين وأحنقهم إلى أقصى درجة بنشره مقالاً صريحاً في مجلة أمريكية أشار فيه أن الشكوى الآشورية المزعومة لا أساس لها من الواقع. حتى في قضية السيد بانفيل Mr. Panfil المبشر الأمريكي الآخر المقيم في الموصل كان يمكن للعراقيين أن يشكو في علاقاته الوثيقة ببيت مار شمعون إلا أنه لا ظلّ قطعاً في اعتباره ناشطاً في حبك المؤامرات ضد السلطات العسكرية التي قامت بطرده هو الآخر لا السلطات المدنية [ستافورد] بالمناسبة:

المترجم ينقل هذه الفقرة من تقرير سري كتبه قائمقام دهوك لمتصرفين الموصل:

التاريخ ١٥ نيسان ١٩٣٣ الرقم ٥٦ سري.

في الثاني عشر من هذا الشهر زار دهوك الصحافي البريطاني مستر مورتن Morton وأجرى مقابلة مع مالك خوشابا والمطران سركيس ومالك يونان ومعاون الشرطة عزرا أفندي والدكتور بابا برهاد ومدير الناحية لازار أفندي وريس عوديشو الآشوتي، وبحث معهم بحضوري بعض الشؤون الآثورية. أوضح له المذكورون أعلاه حقائق كثيرة عن سياسة مار شمعون الضارة بالآثوريين وأكدوا بأن الأغلبية العظمى من الآثوريين لا يتفقون مع مار شمعون بسبب سياسته المعادية للحكومتين العراقية والبريطانية وأنهم مع قبائل تياري السفلى والباز والآشوتي وكل العقلاء الآثوريين يعتبرون العراق وطناً لهم لا يرضون بديلاً به أي بلد آخر. وأنهم قرروا أن يكونوا رعايا مخلصين للحكومة العراقية وأشاروا أيضاً لمستر مورتن ان مستر رسام لا يمثل أيّاً من الآثوريين خلا مار شمعون وحده. وأن الغرض الوحيد من سياسته هذه هي خدمة أهدافه الخاصة البعيدة جداً عن مصلح المجموع الخ الخ واستمع مستر مورتن أيضاً إلى حديث المرسل الأميركي مستر كمبرلاند. وليس هناك شك في أنه سمع من هذا الشخص ما أيد وجهات النظر التي عرضها الأشخاص المذكورون أعلاه نظراً لما اتصف به مستر كمبرلاند من حكمة وتمسك بالصدق. بالأخير عندما أراد مستر مورتن الاطلاع على وجهة نظر المنسنيور عبدالأحد وكنت قد قدمت تقريراً سابقاً عن هذا الرجل فإنه رفض الإدلاء بوجهة نظره أمامي أو بحضور مالك خوشابا وطلب أن يقابله على انفراد وبقي معه زهاء خمس دقائق ولا ريب أنه أعلمه بدعم وجهات نظر مار شمعون [توقيع القائمقام].

وطئوا بأقدامهم قانون البلاد الأساسي فكانوا يلقون القبض على الآشوريين دون علم الإدارة أو إبلاغها عنها وهو إجراء مناف لأبسط القواعد القانونية لأن الأحكام العرفية لم تكن معلنة. إن أشنع عمليات الإعدام رمياً بالرصاص في دهوك كان ضحيتها أولئك الآشوريين التعساء الأبرياء تماماً من أية مساهمة في أفعال (ياقو) كان يكفي أنهم آشوريون بالنسبة لضباط الجيش. وما حصل في تلك الأيام الرهيبة أصبح أمراً مكشوفاً وكان الناجون من المذابح مصدراً للأدلة ولاسيما النسوة منهم.

النسوة الآشوريات هن من أفضل الشهود، إنهن متبلدات الحس غير عاطفيات أشبه بنساء بويوثيا Boeotia(٥) في افتقارهن التام إلى الخيال، والصورة المتحصلة هي كالآتي:

في منطقة دهوك كان يحمل الآشوريون في لوريات على دفعات تتألف الواحدة من ثمانية أو عشرة، فتأخذهم إلى مسافة غير بعيدة عن قراهم، ويؤمرون بالخروج ليحصدوا حصداً بصليات الرشاش، وفي مناسبة واحدة على الأقل مرت سيارة مصفحة ثقيلة على أجساد الموتى والمحتضرين، هذه الفظائع الوحشية كانت ستبدو صعبة التصديق لو لم تنكسف شمسها بما كان سيأتي. ويظهر أن عدد من قتل في دهوك وحواليها كان قريباً من ثمانين رجلاً. إلا أن الآشوريين يقدرون عدد الضحايا بأكثر من هذا. مهما يكن، فقد نشر الإرهاب جناحه على القرى لعدة أيام وتُرك عدد كبير من الأسر دون أبناء أو آباء. وفي بعض الحالات كانت الجثث تطرح في الأرض البراح ولا تدفن. لكن سوء الحال مهما بلغ فإنه لا يقاس بما كان سيصيب (سميل) في الحادي عشر من آب.

خلال هذه الأيام كنا في الموصل نسمع كل لون من الشائعات المتناقضة الواردة إلى المدينة. ولم يكن سهلاً تمحيصها وغربلتها جميعاً لاسيما وأن عدداً من صغار الموظفين في الإدارة ممن كان يعمل يداً بيد مع الجيش أولى اهتمامه بتعمية الحقائق وطمسها.

---

(٥) جزء من بلاد الإغريق الجنوبية جاءها البوثيويون وطردوا سكانها الاصليين المينيين. اشتهر هذا القسم من الشعب اليوناني بالخشونة وجفاء الطبع والبلادة لاسيما نساؤهم اللاتي أتصفن بالغباء والتجرد من مظاهر العاطفه فتكاد لا تهزهن أكبر كارثة. ولهذا كانوا آخر من غزته الحضارة الهيلنيه. والمثل المضروب بهم واضح.

وفي الحادي عشر من آب قدم إلى الموصل وزير الداخلية (حكمة بگ سليمان) على متن طائرة من طائرات القوة الجوية البريطانية، وفي اليوم نفسه حصلت مذبحة سميل المخزية إلا أننا لم ندر بها إلا بعد أربعة أيام.

كان حكمة سليمان تركياً أكثر منه عربياً وقد خدم في الجيش التركي طوال الحرب العامة، وهو أخ لـ(محمود) شوكت بگ أحد قادة حزب الاتحاد والترقي في استنبول في العام ١٩٠٨. بقي هذا الوزير أكثر اتزاناً من معظم زملائه أثناء فورة الدم الأخيرة في بغداد. وكانت أولى التدابير التي اتخذها عقب وصوله تعد نظراً للموقف الراهن بدرجة كبيرة من الصواب. فقد رتب أن تقوم طائرة بإلقاء مناشير على الأراضي الآشورية. جاء فيها أن القوات العراقية لن تقوم بأي عمل خلال الساعات الستين التالية، وعلى الراغب من الآشوريين أن يستسلم فهو آمن ولا جناح عليه. وفي مساء اليوم نفسه عقد اجتماعاً لوجهاء المسيحيين في الموصل رجاهم فيه أن يبذلوا كل ما في وسعهم للاتصال بالمتمردين وإقناعهم بالاستسلام. وفي أول الأمر بدت النتائج تبشر بالخير. إذ علم في الثالث عشر من آب أن مائة وثمانين قد سلموا أسلحتهم في ألقوش. لكن ما مضت فترة من الزمن حتى تأيد بأن هؤلاء المائة والثمانين ليسوا أولئك المعتصمين الذين قالت الأنباء بأنهم قد تمركزوا في الجبال المشرفة على البلدة، وهو بالأصل محض اختلاق، بل هم آشوريو القرى المنهوبة لاذوا بألقوش ينشدون الحماية.

في اليوم التالي توجه (حكمة بگ) إلى دهوك والعماديه، وكان نفوذه كافياً لوقف أعمال القتل رمياً بالرصاص في دهوك وهو ما أتينا إلى ذكره.

كنت في مكتبي صبيحة الخامس عشر من آب عندما عاد (حكمة بگ). دخل غرفتي وهو في حالة انهيار تام. فقد جاء لتوه من سميل ورأى ما رأى. هذا التركي الحديدي الأعصاب نالت منه المناظر المريعة التي شاهدها فلم يصمد وأصابته حالة من الانهيار.

في اليوم السابق وردتني تقارير مفادها أن ثمة عدداً كبيراً من النسوة والأطفال في (سميل) يعيشون في حالة يرثى لها من الجوع. إلا أن التقارير لم تنوه بالمذبحة قط، وهي التي كانت سبب المجاعة، على أنه كان ثم تقارير غامضة أخرى تشير إلى أن عدداً كبيراً من الآشوريين قد فتك بهم الكرد والشرطة غير النظامية في الجبال المجاورة لدهوك ولم يذكر في أي واحد من تلك التقارير أن للجيش دخلاً في هذه الأعمال. هذه التقارير حملتني في مساء الثاني عشر من شهر آب على كتابة رسالة عاجلة خاصة

لوكيل مستشار وزارة الداخلية السياسي، راجياً منه أن يطلع القائم بالأعمال البريطاني عليها فوراً، وفي اليوم نفسه أبلغت بغداد تلفونياً بمحنة النسوة في (سميل) فاتصل رئيس الوزراء شخصياً بـ(حكمة بگ) في العماديه وطلب منه زيارة (سميل) للاطلاع بنفسه على ما يمكن عمله للنسوة، وعلى هذا ذهب حكمة بگ إلى القرية وهو أجهل الناس بالمنظر الرهيب الذي كان ينتظره فيها.

عندما توجهت حملة (ياقو) إلى سورية، ظلت القرى الآشورية آمنة سالمة من العبث لم تمسها يد اعتداء عدة أسابيع، إلا أن بعض الكرد أقدم في الثامن من آب على نهب عدد من قرى التخوما التي تركها الرجال البالغون إلى سورية - في قضاء زاخو، ولم يقم أي شك في أنهم كانوا قد دفعوا وحرضوا من قبل القائمقام. وعندما شرع الكرد في النهب هربت النسوة بأطفالهن إلى دهوك وسميل. ولم تقع حادثة اعتداء جدّي على أحد منهن. على أن حليهن وأمثال ذلك انتزع منهن في بعض الحالات. وعندئذ فقط بدأ الآشوريون يدركون ما كان مدخراً لهم. ففي غضون اليومين التاليين بدأت العشائر العربية القاطنة على ضفاف دجلة اليمنى تعبر النهر إلى الضفة الأخرى ولم تكن نواياها بخافية. فقد أقر أفرادها أنفسهم بأنهم ما خرجوا إلا للنهب وزعموا بأن إشارة وردت لهم تشجعهم على ذلك. هذا الزعم لا يمكن رفضه رفضاً تاماً لأن أولى الصيحات المسعورة التي كانت تقترح إثارة القبائل ضد الآشوريين سبق أن وصلت قبائل عربية كشمر والجبور، وفي حالة الفزع المتأتية من هذا ترك الآشوريون قراهم وهربوا إلى (سميل).

تقع (سميل) على الطريق الرئيسة إلى زاخو وتبعد عن دهوك بمسافة ثمانية أميال تقريباً وهي تابعة لإدارة هذا القضاء وأكبر القرى المجاورة إذ تتألف من حوالي مائة بيت آشوري وعشرة بيوت عربية، وقد يصل مجموع سكانها الكلي سبعمائة معظمهم آشوريون من قبيلة الباز وقليل من تياري العليا والديز. كان مختارها من أشد المؤيدين لمار شمعون وقد التحق بياقو في سورية مع خمسين رجلاً، هم جميعاً من عشيرة تياري وليس بينهم بازي واحد.

أخذ شعور بالقلق يستولي على القرية بشكل متزايد. وفي الثامن من آب ظهر قائمقام زاخو[٦] في القرية مع شاحنة مملوءة جنوداً. هذا الموظف لم يقدم حتى الآن

(٦) هو عبدالحميد الدبوني انظر شيئاً عن سيرته في الجزء الرابع من هذا الكتاب (م).

تفسيراً مقنعاً لمجيئه بصحبة جنود إلى منطقة لا تقع ضمن إدارته. دخل القرية وطلب من الآشوريين تسليم سلاحهم قائلاً إنه يخشى أن ينشب قتال بين المتمردين الآشوريين وقوات الحكومة وقد يحتمل أن يشارك فيه أهالي سمّيل في حالة وجود السلاح عندهم. وأكد لهم بكلام ظاهره الصدق والحكمة وباطنه الكذب الصراح بأنهم سيكونون في مأمن بحماية العلم العراقي الذي كان يخفق فوق مخفر الشرطة. فلسمّيل بوصفها قرية كبيرة مركز شرطة تتألف قوته من عريف شرطة وأربعة أفراد، فسلم الآشوريون كل ما لديهم من قطع السلاح إلى الجنود الذين حملوها معهم عائدين.

في اليوم التالي أقبل المزيد من الجنود ولم يكن القائمقام معهم هذه المرة وقاموا بنزع سلاح الآشوريين الذين جاؤوا من القرى المجاورة خلال تلك الفترة، ومر اليوم الذي تلاه وهو العاشر من آب هادئاً نوعاً ما، لم يقع حادث ما خلا أن العرب والكرد شوهدوا ينهبون القرى المجاورة بل ودخل بعضهم أطراف سمّيل نفسها وجردوا أرض الدريس العمومية الواقعة في ضواحي القرية من كل المحصود من سنابل الحنطة والشعير المكدسة فالوقت كان وقت حصاد والقرويون منهمكون في الدرس والتذرية. لم يكن بوسع الآشوريين العزّل أن يفعلوا شيئاً، ولم يسع الشرطة التدخل معتذرين بعدم وجود أوامر وبقلة عددهم على كل حال.

بدا جلياً للآشوريين ما كان يوشك أن يقع، أن الأمر لم يكن قاصراً على مشاهدتهم عمليات السلب والنهب وهي تتواصل بل وجدوا أنفسهم فجأة وقد حظر عليهم امتراء الماء من نبع القرية ولم يسمح لهم إلا بالذهاب إلى المجرى الرئيس وكان ماؤه قذراً. ولم يكن بخافٍ عنهم أن الجيش قد أردى العديد من أبناء جلدتهم رمياً بالرصاص، كما رأوا بأمّ أعينهم كبير كهنتهم (ساده) يقاد خارج سمّيل. ظلوا طوال يومهم يتابعون بأنظارهم عمليات السلب والنهب ولم يجرؤ أحد منهم على التحرك من جوار مركز الشرطة باستثناء واحد أو اثنين كان منزلاهما قريبين فراحا يترددان إليها ذهاباً وإياباً في مهام بيتية تبعث الأسى في تلك اللحظات كتهيئة الخبز وهو آخر وجبة قدر لمعظمهم أن يتناولها في هذه الدنيا. إنهم الآن يعانون حالة رعب مميت وقد قضوا تلك الليلة داخل مخفر الشرطة وحواليه والمخفر مقام فوق رابية. إنهم الآن مدركون تماماً المشاعر التي تجيش في صدور العرب، وبالأخص الجيش العربي في الساعات الأخيرة من يوم الحادي عشر. وعلى ضوء القمر الطالع بدأ الناظرون الآشوريون يتابعون جيران القرية من العرب البدو وهم يستاقون قطعانهم وحيواناتهم ففتح هذا

أعينهم على الحقيقة التي لا مجال للشبهة فيها وأدركوا حقيقة الفخ الذي استدرجوا إليه وأيقنوا أن لا نجاة ترجى منه أبداً.

أمر عريف الشرطة أولئك الآشوريين الذين جاؤوا من القرى المجاورة بالعودة إلى بيوتهم وعندما رفضوا محتجين بقولهم إنهم لا يأمنون على انفسهم، أمرهم بمغادرة مخفر الشرطة والنزول إلى بيوت القرية فأطاعوا بعد تردد، وقصد بعضهم منزل (گبرييل) وأخيه (تينان) اللذين راحا يهدئان من روعهم بقولهما إنهم في أمان وإن الحكومة ستحميهم. وفيما كان آخرون ينحدرون إلى البيوت لاحت لهم فجأة شاحنات عسكرية ومصفحات وهي تدنو من القرية، واستداروا فشاهدوا شرطياً ينزل العلم العراقي من صارية مخفر الشرطة وكان حتى اللحظة عالياً خفاقاً كالعادة ولسنوات عديدة بوصفه رمزاً للقانون والنظام الحاميين لكل ساكن في العراق والضامنين الأمن والسلام للمواطنين كافة. فتح الجنود النار على الآشوريين العزل دون سبق إنذار. فسقط كثيرون وبينهم نسوة وأطفال وفر الباقون إلى البيوت ليستتروا ولم يبق أحد في الدروب والأزقة. كان الجنود على ثقة تامة بأن القرية خالية من أي مسدس أو بندقية.

بعد هذا دخل ضابط يركب سيارة فلحق به الجنود وهذا الضابط الذي عرفت هويته بعدها، يدعى (إسماعيل عباوي توحله) وهو من أسرة موصلية معروفة لكنها غير محترمة. أهاب هذا الضابط بالجنود أن يمسكوا عن قتل النساء والأطفال ثم أمرهن بالخروج مع أطفالهن من البيوت والتوجه إلى مخفر الشرطة ففعل ذلك العديد منهن.

وتلا تلك مجزرة وحشية لكل رجال القرية تم وضعها بتدبير ودقة. كانت والحق يقال جريمة نكراء وبالقدر الأسود والقسوة العمياء التي رافقتها ستبقى واحدة من أشنع أحداث الشرق الأوسط الدامية.

لم يتبق في الآشوريين روح قتالية، ويعض هذا يعود إلى الحالة الذهنية التي أوصلتهم إليها أحداث الأسبوع الفائت. ويعود بعضها بدرجة كبيرة إلى أنهم كانوا عزلاً، ولو كان سلاحهم بيدهم فمن المؤكد أن (إسماعيل عباوي توحله) ورجاله سيترددون في أخذهم بقتال متكافئ. لقد باشروا بذبحهم بعد أن جردوهم من أسلحتهم وفقاً للخطة المرسومة واقتضى منهم ذلك بعض الوقت إذ لم يكن في الأمر عجلة ولدى الجنود يوم كامل وأعداؤهم مستسلمون لا حول لهم ولا طول، وليس هناك أي مجال لتدخل خارجي من أية جهة. فنصب أعداد الرشاشات رشاشاتهم خارج نوافذ البيوت التي لجأ إليها الآشوريون موجهة إلى التاعسين الذين سمّرهم الرعب في الغرف الغاصة

بهم، وفتحوا النار عليهم إلى أن سقطوا كلهم وسط المجزرة ولم يبق منهم واقف على رجليه، وفي بعض الحالات اتخذ تعطش الجنود للدم طابعاً حماسياً نوعاً ما فكانوا يجرون الرجال جراً إلى الخارج ويطلق عليهم النار أو تخمد أنفاسهم ضرباً وركلاً لتقذف بجثتهم إلى أكداس الموتى.

(وگبرييل) الذي ذكرناه في فصل سابق، الرجل الذي كان البادئ بالهتاف بحياة الجيش في الحادي عشر من تموز أثناء اجتماع الموصل - خرج موضحاً هويته مسترحماً للآشوريين قائلاً إن ابن أخيه هو (عزرا أفندي) الضابط ذو الخدمة الطويلة في سلك الشرطة العراقية، ثم أبرز وثائق جنسيته العراقية فمزقت أمامه وقتل شر قتلة، وألقى الشرطة بكاهن يدعى (إسماعيل) إلى خارج المخفر وكان قد لاذ به، فشد حبل حول عنقه وأنزله الجنود ركلاً بأحذيتهم درجات المركز وسحبوه إلى حيث أردوه قتيلاً ثم القوا بجثته إلى كدس الجثث الذي كان يعلو باستمرار. وفيما كانت المجزرة تتواصل أمر عريف الشرطة الذي كان مشاركاً منذ البداية بدور رئيس في المؤآمرة الشيطانية، أمر النسوة الآشوريات بإزالة آثار الدماء من حريم مخفر الشرطة فنفذن ذلك برهة من الوقت، ثم ثارت ثائرتهن فجأة على الأمر اللاإنساني، وأهبن بعريف الشرطة أن يدير فوهات الرشاشات إليهن فهن يفضلن الموت على الاستمرار في ذلك. بعد هذا ساق الجنود ما تبقى من الرجال الأحياء إلى خندق وقضوا عليهم جميعاً رمياً بالرصاص ولم يتركوا حياً منهم. وما لبثوا أن اكتشفوا قلة من الرجال أخفت نفسها بين النساء وبعضهم ارتدى ثياباً نسائية فأخذوا وقتلوا.

ولما لم يعد ثم من يصلح للقتل رحل الجنود. كان رحيلهم عن سمّيل في الساعة الثانية من بعد الظهر وتوجهوا إلى (آلوكه) لتناول الغداء ولقيلولة الظهيرة، وعلى أثر رحيلهم دخلت العشائر التي كانت تقف على مبعدة وهي صاحبة العلاقة، فأكملت نهب البيوت الذي كان الجنود قد بدأوا به. لم تسهم العشائر بأي دور في المذبحة فالجيش لم يكن بحاجة لمن يشد أزره في هذه العملية لأنه مزود برشاشات حديثة وهو لا يواجه أي مقاومة.

في ساعة متأخرة من المساء عاد الجنود، لأن عريف الشرطة كان قد اتصل بهم تلفونياً وأنبأهم بوصول عدد من الآشوريين والتجائهم إلى المخفر فتعقبوهم وفتكوا بهم واستمر إطلاق النار حتى المغرب، في الوقت نفسه كانت البيوت الأخرى في القرية غاصة بالنسوة المعولات النادبات المرعوبات مع أطفالهن الصغار، وأكثرهن لم يتبلغ

بلقمة لا في تلك الليلة ولا في الأيام القليلة التي تلتها. فما كان في القرية من حبوب أخذه الكرد الذين انتشروا داخل البيوت واستولوا على أدوات الطهي، والأفرشة، وعوارض السقوف الخشبية أحياناً.

ادخر صباح اليوم التالي صدمةً أخرى للنسوة الفاقدات عقولهن من فرط الحزن، عندما شاهدن الجنود وقد عادوا. لم يكن لديهن فكرة عن سبب مجيئهم، على أن الجيش جاء الآن لدفن القتلى فحسب. جمعت الجثث وألقيت في أخدود قليل العمق. ويجب أن لا يعزب عن البال أن الشهر كان شهر آب وقد بلغت فيه درجة الحرارة اعلاها، حتى قاربت الـ١٢٠ درجة في محرار الفهرنهايت[٧]! وبحسب التقرير العسكري تم دفن ٣٠٥ جثث من الذكور وأربع نساء وستة أطفال. وكثير من القتلى كانوا صبياناً لم يكد يتكامل بلوغهم. كما أصيب حوالي عشرين آخرين من أطفال ونساء بجراح. وقد رأيت أنا بنفسي فيما بعد طفلاً أصيب بطلق ناري في رسغيه معاً إذ كان والده الذي قتل يحتضنه بين ذراعيه.

في تلك الليلة وما تلاها اعتدى عريف الشرطة والجنود على أعراض عدد من النسوة. وفي محاولة للتقليل من شأن ما وقع أنكر إنكاراً قاطعاً هذا العمل، وهذا كذب محض وكل ما يمكن التنويه به أن الاعتداء على شرف النسوة في تلك الأيام العصيبة كان أقل من المتوقع. وأذيع في كل مكان أيضاً أن المذبحة هي من عمل رجال القبائل والشرطة غير النظامية وهذه أيضاً أكذوبة، فالعمل عمل الجيش العراقي، عمل جنود نظاميين تحت إمرة الضباط المباشرة، والمسؤولون الفعليون عن كل القتول هم بالضبط أولئك التابعون لسرية الرشاشات الآلية، أما الجنود الذين كانوا يمرون من خلال القرية طوال النهار فلم يفعلوا شيئاً لإيقاف ما حصل.

و(بكر صدقي) - الذي صفقت له دهماء بغداد وأنزلته منزلة البطل الفاتح، والأنكى منه أن الحكومة العراقية قلدته وساماً ومنحته ترفيعاً - لم يكن في (سمّيل) بل في الموصل، ومع أنه لم يكن هناك فليس ثم أي شك في أنه المخطط والآمر بتنفيذ العملية كلها. وقد أقر المسؤولون فيما بعد ان الجيش كان يهم بمذبحة مشابهة في (ألقوش) لو لم يحولوا دون ذلك، وأن الاخبار حول دخول الآشوريين المتمردين تلك البلدة إنما أذيعت عمداً كيما تتخذ ذريعة للمذبحة المتواة.

(٧) أي ٤٨ بالمحرار المئوي (م).

ان مواراة الجثث في خندق قليل العمق وعملية الدفن التي جرت بشكل اعتباطي غير تام سببت انبعاث الروائح العفنة من الأجساد المتفسخة المعرضة لأشعة الشمس اللاهبة وبشكل لا يطاق، فاجتذبت إلى القرية كل ذبابة وحشرة وبائية من مسافة أميال حواليها. وفي هذا الجو الذي يعجز اللسان عن وصفه عاش لمدة ستة أيام كاملة ألف امرأة وطفل صعقهم الرعب بمشاهدة ذويهم الذكور يبادون قتلاً عن بكرة أبيهم، وكل ما لديهم من طعام قليل من حبوب البطيخ المجففة وكمية شحيحة من الماء. لم تكتحل أعينهم بغير ساعات نوم يسيرة، فقد بقوا ساهرين مفكرين بما خبئ لهم بعد كل هذا. فقد علمتهم تجربتهم الرهيبة ألا يضعوا كبير ثقة في تأكيدات الشرطة بأنهم الآن في أمان تام، وأنه لن يقع أكثر مما وقع.

ووردهم قليل من الخبز من دهوك، لكن لم تتخذ تدابير كافية إلا بعد أن وصل (حكمة بگ سليمان) إلى القرية في الخامس عشر من آب فغلبه التأثر بما رأى وما أن عاد حتى أرسل إلى (سمّيل) أطباء وموظفين صحيين وأعيد دفن الجثث بشكل صحيح وبدقة. وعندما قمت بزيارة للقرية مع ميجر تومسن في السابع عشر من الشهر لم يبد من آثار ما حصل شيء إلا أن منظر النسوة المفجوعات وأطفالهن كان من المناظر التي لن أنساها ما حييت، وأنا الذي قضيت ثلاث سنوات في خنادق فرنسا![8] في هذا اليوم بالذات نقل الأطفال والنسوة إلى دهوك ثم إلى الموصل إذ لم يكن في البلدة أماكن مناسبة لإيوائهن، وفي الموصل أقيم لهم معسكر نصبت فيه خيم، وسنأتي إلى بحث ذلك فيما بعد.

بذل كل مجهود متصور لإسدال ستار على المذبحة، وفرضت رقابة لفترة من الزمن على الخطابات المرسلة إلى الخارج، ولكن تبين فيما بعد أن هذه المجازر لا يمكن أن تبقى سراً إذ إن المسيحيين في الشمال أوصلوا أخبارها إلى الخارج. ومن الطبيعي أن أفعالاً كهذه لا مفر من أن يجد صداها سبيله إلى الخارج، وقد نشرت تفاصيلها ودقائقها جرائد بيروت قبل أن تعرف الموصل عنها شيئاً، ولهذا بدأت حكومة بغداد بالإقرار بحصول مذابح في الآشوريين، إلا أنها ألقت تبعتها على رجال العشائر والشرطة غير النظامية. أخيراً لمّا وجد أن هذه الوسيلة في إلقاء الذنب على الآخرين لا تجدي، اضطر (ياسين باشا) مندوب العراق في عصبة الأمم إلى الاعتراف بأن (غُلوّاً)

---

(٨) أيام الحرب العظمى الأولى [م].

ارتكب من قبل الجيش. وعقب قائلاً إن هذه الانتهاكات تستحق إدانة شديدة لفاعليها وقد نالوا ما يستحقون، وقوله هذا يجانب الحقيقة(٩) فما وقع هو أن الوحدات العسكرية المساهمة استقبلت استقبال الفاتحين عند عودتها إلى الموصل وبغداد وكركوك. وفي الموصل قلّد ولي العهد (ملك العراق حالياً) بيده وفي عرض عسكري وساماً لراية القطعات المشاركة في حركات الآشوريين، ورقي كل من (بكر صدقي) و(حاج رمضان) والضباط الآخرون المشاركون، وعندما وصل بكر صدقي بغداد في سيارته جالساً عن يمين رئيس الوزراء حيته الجموع الحاشدة وراحت تهتف له بحماسة. ومهما يكن فهناك الكثير من العراقيين الذين استنكروا تلك الحوادث، وأبدى العديد منهم اشمئزازه الشديد إلا أنه لم يجرؤ أحد على التصريح علانية في العراق بأن الجيش قد سلك مسلكاً معيباً.

لا جدال في أن أكبر المذابح بالآشوريين كانت مذبحة (سمّيل) إلا أنها لم تكن القرية الوحيدة. وقد أتينا إلى قتول دهوك بالذكر. على أن هناك عدداً كبيراً قتل بالرصاص في زاخو وقريباً منها. وقد بالغت أولى التقارير في عدد القتلى، وكثيراً ما تردد رقم (٢٠٠٠) من الضحايا، وقليل من الناس وبضمنهم العراقيون من قدّر العدد بأقل من ألف. والحقيقة التي ظهرت نتيجة تحقيقات دقيقة وبحسب ما توصلتُ إليه من استنتاج أن الذين لاقوا حتفهم لا يزيدون عن ٦٠٠ غالبيتهم العظمى مزارعون مسالمون لم يقدموا على أي عمل ولم يقترفوا جريمة مهما صغرت ضد الحكومة العراقية، وبلغ عدد من قتل بيد أفراد الجيش خمسمائة وخمسين، ليس بينهم أكثر من عشرين ممن يمكن القول بأنهم قتلوا في المعركة مهما تسامحنا في اطلاق هذا الوصف، والكرد بصورة عامة كان مسلكهم أفضل بكثير مما كان متوقعاً، وخصوصاً بعد التحريض والتشجيع الرسمي الذي لا شك في صدوره لهم.

ففي موضعين لا غير لطخت أيديهم بجريمتي قتل لكنهم نهبوا كثيراً من الأموال. ففي موضع يدعى (سواره) قام جماعة (نيشم آغا) بقتل اثني عشر آشورياً عمداً، وفي (قله بدري) بالقرب من دهوك قتل عدد من النسوة الآشوريات وشوهت جثثهن تشويهاً وحشياً.

وقُتل آشوريون آخرون في أماكن آخرى بيد الكرد في أثناء عمليات النهب

---

(٩) انظر نص خطابه والخطب الأخرى بالمناسبة في الجزء الرابع [م].

والسلب، وربما بالاجمال إن عدد من هلك بيد الكرد قد لا يتجاوز الخمسين. من الناحية الأخرى سجلت عدة من المواقف المشرفة للكرد، في قيامهم بحماية النسوة وأطفالهن. وأنوه بصورة خاصة بـ(محمد آغا گرماوه) فقد أظهر نبلاً وشهامة، أما القبائل العربية فإنها لم تقتل أحداً إلا أنها عقدت العزم على السلب وجمع المنهوبات قدر ما وسعها. أما الموظفون الإداريون باستثناء (عبدالحميد الدبوني) قائمقام زاخو فقد كان سلوكهم في تلك الظروف الحرجة والعسيرة حسناً إلى حد ما، وإن كان علينا التسليم بأن بعضهم أبدى ضعفاً، وأنهم في بعض المواقف رضخوا لضغوط الجيش. وحافظ قائمقام العماديه (مجيد بگ)[١٠] على السكينة والنظام فى قضائه حيت كان انفراط حبل الأمن يخشى منه أكثر من أي منطقة أخرى. لقد نجح في الفوز بثقة الآشوريين التامة وهم كثيرو العدد في قضائه. ونجح كذلك كل من قائمقامي عقره وزيبار وروانذوز الذين كانوا في وضع أفضل من غيرهم، ليس فيه تعقيد. ولم تكن الشرطة عموماً بذات نفع، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى عدم الكفاءة (إن لم يكن أسوأ من ذلك) الذي بدا من مدير الشرطة العام بالذات، إلا أن هذا السلك مع هذا لم يرتكب كثيراً من الجرائم الفعلية ولم أسمع أكثر من قيام الشرطة في دهوك بقتل اثنين من الآشوريين رمياً بالرصاص. كذلك الشرطة اللانظامية فمع انتفاء المنفعة منها لم ترتكب جرماً خطيراً خلا عمليات سلب قليلة، وكان سلوك بعض مفوضي الشرطة غليظاً غطريساً ولم يزيدوا على هذا. لكن عريف شرطة سمّيل كان مجرد استثناء فهو دركي كردي سابق في الجندرمة العثمانية ولا يستبعد أنه ساهم في كثير من مذابح الأرمن وتعلم الروتين وأتقنه. لقد أدلت النسوة الآشوريات بشهادتهن قائلات إن رجال الشرطة الآخرين في سمّيل بذلوا أقصى ما في مكنتهم من مساعدة لهن ولم يكونوا قادرين على الكثير. ومن الجدير بالتنويه ان هذا العريف السيّئ الصيت ظل باقياً في سمّيل حتى أوائل تشرين الثاني ١٩٣٣. لقد ابتز من النسوة الآشوريات مبالغ كبيرة لم يسترد منها شيء وهو الآن في سعة من الحال لا يحتاج معها إلى الاستمرار في الوظيفة إن شاء أن يتقاعد.

هكذا اختتمت أولى العمليات العسكرية لدولة العراق المستقلة. ولولا أمران فحسب لكان كل شيء سيجري على ما يرام حتى بعد الاشتباك المسلح في الديره بون:

الأول هو تلك الفترة القصيرة التي فقدت الرؤوس اتزانها في بغداد. والعرب

(١٠) من آل يعقوبي. وهي أسرة كردية معروفة من كركوك (م).

وبالأخص في الميدان الصحفي معرّضون للتهيج السريع وعدم التسامح في المسائل السياسية الجدية كتلك التي بلغتها القضية الآشورية. ولا جدال في أن العرب كانوا خائفين من الآشوريين كما أوضحنا لذلك تمنوا أن تتخذ إجراءات قمعية شديدة بحقهم وقد تنفسوا الصعداء عندما حالف النجاح تلك الإجراءات وإن استنكر معظمهم الأعمال التي أقدم عليها الجيش عند علمهم بها.

الأمر الثاني هو تلك الوحشية المتعمدة التي أقدم عليها الجيش والتي واكبت الإجراءات الحازمة المتخذة ضد الآشوريين وساعدت في نجاحها إلى درجة لم يتوقعها أشد الساسة تعطشاً للدم في بغداد.

إن وحشية الجيش العراقي المفرطة لا يمكن اغتفارها قط. كما كانت مدمرة شديدة الضرر من الناحية العراقية. لقد انحنت حكومة بغداد وطأطأت أمام زخم الرأي العام ووجدت نفسها بالتالي عاجزة عن اتخاذ الخطوة الوحيدة لإصلاح التلف واستعادة سمعتها أمام العالم المتمدن، أعني إنزال العقاب بالمسؤولين عن الجرائم. كانت دعوى العراق حتى الرابع من آب قوية عادلة إلا أنها انهارت وتهافتت بما وقع في سمّيل وغيرها. إن هذه المذابح شوّهت اسم العراق ومرّغته بالسخام للسنوات العديدة المقبلة.

١٢

نهب القرى

إن نهب القرى الآشورية، الأمر الذي لم تحل السلطات العراقية دونه، أدى إلى خسارة الآشوريين ما مجموعه خمسون ألف پاون سترليني على الأقل[1]، لقد نهبت ستون قرية من قراهم ودمرت تدميراً كلياً أو جزئياً. ولم يكن في الوسع إعادة الحياة الاقتصادية إلى تلك التي دمرت جزئياً إلا بمشقة كبيرة. وسنبحث في الفصل الرابع عشر كيفية تلافي هذه الخسارة المالية الكبيرة وكم من الوقت سيقتضي لذلك ومتى سيكون ومن سيقع عليه عبء تلافيها.

من الأهمية بمكان القول بأنه لم يقع أي حادث اعتداء على القرى الآشورية حتى الثامن من آب. وفيه بات واضحاً أن قيادة الجيش صممت تصميماً لا رجعة فيه على إبادةٍ منظمةٍ للآشوريين. قبل حلول هذا اليوم لم تمس بسوء حتى القرى العزلاء التي تركها رجالها قاصدين سورية مع ياقو. وجرت عمليات النهب الأولى في قرى التخوما الواقعة على سفوح الجبال شمال شرقي سمّيل. وكان المهاجمون من قبائل السليفاني والگلي والسندي الكردية بدفع وتحريض من قائمقام زاخو بلا ريب، ومن العسكريين بالتأكيد. وفي اليوم التاسع تواصلت التقارير لتنبئ بعبور رجال القبائل العربية ضفة نهر دجلة اليمنى وجلهم من عشيرتي الجبور والحديديين، ثم تلتها عناصر من قبيلة شمّر الكبرى. في أول الأمر كان بالإمكان وقف الانتهاكات الخطيرة في الأماكن المجاورة لسمّيل وقد قام معاون الشرطة بعمل محمود في تلك المنطقة وإن اضطر في بعض الأحيان إلى فتح نار بعيدة من رشاشاته على المغيرين لتخويفهم وتفريقهم. إلا أن مدير الشرطة العام تسلم في اليوم التاسع من آب القيادة المباشرة. وقد بلغ من سوء توزيعه

---

(١) بحساب القوة الشرائية للپاون في أيامنا هذه يضرب هذا الرقم بـ(١٥) على الأقل (م).

وحدات الشرطة، التي زيد عددها الآن - إضافة إلى عدم كفاءته ولامبالاته - أنه لم يجر أية محاولة جدية لوقف عمليات النهب عند حد. ولو أن الشرطة أفراداً وضباطاً زودوا بتعليمات مشددة فقد كانت ستقوم بواجبها على أغلب الاحتمال. إلا أن ما كانت تفتقر إليه هو التعليمات المشددة. اتفق أن ضابطاً من القوة الجوية البريطانية كان يسوق سيارته في الحادي عشر من شهر آب على طريق الموصل - دهوك فشاهد جماعات كبيرة من العرب البدو تجتاز الطريق وهي تحمل أسلاباً من القرى الآشورية في الوقت الذي كانت سيارات الشرطة تروح وتغدو على طول الطريق باستمرار غير مبدية أي اهتمام بما يجري.

في الحادي عشر عبرت النهر أفخاذ من شمّر. وكان هؤلاء الشمّريون قد عانوا في العام الفائت كارثة وخساراً عظيماً في قطعانهم نتيجة شتاء غير ممطر فهم لا ريب يرغبون في انتهاز مثل هذه الفرصة للتعويض عن قطعانهم النافقة، فأغاروا على قرى جنوبي دهوك وهي كتلك الواقعة غرب سمّيل قرى لم يشارك أي فرد منها في مغامرة ياقو السورية. ثم اندفعوا إلى القرى الأبعد منها جنوباً باتجاه ألقوش. وانضم رجال (طي) إلى عمليات النهب بالتعاون مع الأكراد واليزيدية المنحدرين من الجبال. كان تصرف اليزيدية معيباً بنوع خاص. فهم أيضاً أقلية، وقد عاشوا طويلاً مع الآشوريين في قرى واحدة، بانسجام ووئام، وفي أعلى الجبال انفرد الكرد بالنهب، لا سيما أتباع الشيخ نوري البريفكاني وهو زعيم روحي وعضو في مجلس النواب، فقد فاق الجميع بسوء العمل. كان الآشوريون يعيشون في عدة قرى يملكها هذا الشيخ وقد قصدوه عند بدء الاضطرابات راجين حمايته فوعدهم خيراً لكنه أخلف الوعد وبذلك تنكر للتقاليد العشائرية والمبادئ الخلقية إذ عمد أتباعه إلى نهب قرى بكاملها وأخرجوا منها عنوة نساءها وأطفالها. وعمدوا في الأحيان إلى تسليم الرجال لأفراد الجيش ليقتلوا في الحال. ونهبت كذلك القرى المتروكة الواقعة على طريق دهوك - عماديه. لقد أعمر الآشوريون بمرور الزمن ما مجموعه أربع وستون قرية في قضاءي دهوك والشيخان ومن هذه القرى الأربع والستين لم يسلم من عمليات السلب غير أربع. ونهبت أربع قرى في العماديه إلا أن القائمقام هنا، وهو من أقدر الإداريين وأشدهم حزماً، حال دون الأكثر من هذا. أما القرى الأبعد منها أي عقره وزيبار وراوندوز فقد أمنت على نفسها وخرجت من المحنة سالمة. ولم يتوقف النهب في منطقة ألقوش (الشيخان) حتى الرابع عشر من آب إذ أبدى معاون مدير الشرطة هناك حزماً يستحق الحمد والثناء، وإن

اضطر إلى استخدام نار رشاشة لويس مرة أخرى موقعاً بين المغيرين البدو عدداً من الضحايا. حقاً لقد أزف الوقت لوضع حد للنهب فالدلائل كلها كانت تشير إلى أن المغيرين سينتهزون هذه الفرصة التي لم يحلموا بها لينثنوا إلى القرى الكلدانية الكبيرة المبثوثة في أرجاء السهل. وفعلاً لقيت اثنتان منها عين مصير جاراتها الآشوريات وفي واحدة منهما أردي المختار بطلق ناري في رأسه. وإن كانت علة الوفاة التي كتبها وكيل الطبيب العدلي في الموصل هي نزف داخلي على أثر سقطة!

بطبيعة الحال كانت درجات النهب متفاوتة. فبعض القرى أحرق برمته وبعض دمرت بيوته برفع عوارض سقوفها الخشبية أما الأبواب فقد كانت كلها من جملة المنهوبات. وحملت الأثاث والأدوات المنزلية برمتها، إلا تلك التي كان يسهل على الآشوريين حملها بعيداً عندما يشعرون بنذير الخطر فيفلحوا في الفرار قبل وصول المغيرين. وفقد حوالي ثلثي الماشية والحيوانات، وكل الحبوب التي كانت في أرض الدراسة وفي عنابر القرى. وكما قلنا، بلغ مجموع الخسائر ما لا يقلّ عن خمسين ألف باون وربما كان أكثر بكثير. ومن قتل أو عانى أكثر من غيره من أعمال النهب والسلب كان بريئاً لم يسهم في مغامرة ياقو، ولم يقدم على عمل ما ضد الحكومة.

أما عن المذابح فقد بذل كل محاولة متصورة لستر حقيقة ما حصل ففي ٢٧ من آب نشرت الصحف الإنكليزية البرقية التالية التي بعث بها وزير الخارجية العراقي إلى وزيره المفوض في لندن:

«حصل بعض عمليات النهب الطفيفة في عدد من القرى التي أخلتها عائلات العصاة. إلا أن السلطات الحكومية أعادت المسروقات إلى أصحابها الشرعيين وعوضت أولئك الذين لم يعد في الإمكان استعادة أموالهم. وليس هناك ظل من الحقيقة في حرق قرى. إلا أنه وقعت حوادث اشتعال نار جزئية في القرى المهجورة. ولم يتجاوز مجموع الخسارة في أية قرية بضعة باونات».

بعد أن قرأت هذه البرقية الرائعة قلت لوكيل المتصرف في الموصل: «إن هذه البرقية لا تمثل ما وقع مطلقاً». فوافقني إلا أنه علق بقوله: «إنها شيء جيد لأجل الدعاية»، فأجبت «إن دعاية من هذا النوع لا بد أن ينكشف زيفها عاجلاً أو آجلاً ومن المحتمل أن يكون ضررها أكثر من نفعها». لسوء الحظ أصبح العراقيون مغرمين جداً بهذا اللون من الدعاية وقد جهلوا كم هي رقيقة شفافة.

وسار الموظفون المحليون على هدي بغداد. وبذل كل جهد مستطاع للتقليل من

شأن الخسائر والبرهنة على أن ادعاءات التعويض عن الخسائر التي تقدم بها الآشوريون مبالغ فيها إلى الدرجة القصوى. لم أشك قط في أن بعض الادعاءات كانت قد بولغ فيها. لكن المبالغة في مثل هذه الادعاءات ليس غريباً حتى في إنكلترا نفسها. على أن الزعم بعدم وجود خسارة هو والحق يقال من السخافة والحمق بمكان. إن كل جولة من جولات تفتيش قمت بها أكدت وجود الخسارات، وجولاتي هذه كانت موضع سخط الموظفين العراقيين وقد حاولوا وقفها فلم يفلحوا كلية. هؤلاء الموظفون وأخص بالذكر موظفي الشيخان أظهروا غلظة وفظاظة شديدين. وفي الشيخان كان القائمقام[٢] مسيحياً، وفي ألقوش كان مدير الناحية مسيحياً أيضاً، وقد انتابهما أقصى حالة من الفزع أثناء النهب فأبقيا كل أفراد شرطتهما في المقرات لحماية شخصيهما. وهنا لا يسعني غير الإقرار بأن الإداريين المحليين المسيحيين لا يرجى منهم خير كثير، وأفضل المسيحيين لا ينشدون أمثال هذه المناصب ومن يطمع فيها هو من أولئك الذين يتسارعون إلى قول وعمل ما يظنون أنه يرضي رؤساءهم ليس إلا. في العماديه تمكن القائمقام المسلم الكفوء من استعادة معظم الأسلاب. وفي دهوك كان الموقف صعباً والحق يقال. لأن معظم رجال القرى المنهوبة هم إما في سورية أو تحت أطباق الثرى وليس ثم من يعاد إليه المنهوب في حالة استعادته. ولكن في الشيخان حيث الرجال متواجدون كافة كان المسترد من المنهوب يقل عن خمسة بالمائة بكثير، مع أن المسؤولين كانوا على معرفة بمكانها. وبالطبع يصعب إصدار أوامر بإعادة المنهوب من ذلك الذي شجع الناهبين على النهب قبل زمن قصير.

لم تتخذ أية خطوة لاستعادة ثقة القرويين الآشوريين في الشيخان. لقد نهبت أموالهم من غير مبرر مع أنهم لم يسهموا في الخروج إلى سورية. وهم من الفريق المناوئ لحزب مار شمعون وهاهم الآن يشهدون بأم أعينهم حصيلة تعب وكدح عشر سنوات تصاب بدمار تام خلال ساعات قلائل، فلا عجب أن نال اليأس منهم وركبتهم الكآبة وحالة مستعصية من القنوط. صدرت أوامر مستعجلة من بغداد تقضي بوجوب العمل على إعادة الآشوريين إلى قراهم. وبطبيعة الحال فقد كانت هذه الأوامر خرقاء ولكن علينا أن نقر - إنصافاً لسلطات بغداد - بأن هذه المقامات لم تكن قد أدركت بعد ما بلغته حالة الآشوريين النفسية. إن الإيمان بالقضاء والقدر هو لا جدال من طبيعة

---

(٢) هو (يوسف رسام) من أسرة رسام التي ورد ذكرها في الكتاب الثالث (م).

الشرقيين، وإن المذابح والقتول كانت عبر قرون عديدة القاعدة المتبعة في هذه الأجزاء المضطربة من العالم. إلا أن القانون والنظام كانا يسودان العراق لأكثر من عشر سنوات. والشرطة في العادة كانت فعالة وسجلها في مكافحة الإجرام وحفظ الأمن مشرّف فالطرق أصبحت آمنة بشكل لم تعرفه منذ عدة قرون. وقد شب جيل جديد لا يعرف شيئاً عن الفوضى التي عاشها الجيل السابق فبدأ يقدّر نِعَم النظام المستقر وأفضاله. في هذه الظروف صار الآشوريون يدركون فجأة وبصرف النظر عن هدوء السنوات العشر الماضية بأن موقفاً جديداً قد برز هم فيه مهددون وغير آمنين. ولم يعد أحد منهم يصدق ما يقوله لهم الموظف العراقي بعد الذي عانوه خلال الأيام القلائل الأولى من شهر آب وليس هذا بالمستغرب، لكنه جعل مشروع الإسكان أصعب تطبيقاً من قبل بدرجة لا تقاس. والسلطات المحلية لم تكن تتحلى بتلك الحكمة والحصافة التي قد تساعد في تسهيل المشاكل وحلها، ففي ألقوش مثلاً كانت مئات من رجال الآشوريين ونسائهم وأطفالهم قد لاذت بها بعد ترك قراها تنشد الحماية وتعيش على صدقات الكلدان المسيحيين سكان البلدة. هناك حاول مدير الناحية ومعاون الشرطة تنفيذ تعليمات الحكومة بإعادة اللاجئين إلى قراهم فأمرهم بمغادرة ألقوش فوراً فرفضوا قائلين بحق: إنهم فقدوا كل ما يملكون وإن قراهم دمرت كما أنهم خائفون فلم يكن من هذين الموظفين إلا أن جمعا الرجال في ساحة كبيرة وصوبت إليهم رشاشة بمثابة تهديد. إن عملاً كهذا لا يمكن أن يعيد ثقة.

زرت ألقوش في ٢١ آب فوجدت الآشوريين في الحالة التي اعتورت كل آشوري، وجدتهم تحت تأثير صدمة الرعب التي شلت قوى التفكير فيهم وأدت إلى انهيار تام في معنوياتهم. كان يصعب أن تتبين في خنوعهم وذلتهم أولئك الجبليين المختالين الواثقين بالنفس الذين عرفهم الجميع بذلك حق المعرفة وأعجب بهم كثيراً في السنوات الاثنتي عشرة الماضية. في ألقوش حاولت جهدي إقناعهم بالعودة إلى قراهم قائلاً: إن الحكومة وعدت بمساعدتهم إلى أقصى حد من إمكاناتها. وأصبت شيئاً من النجاح بعد أخذ ورد طويلين، لأكتشف فيما بعد أن قائمقام الشيخان كتب تقريراً رسمياً يقول فيه إني بذلت كل ما في بوسعي لأثنيهم عن العودة إلى قراهم! ولا أدري أبدافع من تشف أم بسبب عدم اكتراث أو كليهما. ورأى القائمقام ومدير الناحية أن يقوما بجولة لتفقد أحوال القرى ولكن بعد اسبوع كامل!

أخذ الوضع يزداد سوءاً باطراد. ونحن الآن في متنصّف شهر آب ولم يبق لبداية

موسم البرد غير ستة أسابيع أو ثمانية. وهذا ما دفعني إلى استحثاث السلطة بالكتابة والمكالمات التليفونية اليومية بوجوب اتخاذ تدابير عاجلة لتقدير التعويضات وإصلاح القرى. وأكدت توصيةً بإرسال ضابط إسكان بريطاني واحد على الأقل لتقدير التعويضات. كان واضحاً أن المواظفين المحليين لا يملكون القدرة على إنجاز هذا العمل ولا الوقت الكافي، حتى لو توفرت لديهم الرغبة. أخيراً وبعد مرور شهر واحد أرسل ضابط إسكان. إلا أن نطاق صلاحياته كان محدداً، إذ لم يخول صلاحية البت في طلبات التعويض كما أن توصياته التي ضمنها تقريره المفصل الممتاز لم يعمل بها حتى آخر يوم لمغادرتي بغداد إلى إنكلترا في أوائل شهر كانون الأول.

تم فعلاً ترميم بعض القرى فيما بعد. ففي الشيخان أعيد تسقيف بيوت عشر قرى. وفي الأحوال التي تولى الآشوريون التسقيف بأنفسهم لم تدفع لهم الأجور التي وعدوا بها وصرفت لهم مبالغ نقدية صغيرة إلا أنها لم تكن كافية بالمرة. وما وزع على شكل إغاثة وإعانة لم يزد عن ستمائة پاون إلا قليلاً، خصص نصفه تقريباً لقضاء الشيخان حيث الحاجة أمس إليه من الأماكن الأخرى. ولم يسترجع أي مقدار من المنهوبات كما أسلفنا ولم يدفع أي تعويض.

في هذه الظروف لم يكن بالأمر العجيب أن تبقى الثقة بعيدة المنال. وأذكر عن قرية اسمها (بدريه) بالقرب من ألقوش في نهاية شهر آب أني وجدت المختار واسمه (ممو تومو) رجلاً ذا شجاعة أدبية فائقة أنه وقرويوه وجدوا قريتهم وقد دمرت تدميراً كاملاً، ولم يبق لديهم شيء من نشب الدنيا. إلا أن نظرته إلى الموقف كانت حافلة بالتفاؤل. قال إنه سيمضي قدماً في الإصلاح وهو ينتظر المساعدة التي وعدت بها الحكومة ليس غير. فمن البديهي أنه لا يستطيع إعادة بناء قريته كما طلب منه بدون أدوات ومواد بناء. ثم أني لقيته للمرة الأخيرة في نهاية شهر تشرين الأول فإذا به رجلاً كسير الفؤاد فاقد العزيمة ثبط الهمة. إنه لم ير شيئاً من وعود الحكومة فأيقن أن لا أمل يرجى من انتظار تحقيقها. وفي آخر جولة تفقدية لي وجدت الكآبة وفتور الهمة والخور النفسي تطالعني في كل مكان، فالخوف المستولي على القرويين في معظم المناطق كان أعظم من أن يسمح لهم بالشكوى - وهو أمر غير مألوف من الآشوريين.

عندما غادرت الموصل في أواسط شهر تشرين الثاني ١٩٣٣ كان الموقف في القرى الأربع والستين المنهوبة كالآتي:

ثلاث وثلاثون ما زالت مهجورة تماماً. وثمان مسكونة جزئياً وثلاث وعشرون

آهلة تماماً. وفي هذه القرى العامرة كان الميل إلى زراعة الموسم الشتوي قليلاً. فبذلت ما في وسعي لدفع القرويين إلى العمل، وحاولت أيضاً إقناع الرجال المجتمعين في الموصل بالعودة إلى قراهم. وقد وجدت من المستحيل أن يعود هؤلاء كل إلى قريته. إذ كانوا قلة فيها. فاقترحت أن يجتمع رجال من قرى مختلفة ويقصدون واحدة من القرى الكبيرة المتروكة مثل (باسيريان) التي كانت قد نهبت فعلاً إلا أن إصلاحها كان من السهولة بمكان. لكنني جوبهت برفض قاطع، وكان السبب الذي يستندون إليه عموماً هو الخوف. وعلينا أن نذكر هنا بأن السلاح كان قد نزع من جميع آشوريي دهوك والشيخان، ولم يكن لهذا الإجراء أي مبرر لأنهم لم يرتكبوا أي جرم، وقد وافقت الحكومة بعد لأي على إعادة عدد قليل من البندقيات لكنه لم يكن كافياً لإعادة الثقة لأن الآشوريين علموا بشكل قاطع بأن ما لا يقلّ عن ألف بندقية تم توزيعها مؤخراً على جيرانهم الكرد. صحيح أن السلطة أنشأت عدداً من مخافر الشرطة المؤقتة إلا أن قدرتها على حماية الآشوريين وهم في حقولهم محدودة جداً أو هي معدومة بالمرة. وظل معظم القرى في دهوك وبعضٌ في الشيخان خالياً مهجوراً إلى الآن. ففي قرى دهوك كان معظم الرجال الذكور إمّا في عداد القتلى أو في سورية. وأما قرى الشيخان فإن بعضاً منهم تجمعوا في الموصل كلاجئين، قد يبلغ عدد القادرين منهم على العمل ثمانمائة وكلهم عاطل عدا ستين فقط، وهم يعيشون مع ذويهم على الصدقات والصدقة لا تدوم. كيف تراهم هم وأولئك الذين في القرى سيتحملون صبّارة الشتاء عندما تهبط درجة البارومتر إلى عشرين تحت الصفر في الأحوال الاعتيادية. ان التفكير في هذا لمحزن أليم. ويشاء سوء الحظ أنهم كما ذكرت أصروا مجمعين ألا يخرجوا للعمل. وقد كان العمل لهم من ألزم اللزوميات إذ لم يكن هناك أمل في إمكانهم مغادرة العراق وإن بعد أشهر. إن العمل أمر حيوي دعك من كونه الوسيلة الوحيدة للارتزاق ولقد سبق وأن ألحق الاستجداء والعيش كَلاً على صدقات الآخرين ضرراً مزمناً بأخلاق الآشوريين. على أنه يجب أن نلتمس بعض العذر لحالتهم النفسية المزرية. وإن لم يفطن أحد إلى هذا في العراق. كان من السهل على الموظفين العراقيين أن يسيروا على نهج أفضل، من سوء الحظ أن يقع ما وقع، لكن عليهم أن يبدأوا الآن من جديد. إن نسيان ما وقع في شهر آب ليس بمثل هذه السهولة، فلقد عانى الآشوريون الكثير.

في الوقت الذي عجز المسؤولون تماماً أو لم يرغبوا أبداً في فهم وجهة تفكير الآشوريين نرى هؤلاء يشكّون في كل ما تُقدِم الحكومة عليه لإصلاح ذات البين. هم

يقولون: لسنا ندري متى تقوم فينا مذبحة ثانية، وبأي زعم سخيف ستبدأ. وفي وضعهم الأعزل هذا يدركون بأنهم لم يعودوا أنداداً لا للعرب ولا للكرد إذا ما اجتاحتهم موجة أخرى من الحقد. إنهم يدركون حق إدراك ذلك الشكل الذي تثار به النعرة الدينية أو التعصب القومي لتخرج منها نار تحرق الأخضر واليابس وتدمر ما يتعذر إصلاحه قبل إخماد هذه المشاعر. إنهم يدركون كم يسهل على أية حكومة في بغداد تعبئة تظاهرة صاخبة أو إثارة الرأي العام إلى حد الهستيريا، بمجرد صرف بضعة من دنانير لا غير.

حتى في الوضع الراهن للرأي العام العربي فإنه ما كان يسهل الحصول على دعم عام ومساندة لأي مشروع يهدف إلى إغاثة الآشوريين على حساب الجيوب العربية. ففي هذه البلاد التي لم تقطع مراحل كبيرة في مضمار التمدن والحضارة لا تجد ضمير الجمهور شديد الحساسية ولا تراه مستوفزاً يقظاً. ومساعدة الآثوريين هي الأخرى ليست بالأمر السهل مطلقاً. في شهر تشرين الأول وعلى أثر سماعنا عن الازدحام الذي يشكو منه اللاجئون في معسكر الموصل، والعوز والفاقة اللذين يعيشون فيها، قمت مع ميجر تومسن بزيارة المعسكر فلم نجد ازدحاماً ذا خطورة. ومن حسن التغذية البادي في الأطفال حكمنا بأن الحاجة إلى الأرزاق ليست بالماسة. ولكن كان واضحاً أن الشتاء سيكون فصلاً عسيراً. فاستقدمت الكاهن الوحيد الباقي وواحداً أو اثنين آخرين من البارزين فيهم وطلبت منهم تزويدي ببعض التفاصيل والمعلومات على ضوء استمارة أعددتها حول الرجال وعدد من يعيلونه وآخر عمل زاولوه، مدركاً أن هناك ضرورة حتمية ستفرض نفسها فيما بعد لطلب العون وأن مثل هذا الطلب يجب أن يدعم بوقائع ومعلومات. وبعد مرور يومين جاءني القس قائلاً: إنه كاد يرجم رجماً بالحجارة بسبب محاولته الحصول على المعلومات التي طلبتها إذ رفض الآشوريون التعاون قائلين أنهم لن يقدموها إلا إلى ضابط من ضباط القوة الجوية البريطانية أو من الليڤي. فاعترضت بقولي: هذا من اختصاص الحكومة العراقية فأعاد القس الكرة وأخفق ثانية.

كان معسكر اللاجئين في الموصل هو البقعة الوضاءة الوحيدة في الصورة الكالحة. فقد تولى ميجر تومسن إدارته بأقصى درجة من الكفاءة وبأقل اللغط. اضطر في أول الأمر إلى أن يقف موقفاً حازماً من السلطات العراقية مشيراً بصراحة إلى أنه لن يقبل بأي تدخل من جانب الموظفين المحليين، كما كان مضطرا أيضاً إلى أن يأخذ نزلاء المعسكر بالحزم فبذكريات بعقوبة التي ظلت عالقة في الأذهان رفض اللاجئون أول الأمر تسلم جراياتهم من الأرزاق. فنبهوا بهدوء وبلهجة حازمة أن عليهم مغادرة

المعسكر إذا أصروا على رفضهم. كان معدل الموجود في المعسكر ١٥٥٠ نفراً تقريباً وكلهم من النساء والأطفال باستثناء قليل من الذكور المسنين. من هؤلاء ٦٠٠ لديهم أقرباؤهم في الرجال الذين رحلوا إلى سورية أما البقية فلم يعد لها قريب من الذكور. وكان المعسكر يكلف الحكومة العراقية ما يناهز المائتي پاون اسبوعياً. والغذاء كاف، وقد زودوا ببطانيات وثياب جديدة وأسكن معظمهم الخيام. على أن أولئك الذين عاشوا بهذا الشكل في الطقس البارد يعلمون أن الخيام ليست كما يشاع بالباردة. وكان الوضع الصحي في المعسكر ممتازاً وإن أحصي سبعون وفاة حتى ٣٠ من تشرين الثاني معظمها بين صغار الأطفال وكثير منهم أدخل المعسكر وهو على آخر رمق. وتم وقف تفشي مرض الخناق (دفتريا) بسرعة وكل هذا يعود الفضل فيه إلى جهود الملازم الطبيب (ديكسن) في القوة الجوية الملكية البريطانية. إذ وافق نائب مارشال الجو (سي. اس. بورنيت C.S. Burnett) على إعادة خدماته مشكوراً فكان موضع التقدير العظيم عند الآشوريين. ولم يكن الطبيب الآشوري الحكومي الذي حل محله بعين المستوى لسوء الحظ. فبصرف النظر عن أي شيء آخر كانت نسوة المعسكر في شك من أنه ينتمي إلى الحزب المناوئ لمار شمعون في حين أنهن كن من أنصاره.

وخلافاً لنسوة وأطفال المعسكر قامت القوة الجوية الملكية بنقل ثمانمائة آخرين إلى معسكر الهنيدي جواً. هؤلاء هم ذوو جنود الليڤي الذين ما زالوا في الخدمة. ولولا ذلك لوجب أن يوضع معظمهم في المعسكر ولم يكن بوسع القوة الجوية أن تنجز مهمتها الإنسانية إلا بعد اجتيازها عدة عراقيل. كان عليها أن تذلل أولاً العقبات التي وضعتها الحكومة العراقية وبعدها أنهت مهمتها بشكل مرض.

١٣

ردة الفعل في المدن

مما يدعو إلى العجب أن الملك فيصل لفظ أنفاسه الأخيرة وهو أجهل الناس بما ارتكبه جيشه من فظائع. إن زيارته الرسمية للندن شابتها سلسلة من البرقيات المقلقة التي يرسلها الوزراء من بغداد كما ورد ذكره آنفاً. أخيراً وجد الملك أن العودة لا بدّ منها بعد أن ترك إنگلترا إلى سويسرا للمعالجة، وعندما وصل بغداد في أوائل آب وجد الموقف قد خرج كلية عن سيطرته وأفلت من يده.

العراقيون كلهم إلى آخر رجل منهم كانوا واثقين بأن بريطانيا بعد علمها بالمذبحة ستقف إلى جانب الآشوريين وتلك نتيجة تجربة خمس عشرة سنة من الحماية البريطانية التي بسطتها عليهم، ولم يكن لديهم تصور آخر فأدى هذا إلى أن يمتد سخطهم وحقدهم من الآشوريين إلى البريطانيين. إن موجة الشعور بالعداء للبريطانيين لم تبلغ قط ما بلغته الآن من العنف ولا أستثني ثورة العشرين. أما الملك الذي كان يحتفى به في لندن وتولم له الولائم فقد بات موضع شبهة أكثر من أي وقت مضى بكونه ألعوبة بيد بريطانيا. ووجد الوزراء الثانويون أنفسهم فجأة وهم في مركز القيادة وفي عين الوقت في منزلة التابع الأمين للحالة النفسية العامة المشبعة بالكره للبريطانيين عاجزين عن كبح جماحها لو شاؤوا ذلك. ووجد الملك عند عودته أنه غير قادر على تفادي العاصفة. وقد تبلورت في لندن فكرة مؤداها أن التقارير التي ترد من بغداد حول مرضه ما هي في الحقيقة إلا ستار لتغطية موضوع تنازله الوشيك عن العرش. شاعت حكايات عن مقابلات بين رجال البلاط والقائم بالأعمال البريطاني وقيل أيضاً إن الملك الذي يريد العودة إلى سويسرا يعاني متاعب. والحقيقة في الأمر هي أن برقية وجهتها إليه المقامات العليا في لندن أقنعته بالبقاء انتظاراً لعودة سر فرانسيس همفريز الذي استدعي من الإجازة. إن حالة القلق لم تكن مقصورة على البلاط والوزارات.

فالصحف العربية راحت تنفث السم الزعاف والمسيحيون في البلاد صاروا يرتجفون رعباً وفرقاً. ووجد أصدقاء الموظفين البريطانيين المقيمين من بعد النظر واللباقة عدم إظهار صداقاتهم هذه بشكل علني. وعندما فشلت أولى الهجمات الآشورية في فيشخابور حل شعور بالتفوق والسمو محل القلق والتخوف وعمَّ كل الطبقات والأصناف. كان هذا الشعور بالقوة طبيعياً بعد أن تبينوا أن ما كان يوصف (بالخطر الآشوري) قد بولغ في تقديره وبحكم العادة في الشرق ضخم بشكل فاق الحد، وبالغت التقارير الأولى في وصف عنف القتال. ولم تعرف حتى يومنا هذا الوقائع الصحيحة تماماً في بغداد. الحق يقال إن الحكومة كانت مطلعة أولاً على تجاوزات الجيش وان لم تملك تفاصيل كاملة عنها إلا أنها حرصت على إبقاء ما تملكه منها سراً عن الملك فيصل. ويصح القول أيضاً إن التقارير الأولى عن تجاوزات الجيش كذّبت ولم يصدقها أحد فقد كان الاعتقاد أن الجيش العراقي لا يمكن أن يأتي بمثل هذه الأعمال المنكرة الإجرامية. وبعد تردد وافق الملك على اقتراح الشروع في تحقيق رسمي، إلا أن وزير الداخلية أدرك في الحال مغبة مثل هذا التحقيق وما سيسفر عنه عندما قصد الموصل كما ذكرنا في الفصل السابق وكان أول عراقي يطلع على الحقيقة. لذلك أصر على أن لا يباشر في أي تحقيق، وفرض رأيه فرضاً بتهديده بالاستقالة، وسار على الخط المرسوم عموماً في تقاريره التي كان يرسلها من الموصل إلى بغداد تلفونياً، إذ عزا كلها إلى تصرفات الآشوريين وإلى التقارير التي تسربت إلى الخارج حول مؤامرات البريطانيين ومكايدهم[١].

وحكمة بگ الذي كان - كما قلنا سابقاً - تركياً أكثر من كونه عربياً مظهراً وخلقاً، لم يكن يعد في السابق بين الزعماء القوميين العراقيين، إلا أنه وجد نفسه فجأة بطلاً قومياً لا يسمو إلى مقامه هذا أحد. وعند عودته قبلت تعليلاته وحججه على علاتها عند عودته إلى بغداد فاستقبل استقبال المنتصرين بوصفه الرجل الذي كسر شوكة النفوذ البريطاني في الشمال. وبوصول سر فرانسيس همفريز بغداد في ٢٣ من

(١) يقول ستافورد (حاشية): القضية هي أن معظم المعلومات الأولية أرسلها خارج البلاد مقيمون أجانب كثير منهم بريطانيون إذ بلغ بهم التقزز واشمئزاز بالمذابح حداً جعلهم يشعرون بوجوب إذاعتها في أوروبا. يراجع تقريره الرسمي العجيب في الكتاب الرابع. إن الأصل العرقي لحكمة سليمان هو جيورجي أو چركسي (م).

آب ما لبثت أن خفت حدة التوتر، وهوى حكمة بگ من عليائه فقد أوضح السفير البريطاني بشكل لا يقبل التأويل أن سياسة الحكومة البريطانية هي دعم العرب ومساندتهم في المحافظة على سلامة الدولة العراقية، لا مساندة الآشوريين. إن (الكتاب الأبيض) الذي نشر بعدئذ وترجم إلى العربية وأعيد نشره في صحف بغداد برهن بشكل قاطع على أن المستشارين البريطانيين في الحكومة العراقية قد بذلوا كل ما وسعهم لمساعدة الحكومة أثناء تعاملها مع الآشوريين، وهذا ما أدى إلى هبوط رصيد حكمة بگ هبوطاً مروعاً.

كان الموقف في الموصل وبغداد خلال الأسبوع الأخير من شهر آب طريفاً للغاية في الواقع فتأكيدات السفير لم يتح لها الوقت الكافي للتغلب على الفوران العاطفي العنيف الذي حكم قبضته على العرب منذ بداية الشهر، وقد استقبلت أفواج الجيش العراقي لدى عودتها إلى العاصمة استقبالاً منقطع النظير، وإن كان معظم المظاهرات الجماهيرية مبيتاً ومفتعلاً.

إلا أن مظاهرات بغداد لا تذكر بالمقارنة بتلك التي خرجت في الموصل، حيث كانت الحماسة تلقائية لا تحتاج إلى دفع ولا تنظيم من الوزارة. في هذه الآونة كانت الوزارة ترمي إلى تحقيق مطلبين: من المهم التأكيد للأجانب عدم رغبتها في التدخل وأن الوطن يتمتع بوحدة رأي. كما أرادت أيضاً التأكيد للملك بأنه يتعامل مع وزارة يدعمها المواطنون جميعاً، فإذا ناصبها العداء فسيكون هو الذي يتحمل المغبة، وكما ذكرنا في فصل سابق كانت الحكومة منزعجة كثيراً من المحاولات التي أقدم عليها الملك لحملها على السماح لمار شمعون بالعودة إلى الموصل فالوزراء يشعرون الآن بأن الملك عرضة لإظهار المزيد مما عدوه ضعفاً فيه. كان رشيد عالي بگ رئيساً للوزراء وهو من الأسرة الگيلانية الشهيرة رجلاً نزيهاً[٢] لكنه سريع الانفعال حار الرأس. ولم يكن معدوداً من فريق أشد المساندين للملك فيصل فكثيراً ما انتقد سياسته علناً وبصراحة. وكانت الوزارة في بداية شهر آب أشبه شيء بالوزارة الائتلافية، والوزيران الأكثر لصوقاً ومساندة للملك أي نوري باشا السعيد ورستم بگ حيدر قد رافقاه إلى لندن وبقيا معه خارج البلاد خلال تلك الأشهر العصيبة. ومن بين أعضاء

---

(٢) هذا موضع شك أكبر. اقرأ سيرته في الجزء الرابع من هذا الكتاب وسيكون الحكم خلاف رأي مؤلف هذا الكتاب حتماً (م).

الحكومة الباقين كان (حكمة بگ) في الماضي صريح الانتقاد للملك وهو في هذا لا يقل عن رشيد عالي وها هو ذا الآن يتميز غيظاً ويزداد شكاً في أن الملك يحاول حكم البلاد على شكل دكتاتور دستوري. وهو في رأينا السبيل الوحيدة التي يجب الأخذ بها لحكم العراق لسنوات عديدة مقبلة ما دام النظام البرلماني فيه مهزلة. أما (ياسين باشا) الذي يعتبر عادة رجل العراق القوي فقد اتخذ وضعاً شبيهاً بوضع أبي الهول ولم يصدر منه شيء. وبقية أعضاء الحكومة كانوا قليلي التجارب والخبرة، وليس لهم وزن يذكر.

كان الملك خلال شهر آب هدفاً لهجمات خفية مقنّعة إذ ساد اعتقاد بأنه واقع تحت تأثير البريطانيين. وقد تنوسي أو تجوهل واقع كونه أعظم وطني في العراق وأنه هو الذي استطاع تحقيق استقلال البلاد في مثل هذا الوقت القصير. لا مجال هنا للتنويه المسهب بشخصية الملك فيصل ولا بخدماته، وإن لم يخل من هَفَوات وهَنَوات ومن لا يهفو؟ لكن هناك حقيقة لا مراء فيها، وهي إن قدر للمملكة العراقية الحياة والدوام فإن الفضل يكاد كله يرجع إلى مجهودات ملكها الأول المتواصلة.

بدا هذا الملك عند عودته إلى بغداد في الثاني من آب رجلاً مرهقاً أنهكه المرض. وقد تبين أصدقاؤه الإنگليز سوء حالته من مظهره العام خلال زيارته الرسمية للندن. إن الصدمة التي أصابته بها المسألة الآشورية وإدراكه التعمد المقصود في عدم الهتاف بحياته أثناء مظاهرات بغداد، في حين لقي الهتاف باسم مصطفى كمال أتاتورك حماسة، وغضبه لما بدا تحقيراً له من داخل بلاده في أنقرة لا شك عجلت بوفاته. ترك بغداد في صبيحة الثاني من شهر أيلول دون أن ينتبه إلى سفره أحد تقريباً. وتوفي في جنيف بعد خمسة أيام. لقد أفنى نفسه في خدمة بلاده وهز نبأ وفاته العراق من أقصاه إلى أدناه وحصل رد الفعل المحتوم لصالحه، لكن ذاكرة العرب لسوء الحظ ضعيفة لا تصمد لطول وقت.

في كركوك أيضاً كانت ضجة عظيمة. فهنا ما زالت ذكرى فتنة الليڤي في ١٩٢٤ عالقة بالأذهان، وهنا عدد كبير من الآشوريين كانت شركة النفط العراقية قد استخدمتهم. إلا أن السلطات المحلية لحسن الحظ وقفت موقفاً حازماً غير عابئة بالجهات العسكرية فلم يقع ما يعكر صفو الأمن أو يخل به. وفي (بيجي) القرية التي تقع على دجلة وتبعد زهاء مائة ميل عن الموصل جنوباً، حيث المركز الآخر لشركة النفط العراقية، وقعت حوادث شغب إذ هوجم العمال الآشوريون ونجم عن ذلك قلة من الضحايا، وأعيد الأمن والنظام فور وصول تعزيزات من الشرطة.

كان أشد ردود الفعل وأخطرها في مدينة الموصل، وهذا طبيعي فللموصل شأن مع الآشوريين وأي شأن. كانت المدينة المقر العام لليفي الآشوري عدة سنوات، وقد اختارها عدد كبير من الآشوريين محل سكنى كما اتخذها مار شمعون مقر سكنى له دائمياً منذ أن أكمل دراسته في إنكلترا، فنما خوف وكره للآشوريين في نفوس الموصليين. والموصل مدينة كبيرة يسكنها مائة ألف نسمة بينهم عشرة آلاف مسيحي وفيها مقر البطريرك الكلداني ومحل سكناه كما وجد أساقفة للكلدان واليعاقبة والطوائف الأخرى فضلاً عن وجود مقر القاصد الرسولي الفرنسي الجنسية.

قليل من زار الموصل وخرج بكلمة طيبة بحق سكانها المهجنين. إن (سر مارك سايكس) يصفهم في كتابه آخر تركة للخلفاء The Caliphs last Heritage بشكل لا لبس فيه ولا غموض.

أقامت أنباء خروج الآشوريين إلى سورية المدينةَ ولم تعقدها وظلت الخواطر ثائرة إلى حد ما لبضعة أشهر خلت بسبب حوادث مثل قضية قذف بيوت الضباط العراقيين بالحجارة مما ذكر في فصل سابق، كما أن أنباء قتال الديره بون أججت ناراً في نفوس الدهماء، ولم يعد الموقف العدائي الضعيف قاصراً على الآشوريين بل تعداه إلى البريطانيين والفرنسيين. وقادت الصحف المحلية معركة عنيفة جداً، كان الفرنسيون منذ عهد طويل موضع شك. فقد ساد الاعتقاد بأن أكثر ما يرغبون فيه هو أن يروا الاضطراب والقلاقل تنهش جسم العراق ليتعللوا بها ويتخذوها حجة تبرر الإبقاء على انتدابهم لحكم سورية. إن أسلوب تفسيرهم لانتدابهم وكيفية تطبيقه كان يختلف اختلافاً بيّناً عن المفهوم البريطاني له، ولهذا كان أسلوبهم في سورية موضع انتقاد شديد من العراقيين. وزادت أنباء إعادة السلاح للآشوريين في تلك المشاعر اشتعالاً، ومع أن هذه البادرة الفرنسية كانت بلا شك خطأً فاحشاً في التقدير من قبل موظفي الحدود الفرنسيين إلا أنه يصعب جداً الاعتقاد بأن ذلك كان جزءاً من مخطط وضع بدقة وعناية كما كان يعتقد حتى في الدوائر الرسمية العراقية. واتهم مسيو لوكا Lucas القنصل الفرنسي في الموصل بأنه كان على تماس وثيق (بياقو) قبل خروجه إلى سورية. اتهام لا نصيب له من الصحة بتاتاً. وهوجم البريطانيون بعنف في الصحف[٣] وغيرها. وقد

---

(٣) ها هنا يجب التنويه بأنه لم تتخذ أية خطوات ضد أي صحيفة بغدادية شتمت بأقذع لهجة حليفة العراق بريطانيا العظمى في حين أن صحيفة (بغداد تايمس) إنكليزية كانت قبل أشهر قلائل =

سبق فأوردنا قصة مفتش الشرطة (ميجر سارگن): عندما سألت مدير الشرطة العام كيف سمح لنفسه باتهامه بتعمده العمل ضد الحكومة وهو الآن في خدمتها؟ أجاب أنه يملك معلومات قاطعة بأن ضابط استخبارات القوة الجوية البريطانية وضباط قوات الليڤي كانوا يغشون منزل مار شمعون ليلياً. إنه لقول هو من السخافة بمكان طبعاً. واتهمت القوة الجوية البريطانية بإلقائها رسائل وأعتدة وأرزاق إلى الآشوريين. وأنب موظف عراقي لأنه لم يطلع رؤساءه على هذه الأنباء لكن لم تتخذ بحقه إجراءات صارمة والحق يقال، سوى أنه وبخ عندما احتج بأنه لم يصدق مثل هذه الأخبار. وتحطمت طائرة عراقية أثناء ما كانت تهم بالتحليق بسبب وسقها بأكثر من حمولتها المقررة من القنابل فشاع فوراً أن إحدى عجلتيها قد أرخيت عمداً من قبل الميكانيكي التابع للقوة الجوية البريطانية. حادث في ظروف كهذه يجعل الجماهير وسواد الشعب مهيئةً دائماً لتصديق مثل هذه الإشاعات الكاذبة، إلا أن هذا الاستعداد لتقبل الأكاذيب كحقائق تعدى سواد الناس في الموصل إلى معظم مثقفيها وموظفيها أنفسهم.

واكتنفت المسيحيين من أهالي الموصل حالة من الهلع تجل عن الوصف بسبب تصاعد حدة المشاعر إن لم تصدر تهديدات واضحة ضدهم. على أية حال، كان خروج أي آشوري من منزله ضرباً من المستحيل. وقد هوجم صبي آشوري أقدم على ذلك فأصيب جراء ذلك بجراح بليغة، اعتدي عليه أمام أعين الشرطة إذ حام الشك في أنه كان يهم بوضع قنبلة في جسر الموصل! كما سبق وأخبر عن أحد الآشوريين بأنه وضع سماً في خزان إسالة الماء في المدينة. وجهل الموصليون الحقيقة البسيطة وهو أن أكثر الضرر الذي سينجم عن هذا العمل سيلحق بالآشوريين أنفسهم. وأصل الحكاية هو أن آشورياً مستخدماً في القوة الجوية الملكية شوهد وهو يضع مواد كيمائية للتصفية في حوض الماء، وهو العمل الذي أنيط به وظل يزاوله طوال عشر سنوات متوالية.

إن أنباء فشل الهجوم الآشوري خففت من حدة التوتر إلى حد ما، وإن ظل شيء

= موضع شك بأنها أعادت طبع بعض تنويهات عن أسلوب وأخلاق شاه إيران كانت قد سبقتها إلى نشرها صحيفة لندنية (ستافورد). وأرجح أنها القصة المشهورة حول الوليمة العشاء التي أولمتها ڤكتوريا لمظفرالدين شاه أثناء زيارته بريطانيا فكان يرمي بالعظمة وراء ظهره كلما أتى على اللحم فيها. وخشية أن يصدر شيء من الحاضرين بادرت هي أيضاً تفعل فعله وتقذف العظمه وراء ظهرها (م).

من القلق مسيطراً على النفوس بسبب ما كان يظن أولاً بوجود عصابات آشورية كبيرة مسلحة تجوب الجبال طولاً وعرضاً.

في الثاني عشر من شهر آب أبعد كل من داود أفندي والد مار شمعون و(تيادور) أخيه من الموصل. إذ كان قدر كبير من الدعايات الضارة لكل من الحكومة والآشوريين معاً يصدر من بيت مار شمعون حتى بعد خروج الآشوريين إلى سورية، وكان من الواجب وضع حد لها. وأبعد قبلهما عدد من زعماء حزب مار شمعون وكان من المرغوب فيه إبعاد (سرما خانم) عمة مار شمعون إذ لم يكن هناك شك في أنها المصدر الخفي لكل الدعايات المضادة للحكومة، لكن وجد من الضروري تأجيل ذلك، وعندما قصد ضابط الشرطة منزلها وجده غاصاً بالنسوة الآشوريات وهن في أقصى درجة من الهستيريا. وكن خليقات بالأتيان بأي عمل متصور. ولم يكن الموظفون في الموصل يرغبون في استخدام القوة كما لم يكونوا يرغبون في أن تلطخ أيديهم بدماء النساء. ولهذا تركت (سرما) لشأنها مؤقتاً إلا أنها تركت الموصل بهدوء بعد ذلك بأيام قلائل(٤).

بلغت الموصل أنباء المجازر في الشمال فكان صداها عظيماً جداً. وأعقب ذلك أزمة أخرى أكثر خطورة. في الموصل بعكس بغداد قليل من الأهالي أظهر أدنى حد من الأسف على ما حصل. وفي ١٨ من شهر آب عادت القطعات العسكرية المشاركة في قتال الديره بون إلى المدينة فاستقبلت استقبالاً حماسياً وأقيمت لها أقواس النصر وزين بعضها بالرقي [البطيخ المائي] بعد أن لطخت بالدم وغيبت نصال الخناجر في أحشائها. هذا التمثيل الدقيق للغاية لرؤوس الآشوريين المقطوعة كان يتمشى مع الشعور السائد في المدينة. ولم يقع حادث مخل بالأمن للسبب البسيط وهو أن الأهالي المسيحيين حرصوا على ملازمة بيوتهم، إلا أن المسلمين كانوا فى أعلى نشوة من الشعور بالاقتدار والمنعة فأطلق الكثير من العيارات النارية في الهواء تعبيراً عن الفرحة بالخلاص من الخطر الآشوري الساحق. سمعت هتافات عالية بحياة الجيش وبكر صدقي وكنت تسمع من كل جهة هتاف «عاش العراق» «عاش مصطفى كمال»! «عاش

---

(٤) عندما تركت الموصل مع مجموعة من أقربائها سلكت طريق بغداد وبقيت المجموعة فترة من الزمن في مقر جمعية الشباب المسيحي YMCA ومن هناك رحلوا نهائياً إلى قبرص حيث هم الآن (ستافورد).

حاج رمضان [آمر الرتل]» ولم يسمع هتاف واحد بحياة الملك فيصل، وإن سمع هتاف بحياة ابنه الأمير غازي [الملك الحالي].

وزادت لهجة مقالات الصحف عنفاً لتصعد من هياج الجمهور شيئاً فشيئاً، فكتبتُ في ١٨ من آب تحذيراً شديداً لوكيل مستشار وزارة الداخلية مشيراً بأن الموقف سيكون محفوفاً بالأخطار للعدد الكبير من مسيحيي الموصل، وأن الجيش العراقي في أقصى حالة من التوتر والثورة العاطفية، وهو نظراً لما وقع في سمّيل قمين بأن يقدم على كل شيء. وفضلاً عن هذا فان حملة عنيفة من الدعاية ضد الأجانب وضد المسيحيين قد أسلمت الدهماء إلى حالة من الهياج المسعور وأن المسيحيين في الموصل قد استبد بهم الفزع. فبهياج الدهماء والتسيب قد يؤدي أي حادث مهما قل شأنه إلى مأساة عظيمة. وقدرتُ أن أزمة ستخلق إن عَمِدَتْ عصبة الأمم أو أية دولة من الدول الأجنبية إلى تقديم احتجاج أو فرض مطالب. ومن المؤكد أن الجيش العراقي سيقاوم أي تدخل أجنبي وأن موقفه قد يحول دون أية مبادرة تقوم بها السلطة الإدارية والشرطة لاستتباب الأمن وإعادة الهدوء والسكينة.

إن سبب هذا الانفجار العاطفي الجديد هو الخوف من التدخل الخارجي وحكمة بگ وزير الداخلية أول من أدرك هذا الخطر. ما من شك يخامرني في أنه أسف للمذبحة وكان عاملاً قوياً جداً في الحيلولة دون ارتكاب جرائم أخرى فقد أدرك أنها ستؤدي حتماً إلى احتجاجات دولية أو ربما إلى تدخل خارجي. وكل مسلم ومسيحي في العراق ولاسيما في شماله كان واثقاً من أن التدخل الأوروبي واقع لا محالة إلا إذا تمكن العراق من وقفه بالقوة. وفي مجرى مناقشات لجنة الانتدابات الدائمة في جنيف - مما أوردناه في الفصل السادس - أجاب سر فرانسيس همفريز رداً على سؤال وجهه أحد أعضاء اللجنة، بقوله: «إن المسؤولية الأدبية ستقع على عاتق حكومة صاحب الجلالة البريطانية إذا ما ثبت بالدليل أن العراق غير أهل للثقة التي وضعت فيه بخصوص معاملة أقلياته بعد نهاية الانتداب[٥]. ومهما قيل في إنكلترا[٦] أو في جنيف

---

(٥) المحتوى هو شكل معاملة الأقليات في العراق بعد انتهاء الانتداب (ستافورد).

(٦) من ذلك التصريح الرسمي لوزير الحرب الفيكونت هيلشام Viscount Hailsham في مجلس العموم جواباً على الفهم المحرف أو التفسير الذي ارتاه رئيس أساقفة كانتربري لتصريح السر فرانسيس بهذه العبارة «إن الذي يقصده السر فرانسيس هو هذا: سئلت لجنة الانتداب: هل أنتم مقتنعون بأن العراق قد بلغ مرحلة التقدم حتى الآن بحيث يمكن أن يعهد إليه بممارسة حريته =

عن المعنى المقصود بعبارة المسؤولية الأدبية فإن كل من في العراق يدري كيف اعتبر الآشوريون أنفسهم أصدقاء البريطانيين، والكل يعلم بمقدار الخدمات التي قدموها للبريطانيين. إن الرأي العام غير الرسمي لم يسعه أن يصدق بأن البريطانيين سيتخلون عن أصدقائهم ساعة المحنة. وقد لاقت تلك الأخبار التي زعمت بأن البريطانيين قد أنزلوا قوات في الكويت بل حتى في الفاو(٧). كان منطق حكمة بگ وكل أهالي الموصل تقريباً: هي أن السبيل الوحيدة للحيلولة دون مثل هذا التدخل الذي يهدد استقلال البلاد الجديد هي التلويح بمذبحة أخرى. وقد قال لي حكمة بگ نفسه: «لو وقع أي تدخل أو محاولة انتقامية فإن ما سيحدث سيكون أسوء بكثير مما حدث في الماضي». ولم يكن هذا بالتهديد الفارغ فقد أرسلت رسائل إلى العشائر العربية والكردية تطالب بالاستعداد لمقاومة الأجنبي إلى آخر قطرة من دمائها. وتلقت الحكومة منها أجوبة مشجعة، إنْ كان فيها نصيب من الصدق والإخلاص!

إلا أن مشاعر الدهماء المسلمين في الموصل كانت أصيلة لا شائبة فيها فتعصّبهم الكامن كان يمكن إثارته بسهولة والمسألة هي ليست مسألة دين. لأن قضية الآشوريين هي بالأساس قضية سياسية، والتهديد بذبح المسيحيين لم يطلق بسبب من دينهم قدر ما أطلق بسبب الشعور بأنهم الحلقة السائبة والضعيفة في وحدة الدولة، فمن الطبيعي والحالة هذه أن يستبد الخوف بالمسيحيين.

استمرت حالة التوتر بضعة أيام بشكل كان أقل حادث كفيلاً بتسبب مذبحة شاملة.

= دون خطر أو خشية؟ أجاب السر فرانسيس: أنا مقتنع بأنه قادر. لكن المسؤولية في الأخذ بوجهة النظر هذه إنما يجب بالأحرى أن تقع علينا نحن حكومة صاحب الجلالة وليس عليكم أنتم لجنة الانتداب التي لا تستطيع كما هو واضح معرفة الحقائق معرفة جيد جداً. إنه لم يقل، وما كان ليريد القول ولم يفهم قط بأنه قصد القول، بأن يضمن في المستقبل قيام حكومة صاحب الجلالة بحماية الأقليات في العراق وأن تتحمل المسؤولية الادبية بالنسبة لهم. إنه لم يعنِ ذلك. وهذا يبدو واضحاً مما حصل فيما بعد (من محضر التحقيق الرسمي في مجلس اللوردات المؤرخ في ٢٨ من تشرين الثاني ١٩٣٣ (ستافورد).

(٧) بل وتمّ تشخيصها فقيل إنها فرقة كاملة من الگورگا وصلت من كراچي. وإن هناك أنباء واسعة الانتشار بأن الجنود البريطانيين في الهند تلقوا أوامر بالاستعداد وهم في الإنذار. إن الفاو هي ضمن الارض العراقية تقع في فم شط العرب. والكويت إمارة مستقلة في رأس الخليج الفارسي تقع على مسافة تسعين ميلاً تقريباً من مدينة البصرة وليس فيها ميناء يصلح لرسو سفن كبيرة والماء ضحل. وليس في البلد مشروع إسالة ماء. إلا أن هذه الحقائق كلها لم تحل دون انتشار الإشاعات (ستافورد).

وقد نبهت حكمة بگ إلى الخطر عدة مرات ورجوته أن يكبح من جماح الصحف وأن يضع حداً للأقوال العنيفة، فوعد بذلك لكنه لم يفعل شيئاً أو حاول القليل التافه لأنه لم يكن راغباً في التخلي عن أقوى سلاح عنده. الحق يقال إنه لم يكن يريد وقوع الانفجار إلا عند اللحظة المناسبة. لكنه سهى عن حقيقة واحدة وهي أن أهاجة الجمهور المتعصب أسهل من السيطرة عليه. وقد زاد توتر أعصاب مسيحيي الموصل بالخطاب الذي ألقاه بكر صدقي في أهالي الموصل بمعرض شكرهم على استقبالهم الحار للجيش وهذا هو نصه:

«يا أهالي الحدباء[8] (الموصل) الأحرار

إن ما أبديتموه من السجايا العربية النبيلة وحماستكم في تكريم الجيش العراقي الذي أدب الآشوريين العصاة ولقنهم درساً وترحيبكم العظيم به، إنما هو تقدير للواجب البسيط الذي أداه، قد أعاد إلى الذهن تلك الوقائع الخالدة والوطنية الصادقة والأعمال المجيدة التي تميز بها أهالي الموصل في أشد المواقف حراجة عندما كان سيف الاحتلال مسلطاً على رقابنا. شكراً لكم يا أهالي الحدباء ومع الشكر الإعجاب والتقدير. الشكر الذي أقدمه هو بمثابة عهد لما سيقوم به الجيش من أعمال في المستقبل إنجازاً لواجبه العظيم الذي شعر الجيش وما زال يشعر بأن عليه أن يستعد لإنجازه، ولهذا فلنترقب مع الجيش ومع الوطن مجيء ذلك اليوم الذي بات واضحاً الآن».

إن التدخل الخارجي لم يعد متوقعاً لكن كان يقتضي قليل من الوقت لتسرب هذه الأنباء إلى الموصل. وكما أسلفنا عاد (سر فرانسس همفريز) إلى بغداد في ٢٣ من آب لكن عندما قدم الأمير غازي ولي العهد في ٢٧ منه لتفقد قطعات الجيش ولزيارة المدينة لم يكن قد طرأ تغيير كبير على حالة الهياج. ورافق الأمير في هذه الزيارة كل من رئيس الوزراء ووزير الداخلية. وأقيم حفل استقبال بمناسبة مقدمه في حديقة البلدية التي عرفت سابقاً (بحديقة إيمري) تكريماً لوزير المستعمرات البريطاني الذي كان لمجهوداته الفضل في ضم ولاية الموصل إلى العراق بدلاً من تركيا. ودعي القناصل الأجانب إلى الحفلة فضلاً عن وجهاء المسلمين والمسيحيين. وما إن دخل ولي العهد

(٨) «الحدباء» هو واحد من أسماء الموصل الدارجة جاء من حدبة لها (نشز) من الأرض كانت تقوم عليها قلعتها القديمة (م).

حتى تعالت الهتافات المعهودة وتلتها صرخات - «فلتسقط بريطانيا، فليسقط المستعمرون»- وكان هذا بطبيعة الحال إهانة مباشرة للقنصل البريطاني الذي دعي بصفته الرسمية. وقد أخطرت السفارة البريطانية بالحدث فوراً، لكن يظهر أن الحكومة العراقية لم تتلق عنها تنبيهاً رسمياً. وكنتُ حاضراً وسأبقى أذكر دائماً تلك المشاعر الباردة التي قوبلتُ بها. لقد مرت عدة أزمات من الفورات الشعبية الحادة المعادية لبريطانيا في مصر والعراق، إلا أني لم أشهد شيئاً يقرب من الجو المحموم الذي ساد الموصل خلال أيام شهر آب تلك.

استعرض الأمير غازي الجيش في اليوم التالي. وقد دعي إلى الاستعراض كل شيوخ العشائر من شمال العراق وخلافاً للعادة لم توجه بهذه المناسبة الدعوة للمقيمين البريطانيين بصورة شخصية. ولم يكن حاضراً من الأجانب غير قناصل بريطانيا وفرنسا وإيران والمفتش العام البريطاني للجيش العراقي ومراسل صحفي بريطاني واحد. وحيّا الجمهور الجيش بحماسة لا نظير لها، ولكن سرية الرشاشات الآلية التي قامت بتنفيذ مخطط المذبحة في سمّيل لم تحظ بالتفاتة رضى والحق يقال. وفي أثناء مرور قطعات الجيش كان بكر صدقي والضباط الأقدمون هم الأبطال الغر. وخص الجمهور الأمير غازي بأقوى الهتافات وأكثرها ولم يسمع اسم والده (فيصل) ينطق به ولو لمرة واحدة من خلال الهتافات المتواصلة، اللهم في فترة الصمت الذي ساد المكان أثناء قيام الأمير بتقليد الوسام للعلم المظفر. ومن بين شيوخ العشائر الذين استقبلوا بالهتافات لوحظ الشيخ عجيل الياور شيخ مشايخ شمّر بقامته المديدة وهو الذي أفسح المجال لرجال قبيلته - كما مر بنا - كي يواصلوا نهب القرى الآشورية التي جرت فيها القتول.

وأقيمت مآدب وحفلات استقبال رسمية في الأيام القلائل التالية، دعي إليها وجهاء المسيحيين. لم يكن لدى هؤلاء أي خيار غير الحضور بغض النظر عما يبطنون من مشاعر وقد أقنع بعضهم بكتابة برقيات لعصبة الأمم وغيرها من المنظمات يعبرون فيها عن رضاهم التام بالخطوات التي اتخذت لسحق (التمرد الآشوري) ولا شك في أن المنظمات التي تلقت هذه البرقيات أنزلتها المنزلة التي تستحقها. إنها لم تكن تسوى الورق الذي سطرت عليه. والأمر لا يمكن أن يكون خلاف هذا، فقد راقب المسيحيون بأم أعينهم المحاولات الي بذلت خلال الأيام القلائل الأخيرة لخلق جو لإعلان «الجهاد».

إلا أن بعض التحسن أخذ يطرأ على الوضع بعدئذ. وصار المسيحيون حتى

الأساقفة منهم قادرين على الخروج من منازلهم بعد أن كان يتعذر عليهم ذلك دون التعرض إلى الشتائم والإهانات. إلا أن الآشوريين ما كان في وسعهم قط ذلك. وفي نهاية شهر تشرين الأول صارت الحالة أدعى إلى الاطمئنان وأكثر هدوءاً ظاهرياً على الأقل إذ كان يتطلب وقت طويل لعودة الحالة في الموصل إلى ما كانت عليه قبل شهر آب ١٩٣٣.

لا جدال في أن كل ذي علاقة واهتمام بالقضية قد عانى من آثار هذه الحوادث المؤسفة، البريطانيون، العراقيون، الآشوريون، عصبة الأمم كل هؤلاء كانوا فيها. وليس بالمستغرب أن يتبادر إلى الذهن في كثير من الأحيان طرح هذا التساؤل: أما كان بالإمكان تفادي تلك الأحداث؟ من السهل بمكان أن يبدو المرء حكيماً بعد وقوع الواقعة. لكن يصعب تجنب الاعتراض على تخلي بريطانيا عن الانتداب العراقي قبل أن يتم حل المشكلة الآشورية، والقول بأنه كان ينطوي على أعظم مخاطرة لا يخلو من وجاهة. فبشعب كالشعب الآشوري وهو من أصعب البشر انقياداً وأكثرهم شكاً ومشاكسة، وبطبقة الموظفين العراقيين الحاري الرؤوس القليلي الخبرة، بدا الاصطدام لا مناص منه. وإنه لمن الغموض بمكان أن تتقرر مباشرة العمليات العسكرية ضد الشيخ أحمد البارزاني في ١٩٣٢، تلك العمليات التي اضطرت الطائرات البريطانية في أثنائها إلى إلقاء قنابل متأخرة الانفلاق على القرى الكردية، في حين أبقيت المشكلة الآشورية الأكثر خطورة بما لا يُقاس من غير تسوية. لم يكن من العدل قط أن تترك الحكومة العراقية في أولى أيام الاستقلال بمواجهة هذه المشكلة. إن المشكلة الآشورية بجوهرها ليست قضية إسكان بل هي قضية سياسية.

ليس لأشدّ المدافعين عن سياسة الحكومة البريطانية في الشرقين الأدنى والأوسط خلال السنوات المائة الأخيرة أن يجرؤ على القول بأنها كانت سياسة ثابتة على طول الخط. إن المصالح السياسة والتجارية كقاعدة عامة تميل إلى قمع الأحاسيس والنوازع الأدبية التي قد تغالب النفس بين حين وآخر. وإدراك هذه الحقيقة في إنكلترا هو أقل مما يدرك في الشرق وفي أوروبا، حيث تحمل الحكومات البريطانية ميكافيلية أكثر مما تستحق عادة، وبنتيجة أحداث الصيف الماضي لا جدال في أن الهيبة البريطانية في العراق وفي سائر أنحاء الشرق الأوسط كذلك أصيبت برجة عنيفة. فسكنة العراق يرون بأننا خذلنا أصدقاءنا أعدلاً كان رأيهم هذا أم خلاف ذلك. وقلة من الساسة العراقيين قد يشيدون على سبيل الرياء والتملق بالمساعدة التي قدمناها لهم في جنيف. إلا أن سواد

الشعب لا يخفي ازدراءه. وفي خلال الأشهر الأخيرة الثلاثة التي قضيتها في الموصل لم يزر القنصل البريطاني أو أي موظف آخر بريطاني مسيحي واحد. ومن المسلمين لم يزره إلا أقل من القليل بمبادرة تلقائية. فهم يخشون أن يلوثوا بقطران فرشاة الصداقة للبريطانيين ومن الصعب أن يوجه إليهم اللوم، إذ لا ينتظر منهم أن يدركوا المصاعب الكبرى التي كان على الحكومة البريطانية أن تواجهها في مجهوداتها لحل هذه المشكلة المعقدة.

كان غرض الكتاب تبيان عظم تلك المصاعب ومبلغ تعقيدها. كما أن الأمل المرجى من بسط تفاصيل المذابح فيه أن تحدث أثراً في تبديد الشائعات التي انتشرت في القارة الأوروبية وغيرها، تلك التي تزعم أن الضباط البريطانيين كانوا موجودين بأشخاصهم أثناء ارتكاب هذه الجرائم فلم يفعلوا شيئاً لوقفها.

كان موقف الموظفين البريطانيين في الإدارة موقفاً في غاية الصعوبة فهم لا يملكون سلطة إجرائية مهما قلّت. وقد قيل قديماً إن مستشاراً دون مسؤولية لا يمكن أن يصدر منه غير الإزعاج عندما لا تتفق نصيحته مع رأي الرئيس المسؤول. فإذا كان المستشار والرئيس المسؤول من جنسيتين مختلفتين وعلى مستوى ذهني متفاوت ونظرة إلى المشكلة متعارضة فإن المصاعب ستتضاعف مائة مرة.

إن تصرفات الموظفين العراقيين المحليين من حيث المبدأ لا يمكن أن يوجه إليها نقد شديد فبالجو الذي ساد الموصل خلال شهر آب كان يتطلب لها رجل في نهاية الشجاعة والإقدام ليصمد أمام الرأي العام الذي اعتبر كل إذعان لمشورة أجنبية بمقام الخيانة الفاضحة للبلاد.

ومع هذا الأمل بأن يفهم - على سبيل محاولة إنصاف العراقيين - أن المذابح نفسها إنما كانت من عمل وحدة صغيرة من وحدات الجيش. صحيح أن ضعف النفس وبعضه كان ضعفاً فاضحاً، لازم الساسة العراقيين إبان الأحداث وبعدها ولكن لا جدال قط في أن كل المسؤولين العراقيين كانوا يشعرون شعوراً عميقاً بالأسف لما وقع وإن كان أسفهم هذا مشبعاً بالارتياح لأن الفقاعة الآشورية انفجرت بالأخير.

١٤

مستقبل الآشوريين

إنّ أحداث الصيف الماضي ١٩٣٣ التي جئت إلى سردها في الفصول السابقة غيرت تماماً من طبيعة مشكلة الأقلية الآشورين في العراق. كان في هذه المشكلة من المصاعب ما يكفي وزيادة في العام ١٩٣٢ عندما داعب الأمل معظم الناس بأن يتمكن الآشوريون من الاستقرار في العراق ولكن ظهر الآن أن هذه الآمال لن يكتب لها الإنجاز. وأصبح واضحاً أن أغلبية الآشوريين يجب أن يساعدوا على ترك البلاد بأسرع ما يمكن.

يمكن تقسيم الآشوريين في العراق إلى ثلاث فئات: فهناك الفئة التي عبر أفرادها دجلة إلى سورية ثانية على أثر معركة الديره بون ومكثوا هناك ويناهز عددهم ٥٥٠ رجلاً من غير المحتمل أن يرغب واحد منهم في العودة إلى العراق، وإن بدا لهم أن الأحوال في سورية بالنسبة إليهم ليست على ما يرام. بل الاكثر احتمالاً أن لا تكون الحكومة العراقية راغبة في عودتهم لو شاؤوا العودة. كانت الحكومة العراقية تنفق على إعاشة ذويهم في معسكر اللاجئين بالموصل حتى أيلول من العام ١٩٣٤، وإذ ذاك وافقت السلطات الفرنسية المنتدبة بعد كثير من التردد على قبول التحاقهم بمعيليهم في سورية. فاهتبل الفرصة حوالي ١٤٠٠ امرأة وطفل. وهم الآن يعيشون في (الحسكة) الواقعة على نهر الخابور التي تبعد عن الحدود العراقية زهاء أربعين ميلاً. على أن إسكانهم هناك لا يعني استقراراً دائمياً ولا يمكن أن يكون كذلك. ومما هو جدير بالذكر أن الحكومة العراقية دفعت للفرنسيين مبلغ عشرة آلاف پاون سترليني تعويضاً لقاء قبولها الأسر النازحة. على أن الحكومة الفرنسية أشارت إلى أن هذا المبلغ السخي لن يكفي لتغطية ما سينفق عليهم إن لم يعجل بنقل الآشوريين من سورية.

الفئة الثانية: ما زالت في العراق وهي التي عانت مباشرة من المذابح والنهب في

صيف ١٩٣٣، هؤلاء باتوا كما قلنا خائري العزائم، منهاري المعنويات فمعظمهم لم يقم بأي عمل لا قانوني، ولم يكونوا معادين للحكومة العراقية التي برهنت على عجز تام عن حمايتهم. إن أنصار مار شمعون الآن لن يجدوا أي حرج في مبادرتهم القول: أرأيتم؟ لم ننفك عن الترديد بأن الحكومة العراقية تنوي القضاء عليكم. وقد أدركتم الآن بأننا كنا على حق! هذه الفئة ما زالت تعيش في جو من الرعب. وسيمر وقت طويل قبل أن تصحو من تجربتها الرهيبة، فلا يحتمل أن تكون خطراً على الحكومة بأي وجه ولا أن تكون معرضة لخطر ما ببؤس حالها وتعاستها. فقد اتخذت الحكومة العراقية الآن الإجراءات الكافية لحمايتها. إن كثيراً من أفراد هذه الفئة لم يعد إلى قراه كما أسلفنا. وهم الآن يعيشون على الصدقات الموقوتة في الموصل. ثم إن هناك مشكلة أخرى، مشكلة النسوة والأطفال الذين فقدوا كل معيليهم الذكور في المذابح. وكان من تدابير الحكومة أن توزعهم على القرى الآشورية وتمنح (٨) باونات لكل امرأة و(٤) لكل طفل. فلم يكتب لهذا المشروع النجاح لأن اللاجئين أبوا مغادرة المعسكر.

الفئة الثالثة: تتألف من أولئك الذين لم تصبهم الكارثة إصابة مباشرة ويمكن تقسيمهم إلى جماعتين. إن قرى الآشوريين في أقضية عقره والزيبار ورواندوز، منتشرة بين القرى الكردية وليس من المتوقع أن يصدر عن أهلها ما يعكر صفو الأمن، وليس ثم ما يدل على أن حالهم أسوأ بكثير مما كان في الماضي خلا ما نجم عن تغير الظروف والجو السياسي. والموقف في العماديه يختلف على أية حال، ولا سيما في ناحيتي برواري بالا ونيروه ريكان فعددهم يكاد يساوي عدد الكرد. وهم ما زالوا يحتفظون بروحهم العالية السابقة تقريباً، ومع أن الغلاظة التي تصدر عنهم أحياناً قد يعود سببها الآن إلى الخوف فإن وجودها فيهم أيده سلوكهم في أيلول عقب المذابح وفي يوم تشييع جثمان الملك فيصل في بغداد، إذ خرجت عدة قرى عن كل عرف وعادة باقامتها الأفراح. واتفق أيضاً أن أظهر بعض النسوة الآشوريات في الموصل سلوكاً شائناً مشابهاً بأن بصقن على مواكب العزاء وهي تمر بحيهن. لقد حيل بين كرد العماديه والنهب فكانت خيبة أملهم كبيرة، وصرحوا بخيبتهم تلك علانية عندما بلغتهم أنباء أعمال النهب المريعة التي جرت في الأنحاء الجنوبية من منطقتهم. ليس هناك شك في أنهم كانوا سينتهزون الفرصة بكل شوق ورغبة ليقوموا بأداء دورهم. ولو أقدم الآشوريون في حينه على عمل أخرق لعنّت لهم الفرصة والأمر محتمل إلى درجة كبيرة. ويشاء حسن الحظ أن يحكم العماديه (وما زال) قائمقام في الغاية من الكفاءة

والحزم. فأي قائمقام غيره ما كان على أغلب الاحتمال يستطيع السيطرة على الموقف ويمنع أي اضطراب خطير في العماديه خلال صيف العام ١٩٣٣. حاز مجيد بگ ثقة الآشوريين إلى درجة لم يرق إليها أي موظف عراقي آخر، وما دام هو في مركزه الحالي فلن يتوقع حصول ما يعكر صفو الأمن وقد أدركت الحكومة هذا فاستبقته في الموصل مدة اثني عشر شهراً بعد المذابح فتأخر بذلك الترفيع الذي هو من حقه.

وكذلك أدركت الحكومة العراقية أن مصلحتها ومصلحة الآشوريين تتفق في السماح لكل آشوري بمغادرة البلاد إن شاء. صحيح أن بعض الموظفين أظهروا دلائل على رغبتهم في إقناع الآشوريين بالبقاء اعتقاداً منهم على ما يبدو بأن وصمة عار ستلحق بإداراتهم الطيبة السمعة إن رغب أي آشوري في مغادرة البلاد. الظاهر أن هذه المرحلة قد مرت. وعلى أية حال فقد شكلت لجنة للتحقق من رغبات الآشوريين ولما كان ميجر تومسن رئيساً لها فلم يعد ثم صعوبة في معرفة رغبة الآشوريين الحقيقية.

المسألة التالية: كم هو عدد من يرغب في ترك البلاد؟ إن عدد الآشوريين في العراق غير معلوم بشكل دقيق. شأنهم في ذلك شأن الكرد والعرب، لكن يمكن تقديره بعشرين ألفاً أو خمسة وعشرين. إن أكفأ المحققين وأكثرهم حياداً سيجد بالتأكيد أن تسعين بالمائة منهم يريد الرحيل، وقد لا يبقى في الأخير إلا بضع مئات منهم. ساورتني شكوك حول نيات الآشوريين الأصلاء غير اللاجئين وهم جماعة (برواري بالا) إلا أن آخر المعلومات أيدت الانطباع الحاصل وهو أنهم أيضاً لا يريدون البقاء. في خريف ١٩٣٣ كانت هناك حركة بيع مواش وقطعان غنم عمت كل القرى الآشورية وهو عمل فيه من الحمق والطيش ما فيه. فقد باعوا بأبخس الأثمان. وعزف أهالي بعض القرى عن البذر للموسم الشتوي رغم التأكيد لهم بألاّ أمل لهم البتة في إمكان مغادرة البلاد قبل صيف العام ١٩٣٤ بوصفه أقرب موعد. إن كل هذه المؤشرات تصلح لتكون برهاناً على ما عقدوا العزم عليه.

مع رغبة الجميع في ترك البلاد فإنهم ما كانوا يريدون أن يؤخذوا إلى مكان يجمعهم كافة. فالحزب المعارض لمار شمعون ما زال حياً يرزق وزعماؤه أعلنوها صراحة بأنهم يرفضون الذهاب إلى الموضع الذي سيكون فيه مار شمعون. وقبل مغادرتي الموصل في شهر تشرين الثاني ١٩٣٣ زارني خوشابا وقال لي إنه مدرك تماماً بأن الآشوريين لن يحظوا قط بشروط زراعية جيدة كتلك التي وجدوها في العراق. هذا ويسبب ما وقع فقد بات من المتعذر عليهم البقاء. إلا أنه هو وأتباعه لا يريدون الحياة

في البلاد التي سيختارها مار شمعون إذا ما سمح له بممارسة أي نوع من السلطة الزمنية وردد خوشابا هذا القول مرة أخرى كما ردده أصدقاؤه. وطلب إخطار عصبة الأمم بذلك. لا يمكن تقدير قوة الحزبين تقديراً صائباً، ربما كان الحزب المعارض لمار شمعون يمثل ٢٥٪ إلى ٣٣٪ من المجموع الحالي لكن يستحيل على أي امرء أن يؤكد إلى أي حد قد تصل سلطة زعماء الأفخاذ على سواد الآشوريين ومقدار درجة تمثيلهم لهذا السواد، مثل ملك خمو البازي وملك نمرود الجيلي. ومن الثابت أن كثيراً ممن لا يعارض مار شمعون كان يشعر بسوء قيادته. إلا أن أحداث ١٩٣٣ وامتناع الحكومة عن تعويض الأبرياء لما فقدوه أحدثا رد فعل لصالحه.

وظل الحزبان يتبادلان شعور العداء والنفرة. وفي أوائل شهر تشرين الثاني ١٩٣٣ قام عدد من رؤساء الآشوريين من الحزب المعارض بزيارة معسكر اللاجئين في الموصل وإذا النسوة البازيات والتخوميات يهجمن عليهم في الحال وهن يصرخن في وجوههم «أنتم الذين أقنعتم رجالنا بأن يصدقوا وعود الحكومة فقتلوا جميعاً». ولم ينقذهم من الضرب الشديد الذي تعرضوا له إلا وصول ميجر تومسن. ومالك خمو البازي نفسه ما كان يجرؤ حتى على الاقتراب من المعسكر!!

في نهاية شهر كانون الثاني التالي وقع اشتباك بين أعضاء الحزبين اقتضى على أثره أن يوضع عشرة من المتشاجرين وراء القضبان. من المهم أن تؤخذ الخلافات بين الحزبين بنظر الاعتبار عند اختيار موضع سكنى جديد. ومن المحتمل أن يحتج مار شمعون على هذا لأنه ما زال يأمل في أن يحشر الآشوريون على أرض واحدة وقد يعني هذا وجود أمل في قيام شيء أشبه بالوطن الآشوري. نقول هذا وان كان قولنا سيؤلم بعضهم. والخير كل الخير أن يدرك أولئك الذين يهمهم الأمر هذه الحقيقة بسرعة ولمار شمعون أن يحتفظ بسلطته الروحية أينما كان الآشوريون شأنه في هذا شأن سيادة بابا روما على الكاثوليك في كل أرجاء المسكونة ولن يتوقع أكثر من هذا وإذا قبل المشروع الذي سنشرحه في آخر هذا الفصل القاضي بإسكان الآشوريين في غينيا البريطانية فإن المساحة الوافرة تكفي لاجتناب إسكان الحزبين في مجاورة مزعجة.

عندما التأم مجلس عصبة الأمم في شهر تشرين الثاني ١٩٣٣ وجد مجازر الآشوريين في جدول أعماله. بسط المندوبون العراقيون قضيتهم كما وردت في الكتاب الأزرق الذي هيأته الحكومة العراقية. واعترفوا بأن أعمالاً شائنة ارتكبها الجيش النظامي وصرحوا بأن تلك الأعمال الإجرامية تستحق العقاب الشديد مهما بلغ الاستفزاز المؤدي

إليها، وقد أدينت فعلاً. وردد السرّ جون سيمون عين الأقوال وزاد: إن أية محاولة لتوزيع اللوم ليست موضع بحث والنقطة الجوهرية الراهنة هي ضمان مستقبل الآشوريين إلا إذا كان كلّ من الحكومتين البريطانية والعراقية على قناعة تامة بأن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا بضمان موطن سكنى جديد للآشوريين خارج العراق.

ووجه انتقاد شديد لعصبة الأمم ولبريطانيا العظمى لتقاعسهما عن إجراء تحقيق في أحداث الصيف الأخير ولإخفاقهما في إنزال العقاب بالضباط المسؤولين عنها. إلا أنه يصعب أن يتبين إمكانية اتخاذ إجراء هذا. فالعراق اليوم دولة مستقلة ولا شك في أنها سترفض أي تحقيق تطلبه العصبة وهناك خطورة عظيمة في محاولة إرغام يُوجِد كما ذكرنا في الفصل السابق خطورة عظيمة لقيام مذبحة للمسيحيين في الموصل وما جاورها من المناطق لا يجرؤ أي مسؤول على تحمل تبعاتها. قد يمكن إيقاف الاضطرابات وأعمال الشغب بدرجة ما من السرعة. إلا أن وقفها بالسرعة المطلوبة للحيلولة دون موت مئات من الناس على الأقل أمر غير ممكن إذا أخذنا بنظر الاعتبار حالة الجيش العراقي النفسية وقد يكون في الاستسلام والخضوع إزاء هذا التهديد من الخسة والدناءة ما فيه، لكن ليس ثم خيار. ربما أمكن ممارسة ضغط دبلوماسي قوي على الحكومة العراقية كي تقوم هي بتحقيق. ويمكن أيضاً إسداء النصح والإشارة إلى أن تفاصيل الفظائع التي ارتكبها الجيش العراقي نشرت في كل صحف العالم وأن اسم العراق النظيف قد لطخ بالسواد. وأن خير ما يفعله العراق هو تطهير هذا الاسم بقيامه بتحقيق خاص وإنزال العقاب بمن يثبت عليه الجرم. وقد يكون الشروع بمثل هذا التحقيق الآن غير عملي نظراً إلى حالة الشعب النفسية ومزاجه. إلا أن ذلك سيكون ممكناً عندما يهدأ الوضع نوعاً ما. والحجة القائلة أن الجيش لن يصبر على مثل هذا التحقيق ليست بالحجة السليمة. فالجيش العراقي تمزقه الانقسامات الداخلية ومما يدعو إلى الارتياح مقدرتنا على القول إن عدداً كبيراً من ضباطه عبروا عن استنكارهم واستفظاعهم الشديدين لما وقع في الشمال. وعلى أية حال إن مستقبل العراق سيكون مظلماً لو قدر له أن يُحكم بالجيش[١].

وافق مجلس عصبة الأمم على بيانات بريطانيا العظمى والعراق. وتم تعيين لجنة خاصة للتحقيق في إمكان إيجاد مواطن استقرار جديدة للآشوريين خارج العراق.

---

(١) هذه النبوءة تحققت بعد أقل من ثلاثة أعوام (م).

حتى تاريخ كتابة هذه السطور وبعد مرور أكثر من سنة واحدة على مذبحة سمّيل نجد والأسف يغمرنا أن الآمال في امكان نقل الآشوريين من العراق بسرعة قد خابت وكانت الصعوبة إيجاد موطن يرحلون إليه. وفي أوائل ١٩٣٤ لاحت بارقة أمل في إمكان إسكانهم في جنوب البرازيل حيث ثم مزارع تملكها شركة بريطانية باشرت في استصلاح بعض الغابات الواقعة على نهر پارانا Parana ووافقت الحكومة البرازيلية على المشروع وهي مترددة. وفي شهر شباط أرسلت عصبة الأمم إليها لجنة استقصاء مؤلفة من العميد براون القائد السابق لوحدات الليڤي الآشوري لعدة سنين وميجر جونسن عضو لجنة نانسن Nansen[٢] للإغاثة في جنيف ومستشار المفوضية السويسرية في البرازيل وكان التقرير الذي قدمته مرضياً. فمع اختلاف الجو وغير ذلك بدا أن ليس ثم أي مانع يحول دون نجاح الآشوريين وصلاح حالهم في البرازيل. لكن بدأ يتضح لسوء الحظ أن الرأي العام في البرازيل كان يعارض في أي هجرة آشورية جماعية، فقد شاعت أنباء خبيثة عن طباع الآشوريين الحادة العنيفة وخيف أن يستخدموا بمثابة مرتزقة لطرف على طرف آخر في الحروب الأهلية التي تندلع كثيراً في تلك البلاد. مخاوف كهذه لا أساس لها قط. ولا نكران في أن للآشوريين تاريخاً مليئاً بالحروب، إلا أنهم لم يخوضوا حرباً إلا لما يعدونه حقاً في حماية أنفسهم. وليس من المحتمل أبداً أن يتورطوا في خصومات الآخرين. وكان ثم مخاوف - ربما بدوافع أكثر وجاهة - في أن الآشوريين لن يأخذوا بسبيل الزراعة في موطنهم الجديد بل سيميلون إلى التجمع في المدن المزدحمة.

ووجد فضلاً عن هذا اعتراضات حول دخول الشرقيين البرازيل. الآشوريون هم

(٢) نسبة إلى المستكشف الشهير النرويجي فريديوف نانسن (١٨٦١-١٩٣٠) برحلاته إلى گرنيلاند والقطب وكان عالماً مشهوداً له وأستاذاً من جامعة وفي ١٩٢٠ منحته عصبة الأمم الأعظم مهمة إنسانية بتعينيه مندوباً سامياً للإشراف على إعادة أكثر من نصف مليون أسير حرب من الجيشين الألماني والنمساوي - المجري. السوفيات لم يكونوا يريدون التفاوض مع عصبة الأمم أو يعترفون لها بالأولوية إلا أنهم تفاوضوا مع شخص نانسن. وفي أيلول ١٩٢٢ أعلم مجلس العصبة بأن مأموريته تكللت بالنجاح وأنه أعاد ٤٢٧,٨٨٦ اسيراً. وفي آب من عين السنة عين رئيساً تنفيذياً دولياً للمعونة الروسية. وفي ١٩٢٢ أختير لجائزة نوبل للسلام فاستخدم الهبة المالية لأعمال إنسانية وأنشأ صندوقاً دولياً بإشرافه لتلقّي معونات مالية وتوزيعها على الجماعات المتضررة في العالم بغض النظر عن الدين أو اللغة والقومية. ظلت تكنى باسمه بعد موته (م).

شرقيون بلا جدال. إلا أنهم ليسوا من الزنج كما اعتقد بعض البرازيليين. وهم كذلك وبالتأكيد من أسهل الشرقيين اندماجاً بأي شعب يعايشونه. وليس بخاف أيضاً أن عدداً كبيراً من السوريين يسكن البرازيل وقد أعطت أغلبية ساحقة منهم البرهان على صلاحهم كمواطنين ممتازين.

من المحتمل طبعاً أن تعيد البرازيل النظر في قرارها، إلا أنها في عين الوقت مضطرة إلى احترام الرأي العام الساخط ويبدو أن قانون الهجرة الذي سنته حكومة تلك البلاد مؤخراً أقفل الباب بوجه الآشوريين لردح من الزمن.

إن فشل مشروع البرازيل كان خيبة أمل كبيرة، وظلت المشكلة فترة من الزمن لا تجد لها مخرجاً واللجنة التي شكلها مجلس العصبة في شهر تشرين الأول ١٩٣٣ لغرض توطين الآشوريين قامت بإرسال نداءات عاجلة إلى حكومات عدد من البلدان بحثاً عن أي إمكانية هجرة للآشوريين إلى تلك البلاد أو إلى مناطق فيما وراء البحار، ومن بين من فوتح بريطانيا العظمى وحكومات الدومنيون وفرنسا وبلجيكا وهولندا وإسبانيا والبرتغال وتركيا والأرجنتين، وفي عين الوقت بوشر ببعض التحقيقات الخاصة ولاسيما في إنكلترا حول وجود الآشوريين ضمن أراضيها، ورأى كثير من الإنكليز أن الإمبراطورية ستفيد من إسكانهم في أراضيها، فقيمتهم كمحاربين أشداء ستكون ذخراً. وهم مصدر اقتصادي من أحسن ما يكون. لكن لم يبد أي عضو في الدومنيون استعداداً لقبول مهاجرين آسيويين. وفي قبرص لا توجد مساحات كافية من الأرض. والآشوريون أنفسهم لا يريدون الذهاب إلى أفريقيا حيث الأراضي المرتفعة في (تانجنيقا) مناسبة جداً لهم، وإن وجد فيها وفي (كينيا) خليط عجيب من القوميات كان يكفي ليسلم الإدارة المحلية إلى الحيرة والارتباك.

وكانت سورية من البلاد التي أقترحت لتوطينهم خارج الإمبراطورية البريطانية لكن الانتداب الفرنسي هنا لن يدوم إلى الأبد. وسيجد الآشوريون أنفسهم مرة ثانية خاضعين لحكم الأغلبية المسلمة. هذا بصرف النظر عن أن اللاجئين الأرمن من تركيا سبق فأشغلوا كل الأراضي الميسورة هناك. ومن البلاد الأخرى المقترحة قد تبدو الأرجنتين البلد المثالي لا سيما مناخياً ولكن ليس ثم ما يحمل على الظن بأن حكومة البلاد ستسمح بدخول عدد كبير من الآشوريين خصوصاً بسبب الكارثة الاقتصادية التي تعانيها البلاد الآن.

إن اتصالات لجنة عصبة الأمم لإسكان الآشوريين قد أسفرت عن استجابتين قد

يقال إنهما تبشران بالخير، الأولى من الحكومة الفرنسية التي كتبت في ٢٤ من شهر أيلول تقول إن إسكان عدد من العائلات الآشورية في المنطقة التي ينحرف عنها نهر النيجر (على مسافة قصيرة من مدينة تمبكتو) قد يمكن التفكير فيه. ونوهت الإجابة الفرنسية بأنه يجب أن تتم دراسة دقيقة ومستفيضة للتأكد من نجاح المشروع. فالمناخ وحده قد يحبط عملية التوطين من أساسها.

كانت الاستجابة الثانية من وزارة الخارجية البريطانية وبفضل موظفين راحوا يبذلون كل ما في وسعهم لإيجاد حل للقضية الآشورية. فبعد أن أشار وزير الخارجية في الرد المؤرخ في ٢٢ من أيلول ١٩٣٤ إلى الصعوبات الهائلة التي تكتنف البحث عن موطن مناسب للآشوريين، ذكر أن المحل الممكن الوحيد في مستعمرات الإمبراطورية البريطانية هو كما يبدو منطقة روپونوني **Rupununi** في غيانا البريطانية فكتب ما يلي(٣):

«الأراضي واسعة مترامية، واسعة بالقدر الذي يستوعب كل الآشوريين الراغبين في ترك العراق، وهي حالياً غير مسكونة، ترعى فيها قطعان كبيرة من الماشية والخيول. والظاهر أنها أنسب استصلاحاً لتربية الأبقار، وطاقاتها الزراعية لم تختبر بعد لكن يعتقد بوجود مساحات محددة صالحة للزراعة بما يكفي لتأمين حاجات الآشوريين المستوطنين مع مواشيهم. وعلى أية حال فمن الضروري بمكان أن تجرى اختبارات أدق، على أن يولى اهتمام خاص بالاعتبارات الصحية والمناخية وأحوال الرعي والزراعة قبل أن يتقرر بصورة قاطعة صلاحها للاستيطان الآشوري. يبدو لحكومة جلالته انه لأمر جوهري القيام بتحقيقات مستقلة محايدة تجري موقعياً لهذا الغرض تحت إشراف عصبة الأمم، لتقع موقع قبول عند مجلس العصبة وعند الآشوريين أنفسهم قبل اتخاذ أي قرار. وترى حكومة غيانا البريطانية أن اللجنة المنتدبة ستحتاج إلى قضاء ثلاثة أشهر في المستعمرة لإنجاز مهمتها بشكل جيد...».

الأرض المشار إليها هي ملك لحكومة غيانا البريطانية. إلا أن بعض مساحات منها كانت قد أعطيت بالإيجار للقطاع الخاص، وأكبر مساحة مشغولة بالإيجار هي لشركة

---

(٣) موقعها في شمال الشرقي من أمريكا اللاتينية بين فنزويلا (غرباً) وسورينام شرقاً. كانت تسمى غيانا البريطانية قبل الاستقلال (م).

استصلاح (روپونوني) التي تتصرف الآن بألف وخمسمائة ميل مربع تقريباً، مما قد يكون أفضل منطقة للرعي في الأرض كلها، ولذلك اتخذت حكومة غيانا البريطانية الخطوات الضرورية لاستخدام ضمان الخيار المنصوص عليه في عقد الإيجار إذا ما وافق مجلس العصبة على مباشرة المشروع، وذلك بشرائها كل موجودات الشركة المشار إليها بمبلغ خمسة وثلاثين ألف پاون سترليني وفي أي وقت سابق للعشرين من شهر آذار ١٩٣٥ والموجودات لا تتضمن فحسب بدل إيجار الأرض، بل مقداراً من الماشية والخيول والمباني، وكل هذا سيكون نواة جيدة لأي مشروع استيطان. وفي المنطقة بعض المستوطنات الهندية التي حددت تحديداً واضح المعالم وسوف تستثنى من الأرض المعروضة للاستيطان الآشوري. على أن مساحة هذه المستوطنات لا تزيد عن ٨٥٥ ميلاً مربعاً من أصل المساحة العامة البالغة ثلاثة عشر ألف ميل مربع وموقع هذه المستوطنات لن ينشأ عنه إزعاج للهنود باستيطان الآشوريين، والعكس يصح أيضاً.

إن مناخ إقليم (روپونوني) هو استوائي إذ يقع في درجة شمال خط الاستواء إلا أن المعروف عنه بأنه صحي، وإن كان يختلف تماماً عن المنطقة التي اعتاد الآشوريون العيش فيها. وهناك جزآن فيها يرتفعان عن سطح البحر بمقدار يتراوح بين ألفين وثلاثة آلاف قدم. وباقي الأقليم هو بطيحة معشوشبة ومعظمها أرض متموجة متوسط ارتفاعها ثلاثمائة قدم وفي الأجزاء المنخفضة منها قد يبلغ ارتفاع الماء بها أثناء المواسم المطيرة القدم الواحدة حتى أربع أقدام. ودرجة الحرارة تتراوح بين ٩١,٩ درجة فهرنهايت و٧١,٥ درجة[٤] والليالي معتدلة البرودة دائماً، ومعدل سقوط الأمطار يتراوح ما بين ٥٥ و٨٠ إنجاً. وهناك موسما أمطار متمايزان. ولعل الصعوبة الكبرى التي سيواجهها المستوطنون هي المواصلات. فليس ثم طرق كثيرة في الوقت الحاضر، والأنهار ليست صالحة للمواصلات النهرية بسبب التيار السريع. وقبل مجلس العصبة بعرض الحكومة البريطانية. فأرسل لجنة إلى غيانا للمعاينة والتدقيق واختير (العميد براون) أيضاً عضواً يرافقه خبير زراعي إيطالي الجنسية ولم تمثل دائرة إغاثة (نانسن) في اللجنة هذه المرة.

تركت اللجنة إنكلترا في أوائل تشرين الأول. ومن المنتظر أن تفرغ من تقريرها في أوائل السنة الجديدة. فإذا أرضى التقرير ذوي العلاقة فإن مشكلة المحل الذي سيذهب

(٤) تعادل في درجة المحرار المئوي ٣٩ و٢٨ على التوالي تقريباً (م).

إليه الآشوريون ستنحل لتبقى المشكلة الأخرى وهي تمويل المشروع. لما كان مشروع البرازيل قيد الدرس قدّر له مبلغ ٣٢ باون لتغطية نفقات سفر وإسكان كل فرد يغادر العراق رجلاً كان أم طفلاً أم امراة. وقد كان في التقرير شيء من الغلو على أن التكاليف العالية لسفرة طويلة إلى بلاد كالبرازيل كانت واحدة من أولى الاعتراضات على ذاك المشروع وكنا قد ذكرنا في موضع سالف من هذا الفصل أن عدد من يعتزم الرحيل أخيراً غير معلوم. إذ قد يعدل منهم عدد في آخر لحظة عن سفر طويل مضن ومواجهة مستقبل غامض في بلد مجهول، والهدوء الذي ساد العراق في السنة التالية قد يكون عاملاً من عوامل تبديل مخاوفهم إلى حد ما وعلى أية حال فهناك ما لا يقلّ عن النصف يرغب في مغادرة العراق.

أما بالنسبة إلى الباقين، فهناك وجهة نظر تفترض أن معظمهم سيؤثر البقاء أو أنهم سيغادرون جميعاً. إن مار شمعون الذي سلخ العام الماضي كله متنقلاً بين جنيف ولندن عانى خلالها انهياراً عصبياً (أعضاء أسرته ما زالوا في قبرص) وسيعمد بلا ريب إلى استخدام كل نفوذه لإقناع كل الآشوريين بمغادرة العراق إذا كان الموطن الجديد مناسباً لذا يمكن التأكيد أن عدد من سيرحل لن يقل عن عشرة آلاف ومن المحتمل جداً أن يتضاعف. فعلى أساس تخصيص ٣٢ باون سترليني لكل رأس سيقتضي تأمين ما لا يقلّ عن ستمائة ألف باون نفقات ترحيل عشرين ألفاً إلى البرازيل. ومع أن النفقات المقتضية للسفر إلى غيانا البريطانية لن تكون أقل من نفقات السفر إلى البرازيل (ولنقل مائة وعشرون ألف باون لعشرة آلاف شخص) فالمتوقع هو أن تكون نفقات الإسكان أقل من هذا المبلغ بعض الشيء. وعلى كل فإن نفقات السفر والإسكان المبدئية لعشرة آلاف شخص لن تزيد كثيراً عن ربع مليون باون. فإذا قرر مغادرة العراق ضعف هذا العدد وهذا ليس بالمستبعد، فإن نصف مليون باون هو تقدير متحفظ ومعقول للمال الذي يجب تأمينه فمن سيتكفل به؟ الحكومة العراقية أعلنت رسمياً بأنها ستساهم بأقصى ما تسمح به مواردها المالية، ولكن ليس هناك من يقترح مساهمتها بأكثر من مائة ألف خصوصاً وأن قيامها بنفقات نزلاء معسكر اللاجئين وغير ذلك من أعمال الإغاثة قد كلف العراق عشرين ألف باون للسنة الماضية. وهنا علينا أن لا ننسى وجود معارضة من الصحافة ومن المجلس النيابي في دفع أي مبلغ مهما كان. فقد طرحت الحجج القديمة وهي أن العراق ليس مسؤولاً عن الكوارث والويلات التي أصابت الآشوريين وأن العراقيين لم يدعوهم إلى بلادهم وهي حجج دامغة لا سبيل إلى تفنيدها لولا

الأحداث المؤسفة، وإن وجب عليهم الإقرار أن عراقهم ما كان له حظ في الوجود اليوم لولا المبالغ الطائلة التي أنفقتها بريطانيا العظمى بسخاء.

من واجب الآشوريين أن يساهموا مالياً بشكل مناسب أيضاً. لقد كانوا قبل صيف ١٩٣٣ يعيشون في بحبوحة. إذ عرفوا بالحرص الشديد والتقتير وبمقدرة عجيبة على اكتناز المال. وأنك لترى الكثير منهم يحمل مبالغ قد تزيد عن الخمسين من الپاونات الذهبية. وأذكر مرة أني سألت قائمقام العماديه عما إذا كان يعتقد بأن الآشوريين يملكون المقدار الذي يشاع عنه من المال؟ فالتفت إلى نائب عريف آشوري كان في الغرفة وقال مستفسراً: لديك مائة پاون ذهبي أليس كذلك؟ فرد الآشوري وهو يبتسم (أجل) وقد تبين أن عدداً من المقبوض عليهم الذين جيء بهم إلى الموصل في أواخر شهر آب بعد القتال، كان الفرد منهم يحمل من ٥٠ إلى ٦٠ پاوناً ذهبياً. أعيدت إليهم طبعاً عندما أطلق سراحهم، وهناك آشوري ظل يتردد مراراً راجياً أن يسمح له بشرطي يرافقه لمساعدته في استخراج ما قيمته ٦٠ پاوناً من الحلي الذهبية كان قد دفنها في الجبال. كثير من الآشوريين أيضاً كانوا قد أقرضوا جيرانهم الكرد مالاً وقد سبق فذكرنا أن خسائر الآشوريين جراء الاضطربات قد تعادل خمسين ألف پاون إن قُيّمت بالنقد بل قد تكون أكثر من هذا بكثير. ومع هذا فان القسم الذي لم يصب بأذى مباشر ما زال يملك مالاً كثيراً ولا بد أن في وسعهم تأمين خمسة وعشرين ألفاً من الپاونات أو أكثر في الحال كمساهمة في نفقات سفرهم حتى في هذه الحالة يجب أن يؤمن مبلغ ضخم قد يناهز أربعمائة ألف پاون. وفي جنيف صرح السر جون سيمون أن الحكومة البريطانية على استعداد لتقديم المساعدة المالية إذا ما شاركت الدول الأخرى العضوة في عصبة الأمم. ولم يناقش مجلس العصبة حتى الآن هذا العرض، لكن من الواضح أن قلة من الدول ستبدي استعداداً ما للمساهمة بأي مبلغ كان، والمعلوم أن عدداً كبيراً منها ما زال متأخراً عن دفع حصته العادية من المال للعصبة. ولا مفر من أن هذه الدول ستشير إلى التصريح الذي أدلى به مندوب بريطانيا العظمى لدى العصبة أمام لجنة الانتدابات الدائمة في شهر حزيران ١٩٣١[٥]. وقد أوردناه في فصل سابق نصاً. وقد تستطيع الحكومة البريطانية الادعاء بأن حوادث صيف العام ١٩٣٣ المؤسفة التي حتمت نقل الآشوريين من العراق إنما كانت نتيجة أخطاء العراقيين أو الآشوريين أو كليهما

---

(٥) انظر الفصل السادس [ستافورد].

معاً. ولكن من الصعوبة بمكان إقناع الدول الأخرى بأن «المسؤولية الأدبية» لا تعني «المسؤولية المالية» أيضاً.

الآشوريون والتبعات البريطانية

«المقال التالي نشرته جريدة «جورنال دي جنيف» في السابع عشر من أيار ١٩٣٤ وهو تعليق يعبر تعبيراً جيداً عن الرأي العام في أوروبا[٦]

وجب على مجلس العصبة (عصبة الأمم) أن يصدر هذه الأيام قرارات ذات أهمية استثنائية في قضية طال أمد التصدى لها بالحل وهي مصير الآشوريين. من ناحية نظرية هي وجوب مناقشة مسألة نقل اللاجئين إلى مكان قصي هو بلاد البرازيل. ومن ناحية عملية فالأمر يختلف تماماً. والمسألة غير مسألة الهجرة والحرص حتى هذه اللحظة على إيجاد محل لهم يضمن لهذا الشعب الصغير الأمن والنجاة من خطر الانقراض. فضلاً عن الصعاب التي تواجه مشروع نقلهم الذي لا يمكن أن يتصور البدء به قبل مرور أشهر عديدة.

الرأي العام البرازيلي ليس متحمساً للقبول بهجرة اللاجئين إلى البرازيل والاعتراض على ذلك لا يخلو من وجاهةٍ. وهو أن بريطانيا العظمى التي كانت قد استخدمت الآشوريين وقبلتهم في جيشها برواتب زهيدة هي المسؤولة عن تأمين مكان لهم في الأراضي البريطانية الواسعة الأرجاء. لا أن تقذف بهم عبئاً على الشعب البرازيلي، وملجأ لهم في بلاده. وها هنا تكمن القضية وتقف على أرضيتها الصحيحة: إنها مسؤولية بريطانيا العظمى.

ماذا كان عليها أن تقدمه؟

حتى هذه اللحظة تركت المسألة المالية على عاتق العراق واقتصر عملها على الاستنجاد بعمل اكتتاب سريع بوصفها عضواً في عصبة الأمم. لكن أما بإمكانها الإقرار بأن مصالحها وواجباتها هي ذات طابع أناني مثلما يبدو على سبيل الصدف كموقف بولندا أو المكسيك مثلاً؟

---

(٦) أثبته مؤلف الكتاب بنصه الفرنسي دون أن يحاول ترجمته إلى الإنكليزية. وكانت الأصول تقضي باثباته بلغته. إلا أننا قمنا بترجمته إتماماً للفائدة ولأن القليل من قرائنا من له وقوف على اللغة الفرنسية (م).

إن انتداب بريطانيا على العراق أمن لها كنزاً ثميناً للغاية ولندن والحالة هذه وفي أثناء البحث عن حل للمشكلة تريد أن يجيز لها الحل المحافظة في البلاد العراقية على كلّ منافع الانتداب بأقل ما يمكن من الأعباء والوجائب . حررت العراق من الانتداب لكنها أبقت يدها العليا على كل الثروات النفطية واحتفظت لنفسها ببعض المواقع الستراتيجية. وأُعطي لها القول الفصل في كل خلاف أو خصومة. أوليس العراق على طريق الهند؟

بفضل يدها العليا فإنكلترا هي واضعة اليد على مطارات العراق. وهي في هذه الساعة تحرس تلك المطارات بالليفي الآشوري الذي يكلفها نفقات أقل بكثير من الجنود الإنكليز وتضع فيه ثقتها أكثر مما تضعها في الجنود العراقيين. إن وفاء الآشوريين لها مؤكد لا شك فيه لأنهم يعتبرون بريطانيا العظمى حاميتهم وينزلونها بمنزلة المدافع الوحيد الممكن عنهم.

الا أن العراق يطمح إلى استقلال تام. وهذا حق وليس مما يلام عليه والوفد العراقي المدعو ينظر بنفرة إلى التحكم الإنكليزي مثلاً في استخدامهم الآشوريين وعدم تحمل مسؤوليتهم بالأخير. إنهم يستبعدونهم عن أبسط البراهين لصفة الشعب أو القومية جلباً لرضا العراقيين مع الاحتفاظ بعين الوقت بكل ما يمكن من الفوائد والمنافع التي جاء لهم الانتداب بها من دون تكبد نفقات أو تحمل مسؤولية. بهذا تدع لندن العراقيين يعملون ما يشاؤون تاركةً الآشوريين لحكم القدر. يجيب المندوبون البريطانيون على هذا بان العراق بلد مستقلّ ويبقى علينا أن نتذكر أن (ميجر يونگ) الممثل البريطاني في عصبة الأمم قد صرح في تشرين الثاني ١٩٣٠ أمام لجنة الانتدابات الدائمة بأن نفوذ الموظفين البريطانيين قبل تحرر العراق من الانتداب لم يكن فحسب ثابتاً ومقيماً بل كان بتفاهم ورضا.

واضح بأن المسؤولية البريطانية لا فكاك منها وأنها مرتبطة. ومصلحة لندن هي أن تثبت بأن وضع الآشوريين في العراق «طبيعي» وأن كل التقارير الرسمية البريطانية كانت مهدئة ومتفائلة ومسكنة، وهي للأسف الشديد تناقض وكذب لا يأتلف والتقارير الواردة من هجمات خصوصية بريطانية أو حيادية.

أخيراً وحفظاً لماء الوجه تقوم لندن وبغداد اليوم بمعارضة إيفاد مندوب لجنة (تحقيق) أو إغاثه دون ريب. لأن كلا الطرفين يخشيان ظهور ما لا يودان ظهوره ويحرصان على إخفائه .

أما هذا اعتراف صريح واضح؟

(*) انظر الوثيقة الرسمية لمجلس عصبة الأمم رقم C. 943. M. 262. VI 1930.

في حالة لو كانت معلوماتنا صحيحة فإن الوضع الآشوري في العراق يزداد خطورةً باطراد. الأطفال الذين هم دون سن السابعة لم يبق منهم على قيد الحياة غير القلة بسبب نقص الغذاء في الشتاء الأخير وإذا تأخر تحرك العصبة فلن يتبقى الكثير من اللاجئين لينقلوا. إن المفكرة المنذرة بالعواقب السيئة تطالب عصبة الأمم القيام بواجبها قبل فوات الأوان. على العصبة أن تطلب من ممثلي بريطانيا العظمى في جنيف أن لا يبقوا منشغلين بالاهتمام بمصالحهم الخاصة فحسب كعادتهم حتى الآن، بل أن تعتبر شرف بريطانيا هو الآن في مهب السريح. وإنها لقادرة على التبرع بأكثر من بضعة ملايين (في كانون الأول ١٩١٧) بمقابل خدمات الآشوريين الذين كانت قد وعدتهم بالاستقلال.

(*) انظر تصريح العقيد ج. ج. مكارتي J.J. Maccarthy رئيس البعثة العسكرية البريطانية إلى بلاد فارس أثناء الحرب (المأساة الآشورية. لكاتب مجهول ١٩٤٣ ص ١٤) في يومنا هذا ولأجل دواعٍ اقتصادية أستتخلى لندن عن الآشوريين لتتم تصفيتهم؟ أكلمة «تعهد» بريطاني لا قيمة لها تزيد عن التعهد البريطاني لبلجيكا؟

نحن نرفض التفكير بأن ممثلي بريطانيا العظمى سوف يعارضون من كل قلبهم دخول لجنة تحقيق دولية الأراضي العراقية. أو أنها تريد أن تتخلي أمام العالم والتاريخ عن مسؤولية تنوء بها بضخامتها.

وبعين المستوى نرفض تخلي عصبة الأمم عن واجب يمثل هذه الحساسية والدقة ويهتك ستر العدالة. ونرفض أن يتم إخضاعه للروتينيات والتكنيات المكتبية وأن لا يخضع للمبادئ الأدبية والإنسانية التي كانت السبب في إنشاء عصبة الأمم.

* * *

إن دافع الضريبة البريطاني المسكين له أن يسأل وبحق: «أما كان في الإمكان اجتناب كل هذا؟» ربما كان ممكناً، وعلى كل حال قد يكون بالوسع تخفيف العبء على شكل قرض بضمان. من الضروري جداً أن لا يُعوّد الآشوريون على الدلال والتواكل أكثر مما دللوا وتواكلوا. إنهم مهيئون تماماً لتوقع الحصول على كل شيء مقابل لا شيء. وهذا واحد من الأسباب الرئيسة للتفسخ الذي أصاب بناءهم الخلقي. لا سبب قط يدعو إلى إعفائهم من تسديد معظم المال المنفق، أي كما يفعل الأرمن

الآن في سورية وقد يجدون في هذا نوعاً من القسوة وسيجأرون بالشكوى ويتظلمون حتماً، إلا أن ذلك سيكون في صالحهم بالأخير. عندما تحل مشاكل التمويل والأرض. وعندما يتم تعيين البلد الذي سيستقرون فيه، والوسيلة التي ستمكنهم من الرحيل عن العراق، إذ ذاك سيتوجه عضو منظمة (نانسن) الدولية للاجئين إلى العراق للانضمام إلى اللجنة التي شكلتها الحكومة العراقية لأجل التحقق من رغبات الآشوريين. هذه اللجنة تتألف الآن من ميجر تومسن رئيساً وميجر ويلسن المفتش الإداري في الموصل عضواً، وقائمقام أي قائمقامية تجري أعمال اللجنة فيها عضواً ثالثاً. فضلاً عن وجهاء الآشوريين في كل منطقة من مناطق عملها.

إن واحدة من المسائل التي ستواجهها اللجنة هي تصفية ممتلكات الآشوريين المنقولة وغير المنقولة. وسيكون واجباً على الحكومة العراقية التدخل للحيلولة دون تدني أسعارها. فمثلاً عندما يعرض في السوق عدد كبير من الضأن يهبط السعر. إن التفسير الفعلي سيقع على عاتق منظمة (نانسن) للإغاثة وهي منظمة ذات تجارب كثيرة في مثل هذه القضايا.

حتى لو تمّ تبنّي مشروع غيانا البريطانية فمن الواضح أن نقل كل الآشوريين الراغبين في ترك العراق سيستغرق أشهراً عديدة. إن الحكومة الفرنسية لما قبلت عوائل الأشخاص الذين استقروا في سورية اشترطت أن ينقلوا عندما يتم ايجاد مساكن لهم وليس قبل ذلك، ويليهم أولئك الذين يعيشون في حالة بؤس وفاقة في العراق. وفي مقدمتهم اللاجئون المقيمون في معسكر اللاجئين بالموصل. في هذه المدينة يوجد الآن ما لا يقل عن ٢٥٠٠، آشوريّ نصفهم جاء من القرى، وليس بينهم أكثر من مائة ممن لديه عمل منتظم، فحتى أولئك الذين كانوا من سكنة الموصل لم يعد لديهم عمل، بعضهم مثلاً كان يملك سيارات أجرة اضطروا إلى بيعها بخسارة كبيرة عندما وجدوا أنهم لا يستطيعون مزاولة عملهم. فصار الجميع ينفق على نفسه مما ادخره، وأما اللاجئون منهم فقد عاشوا على الصدقات إلا أن المدخرات والصدقات لا تدوم. والحكومة العراقية وإن اضطلعت بمسؤولياتها الكاملة في الإنفاق على معسكر اللاجئين فانها لم تفعل إلا القليل لمن هم خارجه لا لأن هؤلاء تسهل مساعدتهم كما تقدم ذكره. ولقد كان من المفيد أن ينتدب إلى الموصل عضو من مؤسسة (نانسن) للإغاثة بصفة مراقب إذ سيكون بوسعه كتابة تقرير حول المسألة للحكومة العراقية. ولا يخلو من بعض وجاهة الاعتراض بأن أي تواجد للجنة منتدبة من العصبة بعد نهاية الانتداب

البريطاني مباشرة كان سيؤخر من عملية استيعاب الآشوريين في العراق. إن مثل هذه الاعتراضات لم يعد لها مكان بعد أن طويت أية فكرة حول بقاء سائرهم في العراق وبعد أن طلبت الحكومة العراقية من عصبة الأمم إيجاد موطن آخر للآشوريين.

هناك اقتراح آخر - وقد اعترض عليه أيضاً - وهو أن يقوم الصليب الأحمر البريطاني بإرسال بعثة إغاثة إلى الموصل، وكان السبب الذي قدم لرفضه هو أن وجود مثل هذه البعثة قد يثبط من همة جمعية الهلال الأحمر العراقية ويصيب فعالياتها بالفتور على أن ثم أمراً مؤكداً لا سبيل إلى إنكاره وهو أن جميعة الهلال الأحمر العراقية الحديثة التكوين لم تقم بأي عمل من أعمال الإغاثة.

وللآشوريين الذين ما زالوا في القرى ولم يتضرروا من الأحداث بشكل مباشر أن يقتفوا أثر الراحلين الأولين إن شاؤوا. لكن وضعهم الحالي وإن لم يكن مريحاً فليس فيه أية خطورة. وهناك حوالي ثمانمائة آشوري ما زالوا في سلك الليڤي سيرحلون أيضاً ولكنهم من أنصار مار شمعون وهم لا شك سيأخذون بنصيحته. وستملأ أماكنهم في حراسة المطارات العائدة للقوة الجوية البريطانية بالعرب والكرد الذين سيصار إلى تجنيدهم لهذه القوة بأعداد كبيرة. رجال الليڤي هؤلاء الذين كانوا يتقاضون رواتب جيدة ربما هم أفضل ولد الآشوريين.

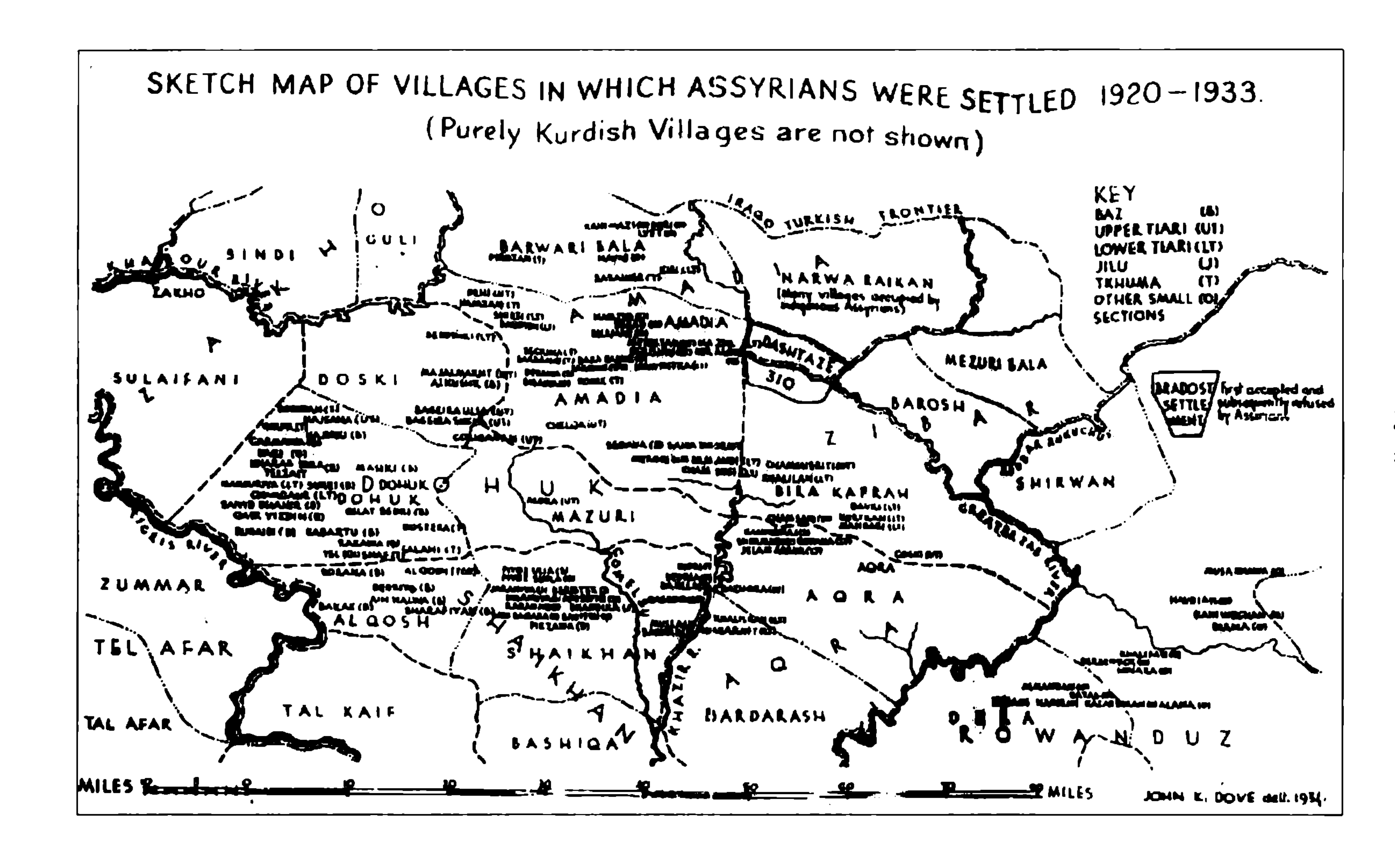
وبناء على هذا فكل محب لخيرهم يتمنى أن يتحقق مشروع «غيانا البريطانية». لكن نجاحه يتوقف على بذلهم أقصى مجهود وعليهم أن لا يتوقعوا الكمال وأن يدركوا بأنهم سيعانون الخشن والوثير ويذوقوا الحلو والمر وأنه لا يمكن أن تصلح حالهم ويفلحوا في الحياة إلا بالامتناع عن التدخل في سياسة البلاد، والانكباب على العمل. وهنا تبرز مسألة أخرى. فقد نوهنا في محل ما من هذا الكتاب بأن عدداً كبيراً من الآشوريين قد طلق حرفة الزراعة وأن بعض هؤلاء قد يصعب عليه العودة إليها لكن هناك فرصاً ولا شك لكل نوع من الحرف في أي بلد يحلون. إن للآشوريين جلداً وصبراً على أشق الأعمال لو شاؤوا، ومن الواجب أن لا يضعوا الكثير من «الأوتاد المدورة في الثقوب المربعة!».

والأمل الجدي معقود على النتائج التي ستتوصل إليها لجنة الاستطلاع بخصوص مشروع إسكان غيانا البريطانية، وأن يتم تذليل العقبة المالية. وإلا فهناك احتمال كبير في وضع المشروع بكامله على الرف.

هناك مشاكل هامة كثيرة تجابه العالم الذاهل الحائر في هذه الساعة بحيث يخشى

أن يكون خطر وضعه على الرف حقيقياً. إلا أن حلاً مثل هذا - لو أمكن تسميته بالحل - سيكون ظالماً للعراقيين والآشوريين سواء بسواء. العراقيون يريدون وبصراحة التخلص من الآشوريين وأغلبية الآشوريين الساحقة لا تريد البقاء في العراق ولو مكثوا فإن أحداثاً أخرى هي من جملة الحقائق الحسابية المتوقعة وهو ما يجب تحاشيه بأي ثمن.

في الوقت عينه إن حياة الآشوريين هي مأساة في الواقع. إنهم يشعرون - وهذا الشعور يلازمهم منذ أمد طويل - بأنهم منبوذون ولا أحد يريدهم وشعور كهذا لا يجعل التعامل معهم أمراً سهلاً. إن السنوات العشرين الأخيرة كانت بمثابة كابوس لهم وليس مما يجلب السرور والراحة أن تسمع أناساً يرددن: «آه إننا متعودون على المذابح!» والجميع يأمل بأن متاعبهم ستصل إلى نهاية وأن المستقبل الذي ينتظرهم سيكون أكثر إشراقاً وأدعى إلى الاطمئنان مما ظل عدة مئات من السنين.


SKETCH MAP OF VILLAGES IN WHICH ASSYRIANS WERE SETTLED 1920–1933.
(Purely Kurdish Villages are not shown)
KEY
BAZ (B)
UPPER TIARI (UT)
LOWER TIARI (LT)
JILU (J)
TKHUMA (T)
OTHER SMALL (O)
SECTIONS
BRADOST SETTLEMENT first accepted and subsequently refused by Assyrians
IRAQ TURKISH FRONTIER
ZAKHO
SINDI
GULI
BARWARI BALA
NARWA RAIKAN
AMADIA
MEZURI BALA
SULAIFANI
DOSKI
BAROSH
DOHUK
MAZURI
BILA KAPRAN
SHIRWAN
TIGRIS RIVER
GREAT ZAB RIVER
ZUMMAR
AQRA
ALQOSH
TEL AFAR
SHAIKHAN
BARDARASH
TAL KAIF
TAL AFAR
BASHIQA
KHAZIR R.
ROWANDUZ
MILES
JOHN K. DOVE del. 1934.

الآشوريون في ولاية الموصل

نص الخطاب الذي ألقاه مؤلف كتاب مأساة الآشوريين (المقدم ستافورد) في ندوة عقدتها الجمعية الملكية لأواسط آسيا Royal Center Asia Society بلندن. نشرت في المجلة الخاصة بالجمعية في كانون الثاني ١٩٣٤ (رقم ٢١) الص ٢٣٧-٢٥٤ بعنوان: «الآشوريون في ولاية الموصل»

ألقيت في ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٤ (قبل تأليف الكتاب).

كان اللورد لويد يرأس الاجتماع. قال وهو يقدم الخطيب:

«أصحاب السعادة والسيدات والسادة. ربما يذكر معظمكم المناقشة الهامة التي جرت قبل بضعة أسابيع حول وضع الآشوريين. من حسن حظنا أن نحظى هنا بالمقدم ستافورد الذي تفضّل بالموافقة على إلقاء خطاب في الموضوع عينه. خدم المقدم ستافور سنوات عديدة في مصر وبعدها لدى الحكومة العراقية. وقبل مدة قليلة كان في الموصل أثناء وقوع هذه الأحداث. هذه القضية تهم اسم الإمبراطورية البريطانية أدبياً وسياسياً. لذلك يسرّنا نحن في الجمعية الملكية لأواسط آسيا أن نضمن خطابين من أهل ثقة يبسطان لنا آراءهما ويعاونانا على تكوين حكم في الموضوع» [الخطاب الثاني كان للرائد تومسن].

أما عن اللورد لويد الذي أدار الندوة فهو أحد الساسة البريطانيين المعروفين جداً في الشرق الأوسط (١٨٧٩-١٩٤١). كان دبلوماسياً في العهد العثماني واتصل بشريف مكة الحسين أثناء الحرب العظمى. وفي ١٩٢٠ كان المعتمد البريطاني لمصر والسودان في القاهرة. وقد تولّى كذلك وزارة المستعمرات أثناء الحرب العامة الثانية في وزارة جرچل.



مار شمعون الحادي والعشرون (إيشاي) - سرما دبيت شمعون (من اليسار)



البطريرك عمانوئيل الثاني
بطريرك بابل على الكلدان



مار شمعون التاسع عشر
(بنيامين)



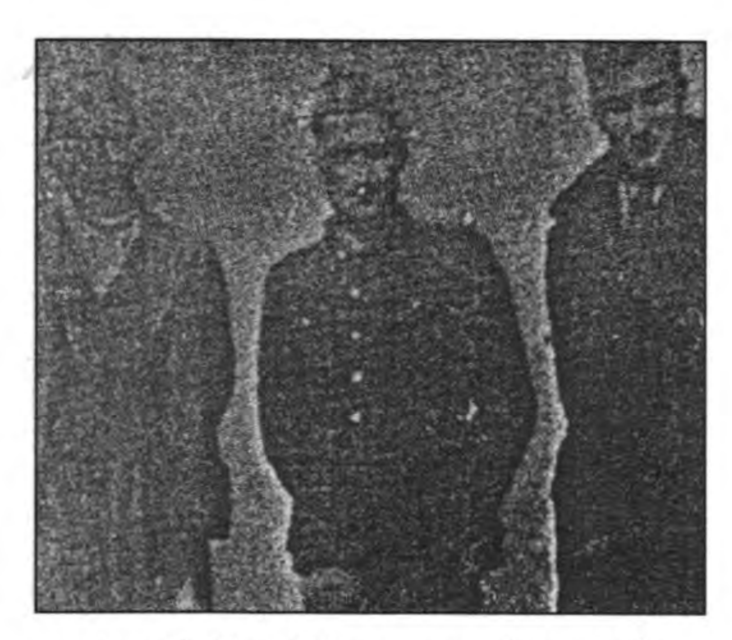
مالك لوقو



مالك ياقو



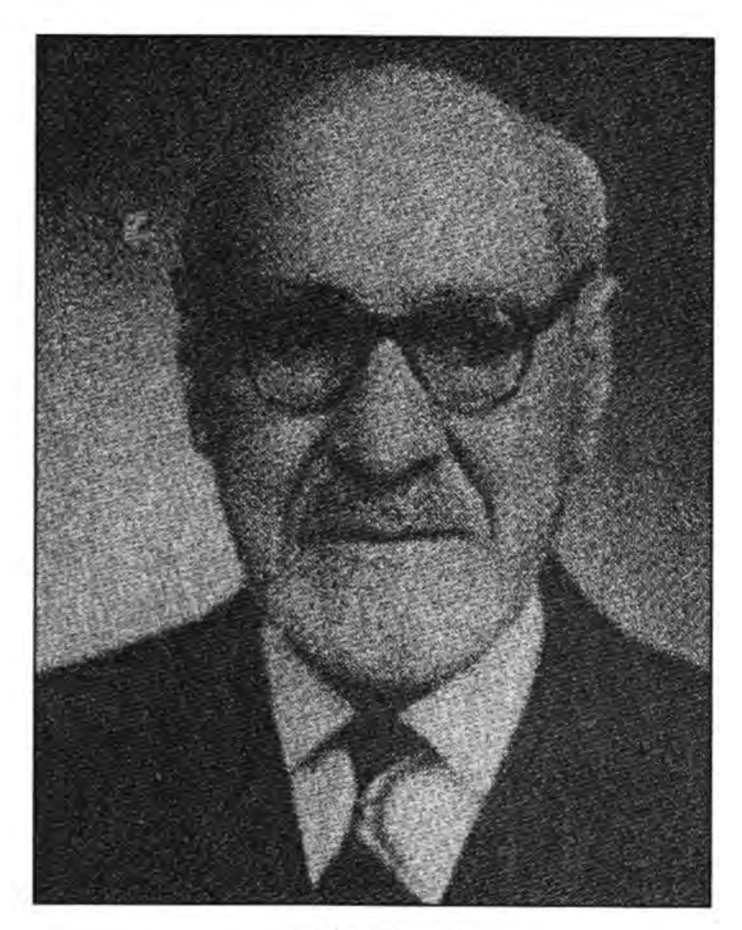
مالك ياقو
في السبعينات



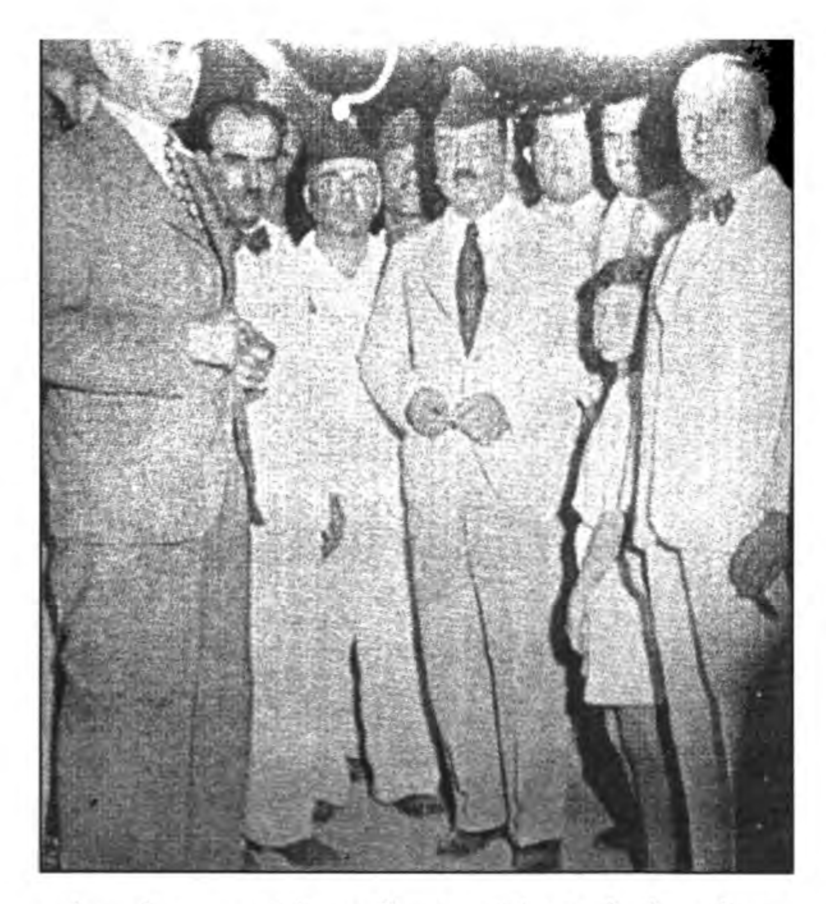
الأول من اليسار: محمد سعيد التلعفري قاتل بكر صدقي
(في المنفى بالسماوة عام ١٩٤٤)



جوق الليڤي الموسيقي (الحبانية) في حدود ١٩٤١



رشيد عالي الگيلاني



من اليمين إلى اليسار: الدكتور فريتز گروبه -المقدم محمد علي جواد آمر القوة الجوية - بكر صدقي - يوسف العزاوي - الدكتور ناجي الأصيل - حكمت سليمان

سيدي الرئيس أيتها السيدات وأيها السادة

موضوع هذا الخطاب سيكون منحصراً بين شهري حزيران وتشرين الثاني من السنة المنصرمة. لكن ينبغي لي أن أعود بكم إلى فترة أبعد قليلاً لإعطائكم فكرة عن الأحداث التي أدت إلى مأساة الصيف الماضي.

في الأول من حزيران ١٩٣٢، قدّم أحد ضباط الليڤي وثيقة موقعة من كل ضباط الليڤي الآشوريين يطلبون فيها الموافقة على قبول استقالاتهم، والسبب الذي ذكروه هو أنهم قلقون جداً من الأوضاع التي سادت العراق عقب قبوله عضواً في عصبة الأمم ونهاية عهد الانتداب. سرعان ما تبين في الواقع أنهم إنما كانوا يدعمون (الميثاق الوطني الآشوري) الذي أبرم في (ستر عمادية) خلال الشهر الأسبق. وكان الليڤي لفترة من الوقت في حالة قريبة من العصيان بحيث اقتضى نقل فوج من لواء النورتن الأول بالطائرات من القاهرة لاستبدال الآشوريين في معظم المقرات والمراكز. هذا الإجراء ساعد الليڤي على عودتهم إلى رشدهم. إلا أن العامل الرئيس الذي جعلهم يسحبون استقالاتهم هو تدخل (مار شمعون). كان ثم مقدار كبير من الرسائل المتبادلة بين المندوب السامي البريطاني وبين مار شمعون الذي قام بوصفه رئيس الآشوريين بدور الوسيط ولا شك في أن استخدامه بهذه الصفة أدى إلى تقوية ادعاءاته بالسلطة الزمنية فيما بعد.

وبالأخير لم يكتف الليڤي الآشوري بسحب استقالاتهم بل تعهدوا أيضاً بألاّ يتدخلوا في شؤون السياسة في المستقبل وكان تعهداً كتابياً أكثر منه روحياً. لكن سلوك الليڤي خلال الأحداث المأساوية والفظائع التي ارتكبت في الصيف الفائت كان سلوكاً مثالياً على أفضل ما يتصوره المرء.

هذا الميثاق القومي الآشوري الذي صدر في صيف العام ١٩٣٢ تضمن عدداً من المطالب لا يسمح لي المقام بالتصدي إلاّ لأهمها وهي أربعة:

الأول: الاعتراف بالآشوريين «مِلّة» تسكن العراق لا مجرد مجموعة قومية أو طائفية.

الثاني: إعادة موطنهم السابق إليهم «حكاري».

الثالث: عند تعذر تحقيق المطلب الثاني. يجب تأمين وطن جديد لهم في العراق، خاص لسائر الآشوريين داخل العراق وخارجه.

الرابع: منح مار شمعون سلطة زمنية علاوة على سلطته الروحية (الكنائسية) من قبل الحكومة العراقية ووجوب الاعتراف بها رسمياً.

لا شك في أن هذه المطالب لن تكون مقبولة من السلطات العراقية. فأولها لا يستقيم مع الدستور وقوانين البلاد ولو أعطي مثل هذا الحق للآشوريين فسيكون للكرد ولليزيدية بل حتى للشيعة، الذين عارضوا بشدة الهيمنة السنية، المطالبة بالمثل. وبطبيعة الحال فاعادة موطنهم حكاري إليهم ليس مجال تصور أو بحث فالترك غير مستعدين قط حتى للتفكير في الموضوع. وأما عن تخصيص وطن جديد لهم في العراق فإن الآشوريين طالبوا بمنطقة مخصوصة لهم وحدهم في شمال البلاد. هذه المنطقة لم تحدد فعلاً لكن لو اعتبرنا ثلاثة أقضية يتواجد فيها غالبيتهم وهي أقضية عماديه ودهوك والشيخان فإن هذه الأقضية مأهولة بستين ألف كردي وأربعة عشر ألف آشوري. وحوالي سبعة آلاف مسيحي من مذاهب أخرى. فالآشوريون والحالة هذه سيؤلفون فيها أقلية ضئيلة - كان تحقيق هذا المطلب مستحيلاً بطبيعة الحال.

وقال الآشوريون على هامش المطلب الثالث إن ثم مساحات كبيرة من الأراضي بحيث لا تدعو الضرورة إلى إخلائها من الكرد. لكن ومع الأسف الشديد ليس هناك ظل من الواقع فيما زعموا. وقد بذلت محاولات عدة لإيجاد أرض جديدة لهم فلم تحظ أية محاولة بنجاح إذ لم يكن هناك أراضٍ ولم يكن بالإمكان طبعاً تهجير الكرد فهو إجراء ليس من العدالة في شيء. فضلاً عن أنه سيؤدي في المستقبل إلى منازعات وصراعات واضطرابات أخرى.

أما عن المطلب الرابع: السلطة الزمنية والروحية، فلم يكن هناك من يعرف ما هو المقصود بالسلطة الزمنية. لم يكن يعرف ذلك لا الإنكليز ولا العراقيون ولا الآشوريون. كان هناك كثير من النقاش والأخذ والرد طبعاً بدون الوصول إلى تفاهم أو نتيجة. وطلب مار شمعون تقليده وساماً عراقياً. وعلق كثيرون أنه وبطلبه هذا لم ينس نفسه. إن في هذا القول كثيراً من التحامل وهو مردود على أصحابه لأن البطريرك

الكلداني كان قد قُلّد وساماً من قبل الدولة العثمانية وهو يريد مساواة كنيسته بالكنيسة الكلدانية ليس إلا.

رُتّب أن يسافر (مار شمعون) إلى جنيف لعرض مطالبه شخصياً ولم يقل له أحد بأن الحكومة البريطانية ستقف في صف الحكومة العراقية التي لم يكن بوسعها تلبية تلك المطالب. ورحل وعاد فاشلاً في تحقيق أي شيء مما طالب به.

كانت عصبة الأمم كما يبدو قلقة مترددة بخصوص أمن الآشوريين بعد انقضاء عهد الانتداب. إلاّ أنها أعطيت تأكيدات بعدم احتمال حصول أي مشكلة بين الآشوريين وبين الحكومة العراقية في المستقبل. وأخيراً اكتفت العصبة بالتعهد الذي قدمته الحكومة العراقية أولاً بتعيين خبير أجنبي - لا يوجد الآن في العراق - ليقوم بتنفيذ مشروع إسكان الآشوريين الذين لا يملكون أرضاً. وثانياً بأن لا تضع أية عراقيل في سبيل الآشوريين الذين يريدون الرحيل عن العراق.

التفكير بأن مسألة تسوية الإسكان هي المشكلة الوحيدة ينطوي على خطأ جسيم، ففي ذلك الزمن لم يبق إلا القليل ممن لم يتم توطينهم واستقرارهم فمعظمهم استقر وإن لم يكن بشكل جيد جداً إلا أنه كان بعين مستوى الكرد والعرب. لم يكونوا مالكي الأرض بموجب سندات ملكية إلا أنهم أجراء بشروط سخية وبعقود رضائية مضمونة بصورة معقولة. إلا أنهم بقوا بسبب ذلك في قلق حقيقي وخوف من المستقبل. لكن يبدو أنهم لم يعودوا يفكرون بإيجاد منطقة خاصة بهم بعد رؤيتهم أن الأغلبية الساحقة من الكرد والعرب تعيش في أوضاع مماثلة. لكن كان هناك خلاف هذه المسألة مشكلة سياسية بين العراقيين والآشوريين. كان هؤلاء يتعاملون مع الحكم العراقي وموظفي الحكومة معاملة تنطوي على الكثير من الترفع والاستعلاء بله الاستصغار وكان هذا يزعج الموظفين ويملأهم حقداً وضغناً. الموظف العراقي العادي الذي كان يشعر في أعمق أعماقه بأنه قد لا يستطيع تصريف شؤون البلاد وحده عند رحيل الإنكليز لم يكن يريد لنفسه التفكير في متاعب أكثر. وأخشى أن أقول إن الآشوريين كانوا من ناحية أخرى ميالين إلى المشاكسة إما بسبب ما عانوا أو ربما لأنهم جُبلوا على ذلك. ليس هناك شك في أنهم كانوا يحتقرون العراقيين. وأرى من واجبي القول بأن بعض هذا السلوك مصدره ضباط الليڤي الإنكليز وعليهم يقع وزره. فقد زرعوا في نفوس جنودهم الآشوريين ربما من غير تعمد فكرة استصغار العراقيين. ومن المؤكد أن بعض هؤلاء

الضباط لم يكونوا يكنون ذرة من العطف أو الاحترام للحكومة العراقية. ولم تكن الحكومة تجهل ذلك.

عاد (مار شمعون) في نهاية كانون الأول. ولم يكن هناك ما يشير أو يؤيد بأنه سيرضى بحاله الراهن، وأن يكيف نفسه له قدر ما يسعه. على أن ما جعله يقرر خلاف ذلك اكتشافه عند عودته بأن الحكومة كانت منهمكة في بث الدعايات ضده. وأنها قد بذلت في ذلك أقصى الجهود في إحداث شقاقٍ بين الآشوريين وحققت في هذا المضمار النجاح الكبير. ومما فعلته أنها عينت مالك خوشابا أعدى أعداء البطريرك رئيساً للهيئة الاستشارية الآشورية المشكلة للتعاون مع لجنة الإسكان الرسمية. فقابل البطريرك هذا العمل بمحاولة منع مسيرة عملية الإسكان ووضع العراقيل في سبيلها ما وسعه وحقق أعظم نجاحٍ إذ إن (ميجر تومسن) لم يجد عند وصوله الموصل في بداية حزيران غير طلب إسكانٍ واحدٍ.

عندما اتضح في نهاية أيار ما كان يعمله (مار شمعون) طلب منه القدوم إلى بغداد للمباحثة مع الوزراء العراقيين بقصد إزالة بعض سوء التفاهم. فصدع بالطلب وبقي في بغداد فترةً. وكانت النتيجة الوحيدة هي زيادة سوء التفاهم واتساع الخرق.

أخيراً أُمر بعدم مغادرة بغداد، من دون صدور أمرٍ كتابي رسمي بذلك ومن غير مسوغٍ شرعي بل كان فحسب مجرد قولٍ من الوزير يحذره من ترك العاصمة فبقي واتخذ مقر جمعية الشبان المسيحيين YMCA مسكناً حتى نهاية شهر آب عندما صدر قرار طرده من العراق، بموجب مرسومٍ لا يستقيم مطلقاً مع أحكام الدستور والقوانين المرعية.

في عين الوقت كانت الأحوال غير مستقرة في منطقة دهوك. هناك كان (ياقو) وهو ضابط سابق في الليفي أحسن الخدمة وعرف بالإقدام إلا أنه كان من ذوي الرؤوس الحارة جداً. في تلك الفترة خطر بباله أن يجوب المنطقة طولاً وعرضاً ويقوم ببث الدعاية لمار شمعون، يرافقه عدد كبير إلى حدّ ما من أتباعه المسلحين، محارباً في عين الوقت الدعاية التي كان يروجها الموظفون المحليون ضد البطريرك.

كانت تحركاته تثير الاضطراب في المنطقة لا بالنسبة إلى الآشوريين وحدهم بل لدى جيرانهم الكرد. وطلب منه الحضور إلى دهوك وتقديم تفسير لسلوكه، فرفض وتأزم الموقف إلى حد كبير وكان على الحكومة أن تجلبه بالقوة وأن تخاطر في سبيل ذلك بمواجهة مسلحة أو أن تتخلى عن تصريف واجباتها. فقررت استخدام القوة وجيء

بالجيش، وقيل للآشوريين إن أي إجراء ستقدم عليه الحكومة لن يتعدى (ياقو) ولن يكون ضد الآشوريين عموماً. ويشاء حسن الحظ أن أكون قادراً على الذهاب بنفسي والمجيء بـ(ياقو) في اللحظة الأخيرة، فمرت الأزمة بسلام. لكن نجمت متاعب جديدة. كان وزير الداخلية قد وافق على الشروط التي وضعت لمجيئه. إلا أن الحكومة حاولت النكول عن هذه الموافقة وتجاوز هذه الشروط بفرض غرامة عدد من البندقيات وكان هذا يعني الفتنة الكبرى. فأخوف ما كان يخافه الآشوريون هو محاولة الحكومة نزع سلاحهم. وإذذاك سيقاومون وستراق دماء وسيقع اللوم فعلاً على الحكومة، وهذا ما يجب عليّ قوله لأني أعطيت (ياقو) عهداً لا يمكن الرجوع عنه ولم يكن أمامي خيار غير الاستقالة إذا قرر الموظفون الحكوميون النكول عنه.

أخيراً عدلت الحكومة عن هذا العمل.

وأخطأت الحكومة خطأً جسيماً لأنها أهملت إذاعة قرار عصبة الأمم بعد أن صار معروفاً أن إغفالها ذاك أفسح المجال للكثير من الإشاعات والدعايات ومعظمه لا أساس له من الصحة.

كان مقرراً أن يجري اجتماع لرؤساء الآشوريين كافةً في مدينة الموصل خلال شهر كانون الثاني أو شباط إلا أنه لم يتم إلا في شهر تموز عندما أصبح الوقت متأخراً جداً وبارتفاع مشاعر السخط والحنق بسبب احتجاز (مار شمعون) في بغداد، وبعامل نشاط (ياقو) في الشمال.

ووقفنا نخطب في الاجتماع كل بدوره: وكيل المتصرف ثم ميجر تومسن، ثم أنا، وعالج الرائد (تومسن) مسألة احتمالات الإسكان في الأراضي المتوفرة. أما أنا فقد تصديت لموضوع ترك البلاد فبينت أن الآشوريين أحرار في الإقدام على هذا. لكن الآشوريين ظلوا منذ ذلك الحين يزعمون كذباً بأني قلت لهم: بوسعكم الرحيل ان لم ترضوا بالشروط الموضوعة. وأنهم فعلوا طبق ما قلت لهم عندما رحلوا إلى سورية. لكنهم لم يذكروا بأن مدير الشرطة شرح لهم في اليوم التالي بالتفصيل الإجراءات الرسمية التي يجب أن يتبعها من يريد الرحيل عن البلاد.

وفي نهاية الاجتماع كاد الطرفان المتخاصمات يتبادلان اللكمات والصفعات، بحيث بات من الضروري أن يعقد اجتماع منفصل لكل طرف. وبعد اجتماع اليوم التالي طلب من أربعة من حزب البطريرك أن يتخلفوا عن المجتمعين. واقترح عليهم أن يقصدوا بغداد ويحاولوا إقناع (مار شمعون) بالتوقيع على تعهد بسيط طلبه منه وزير

الداخلية، ليعود بعدها ويتعاون مع الرائد (تومسن). وبعد بعض مناقشة مع الأربعة وافق على السفر اثنان هما (ياقو) و(لوقو) مالك التخوما. ثم غادرا المجلس وكل ظننا أنهما قصدا بغداد عندما سألا الرائد (تومسن) عن افضل فندق هناك.

لم يذهبا إلى بغداد بل ذهبا إلى سورية. وفيها قابلا موظفي الحدود الفرنسيين في موضع يعرف بـ(عين ديوار). فقام هؤلاء الموظفون بدورهم بإعلام مرجعهم في بيروت. إلا أن بيروت لم تعلم بغداد فوراً حول وجودهم هناك. وأرسل (ياقو ولوقو) من يخبر الآشوريين في القرى ان الفرنسيين قالوا لهما: لا مانع لديهم من مجيئهم إلى سورية كما أنهما حصلا على وعد منهم بمنحهم أراضي وإعفائهم من الضرائب. وسيسرهم جداً استقبالهم.

كانت كذبة كبيرة بطبيعة الحال.

كما زعموا أيضاً أن الحكومة العراقية صممت على تجريدهم من السلاح وهو كذلك كذب صراح، لكن وبسبب هذه الإشاعة ترك عدد منهم يتراوح بين ٧٥٠-٨٠٠ قراه ومعظمها من منطقة دهوك ولم يكن لديهم في هذا الوقت أي نية في عمل حربي - إذ إنهم تركوا أهلهم ونساءهم دون حماية. وهو ما يؤكد أيضاً أنهم لم يكونوا يخشون أي اعتداء من الكرد.

وفي تموز عندما علمنا بأن الآشوريين عبروا النهر بالقرب من فيشخابور وهي النقطة الأقرب لجنوب الحدود التركية - سبق الجيش الذي كان مرابطاً في منطقة دهوك للحيلولة دون عودتهم إلاّ بالشروط التي وضعتها الحكومة أي بتسليم بندقياتهم.

هذا الشرط كان موضع انتقاد شديد. وكان من الرأي السديد أن يسمح لهم بالعودة دون تسليم سلاحهم. وأنا شخصياً لا أستطيع أن أرى كيف تفعل الحكومة هذا. فعمل (ياقو) ورفاقه أثاروا سخط الرأي العام واستنكاره حتى بدا وكأنّ ثم احتمالاً كبيراً بحصول فتنة عظيمة وأن على الحكومة الحيلولة دونها بشكل حاسم جازم.

كان مما اعتزمته الإدارة المدنية أن تعيد مقداراً كافياً من البندقيات المصادرة من أجل الدفاع الشخصي وبأسرع ما يمكن والآشوريون بحساب رجل لرجل هم افضل تسليحاً من الكرد بدرجة لا تقاس مع أنهم أقل عدداً منهم بنسبة كبيرة.

وتعقد الموقف عندنا في الموصل لأن الفرنسيين رفضوا تقديم أي معلومات. كما كان هناك غموض في تعيين خط الحدود الفعلي بين البلدين: قبل فترة كان قد تم إعادة تخطيط الحدود بين الجانبين بوساطة لجنة عصبة الأمم. وفي تلك الأيام لم يكن معروفاً

كيف يمتدّ الخط الجديد. إن كان الخط القديم معتبراً فإن معظم الآشوريين الذين عبروا النهر هم داخل الأراضي العراقية. أما إذا كان الخط المرسوم حديثاً قيد العمل فهم إذذاك في سورية.

في ٣٠ من تموز وردت الأنباء لتفيد بأن الفرنسيين جردوا عدداً من الآشوريين يبلغ أربعمائة من سلاحهم وأنهم تركوا ثلاثمائة وخمسين شاكي السلاح. ثم إن الأنباء التي بلغتنا عن عدد الآشوريين النازحين بالغت في الأمر إلى درجة كبيرة وأوصلتهم إلى ألفٍ وستمائة أو ألف وسبعمائة عبروا النهر. إلا أن هذا ليس بصحيح.

في الثاني من شهر آب (أغسطس) عقد اجتماع حدودي بين الموظفين العراقيين والفرنسيين. زعم الأخيرون فيه بأنهم قرروا طرد الآشوريين من سورية. وقالوا إنهم سلموا أسلحتهم طواعيةً دون طلب أو أمر صدر إليهم. والحقيقة هي أن الغالبية العظمى منهم بينوا بأن (ياقو) خدعهم وكذب عليهم بخصوص الاستقبال الذي ينتظرهم في سورية والشروط التي أعطيت لهم. وعندما انكشفت الحيلة قرروا العودة إلى العراق والرضى بأي شرط تضعه الحكومة العراقية. وطلب الضابط السياسي العراقي من نظيره الضابط الفرنسي أن يبلغ السلطات العراقية إن كان يعتزم إعادة السلاح للآشوريين عند التسليم. وتم تسجيل هذا المطلب في المحضر ولكن الفرنسيين تجاهلوه.

سأقطع حكايتي هذه للحظة لأقول شيئاً حول الموقف العام. ربما قرأت قلة منكم (الكتاب الأزرق) الذي أعدته الحكومة العراقية لعصبة الأمم. ففيه مما يشجع على الظن بأن العراق قدم عرضاً قوي الحجة ضد الآشوريين. حقاً إنها بدت قضية قوية. إلا أنها لم تكن من القوة بما فيه الكفاية. فمعظم (الكتاب الأزرق) يتضمن تقارير كتبها الموظفون الاستشاريون البريطانيون ومنها قليل جداً كتبه موظفون عراقيون وبعض ما كتبه هؤلاء كان معقولاً إلاّ أن كثيراً منها كان تافهاً وسخيفاً. بل أسوأ من هذا. هناك موظف هو متصرف للواء أربيل قبل الأحداث بسنة واحدة يشغل حالياً منصب وزير الدفاع نجده يوصي بكل جدية العمل على تحريض الكرد ضد الآشوريين للإيقاع بهم ويعتبر هذا وسيلة ناجعة لحل المشكلة.

وبطبيعة الحال كان الآشوريون محرومين من مشاعر عطفٍ جماهيري عليهم دون أن يدروا أنهم كانوا السبب في معظمه. ومهما يكن من أمر فإن هذا الجفاء واقع موجود وبسببه عراهم الخوف. فحتى الصيف الماضي كانت أغلبية الموظفين العراقيين الساحقة أصحاب المسؤوليات الكبرى مع آخرين غيرهم يرغبون في تسوية للقضية

الآشورية سلمياً ويتمنون أن يغدو الآشوريون مواطنين راضين في البلاد. إلا أن هذا الاتجاه تبدل مع الأسف في الصيف الماضي إلى حدٍ ما وبات الوزراء وآخرون في بغداد وقد ضاقوا ذرعاً بما وصفوه بعناد (مار شمعون) وقرروا اللجوء إلى طريق حاسمة جازمة لحل القضية. والطريقة الوحيدة هي تلقينهم درساً في منتهى القسوة.

ولنعد إلى (فيشخابور). في الرابع من شهر آب جاءنا نداء هاتفي يفيد بأن الآشوريين عبروا النهر وهاجموا قطعات الجيش والقتال العنيف ما زال ناشباً. حقيقة الأمر أن الفرنسيين أعادوا أسلحة الآشوريين إليهم وطلبوا منهم مغادرة الأراضي السورية، من دون أن يخطروا السلطات العراقية مسبقاً بقرارهم هذا.

في الواقع لم يكن هناك سبب معقول يدفع الآشوريين إلى خوض مياه النهر إلى الضفة الأخرى ليكونوا قد انتقلوا إلى الأرض العراقية؟ فقد كان بوسعهم إنجاز ذلك بالسير زهاء ميل واحد نزولاً بمحاذاة ضفة النهر اليمنى ليجدوا أنفسهم بعدها في أرض عراقية، لكنهم كانوا يجهلون ذلك ومن أعيد إليه سلاحه منهم كان على استعداد للاستسلام ليس إلا، ثم العودة إلى قراه.

والظاهر أن حكاية قيام الآشوريين بمهاجمة الجيش بتصميم وسبق استعداد باتت من المسلمات التي لا تحتاج إلى برهان. وهنا علي القول بكل صراحة إنه لا أحد يعلم من كان البادئ بفتح النار. وقد أتيحت لي فرص أكثر من أي شخص آخر للقيام بالتحريات حول ذلك إلا أني لم أصل إلى نتيجة وليس من العدالة في شيء الادعاء بأن الآشوريين كانوا البادئين، وكل أولئك الذين عبروا النهر في الواقع لم تكن لديهم أي رغبة غير التسليم. ومن ناحية أخرى لم نكن نجهل بأن (ياقو) كان بوسعه أن يفعل أي شيء ليحول دون التسليم. وربما ارسل أحد رجاله ليندسّ ويطلق النار ليخلق هذا الاشتباك. من جهة ثالثة ليس من العدل والإنصاف القول بأن الجيش العراقي كان البادئ رغم معرفتنا بأن ضباطه كانوا قد عقدوا الخناصر على أن لا يتركوا الآشوريين يخرجون منها بسلام مرة أخرى، أي كما قنعوا عند تسوية قضية تمرد (ياقو) سلمياً.

بدأ عبور النهر ووردت أنباؤه الأولى من مختار قرية فيشخابور وهي قرية كلدانية. فقد طلب منه أن يبعث إلى الآشوريين بأربعة رجال لإبلاغهم بوجوب تسليم بندقياتهم لكن وفي عين الوقت أرسل رعيل من الخيالة وسرية من مشاة الجيش لاعتراض سبيلهم.

سبق وقلت بأني لا أعرف من كان صاحب الطلقة الأولى لكن أول القتلى كان

ضابطاً من الخيالة العراقية. وإن النار الكثيفة كان مصدرها المدافع الرشاشة العائدة إلى الجيش طبعاً.

واضطر الرعيل والسرية إلى التراجع بالتدريج والاحتماء بالروابي القليلة الارتفاع في أسفل معسكر الجيش في قرية الديرةبون وبحلول الظلام توقف القتال. والليل يخيّم في الثامنة من مساء ذلك الوقت من السنة. لكن وفي حدود الثانية عشرة من تلك الليلة أطلقت رشقة نار أخرى إثر قيام الآشوريين بهجوم مخطط، ذلك لأن الذين فشلوا في عبور النهر أثناء المحاولة الأولى حاولوا الإقدام عليه للمرة الثانية وكل ظنهم أن رفاقهم استهدفوا إلى عملية غدر من الجيش العراقي الذي فاجأهم بإطلاق النار عليهم.

وكان هذا مما ينسجم ورغبة ذوي الرؤوس الحارة، فأقدموا على المحاولة إلا أنهم لم يهاجموا الجيش جبهوياً، بل قاموا بدورة لمهاجمته من الميمنة. والظاهر أن الجيش العراقي أبلى بلاءً حسناً إذ لم يخسر غير ربيئة واحدة.

عندما أدرك الآشوريون أن هجومهم لم يحقق نتيجة عادوا من حيث جاؤوا ولا بد أنهم عادوا وقد أخذ العجب الشديد منهم مأخذه لأنهم ماكانوا يحتفظون للجيش العراقي بغير الاستهانة والاستخفاف الاعظم.

عادت الأغلبية العظمى منهم إلى سورية وقد كانوا يعدون ٥٣٣ رجلاً حتى هذا اليوم. وحاول الآخرون العودة إلى قراهم بأسرع ما يمكن إذ لم يكن عندهم رغبة في القتال.

ويشاء سوء الحظ أنه وبعد استعادة الربيئة في صباح الخامس من آب الباكر عثر فيها على جثث تسعة أو ثمانية من الجنود مشوهة ومحترقة. وأنا لا أدري كم نصيب هذا القول من الواقع. وحكايات مماثلة عن ارتكاب فظائع وأعمال وحشية - تصاحب دائماً المعارك والأعمال العدوانية في كل مكان إلاّ أن المرء لا يستطيع نفيها هنا نفياً قاطعاً. لأن رجال قبيلة التخوما وهي القبيلة التي عزيت إليها هذه الحادثة فاقت سائر الآشوريين غلاظة وقسوة.

على أية حال صدق الجيش هذه الحكاية وأمثالها وهو السبب الذي حدا بأفراده إلى قتل كل آشوري يقبض عليه رمياً بالرصاص خلال الأيام القلائل التالية.

في خلال هذه الاشتباكات خسر الجيش العراقي ٣٣ قتيلاً وأصيب أربعون بجراح. وكانت خسارة الآشوريين أقل بكثير رغم أنهم كانوا الفريق المهاجم وقد قالوا إن قتلاهم لم يتجاوزوا الثمانية ومن المؤكد أنهم لم يخسروا أكثر من عشرين. وفي اليوم التالي

قتل الجيش عدداً آخر ضل سبيله فالتقطهم وقضى عليهم رمياً بالرصاص فوراً. وألقت الطائرات العراقية قنابر على الآشوريين أثناء عبورهم ثانية في الخامس من آب. واحدة من تلك القنابر أصابت اثنين من الجنود الفرنسيين بجراح وبعدها لم نسمع شيئاً حول هذا الأمر من الفرنسيين وهو من أعجب العجاب.

أحدثت هذه الاشتباكات انعكاسات سيئة متطرفة للغاية في العراق. لكن بقي الأمن والهدوء سائدين في الموصل إلى حدٍ ما. أما في بغداد فقد كان الأمر مختلفاً، فقد سرت الإشاعة بأن ألفاً وخمسمائة مسلح آشوري يجوبون البلاد طولاً وعرضاً. وفقد عدد كبير من البغداديين صوابهم ولم تعمل الحكومة إلا على زيادة الهلع. وصار يسمع في المجالس وفي الأماكن العامة أحاديث كثيرة حول: «من ياترى يخلصنا من هذا القسيس الأثيم؟». لكن سرعان ما ثاب الجمهور إلى رشده وتغلبت الحكمة والعقل. إلا أنه ومع الأسف الشديد صدرت إلى الجيش أوامر عشوائية غير رسمية طبعاً. ولم يكن الجيش في حاجة إلى تحريض كبير. وقائده هناك (بكر صدقي) الذي عرف بكرهه الآشوريين. وكان كل ضابط وموظف بريطاني قد أوصى منذ شهر أيار بنقل هذا الضابط، ووعد الملك بنقله لكنه بقي.

كان واضحاً في السابع من آب أن الموقف قد تأزم إلى الحد الذي خرج عن ضبط السلطة المدنيّة. ورأيت وجوب قدوم وزير الداخلية. وفي الحادي عشر منه وصل الموصل. ومع أن قدومه جاء متأخراً جداً بالنظر إلى مذبحة (سميل) إلا أنه جاء في الوقت المناسب لوقف القتول المتواصلة وللحيلولة دون مذبحة أكبر خطط لها الجيش لسكان مدينة (ألقوش). ونحن في الموصل لو علمنا فحسب بحقيقة الموقف ولو لم تكن الكلمة النهائية للجيش، فأنا واثق بأننا ستمكن من إيقاف المذابح بعد الخامس من آب. لأن واقع الأمر ليس كما زعموا من وجود مئات الآشوريين المسلحين المتجولين الباحثين عن المتاعب. بل كان ثم زمر قليلة تألف أكبرها من ثمانية أو تسعة تحاول العودة إلى ديارها ليس إلا.

انتقل الجيش من (الديره‌بون) بعد المعركة إلى زاخو ثم تحرك إلى (آلوكه) بالغرب من دهوك. وبينهما على الطريق كان ثم قرية كبيرة تعرف باسم (سميل) فيها مائة بيت آشوري وعشرة بيوت عربية. وكان هناك عمليات سلب ونهب لقرى آشورية تقع إلى جوارها وعلى بعد أميال قليلة تعود إلى العشيرة التي تركها رجالها قاطبة ولحقوا بياقو في سورية. عمليات النهب هذه أشاعت القلق والهلع في نفوس القرويين الآشوريين

الآخرين، سيما عندما علموا بأن العربان بدأوا يعبرون دجلة. هؤلاء الآشوريون الخائفون تركوا قراهم وارتأوا أن يحتموا بقرية سميل لأن فيها مخفر للشرطة يرئسه عريف ويتكون من أربعة أفراد.

في التاسع من آب جاء إلى سميل قائمقام زاخو لسبب لم أدركه مطلقاً لأن القرية لا تقع داخل حدود قضائه، ونصح الآشوريين هناك بالنزول له عن بندقياتهم. لأنه قد يحتمل وقوع قتال قد يستدرجون إليه لو كانوا مسلحين وأنهم سيكونون آمنين تحت رعاية الحكومة العراقية.

ومر العاشر من آب دون حادث.

وفي صباح اليوم التالي الباكر شوهد القرويون العرب سكان (سميل) يتركونها. وكانوا قد أنذروا بذلك. ثم قال عريف الشرطة لآشوريي القرى المجاورة بأن عليهم أن يتركوا (سميل) ويعودوا إلى قراهم الخاصة فأبوا وقالوا إن الوضع خطير جداً. فأشار عليهم بأن يتركوا المخفر إلى القرية الخالية فانحدروا إليها ببعض تردد. وفيما هم ينحدرون أقبلت شاحنة (لوري) محملة بالجنود مع عدد من السيارات المسلحة التي تحمل رشاشات فاتجهت إليهم وفتحت النار وقتل عدد منهم عند أول صلية بينهم امرأة واحدة أو اثنتان مع عدد من الأطفال. وأسرع الباقون إلى البيوت يحتمون بها. وتقدم ضابط علمنا فيما بعد أنه يدعى (إسماعيل عباوي توحله) وهو من أسرة موصلية معروفة جداً، وأصدر أمراً إلى الجنود بالامتناع عن قتل النساء والأطفال والاقتصار على الرجال. وأمرت النسوة بالذهاب إلى مخفر الشرطة ففعلن. وعلى أثر ذلك بدأت مذبحة منظمة للرجال العزل. في بعض الأحيان كانت نار الرشاشات توجه إلى نوافذ البيوت بغرفها المكتظة بالرجال وفي حالات أخرى كان الرجال يجرون جراً إلى خارج البيوت ويتم القضاء عليهم بالهراوات وأخامص البندقيات أو بالرصاص. ثم تقذف جثثهم إلى كدس من القتلى. وتواصلت المذبحة عدة ساعات. ثم تركت الوحدات الموضع، فجاء على أثرها أفراد القبائل الذين لم يشاركوا مطلقاً في المذبحة لإكمال عملية النهب.

بعد مرور بضع ساعات عادت قوات عسكرية مجدداً وكان عريف المخفر قد أنبأها بوجود حوالي عشرين رجلاً كانوا مختبئين بين النساء في مخفره. كان سلوك هذا العريف وهو من جندرمة الأتراك القدماء يختلف تماماً عن سلوك بقية أفراد الشرطة الذين قاموا - وبحسب شهادات النسوة - بكل ما وسعهم للتخفيف عنهن ومساعدتهن.

المجموع العام لعدد قتلى ذلك اليوم في (سميل) بلغ ثلاثمائة وعشرين، منه ست نساء وعشرة اطفال. ومع فظاعة هذه المذبحة، فإن ما حصل بعدها لم يقل عنه شناعة. ففي اليوم التالي عاد الجيش لدفن القتلى. إلا أن ذلك جرى بشكل عشوائي للغاية وفي القيظ اللاهب لصيف العراق أخذت الروائح تنبعث من الجثث المتفسخة وتنتشر في الجو بشكل لا يُحتمل. في ذلك الجو كان هناك حوالى ألف امرأة وطفل يبكون ويصرخون مرعوبين - قتل ذووهم تحت سمعهم وبصرهم. هذا الحشد المنكود بقي ستة أيام دون طعام. وبكمية قليلة جداً من الماء لا ينقع الغلة.

كل هذا قد يبدو خيالاً لكم، لكنها الحقيقة بعينها. وقد بقيت السلطة المدنية في بغداد لا تدري ما حصل في (سميل) طوال أربعة أيام.

المجموع الكلي للقتلى الآشوريين يبلغ بحسب اعتقادي ستمائة تقريباً. وأعطيت أرقام أعلى بكثير. لكني قمت بتدقيق ذلك، واحصيت العدد الذي علمت أنه قتل في مختلف الأمكنة وقارنته بالمفقودين منهم. ومن ذلك العشرون تقريباً الذين قتلوا في اشتباكات فيشخابور والأشخاص الذين وقعوا فرادى في أيدي الجيش فقتلوا فوراً.

وكان موقف الكرد أفضل بكثير مما هو متوقع. جرت في (صفوره) مذبحة صغيرة طالت عشرين رجلاً. وذكر عن تجاوزات في (قةلةبدري) ضد النساء. كما كانت هناك حالات نهب جدية وكبيرة. إلا أن ذلك جرى بناء على أوامر صدرت إليهم ولا عجب في هذا. وأعتقد أن الشرطة هناك لم تكن تهتم بأية جريمة خطيرة. وهي على أية حال من أدنى درجة وفي نهاية العجز عموماً. كما أن الجيش هو صاحب الكلمة وهو المسؤول الوحيد عن القتول.

في أوساط عدة - كالوفد العراقي إلى جنيف - استنكرت هذه القتول وأدينت بأشد ما يمكن من إدانة. إلا أن الواقع لم يكن كذلك فقد قُلّد الضباط الذين شاركوا في هذه الجنايات أعظم المديح والثناء وأصابوا ترقيات. وعاد (بكر صدقي) إلى بغداد ليستقبل استقبال الفاتحين. انطلقت به سيارته خلال شوارع المدينة تحف بها مظاهر ترحيب حماسية من الجمهور المحتشد وهو جالس عن يمين رئيس الوزراء.

أجل. عبّر كثير من العراقيين عن استنكارهم الصادق في السر. إلا أنه لم يجرؤ عراقي واحد على القول علناً بأن الجيش أساء التصرف. بل كان القول كله منصباً على أنه أحسن عملاً ولم يُسئ التصرف مطلقاً.

وعليّ التنويه هنا بشيء حول القرى المنهوبة. كان هناك في الواقع سبعة وستون

قرية آشورية في قضاءي دهوك والشيخان، نهب ستون منها. واختلف شكل النهب والسلب. فبعض القرى أتت عليها النار بالكامل وبعض القرى دمرت جزئياً. إذ كانت العوارض الخشبية تقلع فتهوى السقوف وتتقوض الجدران في المنزل. في أحوال أخرى يبقى المنزل سليماً إلا أنه يجرد من سائر محتوياته القابلة للنقل إن كان ثم وقت لذلك. وإلا فإنها تدمر حين لا يتوفر الوقت لحملها. وعلى هذا الأساس نهب معظم الأغنام ونقل كل القمح من مستودعاته. وبتقدير متحفظ يمكن تقدير الخسارة بما يناهز الخمسين ألف باون بل ربما زاد على هذا. ووعدت الحكومة بالتعويض. وفي ٢٦ من آب ظهرت في الصحف البريطانية البرقية التالية موقعة من الوزير العراقي:

«جرى بعض أعمال النهب الصغيرة جداً لبعض القرى التي هجرها العصاة. إلا أن الحكومة أعادت المنهوبات إلى أصحابها وعوضت الأشخاص الذين لم يكن بالإمكان إعادة منهوباتهم إليهم. لا أساس هناك للشائعات التي دارت حول إحراق القرى إلا أن عدداً غير مهم من الحرائق الموضعية شبت في القرى المهجورة. والخسارة لم تكن تتعدى غير باونات قليلة في كل قرية».

هذا تزوير وافتئات على الحقيقة بطبيعة الحال. وهي تسير مسرى كل التصريحات الصادرة عن المصادر العراقية.

تركت الموصل في أواسط شهر تشرين الثاني والحكومة لم تقدم على دفع أي تعويض. وربما أعيد خمسة بالمائة من مجموع المنهوبات الكلي. وفي اثنتي عشرة قرية جرى تسقيف كامل لبيوتها. وتواصلت نداءاتي الهاتفية ومراسلاتي إلى بغداد دون جدوى أناشد السلطة وأذكرها بأنه لم يتم عمل شيء مما وعدت به. بالأخير أرسل ضابط الإسكان البريطاني إلى الموصل لمعالجة الحالة. إلا أنه قيد بمجال عمل محدود. كما أن توصياته كان يضرب بها عرض الحائط.

غادرت الموصل وثم ثلاثون قرية من اصل اربع وستين خاوية خالية. وثمان منها مسكونة جزئياً. وأربع وعشرون كانت مسكونة بشكل كامل. حتى في هذه القرى المأهولة رفض الآشوريون ان يفلحوا ويبذروا. فقد ماتت الثقة وثبطت الهمم.

قمت بجولة في القرى لأول مرة في شهر أيلول. ولقيت أثناءها رجلاً أعتقد أنه واحد من أقوى من لقيت في حياتي شجاعة وقوة إرادة، هو مختار قرية (بدريه) التي دمرت تدميراً كاملاً. قال لي إنه سيواصل العمل مادامت الحكومة قد وعدت بالمساعدة وبعد ثلاثة أسابيع وجدته خائر العزيمة يائساً وقد استولت عليه الخيبة كالآخرين بسبب

نكول الحكومة عن تنفيذ ما وعدت به وكان يفكر في ترك العراق. وحاولت إقناع هؤلاء القرويين بالبذار وكان واضحاً أنهم يحتاجون إلى ذلك حتى لو اعتزموا ترك العراق فمن الضروري أن يكون لديهم ما يقيم أودهم، شيء ما لإعادة الثقة. فمثلاً كان هناك في ألقوش عدة مئات من اللاجئين أمروا بالعودة إلى قراهم فرفضوا لأن قراهم دمرت وليس ثم ما يسوى العودة، فجُمعوا في باحة واسعة وسلطت عليهم أفواه الرشاشات. وهذا ليس بالوسيلة الصحيحة لإعادة الثقة. وذلك الفريق الذي سكن قضاء الشيخان وكان دائماً الجانب الطائع لأوامر الحكومة وهم ضد مار شمعون، فاقت خسارتهم خسائر الآخرين كافة. لم تعد الحكومة العراقية بندقياتهم إلى يومنا هذا. مع أنها وزعت الآلاف منها على الكرد.

وعلى المرء أن لا يعير أذناً أو يولي اهتماماً بالتقارير الكاذبة المبالغة التي عُمِل على ترويجها. وقد وجدت فيها ما يفيد بأن القتول في الآشوريين ما زالت تجري يومياً. هذا ليس بصحيح فابتداء من ٢٥ آب وانتهاء بالحادي عشر من تشرين الثاني لم يقع من حوادث القتول غير خمسة. ولم يكن يبدو ذلك كثيراً لأن العراق معتاد على مثل هذا أكثر منكم أنتم في انكلترا. كان ثم سرقات صغيرة أيضاً والأمن لا يتوقع طبعاً أن يعود إلى الاستقرار فوراً.

الجانب غير المعتم من هذه الصورة القاتمة هو معسكر اللاجئين في الموصل الذي يشرف عليه الرائد (تومسن) بأفضل ما يمكن من الدقة والإحكام. وكان عليه أن يكون صلباً مع الآشوريين قدر صلابته مع الحكومة العراقية. فالسلطة لم تفعل شيئاً في مجال الإغاثة إلا بعد ضغوط الموظفين البريطانيين. وضم المعسكر ٥٥٠ نفساً كلفتهم تبلغ ٢٠٠ پاون أسبوعياً والحكومة العراقية تدفع هذا المبلغ. ومن الأطفال والنساء فيه، قامت القوة الجوية البريطانية بنقل ثمانمائة من عائلات الليڤي العاملين - جواً. وهذه العملية نفسها لقيت شتى العقبات من الحكومة العراقية رغم طابعها الإنساني الصرف.

اودعت الشؤونُ الصحية في المعسكر طبيبَ القوة الجوية البريطانية فقام بأفضل الأعمال حقاً.

وفي بغداد وغيرها من المدن كان ثم ردود فعل عنيفة لما حصل في الشمال بطبيعة الحال. عندما عاد الجنود إلى الموصل وكركوك وبغداد استقبلوا استقبال الأبطال الفاتحين وسارت في بغداد تظاهرات ومسيرات مدبرة ومن تشجيع الحكومة بقصد التأثير على الأجانب وعلى الملك. وكانت الوزارة منزعجة من الملك إلى أقصى حدٍ

بسبب محاولاته التدخل في قضية احتجاز مار شمعون في حزيران وكان قد أبرق للوزارة مشدداً على لزوم إفساح السبيل لعودة مار شمعون إلى الموصل سواء أوقّع التعهد أم لم يوقع. وهو ما أغضب هيئة الوزارة حتى هدد عدد منهم بالاستقالة. وقد راح ظنهم أن الملك الذي كان على صلة بالبريطانيين إذ ذاك قد أصبح ضعيف الإرادة.

وفي كركوك كانت مظاهر الفرح والحماسة والعاطفة قد بلغت أقصاها بسبب تمرد الليڤي الذي جرى قبل بضع سنوات فأدى إلى مقتل خمسين من أهاليها. فذكراها ما زالت تعتمل في النفوس. إلا أن رد الفعل كان في الموصل الأقوى والأشد. فالآشوريون فيها كانوا معروفين ومبغضين وتميزت بفترتي توتر وهياج. عندما حصل الاشتباك الأول شاع في المدينة جو من الحقد لا على الآشوريين والفرنسيين الذي اعتبروا شركاء لهم في التآمر، بل على الإنكليز الذين اعتبروا كالعادة وراء كل ما يقع من حوادث. فقد انتشرت إشاعة آمن بها الجميع مؤداها أن طائرات القوة الجوية الملكية RAF ألقت بالعتاد والطعام للآشوريين. وكان في الموصل مفتش شرطة إنكليزي سمي بهذا الاسم الغريب (سارگون) وعد آشورياً بسبب من هذا فاتُّهِم بالتآمر مع الآشوريين، وتم نقله إلى بغداد إذ كانت حياته في خطر فعلي. ولأنه لم يعد موضع ثقة من زملائه العراقيين. وقاطع ضباط الجيش العراقي الضباط البريطانيين. وأقدموا على كل ما يضايقنا ويزعجنا.

أما الفترة الثانية فقد كانت فترة غبطة واستبشار عارم وقت علم بأن الآشوريين لم يتغلبوا على الجيش وفترة رد الفعل بعد الأنباء المفجعة من (سميل).

واعتقد العراقيون في الشمال مسلمين ومسيحيين أن تدخلاً سيعقب ذلك من الجانب البريطاني أو من عصبة الأمم. إذ مهما قيل عن «المسؤولية الأدبية» فالمعروف هناك أن الآشوريين يدّعون بصداقتنا والمتوقع أننا سننبري إلى مساعدتهم ولذلك استعد هؤلاء لمقاومة مثل هذا التدخل مهما كلفهم من ثمن. وأفضل سلاح عندهم هو التهديد بإقامة مذبحة. ففي الموصل التي يسكنها حوالي ١٠٠٠٠٠، يوجد بينهم ١٠٠٠٠ مسيحي. وهؤلاء المسيحيون لم يقدموا على شيء. لكن التهديد بالمذبحة كان الورقة الرابحة. وليس الموضوع دينياً بهذا القياس إلا أنهم كانوا يعتبرون سياسياً الحلقة الضعيفة في سلسلة الوحدة العراقية. وقد قالها وزير الداخلية لي بنفسه وقتذاك: «إن أي محاولة للتدخل أو الانتقام هنا ستحدث ما هو أسوأ مما حصل بكثير». وكان يعني ما يقول. وقد لا أكون في منتهى النبل لكنني أرى أن لا خيار لنا غير الرضوخ للأمر

الواقع، فأي تدخل كان قد يؤدي إلى مذبحة شنعاء في الشمال وهي مخاطرة لا يمكن لأي أحد أن يقدم عليها فالمشاعر باتت مشحونة إلى أقصى حد وقد وصف (السر مارك سايكس) في كتابه: آخر تراث للخلفاء The Last Heritage of the Caliphs هذه المشاعر حق الوصف وأدقه.

صحيح هو القول بأن لا عراقي هناك يرغب في قيام مذبحة آنذاك. لكن بالغوغاء المتعصبة والجموع الهائجة، أي حدث صغير كان خليقاً بأن يفضي إلى واحدة منها.

وسكنت النفوس المضطربة في نهاية الشهر عندما بات معلوماً بأن لا نية هناك في التدخل.

في ٢٣ من آب عاد السفير البريطاني سر فرانسيس همفريز. وفي ٢ من أيلول عاد الملك فيصل وهو مريض جداً وفي حالة قصوى من الضعف.

عليّ أن أقول شيئاً حول مستقبل الآشوريين، أظن أن الإجماع الدولي يقضي بأن يتركوا العراق، والمسألة هي كم منهم سيفعل ذلك؟ شخصياً أنا أقدرهم بتسعين بالمائة على الأقل أو عشرين ألفاً. إلا أنهم لا يريدون أن يذهبوا جميعاً إلى موضع واحدٍ. قال لي (خوشابا) الذي يمكن أن نعده الزعيم المناهض لحزب (مار شمعون) وأظنه قالها للحكومة فيما بعد «إنه وأنصاره لا يمكن أن يبقوا في البلاد لكنهما يرفضان الذهاب إلى عين الموضع الذي سيقيم فيه (مار شمعون)».

لكن المشكلة هي أين سيستوطنون؟ ورد ذكر (البرازيل) لكن المناخ هناك لا يبدو مناسباً تماماً. ولم ينوه أحد بموضع آخر. ذهب الجنرال (براون) الذي كان قائداً لليفي لأجل الاستطلاع وقدر أن كل أسرة تحتاج إلى مبلغ ١٢٠ پاون للاستقرار، فلو رحلت ٤٠٠٠ أسرة لوجب تأمين نصف مليون پاون. وقد وعدت الحكومة العراقية بأقصى ما يمكن من المساعدة؛ لكن لا أحد يستطيع أن يخمن بأنها قادرة على دفع أكثر من مائة ألف.

وقُبيل مغادرتي محل عملي شاع اللغط والتبرم والاحتجاج في الصحافة حول إثقال البلاد بهذه التكاليف وقالت «إننا لم نوجه دعوة للآشوريين إلى العراق. كما أننا لسنا مسؤولين عن معاناتهم الماضية مطلقاً». قد يكون في هذا التعليل كثير من المنطق لولا ما وقع في الصيف الماضي.

وأرى أن يساهم الآشوريون بشيء من النفقات. سيكون مدعاة للأسف أن يبقوا في

وضع استجداء وقد سبق فتخلقوا بأخلاق اللاجئين وعقلية اللاجئين ثبتت أصولها وتأصلت جذورها فيهم.

أمر آخر يتعلق بوضع الآشوريين الذين ليسوا في المعسكر بل في المدينة وفي القرى، فقد هرب عدد كبير من هؤلاء إلى الموصل وبقوا عاطلين دون عمل يعيشون عالة على أصدقائهم وهي ضيافة قد ينضب معينها. وفي رأيي أن تقوم عصبة الأمم بممارسة ضغط على العراق بخصوص تأمين نوع من الرعاية لهؤلاء مرضٍ خلال الأشهر القلائل التالية.

قد يطرح بعضكم هذا السؤال: ألم يكن بالإمكان تفادي هذه الأحداث المأساوية؟ لم يكن بوسعنا أن نتصور بأننا نخاطر مخاطرة كبيرة بانتهاء الانتداب والقضية الآشورية ما زالت معلقة غير محلولة. وما من شك وبسبب ما حصل فإن مكانة كل من بريطانيا وعصبة الأمم قد أصيبتا بأعظم الضرر في العراق. فالعراقيون يرون أننا خذلنا أصدقاءنا. وربما نلنا عار الشكر من الساسة العراقيين الذين ساعدناهم في جنيف، لكن العامة ترى عكس ذلك. وفي الأيام القلائل الأخيرة التي بقيت لي في الموصل لم يزرني في دائرتي مسيحي واحد ومن المسلمين لم يقصدني إلا نزر يسير جداً لأنهم يخشون أن تمر فوقهم فرشاة الصبغ الأسود: (أصدقاء الإنگليز!) من الصعب جداً توجيه اللوم إليهم. فقد كان يصعب عليهم كثيراً إدراك المشاق العظيمة التي وجب على بريطانيا العظمى مواجهتها لتسوية مثل هذه المعضلة الشائكة.

التعقيب والاسئلة:

* العقيد بوڤيل: القضية ليست بالجديدة. ففي العام ١٩٢٣ حدثته السيدة (سرمه) بخطر مماثل واتخذت تدابير وحيل دون مذبحة.
* النقيب روجرز: أمر واحد يتعلق بالقضية لم تتناوله الصحافة بشكل صحيح. سمعنا قدراً معيناً من الثناء على الليڤي الآشوري لكن علينا أن لا نغفل أن جانباً من أجلّ وأثمن الخدمات التي قدمها الآشوريون جاءت من رجال القبائل العاديين الذين لم يخدموا في الليڤي. الآشوريون كانوا أول من ألحق الهزيمة بالثوار العرب في ١٩٢٠ بين بغداد والحدود الفارسية. وبعين المستوى أنوه بأولئك الذين أنجزوا عملاً طيباً بين بغداد والموصل فقد كانوا رجالاً قبائليين. قاموا بمبادرة تلقائية على مسؤوليتهم الخاصة. ويندرج في هذا الآشوريون الذين تحاشوا الكارثة مرتين في

منطقة الموصل. فقد كانوا قبائليين. ومع الاحترام العظيم لليڤي ولضباطه علينا أن ندرك بأننا نرزح تحت واجب ثقيل للقبائليين ولجميع الشعب.

* النقيب گريـسي (قال) فلندع الماضي ونركز تفكيرنا في المستقبل. ذكر المقدم ستافورد أن المسألة هي مالية وهي العقبة الكأداء. وأخشى أن يقع العبء على عاتق الجمهور البريطاني. إني قرأت ما قاله السنيور (مادرياگا) في عصبة الأمم عندما احتث الحكومات والمنظمات الخيرية العالمية على المساهمة بالمعونات لضمان عدم قيام عقبةٍ في وجه عملية ترحيل رجال القبائل هؤلاء. من هم هؤلاء الناس المتبرعون المحسنون؟ إن تجاربي تؤيد لي بأن الجمهور السخي المعطاء ليس الجمهور الدولي بل الجمهور البريطاني. فمن بين ١٢٥٠٠٠ لاجئ أرمني تم توطينهم في سورية، أُخِذ ٢٣٠٠٠ منهم من معسكرات لجوء، واستقروا في مناطق زراعية أو مجتمعات حضرية. ولا تعرف نسبة من استقر في المدن لكن قد يكون أقرب إلى الصواب القول إن تسعين بالمائة منهم أصبحوا حضريين وعشرة بالمائة مزارعين. هؤلاء المزارعون الـ ٢٣٠٠٠ كلفوا ٦٣٤٤٠٠٠ فرنكاً فرنسياً. منها ثلاثة ملايين ساهمت بها الحكومة الفرنسية والبقية ٢٥٥٤٠٠٠ ساهم به الجمهور البريطاني في حين لم يساهم بقية العالم بغير ٨٠٠٠٠٠. فلو بوشر بهذا العمل على الأسلوب الذي اتبع في إسكان الأرمن في سورية فسيقتضي له مدة تتراوح بين عشر سنوات وخمس عشرة.

* القس دوگلاس: كنت شديد الإعجاب بالنوايا الطيبة التي يكنها (مار شمعون) للمقدم ستافورد. لا شك في وجود بعض الخلافات بينهما. (مار شمعون) يقول إن المقدم ستافورد إنسان حسن الشمائل وطيب النفس وإنه بحسب وجهة نظره خاض حرباً صعبة لنصرة الشعب الآشوري. وإن المقدم ستافورد لم يردد بأي شكل من الأشكال تلك التهم التي انتشرت بسهولة في أرجاء العالم عن طريق الصحافة بل وخرجت في تصريحات مسؤولين بأن (مار شمعون) حارب لكسب الجاه والشهرة لنفسه ولأسرته. ولم يعز إليه أي دوافع غير طيبة مطلقاً. المقدم ستافورد تحدث الآن عن أحزاب تقف ضد (مار شمعون) وعن أحزاب تقف معه. إلا أن (مار شمعون) الآن يعاني عزلة وبؤساً وهو وحيد في العالم. طرد من بلاده لكنه يواصل العمل في ما يراه واجبه تجاه شعبه. إلا أن حركته قيدت بشروط وضعت له لم يعط حق التنقل والسفر في أوروبا إلا بعد تعهد بأن لا يقوم بأي نوع من

الدعاية، فهو والحالة هذه عاجز عن الدفاع عن نفسه ضد التهم التي ألصقت به والأعمال التي عزيت إليه. وكما بلغني وبالرغم من المجهودات المبذولة لتبرئته منها فإن الآشوريين يقفون وقفة واحدة في ولائهم له وثقتهم به. أبوسع المقدم ستافورد أن يخمّن العدد الذي يمكن أن يعتبر ضد (مار شمعون). معلوماتي الخاصة تقول إنهم لا يتعدون بضعة آلاف.

* المقدم ستافورد: عند اجتماع العاشر من تموز تمكنا من تكوين فكرة جيدة حول ذلك فبالنظر إلى المتعلمين يمكنني القول إنهم مناصفة بين الطرفين. أما بخصوص سائر العموم فإن الحزب المعادي (لمار شمعون) أضعف كثيراً وربما يبلغ ثلث الآشوريين أو ربعهم.

* اللورد لويد: الخطاب الذي أسمعنا إياه المقدم ستافورد كان هاماً وجذاباً للغاية فضلاً عن حياده وخلوه من الروح الحماسية. وأملي بأولئك الذين احتلت هذه القضية المكان الأوسع في قلوبهم أن يغتفروا لي بوصفي رئيساً اختصار بعض التعليقات الهامة التي كانت ستطرح للمناقشة. وأود أن أقول في الختام إن سنوات عدة مرت قبل أن يتسنى لي معرفة البلاد التي كانت مدار خطابه معرفة دقيقة. وكان ذلك في أيام الأتراك. ويبدو لي أن الجانب الأهم الجالب لاهتمامنا الكبير ليس المصير الأليم الذي لقيه الآشوريون في بلدٍ أظهرنا فيه عجزنا عن حمايتهم. بل كذلك للتأمل بحذرٍ في الأخطار الناجمة عن ترك الأقليات المبتسر في بلاد أطلقنا أيدينا لحرائتها من دون أن يكون لنا أي حق في النكوص على الأعقاب ونفض يدنا من الأمر لدواع سياسية، إن كانت معاقل أخلاقنا العظمى التي تحكم في الشرق معرضة للخطر.

أذكر اللغة التي كان بعض ساستنا يستخدمونها في الأزمنة الخالية لمخاطبة الباب العالي في تركيا عندما يحجم عن تأنيب أو إنزال عقاب بتلك الأجزاء البعيدة عن الحكومة المركزية في القسطنطينية. ومما أذكره أني أرسلت إلى الألايات الحميدية لأتكلم بلغة راقية حول بعض المشاكل المتعلقة بحكومة الباب العالي. إلاّ أن الحكومة البريطانية قالت: علينا ان نقدم احتجاجنا إلى المسؤولين المباشرين.

أجلت أنظاري في العراق وفلسطين وصرت أفكر بأن كل الشعارات في الاستقلال والحكومة السياسية لا تعفينا تاريخياً من مغبة ترك المسيحيين وغيرهم من الأقليات في تلك البلاد، إلا بعد التأكد تماماً بأننا سلمناهم إلى حكومات مستقرة منتظمة

قبل أن نغادر. وهذه الأحداث يجب أن تكون درساً بليغاً لنا في خطوات أخرى قد يتعين علينا قطعها.

وإليك مقتبساً من الخطبة التي ألقاها السر برسي سايكس Sir Percy Sykes في ندوة جمعية آسيا الوسطى الملكية بلندن في عين اليوم الذي ألقى فيه المقدم ستافورد خطبته هذه.

[الاقتباس من النقيب كريسي ضابط الاستخبارات الملحق بالبعثة العسكرية البريطانية لما وراء القفقاس المرابطة في (تفليس) ـ جورجيا]

«في هذه الفترة (١٩١٧) كان الآشوريون قد نظموا قوةً مقاتلة صغيرة تحت القيادة الروسية، ونشطوا عسكرياً مع الجيش الروسي في القفقاس ضد الأتراك وعندما كان الانهيار الروسي يهدد جيشهم بالانحلال، باشر الآشوريون بتنظيم أربعة ألوية اثنان منها نظامية (دروجينا Drogines) واثنان غير نظامية. كل لواء يتألف من ٨٠٠ حتى ١٠٠٠ مقاتل وكل لواء يقوده عشرة ضباط روس يرتبط بكل واحد منهم ضابط آشوري بصفة مترجم.

اللواء الأول (دروجينا) تمّ تشكيله في أول مراحل الحرب من قبل المرحوم (الجنرال) آغا بطرس. ونظم البطريرك (بنيامين) لواءين من رجال جدد. إلا أنه عجز عن تشكيل اللواء الرابع الآخر إلى حد نهاية كانون الأول ١٩١٧. إن آغا بطرس الذي كان مرتبطاً بالقنصلية الروسية قبل الحرب وأثناءها نظم في العام ١٩١٦ الدروجينا المنسوبة له من ما يقارب ألف مقاتل وكان يقوم بها بشن الغارات على الأتراك والكرد، والقيام باستطلاعات وكشافة للحصول على معلومات تفيد رئاسة الأركان الروسية العامة. في هذه الفترة كانت رتبة آغا بطرس بدرجة عقيد (پولكوڤنيك polkovnik) وعن طريق نفوذ آغا بطرس ومقامه الخاص عند القنصلية الروسية سبق فحصل على الاعتراف الرسمي بلوائه ووضعه على قدم المساواة مع قوات الجيش الروسي في القفقاس إلى جانب قوات أخرى آشورية قام بتجنيدها زعماء قبائليون موالون له.

لم يحالف مار شمعون النجاح الذي حالف آغا بطرس مع السلطة الروسية ففي الوقت الذي كانت القيادة الروسية تدفع رواتب رجاله بقي هؤلاء يتلقون تدريبهم العسكري على يد ملازم فرنسي مرتبط بالبعثة العسكرية الفرنسية

المقيمة في أورميه. في حين كانت قوة (آغا بطرس) تدرب تدريباً روسياً وظهر الخلاف بين الآشوريين وضباطهم الروس عندما أرغم الآشوريون على أنهم سيكونون بإمرة الضباط الروس وأنهم سيتسلمون القيادة كما جرى تعيينهم.

لم يكن ثم شك في أنهم (الدروجينيون الآشوريون) قد ساعدوا كثيراً الضباط الروس الذين تركهم جنودهم بسبب الهروب الجماعي الذي تفشى في الجيش الروسي بعد ثورة أكتوبر. هذه الدروجينا الآشورية ساندت إلى حد بعيد قوى المقاومة الروسية الضعيفة في فارس للقوات التركية. وكان للمقاومة التي أبدوها قيمة أعظم لمحاربينا نحن في ميسوپوتاميا وفلسطين لأنها أشغلت القوات التركية هناك.

رفض آغا بطرس أن يكون تابعاً للبطريرك واحتجّ بشدة، وفي اعتقادي أنه كان أكفأ قائد عسكري أنجبه الآشوريون في تلك الفترة.

الشجاعة والجلد والصمود في القتال الذي أبداه هؤلاء الآشوريون والعبقرية التي أظهروها في الحروب الجبلية جعلتهم مصدر رعب لأعدائهم ومصدر فخر وإعجاب لأولئك الذين كانوا يقودونهم»(*).

(*) في شباط ١٩١٨ وصلت الحملة العسكرية التي جردتها القيادة البريطانية إيران، بقيادة آمر اللواء الجنرال دنسترڤيل Dunsterville وهدفها القفقاس. وبناء على ذلك تقرّر تقوية الآشوريين بعدد من الضباط وضباط الصف البريطانيين بدلاً من القيادات الروسية التي انسحبت من المشهد كله بعد عقد الصلح مع ألمانيا. إلا أن الخطة البريطانية لم تنفذ حين تبين عقم المحاولة التي أوكلت لقوة دنسترڤيل.

العراق والآشوريون

١٩٣٢-١٩٣٣

بقلم إرنست مين

مقدمة

هذه مقالة كتبها الصحافي (إرنست مين) مراسل جريدة ديلي ميل البريطانية. ونشرتها له مجلة الجمعيّة الملكيّة لآسيا الوسطى(١). كتب المقال وهو في استنبول إثر تركه العراق في أيلول ١٩٣٣، كما يدل عليه التاريخ الذي ذيّله.

إن الأسلوب الذي عالج به أحداث آب يدّل أنه دفع عنه ثمناً هو السماح له وحده بين جميع المراسلين الصحفيين الأجانب بالبقاء في العراق وإرسال برقيّاته إلى مرجعه بعد وضعها في الصيغة التي تؤمن موافقة الرقابة عليها. وغم إقراره في مقالته هذه بأن بعضها لا يصل الجريدة. ولهذا بدت صحيفته في لندن وحدها دون سائر الصحف البريطانية وكأنها تدافع عن وجهة النظر العراقية منكرةً كثيراً مما حصل ومخففة من وقعه. رأيت أن لا أحرم كتابي من هذه الوثيقة تأكيداً للموضوعية التي التزمناها وحرصاً على بسط كل الآراء والأنماط والصيغ التي تمّ بها تدوين وقائع صيف العام ١٩٣٣. ولأجل تكوين فكرة أيضاً في الأسلوب الذي يتبع عادة في طمس معالم الأحداث والتخفيف من وقعها أو إغفال جوانب منها.

وكما يظهر ويقره الكاتب أيضاً إن تحقيقاته رغم ثمن البقاء الذي دفعه كانت قاصرة على ما سمعه من رجال الحكم وعامة الناس. إذ لم يسمح له قطّ بزيارة مرسح الأحداث رغم طلبه ذلك.

نصّ المقال

قد تستأهل مشكلة الآشوريين العراقيين التي نجمت في صيف العام ١٩٣٣ بسطها بالتفصيل ونشرها في المجلة.

---

(١) Arnest Main M. A: Review: Journal of the Royal Central Asian Society - London

كنت المراسل الخاصّ الوحيد في البلاد: أرسلتني جريدة الديلي ميل إليها. وقد وجدت رغم انتفاء وجود عقبات أمام الاتصالات الخاصّة بمزاولة مهنتي في العراق أن من الصعوبة بمكان إرسال أيّ شيء مما أكتب خارج البلاد، خلا بعض المعلومات التي تحظى بموافقة وزارة الداخلية.

تنصّ المادة الخامسة عشرة من الدستور العراقي العام ١٩٢٤ المعدل في العام ١٩٢٥ على هذا:

«تكون جميع المراسلات البريدية والبرقية والتلفونية مكتومة ومصونة من كلّ مراقبة وتوقيف إلاّ في الأحوال التي يعيّنها القانون».

وأعجزني العثور على أيّ نصّ في أي قانون مطبّق يعين تلك الأحوال اللهم إلا إذا كان يوجد نوع له من فصيلة حشرة العث dora يمنح وزارة الداخلية سلطة وضع رقابة على المراسلات «بناء على مقتضيات المصلحة العامة». وبموجب هذه السلطة تمارس الرقابة على المراسلات والاتصالات الصادرة من العراق إلى البلاد الأجنبيّة عند الضرورة.

في آب وأيلول من العام ١٩٣٣ كان ثم رقابة لا شكّ فيها وفي غاية من الوضوح، وفي بعض الأحيان كان يجري توقيف البرقيات. والقول الرائج الذي تسمعه من الجالية البريطانية هناك أن كثيراً من الرسائل التي يبعثون بها إلى أوروبا عن طريق مصلحة البريد من العراق لا تصل إلى المرسلة اليهم.

إلاّ أن أنباء الاضطراب تسربت فعلاً. بعضها كان مصدَرَه البريطانيون الساخطون بل المهسترون. وبعضه كان مصدَرَه الأقلياتُ المسيحيّة التي استولى عليها الهلع من جهة، أو التي أقدمت على ذلك بدوافع انتهازيّة من جهة أخرى.

كلّ هذه المصادر الكبيرة المجتمعة كانت موالية للآشوريين ومعادية للعرب لا تتصف بالحياد. وباستثناء السجلات الرسميّة والوثائق السرّية فإن روايتي لوقائع العام ١٩٣٣ هي أكمل ما ظهر حتى الآن وأكثرها حياداً. ربما كانت قابلة للطعون في بعض التفاصيل الزهيدة إلاّ أنها منصفة وعادلة في الجوهر.

بدايات الأحداث نجدها في تاريخ الحرب (العظمى الأولى) المعقد والمتشابك للعام ١٩١٦، عندما انتقض الآشوريون وهم من رعايا الإمبراطورية العثمانية ويقطنون بين الأرمن والكرد في إقليم حكاري ومعهما - ورفعوا السلاح ضدّ الأتراك بتحريض من حكومة روسيا القيصرية.

لم يستخدم الروس هؤلاء الآشوريين بمثابة مقاتلين في خطّ القتال بل استخدموهم بشكل عصابات اغتيال، تتسلل ليلاً إلى القرى التركية لتذبح الأتراك النائمين في فراشهم، لإثارة الرهبة فهم يعملون بصورة عامة على خلق جوّ من الرعب والإرهاب في المناطق التي كانت مرسحاً لعمليات جيوش القفقاس(٢).

في العام ١٩١٧ الذي جاء بالثورتين الروسيتين وبالانهيار العسكري الذي تلاهما، وعلى أثر ترك الآشوريين في موقفٍ لا يحمد، كان عليهم أن يشقوا طريقهم قتالاً نحو الجنوب. وبمجيء العام ١٩١٨ وصل ما تبقى إلى ميسوپوتاميا حيث استقروا في العام نفسه في معسكر كبير في مدينة (بعقوبة) التي تبعد بمسافة قصيرة عن شمال شرق بغداد، مكث الآشوريون هناك زهاء سنتين اثنتين على حساب دافع الضريبة البريطاني الذي أنفق عليهم صدقةً وإحساناً ما يعادل مليونين من الپاونات السترلينية.

وفي حدود ذلك الزمن تقررّ أن يجنّد الآشوريون في الليڤي الذي تمّ تشكيله محلياً لسدّ النقص إلى حدّ ما في القوات البريطانية بعد أن سحبت قوات الجيش البريطاني. وكان من الواضح والحالة هذه أنه لا سند قويّ يدعم الادعاء بأن الآشوريين هم من الحلفاء السابقين في الحرب. فهم لم يحاربوا كوحدةٍ لقوةٍ ضاربة إلى جانب الحلفاء في أي عملية كبيرة ضدّ الإمبراطورية العثمانية.

هكذا تمّ تأليف الليڤي الآشوريّ الذي كانت تنفق عليه الحكومة البريطانية ويشرف عليه الضباط البريطانيون ويجري تدريبه وتسليحه على النمط البريطاني.

لا نكران في أن الليڤي الآشوري كان خلال السنوات الاثنتي عشرة التالية قوة ممتازة تتألف من جنود أكفاء بروح جياشة وقابلية جسدية عسكرية متوقعة من جبليين

---

(٢) استند (مين) في بناء هذه الصورة لدور الآشوريين وبطبيعة الحال على ما أسمعه إياه رجال الحكم في بغداد، لا على نصوص تاريخية كما ادّعى. إذ لا يوجد في العشرات من كتب التاريخ العام وما هو شبيه بالتاريخ من كتب رحلات وسير ما هو شبيه بالصورة التي قدمها لدور الآشوريين هنا. حتى خصومهم الذين حاولوا بكل وسيلة التقليل من أهمية دورهم في ذلك الميدان الحربي، وإلصاق كل عيب ونقيصة في سلوكهم ومنهم الأتراك أنفسهم لم يسمُ بهم خيال عدائهم إلى إسناد ما أسنده الصحفي اليهم. وإلى جانب ما دوّنه المقدم (ستافورد) حول هذه الفترة رأيت أن أذيل الترجمة بالوقائع الفعليّة كما جاءتنا في كتب التاريخ المعتمدة وفي مقدمتها ما دوّنه المؤرخ والسياسي الكبير (السر مارك سايكس) مدعماً بما عثرت عليه من وثائق وتقارير رسميّة دوّنها رجال بعثات الحلفاء العسكريين إلى تلك المنطقة في حينه.

عتاة أباة، وتواصلوا بروح رفاقيّة وثيقة إلى الحدّ الذي كادوا يكونون أكثر بريطانيةً من البريطانيين. وازدروا بالعرب عموماً وبالجيش العربي بالأخصّ. وفي معرض قولنا هذا ينبغي لنا الإقرار بأنهم شُجّعوا على هذا من قبل ضباطهم الذين كانوا بحقٍ وعدلٍ فخورين بالرجال الذين يقودونهم، وكذلك لقوا تشجيعاً على هذا من رجال القوة الجوية الملكيّة. وكانوا على صلة وثيقة بهم بواقع استخدامهم حرساً في المطارات العسكرية خلال عقدٍ من السنين، أو في استخدامهم بعد انتهاء مدة خدمتهم نُدُلاً في مطاعم القواعد العسكرية أو كمراسلين للضباط البريطانيين، وكذلك من قبل الجالية البريطانية عموماً، الذين كان مظهرهم العسكري الأنيق وروحهم الاستقلالية الرائعة والشعور البريطاني التدريبي والانضباطي مصدر تقديرهم واستحسانهم.

نتيجة ذلك نالت الغطرسة والعجرفة من الآشوريين منالها. فالرواتب التي كان أفراد الليڤي يتقاضونها ويبعثون بها إلى عوائلهم في الشمال رفعت من مستوى معيشتهم العام عما كانوا قد اعتادوه إلى درجة لم يسمع بها من قبل. وإلى أن بروزا إلى الموقع الأمامي من الصورة الدولية كانوا رجال قبائل جفاة الطبع بسطاء العقل يعيشون حياة شاقة في جبال وجب عليهم أن يصطرعوا معها ليعتصروا منها عيشة الكفاف. وجدوا أنفسهم فجأة وهم أطفال البريطانيين المدللين. راح بهم الظنّ كما ظنّ كثير من الناس في تلكم الأيام بأنهم سيمارسون حقّ الفاتح وأنهم سيبقون كذلك في بلاد مفتوحة، كانت أيضاً الفرصة العظمى لأسرة البطريرك في دعم سلطانها.

وشجعت الآشوريين مساندة الدوائر المتطرفة والدينية في بريطانيا العظمى وجرّأتهم على إملاء مطالبهم.

وجد العرب والكرد في كلّ هذا منتهى الوقاحة والصفاقة. والعرب منهم بشكل خاصّ فقد بلغت نفرتهم أقصى حدودها وأخطرها ونالت من مشاعرهم الخيلاء والتبجحات الآشورية، إلا أن هؤلاء كانوا يتمتعون بحماية سلطات الانتداب ولم يكن بالوسع أن يفعلوا أي شيء غير الابتسام والتحملّ.

والكرد من جانبهم عرفوا الآشوريين قروناً عديدة، جبليين غلاظاً قاطعي رقاب فضّلوا بعين الطراز الأثير على قلوبهم. وكره العرب الاثنين وهم سكان السهول والأراضي المنخفضة لكنهم ادخروا الأكثر من كرههم للآشوريين لكونهم مسيحيين.

في حدود العام ١٩٢٧ أعلنت الحكومة البريطانية عن سياستها حول اعتزامها إنهاء الانتداب. وأدرك العراق أنه سيكون مستقلاً في العام ١٩٣٢.

في تلك الأيام بدا العام ١٩٣٢ بعيداً. وكان مصدر عجب أن لا يبدو من الأقليات الكثير من الحزم والصلابة أثناء المفاوضات العراقية - البريطانية لعقد معاهدة ١٩٣٠ التي كان القصد منها تنظيم العلاقات بين الدولتين عند نهاية الانتداب. صحيح أنّ كلاً من الكرد والآشوريين ألحّ في مطالبته بضمانات إذ كانا يخشيان من سوء المعاملة والتمييز من الحكومة العربيّة التي ستتسلم زمام الأمور عند خروج البريطانيين - إن لم يكن أسوأ من ذلك.

وكان الموقف البريطاني الرسمي هو أن أيّ ضمانات للأقليّات لا مكان لها في الواقع - في معاهدة بين دولتين مستقلتين. وهذا تعليل دبلوماسيّ ذو منطق قويّ يحول دون حشر الضمانات التي يطلبها الكرد والآشوريون في صلب المعاهدة.

مع هذا كان العام ١٩٣٢ بعيداً.

وفي هذا العام على كلٍ شعر الناس فجأة بأنّ موعد الاستقلال سيكون في شهر تشرين الأوّل التالي. وعَرت الآشوريين بغتة حالة من الاهتياج والاضطراب. وقوبل التهديد الجماعي بالاستقالة من الليفي بنقل فوري لفوج الهامبتونيين بالطائرات من مصر.

إن مار شمعون وعمته السيدة سرما اللذين كانا ينشطان من وراء الستار كانا مسؤولين إلى حَدّ كبير عن الموقف في تموز ١٩٣٢ الذي استدعى من المندوب السامي البريطاني قطع إجازته والرجوع إلى بغداد.

منذ زمن طويل نعم مار شمعون وأسرته بكرم الحكومة البريطانية ومساندة قطاعات واسعة ذات نفوذ وصولة من الرّأي العام البريطانيّ. والذي كانت تطمح إليه الأسرة البطريركيّة وتقدّمه على أي مطلب آخر هو أن تحتلّ موضع المسيطر سياسياً وماليّاً. وقد استخدمت في هذا السبيل ولهذه الغاية سلطتها الروحيّة على الآشوريين إلى أقصى حَدّ ممكن. حتى قيل إن مار شمعون وأسرته ماكانوا ليهتمّوا كثيراً بالمشقات والعناء التي يطلب من شعبهما تحملها مادامت سلطتهما في حرزٍ حريز. وقد تبدو هذه مقولة قاسية إلاّ أنها رأي يسود أناساً عرفوا بأصالة الرّأي.

عندما تحقق الاستقلال في شهر تشرين الثاني ١٩٣٢ نجمت مسألة إسكان الآشوريين من بين المسائل الكبرى في السياسة العراقية.

يبلغ مجموع الآشوريين الكليّ حوالي ٣٧٠٠٠ نفس بينهم حوالي عشرة آلاف من

أفراد الليڤي الذين انتهت مدة خدمتهم[٣] وسرّحوا، أعني أنهم كانوا في عنفوان رجولتهم عندما أكملوا مدة الخدمة الفعلية وفي الجيش البريطاني واقعاً، بينهم عدد غير قليل من ضباط الصّف الممتازين ذوي سجلّ خدمةٍ عالٍ. وهناك قليل ممن رقي إلى رتبة ضابط.

كان كلّ فرد منهم عند تسريحه يخرج ببندقيّة حديثة الطراز وكمية من العتاد والبندقية تعطى أحياناً على سبيل التعويض عن السلاح الذي جلبوه معهم عند دخولهم سلك الليڤي. وكان من المفهوم على العموم أن البندقية إنما تعطى لغرض الدفاع عن أنفسهم ضدّ الكرد فالمعروف عن هؤلاء أنهم مسلّحون أيضاً.

المطالب الآشوريّة التي قام بصياغتها مار شمعون وعمته (سرما) هي: أن يتمّ إسكانهم في بقعة واحدة بوصفهم وحدة عنصرية وقومية. ثم أضاف مار شمعون فيما بعد مطلباً آخر هو الاعتراف بسلطته الزمنية. وقد وجدت الحكومة العراقية وساندتها الحكومة البريطانية ومعظم المنصفين وذوي العقول السليمة أن هذين المطلبين لا يمكن تحقيقهما مبدأً وعملاً، لأنّ ذلك يؤدي إلى خلق مقاطعة آشورية مسلّحة داخل دولة العراق المستقلّة الجديدة. كان إقليم حكاري وهو الإقليم الذي جاؤوا منه قد بقي خالياً من سكّان إلاّ أنه لأسباب عديدة فصّلتها لجنة من لجان الحدود التابعة لعصبة الأمم قدمت إلى تركيا في ١٩٢٥ رفض الأتراك قبول الآشوريين رفضاً قاطعاً للسبب الوجيه جدّاً وهو أنهم كانوا قبلاً قد طُعنوا من الخلف بأيدي هؤلاء فهم لا يريدون أن يكون لهم أيّ شأن بهم.

ثمّ، وفي العراق نفسه لا توجد منطقة مناسبة لإسكان الآشوريين جملةً إلاّ بإخلاء

---

(٣) أرى في هذا التقدير مبالغة غير منطقية مقصودة. كان من السهل على الكاتب أن يظفر بالرقم الحقيقي أثناء وجوده في العراق وبحكم صلته بالمراجع البريطانية. في أثناء وجوده وخلال الأحداث كان يوجد في الخدمة حوالي ألفٍ ومائتين. ولم يبلغ عدد المجندين من الآشوريين في أي وقت من الأوقات الألفين والخمسمائة (ملاك لواءٍ بريطاني واحدٍ) فإذا أضفنا ألفاً أخرى من المسرحين وهو أقصى ما يمكن تصوره من إمكاناتٍ عسكرية لمجموعة قوميّة تعيش على الزراعة وتحتاج إلى كل يد قادرة. لم يكلف الكاتب الصحفي نفسه بإلقاء نظرةٍ على كتاب العميد جي. گلبرت براون الموسوم: [الليڤي العراقي: Brig. G. Gilbert Browne: The Iraqi Levies 1920-1931] ففي هذا الكتاب تفاصيل موثقة عن العدد الذي جندّ في الليڤي من الآشوريين.

الكرد منها. وبصرف النظر عن مجافاة هذه الخطوة للقانون ما كان باستطاعة أية حكومة عراقية في بغداد ترحيل الكرد قسراً محاباة للمسيحيين من غير المخاطرة بحرب أهليّة. هذه هي العقبات العملية، أمّا العقبات المبدئية فهي تعادل الأولى خطورةً. إن إسكان الآشوريين كتلةً واحدة وبينهم عشرة آلاف رجل شاكي السلاح مدرّب تدريباً عالياً وبرئيس روحاني يطالب بسلطة زمنية، فإن الخطوة نحو الاستقلال التام ستكون خطوةً قصيرة. وواضح أنّ دولةً داخل دولة هي من الأمور المستحيلة.

ولذلك كان قرار الحكومة العراقية وجوب إسكان الآشوريين حيث كان ممكناً واين تيسر ذلك، في القرى المنتشرة في الشمال. مشيرة إلى أنّ الآشوريين لو جرى زرعهم بهذه الصورة بين الكرد فإن ذلك هو ما اعتاده القوم منذ القديم وهذا هو سبب إعطائهم سلاحاً.

بدت الصعوبات لا تقتحم وفي عزّ صيف العام ١٩٣٣ ذرّ قرنها.

بدأ الاضطراب عندما كان الملك السابق فيصل وحاشيته في انكلترا. واتخذت الحكومة العراقية موقفاً حازماً وأصرت على مار شمعون بأن يوقع تعهداً شخصياً للدولة بالتخلي عن أي ادعاء له بالسلطة الزمنيّة. وفي حدود ذلك الزمن عمد موفد له إلى الاتصال باثنين من الدبلوماسيين في بغداد مستحِثاً بأن يمارس ضغطاً على الحكومة التركية للسماح بانتقال الآشوريين إلى إقليم حكاري وعندما أفهم مرة أخرى بأن ما يطلبه مستحيل صرح الموفد بشكل علنيّ أن الآشوريين صمموا على الإقدام على عملٍ من شأنه أن يوجه أنظار الرّأي العام العالمي إليهم.

وفي أثناء ذلك تقرر استقدام ضابط بريطانيّ مجرّب من السودان ليعهد إليه بمهمة إسكان الآشوريين بحسب قرارات الحكومة العراقية. وقد تبين فيما بعد أن انتدابه جاء متأخراً جداً. وكل ما تمكن من إنجازه هو تنظيم معسكر الإغاثة في الموصل حيث حفظت الحكومة العراقية حوالي ألفٍ وخمسمائة امرأة وطفل.

في الوقت الذي كان مار شمعون في بغداد، قام أحد أعوانه بمباشرة جانبٍ هام من المحادثات موقعياً: جنديّ كفوء محترم يُدعى (ياقو) من سكنة قرية (سميل) التي هي (كذا) مخفر شرطة يبعد بمسافة تقطع بالسيارة من بلدة دهوك بمدة عشرين دقيقة. وفي دهوك «قائمقام» للحكومة العراقية. وكان على الإدارة المحلية في الموصل أن تحاول إجراء محادثات مع هذا الرجل. وبعد محاولات كثيرة من موظفين بريطانيين لدى الحكومة العراقية لإقناع (ياقو) الذي ظلّ أبداً يعبّر عن سوء ظنّه بالعرب وبحكومة بغداد

وافق بالأخير على المجيء إلى الموصل بعد أن استؤمن رسمياً. إلاّ أن المتصرف العراقي طلب منه حال وصوله توقيع تعهّد بحسن السلوك. فأعطى التعهد بكفالة مبشر إنكلكاني أمريكيّ الجنسية كان يقوم بمهمته الدينية في المنطقة منذ عشر سنين تقريباً وهو على معرفة وثيقة بـ(ياقو) بوصفه إنساناً مستقيماً. وتعهد (ياقو) بالشخوص إلى بغداد ليشرح الموقف العراقي كما فهمه في الموصل لمار شمعون. وقد علمت أنه أعطى نوعاً من الوعد بمحاولة إقناع البطريرك بتعديل موقفه.

لكن (ياقو) لم يقصد بغداد بل قاد مجموعة من المسلحين وعبر بهم نهر دجلة الفائض ودخل الأراضي السورية بهم. من كلّ التحقيقات والمحادثات التي قمت بها مع الناطقين باسم الآشوريين في هذه القضية كان القول إن (ياقو) ما اختار هذه الخطوة إلا بعد أن قال العراقيون له وللآشوريين: إن لم يوافقوا على مشروع الإسكان الذي وضعته الحكومة لهم وإن رفضوه فمن الصعوبة بمكان أن يبقوا في العراق - ولم يكن واضحاً هل أنهم أساؤوا فهم ما قيل لهم أم تعمدوا اساءة الفهم.

مجموعات أخرى لحقت بالمجموعة الأولى حتى بلغ عدد من عبر النهر ألفاً وتسعمائة[٤] وعندما أدركت السلطات العراقية أن رحيل هؤلاء الرجال المسلحين قد يضع الفرنسيين في حرج أصدرت أوامرها بمنع غيرهم من ترك الأراضي العراقية. وعند هذه النقطة وبعد مرور بضعة أسابيع قام ضابط بريطاني باستجواب ستين من العائدين. ارتفعت أهمية شهادتهم بواقع كون معظمهم من ذوي الذكاء المحدود العاجز عن الاختراع والخيال وقد أطبقوا جميعاً دون تردد على القول إن ما دفعهم إلى عبور الحدود إلى سورية هو أن رؤساءهم ومنهم (ياقو) أخبروهم بأن الفرنسيين مستعدون لإسكانهم بشروط كريمة جداً، وأنهم ما خرجوا إلاّ بقصد رؤية الأراضي التي وعدوا بها والتحقق من صلاحها بأنفسهم قبل القيام بنقل نسائهم وأطفالهم وحوائجهم.

ومهما يكن من أمر فالواقع هو أنهم وبعد مرور اسبوعين قرروا على ما يظهر العودة إلى ديارهم بحسب شهادات الستين الذين استجوبوا، فقد أفادوا أن قرارهم

---

(٤) في ٢١ تموز عبر الحدود زهاء ١٠٠٠ من عشيرة التخوما بقيادة (ياقو) وشقيقه (شليمون) ومالك (لوقو) مع ثمانية من القسس نصفهم راكب ونصفهم راجل. وفي نهار الاثنين التالي (بعد يومين) لحق بهم ٥٠٠ من آشوريي نهلة وبرواز والموصل وفي الأربعاء ٢٦ تموز عبر ٤٠٠ آخرون. وفي ٢٧ تموز قامت وحدات الجيش بالانتشار ومسك معابر النهر ابتداء من فيشخابور حتى الحدود التركية وردّوا ٥٠ من آشوريي (مَرگَوَر) بعد إلقاء القبض على سبعة منهم.

بالعودة اتخذ عندما اتضح لهم أن الوعد بالإسكان بشروط طيبة لم يكن له أساس من الصحة.

ينقلنا هذا إلى بداية شهر آب ١٩٣٣. عندما قرر هؤلاء العودة كان نهر دجلة الفائض الذي عبروه قبلاً بالأكلاك قد غاض ماؤه وبات عبوره خوضاً من السهولة بمكان. والجيش العراقي كان قد احتل عدة ربايا امتدت على بعد ميلٍ واحدٍ من الحدود إلى جانب تحشيدات في المؤخرة. وتختلف الروايات حول ما وقع وقد لا يتوصل إلى الحقيقة قطّ. وعلى ما يظهر هو أن ربيئة عراقية بالقرب من قرية فيشخابور المسيحية(٥) نبّهت من قبل مجموعة آشورية صغيرة بأنها تريد أن تدخل الأراضي العراقية ثانية وأنها ستسلّم سلاحها. وعندما أمروا بالاقتراب قاموا بمهاجمة الربيئة وقضوا على سائر من فيها. وعلى أثر ذلك قام عدد من الآشوريين يتراوح بين ٤٠٠ و٥٠٠ بعبور النهر خوضاً. وزحفوا من خلال الثغرة التي أحدثها تدمير الربيئة وهاجموا التحشيدات العسكرية من الخلف. كان هذا عصياناً مسلّحاً لا شائبة فيه.

قبل هذا شاعت أحاديث حول رفض الحكومة العراقية طلباً بريطانياً بنقل (بكر صدقي بگ) من آمرية المنطقة الشمالية وكان هذا قائد قوة الميدان للقوات الأرضيّة وقد اشتهر بعداءٍ للآشوريين - على أساس أن وجوده على رأس الجيش العراقي في تلك المنطقة هو مصدر استفزاز دائم.

إنّ رفض الحكومة العراقية تنحية هذا القائد معقول على كلّ حالٍ، فالخطر الوحيد الذي يهدد الدولة هو شمال البلاد (وبكر صدقي) واحدٌ من أفضل القادة العسكريين الموجودين، فلِمَ يُنحّى؟ في تلك اللحظة وفي ذلك الموقف كانت القضية - إذا ما أنعم المرء النظر فيها - وثيقة الصلة وبنوع خاص بما ذكرنا. فهاهنا ثوار آشوريون لأن حركة مار شمعون اتخذت الآن مظهراً عسكرياً واضحاً وهي المناسبة الوحيدة التي يرى العرب أنفسهم في مواجهة مسلحة مع الآشوريين المتبجحين كثيراً.

كان العرب أنفسهم في شكٍ من ذاتهم. فقد نُوّموا مغنطيسياً طوال خمس عشرة سنة لتتولّد لديهم حيال الآشوريين عقدةُ نقص. بل وأكثر من هذا فقد كانوا على علم تام بأنّ الكرد يراقبونهم بكل دقة فإذا بدت علائم نجاح مبدئي للآشوريين فقد تنشب ثورة عارمة في كردستان أيضاً. فالعلّة الكبرى في بقائهم راكنين إلى الهدوء في الماضي

(٥) أخاله يقصد قرية (ديره بون).

خلال فتراتٍ هو شكّهم في تعرضهم للقصف الجوّي البريطاني. إن معاهدة ١٩٣٠ تقضي بتعاون عسكري بريطاني مع الجيش العراقي ضد عدوّ خارجي. ويستفاد من إجابة رسميّة حول سؤال طرح على الحكومة في مجلس العموم البريطاني بأن الحكومة البريطانية ستنظر نظرة إيجابية إلى أيّ مسألة تتعلق بالتدخل في أي حوادث اضطرابات داخلية قد تحصل ضمن الحدود العراقية. فلو تحقق نصرٌ للآشوريين العائدين فمن المحتمل جداً أن موضوع التعاون البريطاني مع الجيش العراقي ضدهم سيطرح على بساط البحث على أقل تقدير. ولكن وبالنظر إلى ما آلت إليه الأمور لم يكن هناك حاجة إلى بحث هذا الأمر. وبقي الكرد في شكّ من موقفٍ بريطاني في المستقبل. على أن ما رآه العرب في الأيام الأولى من شهر آب هو أنهم يواجهون حرباً معلنة ضد الآشوريين الأشدّاء.

وبعصيان (ياقو) وقد بدأ فعلاً فقد وجدوا من واجبهم وبصورة مطلقة أن يوجهوا للآشوريين ضربة قاصمة لا قيام لهم من بعدها. ومن جهتهم لم يكن الآشوريون يتوقعون أن يدحرهم جيش عربي في حربٍ نظاميّة. إلاّ أن ما حصل هو هذا: عندما واجه الآشوريون العائدون وحدات الجيش العربي المحتشد وراء فيشخابور أصابهم قدر ما أصابوه ونالوا بقدر ما أعطوا وربما عرت الدهشة العرب أكثر من الآشوريين. على أية حال شرع في مطاردة المتمردين المتقهقرين. وفي حوالي الرابع والخامس من آب كان هناك قدر كبير من القتال الوحشي في شعاب الجبال. وجرياً على تقاليد سكان آسيا الوسطى الأصلية لم يكن هناك طلب أمان ولا منح أمان من أية جهة[٦].

في عين الوقت وفي فترة استمرار المطاردة. رأى عدد من الآشوريين الموالين أن ينشدوا الحماية من الشرطة العراقية، بحكمةٍ منهم مثل الأغلبيّة.

في منطقة الحركات العسكرية كان في (سميل) مخفر للشرطة يخفق فوقه العلم العراقي كما ظلّ خافقاً يوميّاً عدة سنين. وبحماية هذا العلم استظلّ حوالي مائة رجل من عشيرة (الباز) برغبة تلقائية وبمحض اختيار للاطمئنان على حياتهم ولئلاّ يقضى

---

(٦) يدافع هذا الصحافي كما نرى عن السلطة بما لم تجرؤ هي على الدفاع به عن نفسها فلا المصادر الرسمية العراقية أو غير العراقية ولا قيادة الجيش نفسها تحدثت عن قتالٍ ضارٍ في الجبال أو عن وقوع قتيل واحدٍ في صفوف الجيش. كانت هناك مطاردة وبحث عن الهاربين واستسلام فردي أو جماعيّ يتم على أثره قتل المستسلمين من الآشوريين.

عليهم أثناء حرب العصابات الناشبة في الجبال القريبة. وشاع القول كذلك في القرى المجاورة وكان مصدر بعضه بصورة خاصّة عريف شرطة مخفر سميل الذي أكّد بأن أياً من الآشوريين ينشد ضمان حياته ما عليه إلاّ أن يلجأ إلى المخفر. وبحلول العاشر من آب بلغ عدد من وصل سميل حوالي أربعمائة من الرجال. وفي اليوم عينه سلّم آخر من كان مسلّحاً منهم سلاحه.

في اليوم التالي وصل الجيش إلى (سميل) وبدا واضحاً أن الحقد والهياج قد بلغا منه منتهاهما. واستناداً إلى الذين أوقفوا أنفسهم على الدعاية للآشوريين والتزموا جانبهم كانت الوقائع التي سآتي إلى وصفها مبيّتةً ومخططاً لها سلفاً.

وقد يعللّ الأمر بأن الخلاف بين جهات معينة من الموظفين المدنيين والشرطة من جهة وبين قيادة الجيش من جهة أخرى هو الذي أعَدّ الأرضية للقيام بمذبحة عامة منظمة. وقد ذكروا أن ضابطاً بريطانياً ملحقاً بالجيش العراقي سُحِب فجأة إلى الموصل وكذلك نقل مفتش الشرطة البريطاني من الموصل إلى بغداد وأن الغرض المزعوم لنقلهما هو إزاحة هذين الإنكليزيين من موضع يحتمل أن يشاهدا منه ما الذي كان سيقع. وعلى أية حال فإن هذا التعليل لم يعزز بدليل أو إثبات قط. ورأيي الخاص هو أن الزعم بأنهما أبعدا عمداً هو زعم لا أساس له.

من الناحية الأخرى، وفي الوقت الذي قد لا تكون وقائع يوم ١١ آب مخططة سلفاً، فيَبدو من شبه المؤكد بأن قيادة الجيش العراقي بعد عدّة أيام من قتالٍ ضارٍ توج بالنصر على الآشوريين المخيفين - وجدت أربعمائةً من هؤلاء تحت رحمتهم. وبدأت المذبحة صباحاً وتواصلت إلى ما بعد الظهر. جرت بأن تمّ فصل الآشوريين العزّل بمعرفة عريف الشرطة المشار إليه سابقاً. ثم قام الجيش بقتلهم قتلاً عمدياً وببرود دم. صُرع قسمٌ منهم برصاص المسدّسات وفريق آخر قضي عليه ضرباً بأخامص البندقيات وحُصد الأحياء الباقون بصليات الرشاشات وهم داخل المنازل أو عند محاولتهم الخروج منها. وحاول عدد منهم خلال ذلك النجاة بارتداء ثياب نسائية إلا أن عريف الشرطة اهتم بالبحث عنهم من كوخٍ إلى كوخ وأرغمهم على الخروج ليقوم الجنود بقتلهم.

لم يقم دليل ما على وقوع مذبحةٍ للنساء والأطفال إلاّ أن عدداً منهم لقي حتفه بلا شك.

وجرياً على التقاليد التركيّة القديمة، زيّنت الحكومة لأفراد العشائر من عرب

(شمّر) ومن الكرد عمليّات النهب والتدمير فقاموا بمهمتهم هذه خير قيام ودمرّت عشرون قرية تدميراً كاملاً ولم يبق فيها أثر شاخص ودُمر عشرون أخرى تدميراً جزئياً. وبلغ النهب من الفظاعة والبربرية بحيث استدعى تدخّل الشرطة فحملت على الناهبين حملة صادقة بلغت من العنف حداً حملت معه (عجيل الياور) شيخ مشايخ شمّر على المجيء إلى بغداد يشكو من سلطة الشرطة المركزية «الضغط» الذي يمارس على أفراد عشائره دون مبرر.

ولتقدير حجم سيطرة قيادة الجيش على الموقف من المناسب الإشارة إلى أنه كان يوجد في ١١ آب زهاء ألفين من أفراد الشرطة على مسافةٍ قصيرة لمكالمة تلفونية بسيطة في حالة ما حصلت أية اشتباكات في (سميل) تستدعي تدخلها. زد على هذا أن ستاراً من الصمت قد أرخي على المنطقة الشمالية لمدّة خمسة أيام. وقيل إن الطائرات البريطانية قد منعت من التحليق والطيران في أجواء المنطقة الشمالية وقد أنكر هذا إلاّ أني أعتقد بصحة الزعم. فخلال تلك الأيام لم تحم طائرة واحدة فوق معسكر الراحة التابع للقوة الجوية الموجود قبل عدة سنوات في جبال (سَر عمادية) حتى أن الجنود هناك الذين بلغتهم أنباء غامضة عن الاضطرابات راحوا يتساءلون فيما بينهم عن الحدّ الذي بلغت إليه من الخطورة.

وما هو مؤكد[٧] أن قائمقام دهوك وهو الموظف الإداري الأعلى في المنطقة ومركزه يقع على بعد أميال قليلة من (سميل) لم تبلغه أنباء المذبحة حتى السادس عشر من الشهر نفسه وهذا أيضاً تاريخ وصول أولى المعلومات عنها إلى وزير الداخلية الذي كان آنذاك في الموصل، على أثر القلق الذي استولى على حكومة بغداد وطلبها منه القيام بالتحقيق، فشخص إلى (سميل) وعاد فوراً إلى الموصل ليصدر الأوامر والتعليمات بإرسال المعونات الطبيّة وسائر أنواع المعونات إلى الموقع.

دفنت الجثث خلال يومٍ واحدٍ أو اثنين. وعلم أن الضابط المكلّف قام بدفن ثلاثمائة وخمس جثث للرجال. وجثة امرأة واحدة وأربعة أطفال.

وفي التاسع عشر من شهر أيلول التالي وجد ضابط بريطاني عدداً من جثث الرجال بقيت في منازل (سميل) سهي عنها. وعادت القرية لا تصلح للسكنى.

---

(٧) قارن هذا «التأكيد» بما مَرّ بيانه. وبالشهادات المستمعة حول ما جرى من قتول في قصبة دهوك نفسها.

في منطقتين أخريين: كركوك وراوندوز أمكن تحاشي مثلها في آخر لحظة. ففي مدينة كركوك ظلّت ذكرى ما حصل في سوق كركوك عالقة في الأذهان. عندما صار هذا السوق في العام ١٩٢٥ ميداناً لضغن الليفي الآشوري المسعور الذي أعمل قتلاً في (٣٠٠) من العرب[٨]!

فقد بلغ التوتر أقصى حدوده عندما سرت إشاعة بأنّ الآشوريين هناك قتلوا فتاة مسلمة صغيرة السنّ كان قد بُلّغ باختفائها. إلاّ أن اكتشاف قاتلها وهي عمّتُها في الوقت المناسب حال دون انفجار حركة شغب معادية للآشوريين. وقبضت السلطة على زمام الموقف بيد من حديد وبقيت كركوك هادئة.

وفي منطقة راوندوز نمي أن ضابط شرطة عراقي عالي الرتبة كان يطوّف قبل المذبحة بوقت بين القبائل الكردية محاولاً تأليبهم على الآشوريين وقيل إنه عندما علم باعتزام مجموعة من هؤلاء صغيرة العدد ترك قريتها في إحدى الليالي قام بتدبير «حادث» يقع بينهم وبين الشرطة. ويشاء حسن الحظّ أن شخصاً معيناً - طلب منيّ أن لا أفصح عن هويته - كان في الجوار وسمع برحيل هؤلاء الآشوريين فبعث برسل من لدنه مزودين بتعليماتٍ بوجوب إعادتهم إلى قريتهم بأيّ ثمن كان. ونجح المرسلون في إدراكهم وإعادتهم من حيث أتوا قبل أن يقع «الحادث».

ولم يحدث شيء في راوندوز.

وفي (بيجي) حصلت قتول في الآشوريين. وبلغ الاضطراب حداً أدّى إلى وقف العمل في خطّ أنابيب نفط شركة النفط العراقية مدة أسبوع واحد. واستبدّ الهلع بالعمال الآشوريين المستخدمين في الشركة، عندما أقبل فخذ من أفخاذ (شمّر) باللوريات محاولين النهب وإشعال النار في الممتلكات. وسرى الهلع في نفوس موظفي السكك الحديد وهي مصلحة عراقيّة وأبوا مزاولة العمل ردحاً من الزمن إلاّ كمجموعةٍ وكتلة واحدة. وأصروا على نقل نسائهم وأولادهم إلى بغداد وإن أمكن فإلى معسكر القوة الجوية الملكية البريطانية في الهنيدي.

---

(٨) أنظر الجزء الخاص بحادثة كركوك. لا مجال للشك في أن الشخص الذي زوّده بالرواية وبهذا العدد كان يرمي إلى خلق انطباع بأنه عددٌ مساوٍ تقريباً لمذبحة سميل وأن ما جرى هو بمثابة انتصاف عادل. في ذلك الحين لم يكن في كركوك أسرة عربيّة واحدة. والقتلى الخمسون كانوا تركماناً وبعض الكرد.

بقي كثيرٌ من الخلق في بغداد يجهل ما وقع في (سميل) وانتشرت شائعات لا نصيب لها من الصحة بطبيعة الحال بين الأقليات المسيحيّة وتمّ إسناد كل نوع متصور من العظائم والفظائع بالجيش لكن كان من الممكن تفنيد تلك المزاعم على كلّ حال وما أوردته هو ما وقع فعلاً ولا يتجاوز المجموع الكلي لقتلى الآشوريين سبعمائة نفس وأن ٦٠٠ قد يكون العدد الأقرب إلى الحقيقة. وعدد القتلى في (سميل) لا يعدو الثلاثمائة ونيفاً في حين يقدر عدد الذين قتلوا أثناء الإشتباكات خلال المعركة الفعلية في فيشخابور وما لحقها من التعقيب والمطاردة فقد يكون بين ٢٥٠ و٣٠٠.

في اليوم الذي كانت مغادرتي العراق ٢٣ أيلول ١٩٣٣، بقي في سورية حوالي خمسمائة من أصل ١٩٠٠ عبروا نهر دجلة وهذا بموجب ثبتٍ بالأسماء أرسلتها السلطات الفرنسيّة والظاهر هو أن البقيّة عادت إلى العراق فرادى وثنى وتفرقوا في الشمال.

وتبنى مار شمعون أثناء ذلك موقفه المعروف فزعم أن العرب بدأوا بهذه المقتلة عهد انتقام وأن هذا العهد لا يعفى عليه بقيام الآشوريين بمقتلةٍ في العرب إن أريد المحافظة على السلام في المستقبل بل بدفع ديات من النقود ربمّا إليه نيابةً عن رعاياه المتضررين!

ويسترعي ردّ الفعل الإسلامي من هذه الأحداث نسبةً لما عرف من أبنائها أقصى درجة من الاهتمام. فما أدركه كلّ مسلم سواء أفي (سميل) أم غير (سميل) أن فقاعة الآشوريين قد تفجرت أخيراً. فقد أبدت الأيام الأولى من آب بما لا سبيل للشك فيه أن العرب لا يقلّون كفاءة واستعداداً عن الآشوريين في حرب مواجهةٍ حقيقية. فضلاً عن هذا فبأي شكلٍ من الأشكال يجري تقويم حادثة (سميل) فمما لا شك فيه أنها وباستخدامنا تعبيراً قبيحاً من التورية - حسمت الأمر دفعةً واحدة: الآشوريون تمّ توطينهم!!

واليوم تجد الآشوريين في العراق لا تختلف عن الأقليّة الكلدانية أو الأرمنية أو أيّ أقلية مسيحية أخرى، تلكم الروح الوثابة باتت أثراً بعد عين. ومع هذا فعلى الرغم من الذي كان يلاحظ في الآشوريين من تلاحم وتكاتف أثناء خدمتهم في الليفي فإنهم لم يصابوا بانهيار روحي قط وإنْ بدوا بطبيعة الحال مرتعبين ذاهلين إلى حَدّ ما.

والرّأي عند المسلم الأكثر حصافة وتعقلاً كان يعبر عن شعور من الارتياح لا شائبة فيه. وساد بين الطبقات الدنيا شعور عالٍ بالفخر والاعتزاز بالنفس. لكن لو فكر المرء

قليلاً فَسيدرك أن القضية الآشورية هي قضية معقدة، تجتمع فيها عوامل عرقيّة ووطنيّة وسياسية ودينية. لكن الحقيقة تبقى، وهي عندما يؤول الأمر إلى السلاح، فكل هذه العوامل تنسى باستثناء العامل الديني. وهذا يفسّر الحالة التي سادت الاقلية المسيحية عموماً. في بغداد بلغ القلق والتوتر العصبي منها أقصاه. وفي الموصل والشمال وجدتهم في رعبٍ شديد. وعند تركي بغداد التقيتُ (حكمت بگ سليمان) وزير الداخلية الذي زوّدني بإجازة مطلقة تتيح لي زيارة أي جزء من الشمال أرغب في تفقّده غير مستثنٍ (سميل) التي نوهت له برغبتي في الوصول إليها بصورة خاصّة. لكن وبلوغي الموصل، وجدت سائقي سيارات الأجرة وكلهم من المسيحيين تقريباً قد تلقّوا من قيادة الجيش أوامر قاطعة بأن لا يأخذوا أيّ «محقق» في جولةٍ أو أن يزودوه بمعلومات وإلاّ فإنهم سيُعدمون. ولهذا كان من المستحيل عليّ أن أمضي في رحلتي شمالاً ولم يسعني مغادرة مدينة الموصل. وفي هذه المدينة رفض سائق سيارة الأجرة أن يدرك فصيلةً من الجنود كانت تسير في الشارع ويجتازها. ومن الواضح أنه كان يخشى ما قد يصيبه من إهانات فيما بعد، وفيها وجدت الشعور العام العدائي للمسيحيين قوياً جداً. وكذلك ضدّ البريطانيين. وكان شعور الكراهية ضدهم في بغداد قد بدأ ينحسر عند مغادرتي اياها وهذا متأتٍ من أن العرب بدأوا يدركون أن لا سبيل لهم إلى الاستغناء عن الدعم البريطاني في جنيف عندما مباشرة العصبة في أي تحقيق حول القضية الآشوريّة.

وبخصوص السياسة البريطانية أرى أن الضرورات القصوى تقضي - وبهذه المناسبة بنوع خاص - أن يقوم الماضي الميّت بدفن موتاه(٩).

الأقليات المسيحية تناشد عودةً لنوع ما من السلطة البريطانية على شمال العراق. وان لم يكن ذلك ممكناً فعلى الجيش والشرطة بالأقل. وكان مفهوماً أنهم حصلوا على دعمٍ من الفرنسيين لما يطالبون به فالفرنسيون الذين قضت مصالحهم - وفي سبيل تمديد فترة انتدابهم على سورية - بأن يهوّلوا ويضخموا ما جرى من القلاقل والاضطراب في أوّل سنةٍ من سنيّ استقلال العراق. في حين كان من مقتضى السياسة البريطانية تخفيف وقع ما حصل وادّراء المواقف المحرجة في جنيف. ويدا لي رأي البريطانيين المقيمين في العراق كأشخاص موزعاً. فمن جهة كان معظمهم يغلي حنقاً

---

(٩) أعني ما مضى مضى ويجب أن ينسى ويهال التراب عليه كما يهال على الميت.

وسخطاً بسبب ما حصل في (سميل). إلاّ أن الجالية التي تتألف من رجال الأعمال والمصالح التجاريّة كانت تميل إلى اتخاذ وجهة نظر مؤداها أن في السياسة الرسمية التي اتخذتها بريطانيا في هذه المسألة كثيراً من الوجاهة والأصالة. حتى كبار التجار المسيحيين وأرباب المصالح وهم في حالتهم تلك من الرعب والقلق والخوف من عقوبات إسلامية قد تعقب أي ضجّة تثار معادية للإسلام ومساندة للآشوريين في أوروبا، كانوا شديدي الرغبة في أن تترك الأمور لتسير في مجراها. ما كان على المرء أن يتحدث إليهم بضع دقائق ليدرك عمق مشاعرهم ومعاناتهم النفسيّة بخصوص مقاتل الآشوريين المسيحيين حتى بعدد الثلاثمائة التافه! قال لي بائع سجّاد مسلم مسنّ قبيل تركي العراق:

- ما هذا الذي حصل في (سميل)؟ إن أردت أن تقتل فلماذا لا توقع مقتلةً عظيمة؟ لماذا هذه الضجة وهذه الانفعالات؟

إن سياسة التمويه والتبرئة البريطانيّة - لو كان بالإمكان وصفها بهذا من دون احتقارٍ - تمّ تبريرها رسميّاً على أساس مزدوج: أن المصالح التجارية في العراق يجب أن يتوفر لها جوّ يسوده الأمن والطمأنينة واحترام النظام وسيادة القانون. وأن المصلحة السياسية البريطانية في الشرق الأوسط وأخصها النفط وضمان طرق المواصلات الإمبراطوريّة كلاهما تتطلب قيام عراق قوي الجانب بمثابة قاعدةٍ تقف أمام أيّ اندفاعٍ محتمل من الشمال عبر تركيا أو إيران، وهو ركيزة اساسية للسياسة البريطانية تتضمن وتقضي بمساندة الحكومة العراقية ودعمها من أجل وحدة البلاد.

ولا مراء قطّ في أن حركة مار شمعون تمثل تهديداً خطيراً مقصوداً لسلطة بغداد والعرب لا يمكنهم أن يسمحوا بثورة ناجحة في الشمال ولهذا لم يكن بوسع البريطانيين مساندة الأقليّات ضدّ الحكومة المركزية في بغداد.

وهذا يبلغ بنا النقطة الختامية. وأعني أن بريطانيا، وبريطانيا وحدها هي المسؤولة عن المأزق الذي يجد الآشوريون أنفسهم فيه اليوم. في مبدأ الأمر أعانت بريطانيا هذا الشعب وشجعته، وهذا ما لا جدال فيه، باعتقاد حميم أن سلطتها تظل باقية طوال حياة الجيل الحالي. إلاّ أن الإنكليز تخلّوا الآن عنهم ونفضوا أيديهم من قضيتهم كليّاً. وعلى حَدّ قول (السر فرانسيس همفريز) في جنيف أثناء المناقشات التي دارت في لجنة الانتدابات الدائمة التابعة للعصبة حول إنهاء الانتداب على العراق قبل سنةٍ واحدة:

«المسؤولية الأدبيّة تقع على بريطانيا».

والآن يوجد حوالي ثمانية آلاف آشوري قحّ مقيم في العراق. أعني أولئك الآشوريين الذين كانوا مستقرين في قراهم قبل الحرب العظمى. هؤلاء لم يساندوا مار شمعون أساساً وهم جدّ راغبين إن لم يكونوا مصريّن على البقاء حيث كانوا. وربما وُجد هناك حوالي خمسة آلاف آخرين قد ينتهزون فرصتهم للبقاء. وهذا يترك ما يبلغ مجموعه ٣٧٠٠٠، منهم حوالي ٢٠٠٠٠ أو ٢٤٠٠٠ لا يسعهم البقاء والعيش داخل الحدود العراقية لانتفاء الثقة بينهم وبين العرب وإن بقوا فستقع حوادث أخرى حتماً. من الواضح جداً أن على بريطانيا واجب تأمين وطنٍ لهؤلاء بشكل ما. وقد رفضت تركيا وإيران قبولهم رفضاً قاطعاً. والواضح أن الفرنسيين لا يريدونهم في سورية. وقد شاع الحديث حول إمكان إسكانهم في جزيرة (قبرص) إلاّ أن القبارصة سيكون لهم بلاشك وجهة نظر خاصة فقد سبق لهم فوجدوا في الأرمن عنصر مزاحمة للقومية اليونانية. وكانت الحكومة الألمانية قد اقترحت بكثير من التردد وبصورة غير رسميّة إسكانهم في تانجنيقا شريطة أن تعيد بريطانيا تلك المستعمرة إليهم.

ما ذكرته هو خلاصة للموقف العراقي الآشوري كما أراه وأنا قريب العهد بالبلاد - بعد عودتي منها وبعد أحاديث مطوّلة مع الأهالي من مختلف القوميات وكلّ مسارٍ من مسارات الحياة.

استنبول: ٢٩ أيلول ١٩٣٣

رأي لقومي عربي في أحداث
آب ١٩٣٣ وما سبقها

خلدون ساطع الحصري

نشرت «المجلة الدولية للدراسات الشرق الأوسطية» ببريطانيا العام ١٩٩٤ بحثاً منهجياً للأستاذ «خلدون س. الحصري» عنوانه «الحادثة الآشورية للعام ١٩٣٣»[1] وقد وجدت ألاّ أحرم القارئ منه لأسباب عدة منها أن الكاتب من المثقفين القوميين العرب العراقيين وهو نجل المفكر العربي العراقي الاستاذ ساطع الحصري كما يفصح عنه اسمه. ولي معه صحبة طويلة إذ ضمنا مجلس الطيب الذكر الأستاذ هاشم جواد (وزير الخارجية العرقي أيام حكم اللواء عبدالكريم قاسم) في بيروت في ١٩٧١-١٩٧٣.

وكاتب البحث فضلاً عن هذا واحدٌ من أختان السيد رشيد عالي الگيلاني رئيس «الوزارة القومية» التي تصدت لمعالجة المسألة الآشورية باستخدام القوة في ذلك العام نفسه وهو والحالة هذه وكما يتوقع يتخذ موقف دفاع وتبرير لما حصل بإيراد كثير من النصوص والوثائق التي لم تكن ميسورة لمؤلف كتاب مأساة الآشوريين المترجم هنا، إلى جانب مناقشته ما كتبه بعض المؤرخين عن هذه المسألة في حينه.

ومما يزيد من أهمية البحث في نظري أنه نموذج طريف للأساليب التي يتم بها استخدام الحقائق والوقائع التاريخية خدمة لفكرة معينة وهدف مقصود مقدماً وذلك بتوجيه عملية استخدام الوثائق والنصوص لتدوين التاريخ لغرض إنقاذ سمعة أو نفي تهمة.

تراءى لي مبدئياً أن أكتفي من بحث السيد الحصري بإيراد شواهد ومقتبسات منه، وما لبثت أن عدلت، لأن ذلك لا يستقيم مع الخط الذي ألزمت به نفسي من توخي الوضاحة والصراحة في عرض القضايا بمختلف وجهات النظر فيها. ولأن الاقتصار على اقتباس مقاطع من البحث لا يغني عن الصورة الكاملة والقصد الحقيقي الذي

---

(١) عنوان البحث: The Assyrian AFFAIRE OF 1933 واسم المجلة: International Journal of the Middle East Studies 1994 -(vol.5,6)

يتوخاه الكاتب. كما أنه قد يضعني موضع شبهة في أني ما اخترت إلا ما يوافقني منه أو يستقيم مع نهجي لذلك قررت ترجمته برمته. وسمحت لنفسي بشيء من الإشارات والتعليقات على حواشي الترجمة تسهيلاً لعملية المقارنة بين ما ورد فيه وما أثبته صاحب كتاب مأساة الآشوريين وتنبيهاً إلى مواقف الاتفاق والاختلاف، فضلاً عن كلمة أخيرة لي بصدد البحث كله. ومع هذا بقي أمر اختيار الكاتب هذا الوقت بالذات للكتابة (العام ١٩٩٤) حول الموضوع سراً غامضاً عندي.

حادثة الآشوريين للعام ١٩٣٣

-١-

قال إرنست توللر Ernest Toller مرةً: «التاريخ هو وسيلة دعاية للمنتصر»

وفي كثير من الأحيان قد يكون الأمر كذلك للأسف. إلاّ أن التاريخ في حادثة الآشوريين للعام ١٩٣٣ كان قطعاً وسيلة دعاية للضحية.

فما هي ياترى الرواية الرائجة لهذه المسألة؟

لو رجع القارئ إلى كتاب (نفيل وليام Neville William) وهو كتاب عن التاريخ الحديث عنوانه «وقائع الدنيا الجديدة - لندن ١٩٦٦ Chronology of Modern World» لعثر على هذه العبارة «تموز وآب: الآشوريون المسيحيون يجزرهم العراقيون» هذه الجملة الخبرية وهي الفقرة الوحيدة عن العراق حول أحداث العالم للسنة ١٩٣٣ قد تستحضر لذهن القارئ صورة لمجموعة مسيحية بريئة لم يصدر منها أذىً، ذبحت خلال شهر كامل دون ما سبب ظاهر بيد قبيلة متعطشة للدماء، فيسأل نفسه أهي عراقية الاسم تلك القبيلة؟ وإذا استرعى هذا اهتماماً منه ورغب في معرفة المزيد عن الموضوع فهناك كتاب آخر يتصدى لتاريخ الشرق الأوسط بوسعه الرجوع إليه، هو كتاب «إيلي خضوري» عنوانه The Chotham House Version and A this Middle East Studies (لندن ١٩٧٠) وسيقرأ فيه:

«إن العراق افتتح عهد استقلاله التام بمذبحة أوقعها بالآشوريين».

ويرى هذا المؤلف أن الأزمة في العلاقات العراقية المتوترة مع الآشوريين تصاعدت عندما بدا من الشيعة في الجنوب وكأنهم على أبواب ثورة معلنة في وجه الحكومة. وبهدف توحيد كلمة المسلمين ضد غير المسلمين قرر (الگيلاني) وزملاؤه توجيه ضربة شديدة لهم فاحتجزت الحكومة بطريركهم في بغداد. وأرسلت قوات عسكرية إلى الموصل بقيادة (بكر صدقي) اشتبكت في قتال مع مجموعة من المسلحين

الآشوريين، ثم أقدمت على مذبحة عشوائية في قرية سميل الآشورية».

هذه الرواية الثانية الأكثر تفصيلاً عن المسألة الآشورية هي كذلك أكثر تضليلاً من الأولى إن لم تكن لشيء آخر.

فما هي الحقيقة إذن؟

معظم الآشوريين في العراق جاؤوا من أصقاع حكاري الجبلية التي هي ضمن الحدود التركية شمال شرق المملكة العراقية. وهم من المسيحيين النساطرة، رعايا سابقون للإمبراطورية العثمانية التي اعتبرتهم «ملة» في العام ١٨٤٥. عادوا في العام ١٩١٥ فثاروا على الترك وبسبب ذلك طردوا من موطنهم إلى أورميه في فارس ثم إلى همدان جنوباً وهناك حققوا اتصالهم بالقوات البريطانية. ونقلهم البريطانيون فيما بعد إلى مخيم اللاجئين في (بعقوبا) وهي بلدة تبعد بمسافة ثلاثين ميلاً عن شمال شرقي بغداد. وفي العام ١٩٢٠ ألغي المخيم ونقل الآشوريون إلى الموصل في الشمال. وفي العام ١٩٢٥ بتّت عصبة الأمم بمسألة الحدود بين تركيا والعراق ووقع كل إقليم حكاري داخل تركيا في حين وقعت منطقة (برواري بالا) إلى الجنوب منه بسكانها الآشوريين داخل الحدود العراقية.

كان الآشوريون الذين سكنوا (برواري بالا) الداخلة ضمن حدود المملكة العراقية على علاقات طيبة بحكومة بغداد المركزية خلال الفترة التي ستكون موضوع بحثنا. ويبلغ تعدادهم حوالي ربع المجموع الكلي للآشوريين العراقيين وهو أربعون ألفاً.

كان الأمر مختلفاً بالنسبة إلى الآشوريين الذين وقع موطن سكناهم خارج الحدود العراقية واقتضى العمل الكثير لحل مشاكلهم، ووطن آلاف منهم قرىً في الشمال وبعضهم وجد له عملاً في الموصل وبغداد وسواهما من المدن. وبالعام ١٩٣٠ لم يبق من غير المستقرين غير نفر قليل(١).

وأشاع إبرام المعاهدة العراقية - الإنكليزية في العام ١٩٣٠ القلق العظيم بين الأقليات العراقية وغلبت على بعضهم الهواجس فيما سيؤول إليه أمرهم عندما ترتفع يد الانتداب البريطاني عن العراق، في حين شعر آخرون بأنهم خدعوا بآمالهم في الحكم الذاتي الذي شجعوا على التعلل به بين حين وآخر. وكما كان متوقعاً فإن مثيري الفتن

---

(١) ألبرت حوراني: Minorities in the Arab World الأقليات في العالم العربي، لندن ١٩٤٧، ص١٠٠.

ومؤرثي القلق على مصير الأقليات في الخارج نبه أمرهم وطغت أصواتهم على الموقف في الداخل.

وفي بريطانيا غطى اهتمام الصحافة والبرلمان بموضوع حماية الأقليات على كل المشاكل الناجمة عن تصفية آثار الانتداب. اهتمامٌ لا يمكن فهمه إلا على ضوء الحكايات المتداولة عن المعاملة التركية لبعض الأقليات كالأرمن، تلك المعاملة التي أثارت غضبة الرأي العام البريطاني فيما مضى. على ان التاريخ العربي كما أشار (السر هلتن يونگ) في الپرلمان العام ١٩٣١ كان تاريخ تسامح مع الأقليات ولا وجه ليقرن بالتاريخ التركي من هذه الناحية. وحذر (يونگ) في الپرلمان أيضاً من افتراض احتمال القيام بعمل جائر ضد الحكومة العراقية عند التفكير في المستقبل، وشدد على ضرورة اجتناب تطبيق القول المأثور على العراقيين: «أعط الكلب اسماً سيئاً واشنقه» عند التأمل في علاقتهم بالأقليات. وقال أيضاً: «ليس هناك من خطر يحيق بمصالح الأقليات مايعادل خطر تعليمهم محاولات إناطة أمورهم ومصائرهم بالتدخل الخارجي»[٢].

إلا أن مثل هذا التفكير الراجح والموقف السليم كان بصورة عامة مما تندر ملاحظته في الصحف والبرلمان البريطانيين. إذ إن الكلب سبق فأعطي اسماً سيئاً وأدني إلى حبل المشنقة قبل أن يعض أحداً.

ووجد العراقيون في القلق البريطاني على مستقبل الأقليات ائتماراً عليهم هدفه إدامة السيطرة البريطانية على البلاد. وعندما نقلت مناقشات مجلس العموم حول الأقليات وصفت صحيفة قوميةٌ القضية بأنها اختلاق اجنبي وحيلة[٣]. وأما عند العراقيين فقد كان كل تعبير عن القلق البريطاني حول مصير الأقليات كذلك الذي ينذر بتهديدٍ خارجي للعراق ليس إلاّ ستراتيجية ميكاڤيلية ترمي إلى استمرار بقاء النفوذ البريطاني في البلاد، ولذلك نجد (عبدالرزاق الحسني) المؤرخ الوقائعي المعروف يعزو في كتابه النفيس «تاريخ الوزارات العراقية» - اضطرابات الاقليات، والنزاعات الطائفية والتهديد الخارجي للعراق من عمل الإنگليز وتحريضهم. وأمثال هذة النظرات العراقية تجد مصداقيتها في مواقف بريطانية معينة. من هذا نجد موظفاً إدراياً بريطانياً سبقت له خدمة في العراق يدافع بكل صراحة عن وجوب وضع العراق تحت الحماية

(٢) مناقشات مجلس العموم: م٢٥٥. الحقول ١٧٩٦-١٧٩٧.

(٣) جريدة (الإخاء الوطني) عددا ٢ و٤ آب ١٩٣١.

البريطانية بسبب الخلاف بين الشيعة وأهل السنة والأقليات والخطر الوهابي والتركي والإيراني على البلاد، وأن لا يسلّم العراقيون مقاليد الحكم قبل مرور مائة عام على الأقل[٤].

هذا الموظف الإداري البريطاني السابق لم يكوّن رأيه هذا بعد تركه الخدمة. فهو يحدثنا بأنه سأل شيعياً تقياً جداً أثناء ممارسته الخدمة حول ما إذا كان «سيأثم» إذا ما قبل بفيصل السني المذهب حاكماً للبلاد؟ مؤكداً لنا بأن الشيعي التقي جداً احمر وجهه خجلاً بالفعل[٥].

هناك أيضاً افتتان الفرد الإنكليزي الرومانتي بالقوميات النائية الرائعة التي عدها ضحية الظلم. ففي أثناء المناقشة البرلمانية التي نوهنا بها تحدث (السر صموئيل هور Samuel Hoare) عن كل أقلية عراقية، وأيها شئت، فخلع عليها وصف «الجذابة». وقال إن للكرد بعض خصائص الجبليين الإسكتلنديين، والآشوريون هم قومية من أعرق وأنقى القوميات في العالم المسيحي، في حين أنه سيكون خسارة لا تعوّض لا للعراق وحده بل للعالم بأسره لو تعرض هذا المجتمع اليزيدي العظيم السحر إلى الإبادة بأي شكل[٦]. مثل هذا الاهتمام الرومانتي البريطاني بالأقليات كان مبعث شك عظيم عند العراقيين[*]. إذ ما كان بوسعهم أن يفهموا السر في تعلق بعض الإنكليز

---

(٤) توماس لايل Thomas Lyell (الظواهر والبواطن في بلاد مابين النهرين The inns and outs of mesopotamia - لندن ١٩٢٣ مفترضاً أن العراق لو ترك لشأنه فسيغدو دولة بلشفية شرق أوسطية وقد سبق هذا الكاتب بعض الحجج البريطانية حول الحرب الباردة وعصر حلف بغداد.

(٥) المرجع السالف.

(٦) مناقشات مجلس العموم محفظة ٢٥٥ حقل ١٧٧٥-١٧٨١.

(*) لا أجد استخدام تعبير (عراقيين) هنا أو في سائر البحث في محله والكاتب يستخدمه دائماً عند تنويهه بسكان الدولة الجديدة التي رسا كيانها السياسي والجغرافي والديموغرافي قبل ثماني سنوات فقط من وقوع الأحداث التي جعلها موضع بحثه، وهي فترة من الزمن تقصر بأي حال عن إيجاز عملية انصهار أقوام متباينة عرقياً وحضارياً ومذهبياً ودينياً في بوتقة الوطنية الواحدة. وكل هؤلاء كانوا قبل بضع سنين ولأحقاب عدة عثمانيي الجنسية ومنهم الآشوريون الذين لا يعتبرهم كاتب البحث عراقيين طبعاً وإلى جانبهم يشكك الكاتب في مواضع كثيرة من بحثه بإخلاص شرائح هامة من المجتمع الذي سمي بالعراق للكيان الجديد ويبرز حيثما وجد سبيلاً لذلك في بحثه عوامل الثورة عليه فيها فيذكر الكرد واليزيدية والشيعة في الجنوب (الأكثرية المطلقة في الكيان الجديد) والمسيحيون بطوائفهم وينسى التركمان - بل حتى أهالي البصرة وكلهم كان يطمح إلى «الانفصال وكلهم ما كانت كلمة (عراقيين) تعني شيئاً كثيراً عندهم وهم =

بمحبة الكرد والآشوريين لعين السبب الرومانتي الذي جعل بعضهم يحب العرب، ومهما بدا التعلق بحب العرب موضع شك سياسي هو الآخر في أعينهم. وأشهر من عرف من هؤلاء (تي. ي. لورنس) فقد كان بنظرهم جاسوساً بريطانياً صرفاً ليس إلا.

ثم هناك حالات يبدو فيها اهتمام الرجل الإنكليزي بالأقليات أبعد ما يكون عن الرومانتية وبوسعنا أن نتخذ هنا من القبطان (ماتيو كوب) مثلاً.

طرد (كوپ) من العراق في العام ١٩٣٠ بموافقة المندوب السامي[٧] وقد فصّلت مذكرة وزارة الخارجية البريطانية طبيعة نشاطه إذ جاء فيها

«مستر (كوپ) هو شخص غير مرغوب فيه مطلقاً. رحل إلى العراق لشؤون تجارية بالأصل. وعندما مُنيت أعماله بالاخفاق انصرف إلى الدعاية السياسية وحبك الدسائس ونجح وهو بسبيله هذا في خلق ما يجل عن الوصف من المشاكل بين العراقيين والآشوريين. بالأخير اقتضى الأمر إخراجه وقد ترك وراءه ديوناً كثيرة، كما سبق أن طرد من نيجريا[٨]».

ومع هذا فعندما قام (جورج رندل)[*] من الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية بزيارة الموصل في ١٩٣٢ وبحث (كوپ) مع القاصد الرسولي[**] هناك، فقال له هذا إنه ظن

= والآشوريون والحالة هذه في موقف واحد.

فمن هم أولئك العراقيون الذي كانوا يصيحون مطالبين برأس الآشوريين؟ يقيناً ما من أحد من هؤلاء. لهذا أجد الكاتب يجانب الدقة العلمية في استخدام هذه الكلمة هنا. والسر صموئيل هور (١٨٨٠- ١٩٥٩) وهو سياسي إنكليزي من المحافظين كان وقتذاك عضواً في البرلمان ووزيراً للطيران (١٩٢٢-١٩٢٩). (م).

(٧) بريطانيا العظمى: تقرير عن الإدارة البريطانية في العراق للسنة ١٩٣١ ص ١٥.

(٨) وثائق وزارة الخارجية البريطانية ٣٧١/ ١٦٨٨٧ و٤٩١٣ E [سيرمز إليها من الآن فصاعداً ب(و.و.خ.ب] المعرب.

(*) Georg Rendel (١٨٨٩-١٩٧٩) من كبار الدبلوماسيين البريطانيين رئيس الدائرة الشرقية بوزارة الخارجية والمشرف المسؤول عن شؤون العراق من ١٩٣٠ حتى ١٩٣٨ ومن أوفرهم اطلاعاً ومعرفة كان لمقترحاته وزنها في صياغة السياسة البريطانية في العراق ونشرت مذكراته بعنوان (السيف وغصن الزيتون) في ١٩٥٧. وآخر منصب تقلده هو سفارة بلاده في بلجيكا وتقاعد عنه في العام ١٩٥٠. (م)

(**) Apostolic Delegate: هو رئيس إرسالية الآباء الدومينيكان في الموصل. يمثل في الوقت عينه فضلاً عن صفة الكهنوت دولة الفاتيكان وقد ألغي هذا التمثيل على ما أتخطر في ١٩٤٦ أو بعدها بقليل. (م)

(كوب) واحداً من وكلاء وزراة الخارجية البريطانية، أنيطت به مهمة خلق وضع ليساعد البريطانيين على بسط حماية ما على شمال العراق(٩). والعراقي البسيط كالقاصد الرسولي - وهو فرنسي - ما كان بوسعه أن يدرك بأن ليس كل البريطانيين يتكلم باسم بريطانيا ويعمل لمصلحتها.

في العام ١٩٣١ أوضحت الجهات البريطانية بصراحة أن وحدة الدولة العراقية تنال موافقة حكومة جلالته(١٠). ولم يصدق القوميون العراقيون هذا أبداً لشك لازمهم في أن بريطانيا وغيرها من القوى الخارجية تهدد هذه الوحدة بالتآمر ودس الدسائس بمساعدة الأقليات. و(فيصل) نفسه كان قد نوّه بمذكراته للعام ١٩٣٣ عن التشجيع الخارجي الذي تلقاه الأقليات العراقية.

وشهدت سنوات ١٩٣٠-١٩٣٢ اضطرابات كردية في الشمال. وبازدياد البحران الكردي نما شكٌ في الدوائر السياسية العربية بل حتى لدى ذوي المناصب الرسمية الرفيعة بأن الحكومة البريطانية تميل إلى إعاقة دخول العراق عصبة الأمم عن طريق إثارة الكرد على الحكومة العراقية(١١). ومني الجيش العراقي بنكسات في أثناء عملياته الأمنية في المناطق الشمالية، وكان على القوة الجوية البريطانية أن تخف لنجدته ومع ذلك اعتقد بعض ضباط الجيش الشبان بأن الضباط البريطانيين الذين كانوا يرافقونهم عاونوا الكرد من وراء ظهورهم في بعض تلك العمليات(١٢).

في العام ١٩٣١ دبّ القلق العظيم في الحكومة العراقية عند اكتشاف مؤامرة تهدف إلى توحيد كل الأقليات في العراق بكتلة ضد السلطة المركزية، وإثارة طلب الانفصال عن طريق القيام بدعايات مهيجة داخل العراق وخارجه(*) ومن بين المجموعة التي

---

(٩) و. و. خ. ب ٣٧١/١١٦٠١١ و٢١٢٧ E.

(١٠) بريطانيا العظمى تقرير عن الإدارة البريطانية في العراق للسنة ١٩٣١ ص ١٥.

(١١) بريطانيا العظمى: تقرير خاص عن التقدم العراقي ١٩٢٠-١٩٣١، ص٢٦٣.

(١٢) محمود الدرة: القضية الكردية. بيروت ١٩٦٣ ص ٨٤.

(*) يبالغ الكاتب كثيراً في هذا. فما وصفه بمؤامرة لم يكن عند الحكومة العراقية أكثر من «وقوع بضعة أشخاص ضحية دعايات مضرة». سبعة فقط بالتمام والكمال من آشوريين وكرد أطلق سراح بعضهم بعد ساعات وسرح الباقون بعد يومين دون أن تتخذ بحق أي واحد منهم إجراءات قضائية. والمسألة كلها تتعلق بمذكرة حول مستقبل الأقليات حاول الشخصان المذكوران في المتن حمل بعض الشخصيات من الأقليات العراقية على توقيعها لرفعها إلى عصبة الأمم وهو مما لا يخرج عن استخدام حق مقررٍ للعراقي بموجب القانون الأساسي. إن =

شاركت في المؤامرة (القبطان كوب) الذي نوهنا به، والنقيب (هرمز رسام) وهو حفيد المعاون الآشوري المعروف (للسر هنري لايارد)[١٣].

في عين الوقت بلغ الهيجان الآشوري الخطير أوجه بعصيان قوات الليفي في حزيران من العام ١٩٣٢ متزامناً مع المؤامرة التي مر ذكرها.

ففي العام ١٩٢٢ وبناء على القرار المتخذ في مؤتمر القاهرة قبله بسنة واحدة، جنّد الآشوريون في الليفي العراقي. وهذه هي قوة إمبراطورية يقودها ضباط إنكليز تتكفل بريطانيا بأعبائها المالية، ولا تمتّ بصلة إلى الجيش العراقي[*].

الخصائص التكوينية التي تمتع بها الآشوريون أخرجت منهم جنوداً ممتازين وكانوا عوناً على خضد شوكة القبائل الكردية في الشمال، وصد الأتراك واستعادة (رواندوز) منهم في العام ١٩٢٣. وقد أبعدتهم خدمتهم في الليفي عن كل الأقليات التي تقطن العراق.

ولفهم سايكولوجيتهم علينا أن نستهدي بأولئك الذين عرفوهم معرفة جيدة. ولنا هنا أن نبدأ بالمقدم (ر. س. ستافورد) المؤرخ المتأخر للمسألة الآشورية. كان (ستافورد) في حينه المفتش الإداري للواءي الموصل وأربيل وكتب بحكم منصبه تقريراً مسهباً عن المشكلة الآشورية بتاريخ ٣ من آب ١٩٣٣. وهو اليوم الذي سبق الهجوم الآشوري على العراقيين في الديره بون - قال:

«ليس هناك شك في أن الخلق الآشوري قد تأثر نتيجة التدليل والإعزاز وأن ضباط الليفي البريطانيين شجعوا الآشوريين على الإيمان بأنهم جنود من الطراز الأول... وأن هذا التشجيع كان له أثره في ازدياد اعتدادهم بأنفسهم وقد خرق هذا الاعتداد كل حدود».

وكتب ستافورد أيضاً:

= وصفنا هذا مستند إلى تاريخ الوزارات العراقية وهو عين المرجع الذي استند إليه الكاتب. وما كتبه (الحسني) في هذا الصدد فيه من الوضع ما فيه فليراجع. (م)

(١٣) بريطانيا العظمى: تقرير عن الإدارة العراقية للسنة ١٩٣١ الص ١٥ و١٦ والحسني: تاريخ الوزارات: ج ٣ ص ١٢٩-١٣٢.

(*) راجع فصل الليفي الآشوري من ترجمتنا لكتاب ستافورد. كان الليفي بالأصل عربياً خالصاً. ثم ارتؤي بعد تشكيل الجيش العراقي أن يستغنى عن كل أفراده العرب ويقتصر على الآشوريين خشية أن تكون هناك منافسة بين الجيش والليفي وتجنباً للحساسية والاحتكاك.

«لم يكن الآشوريون مرتاحين للعيش في قرى خاصة أو قرى تفتقر إلى الشروط الصحية. ولم يكن لواقع سكنى الأغلبية الكاثرة من العرب والكرد في العراق في ظروف شبيهة تماماً بظروفهم أي وزن في نظرهم، ويجيبونك بأنهم شعب متفوق يستحق ظروف عيش أفضل إذ يجب أن لا يغيب عن الذاكرة بأن الآشوريين لا تخالجهم شبهة أن الحكومة العراقية ما كانت تستطيع أن تؤسس أي نوع من الإدارة في شمال العراق لولا مآثرهم العسكرية وهم يشعرون بما يشعر الفاتح فمن الواجب إذن معاملتهم معاملة الفاتح. ذلكم هو شعورهم الحقيقي بكل ما فيه من غرابة[١٤]».

وذكر ستافورد في كتابه:

«لا جدال في أن بعض صغار الضباط البريطانيين العاملين في وحدات الليفي كانوا يتحاملون على الحكومة العراقية وراح أفراد الليفي يقلدون ضباطهم هؤلاء في استهانتهم بالعرب لمجرد أنهم كانوا في الخدمة البريطانية»[١٥].

وكان الجنرال (روان روبنسن Rowan Robinson) رئيس البعثة العسكرية البريطانية إلى العراق أكثر صراحة في هذه النقطة فقد كتب في ٣١ من آب ١٩٣٣:

«إن العراقيين قاطعوا ضباط البعثة أثناء العمليات الآشورية».

وأضاف «ومهما يكن من أمر فنحن نكاد لا نستطيع التذمر من هذه المقاطعة فهي حصيلة الإساءات المستمرة التي انهالت على الجيش العراقي منذ تكوينه من القوة الجوية الملكية ومن ضباط الليفي وصغار الموظفين البريطانيين المدنيين، كما تعزى إلى سلوك القوة الجوية وضباط الليفي المنحاز للآشوريين وإلى مختلف التصرفات الحمقاء التي صدرت من الجانب البريطاني أثناء العمليات الأخيرة»[١٦].

لم تكن ملاحظات الجنرال (روان روبنسن) من نتاج الحكمة المتأخرة المستخلصة من الحادثة الآشورية. فمنذ العام ١٩٢٣ كانت (گرترود بل) تنوه في كتاباتها بالعداء المرير بين الآشوريين والعرب مشيرة إلى أن الضباط البريطانيين زادوه حدة «بتذكير

---

(١٤) و. و. خ. ب ٣٧١/١٦٨٨٩.

(١٥) ستافورد: مأساة الآشوريين (لندن ١٩٣٥) ص٧٠.

(١٦) و.و.خ. ب ٣٧١/١٦٩١٣.

الليفي باستمرار بأنهم من خيرة الجنود البريطانيين، وليسوا كأولئك العرب القذرين الأقزام[١٧]».

وهناك إنكليزي آخر حسن المعرفة بالعراق نجده يكتب هذا: كاد الليفي الآشوري يغدو أكثر إنكليزية من الإنكليز أنفسهم وهم يزدرون بالعرب عموماً وبالجيش العربي خصوصاً[١٨].

وبمراجعة كتاب العميد (ج. گلفرت براون J. Gilvert Brown) الموسوم (الليفي العراقي ١٩١٥-١٩٣٢) نجد فيه هذا:

«كانت قد تسلطت على الليفي عقيدتان: أولهما الولاء التام لضابطه البريطاني. وثانيهما الولاء لشعور يتعذر شرحه إلاّ بإطلاق مصطلح: الحكم البريطاني British Raj عليه»[١٩].

وبالإجمال لم يكن الآشوريون يعدون أنفسهم اقلية عراقية. ورفضوا التجنس بها وبقي بطريركهم مار شمعون حتى العام ١٩٣٢ من غير جنسية عراقية. وقلما كانوا يراجعون السلطات العراقية مباشرة، بل كان مار شمعون مرجعهم في كل مشاكلهم وشكاواهم وهو بدوره يقوم بعرضها على المندوب السامي الذي يقوم بدوره بعرضها على الحكومة العراقية[٢٠].

«الآشوريون الليفي المختالون بقبعاتهم الميالة إلى جانب بريشها الأحمر والأبيض ينتصبون حرساً أمام دار المندوب السامي وقائد القوة الجوية البريطانية، والهنيدي مقر قيادة القوة الجوية الرئيس في ضواحي بغداد، كانوا عند العراقيين رمزاً من رموز الاحتلال البريطاني. وعندما لا يكون الآشوري جندياً في الليفي فهو مستخدم في مطعم المعسكر أو جندي مراسلة، أو موظف في السكك الحديد التي يملكها البريطانيون ويقومون على إدارة شؤونها. كانوا موالي البريطانيين بلا شبهة».

إن ظروف الآشوريين في العراق وعقليتهم المتميزة وهي إلى حد ما حصيلة تلك

---

(١٧) برگوين ص ٣١٨.

(١٨) إرنست مين: العراق والآشوريون ١٩٣٢-١٩٣٣. مجلة الجمعية الملكية الآسيوية، المجلد ٢٠ (تشرين الاول ١٩٣٣، ص ٦٦٥. وأيضاً (مين) رئيس التحرير الاسبق لجريدة (الاوقات البغدادية) وجريدة (أوقات ميسوپوتاميا) ومراسل الديلي ميل في بغداد.

(١٩) مجلة الجميعية الملكلية الآسيوية، المجلد ٢٢، ص ١٦١.

(٢٠) ستافورد ص١٠٥.

الظروف، كان مقدراً لها أن تخلق توتراً شديداً في علاقاتهم بالعراقيين. وقد وضح أثناء فترة الانتداب وفي مناسبة واحدة في العام ١٩٢٤ مثلاً على أثر مشادة بين بعض الجنود الآشوريين والباعة في كركوك انطلقت سريتان آشوريتان وقد استبد بها جنون كاسح في أحياء المدينة تنهب الدكاكين والبيوت وتطلق النار على كل العراقيين(*) الذين تصادفهم لتقتل عدداً كبيراً منهم(٢١) وفي صيف العام ١٩٣٣ كان الآشوريون يقذفون بيوت الضباط العراقيين بالحجارة في مدينة الموصل(٢٢).

ما كان رئيسهم بالقادر على إيقافهم (فإيشاي مار شمعون الحادي والعشرين) لا يختلف عن أبناء جلدته. كان معانداً مكابراً لا يسلس له قياد ويختلف عنهم بكونه شاباً يافعاً في ١٩٣٠ لم يكمل العشرين، وهم شعب عريق جداً (وإن لم يكن هناك من الإسناد ما يقطع بأنهم أحفاد الآشوريين رعايا (سرگون وأشور ناصرپال). تسنم (ايشاي) كرسي البطريركية وهو في الحادية عشرة ودرس في معهد كانتربري الكهنوتي بانگلترا. وهو يكاد لا يفقه شيئاً من العربية ولا يلمّ بالشؤون العراقية إلا القليل لكن كان يبدو وكأن ثم اعتقاداً راسخاً بأن القضية الآشورية لن يكتب لها نجاح الا على يده(٢٣). والشخصية المهمينة بين مستشاريه هي عمته (سرما خانم). امرأة ذات إرادة قوية وكفاءة، منحت وسام «الإمبراطورية البريطانية M.B.E» لمجهوداتها في تعبئة القوات الآشورية غير النظامية التي التحقت بالليفي في صد الاندفاع التركي داخل الأراضي العراقية. وكانت أيضاً من المتعصبات(٢٤) والظاهر أن (مار شمعون) ومستشاريه آمنوا

(*) لا بد أن نلاحظ هنا أن أهالي كركوك في حينه لم يكونوا يعتبرون أنفسهم عراقيين ولا كانت الحكومة في بغداد تعدهم كذلك فإدارة اللواء مرتبطة مباشرة بالمندوب السامي والمكاتبات الرسمية باللغة التركية. والعلم العراقي لم يشاهد على سارية أي بناية فيها إلا بعد مرور سنة واحدة على الأقل وكل هذا ليس من الأسرار التاريخية. كما يلاحظ أن الكاتب لم يحسن الاقتباس من كتاب ستافورد حول الحادث (قارن بما كتبه). وكان يجمل بالكاتب أيضاً أن يراجع ما كتبه (الحسني) في تاريخه عن هذه الحادثة. انظر أيضاً الملحق الخاص بها.

(٢١) التقرير البريطاني عن الإدارة في العراق للسنة ١٩٢٤ (لندن ١٩٢٥: ص٣٦) لا يثبت عدد القتلى العراقيين في هذا الاعتصاب لكن ستافورد يقدره بخمسين (ص٤٧).

(٢٢) ستافورد ص١٢٥ المعرب (قذف بيت واحد ليس غير هو بيت بكر صدقي إذ كان ضباط الجيش العراقي يسكنون في بيوت منفردة موزعة على أحياء المدينة).

(٢٣) المرجع عينه ص١٠٦.

(٢٤) المرجع السالف.

بوعود (كوب) و(رسام) بداهةً بكل ما تتضمنه من قيمتها الظاهرة، فعيّنوهم ناطقين باسم الآشوريين ووكلاء عنهم بعد نشر المعاهدة العراقية الإنكليزية ولحق بهم أيضاً اليهود واليزيدية وقد ادعيا بأنهما يمثلانهما. وقدم (رسام) عرائض بهذا المآل إلى عصبة الأمم وألف (كوب) لجنة باسم «إنقاذ الأقليات العراقية».

طلبت العصبة من العراق ضمانة رسمية لحماية الأقليات كشرط لقبوله عضواً فيها. فقدم العراق في العام ١٩٣٢ هذا التعهد. بل وسبقت قبل هذا وبإدراك الحكومة العراقية المخاوف التي تساور العصبة. ومما نشرته الصحافة الأوروبية وما جرى البحث حوله في البرلمان بويستمنستر أن عملت على إشاعة الاطمئنان فيهم بسن قوانين لصالح الأقليات. فبالنسبة إلى الأقلية غير العربية شرعت قانون اللغة الكردية أو التركية اللغة الرسمية في عدد من المناطق الشمالية وأن تكونا لغة التعليم في المدارس الابتدائية بالمناطق التي توجد فيها أغلبية من أي من القوميتين(*) واعترف للأقليات الدينية والمذهبية بالولاية التامة في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية وغير ذلك من شؤونها الداخلية (القانونان المرقمان ٧٠ و٧١ للسنة ١٩٣١).

وفي شهر كانون الأول ١٩٣٢ تعهدت الحكومة أيضاً بتعيين موظف أجنبي مستشاراً في مسألة إسكان الآشوريين الذي لم يتم استقرارهم. ثم عين للوظيفة ضابط بريطاني سبقت له خدمة في الليفي العراقي واكتسب خبرة واسعة في الشؤون الآشورية. على أن الآشوريين لم يكونوا مهتمين بالاستقرار في العراق أو الانطلاق في رحاب المجتمع السياسي العراقي كأقلية أخرى.

في الأول من حزيران ١٩٣٢ قدم إلى قائد قوات الليفي البريطاني بيان مذيل بتوقيع كل الضباط الآشوريين إلا واحداً[٢٥]. وجاء في هذا البيان أن سائر الضباط والجنود اعتزموا ترك الخدمة في الليفي اعتباراً من أول تموز، وعللوا خطوتهم هذه بفشل البريطانيين في ضمان مستقبل للآشوريين بعد انتهاء فترة انتدابهم على العراق. وينبغي

(*) للفائدة نقول إن هذا القانون بقي حتى الساعة وثيقة ميتة وكان إصداره خدمة للغرض الذي بينه الكاتب لا غير. أعيد إحياؤه باتفاق الحادي عشر من آذار ١٩٧٠. (م)

(٢٥) الرواية التالية تستند بالاصل إلى «خلاصات» للممثلين البريطانيين في عصبة الأمم «بتاريخ ١٩ من أيلول ١٩٣٢، و. و.خ.ب ٣٧١/ ١٦٩٢٢، تقرير العراق للسنوي للعام ١٩٣٢، و.و.خ.ب ٣٧١/ ١٦٠٣٦- ٤٧٣٦ E، التقرير البريطاني عن الإدارة في العراق للسنة ١٩٣٢ (لندن ١٩٣٣).

أن يذكر في هذا الصدد بأن الآشوريين كانوا في العام ١٩٣١ قد تقدموا لعصبة الأمم بطلب تخصيص مقاطعة في العراق لهم تتمتع بلون من الإدارة الذاتية وأن العصبة رفضت هذا الطلب. وفي شهر تشرين الأول من السنة عينها تقدموا بطلب ثان اقترحوا فيه هجرة آشورية جماعية إلى سورية أو إلى أي بلد أوروبي واعتبر اقتراحهم هذا إشارة يقصد بها استرعاء اهتمام عصبة الأمم بقضيتهم لا بوصفه اقتراحاً جدياً يؤدي إلى حلها بالأحرى. ولما لم يكن ثم دورة صيفية للجنة الانتدابات في العصبة فقد تأجل النظر في الطلب حتى فصل الخريف.

البيان الذي قدمه الليفي الآشوري كان مفاجأة تامة للبريطانيين. وقد علمت السلطات البريطانية فيما بعد أن (مار شمعون) و(سرما خانم) قد اجتمعا بضباط الليفي الآشوريين عند إقامتهما في الهنيدي خلال شهر نيسان ١٩٣٢، وتوصلا إلى اتفاق سري يقضي بتأليف جبهة متحدة. وتسليم زمام الأمور لمار شمعون وعدم الخروج عن طاعته. واتفق أيضاً أن يكون الضباط على استعداد لتقديم استقالة جماعية حال صدور الأمر لهم وأن يلتئم شملهم في مكان ما من شمال العراق يعيّن فيما بعد ليتزودوا بتعليمات عن خطط (مار شمعون). ومن الملفت للنظر أن هذه «المؤامرة» حيكت في شهر نيسان عندما كان الجيش العراقي في الشمال وقد لحقت به هزيمة على يد الشيخ أحمد البارزاني.

وتأكد للسلطات البريطانية أيضاً بعد تسلمها البيان الآشوري أن (مار شمعون) وغيره من الزعماء الآشوريين يتهيأون لحشد كل المجتمع الآشوري في منطقة دهوك - عمادية في نهاية شهر تموز. وأن الليفي سيلتحقون بالتجمع بعد تركهم الخدمة.

«هؤلاء الذين كانوا على أقرب صلة بالآشوريين اعتقدوا أن زعماءهم ينوون إرغام حكومة جلالته والحكومة العراقية على تخصيص منطقة ذات حكم ذاتي لهم في العراق والاعتراف بها وإلا فإنهم سيعمدون إلى تحقيق ذلك بالقوة».

ولما كان الآشوريون جيدي التسليح فقد شاع قلق في نفوس البريطانيين جراء المؤامرة وبادر السر (فرانسيس همفريز) المندوب السامي إلى قطع إجازته وأسرع عائداً إلى العراق وحاول إقناع ممثلين عن الضباط الآشوريين بسحب بيانهم فأصروا. وفي ١٦ من حزيران عقد زعماء الآشوريين في (سر عماديه) اجتماعاً برآسة مار شمعون وضعت فيه صيغةٌ لميثاق وطني ووجهت في ١٧ من تموز عريضةٌ إلى المندوب السامي مع صورة منها لتحويلها بوساطته إلى عصبة الأمم.

بعد أن ذُكر في العريضة أن الآشوريين لم ينالوا من بريطانيا المكافأة التي توقعوها عن خدمتهم، عرضت المطالب ويمكن تلخيص أهمها بالآتي:

«يجب الاعتراف بالآشوريين ملة تقطن العراق، لا مجرد أقلية دينية عراقية. وينبغي ضم سنجق حكاري في تركيا حيث يقطن عدد من الآشوريين إلى المملكة العراقية، وأن تستعاد قراه لأصحابها الآشوريين. وإن لم يكن ذلك ممكناً فيجب البحث والعثور على وطن للآشوريين يفسح فيه لكل الآشوريين المبعثرين في العراق ولكل آشوري ذي جنسية عثمانية سابقة أينما كان. وهذا الموطن يجب أن يدخل فيه كل منطقة العماديه والأراضي المجاورة من أقضية زاخو ودهوك وعقره. وأن يعترف رسمياً بالسلطة الروحية والزمنية للبطريرك على كل الآشوريين وأن تخصص له إعانة مالية سنوية».

ونصت هذه العريضة أيضاً على وجوب قيام عصبة الأمم بتبني هذه المطالب وأن تكون جزءاً من القانون الأساسي. وكان ختامها بمثابة إنذار موقوت باستجابة المطالب قبل ٢٨ من حزيران وإلاّ فإن الليفي لن يسحبوا استقالاتهم، وإن الحركة الوطنية ستتعاظم.

قال (همفريز) للبطريرك إن تحقيق هذه المطالب المشتطة والبعيدة المدى مستحيل خلال الفترة الزمنية التي حددها الميثاق. وألحّ عليه بأنْ يأمر الليفي بتأجيل تنفيذ تهديدهم بترك الخدمة ريثما تنظر عصبة الأمم في معروضاتهم وتجيب عنها لكن البطريرك أبى. وبعد أن فشل كل وسائل الإقناع والحجج في زحزحة الآشوريين عن موقفهم، نقل فوج بريطاني كامل جواً إلى العراق. وعملية النقل الجوي هذه بالمفهوم العسكري في أيامنا هذه - كانت في ذلك الحين عملية فريدة في بابها(*). وقد توخى البريطانيون منها تحقيق غاية مزدوجة: سد مسد الليفي في حراسة المطارات البريطانية، ومنع الليفي من المساهمة في التحشد الوطني المقترح. وحقق العمل غايته وفي اللحظة

(*) غفل الكاتب هنا. فأول عملية نقل جوي مماثلة جرت في العراق أيضاً قبل هذا التاريخ بعشر سنوات ففي أواخر العام ١٩٢٢ عندما قررت السلطات البريطانية القيام بعمليات عسكرية ضد الشيخ (محمود البرزنجي) في السليمانية تم نقل فوجين من كتيبة السيخ الهندية الرابعة من محطة مطار كنگربان إلى كركوك واستخدم أسطول من الطائرات قوامه ثمان وأربعون طائرة وقد استقبلت الصحافة الإنگليزية هذا الحدث بعناوين بارزة ووصفته بأنه أول تاكتيك جديد في تاريخ الحروب.

الأخيرة وافق (مار شمعون) في ٢٩ من حزيران على إصدار بيان للضباط الآشوريين والمراتب يطلب منهم فيه الاستمرار في الخدمة إلى أن تقوم عصبة الأمم بالبت في عريضة السابع عشر من حزيران. ومما يجلب الانتباه هنا أن الشيخ (أحمد البارزاني) كان قد هزم في تلك الفترة ولا بدّ أن النجاح في إنهاء العمليات ضد بارزان في فترة أسبق مما كان الآشوريون يتوقعون كان عاملاً في إنهاء تمرد الليڤي[٢٦]».

وقام (فيصل) في شهر آب بزيارة الشمال، وهناك أسرّ لأحد المستشارين البريطانيين في وزارة الداخلية بأن العراق في حاجة كبيرة للآشوريين ليكونوا أولاً حاجزاً يصد العدوان التركي في المستقبل وثانياً كعامل موازنة مع الكرد، وهو مستعد لعمل الكثير للآشوريين من أجل ضمان التعاون الآشوري، على أن هناك ثلاثة مطالب يتعذر تحقيقها وهي منح إدارة ذاتية لهم في منطقة خاصة، والاعتراف بسلطة مار شمعون الزمنية فضلاً عن الروحية، وتشكيل لواء آشوري خالص ضمن الجيش العراقي. ولم يكن بوسعه القبول بهذا المطلب الأخير:

«لأن سكان العراق لم يبلغوا بعد تلك الدرجة من التلاحم والانسجام لقبول موافقة الحكومة على نوع من الامتياز والمفاضلة بين طائفة أو طبقة من السكان وأخرى. وأن التوجيه السياسي يجب أن ينصرف إلى جعل كل الطبقات والطوائف تدرك بأنها عراقية».

وجرت في ٢٤ من آب مقابلة بين (فيصل) وبين البطريرك حاول فيها إقناعه. وقال له إن العراق سيكون بعد شهر واحد عضواً في عصبة الأمم إلى جانب بريطانيا العظمى ومن الواضح أن موضوع مستقبل الآشوريين سيكون بين تلك الدولة وبين العراق وهو مستعد لتقديم كل عون لهم إلا أن بعض المطالب التي تقدموا بها هو مما يتعذر تلبيته. ولم يجب (مار شمعون) على هذا إلا بقوله إنه سيتوجه إلى جنيف ممثلاً لإرادة شعبه. جواب مضحك يوضح بلادة البطريرك الفطرية التي بدت منه أثناء هذه المقابلة عندما طلب من فيصل تسهيل أمر حصوله على جواز سفر خاص يمكّنه من السفر إلى جنيف[٢٧]. كان (مار شمعون) يأبى باستمرار قبول الجنسية العراقية ولذلك لم يكن بالإمكان إصدار جواز سفر له. إلا أنه منح وثيقة مرور (ليسيه پاسيه) خاصة. وفي

---

(٢٦) تقرير همفريز ١٤ تموز ١٩٣٢، E ٣٥١٢.

(٢٧) و.و.خ.ب ١٦٠٣٦/٣٧١، E ٤٨١٢.

أيلول ١٩٣٢ غادر العراق إلى جنيف لعرض المطالب الآشورية شخصياً على مجلس العصبة.

رفضت العصبة المعروضات الآشورية المؤرخة في ١٧ من حزيران حول إقامة إيالة ذات إدارة ذاتية داخل الحدود العراقية وصرح مقرر لجنة الانتدابات الدائمة:

«بأن تبني مثل هذا الحل يهدد وحدة الدولة العراقية. وسيكون فحسب عاملاً على تغذية شعور الكراهية والنفرة التي يعتقد الآشوريون بأن العناصر الأخرى في البلاد المقدر لهم العيش بين ظهرانيهم تكنها لهم»(٢٨).

وأشار أيضاً إلى أن إقامة أي كيان آشوري في العراق بهذا الشكل لا يمكن ان يتحقق الا بإخلاء قسري للسكان العرب والكرد من منطقة واسعة في الشمال.

عاد (مار شمعون) إلى العراق في كانون الثاني ١٩٣٣ وانطلق ساعة وصوله إلى الموصل لتدمير خطط الحكومة العراقية المعدة لتوطين من لم يجر توطينه من الآشوريين مصراً في الوقت عينه على التمتع بالسلطة الزمنية وأبى أن يبحث مع الحكومة مشروع قانون اقترحت سنّه للطائفة الآشورية شبيه بتلك التي اشترعت للطوائف الأخرى وباء بالفشل كل جهود بذلتها الحكومة في تأمين تعاون (مار شمعون). وتقرر دعوته إلى بغداد بمناسبة وصول خبير الإسكان البريطاني الذي عينته الحكومة لإجراء مباحثات عامة حول الموقف الآشوري، فبلغها في نهاية شهر أيار.

وفي الوقت عينه كان أحد تابعيه (ياقو ابن اسماعيل) منشغلاً في نشاط دعائي لحسابه في منطقة دهوك - عماديه. كان (ياقو) ضابطاً أقدم في الليفي وقد استقال في كانون الأول ١٩٣٣. وهو ضابط جيد ينتمي إلى واحدة من أهم القبائل الآشورية وقد انطلق بعد استقالته في حملة هدفها إقناع الآشوريين بالامتناع عن التقدم بطلبات الإسكان أو التجنس بالجنسية العراقية، متحدياً بعصابته من المائتين المسلحين كل سلطة حكومية «وقد نجم عن هذا موقف خطير: فإما أن تقوم الحكومة بتنفيذ ما تصدره من أوامر أو أن تنزل عن سلطتها»(٢٩).

وأشاع نشاط (ياقو) قلقاً كبيراً بين الأكراد في حين بدأ الآشوريون في (باگيره) والقرى المجاورة يخرجون إلى الجبال. وفي ٢٤ من حزيران قررت الحكومة تجريد

---

(٢٨) وقائع الجلسة الثانية والعشرين من لجنة الانتدابات الدائمة: ص٣٧٥.

(٢٩) ستافورد، المرجع السالف، ص ١٣٥.

قوة عسكرية إلى المنطقة لتضع حداً لتدهور أكثر في الموقف.

ولنقف بالحكاية عند هذا الحد لتفحص وجهة النظر التي عرضها (إيلي خضوري) في القضية. فمما ذكره دعماً لوجهة نظره أن الشيعة في الجنوب كادوا يظهرون بثورة علنية على الحكومة في صيف العام ١٩٣٣ وأن الحكومة - من أجل تحويل الاهتمام عنها وتوحيد كل المسلمين ضد غير المسلمين - قررت إنزال ضربة صاعقة بالآشوريين فأرسلت إلى الموصل قوة بإمرة (بكر صدقي) بهذا القصد.

ألا فلننعم النظر في الوقائع: إن تعقيباً دقيقاً للوثائق ذات الصلة، عراقيتها وبريطانيتها، لا ينتهي بنا إلى أي تنويه بشيعةٍ في الجنوب يهمون بالقيام على الحكومة في ثورة مكشوفة في صيف العام ١٩٣٣. كان الشيعة كذلك بالتأكيد في العام ١٩٣٥ أي بعد سنتين ولا أصل لما زعم من هذا في صيف العام ١٩٣٣. ولا نكران في أن التوتر الهاجع بين طائفتي الشيعة والسنة قد استيقظ على أثر نشر كتابٍ لمؤلف سني أثار مشاعر الشيعة. فسخطت الشيعة وارتفع الهياج في المشاعر إلى أقصى حد في حينه، وكان ثم بعض مظاهرات احتجاج في بغداد وفي الألوية الجنوبية وألقي القبض على مؤلف الكتاب التهجمي الذي ستتولى تقويمه فيما بعد(*) وغُرّم وسجن. وفي الوقت الذي غادر (فيصل) العراق إلى أوروبا كانت الأزمة قد انحلت تماماً(**) وسكن الهياج الذي اجتاح الشيعة، بدليل أن العشرين من شهر صفر الموافق للثالث عشر من حزيران وهو ذكرى رد رأس الشهيد الحسين مر بهدوء في كل مدن الجنوب دون وقوع أي حادث[٣٠] وهو

(*) الظاهر أن الكاتب نسي ذلك إذ لم يعد إلى ذكر الكتاب أو صاحبه كما سنرى.

(**) لم يكن الأمر بمثل هذه البساطة التي صورها الكاتب وما لدينا من النصوص التي دونت بأقلام تلك الفترة وما كتبه المؤرخون عنها يغني عن البحث في الوثائق الرسمية ولا سيما العراقية منها. قارن (ستافورد) لاسيما المحادثة التي جرت بينه وبين الوزير (ناجي شوكت) في الموصل حول هذه النقطة بالذات. كذلك ما جاء من الملحق (الجزء الرابع) من هذا الكتاب. كذلك راجع (الحسني: تاريخ الوزارات العراقية، ج ٣، الص ٢٣١-٢٣٣) (وهو كما نجد أحد مصادر الكاتب الرئيسة في هذا البحث) لاسيما نص الرسالة التي بعث بها (الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء) لمؤلفه موضحاً فيها الحالة في الجنوب آنذاك وكل هذا لا يدع شكاً كبيراً في أن رأي (خدوري) حول الغليان الخطر وهو ما حاول كاتبنا هنا تسفيهه هو الأقرب إلى الواقع. أما إذا كان لما قامت به الحكومة ضد الآشوريين علاقة به فهذا شيء آخر نترك استنتاجه للقارئ.

(٣٠) تقرير لفرع استخبارات الجيش العراقي مؤرخ في ٢١ حزيران ١٩٣٣ الملف ف. ع/١٧.

دائما مناسبة من مناسبات التعبير عن مشاعر الشيعة تعبيراً جماهيرياً.

وعلى هذا، فإن قرار إرسال قوات عسكرية إلى الشمال المتخذ في ٢٤ من حزيران ما كان له أي علاقة بالتوتر الشيعي - السني في ١٩٣٣. إذ يبدو مرة أخرى لنا خلافاً لذلك بأن الموظفين البريطانيين المسؤولين في الشمال كانوا قد حثوا حكومة بغداد على اتخاذ هذه الخطوة. وبالتأكيد فإن غرضهم من هذا لم يكن يهدف إلى خلق تحول في العواطف، بتوحيد «كل المسلمين ضد غير المسلمين». زد على هذا أن (بكر صدقي) لم يرسل على رأس قوة إلى الشمال. فهو في ذلك الحين قائد للقطعات العسكرية هناك. وما أرسلت الحكومة كان تعزيزاً لقواته ليس إلا. وأهم من هذا كله أن تلك التعزيزات التي أرسلت لشن هجوم على الآشوريين كما ذهب (خدوري) لم تتعرض لهم قط طوال شهر ونصف شهر إلى أن بادأها الآشوريون بالهجوم في الرابع من شهر آب.

هناك خطأ آخر وقع فيه (خدوري) لا سبيل إلى إغفاله فقد كتب: «على أثر المذبحة قرر الملك فيصل العودة إلى بغداد»[٣١] لكننا سنرى أن الملك عاد إلى بغداد في الثاني من شهر آب في حين وقعت المذبحة في الحادي عشر منه وعندما كان الملك في بغداد.

ولنعد إلى أصل الحكاية. احتث المفتش الإداري البريطاني في الشمال الحكومة على دعوة (مار شمعون) إلى العاصمة وإرسال قوات عسكرية إلى الشمال. وكان دؤوباً منذ ٢١ من كانون الثاني ١٩٣٣ على اقتراح قيام وزير الداخلية بدعوة (مار شمعون) ليوضح له بأن الحكومة لن تتسامح بإتيانه أي عمل ضد أولئك الآشوريين الذين دعموا سياسة الحكومة[٣٢].

ووجدناه يكتب لبغداد في الأول من شهر شباط: «اذ استمر مار شمعون يلوذ بالصمت (وهذا ما ينويه بلا شك) فأرى من الضروري أن تستدعيه الحكومة هو و(سرما) إلى بغداد وأن تحتجزهما هناك بصورة دائمة»[٣٣]. وفي العاشر من شهر أيار

---

(٣١) خدوري - نسخة دار تشاتام، ص٢٤٧.

(٣٢) الحكومة العراقية: المكاتبات المتعلقة بإسكان الآشوريين [بغداد ١٩٣٤، ص ٨] وقد عرفت هذه بـ(الكتاب العراقي الأزرق). إن صحة الوثائق البريطانية التي وردت فيه كانت من المسلمات عند ستافورد: ص ١٥٤، كما لم تلق اعتراضاً عليها أو شكاً فيها من أحد.

(٣٣) الكتاب الأزرق ص ٩، رقم ١١.

كتب المفتش نفسه لبغداد: «ان الوقت لن يمتد بالحكومة كثيراً لتجد نفسها مضطرة إلى وضع حد لنشاط (مار شمعون) وإن قوة عسكرية قد تكون بالأخير مما لا غنى عنه»[٣٤] وفي الحادي والعشرين من شهر حزيران كتب (ستافورد) لبغداد بوصفه المفتش الإداري الجديد منوهاً بنشاط (ياقو) و«على بغداد ان تدرس مسألة إرسال نجدات عسكرية إلى هذا اللواء»[٣٥] ثم كتب لبغداد أخيراً حول نشاط (ياقو): «ان موقفاً جانبياً من قبل الحكومة قد يؤدي إلى اتساع رقعة الاضطراب. وتبعاً لها فإن استخدام قوة كبيرة قد يكون تدبيراً إنسانياً على أعلى درجة ممكنة. إذ قد يحول على أقل تقدير دون إبداء مقاومة ما. أو أن يجعل الاصطدام محدود الرقعة. إن فوجاً واحداً من الجيش العراقي وان عزز بقوة كبيرة من الشرطة قد يكون - عندما يحتاج إلى ممارسة القوة - مخاطرة بنكسة، وهذا ما يجب اجتنابه بأي ثمن. فالأمر والحالة هذه يتطلب قوة كبيرة حقيقية لا رمزية إن لم يكن من القتال بدّ»[٣٦].

بعد هذا كتب (ستافورد) في كتابه أنه وافق على استخدام الجيش بكثير من التوجس[٣٧].

ما كان بوسع الحكومة العراقية أن تنظر إلى الوضع في الشمال إلا بأعظم القلق. كانت بوصفها عضواً جديداً في العصبة شديدة الاهتمام بإسكان الآشوريين تطبيقاً لرغبة العصبة إلا أن وضع (مار شمعون) العراقيل أمام مشروع الإسكان الآشوري حقق درجة كبيرة من النجاح حتى أنه لم يقدم لخبير الإسكان المعيّن من جانب الحكومة غير طلب توطين واحد. زد على هذا أن التحدي المسلح الذي يصدر من (ياقو) ضد كل ذي سلطة حكومية كان ينذر بأسوأ العواقب، وما زالت المحاولة الآشورية في خلق إدارة ذاتية في العراق حية في ذهن الحكومة. ثم إنها تدرك بأن للآشوريين في العراق حوالي عشرة آلاف من الليفي المسرّح من الخدمة - شباباً أو رجالاً أشداء، قضوا سني خدمتهم في الجيش البريطاني ينجزون كل ما انتدبوا له وبينهم عدد كبير من ضباط الصف الممتازين ولكل منهم سجل خدمةٍ مشرف وكان بينهم عدد قليل من الضباط،

---

(٣٤) المرجع نفسه ص ١٧، رقم ٢٧.
(٣٥) المرجع نفسه ص ٢٩، رقم٤٥.
(٣٦) المرجع السالف، الص ٣٤-٣٥، رقم ٥٤.
(٣٧) ستافورد، ص ١٣٧.

ومن يسرح منهم كان يخرج ببندقية حربية حديثة وكمية من العتاد[٣٨] إذ إن البريطانيين سمحوا لهم بالاحتفاظ بسلاحهم للدفاع عن أنفسهم قبالة الكرد المسلحين أيضاً.

أبلغ (مار شمعون) في بغداد أن الحكومة لا يسعها التسليم له بأي سلطة زمنية لكنها على استعداد للاعتراف به رئيساً روحانياً للكنيسة النسطورية في العراق. وفشلت ثلاثة أشهر من مفاوضات شارك فيها البريطانيون لحمل (مار شمعون) على التنازل عن ادعائه بالسلطة الزمنية على أبناء جلدته، أو التعهد بالتعاون مع الحكومة في مسألة الإسكان وارتؤي أنه لو سمح له بالعودة إلى الموصل من غير إعطاء التعهد المطلوب فسيعد ذلك هزيمة للحكومة، وأن (مار شمعون) قد يشعل ثورة أو أن يورط نفسه في أعمال سيئة العقبى. وبناء على هذا قرر وزير الداخلية استناداً إلى مشورة وكيل مستشار وزارته البريطاني احتجاز (مار شمعون) في بغداد[٣٩]. وأبقي في دار (جمعية الشبان المسيحيين) حراً في التنقل داخل المدينة، ممنوعاً من ركوب القطار إلى الموصل[*] وفي الشمال بقي [بكر صدقي] آمراً للقوات العراقية. وكان البريطانيون الذين يجدونه حاقداً على الآشوريين بنوع خاص قد طلبوا من (فيصل) نقله إلى آمرية أخرى على أثر حادث القاء الحجارة على بيوت الضباط العراقيين في الموصل فوعد (فيصل) بذلك في شهر أيار. ولكن ذلك لم يجر.

وكان البريطانيون يحاولون إقناع (ياقو) بالمجيء إلى دهوك لحسم خلافه مع السلطة المحلية هناك. ورد [ياقو] أنه سيجيء إذا تلقى أمراً بذلك من [مار شمعون] فطلب [ستافورد] من البطريرك أن يكتب (لياقو) ناصحاً إياه بذلك فأبى [مار شمعون][٤٠]. وعلى أثر وصول التعزيزات قام (ستافورد) بناء على تعليمات وزارة الداخلية ببذل مجهود آخر لحمل [ياقو] على الانصياع ونجح هذه المرة. وصدر عفو عن (ياقو) بعد توقيعه تعهداً لحفظ السلام في المستقبل وسمح له بالعودة إلى منزله.

وفي العاشر من تموز بناء على اقتراح تقدم به [ستافورد] عقد اجتماع لزعماء

---

(٣٨) إرنست مين: مجلة الجمعية الملكية الآسيوية، المجلد ٢٠ [تشرين الأول ١٩٣٣].

(٣٩) مذكرة بعنوان الوضع في العراق. الموقف في آب [و.و.خ،ب ٣٧١/ ١٦٨٨٧].

(*) في هذا التاريخ لم تكن الموصل مرتبطة بعد مع بغداد بسكة حديد، وربما كان يقصد السفر بالقطار حتى القيارة بعدها يستقل السيارة إلى الموصل إلا أن الناس كانوا يستخدمون السيارة عادة لجميع الطريق.

(٤٠) ستافورد الص ١٣٥-١٣٦.

الآشوريين في الموصل لشرح سياسة الحكومة العراقية. وتكلم في هذا الاجتماع كل من وكيل متصرف اللواء، و[ميجر تومسن] خبير الإسكان و[ستافورد]. وقال [ستافورد] بأن عليهم إما أن يدركوا بأنهم مواطنون عراقيون لهم عين الحقوق وعليهم عين الواجبات كغيرهم من سكان البلاد، أو أن يغادروا البلاد. إلا أن المستقبل الحقيقي لهم هو العراق وأن أياً من أولئك الذين يحرضونهم على الامتناع من تقديم طلبات الإسكان فهو يلحق بهم ضرراً[41] ثم اقترح أن يذهب [ياقو] وزميل له يدعى [لوقو] إلى بغداد للقاء البطريرك وإقناعه بتوقيع التعهد المطلوب ليعود إلى الموصل ويتعاون مع (ميجر تومسن) في مشروع الإسكان، فأجابا أنهما سيفكران في الأمر. وبعد بضعة أيام أعلنا موافقتهما على السفر إلى بغداد وطلبا من (ميجر تومسن) أن يزكي لهما فندقاً في بغداد ينزلان فيه.

لكنهما لم يذهبا. وفي حوالي ٢٣ من تموز كانا يقودان ١٢٠٠ مسلح عبروا الحدود إلى سورية بالقرب من فيشخابور على نهر دجلة. وبدأت جماعات أخرى أيضاً تتحرك من قراها لتلتحق بالذين عبروا الحدود إلى سورية. ولم يفطن العراقيون إلا في العشرين منه بأن جميع الآشوريين الذين ناهزوا السن الصالحة للخدمة العسكرية قد اختفوا من قراهم بمنطقة دهوك. وبعدها بيوم واحد علموا أن عدداً كبيراً من هؤلاء راحوا يعبرون دجلة إلى سورية. وسرى قلق عظيم في بغداد من احتمال عودة الآشوريين الساخطين المسلحين إلى العراق بنوايا عدوانية أو احتمال تورطهم في حوادث حدودية. فتركت وحدات من القوات العراقية التي كانت بإمرة [بكر صدقي] وهي مزودة بأوامر تقضي بمنع الآشوريين من عبور دجلة ثانية والعودة إلى العراق إلاّ بعد تسليم أسلحتهم وطلبت الحكومة العراقية أيضاً من السلطات الفرنسية أن تتولى تجريد الآشوريين في الأراضي السورية من أسلحتهم ونقلهم بعيداً عن الحدود بمسافة.

وفي الثلاثين من تموز علم العراقيون بأن الفرنسيين جردوا كل جماعة (ياقو) تقريباً من سلاحهم. على أن الآشوريين عبروا دجلة في الرابع من آب إلى العراق وهاجموا مواقع الجيش العراقي في (ديره بون). فما الذي حمل السلطات الفرنسية في سورية على إعادة أسلحتهم إليهم دون إعلام العراقيين؟

---

(٤١) من أوكليفي – فوريس إلى السر جون سيمون: برقية وصلت في ٢٥ تموز ١٩٣٣ .[و.و.خ.ب ١٦٨٨٣/٣٧١].

بقي الأمر غير واضح لا من الوثائق العراقية ولا من الوثائق السورية. كذلك ماكان بالإمكان استكناه السر إلا من الوثائق الفرنسية وهي غير ميسورة لحد الآن. ومهما يكن الجواب على هذا فليس لنا إلاّ أن نرجع إلى كتاب (ستافورد) وهو كتاب حسن التأليف لكنه متحيز إلى حدٍ ما- فقد بنيت على روايته التعاليل اللاحقه كافةً. وهو يغلّب الاحتمال بأن الآشوريين عبروا دجلة وقد قرروا العودة إلى قراهم لا غير.

فأي جانب كان البادئ بفتح النار؟

ميزان الأدلة الظرفية وما يلحق بها هو متعادل الكفتين أيضاً بنظر [ستافورد] فقد عجز عن الجزم في من كان البادئ بالقتال: الآشوريون أم العراقيون[٤٢] على أن تقريراً عن «دور الجيش العراقي في قمع عصيان الآشوريين خلال شهري تموز وآب»[٤٣] يعين الملوم. وهو كذلك يتضمن من التفاصيل ما لا نجده في كتاب [ستافورد]. كتب هذا التقرير العميد [هوگو هدلام Hugo Headlam] وكيل المفتش العام في الجيش العراقي نائب رئيس البعثة العسكرية البريطانية وشمل الفترة التي نوه بها آنفاً. جاء فيه:

«لا شك هناك في أن خروج الآشوريين إلى سورية كان من إعداد وتصميم وموافقة ومباركة (مار شمعون) ومستشاريه».

والقول بأن النية كانت معقودة على تسليم الآشوريين أسلحتهم بعد عبورهم دجلة في الرابع من آب وأن إجراءات الجيش حالت بينهم وبين ذلك فقاتلوا دفاعاً عن النفس يبدو أن لا أساس لهذا الافتراض قط بحسب التقرير.

«لم يكن للهجوم على مواضع الجيش في الديره بون ضرورة ما. والواضح أنه كان مقصوداً ومعداً بدقة. ولا بد وأن تفاصيل كانت قد درست قبل عبور العصاة النهر. ولو رغب العصاة عن الاشتباك فقد كان من السهولة عليهم بمكان تحاشي الجيش العراقي إما بالتحرك طوار ضفاف الخابور، أو بالانحدار إلى الجنوب».

ويستطرد التقرير:

«ولا شك في أن الجيش العراقي ضباطاً وجنوداً قاتلوا ببأس ورباطة جاش. ومن نافلة القول أن الربايا المنعزلة بعض الشيء واجهت هجمات عنيفة

---

(٤٢) ستافورد، الص ١٥٥-١٦٦.

(٤٣) و.و.خ.ب ٣٧١/١٦٨٩١.

متكررة وصدتها. ولم تقتحم إلا ربيئة واحدة منيت بخسارة كبيرة وأبدى العقيد (بكر صدقي) حنكة وحزماً وبعد نظر باستثناء حادث مؤسف يتعلق بمجموعة صغيرة من الأسرى. إنه رجل ذو إرادة قوية حريص على أن يرى أوامره تنفذ بدقة. وهو ذو خبرة كبيرة هي حصيلة خدمة في الجيش التركي خلال سنوات الحرب العظمى ومنها معارك غاليبولي. وقد شارك مؤخراً في دورات تدريب في الهند وإنكلترا. وما من شك يساورني في ان وجوده كان له تأثيره. فقد ألهب صدور جنوده حماسة ورفع من معنويات كل المراتب. ولهذا فإن مساهمته في موفقية الديره بون لم تكن بالقليلة. هوجم الجيش العراقي في الديره بون بقوة نارٍ تكاد تكون متعادلة وتتألف من رجال ذوي سمعة داوية كمقاتلين، تلقى معظمهم تدريبه في سلك الليڤي. ولو تسنى لهؤلاء العصاة تحقيق ما لم يكن هناك شك في أنهم يهدفون إليه فقضوا على الجنود العراقيين في الديره بون لنزلت كارثة من أعظم الكوارث بالحكومة العربية ذات أثر بعيد يتعذر إصلاحه. إن للحكومة العراقية والشعب العراقي خير مبررٍ لشكر العقيد بكر صدقي وقواته لنجاحهم في يوم ٤/ ٥ آب» ا.هـ.

وبمدى ما يعلمه الكاتب ليس ثم وثيقة سرية بريطانية تناقض تقرير الجنرال [هدلام] الذي يصر على أن الآشوريين كانوا البادئين بالهجوم على العراقيين، حتى [ستافورد] نفسه، فقد ألمع في مذكرة سرية كتبها بعد ثلاثة أيام من اشتباك الديره بون إلى أن الآشوريين كانوا البادئين بفتح النار على العراقيين من دون إنذار[٤٤].

بدء القتال في الساعة السادسة من مساء الرابع من آب ولم ينته إلا في حدود متنصّف الخامس منه. اتصلت زمرة من الآشوريين قدر عدد أفرادها بمائة وخمسين بمخفر شرطة صغير قريب من قرية فيشخابور قائلين إنهم يريدون عبور دجلة ودخول الحدود لتسليم أسلحتهم وعندما أجيز لهم ذلك عبروا النهر بجبهة عريضة وهاجموا مخفر الشرطة وأبادوا أفراده وبنوا رأس جسر تم بفضله عبور بقيتهم مجبرين سرية من الجيش على التقهقر وكانت قد أرسلت من الديره بون على عجل حيث بقية القوات معسكرة على مسافة ميلين تقريباً من ضفة النهر. بعد ذلك حملوا حملةً مركزة على

(٤٤) مذكرة المفتش الإداري للوائي الموصل وأربيل مؤرخة في ٧ آب ١٩٣٣، و.و.خ.ب ٣٧١/ ١٦٨٦٦.

المعسكر العراقي فصمدت رباياه بوجه هجمات شديدة، لاسيما الربيئة السابعة التي عانت أشد الضغط لأنها تتحكم في المعسكر الرئيس وسقطت بيد المهاجمين بعد أن قتل ضابطها ومعظم رجالها أو جرحوا. وفشل الهجوم العراقي المقابل في استعادتها فجر اليوم التالي. لكن الهجوم الثاني حالفه التوفيق فاستعيدت في حدود الساعة الحادية عشرة بعد إسناد من المدفعية وقصف جوي.

عند استعادة الربيئة وجدت جثة الضابط العراقي محترقة وممثلاً بها كما احرقت جثتان من الجنود ومثّل بثلاثة ولم يحرقوا. وعندما اتضح أن الضابط أصيب إصابة غير قاتلة بطلق ناري في ساعده فقد حام الشك القوي في أنه أحرق حياً ووجد أيضاً أن أعين القتلى الممثل بهم قد اقتلعت وشفاههم قد بترت. وقبلها في أثناء اشتباك الرابع من آب وقع في يد الآشوريين لوري محمل بالعتاد أرسل من معسكر الديره بون للجنود المشتبكين في القتال ففتك الآسرون بالجنود الخمسة فيه فضلاً عن سائق اللوري وشوهت جثثهم(٤٥). عن هذه الفظائع التي أكدها البريطانيون جاء في كتاب ستافورد ما نصه:

«الحكايات التي تزامن حتى أول الأعمال العدوانية في هذه القضية قد تكون صحيحة وقد لا تكون. لكن يجب الإقرار بأن ليس في طبائع (التخوما) وهي القبيلة التي الصق بأفرادها هذا ما يوحي بانها مستحيلة(٤٦)».

والمرء يتمنى لو أن [ستافورد] الذي سجل على العراقيين ما لا يحصى من الفظائع بحق الآشوريين يكلف نفسه العناء نفسه للتثبت من الفظائع التي ارتكبها الآشوريون، إذ علينا أن نتذكر بأن مذبحة سميل المريعة وكل الحوادث الوحشية الطابع التي ارتكبها العراقيون إنما حصلت بعد تلك. وبحسب كثير من التقارير البريطانية كانت بمثابة رد فعل لها(٤٧).

كان رد فعل [بكر صدقي] سريعاً مُريعاً. فبعد اكتشاف جثث الجنود المشوهة بقليل ساق إليه الكرد خمسة عشر آشورياً كانوا قد قبضوا عليهم وجردوهم من أسلحتهم

---

(٤٥) و.و.خ.ب ٣٧١/١٦٨٨٨، E ٥٠٤٥ و٣٧١/١٦٨٨٩، E ٥١٧٨ وتقرير الجنرال هدلام في ٣٧١/١٦٨٩١.

(٤٦) مثلاً التقرير العراقي السنوي ١٩٣٣: ٣٧١/١٧٨٧١.

(٤٧) ستافورد ص ١٥٨ [من المترجم: راجع عبارة المؤلف كاملةً، لأن الكاتب اجتزأ منها ما أراد أن يدعم بها وجهة نظره فحسب وتركها مبتورة].

فأمر بقتلهم رمياً بالرصاص رداً على تلك الفظائع التي ارتكبها الآشوريون(٤٨).

ولنعد إلى اشتباك الديره بون.

بعد أن أخفقت هجمات الآشوريين على رباياها توقف إطلاق النار ظهر اليوم الخامس من آب. وانكفأ (ياقو) و(لوقو) بخمسمائة من الأتباع على أعقابهم وعبروا دجلة للمرة الثالثة إلى سورية. ولاذ بقية منهم يقدر عددها بثلاثمائة بالمرتفعات القريبة. وأحصيت خسائر العراقيين فكانت ٣٤ قتيلاً بينهم ثلاثة ضباط، و٤١ جريحاً من سائر المرتبات مقابل عشرة قتلى و١٣ جريحاً آشورياً وهي أقل من إصابات الجيش بكثير(٤٩).

وشاع قلق كبير في أوساط الحكومة بسبب هذا الهجوم وللخسائر التي لحقت بالجيش. وقوي الشك في أن للبريطانيين والفرنسيين يداً فيه. كان الخوف العاجل بالأحرى من احتمال قيام الآشوريين الذين دخلوا العراق أو انتشروا على ضفاف الخابور أو اتجهوا إلى الجبال - بالالتحاق بالقرى الآشورية في الشمال ومباشرة عمليات جديدة ضد الحكومة ليشعلوا فتيل النار في كل الشمال العراقي. فصدرت أوامر مستعجلة بالتصدي لهم. وفي المطاردة التي تلت ذلك لم يترك لهم سبيل للنجاة لاسيما في جبل بيخير الأجرد الوعر الذي يقارب ارتفاعه أربعة آلاف قدم بين نهر الخابور ووادي دجلة فقد عمد الجنود العراقيون وقد أضرّ بهم العطش والحر اللاهب إلى قتل الآشوريين في أحيان كثيرة حال القبض عليهم. وفي هذه وغيرها من العمليات كان ثم تعاون بين الجنود والقبائل الكردية والعربية في الشمال.

---

(٤٨) و.و.خ.ب ٣٧١/١٦٨٨٦، E ٤٧٧٣. ستافورد ص١٦٤- إبراهيم الراوي [من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث: ذكريات] بيروت ١٩٦٩- ص١٥٣.

(٤٩) الرواية التي أثبتناها عن معركة الديره بون تستند أساساً إلى ما ورد عنها في كتاب [ستافورد] وتقرير الجنرال [هدلام] الموسوم [تقرير عن الأحداث في العراق: ١٩٣٣] ومقال [إرنست مين] في مجلة الجمعية الملكية الآسيوية: المجلد ٢٢.

وكما يحصل في العراق أكثر الأحيان في ظروف القلاقل الداخلية فقد اجتاحت الشمال موجة عارمة من أعمال النهب والسلب وانطلقت القبائل الكردية والعربية تنهب القرى الآشورية المجاورة وانضم اليزيدية إلى العرب والكرد في هذه الدعوة العامة للجميع ويقدر [ستافورد] عدد القرى التي تعرضت لهذه الأعمال بستين، تم تدميرها كلياً أو جزئياً ونجم عنها خسارة لا تقلّ عن ستين ألف پاون سترليني(*). وذكر أيضاً أنه لم تقع حادثة نهب واحدة قبل الثامن من آذار، وبضمن ذلك تلك القرى غير المحمية التي التحق رجالها (بياقو) ودخلوا إلى سورية معه فإنها لم تمس قبل هذا التاريخ[1] ولم يسجل أي عمل اعتدائي عليها(**). ومع هذا فبعض ما ارتكبه العراقيون من الفظائع على أثر الهجوم عليهم واكتشافهم ما فعل الآشوريون خلالها هي مريعة وسوداء لكنها تبدو تافهة باهتة الصورة أمام ما حصل في [سميل].

وسميل هي قرية تقع على الطريق الرئيسة المؤدية إلى زاخو من دهوك وتبعد

(*) يجب أن يضرب هذا الرقم بعشرين لمعادلة القوة الشرائية للپاون الإسترليني في ذلك الحين بقوته الشرائية الحالية.

(1) ستافورد، ص١٨٢.

(**) من واجب أي باحث محايد هنا أن يتساءل ما الذي جعل أعمال النهب تلك تنطلق من عقالها فجأة. وإذا كانت السلطات الحكومية قد استطاعت القبض على ناصية الحال حتى الثامن من آب فما الذي حصل ليفلت ذلك الزمان من يدها بعده؟ مر على اشتباك الديره بون أكثر من خمسة أيام لم تحصل خلالها أي حادثة نهب، والأنباء تنتشر بسرعة ولا تحتاج إلى ذلك الوقت. ألا يستخلص من هذا أن ضوءاً اخضر انطلق من جهة رسمية ليطلق يد النهب والسلب في مناطق تسيطر عليها قوات كافية من وحدات الجيش والشرطة؟ ثم ألا يقوي هذا الاعتقاد تلك المشاركة الفعالة لحوادث القتول في بيخير وقصبة دهوك نفسها وهو مما لم يتطرق إليه الكاتب محاولاً أن يحصر ذهن القارئ بما حصل في سميل فقط.

بحوالي ثمانية أميال عن هذه القصبة. كان عدد سكانها حينذاك بحدود السبعمائة، فهي والحالة هذه أكبر قرية في تلك الأرجاء ويبلغ عدد بيوت الآشوريين فيها مائة ونيفاً وهناك عشرة بيوت للعرب. والقرية هي محل سكنى (ياقو). ومختارها كان أحد مؤيدي (مار شمعون) البارزين وقد التحق مع خمسين آخرين (بياقو) في مسيرته إلى سورية. منذ الثامن من آب بدأ بعض الآشوريين يتقاطرون إلى القرية قادمين من القرى المحيطة بها ينشدون الحماية من النهب الذي كان قائماً على قدم وساق. وفي (سميل) يوجد مخفر شرطة قوامه عريف وأربعة أفراد، وقد تعاون هؤلاء مع الجنود الذين دخلوا القرية في الثامن من آب مرتين على تجريد الأهلين من أسلحتهم. وفي العاشر من آب زحفت القبائل العربية والكردية وأعملت نهباً في ضواحي القرية. وفي صباح الحادي عشر دخلت وحدة من الجيش العراقي وشرعت بمذبحة منظمة لكل الرجال متجاوزة الأطفال والنسوة. وقد قتل جراء ذلك ثلاثمائة وخمسة من الرجال وأربع نسوة وستة أطفال.

وفي السابع عشر منه قام [ستافورد] بأول زيارة لسميل بعد المذبحة وكتب تقريره عما وقع هناك في اليوم التالي لزيارته[٢]. وهو لا يختلف في الجوهر عما كتبه أيضاً في الثامن عشر منه وعما ورد حولها في كتابه فالروايات الثلاث متطابقة عموماً - على أن هناك فجوات في التاريخ والتوقيت فيما بينها، فبحسب كتابه لم يحصل حادث في سميل خلال اليوم العاشر من آب خلا النهب في ضواحيها. وبحسب التقرير إن سرية من وحدة الرشاشات السيارة دخلت سميل في ذلك اليوم بحدود الساعة العاشرة صباحاً وأبلغوا عريف المخفر بوجوب تجريد كل الآشوريين من بنادقهم، فأطاعوا ونزلوا عنها دونما تردد فجمعت مائتا بندقية بهذه الوسيلة. لكن [ميجر آلفري Alfrey] يختلف معه في هذا. كان هذا الضابط عضواً في البعثة العسكرية البريطانية إلى العراق وهو حينذاك ضابط ارتباط في الرتل العراقي بالديره بون وكان في حدود الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم موجوداً في مخفر سميل ولم ينوه في تقريره بعملية نزع سلاح أخرى للآشوريين. قال إنه رأى في أثناء وجوده عدداً كبيراً من النسوة والأطفال وما لا يزيد كثيراً عن عشرة رجال. لكنه ولتغطية تقرير (ستافورد) يزعم في رسالته أن الرجال الذين

(٢) من مستر أوكليفي- فوربس إلى السر جون سيمون تسلمه في ٤ من أيلول ١٩٣٣ [و.و.خ.ب ٣٧١/١٦٨٨٨].

قتلوا في (سميل) جاؤوا خلال الفترة التي وقعت بين زيارته وبين صبيحة اليوم التالي[٣].

ليس في الإمكان فتح تحقيق جديد لما حصل في سميل بالضبط هدفه إزالة كل ما شاب الروايات المتناقضة والظفر برواية دقيقة مفصلة، بسبب مرور زمن طويل عليها. وقد لا تكون الدقائق والتفاصيل بذات أهمية كبيرة. والمهم اليوم هو الإجابة عن السؤالين:

من الذي ارتكب المذبحة في سميل؟

وهل كانت المذبحة مدبرة ومخططة؟

الرواية العراقية الرسمية لها تضمنها التقرير الذي كتبه وزير الداخلية [حكمت سليمان] في ٢٢ من آب ١٩٣٣[*]. فقد زعم فيه أن سميل كانت مركزاً لحبك الدسائس ونشر الدعايات المغرضة حيث لجأ إليها بعض العصاة مما أدى إلى قيام العشائر المجاورة الساخطة على التمرد والفظائع التي ارتكبها الآشوريون فأطبقت على سميل. وفي أثناء المصادمة العنيفة التي وقعت بين أفراد هذه العشائر وبين الآشوريين التي دامت ساعتين صباح الحادي عشر من آب صُرع حوالي ٣٠٥ من الرجال. وأن بين القتلى الذين دفنوا عدداً لا يستهان به من رجال القبائل. وأن الجيش لم يسهم في الاشتباك ولذلك لم يمن بخسارة. وبعد ختام الاشتباك شرع القبليون في نهب القرية لكن الشرطة أسرعت فوضعت حداً لذلك وطردت القبائل من القرية. وفي تقرير آخر لعريف المخفر في سميل مؤرخ في ١٤ آب أثبت عدد القتلى الآشوريين بـ٣٠٥ ومن رجال القبائل بـ ٢٥ وذكر أن أفراد شرطة المخفر نجحوا في طرد القبائل من سميل بالتعاون مع الجيش[٤].

لاشك قط في ان الرواية العراقية الرسمية لما حصل في (سميل) هي كذبة مفضوحة في نهاية الرقاعة، فمن المستحيل تصور إمكان الفتك بأكثر من ثلاثمائة آشوري مسلح في معركة عشائرية استغرقت ساعتين فحسب، إن الآشوريين مقاتلون أفضل من هذا وبأكثر من الكثير. وكذلك فالاهتمام الأول عند القبائل في ظروف كهذه لا ينصرف مطلقاً إلى إزهاق الأرواح البشرية، بل ينصب إلى نهب المال والمتاع.

---

(٣) المرجع نفسه.

(*) راجع نص التقرير في باب الملاحق.

(٤) الحسني [تاريخ الوزارات] ج ٣، الص ٢٨٦-٢٨٧.

وأخيراً فإن [خيرالدين العمري] رئيس بلدية الموصل الذي أشرف على عملية دفن ضحايا (سميل) يصرح في مذكراته غير المطبوعة(*) ويشكل لا لبس فيه ولا إبهام بأن الزعم بوجود خمسة وعشرين جثة لغير الآشوريين طبق ما ورد في التقارير الرسمية، هو زعم باطل لا ظل له من الحقيقة(٥). فالواقع هو - وكما أورد ستافورد في كتابه وما هو شائع في العراق اليوم - أن مذبحة (سميل) اقترفها فصيل الرشاشات السيار التابع للجيش بإمرة [إسماعيل عباوي توحله].

لكن هل انها كانت مدبرة ومتواة

يرى (ستافورد) في كتابه أنها كانت كذلك، فمع أن [بكر صدقي] لم يكن يوم المذبحة في (سميل) بل في الموصل إلا أنه كما يزعم ستافورد هو المدبر لها والآمر بتنفيذها(٦) ويدعم فرضيته هذه بالإشارة إلى أن عملية التجريد من السلاح الأولى تمت من قبل قائمقام زاخو ويسترعي الانتباه أيضاً إلى مجهودات [بكر صدقي] والسلطة المدنية في الشمال إلى صرف انتباه الضباط البريطانيين الذين أرسلوا إلى المناطق المتأثرة بالعمليات.

(*) ربطتني بالطيب الذكر خيرالدين العمري صداقة وثيقة ذات بداية غريبة في بابها وانتقلت تلك الصداقة مضاعفة إلى نجله [حسن] وسائر الأسرة. كثيراً ما سمعت العمري يشير إلى مذكراته تلك مستشهداً بها خلال أحاديثنا الكثيرة وكلما كنت أزيّن له طبعها أذكر أن جوابه هو: «ربما تحقق ذلك بعد نصف قرن من الزمن». ومن عرف جرأته على قول الحقيقة كما عرفتها لا يستغرب من امساكه عن طبعها. ذكر لي فضلاً عن كونه نائباً للموصل أنه كان موظفاً كبيراً في البلاط الملكي في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات وهذا يعني أنه كان على تماس مباشر بمعظم رجال الحكم والسياسة وقتذاك وأنه سجل في تلك المذكرات آراءه وانطباعاته حول نشاطهم وربما كان هذا سبب إبقائه على تلك المذكرات مخطوطاً. وعدني مرات بأن يطلعني على جانب منها وذكر أنه قد شرع في كتابة الجزء الثاني. (وكان كاتب البحث كما يبدو أسعد حظاً مني) فقد أدركته الوفاة في ١٩٥٦ أو قبلها أو بعدها بقليل ولم يفعل. نوّه مرةً أو اثنتين بمذبحة سميل والمسألة الآشورية عموماً بما يغلب على ظني أنه كتب عنهما أكثر مما نقل عنه هنا كاتب هذا البحث، قائلاً إنها نقطة سوداء مخزية في تاريخ المملكة العراقية. ولم أجده يذكر (بكر صدقي) بخير أبداً بل كان يتجنب الحديث عنه بتأفف واشمئزاز ظاهرين. كل ما أتمناه هنا أن هذا السفر وهو عند [حسن] نجله بلا شك (وكانت لقياي الأخيرة به في العام ١٩٧٠ ويعلمي أنه في عالم الأحياء) سيرى نور النهار وينتهي إلى يد القراء وقد ارتفع المحذور وهو أفضل ما يقوم به ابن لذكرى والد ماجد.

(٥) خيرالدين العمري: [مقدمات ونتائج] كتب في الموصل ١٩٤١.

(٦) ستافورد، ص١٧٧.

ومما تجب ملاحظته هنا أن كل أدلة (ستافورد) هي أدلة ظرفية.

وأهم ما في الأمر كله هل أن في هذه الأدلة الظرفية ما يدعم رأيه بأن المذبحة في سميل كانت من تدبير (بكر صدقي)؟

إنها ليست كذلك. صحيح أن سميل هي من ضمن وحدات قضاء دهوك الإدارية وليست جزءاً من قضاء زاخو. إلا أن الفصل الدقيق في صلاحيات الإداريين لا يُتقيّد به في العراق وبالخصوص في زمن الاضطرابات ولا بدّ وأنّ قائمقام زاخو كان يريد أن يبرهن لرؤسائه على تفانيه الفائق بمشاركته في نزع سلاح قرية لا تعود إلى وحدته الإدارية. وصحيح أيضاً أن بكر صدقي والسلطات العسكرية في الشمال حاولت جهدها كما ذكر ستافورد صرف انتباه كل الضباط البريطانيين المنسوبين إلى القطعات، وقصر تحركاتهم قدر المستطاع. لكن علينا أن نتذكر بأن كل الضباط البريطانيين بنظر هذين كانوا موضع شك عظيم بسبب حدبهم الذي عرف عنهم على الآشوريين. وستافورد نفسه لم يسلم من هذا الشك فقد ظن أنه كان في تموز يساعد الآشوريين من وراء ظهور العراقيين(٧).

وأخيراً علينا أن نتذكر بأن سميل تعرضت في العاشر من آب إلى غارات نهب قامت بها العشائر. فليس من الغريب أن تختار القلة الساكنة فيها من العرب تركها مستاقين امامهم قطعانهم في الساعات الأولى من صباح اليوم التالي.

هناك قدر وافر من الوثائق البريطانية عن تلك الفترة تتناول دور [بكر صدقي] في مذبحة سميل. ومنها يتضح أن أولئك الواقفين على بعض جوانب القضية ما استطاعوا أن يحمّلوه تبعة ما جرى.

كذلك يقال عن المصنف التي عملته السفارة البريطانية بعنوان «تقرير عن الشخصيات البارزة في العراق للسنة ١٩٣٤»(*) وقد ورد فيه عن [بكر صدقي] وعن سميل- بعد تمحيص كل ما توفر من أدلة - ما نصه « ومع هذا، لم يثبت بشكل قاطع انه أمر بهذه المذبحة!»(٨)

فما الذي حصل إذن في سِميل؟

---

(٧) إبراهيم الراوي: المذكرات، ص ١٥٢.

(*) هو للعام ١٩٣٥ وليس ١٩٣٤. ولدينا نص التقرير كاملاً.

(٨) و.و.خ.ب ٣٧١/ ١٧٨٦٤.

أكد بعض الذي عرفوا [إسماعيل عباوي توحله] المتوفى في العام ١٩٦٨ قوله:

«إن الفصيل الذي كان بإمرته سمع أثناء مروره بجوار سميل في صباح ١١ من آب دوي إطلاقات نارية آتياً من القرية، وعندها وجد العشائر وهي تنهبها فاندفع رجاله وانضموا إلى المعترك العام وهكذا بدأت مذبحة سميل».

وعلى أغلب الاحتمال أن هذه الرواية هي الصحيحة لأنها مدعمة بأدلة قوية جداً في وقتها(**).

وذكر (ستافورد) في كتابه أن العشائر نهبت سميل في العاشر من آب لكنه لا يوضح هل أنها استمرت في عمليات النهب صباح اليوم التالي. وكل ما هو واضح منه أن الجنود أقبلت على سميل في ذلك الصباح وأنهم غادروها في حدود الثانية بعد الظهر بإكمال المذبحة. ويزيد ستافورد قائلاً «ما أن غادر الجنود حتى دخلت العشائر التي كانت تقف موقف المترقب صاحب المصلحة وأكملوا نهب البيوت الذي كان الجنود قد بدأوه»(٩).

في تقرير (ستافورد) المؤرخ في ١٨ آب كان الذي حصل صباح الحادي عشر في سميل أكثر وضوحاً، قال:

«في صباح ١١ من آب الباكر عاد رجال العشائر إلى سميل. وفي هذه المرة نهبوا كل الممتلكات الخاصة ثم تركوها. وأنهي إلينا أن عريف الشرطة ساهم في عملية النهب العامة وكذلك استلب أربعمائة دينار عراقية أوراقاً مالية وذهباً. وفي حدود العاشرة صباحاً دخلت سميل وحدة من الجيش العراقي

(*) فوق حرصنا على الأمانة في الترجمة عموماً، فقد تحرينا دقةً خاصة في ترجمة هذه الفقرة التي ميزناها بخطوط قصيرة لأن كاتب البحث صور دور فصيل الرشاشات في المذبحة كأنه مجرد «مشاركة عفوية» بعثت بها الصدف ليس إلا أثناء مرور الفصيل. وأن المذبحة كانت قد بدأت فعلاً قبل وصوله. لن أكتفي بدقة الترجمة بل سأثبت عبارة الكاتب نصاً كيلا يبقى ظل من الشك في صحة ترجمتي لها. وفضلاً عن هذا لأنها ستكون محوراً رئيساً للتعليق الذي سنختم به ترجمتنا لهذه الدراسة:

... That the Column under his Command, while passing by Summayl on the morning of 11 August, heard the sound of some shots coming from the village and then came upon the tribes looting it; his men rushed in and joined the general mele'e, and thus began the massacre of Summayl.

(٩) ستافورد، ص ١٧٥.

وضمنها رشاشات محمولة على سيارات وباشرت المذبحة».

ويذكر (ميجر آلفري) في رسالته التي يقدم بها تقرير (ستافورد) ما نصه:

«يخبر ستافورد بأن رجال العشائر كانوا في سميل صباح الحادي عشر ينهبون. إلا أنهم لم يشاكوا في القتول. وأنا لا أستبعد عن العشائر المبادأة في إطلاق النار وأن الجيش انضم إليهم فهذا ما يتفق وتقرير شرطة سميل».

ويكتب (آلفري) أيضاً عن تقرير (ستافورد):

«بمطالعة التقرير يبدو أن المذبحة مقصودة ومدبرة. أعني أنهم (يقصد الآشوريين) أقنعوا أولاً بتسليم أسلحتهم ثم قتلوا وأنا شخصياً أشك في هذا».

وسواء في الأمر أفقد (إسماعيل عباوي توحله) سيطرته على رجاله (كما كان يدعي أحياناً) أو أنه هو الذي أصدر أمره شخصياً بدخول (سميل) والفتك بأهلها العزّل فإن الأمر يبقى غير واضح. ولا مناص من القول على أية حال إن إسماعيل عباوي وحش كاسر، وهو ليس بذلك الذي يحجم عن إصدار أمرٍ شخصّي بالمذبحة أو المشاركة فيها بحماسة ما أن ابتدأت.

وبالأدلة المتوفرة، أهي ظرفية أم ثبوتية، فليس هناك مؤرخ يستطيع الادعاء أن مذبحة سميل دبّرها وأمر بها قائد المنطقة العسكرية الشمالية أو القيادة العليا في بغداد. في سميل ليس هناك ما هو شبيه بالفظائع الألمانية والقتول الجماعية المدبرة والمخطط لها في معسكر (أوشوتيز) أو (بيلسن) أو المذبحة التي أقدم عليها السوفيات في غابة (كاتين) بل هي أشبه بمذبحة (ماي لاي) الأمريكية التي أمر بها ضابط صغير الرتبة على مسؤوليته الخاصة.

أدرك العالم منذ ١٩٣٣، وهو أمر يدعو إلى الأسى، أن أشباهاً (بالماي لاي) قد تحصل في الحروب الحديثة. لكن سميل أصابت العالم المتحضر في ذلك الوقت بصدمة خطيرة وأبلغت العلاقات البريطانية مع العراق وفيصل حَدّ الانفصام.

ومع أن قرار الحكومة العراقية بمنع مار شمعون من العودة إلى الموصل الذي اتخذته في حزيران كان مدعماً من الموظفين البريطانيين في بغداد، إلاّ أن لندن اعتبرته خالياً من الحكمة لما سيثير من دعاية معادية وأقنع البريطانيون فيصلاً وكان في أوروبا بأن يبرق لـ(رشيد عالي الگيلاني) معرباً عن استيائه من قرار الحكومة وعن رغبته في أن يسمح لـ[مار شمعون] بالعودة إلى الموصل إلا أن [رشيد عالي] أصرّ على موقفه ورفض

أن يفرض عليه قرار وهدّد بالاستقالة[١٠]. ورغبت الحكومة البريطانية أيضاً من حكومة بغداد بألاّ تصر على نزع السلاح من الآشوريين الذين نزحوا إلى سورية إذا ما شاؤوا العودة إلى العراق. فباعتقادها أن نزع سلاحهم قبل أن يجري نزع سلاح العشائر العراقية أيضاً قد لا يؤدي إلا إلى سفك دماء. ونقل (فيصل) الرغبة ووجهة النظر هذه إلى بغداد وشدد على وجوب العمل بموجبها لكن (رشيد عالي) ظل ثابتاً في موقفه مرةً أخرى[١١] وأبرق القائم بالأعمال البريطاني (إذ كان السفير في أوروبا) للندن بقوله إن رسائل (فيصل لرشيد عالي) ماكان لها من تأثير غير جعله أكثر عناداً[١٢]. عند ذلك شعرت الحكومة البريطانية بلزوم عودة فيصل إلى بغداد ليمسك بزمام الأمور. كان فيصل في ذلك الحين مريضاً يتلقى العلاج في (برن) وزادت الضغوط عليه بوجوب العودة فوافق وكتب للسفير (همفريز) قبل مغادرته بأنه يأمل في تسوية الأزمة خلال أيام قلائل يعود بعدها إلى برن لإكمال علاجه. وكان عظيم الثقة بمقدرته على حل الأزمة خلال يوم أو يومين حتى أنه فضل أن يسافر متخفياً وان تحاط عودته إلى بغداد بالسرية[١٣].

في الثاني من آب وصل بغداد يرافقه (نوري السعيد) وكان الصيف فيها حاراً لاهباً بشكل غير مألوف وبدرجة حرارة بلغت ١٢٠ فهرنهايت في الظل - على أن فيصل كان مرتاحاً بعض الشيء في بادئ الأمر. فقد خف التوتر بدرجة كبيرة فعلى أثر طلب الحكومة من السلطات الفرنسية القيام بنزع سلاح الآشوريين ونقلهم بعيداً عن الحدود بمسافة، علمت في الثلاثين من تموز بأنها نزعت السلاح من كل أتباع (ياقو) تقريباً. إلا أنها ما لبثت أن أعادته إليهم في مساء الرابع من آب أي بعد يومين من وصول فيصل. وبعدها عبر الآشوريون دجلة وهاجموا الجيش.

اضطرب (فيصل) لهجوم الديره بون وقد سبق أن نصح حكومته بالاعتدال في

---

(١٠) و.و.خ.ب ١٦٨٨٢/ ٣٧١، E ٣٢٨٨ مذكرة من السرّ جون سيمون إلى أوگليڤي- ڤوربس مؤرخة في ١ تموز ١٩٣٣. و.و.خ.ب ١٦٩٢٢/٣٧١.

(١١) نصوص البرقيات المتبادلة بين فيصل ورشيد عالي انظر الحسني: تاريخ الوزارات، ج ٣، الص ٢٦٢-٢٦٥ و٢٨١-٢٨٤ [تجدها في باب الملاحق].

(١٢) من مستر أوكليڤي- ڤوربس إلى السر جون سيمون. وصلت في ٢٥ تموز ١٩٣٣، و.و.خ.ب ١٦٨٨٣/٣٧١.

(١٣) و.و.خ.ب ١٦٨٨٣/٣٧١، E٤١٨٨ ، E٤١٨٩ .

أسلوب معالجة الأزمة الآشورية لأنه «مهتم جداً بظهور العراق للعصبة والعالم أجمع بهيئة البلد المسالم»، «وإلا فإن وحدة الدولة وسلامتها مهددتان». ما لبث موقفه أن تصلب.

بعد مضي ثلاث سنين على الحادث وكان (نوري السعيد) بسبب انقلاب تشرين الأول ١٩٣٦ قد لجأ إلى السفارة البريطانية وفي حديث له خلال وجوده مع السفير البريطاني قال له أثناء استعادته بعض الذكريات إنه سيسره بأمرٍ لم يبح به لأحد قبله. ففي قضية القتول الآشورية كان الملك فيصل المجرم الأول، وما وقع إنما كان بناءً على توصياته[١٤].

وفي لندن دوّن (رندل) رئيس الدائرة الشرقية على هذا الخبر الذي بعث به سفيره إلى وزارة الخارجية الملحوظة التالية: «كنا دائماً نشك في هذا».

وهناك موظف آخر في الدائرة الشرقية علّق على هذا الخبر المنقول: «نحن الذين كنا في السفارة ببغداد خلال ذلك الصيف المشحون بالقلق، كنا جميعاً واثقين بأن الملك فيصل المتقلب الذي ما اعتبرناه قط أهلاً للثقة قد حاكى الملك هنري الثاني في موضوع مار شمعون، بخصوص ما فعله اولهما بتوماس بيكيت[*]».

يصعب جداً تصور قيام فيصل بعين دور (هنري الثاني) إزاء (مار شمعون) كما فعل (هنري الثاني) بـ(بيكيت). ففيصل ومار شمعون لم تربطهما قط صداقة شخصية ومع هذا وبصرف النظر عنه فنحن نرى أن شكوك وزارة الخارجية البريطانية كانت في محلها.

أصيب (فيصل) والحكومة العراقية برجة عنيفة بهجوم الرابع من آب. وكلاهما كان

---

(١٤) و.و.خ.ب: ٣٧١/ ٢٠٠١٥، ٨١١٣ E.

(*) لتقريب المثل نقول إن القديس St Thomas a' Becket (١١١٨-١١٧٠) المعروف برئيس أساقفة كانتربري كان في المبدأ وزيراً أول للملك الإنكليزي هنري الثاني (١١٣٣-١١٨٩) وصار من أقرب أصدقائه. لكنه وبعد أن انتخب في ١١٦٢ رئيساً لأساقفة بدأ يدعم الكنيسة ضد الملكية فنشب عداء بينه وبين الملك بلغ أقصاه عند رفض بيكيت الموافقة على (قانون كلارندن) الذي حدد به الملك سلطان الكنيسة وهدده البابا بالحرم فجرت تسوية مؤقتة للخلاف. إلا أن بيكيت العنيد المتصلب اغتاله أربعة من فرسان هنري الثاني في كاتدرائية كانتربري. وقد ألهبتهم عبارة خرجت من فم الملك في حالة هياج «من لي بمن يخلصني من بيكيت»؟ وأعلنت قداسته واستشهاده في ١١٧٣. (م)

على معرفة تامة بكفاءة الآشوريين القتالية الممتازة وكلاهما كان يخشى أن تشب الحرائق في شمال العراق بأسره في حالة تفوقهم على الجيش. وبقي (فيصل) يومين كاملين يشعل سيگارة من أخرى وعاف الطعام. ولم تغمض عين (رشيد عالي) ساعةً. إن إعادة الفرنسيين السلاح للآشوريين أقنعتهما بأنهم وراء الهجوم. وقدرا بأن الفرنسيين قد يعملون على قيام اضطرابات في الشمال محاولين تشويه سمعة الحكومة العراقية من أجل ترويج منطقهم بضرورة استمرار انتدابهم على سورية، كما كان فيصل قد أعرب عن اعتقاده بأن الفرنسيين لا البريطانيين هم الذين يثيرون الآشوريين ويحرضونهم على الحكومة للانتقاص من كفاءة السياسة البريطانية التى رأت أن تنهي الانتداب البريطاني في العراق(١٥).

انتهبت (فيصلاً) الهواجس بهجوم الخامس من آب حتى أنه راح يتحدث عن شخوصه إلى الشمال ووضع نفسه على رأس حركة جماهيرية وانتخاء عشائر شمّر والجبور وغيرها من القبائل للانضمام إليه. فنبهه القائم بالأعمال البريطاني أن ذلك سيستفز الجميع بلا داع وعليه أن يصرف النظر عن إقحام العشائر وعندها قال إنه سيبعث برئيس الوزراء مع الوزراء الآخرين ليقوموا بتجنيد قوة احتياطية من الشرطة وقال إنه يعرف بأن أعين أوروبا تشخص الآن إلى العراق وهو لا يهتم قط بكم من الآشوريين قد قتل. ولكن يجب أن تتخذ الحيطة للمحافظة على القرى والنساء والأطفال(١٦). إلا أنه والحكومة قاما مع ذلك وبحالة الهلع التى تملكتهما بانتخاء عشيرتي شمّر والجبور وأثارتهما ضد الآشوريين وتجنيد شرطة غير نظامية من الكرد في الغالب لمعاونة الجيش. وقد تم إبلاغ لندن في حينه بدور (فيصل) في كل هذا(١٧).

هذه القوة التى لا يسلس لها قياد أطبقت بغلاظة على الآشوريين بقدر ما خالط الجنود النظاميين بل وأكثر: ومهما يكن فالفرق بين ما ارتكبته هذه القوى من تجاوزات يجب أن لا يقاس ولا يرى بعين ما ترى مذبحة سميل. فهذه المذبحة لا يمكن ان يتحمل مسؤوليتها لا فيصل ولا حكومته.(*)

---

(١٥) خيرالدين العمري «مخطوطة: المقدمات».

(١٦) و.و.خ.ب ٣٧١/٢٠٠١٥، E ٨١١٣.

(١٧) و.و.خ.ب ٣٧١/١٦٨٨٧، E ٤٨٧٣ و٣٧١/١٦٨٨٦، E ٤٧٢٦.

(*) يلاحظ أن الكاتب هنا نفى المسؤولية مطلقاً. بما في ذلك المسؤولية غير المباشرة التى يتحملها =

وعلينا أن نتذكر تاريخ حصولها في الحادي عشر من آب وكان قد اتضح لفيصل والمسؤولين العراقيين بأن أسنان الآشوريين قد اقتلعت. وكانوا كذلك يتعرضون لضغط بريطاني قوي بأن لا يأخذوا الآشوريين بالشدة. والأهم من هذا أن المذبحة في سميل أو في أي موضع آخر لا تخدم غرضاً وإنما تضر بقضية العراق ليس إلا.

من المتعذر المبالغة في الاستنكار الشعبي الذي عم البلاد إثر الهجوم الآشوري على الجيش. كان فيصل وبعض وزارئه يرون الفرنسيين وراء الهجوم في حين رأى آخرون البريطانيين مع الفرنسيين(١٨) على أن الأغلبية الساحقة من العراقيين حمّلوا البريطانيين مسؤوليته إذ كيف يمكن أن يجرؤ الآشوريون على مهاجمة الجيش وهم في رعاية بريطانيا وهي ربيبتهم دون تحريض منها وتشجيع؟ ها هنا يحاول البريطانيون بتآمر شيطاني سلب العراق الاستقلال الذي حصل عليه مؤخراً!

وكما هو الشأن بالشائعات، كانت الشائعات بالجو المتوتر في تلك الأيام تكبر وتتضخم حول ما ارتكبه الآشوريون من فظائع، وراج الزعم مثلاً بأن الآشوريين أرغموا الجنود العراقيين على أكل لحوم رفاقهم القتلى(١٩) وبين تلك الشائعات سرت إشاعة عن وجود (تي. ي. لورنس) في الشمال لإثارة القلاقل ضد الحكومة(٢٠) كما ساد الاعتقاد أن البريطانيين لا يبخلون على الآشوريين بالمساعدة الفعالة الممكنة، سواء باستخدام القوة الجوية الملكية لإسقاط المعلومات لهم حول الوضع العراقي أو بتزويدهم بالعتاد والأرزاق. حتى جريدة الأهالي المتزنة إلى حد ما فقد اتهمت البريطانيين في ٣٠ من تموز بتشجيع الآشوريين، وبأنهم على اتصال دائم بهم عن طريق ضباط الاستخبارات وطائرات القوة الجوية وطالبت الصحيفة الحكومة صراحةً بتقديم احتجاج رسمي لبريطانيا ورفع القضية الآشورية برمتها إلى عصبة الأمم.

= الرئيس قانوناً إزاء تصرفات مرؤوسه التي تخرج عن نطاق واجباته الاعتيادية وما أنيط به من مهام وهو ما ستعرض له أيضاً بتفصيل في تعليقنا.

(١٨) مثلاً الدرة: القضية الكردية، ص ٩٣.

(١٩) الحسني: تاريخ الوزارات، ج ٣، ص ١٦٤.

(٢٠) نظراً لبعض العراقيين بدا في ١٩٣٣ وكأن لورنس (مثل كلروي) موجود في كل مكان. فذكر أيضاً أنه كان كذلك في جنوب العراق أول الشتاء يتجسس متنكراً بلباس بدوي مشاركاً في اجتماع سري للشيوعيين في مدينة الناصرية: [ألجارالله: بلاهة الإنسانية The Crack up of Humanity، الص ٩٨-١٠٠].

بالهجوم الآشوري تأيد لعامة الجمهور أسوأ شكوكه وانصب السخط العام على البريطانيين وتصاعدت ألسنة اللهب مثل شمس آب في ذلك الصيف القائظ. وفي ١٢ من آب أبلغ (نوري السعيد) القائم بالأعمال البريطاني بأن فيصلاً مريض وهو يرغب في العودة إلى أوروبا في يوم ١٤ من آب، وسأله عما إذا كان بإمكانه تأمين سفره جواً إلى مصر ثم يستقل منها طائرة الشركة الهولندية إلى أوروبا فعارض القائم بالأعمال عودة فيصل إلى أوروبا معارضة شديدة ذلك لأن البريطانيين يعتبرون الأوضاع في الشمال ما زالت تدعو إلى القلق، وظلوا يصرون على نقل (بكر صدقي) من آمرية المنطقة الشمالية ويرون أن ذلك لا يتيسر بغياب الملك، كذلك كانوا قلقين من الغارات التي ظلت العشائر تشنها على القرى الآشورية.

كان فيصل مريضاً حقاً. إلا أن الطبيب البريطاني المعالج أبلغ القائم بالأعمال أنه يعاني من وطأة الحر والقلق وسوء الهضم ليس غير[٢١] وأصرت وزارة الخارجية البريطانية على بقائه في العراق على الأقل حتى عودة (همفريز) إلى بغداد. وظل القائم بالأعمال يلح في إزاحة (بكر صدقي) عن قيادته وكتب في ١٣ من آب لحكومته يقول إنه ما عاد بوسعه متابعة موضوع (بكر صدقي) مع فيصل أثناء مقابلته إياه صباح ذلك اليوم لأنه كان مصاباً باعياء ويستنشق أملاحاً منعشة ويرغب في إنهاء المقابلة وأضاف يقول: «على أني سأواصل ملاحقته بهذا الأمر» وقد فعل[٢٢].

واشتد الضغط على فيصل بعد أن اتضح للبريطانيين المدى الذي بلغه إنزال العقاب بالآشوريين. وفي الرابع من آب لجأ فيصل إلى عمل مذل باستحصاله تقريراً طبياً من أطبائه العراقيين يحتم عليه الراحة التامة ثم العودة فوراً إلى مناخ الطف.

وأبرق القائم بالأعمال إلى لندن في اليوم التالي يقول: «إن فيصلاً لجأ إلى بيت الحرم (بيت النساء) ولم تعد رؤيته ممكنة[٢٣]». لكنه تمكن من مقابلته بعدها بيومين وأنبأ لندن بأنه وجد فيصلاً بالبجامة متربعاً فوق فراشه فباشر يبلغه باشمئزاز الحكومة البريطانية وتهولها لمذبحة سميل. وذكر القائم بالأعمال أن فيصلاً تصنّع الدهشة وأنكر وقوع المذبحة. ثم واصل القائم بالأعمال تقريره بالقول:

---

(٢١) و.و.خ.ب ٣٧١/ ١٦٨٨٥، ٤٥٨١ E.

(٢٢) و.و.خ.ب ٣٧١/ ١٦٨٨٥، ٤٥٨٧ E.

(٢٣) و.و.خ.ب ٣٧١/ ١٦٨٨٥، ٤٦٠٣ E ٤٦٤٥ E.

«بعد كمية كبيرة من ماء الكولونيا، سألني فيصل عن رأيي في قضية العراق فأجبت: كانت جيدة حتى الخامس من آب لكنها تبدو اليوم في وضع سيّئ للغاية أولاً بسبب (بكر صدقي) وثانياً بسبب القوة الكردية الاحتياطية المجندة وثالثاً بسبب غارات شمر ورابعاً بسبب وضع العراقيل أمام الضباط البريطانيين الحسني النية وخامساً بسبب المذبحة الأخيرة. وختاماً لأنه يخيل لنا وكأنه يبدو أشبه بالملك الذي فر هارباً».

«وعندها تهالك جلالته ودفن رأسه في الوسادة»[٢٤].

إن الرأي الذي ساد وزارة الخارجية وجهات أخرى حول تمارض الملك كمحاولة للخروج من موقف صعب أثار تعليقات ساخرة منها قولهم «إنه جبن خلقي» «الملك فيصل أصيب بانهيار عصبي». على أن فيصلاً - وهو ما ينبغي ذكره هنا - ككل رجال السياسة فيه شيء من خصال الممثلين. وكثيراً ما وصفه (رشيد عالي) في معرض الاستذكار عنه وهو أعرف الناس به بقوله: «أوه إنه ممثل عظيم!» لكن الملك الآن لم يكن يؤدي دوراً تمثيلياً فهو الآن مريض فعلاً ومنهك.

عاد (همفريز) إلى بغداد في الثالث والعشرين من آب وكتب للندن في اليوم التالي:

«استطلعت آراء كبار الموظفين البريطانيين هنا حول استمرار بقاء الملك فيصل في بغداد، وكان من رأيهم أن صحته قد تتدهور تماماً ويصاب بانهيار كامل فلا يعود صالحاً للنهوض بالعبء الثقيل في إعادة البناء أو اشتراع القوانين وهو ما ينتظره من مهام في الخريف القادم. وبناءً على هذا أرى أن أسلم بغيابه في الأول من أيلول[٢٥]».

وترك فيصل بغداد في الثاني من أيلول. وبعد خمسة أيام أسلم الروح. ويثبت (التقرير الحولي للعام ١٩٣٣) بأنه «بقي شهراً واحداً (في بغداد) وان حالته الصحية تدهورت بصورة ملحوظة بحر الصيف اللاهب والتوتر النفسي الناجم عن الأزمة[٢٦]».

وكانت أيامه الأخيرة في العراق من بين أكثر أيامه بؤساً فقد أساء مواطنوه فهمه

---

(٢٤) و.و.خ.ب ٣٧١/١٦٨٨٦، E ٤٧٢٤.

(٢٥) و.و.خ.ب ٣٧١/١٦٨٨٩، E ٥١٨٢.

(٢٦) و.و.خ.ب ٣٧١/١٧٨٧١.

بقدر ما أساء البريطانيون. ومسألة نصح البريطانيين له بوجوب توخي الاعتدال الحكومي في معالجة التحدي الآشوري كانت معروفة بنطاقٍ واسع. إلا أن ردّ فعله إزاء الهجوم الآشوري بلغ من العنف حداً عظيماً. وقد جهله معظم القوميين المتطرفين من شعبه. كذلك لم يدر شعبه بأنه قاوم كل الضغوط البريطانية لحمله على إزاحة (بكر صدقي) وأنه حاول دائباً إنقاذ سمعة الجيش مصراً في العلن - مثلما فعل قبل وفاته بثلاثة أيام - على الإنكار التام بحصول أي مذبحة للآشوريين[٢٧] مؤكداً سراً وإلى الأخير بأن قتول سميل ليست من عمل وحدة من وحدات الجيش العراقي بل من عمل رجال العشائر[٢٨].

إن زوال شعبية فيصل يكشف عنها يومان من أروع أيام بغداد الجديدة ففي السادس والعشرين من آب خرجت المدينة كلها فعلاً للترحيب بوحدات الجيش العائدة بعد إنهاء عملياتها ضد الآشوريين. ألوف على ألوفٍ من رجال ونساء وأطفال غصت بهم الشوارع والميادين وناءت بثقلهم سطوح المنازل، معطلة كل حركةٍ فيها طوال ساعات. وانطلقت هتافات الحشود الهائجة أثناء المسيرة العسكرية خلال العاصمة وأمطر الجنود بالورود ورش عليهم ماء الورد من الأسطح.

أن الكاتب يتذكر جيداً السماح له ولشقيقته بقطف كل ما في حديقة الدار من أزهار وأوراد ليملأ بها كل سلة ووعاء متيسر في المنزل ولينثرا محتوياتها على رؤوس الجنود أثناء مشيتهم من شرفة عيادة طبيب مطلة على شارع الرشيد. كانت طائرات القوة الجوية العراقية تحوم خلال ذلك في سماء المدينة وتلقي أوراقاً ملونة دونت لجنة الاستقبال عليها: «اصمدوا لأعدائكم صنائع الاستعمار ومخاليفه!» وتعالت الهتافات بحياة الجيش وولي العهد (غازي) وكل هذا كشف بكل وضوح عن موافقة الشعب على الحملة ضد الآشوريين(*). وبدا (غازي) معبود الجماهير، على أنه خرجت هتافات قليلة لفيصل حتى من تلك الحشود التى توجهت إلى القصر الملكي وحياها فيصل من الشرفة. وتكرر ذلك بعد خمسة أيام بخروج بغداد كلها تقريباً لتحية (غازي وبكر صدقي ورشيد

---

(٢٧) صحيفة الديلي ميل The Daily Mail، ٥ أيلول ١٩٣٣ [انظر نص المقابلة في هذا الجزء].

(٢٨) و.و.خ.ب ١٦٨٨٩/٣٧١، ٥١٨٣ E.

(*) قارن هذا بالوصف الذي دونه لها ستافورد وبكيفية تنظيم هذا الاستقبال والجهد الذي بذلته الحكومة في إخراجه.

عالي) عند عودتهم إلى العاصمة بعد مراسم استعراض الجيش في الموصل(٢٩).

عندما ترك فيصل بغداد في الثاني من أيلول لم يخرج لتوديعه في المطار ما يزيد عن خمسين شخصاً في حين تجمع قبلها بيومين حوالي خمسين ألفاً لتحية (غازي) العائد من الموصل.

لقي كاتب هذا البحث (بكر صدقي) لأول مرة بعد أيام قلائل من عودته من الموصل فربت على عاتقي وسألني ماذا أريد أن أكون عندما أنهي دراستي فأجبت: ضابط في الجيش (كان للجيش من الشعبية وقتذاك ما لا يدع لأي صبي في سن الكاتب المجال للتفكير في اتخاذ مهنة أخرى)(*).

ويخطر لي أن (بكر صدقي) كان أسمر البشرة، أسود العينين، غليظ الرقبة يرتدي ثياباً مدنية وينتعل حذاء قهوائياً فاتحاً مدهوناً شديد اللمعان مما اعتاد ضباط الجيش انتعاله. وقد خلف في الكاتب صورة رجل ضخم الجثة لكنه يمتاز بالحيوية والصرامة. وأيد هذا الانطباع أولئك الذين عرفوه معرفة جيدة.

ربما كانت ولادته قبل ٤٣ سنة في بغداد من أبوين كرديين. وقد تخرج في الكلية العسكرية باستنبول في العام ١٩٠٨ وبلغ رتبة مقدم في الجيش العثماني من خلال الحرب العظمى وعيّن في هيئة الأركان العامة. وفي العام ١٩٢١ التحق بالجيش العراقي واختير للدراسة في مدرسة الأركان بكمبرلي في العام ١٩٣٢ وكانت التقارير عنه حسنة. قالت عنه قائمة الشخصيات العراقية للسنة ١٩٣٣ التى نظمتها السفارة البريطانية: «ربما كان أفضل قائد في الجيش العراقي» وجاء في تقرير آخر بريطاني «في بلد تجد فيه كل رذيلة هو (أي بكر صدقي) نموذج حي للفجور، يعاقر الخمر بافراط وسمعته فيما يختص بالنساء سيئة للغاية»(٣٠). وفعلاً فقد كان معروفاً عنه أن لا يتحرج عن قضاء بعض لياليه وبشكل سافر في حي الدعارة ببغداد المشهور باسم

---

(٢٩) هناك صورة فوتوغرافية تمثل ترحيب بغداد بالجيش وبغازي نشرتها مجلة «أنباء لندن المصورة» بتاريخ ٢٣ من أيلول. انظر كذلك وصفاً لهذا الاستقبال نشرته جريدة الاستقلال البغدادية في عددي ٢٧ آب و١ أيلول ١٩٣٣.

(*) وأذكر بدوري أيضاً وربما كنت وقتذاك في سن الكاتب شيوع عبارة عن لسان الفتيات في سن الزواج انتشرت في حينه طول البلاد وعرضها ثم اختفت بعد حركة مايس ١٩٤١. وهي نوع من الطباق البديعي «يا ملازم يامو لازم!» أي إما ملازم وإما لا يلزم.

(٣٠) و.و.خ.ب ٣٧١/٢٠٠١٥ و٧٦٢٥ E.

«الكلّجية»[٣١]. مع هذا فلم يعرف بالفساد وضعف النفس أمام المادة بل كان في غاية الكرم والسخاء وهو كذلك صديق صدوق وموضع محبة وإعجاب كثيرين من ضباط الجيش العراقي.

من أكثر الهوسات شيوعاً تلك التي استقبل بها غازي والجيش في الموصل وبغداد «غازي هز لندن وبچّاها[*]»

وبالفعل فإن الأزمة الآشورية - إن لم يكن غازي - هي التى هزت لندن. إذ تعالت أصوات الانتقاد والاستنكار لتشمل أوساطاً واسعة. الآشوريون مسيحيون، وهم وكثير من أنصارهم في انكلترا وأوروبا عمدوا إلى تصوير ما أقدم عليه العراق بحق الآشوريين في ١٩٣٣ بمثابة إعلان جهاد إسلامي ضد مجتمع مسيحي صغير. وكان (ستافورد) قد كتب بصدد ذلك: «ليس لأن المسألة دينية، فالقضية الآشورية أصلاً هي قضية سياسية»[٣٢]. لكن هذه الحقيقة لم تكن تدرك تماماً خارج العراق ففي إنكلترا أوْلى رئيس أساقفة (كانتربري) اهتماماً خاصاً بمصير الآشوريين، وعلاقة رجل الدين هذا بالآشوريين هي علاقة قديمة تعود إلى العام ١٨٨٦ عندما أرسل بعثته إليهم. وإلى هذه البعثة يعود الفضل الاول في التعرف الأوروبي - ولأول مرة - على الآشوريين. وأولى الملك (جورج الخامس) كما تكشف عنه الوثائق اهتماماً خاصاً بتطورات القضية.

وكما كان متوقعاً فقد بولغ كثيراً في عدد القتلى. ونجد مثلاً رئيس اساقفة كانتربري يكتب للسر (جون سيمون) في ٣١ آب أنه علم من مصادر عراقية موثوقة لا يشك بنزاهتهم وشعورهم بالمسؤولية أن الجيش قد فتك بسبعمائة آشوري وأضاف:

«مع هذا استقبل هذا الجيش في بغداد عند عودته بحماسة عظيمة»[٣٣].

وما زال بعض الآشوريين يزعم أن القتلى من الرجال والنساء والاطفال في سميل بلغ حدود الآلاف الثلاثة[٣٤].

---

(٣١) إبراهيم الراوي: ذكريات ص ١٦٨.

(*) أي بكّاها. ما أقل ما كان أهل العراق يعرفون عن تفاهة شخصية غازي وضعفه العقلي. انظر ما كتبناه عن هذا في كتابينا: (العراق في عهد قاسم) و(مغامرة الكويت). والفضل كله يعود إلى كاتب هذا المقال وأمثاله الذين ظلوا إلى الأخير يحرصون على إظهاره بالشكل الذي يتفق وأهدافهم.

(٣٢) ستافورد، ص ٢٠٣.

(٣٣) و.و.خ.ب ٣٧١/ ١٦٨٩٠، E ٥٥٤١.

(٣٤) لوقا زودو «القضية الكردية والقوميات العراقية في بلاد مابين النهرين، بيروت ١٩٦٩، ص٩٩.

فما هو الصحيح عن عدد القتلى في سميل؟

كما رأينا، يثبت ستافورد عددهم بـ ٣٠٥، وهذا يطابق ما جاء في سجلات الحكومة العراقية. ومجموع القتلى الكلي مع ضحايا سميل يقدرهم (ستافورد) في كتابه بما لا يزيد عن ستمائة[٣٥] ويتفق معه (ميجر وولكنز) مدير دائرة التحقيقات الجنائية بتقدير العدد بما لا يزيد عن ٦٠٠ أيضاً متوصلاً إلى ذلك بعد إنهائه جولة أمدها شهران في أنحاء لواء الموصل بعد الحرب الآشورية[٣٦] وليس هناك الآن من سبب للشك في صحة هذه التقديرات[*].

وفي لندن شعرت الحكومة بقلق عظيم على الموقف في العراق مما حمل رئيسها (رمزي ماكدونالد) الذي كان في اسكتلندا يوم ١٣ من آب على استقدام طائرة خاصة إليها للعودة إلى لندن في حالة حصول تطور هام على الموقف في العراق. وفي ١٧ منه عقد اجتماعين في (داوننغ ستريت رقم ١٠) وكان بين المجتمعين كل من (أنطوني إيدن) وسر (ر. ڤانسيتارت). وعرضت على المجتمعين التقارير التى وردت من السفارة في بغداد مع مذكرة الجنرال روان - روبنسون رئيس البعثة العسكرية البريطانية مؤرخة في ١٥ من آب جاء فيها أن الملك غادر العراق (في الحقيقة لم يغادر بعد) وأن عمله هذا يعادل تنازله عن الحكم. واستتلت المذكرة أن حزباً قوياً في العراق يتوق كثيراً إلى التخلص من النفوذ البريطاني وإلغاء معاهدة العام ١٩٣٠، وينشد التقارب مع تركيا بل حتى حمايتها ولقد قيل إن مغادرة الملك قد تتيح لهم هذه الفرصة. وإذا أطبقت قبضة هذا الحزب الذي يرئسه (ياسين الهاشمي) على أزمّة الحكم وأعلن الجمهورية متخلياً عن الحلف البريطاني ومطالباً بخروج القوة الجوية الملكية فوراً، وإن فشلت الضغوط المالية والدبلوماسية والمكانة البريطانية في حمله على العدول عن هذا الطلب، فلن يعود لبريطانيا سلاح آخر يمكن استخدامه وستضرب الفوضى أطنابها بعد مغادرة البريطانيين وربما انتهز بلد مجاور الفرصة لبسط نفوذه على العراق. ولذلك فإن أفضل

---

(٣٥) ستافورد: ص ١٧٩.

(٣٦) و.و.خ.ب ٣٧١/ ١٦٨٩٥، E ٦٣٩٤.

(*) ينضاف إلى هذا حوالي مائة بين رجل وامرأة وطفل سجل في عداد المفقودين أو من الأطفال الذين ماتوا في المعسكرات والقرى لأسباب وثيقة بما حل بالمجتمع الآشوري وهو يتفق تماماً مع تقدير رئيس أساقفة كانتربري. وليس بينه وبين ما سلم الكاتب بصحته غير مائة وهو ليس من قبيل ما وصفه. (م)

الاحتمالات (بحسب رأي صاحب المذكرة) هو بقاء فيصل في دست الحكم أو تنازله عنه لأخيه الملك (علي) أو لابنه (غازي) وهما برأي الجنرال روبرتسن يقفان إلى جانب الإنكليز. وسيكون أي ملك منهما يعتلي العرش في هذه الحالة إنكليزي الاتجاه مؤيداً للمعاهدة وضد الكتلة التركية التى قد تملك الفرصة المعقولة للمحافظة على الوضع الراهن. لهذه الأسباب يقترح الجنرال روبرتسن أحد أمرين: إما أن يستدعى الملك أو أن يقنع بالتنازل عن العرش لـ(علي) أو (غازي) كما يجب ممارسة كل ما يمكن من الجهد للإفادة من التقرير الطبي الذي كتب لفيصل بالاستناد إليه في تبرير انسحابه أو تنازله وبطبيعة الحال يجب أن تقنّع المجهودات البريطانية التي ستوجه إلى هذا الهدف قدر الإمكان لئلا يتخذ المشاغبون المعادون لبريطانيا من ذلك ذريعةً وحجة(٣٧).

وفي الجلسة التي عقدت في ١٧ من آب قال: في حالة إخفاق فيصل التام أو في حالة قيام (ياسين الهاشمي) بإحلال نظام جمهوري يكون هو على رأسه فهو واثق حتى في هذه الحالة بأن (ياسين) يفضل إبقاء الحلف مع بريطانيا لأنه يدرك عموماً عجز العراق عن الوقوف وحده بدونها ورأى (همفريز) ان هذا الافتراض بعيد الاحتمال كثيراً. ولم يخف رئيس الوزراء شعوره بخطورة الموقف العظيمة. وذكر أنه قد تكون هناك حركة نحو الجمهورية معادية لبريطانيا على أكثر احتمال فيما لو وقعت الواقعة، تستهدف المعاهدة بصورة خاصة. وقد يفضي ذلك إلى مهاجمة المنشآت والمصالح البريطانية. أجاب (همفريز) أنه لا يستطيع أن يرى شخصاً في العراق قد يحاول إلحاق الضرر ببريطانيا عمداً. لكن الجنرال (روبنسون) المشارك في الجلسات كان عنده رأي مخالف فقد رأى أن الموقف قد يتردى إلى حدٍ ربما أفضى إلى حركة ضد القوة الجوية البريطانية في العراق. والأقرب احتمالاً هو أن مثل هذه الحركة قد تطمع الجيش العراقي للانضمام إليها، بحكومة فاقدة الحول والطول لا يسعها غير الإذعان والقبول بالأمر الواقع. وأقرّ ممثل القوة الجوية البريطانية المشارك في الجلسة أنه لا يوجد هناك وسيلة للتصدي لمثل هذا الخطر في حالة وقوعه وأن القوة الجوية لا يعود لها خيار غير الرحيل. ورأى (همفريز) أن العشائر والجيش مواليان للحكومة العراقية وأنهما لن يسمحا بوضع كهذا. وظل الجنرال (روبنسون) يصر على أن الخطر واقعي ويجب أن لا يغيب عن الذاكرة منبهاً الحاضرين بأنهم إنما يواجهون حركة قومية قوية.

(٣٧) و.و.خ.ب ٣٧١/ ١٦٨٨٥، ٤٦٨٨ E.

وبحث المجتمعون بعد هذا مسألة إرسال وحدات عسكرية بريطانية إلى العراق والعدد المتطلب ثم جاؤوا إلى مقارنة الموقف الحالي بما حصل في العام ١٩٢٠ وفي أثناء تمرد الليفي في ١٩٣٢[٣٨].

كان للقلق الرسمي البريطاني مبرراته الكاملة على ضوء ما حصل في العراق. فقد قال فيصل للقائم بالأعمال البريطاني في الحادي عشر من آب: «إن لم توافق الحكومة البريطانية على إبعاد (مار شمعون) فإنه سيتنازل عن العرش لأنه لا يستطيع تصريف شؤون البلاد إذا بقي هذا لإثارة مقاومة مسلحة». فأبرق القائم بالأعمال للندن معلقاً[٣٩]:

«إن التهديد بالتنازل يجب أن يؤخذ مع ملعقة كبيرة من الملح»(*).

---

(٣٨) الأزمة الآشورية: (راندل) في ١٧ من ١٩٣٣. و.و.خ.ب ٣٧١/ ١٦٨٨٦.

(٣٩) و.و.خ.ب ٣٧١/ ١٦٨٨٤ و٦٥٥٧ E.

(*) الذي يبدو أن القائم بالأعمال في بغداد كان الوحيد بين كل الموظفين البريطانيين المسؤولين الكبار في العراق الذي ظل محتفظاً بدماغه في قحف رأسه أثناء الأزمة ولم تخطف لبه أو تفقده اتزانه الإشاعات المبثوثة عمداً تلك التى كانت تشجعها الحكومة إن لم تكن خارجةً من مطابخها ومطابخ الساسة الآخرين والقوميين بين ساعة وأخرى لتطير صواب الجنرال (روبنسون) وأضرابه ليأخذها مأخذ الجد الخطير. وليبني على رؤوسها الدقيقة برجاً ضخماً من الفروض والاحتمالات يزري ببرج بابل الأسطوري. وهو ما يتضح من تقريره ومن أقواله في الجلسة الوزارية التى أثبت كاتب هذا البحث خلاصة لها.

أرى هنا أن أقدم للقارئ نبذةً عن فكرة إقامة جمهورية في العراق. كانت فكرة الجمهورية قد قبرت اصلاً في العام ١٩٣١ بتلاشي خوف فيصل من (ياسين) والملاحظ أن هذه الشائعة بقيت أبداً مرتبطة باسم هذا السياسي. ولم تكن خطأً له مدرسته في العراق. كان فيصل على أقل تقدير مطمئناً في العام ١٩٣٣. والمرجح هو أن ما كتبه الجنرال (روبنسون) هو حصيلة شائعة عمدية اختلقت لأذنه فقط دبرتها وأنضجتها مطابخ الشائعات الحكومية للعب على أعصاب الموظفين البريطانيين لاسيما أولئك الذين يكتبون تقارير لحكومتهم. فكتب هذا العسكري الحديث العهد بالعراق والغريب عن سياسته دون موازنة بين ما أُسمِع وبين ما رأى من الحماسة والإجماع الذي تبدى في استقبال ولي العهد بعد عودته من الموصل وليس فيها ما يوحي غير التمسك بالعرش والملكية.

الوثائق الرسمية الإنگليزية ولاسيما تقارير سفارتها لا تؤيد حديثاً جدياً يجري حول استبدال الجمهورية بالملكية. وإنما دار حول استبدال الملك بآخر بعد أن أصبح شذوذه وقصوره العقلي موضع إحراج رسمي الأمر الذي حدا (بياسين) في ١٩٣٦ وكان رئيساً للوزارة إلى إصدار تعليمات مشددة حوله تشبه الحجر عليه وتقيد تصرفاته. ولعبارة صدرت من (ياسين) أثناء خطاب ألقاه في هذه السنة عند زيارته البصرة متمنياً لنفسه عشر سنوات أخرى من الحكم. وقد =

إلا أنه نصح بوجوب إبعاد (مار شمعون) وأعضاء أسرته عن العراق على أية حال. فهناك خطر على حياة البطريرك جراء هياج الدهماء، رغم وجوده بحماية جيدة في بناية جمعية الشبان المسيحيين. ولأن الحكومة تنوي تقديمه للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى. وعندها وافقت الحكومة على إبعاده. إلا أن القانون الأساسي العراقي كان يمنع بصورة باتة نفي العراقيين من المملكة العراقية. وكان البطريرك قد حصل قبل فترةٍ وجيزة على الجنسية العراقية. ولذلك اقتضى استصدار مرسوم يمنح الحكومة صلاحية إسقاط الجنسية عن كل عراقي لا صلة قرابة له بأسرة تسكن العراق عادةً قبل الحرب العظمى، وعندها يكون بمقدرة وزير الداخلية إصدار الأمر بإبعاد مثل هذا الشخص إذا وجد أن ذلك في مصلحة السلام والأمن العام. وسنجد فيما بعد أن المرسوم طبق في العام ١٩٤١ بحق القوميين العرب الذين ليسوا من أصل عراقي. وفي حينه طبق على (مار شمعون) وبعض الأقربين من أسرته، وحمل جواً في ١٨ من آب إلى قبرص على ظهر طائرة من طائرات القوة الجوية البريطانية، وألحقت به عمته (سرما) في ٢٩ منه.

أثيرت مشاكل أكثر حساسية وجدية للبريطانيين جراء الأزمة الآشورية. منها أن لندن أبلغت في السابع من آب بأن الحكومة العراقية طلبت من قائد القوة الجوية البريطانية في العراق تزويدها بكمية من القنابر لطائراتها - بحكم مواد معاهدة ١٩٣٠. فأبرقت وزارة الخارجية للقائم بالأعمال بأنه من المستكره للغاية استخدام قنابر من صنع

= أخذ عليه هذا ولكنه لم يفسر بأنه دعوة للجمهورية إلا بعد الانقلاب العسكري الذي قام به بكر صدقي ويسبيل جمع التهم وإحصاء الذنوب عليه.

أستطيع التاكيد أن فيصلاً كان أبعد من التفكير في التنازل عن العرش من أي شيء يخطر بالبال فقد مرت به ظروف (أقسى من هذه الفترة وكان تمسكه بالعرش ما صار مضرب المثل ولي في هذا شاهد لا يرقى إلى شهادته شك هو الدكتور داود الجلبي العلامة الكبير عضو المجلس التأسيسي العراقي. ففي حديث نشرته له في العام ١٩٥٩ جريدتي الرائد الموصلية، تحدث عن مشادة وقعت بينه وبين فيصل أثناء ما كان المجلس يناقش القانون الأساسي. وكان الدكتور داود واحداً من الذين أقلقوا الملك بكثرة مناقشاتهم فاستدعاه في قصره وحاول أن يقنعه بترك اللجاجة. وعندما ذكره هذا بمواقف والده الصلبة صاح الملك في وجهه: «داود! لا تذكرني بوالدي فهو علة مصائبنا وذهاب الملك منا. كن على ثقة بأني لن أتخلى عن عرش العراق ولو جرت الدماء فيه أنهاراً». ومن يتتبع جهود فيصل في الفوز بعرش العراق وكيف استطاع انتزاعه من أخيه (عبدالله) وكان مرشحاً له يتعذر عليه الإيمان بأن فيصل كان يفكر جدياً في التنازل عن العرش خلال تلك الفترة. وإنه إذا هدد به ظاهراً فهو لا أكثر من تمثيل. (م)

بريطاني تجهزها القوة الجوية الملكية لضرب أقلية مسيحية وإن كان البطريرك قد أساء إليها بسلوكه فهي ماتزال تحظى وتُحبى بعطف عام في إنكلترا وفي جنيف وكان على القائم بالأعمال البريطاني أن يناشد (فيصلاً) بعدم الإفراط في الإجراءات المشددة ضد الآشوريين متحاشياً التنويه الواضح بعمليات جوية قد تقدم عليها حكومته.

في أثناء المباحثات التى سبقت صياغة هذه التعليمات وجدت وزارة الخارجية من المتعذر على الحكومة البريطانية رفض تزويد العراقيين بالقنابر المطلوبة إلا إذا كان ذلك على حساب الإخلال بتعهداتها التى نصت عليها مواد المعاهدة آخذة بالاعتبار أن طلبها الامتناع عن القيام بأي عمليات جوية ضد الأقلية المتمردة سيكون له رد فعل سيّئ في العراق ضد البريطانيين وسيقارن بالإجراء البريطاني على الحدود الشمالية الغربية أو بجنوب شبه الجزيرة العربية(*).

ومهما يكن من أمرٍ فقد أُنبئت لندن قبل أن يتسلم القائم بالأعمال تعليمات وزارته بأن قائد القوة الجوية سلم مائة قنبرة من عيار عشرين ليبرة إلى القوة الجوية العراقية بعد حصوله على تعهد خطي بأن استخدامها سيكون قاصراً على المنطقة المشمولة بالسلطة العسكرية وضد الآشوريين الذين هم على خط مواجهة فعلية مع القوات العراقية(٤٠). وكانت الحكومة العراقية قبل ذلك أيضاً قد طلبت من قائد القوة الجوية في ٢٧ تموز التوقف عن إرسال الطائرات البريطانية فوق بعض المناطق الشمالية من العراق مدعية بأن وجود طائرات غير طائرات القوة الجوية العراقية في سماء تلك المناطق قد يخلق صعوبات لعمليات الاستطلاع الجوي التى يباشرها الطيارون العراقيون. كما نوه أيضاً بأن تحويم الطائرات البريطانية فوق المناطق الآهلة بالآشوريين في تلك الظروف لا يخلو من أخطار. ولفتت الحكومة العراقية انتباه البريطانيين إلى رؤية طائرة بريطانية كانت تحلق على ارتفاع واطئ فوق تلك المناطق وكأنها تلتقط صوراً، وأن طائرات ثلاثاً أخرى قد حطت في سميل بتاريخ ٢٥ من تموز وأن لوريين قد اقتربا منها ثم قفلا راجعين إلى دهوك. أجابت الحكومة البريطانية عن كل هذا مذكرةً العراقيين بأن معاهدة ١٩٣٠ العراقية البريطانية تربط بريطانيا بتعهد ينص على معاونة العراق في حالة توقع

(*) اعتباراً من كلمة «سيقارن» نعتقد بوجود خطأ مطبعي في الأصل جعل العبارة غامضة بعض الشيء وقد اقتضى التنويه. (م)

(٤٠) و.و.خ.ب ٣٧١/ ١٦٨٨٤، E ٤٤٠٢، E ٤٤٢٩.

خطر خارجي، واستعداداً لمواجهة مثل هذه الأمور الطارئة وجد من الضروري أن يتوفر للقوة الجوية الملكية معلومات دقيقة عن أي حركة تجري على الحدود، ولكن بالنظر إلى الحساسية العراقية فإن قائد القوة الجوية على استعداد لتحديد طيران قواته فوق المناطق المنوه بها إلى أقل حد ممكن وبارتفاع ألفي قدم وأن يقوم بإمداد العراقيين بأي معلومات مفيدة قد تحصل عليها دوريات القوة الجوية. وأما بخصوص الطائرات الثلاث واللوريين فهي مجرد رحلة روتينية تتم كل يوم ثلاثاء من الأسبوع لنقل أفراد القوة الجوية إلى معسكرها الصيفي التدريسي في (سَر عماديه) وأن العراقيين كانوا قد أبلغوا بها منذ ١٨ من شهر أيار[٤١].

أكان لشك العراقيين في القوة الجوية والموظفين البريطانيين أساس وبصورة عامة؟ الجواب: أجل؛ فمن بعض الوجوه كان له أساس. فمثلاً نجد قائد القوة الجوية في العراق يرسل إلى لندن إفادات خطية استخلصها ضباطه من الآشوريين حول الفظائع التى ارتكبها العراقيون. وفي السابع من أيلول أبرق هذا القائد للندن: «اني مقتنع تمام الاقتناع لو عرف بأن القوة الجوية الملكية تستخدم مركزها الخاص وأجهزتها لنقل معلومات من هذا القبيل فقد يؤدي الأمر إلى هياج عظيم واحتجاج عام على وجودها في البلاد[٤٢].

كان الضباط البريطانيون الذين استخدمتهم الحكومة العراقية يزودون الحكومة البريطانية طوال الأزمة الآشورية بمعلومات مشابهة دون إجازة عراقية[٤٣]. ولا شك في أن الموظفين هؤلاء جمعوا معلومات عن العراقيين ونقلوها. وبالتأكيد ليس بالنسبة إلى الآشوريين، بل وبسبب الرابطة الوثيقة الطويلة الأمد معهم في العراق وللعطف الذي كان هؤلاء الضباط يخصونهم به، ماكان بوسع العراقيين إلا أن يظنوا أسوأ الظنون ببريطانيا وبموظفيها. وكانت النتيجة أن وجدت البعثة العسكرية البريطانية نفسها في وضع يتعذر معه مزاولة واجباتها خلال الأزمة. وقاطع العراقيون ضباطها وجعلوهم يشعرون بأنهم غير مرغوب فيهم (فبكر صدقي) أصدر أمراً إلى ضباطه بالامتناع عن تزويد الضباط الإنكليز بأي نوع من المعلومات.

---

(٤١) و.و.خ.ب ٣٧١/١٦٨٨٥، E ٤٦١٣.

(٤٢) و.و.خ.ب ٣٧١/١٦٨٨٩، E ٥٢٥٧.

(٤٣) و.و.خ.ب ٣٧١/١٦٨٨٩، E ٥٣٧٤.

وراح كل ضابط عراقي يروغ من السؤال بإحالة الضابط البريطاني السائل إلى من هو أرفع منه رتبة. فمثلاً عندما سأل أحدهم ضابطاً عراقياً عن حالة الطقس أجابه: «لا أدري سل ضابطي الآمر»[٤٤]. و(بكر صدقي) نفسه فقد أعدم كل الجواسيس العراقيين الذين استخدمتهم الاستخبارات البريطانية حال القبض عليهم. وفي نهاية العام ١٩٣٣ وجدنا آمر القوة الجوية البريطانية ينوه في تقريره بقتل عميل بريطاني واحدٍ على الأقل. كما انه لم يسمع أي نبأ عن كثير منهم منذ بداية الأزمة الآشورية فقد اختفوا تماماً. وأضاف يقول بأن على لندن أن تسلم بالأمر الواقع وهو أن نشاط الاستخبارات في المستقبل سيكون غير محكم وأنه يجب بذل جهودٍ خاصة للاحتفاظ بعدد ما من ضباط الاستخبارات في العراق لتحقيق زيادة في مقدار المعلومات الميسورة جهد الإمكان[٤٥].

وبنتيجة المقاطعة العراقية، لاسيما على أثر مذبحة سميل، طفق ضباط البعثة يتساءلون عما إذا كان بوسعهم الإبقاء على رابطتهم بالجيش العراقي؟ وهمَّ كثيرون بالاستقالة بعد سماعهم بما جرى في سميل إلا أن رئيس البعثة عارض في استقالة جماعية أو حتى بأعداد كبيرة وأوصى بسحب البعثة برمتها رسمياً إن رفض العراقيون السماح بإجراء تحقيقات كافية حول مذبحة (سميل) أو إن لم ينزل العقاب الرادع بالمسؤولين عنها. واعترض (همفريز) اعتراضاً شديداً على استقالة البعثة أو انسحابها مشيراً إلى أن العراقيين في هذه الحالة قد يتجهون إلى إيطاليا أو إلى ألمانيا بطلب إرسال بعثة عسكرية، ومن شأن هذا القضاء على الحلف العراقي - البريطاني. وكان من رأيه أن يتجنب ضباط البعثة في المستقبل حشر أنفسهم في مضاعفات حرب أهلية وأضاف يقول:

«إني لأستذكر ملاحظة وجهها لي (اللورد كرزن) قبيل سفري إلى بلد شرقي ممثلاً لصاحب الجلالة. قال: "الملك الذي ستعتمد عنده هو موضع شك، موضع شك حقيقي كما أظن بأنه فتك بأبيه. لكن إياك أن تضع هذا في حسابك، بل عليك أن لا تدخر جهداً لتفوز بصداقته"».

كان (همفريز) يشارك وزارة الخارجية في الرأي بأن معاهدة ١٩٣٠ هي عسكرية

(٤٤) إبراهيم الراوي، المرجع السالف، ص ١٦١.
(٤٥) و.و.خ.ب ٣٧١/ ١٨٨٣٤، E ٥١٢٢.

الطابع ويجب أن لا يقدم على شيء من شأنه أن يبطلها[٤٦]. . . وهكذا بقيت البعثة العسكرية.

قبلها كان (همفريز) قد أوضح لحكومته وقت وجوده في إنكلترا أهمية تحاشي دفع فيصل وحكومته بصرامة ولجاجة لمعاقبة فورية تنزل ببكر صدقي وغيره ممن عد مسؤولاً عن الفظائع كيلا يضعف موقف الاثنين أمام الرأي العام العراقي وقد بحث الأمر برمته في وزارة الخارجية. ووجد ثمة ميل إلى وجوب إجراء تحقيق شامل عن المذبحة وإيقاع العقاب (ببكر صدقي). على أنه أشير إلى المخاطر التى تنجم عن اتخاذ مثل هذه الخطوة بممارسة ضغط بريطاني على الحكومة العراقية. وقد ورد في واحد من محاضر وزارة الخارجية أن ضغطاً بريطانياً على الحكومة العراقية لمعاقبة (بكر صدقي) قد يؤدي إلى ذهابها عن المرسح وقد يعقب ذلك فوضى، أو تحل محلها حكومة من الغلاة المتطرفين. في حين لو حاولت «اتخاذ إجراءات ضد (بكر صدقي) فربما شعر هذا بدرجة من القوة تكفي لتحديهم وقيادة ثورية قومية»[٤٧][*].

عند عودة (همفريز) إلى بغداد كانت وجهات نظره الأصلية في السياسة الفضلى التي يجب اتباعها مع فيصل والحكومة قد تأيدت وثبتت أسسها. وأبرق إلى لندن معرباً عن أمله بألاّ تربط الحكومة البريطانية نفسها في جنيف بأي طلبٍ لتدخل خارجي في العراق بشكل يفرض القيام بتحقيق حول الأحداث الماضية أو بتعيين مندوب مقيم في شمال العراق عن عصبة الأمم كما اقترحه بعض الأعضاء «فلو فرض أي تدخل في شؤون العراق فسيغدو كل من (فيصل ونوري السعيد) أثراً بعد عين (حسب تعبيره) وستتولى السلطة حكومة قومية على غاية من التطرف. وبالعكس فباتباع السبيل المقترحة لن يكون هناك انفجار لشعور عدائي ضد الأجانب في أية ناحية من العراق وستكون حياتهم بمأمن وممتلكاتهم مصونة. ولو جعلت بريطانيا نفسها طرفاً في تدخل كهذا فسيكون من المتعذر الإبقاء على معاهدتها مع العراق[٤٨].

---

(٤٦) و.و.خ.ب ٣٧١/١٦٩١٣، E ٥١٨٤.

(٤٧) و.و.خ.ب ٣٧١/١٦٨٨٦، E ٤٨١٧.

(*) أحداث ١٩٣٥ في الجنوب العراقي والفظائع التى ارتكبها بكر صدقي هناك ثم انقلابه العسكري في ١٩٣٦ أيّد فساد الرأي بالتجاوز عن هذا الضابط وضياع فرصة التخلص من رجل صب على العراقيين من الكوارث اللاحقة مباشرة وبالواسطة ما تضيق مقالات كهذه عن استيعابه. (م)

(٤٨) و.و.خ.ب ٣٧١/١٦٨٨٩، E ٥١٧٧.

ونالت وجهة نظر (همفريز) موافقة الوزير المفوض الأمريكي التامة وأبلغه أنه نصح واشنطن بالتخلي عن فكرة ممارسة ضغط من قبل الدول الكبرى لمعاقبة (بكر صدقي) وغيره من الضباط[٤٩]. وفي الواقع كان هذا رأي كل البعثات الدبلوماسية إلى بغداد وبينها البعثات الألمانية والإيطالية والتركية[٥٠].

بعد تبادل عدد من المذكرات الاتهامية بين الحكومتين الفرنسية والعراقية حول قيام السلطة في سورية بإعادة السلاح للآشوريين الذين عبروا دجلة إلى سورية، تم إسقاط التهم بموافقة الطرفين ولم يعرض الموضوع على العصبة. على أنه وجد من أصالة الرأي، اجتناباً لتحقيق تتولاه العصبة، أن يعترف العراق اعترافاً صريحاً بوقوع تجاوزات وأنه يعلن استنكاره لها مع التعهد بالمساهمة في الوصول إلى حل نهائي للمشكلة الآشورية. وقد ساد الاعتقاد كذلك بأن مصلحة العراق تقضي أن لا يمثله (نوري السعيد) وحده في جنيف وأن يلتحق به (ياسين الهاشمي) لإسكات أي انتقاد قومي لموقف الحكومة أمام العصبة. ونهض (ياسين) بالمهمة بأفضل ما وسعه في عرض القضية أمام المجلس. ولم تضع جريدة الأهالي وقتاً في توجيه انتقادها له وللحكومة. وتساءلت في عددها المؤرخ ٤ تشرين الأول:

أكانت مهمة الوفد العراقي المنتدب إلى جنيف التعبير عن عطفه على الآشوريين أو الدفاع عن الموقف العراقي؟

أربعون عاماً تقريباً مرت على الأحداث التى بسطناها هنا. واليوم صار بالإمكان تلخيص القضية الآشورية بعبارات التقرير البريطاني الذي يناهز عمره عمر تلك الأحداث. ذلكم هو «التقرير السنوي السري عن أحداث العراق للعام ١٩٣٣». وإليك ما جاء فيه:

«إن الخروج إلى سورية كان دليلاً على اليأس الذي استحوذ على الآشوريين المساهمين فيه وكل فلذةٍ من الأدلة المجتمعة تتجه إلى أن هذا النزوح كان حصيلة أشهر من الاستعداد الدقيق والتدابير نفذ من قبل أسرة البطريرك دون علم أكثر الآشوريين، وتحدياً لعصبة الأمم. إذ اجتمع مئات الجبليين من بعض القرى الأكثر عمراناً وازدهاراً في العراق وساروا صفوفاً منتظمة عبر

(٤٩) و.و.خ.ب ١٦٨٨٨/٣٧١، E ٥٠٦٤.
(٥٠) و.و.خ.ب ١٦٨٨٩/٣٧١، E ٥١٧٩.

أراضٍ وعثاء من غير معرفة لوجهة معينة.

والآن لم يعد هناك أي شك بأن الطلقة الأولى أطلقت غدراً من الجانب الآشوري. وهناك كل سبب للاعتقاد بأنها كانت مقصودة ولغرض الاستفزاز وخلق أزمة لتسليط الأضواء الباهرة على العراق وعلى المشكلة الآشورية ولتزويدها بشهرة ودعاية.

حتى اليوم الخامس من آب كان بمقدور العراق مواجهة العالم والعصبة والناقدين بضمير طاهر نقي، وإن كانت الأعمال الوحشية التي تلت لا يمكن اغتفارها لجيشه الوليد الذي استبدت به حالة من الهلع لخسارة فادحة غير متوقعة، مما جعله هدفاً لا حيلة له أمام خصومه. وهذا لا يعني أن يقف الآشوريون المعاندون أو زعماؤهم أمام العالم موقف الشهداء. ومع هذا فهم ما زالوا كذلك بنظرة جماعة معينة في إنكلترا تعامت أو جهلت الصبر الذي تحلّت به الحكومة العراقية إزاء مشكلة إسكان الآشوريين رغم الاستفزاز العظيم»[٥١].

وللأسف ما زالت هذه النظرة ملازمة لنا. فالتاريخ ما برح أداة لا للعراق المنتصر بل للضحية الآشورية.

أكان بمقدور حكام العراق الرضوخ لمطالب الآشوريين؟ كما رأينا وأسلفنا: لإسكان الآشوريين في بقعةٍ واحدة جمعاً «لَمّاً» في شمال العراق كان يجب إخراج الكرد. وكما أشار إليه (إرنست مين) في حينه «لو استقر الآشوريون بكتلة واحدة وبينهم عشرة آلاف مسلح حسن التدريب وبزعيم روحاني يدعي سلطة زمنية فإن الخطوة التالية للاستقلال الآشوري التام ستكون في غاية القصر»[٥٢] ولن يقف الأمر عند حد قيام هذه الدولة الآشورية داخل دولة imperium in imperium.

عندما قدم (همفريز) مطالب الآشوريين للندن في ١٩٣٢ كان مصيباً في إلفات نظر حكومته إلى أن بعض تلك المطاليب:

«لو استجيبت فستتلوها مطالب مماثلة من مجموعات سكانية أخرى في العراق كالكرد واليزيدية والكلدان والشيعة، بل حتى أهالي البصرة. وفي

---

(٥١) و.و.خ.ب ٣٧١/ ١٧٨٧١.

(٥٢) مجلة الجمعية الملكية الآسيوية المركزية، مجلد ٢٠ (تشرين الأول ١٩٣٣، ص ٦٦٧).

بغداد أدركوا بأن الاستجابة إلى مثل هذه المطالب قد تؤدي إلى زوال السلطة المركزية[٥٣]».

ومما ينبغي التذكير به حول تنويه مذكرة (همفريز) بالبصرة أن أهالي هذه المدينة الواقعة على فم شط العرب كثيراً ما كانوا يحنون في الماضي إلى ربط مصائرهم بالخليج العربي أو بالهند مؤثرين ذلك على ربطها ببغداد، وفي العام ١٩٢٤ قدم وفد قوي من البصرة عريضة إلى المندوب السامي البريطاني مطالبين فيها بإدارة مستقلة لمنطقة البصرة تحت سلطة ملك مشترك لبقية البلاد بمجلس تشريعي مستقل وجيش خاص وقوة شرطة خاصة وميزانية خاصة[٥٤] وقد كان هناك تقارير تدور حول وجود حركة انفصالية في البصرة حتى شهر تشرين الأول ١٩٣٠[٥٥].

كانت ميول الانفصالية في العراق قوية إلى حدٍ كبير بحيث تؤدي الاستجابة إلى مطالب الآشوريين إلى تفكك سياسي للعراق لا شك فيه.

هل أن بلقنة (نسبةً لبلاد البلقان) العراق وهو بحد ذاته جزء من الشرق الأوسط سيخدم بأي شكل من الأشكال قضية الأمن والنظام في العالم أو إلى سعادة أهل العراق أنفسهم؟

بالدفاع عن كيان الدولة قد يكون (فيصل) وحكام عراقيون آخرون متهمين بارتكاب بعض التجاوزات المريعة. إن القارئ الذي يميل إلى أن يرميهم بحجرٍ أخلاقي يطلب منه بادئ ذي بدء أن يتأمل في مقولة سان جوست St Just:[*] «لا أحد يستطيع أن يمارس الحكم دون ارتكاب جرائم». وعلى ضوء هذه المعلومات التاريخية فإن هذا هو الذي سيبقي يده ممسكة بالعنان إن لم يكن هناك مندوحة منه.

الجامعة الأمريكية - بيروت

---

(٥٣) من (همفريز) إلى وزير الدولة لشؤون المستعمرات. بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ (E ٣٤٧١).

(٥٤) رسائل مس بل ص ٤٨٥. ولنص العريضة راجع الحسني تاريخ الوزارات، ج١، الص ٧٧-٨٠.

(٥٥) مجلة الشرق الأوسط والهند، مجلد ٢٨، ص ١٤٣.

(*) أثبت الكاتب الاسم بهذا الشكل وقد يوحي ذلك إلى أن الشخصية التي ذكرها هي شخصية دينية اكتسبت صفة القداسة فالحرفان St تسبقان في العادة اسم القديس. وأغلب ظني أنه أراد الاقتباس من السياسي الفرنسي الثوري Luis Saint - just (١٧٧٦-١٧٩٤) رئيس الجمعية العامة في الثورة الفرنسية رفيق روبسپير ومساعده في إسقاط (دانتون) وقد احتزت المقصلة رقبته مع روبسپير عند سقوط الأخير. (م)

تعقيب

على المقالة من مؤلف الكتاب

معظم الوثائق التي اعتمدها الأستاذ الحصري يكشف عن مقدار المساندة الأدبية والمساعدة الفعلية التي حظي بها حكام العراق من الحكومة البريطانية داخل العراق وبريطانيا وفي الخارج لتغطية القتول الآشورية التي وقعت في آب ١٩٣٣ وانتشال السمعة العراقية على الصعيدين العالمي والمحلّي. وبنتيجة الجهود التي بذلتها حكومة (رامزي ماكدونالد)[١] اكتفت عصبة الأمم بالإقرار العراقي الرسمي بحصول الجرائم وبوعدٍ من المندوب العراقي بعقاب مرتكبيها. وبجهود الحكومة البريطانية أيضاً لم يحاول مجلس العصبة تعقيب الموضوع فلم يجر تحقيق أو إدانة لسوء حظّ العراق والعراقيين بالدرجة الأولى كما سأوضح.

عندما كانت الدماء تسيل في شعاب جبل بيخير وبطاح دهوك أدارت الحكومة البريطانية وممثلوها في بغداد الرّأس إلى الخلف. وكان حرصها على منزلتها في العراق يعميها عن حرصها على من خدمها ووثق بها وهو ما لم يفت الأستاذ الحصري إلاّ أنه لم يحاول أن ينفذ عميقاً ليحلل لنا مأتى الشك العظيم الذي كان يساور القوميين العرب في العراق من نوايا السوء البريطانية في عراقهم وقتما كانت قنابره تطلب وتعطى لقذفها على رؤوس «أعداء العراق والعرب»؟

الواقع هو أن الانتداب البريطاني على العراق، والنفوذ الذي مارسه في الشرق الأوسط، ما ضرًّا أحداً مثلما أضرّا بالقوميات غير العربية والأقليات المسيحية. كان من أفضل حججه للإبقاء على نفوذه حماية الأقليات. إلاّ أن تاريخ وجوده يثبت عكس ذلك فهو ينحاز إلى الأغلبية ويحميها كلّما واجهت مشكلة مع أقليةٍ. وقد أوردنا أمثلةً واقعية كثيرة في الجزء الأول من هذا الكتاب فلتراجع.

---

(١) James Ramsey Macdonald (١٨٦٦-١٩٣٧) رئيس الوزارة البريطانية الائتلافية من ١٩٣١ حتى ١٩٣٥. وهو من حزب العمال.

في القضية الآشورية التي تصّدى لبحثها الأستاذ الحصري ستتحاشى قدر الإمكان مخالفته في معظم النقاط التي أوردها حول المواقف التي اتخذها الآشوريون من الحكم العراقي قبل أحداث آب. كما أني سأسلم جدلاً وافتراضاً بصحة الجزء الباقي من حججه لأني أريد أن أحصر المسألة بأضيق إطار مجنباً القارئ تفاصيل لا أراه بحاجة إليها.

أسلّم دون تردد أو أسف بسخف مطالبة البطريرك الآشوري بما أطلق عليه في حينه «السلطة الزمنية» لمنصبه الديني على قومه.

وأسلّم بحماقة ورقاعة كل من شجعه ودفعه إلى التمسك بهذا المطلب من ناصحين ومستشارين وليس بينهم إلاّ الأميّ الأفن الذي لا يفقه شيئاً عن أصول الحكم في الدول الحديثة ولا يدري ما هو معنى «السلطة الزمنية» في علم السياسة وأساليب الحكم.

وأسلّم بعين القوة بأن مدح تشجيع الضباط البريطانيين الذين كانوا على رأس قوات الليفي الآشوري قد خلف آثاره القبيحة في نفوس الآشوريين السذج البسطاء الأميين ليملأهم غروراً وطيشاً.

ولأسلّم جدلاً وافتراضاً - وإن كان يحتاج هذا إلى دليل أو قرينة - بقول الباحث إن الخروج المسلّح إلى سورية لم يكن غير جزءٍ من «مؤامرةٍ» خططها ودبّرها البطريرك وأعوانه.

وأسلّم بعين الافتراض ما جهد الباحث في محاولة إثباته - بأن الطلقة الأولى التي أشعلت نار القتال في (الديره بون) جاءت من الطرف الآشوري وأنها كانت إطلاقة استفزاز وتحرش ودعوة للقتال.

وكذلك أسلّم بأن الآشوريين في الموصل قذفوا بيوت الضباط العراقيين بالحجارة، وأنهم أحرقوا بعض الأسرى الجرحى وهم أحياء ومثّلوا بجثث بعض القتلى.

ولأسلّم أيضاً - وإن كان في هذا التسليم خروج على أوضح البديهيات - أن اشتباك الديرةبون هو كما حاول الباحث تقديمه، معركة عظيمة بحجمها وبآثارها وأنها كانت كفيلة بتعريض كيان الدولة العراقية لخطر الانهيار لو كتب فيها النصر للآشوريين، وأنها ليست اشتباكاً موضعياً كتلك الاشتباكات التي حصلت بين الجيش العراقي والكرد، وبينه وبين عشائر الفرات قبلها وبعدها.

سأسلّم بكل آراء الكاتب في هذه الأمور دون جدال أو محاكمة: لكني لن أسلّم له

بالصورة التي رسمها للمجازر التي عقبت اليوم الخامس من آب لتبلغ غايتها البشعة القصوى في مجزرة سميل. إذ يصعب عليّ الاتفاق معه بأن «مساهمة الجيش» كما عبر عنها ليست مساهمة في الواقع بل عملية فردية أقدمت عليها وحدة منه دون مشاركة من أحدٍ، وأنها لم تكن عفوية كما زعم ولا نتيجة ردود فعل آنية لما ارتكبه الآشوريون من «الفظائع» عند احتلالهم لواحدة من رِبايا الجيش في الديرَبون.

ولا يمكنني التسليم أيضاً بأن الحكومة العراقية فوجئت بتلك المذابح وأنها ماكانت تتمناها وأن حمايتها للذين ارتكبوها كانت من قبيل الضرورات التي تدعو إليها المصلحة العامة.

في الواقع بذل الأستاذ الحصري جهداً كبيراً لإبعاد الجيش عن مجزرة (سميل) ولما تضافرت الأدّلة على ضلوعه فيها حاول تصوير الأمر وكأنه حافز آنيّ لوحدة صغيرة فقد آمرها السيطرة عليها فشارك فيها. إلاّ أنه تحاشى الخوض في مسألة ترتبط بها ولم يشأ أن يربط بين تلك «العفوية» وبين عملية نزع السلاح من الضحايا الثلاثمائة في وقت سابقٍ لها. كما لم يحاول تفسير تلك «العفوية» التي صرعت ثلاثمائة آخرين خلال سبعة أيام وفي رقعة واسعة من الأرض تبلغ مساحتها ثلاثة آلاف ميل مربع تقريباً تمتد من سفوح جبل (بيخير) الغربية حتى نهاية وادي (سپنه) شرقاً ففيها تم اصطياد الآشوريين عزلاً ومسلحين كما تصاد الأرانب وقتلهم فوراً. ثم السرّ في توقف عمليات القتل تماماً بأمرٍ متأخرٍ صادر من الحكومة المركزية.

وقد تقدم شرح كل هذا في كتاب (ستافورد) الذي اعتمد عليه الأستاذ الحصري كثيراً فلا نرى موجباً لإعادته.

وقصد الباحث من تحاشي الدخول في مثل هذه التفاصيل واضح فهو يرى مهمته الأصليّة في بحثه إبعاد الشبهة التي ما زالت عالقة في جوّ تاريخ العراق الحديث، وهي أن تلك القتول إنما كانت نتيجة مؤامرة[٢] بقصد إبعاد (بكر صدقي) عنها، لا لأنّ الأستاذ الحصري مهتمّ بكثير أو قليل باستخلاص سمعة هذا الضابط، فقد نقل في بحثه حكايات مشينة حول حياته الخاصة - بل لأن تبرئته ستقطع تسلسل المسؤولية الجنائية

(٢) استخدمت كلمة «مؤامرة» هنا بمعناها اللغوي الحقيقي لا المجازي. وهو المشاورة والاجتماع على رأي. لا كما جاء في شرح (تاج العروس): «ومعناه يأتمرون بك يأمر بعضهم بعضاً بقتلك».

عن تلك الأحداث وتضمن عدم وصولها إلى المسؤول الحقيقي عنها وهو حكومة بغداد. لكنه وقع في مأزقٍ مضحك عندما وجد نفسه مضطراً بالأخير إلى اتهام المقام الأعلى وهو الملك فيصل بتدبيرها متخطياً عن عمدٍ الحكومة التي كان يرأسها السيد رشيد عالي الگيلاني. وهذه هي الحلقة المفقودة وهي بيت القصيد.

رجح الأستاذ الحصري في مرحلةٍ من بحثه رواية الملازم (إسماعيل عباوي) آمر فصيل الرشاشات السيّار الذي قام بحصد أرواح ضحايا سميل رافضاً جميع الأدلة الظرفية والقرائن التي تدحض روايته. إذ قال «وعلى أغلب الاحتمال إن روايته (أي رواية إسماعيل) هي الصحيحة لأنها مدعمة بأدلة قوية جداً في حينه». مكتفياً بهذا من دون يأتي بأي أدلّة قوية أو غير قوية.

وفي موضع آخر تعنّى الباحث مشقة كتابة أربع صفحات لدحض تلك القرائن والأدلة الظرفية وختمها بقوله «إن الأمر بقي غير واضح عنده هل أن (إسماعيل عباوي) فقد السيطرة على فصيله أو أنه أمره بدخول (سميل) والفتك بأهلها العزّل؟»ثم نجده يُسلّم بأن آمر الفصيل هذا هو «وحشٌ كاسر» ولا يستبعد منه إصدار الأمر بذلك.

أرى أن أقف هنا برهة - وقبل أن أتناول الأدلة الظرفية - للتأمل بالوصف الذي خلعه الباحث على (إسماعيل عباوي).

ليس هناك جيش من الجيوش النظامية وهو يخلو من أناس غلاظ قدّت قلوبهم من الصخر. إلاّ أن قيادات تلك الجيوش وحكوماتها المهذبة الحريصة على سمعة مسؤوليها لا تتردد مطلقاً في استئصال هذا الدرن ما أن يذرّ له قرن إن لم يكن لشيء فخوفاً من أن يعزى إليها ضلوعها في جريمته وأن تجاوزاته الإجرامية كانت نتيجة أوامر أصدرتها له. وهذا ما حدا بالولايات المتحدة الأمريكية إلى المسارعة بمحاكمة الضابط الذي أمر جنوده بالإقدام على قتل أهالي قرية (ماي لاي) الفيتنامية وأرسلته ليقضي بقية حياته في واحد من تلك السجون العسكرية الأمريكية السيئة الصيت.

وتاريخ الجيوش يقدم أمثولات كثيرة عن ضباط حوكموا وأنزلت بهم أقسى العقوبات لجرائم أعظم أو أخف من جريمة قتلى بيخير وسميل. وأقربها محاكمات نورمبرغ ومحاكمات طوكيو لمجرمي الحرب الكبار، وفي هذه الأخيرة صدر حكم الموت ونفذ بقادة كبار في الجيش الياباني وفي مقدمتهم الجنرال (توجو) رئيس الوزراء، وكانت جريمتهم أنهم علموا بالأعمال الوحشية التي كانت ترتكب في

معسكرات أسرى الحلفاء وكانت نتيجةً لموت الكثيرين - فلم يحاولوا وقفها أو معاقبة الفاعلين الأصليين عنها أو نقلهم من تلك المعسكرات[٣].

كانت تلك المحاكمات التي جرت في أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية للضباط الألمان تستند إلى خرق معاهدات دولية بخصوص معاملة أسرى الحرب والمدنيين وهي معاهدات انضم إليها العراق وقبل بها أتوماتياً بواقع دخوله عضواً في عصبة الأمم. وسواءٌ في الأمر إنْ اعتبر الآشوريون في حينها مواطنين عراقيين أو قوماً أجانب فهم مشمولون بها في الحالتين وبحماية قانون العقوبات البغدادي الساري في العراق في حينه.

وقانون (خدمة الضباط في الجيش) العراقي هو قانون دقيق وصارم فيما يتعلق بمسلك الضباط في الخدمة لاسيّما لياقتهم وكفاءتهم القيادية وهو ماعرف بـ(الضبط والربط) وأهمها السيطرة على الوحدة التي يقودها مهما صغرت ومهما كبرت وتنفيذه الاوامر التي صدرت إليه من «المافوق» حرفياً. ولا يسعني هنا - وقد خدمت في هذا الجيش فترةً قصيرة - أن أحصي عدد أولئك الضباط الصغار أمثال (إسماعيل عباوي) الذي فقدوا فرصهم في الترقية، بل ضيعوا مستقبلهم في المسلك لمجرد تقرير كتبه آمرهم يتضمن واحدة من هاتين العبارتين المخيفتين:

«لا يتمكن من السيطرة على أفراد وحدته» أو «لا ينفذ الأوامر المبلغ بها ويتصرف بخلاف إرادة المافوق»[٤].

إلاّ أن آمر الوحدة الذي عجز عن وقف جنوده والسيطرة عليهم في سميل وانضمّ

---

(٣) من أقرب أمثال هذه المحاكمات، قرارات الإدانة التي أصدرتها محاكم الأرجنتين في العام ١٩٨٥ بحق الجنرال (گاليتيري) رأس النظام العسكري ورؤساء أركان القوات المسلحة الأرجنتينية وعدد كبير من ضباط الجيش الأقدمين بسبب القتول التي وقعت خلال فترة الحكم العسكري. ومنها موافقة حكومة السلفادور بموجب اتفاقية (نيويورك) التي عقدت بينها وبين الثوار في أواخر ١٩٩١ على تقديم جميع ضباط الجيش المسؤولين عن قتول السلفادور ومنها مقاتل الكنهة الجزويت الستة في العام ١٩٨٧، إلى المحاكم.

(٤) طُرد النقيب (برقي العسكري) شقيق (بكر صدقي) من الجيش في العام ١٩٣١ وسبب ذلك أنه كان آمراً لسرية من الجيش العراقي أنيط بها أمر القبض على الثائر (الشيخ أحمد البارزاني) وبدلاً من مهاجمته رأى أن يعرض عليه الاستسلام فأدى التأخير إلى مباغتة السرية من قبل الثوار وخسارة عدد من أفرادها.

إليهم، كوفيء بنوط الشجاعة[٥] ولم يحل ذلك دون بقائه في الجيش ولم يقف عقبة في سبيل ترقيته. وقد رأيناه في العام ١٩٣٦ ضابطاً برتبة نقيب ينفذ أمر آمره (بكر صدقي) بقتل وزير الدفاع (جعفر العسكري). وبطبيعة الحال كان حال هذا الضابط كحال جميع الضباط الآخرين في وحدات بكر صدقي التي قضت على الأسرى في شعاب الجبال الكردستانية، وكأن آمرهم هذا كان يضعهم موضع اختبار هنا لليوم الذي سيقوم فيه بانقلابه العسكري.

وبالتسلسل القيادي وبموجب ذلك القانون فنصوصه لا تتجاوز عن ذلك القائد الذي يغضّ الطرف عن مخالفات أو تجاوزات أو جرائم يرتكبها واحد من ضباطه وهو يعرض نفسه للمؤآخذة الشديدة إذا اما تغاضى أو تقاعس عن عقاب ضابط أخلّ بواجبه وهو في معيته.

والأستاذ الحصري لا ينفي لا صراحةً ولا ضمناً تهمة قتول (جبل بيخير) وغيرها خارج سميل عن (بكر صدقي)، على أنه والحق يقال أبدى أسفه عليها لكنّه يستدرك ليعتذر عنها بقوله مراراً وتكراراً إنها ردود فعل للخسائر والأعمال الوحشية في (الديرَبون). وقد نسي كما أرى الصفة التي خلعها على هذا الاشتباك فقد أنزلها كما قلنا منزلة المعارك الفاصلة، وسنأخذه بوصفه هذا هنا.

كان اشتباك الديره بون قتالاً بالمفهوم العسكريّ البحت التقى فيه خصمان مسلحان متكافئان وبقوة نار متعادلة؛ معركة حربية تبودلت خلالها مواقف الهجوم والدفاع والكرّ والفرّ ووقع خلال ذلك خسائر في الأرواح من الجانبين وبعدها توقف إطلاق النار تماماً بانسحاب أحد الطرفين من ساحة المعركة.

يقول الأستاذ الحصري متسامحاً «كثيراً ما تحصل تجاوزات في الحروب الحديثة» فما الذي منعه من إدخال «الفظائع» التي ارتكبتها الآشوريون في تلك المعركة ضمن تلك التجاوزات المتسامح بها، مبرراً الانتقام لها من الأسرى والعزّل؟

الثلاثمائة من الرجال والسبعة عشر من الأطفال والنساء في (سميل) وأكثر منهم قليلاً في شعاب جبل بيخير وسهل دهوك ومرتفعاتها وفي المدينة نفسها كانوا أناساً عزلاً حصروا داخل البيوت وصرعوا دون مقاومة أو قبض عليهم من الشارع أو انتزعوا من

(٥) شاهد المؤلف شارة نوط الشجاعة على صدر إسماعيل عباوي بعدما أعاده عبدالكريم قاسم إلى الخدمة في الجيش مع ترقيته رتبتين (أنظر سيرته في الجزء الرابع).

بيوتهم وقراهم ليقتلوا، فيما كان الآخرون أسرى جرّدوا من سلاحهم طواعية بعد بيان الحكومة بالعفو فاستسلموا للدوريات العسكرية وتم قتلهم بأمرٍ صادر من (بكر صدقي) نفسه باعتراف الأستاذ الحصري. مع هذا، فالمبدأ المقرر في الشرائع الحيّة أن الجريمة لا تعاقب بجريمة وإن صح بأن ما وقع في الديره بون جريمة آشورية فما هو ذنب أولئك الذين أظهروا ولاءهم للحكومة وسلموا سلاحهم في سميل طواعية ولم يثبت أن أحداً منهم شارك في المعركة؟ في كل القوانين الحديثة العقابية نص صريح بأن الجريمة شخصية. وهذه الجريمة ارتكبتها سلطة حكومية يفترض فيها احترام القوانين التي سنتها.

اتفقت المراجع التي استند إليها الأستاذ الحصري على وصف (بكر صدقي) بالحزم والصرامة فضلاً عن القسوة. ووصفته وثيقة بريطانية بأنه أفضل ضابط في الجيش العراقي وقال عنه الجنرال (هَيْ) رئيس البعثة العسكرية البريطانية إن ١٠٠٪ من ضباط الجيش العراقي يهابونه ويخشون صولته. و٧٥٪ يقدرون كفاءته. و٦٠٪ يكرهونه و١٠٪ تقريباً يودّونه. ولا يجرؤ على إظهار الكره له أكثر من واحدٍ بالمائة[٦].

ولو سلّمنا بصحة نصف هذا الوصف، فسيبدو من المستحيل أن يعمد آمر فصيل برتبة ملازم إلى إقامة محرقة كبيرة للأرواح البشرية في سميل لرغبة شخصية ساورته، أو مجاراة لأفراد فصيله مظهراً هذا القصور الفاضح في السيطرة عليهم - ليخرج بعد هذا سالماً معافى آمناً من امتداد يد آمره الباطشة إليه.

يجب أن يلقن الآشوريون درساً

وإن فاتت الفرصة بإحالة هذا الضابط إلى مجلس تحقيق فماذا سيكون من مصير الجهود التي بذلت للإعداد للاحتفالات بالنصر وكيف ستضيع محاولات ناجحة في تهيئة الرأي العام البغدادي والموصلي وتعبئته للمشاركة في التظاهرات؟ يبدو أي إجراء قضائي والحالة هذه في غاية السخف ولذلك كان المنطق الراهن يقضي أن تكافئ الحكومة قائدها بنوط الشجاعة وبوسام الرافدين وبمنحه رتبة أعلى وقِدمية كانت تنتظره أيضاً بعد سنة وبضع سنة إثر ارتكابه عملية مماثلة في جنوب العراق.

---

(٦) من تقرير لهذا العسكري البريطاني بعث به السفير إلى مدير الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦ من تشرين الثاني ١٩٣٦. أي بعيد انقلاب (بكر صدقي) وهو برقم ٢٠٠١٥/٣٧١ (E٧٦٢٧)/ ٩٣/١٤/١٤١٩.

وكذلك ليجلس عن يمين رئيس الحكومة عند دخولهما بغداد دخول قادة الرومان الفاتحين.

تشبث الأستاذ الحصري بعبارة وجدها في وثائق وزارة الخارجية لينفي بها الشبهة عن (بكر صدقي) ويستند إليها في رفضه الأدلة الظرفية والقرائن التي شدته إلى المجازر، ولا سيما تلك التي تقرّب الحكومة من محل الجريمة. وهذه عبارة وردت في تقرير شخصيّ لدبلوماسي جاءت بالشكل الآتي:

«ومع هذا لم يثبت بصورة قاطعة أنه هو الذي أمر بالمجزرة».

وإذا تركنا جانباً واقع كون هذا استنتاجاً فردياً، تقابله استنتاجات شخصية معاكسة كثيرة، فمن الجدير إنعام النظر بفقرة «لاتدين بصورة قاطعة» لأنها ستكون محور تقويمنا التالي:

رجال القانون يعرفون جيداً معنى هذه العبارة القانوني. فهي تشير فحسب إلى عجز الهيئة القضائية عن إدانة المتهم لعدم كفاية الأدلة أي أن الأدلة المتوفرة لا ترقى إلى ذلك المستوى الذي يتطلبه القانون للحكم على المتهم. وبأدقّ عبارة من هذا أن المتهم ليس بريئاً تماماً بنظر القضاء وهو عرضة للإدانة في أي وقت إذا تجمعت أدلة كافية كتلك التي يتطلبها القانون فيما بعد.

و(بكر صدقي) والضباط الذين قاموا بالمجازر لم يقدموا لمحاكمة ولم يجر كذلك تحقيق قضائي بالجرائم المعزوة إليهم وبسبب من هذا لم تتقدم الأدلة الظرفية والقرائن المتحصلة خطوة واحدة إلى الأمام لغرض الإثبات «بصورة قاطعة» بأن هذا القائد يستحق الإدانة.

ماذا نقصد بعبارة «الأدلة الظرفية؟»

نعرف نحن الحقوقيين بأن أي قتل عمد وبسبق إصرار، ذلك القتل الذي رسمت خطته بحيطة وتدبير وأناة، يتعذر بل يندر جداً أن يوجد له شهود عيان أو أدلة إثبات مباشرة. وفي قضيتنا هنا لا يمكن مطلقاً أن نتوقع من (بكر صدقي) أو (حكومة بغداد) برقية أو أمراً خطياً صادراً من أي منهما لضباط الجبهة مثلاً أو لضابطهم في (سميل) يأمرهم فيها بمباشرة مذبحة، ولا أن نتوقع أمراً خطياً مماثلاً أو شهود عيان يشهدون بأن (بكر صدقي) أشار على قائمقام زاخو بالذهاب إلى سميل وجمع الأسلحة من الآشوريين الوافدين الموالين للحكومة ومن وجهة النظر القانونية هناك فرق عظيم بين

«الاستنتاج» وبين «التخمين» وهذا الفرق يتضح من المثل التالي:

«ألا تصوّر أنك تقطع بالسيارة الطريق الصحراوية بين بغداد والرطبة. فاعترضتك جثة أعرابي قتيل على قارعة الطريق، سيكون (تخمينك) أنه لقي حتفه على يد واحد من العرب. لكن إذا رأيت أحدهم يسرع مبتعداً عن محلّ الحادث متجهاً إلى القرية المجاورة عندئذ سيكون (استنتاجك) أن القتيل قتل بيد واحدٍ من أفراد تلك لقرية».

والاستنتاج المُثبِتُ عادةً يبدأ بعملية المقارنة باستنتاج النفي. أي الجزم مثلاً بتلك «العفوية» التي رجحها الأستاذ الحصري على الأدلة الظرفية القوية كما سنعرضها أنها أدلة ظرفية بعدها مباشرةً أو بزمن.

"١": الإصرار على إبقاء (بكر صدقي) في قيادته رغم الطلبات المتكررة ورغم ثبوت كونه يطوي حقداً خاصاً على الآشوريين.

"٢": مقاطعة ضباط الارتباط البريطانيين الملحقين بوحدات المواجهة وعزلهم ومنعهم من الوصول إلى أي معلومات بناءً على أوامر صادرة من (بكر صدقي) خشية تسرب أنباء عن تهيئة واستعداد معين للقيام بأمرٍ غير قانوني.

"٣": المبالغة المتعمدة في حجم الخسائر التي مني بها الجيش في الديره بون. وهياج الصحف بتشجيع الحكومة بإثارة الرأي العام حول الفظائع التي أقدم عليها الآشوريون (تلجأ الحكومات العراقية إلى غلق الصحف عادة عندما تنشر أخباراً لا تريد نشرها).

"٤": نزول الموالين الآشوريين للحكومة عن أسلحتهم دون تردد تأكيداً لوقوفهم إلى جانبها وعدم اكتراث السلطة بحمايتهم (في حالة ما لو سلّمنا بعفوية المذبحة).

"٥": تجاوز قائمقام زاخو صلاحياته بقيامه بجمع الأسلحة مرتين دون أن يحيط قائمقام دهوك علماً بما هو في سبيله[٧] ودون أن يخشى مساءلةً رسمية.

"٦": معرفة الحكومة وآمر المنطقة العسكرية بقتول دهوك من قبل الجيش بعد سميل وفي أثنائها.

---

(٧) خلافاً لما زعم الأستاذ الحصري. لم يحصل أن تجاوز قائمقام أو رئيس وحدة إدارية حدود منطقته دون إعلام مسبق لزميله ولا أظنه لا هو ولا غيره قادراً على إيراد واقعة مشابهة لهذه في تاريخ العراق الحديث.

٧": إهدار دماء الآشوريين في جبل بيخير خلال أسبوع كامل دون محاولة الحكومة وقفها.

٨": التحريض الحكومي والتشجيع الذي لقيته غارات العشائر على قرى الآشوريين عامةً ونهبها من دون تدخل حكومي لوقفها.

٩": توقف عمليات القتل حال صدور بيان الحكومة.

١٠": الإعدام الآني لمن دعي بالجواسيس البريطانيين والأسرى الآشوريين. ويلاحظ أن الادلة الظرفية التي اثبتناها تدخل الحكومة طرفاً في المجازر. أما الأدلة الظرفية التى تجمعت بعد المجزرة فهي قرائن قوية، وأدلة تدعم الأدلة الاولى ويكاد بعضها يكون استمراراً أو جزءاً متمماً لها.

١١": تقرير وزير الداخلية إلى رئيس الوزراء عن المجزرة وقد كان الكذب سداه ولحمته وهو كذب متعمد لأن كاتبه حضر محل الحادث بعد المجزرة مباشرة وقبل ردم الجثث.

١٢": الإجراءات الحكومية الدقيقة المتخذة من قبل السلطات الحكومية لطمس معالم الجريمة. ومنع الكتابة عنها في الصحف المحلية منعاً باتاً.

١٣": ترقية (بكر صدقي) ومنحه وساماً رفيعاً.

١٤": قيام رئيس الحكومة بالمشاركة بالعرض العسكري في الموصل واستقباله رسمياً في بغداد.

١٥": امتناع الحكومة عن اتخاذ أي إجراء قانوني انضباطياً أو قضائياً بحق (اسماعيل عباوي) وغيره رغم تعهدها بذلك أمام مجلس العصبة.

١٦": اعتراف الحكومة الرسميّ أمام مجلس العصبة بالقتول.

ويدخل في باب القرائن تكرار المجزرة من قبل الطاقم نفسه في موضعين على الأقل.

١٧": اختيار بكر صدقي وضباطه الضالعين في أحداث آب لمواجهة انتفاضة عشائر الجنوب المسلحة في ١٩٣٥ وقيامه بمذابح مشابهة لمذابح الآشوريين.

١٨": في هذه المذابح وفي الفظائع التي ارتكبها الجيش بانتفاضة اليزيدية في سنجار ١٩٣٥ وهي مشابهة للأساليب التى استخدمت في الحادثين السابقين - كان رشيد عالي وزيراً للداخلية والمسؤول الأول عن الإجراءات القاسية المتخذة.

١٩": انتدب (بكر صدقي) (إسماعيلَ عباوي ورفاقه) لمهمّة قتل (جعفر العسكري) في

تشرين الثاني ١٩٣٦. وبقي مرافقاً له بعد الانقلاب الذي أقدم عليه مما يدل على مشاركة في الجريمة.

الأدّلة الظرفية والقرائن التى عرضناها هنا تدخل رئيس الحكومة شريكاً أصلياً. إن لم يكن آمراً بالمجازر فتستره عليها وحمايته مرتكبيها ومكافأتهم عليها واعتماده اللاحق على (بكر صدقي) بصورة خاصة في مجازر جنوب العراق تُدخِله في عداد المتهمين الأصليين وهو ما حاول الأستاذ الحصري إبعاده عنه بجد خارقٍ ألجأه بالأخير إلى الاستعاضة عنه بكبش فداء آخر هو الملك فيصل.

حظيتْ وزارة (رشيد عالي) التي عرفت في حينه بالوزارة القومية بمساندة البريطانيين والتعاون على إسدال الستار عن المجازر الآشورية لاتفاق المصلحتين: فكما مرّ بيانه كانت بريطانيا تحرص على سمعتها كدولة منتدبة على العراق أمام الهيئة الدولية. قدمت العراق لعصبة الأمم كدولة ناضجة سياسياً مستحقة الدخول في المجتمع الدولي كدولة مستقلة موفية بتعهداتها الدولية لاسيما إزاء الأقليات القومية والمذهبية.

من ناحية أخرى كان هناك خوف حقيقي في وزارة الخارجية البريطانية من فقدان بريطانيا نفوذها في العراق أو إصابته بوهن وضعف بتصاعد المدّ القومي الذي يقف على دعامة كره البريطانيين والتظاهر بالعداء لكل ما هو بريطاني، وهي لعبة زاولها رجال الطبقة الحاكمة مراراً ولاسيما من عرف جماهيرياً بقوميته. فضلاً عن خشية بريطانيا منازعة الدكتاتوريات الأوروبية الحديثة (ألمانيا، إيطاليا، الاتحاد السوفياتي) لتلك المنزلة بالجهود المحمومة أيديولوجياً وسياسياً واقتصادياً وتجارياً. فلم يكن غريباً، بل كان من المنطقي أن تعمد الحكومة البريطانية إلى حماية الحكومة العراقية بكل ما وسعها من حيلٍ ومناورات. ولذلك وجدنا الوثائق البريطانية وهي بالأصل مجموعة المكاتبات بين سفارتها في بغداد وبين وزارة الخارجية تتعمد بشكل سافر ألاّ تقحم اسم الحكومة أو رئيسها في الموضوع وبطريق تركيز الشبهات على عسكريين فحسب. وليس أدل على ذلك من تغاضيها التام عن ذلك التقرير الكاذب المخادع الذي كتبه وزير الداخلية نافياً بصورة باتة دور الجيش في مجزرة سميل. وبدل ذلك كانت التقارير التي كتبتها السفارة والموظفون البريطانيون عنه حافلة بالعطف والإشادة بموقفه النبيل من المجزرة متناسية كذلك بأنه كان أيضاً مسؤولاً عن تعقيد القضية باحتجاز مار شمعون وبالتعامل معه بغلاظة الضابط التركي لا بكياسة السياسي وصبره وأناته إزاء إنسان كمار شمعون قليل التجربة غرير بصغر السنّ وفساد مشورة الناصحين.

بذل الأستاذ الحصري جهداً غير قليل لإلقاء مسؤولية المجازر على فيصل وجاراه البريطانيون في ذلك بعض مجاراة. وكلاهما على علم بأن فيصل هو ملك دستوري يملك ولا يحكم وإذا حكم فعن طريق حكومته. إنه لم يستطع فرض رأيه بإطلاق سراح مار شمعون مثلاً. كما لم يستطع حمل حكومته على نقل (بكر صدقي) وكل هذا يقوم دليلاً ضدّ ما زعمه (نوري السعيد)[٨] للسفير البريطاني في لحظة هياج عاطفي وخوف على حياته عظيم من أن فيصلاً هو الذي أمر بالمذبحة. وكان هذا مما يتفق والنهج الذي اتبعته السياسة البريطانية حيال أحداث آب فبه تم تخطي الوزارة القومية وإخراجها من دائرة الاتهام.

وإذا كان هذا الملك يتقمص دورين كما أراد الأستاذ الحصري إثباته له فيقيناً أن ذلك الدور الخفي الذي يتهمه به لا يمكن أن ينجزه بنفسه إلا باستخدامه الحكومة أو عن طريقها. وأنا هنا لا أدافع قط عن فيصل إذ إنني ما اعتبرته يوماً ما ملاكاً طاهراً أو سياسياً نزيهاً. وقد يكون مناوراً بارعاً وأنانياً مكيافيلياً. إلاّ أني لا أرى الحصري موفقاً قط في القفز من فوق رأس عمه (رشيد عالي) للوصول إلى الملك.

كان (رشيد عالي) وقتذاك رئيساً لواحدة من أقوى الحكومات التي ألفت في العراق خلال العهد الملكي حتى كان بإمكان رئيسها هذا أن يتحدى الملك دون ان يخشى غضبه وكان يستطيع أن يفخر بأن الملك لا يجرؤ على قبول استقالةٍ يرفعها إليه[٩]. وقد تأيدت سطوته بالقسوة التي مارستها حكومته وحكومات كان فيها وزير داخلية في القضاء على الانتفاضات المسلحة بعد إراقة دماء كثيرة. وهو من ناحية أخرى قانوني ضليع يفهم المبادئ الدستورية حق الفهم ويعرف جيداً إلى أين تمتد صلاحياته بوصفه رئيس حكومة ومتى تقف صلاحيات ملكه وسيده. وبحكم منصبه فهو المسؤول الأخير

---

(٨) يجب ألاّ يغيب عن البال أن (السعيد) كان وزيراً للخارجية في تلك الوزارة ومن مصلحته أن يقذف بمسؤوليته التضامنية إلى عاتق من لا ينوء بها وهو الملك هنا.

(٩) هناك حاشية للحسني (تاريخ الوزارات: ج ٣ ص ٢٨٥) تتعلق بأحداث آب لا يسعني إغفال إثباتها هنا: «كان الوزير ياسين الهاشمي قد أبرق للگيلاني من لندن أن الملك سيكلفه بتقديم استقالة وزارته إذا ما عاد إلى بغداد وكان ناظر الخزينة الخاصة (صفوة العوا) قد شعر بذلك فنصح الملك بأن لا يتعرض للوزارة بسوءٍ لأن الرأي العام كان كله معها. ولما عاد الملك ووجد أن قضية الآشوريين قد انتهت، قدم إليه السيد الگيلاني كتاب استقالة وزارته وإذا بصاحب الجلالة يمزق الكتاب ويقول لصاحبه «يظهر أنك لم تعرف فيصلاً بعد. كيف أقبل استقالة وزارتك وقد أصبحت موضع ثقتي ورجائي؟!!» (م)

عن سياسة حكومته الداخلية والخارجية ومسؤوليتها الأدبية تأتي في آخر مسؤولياتها الأخرى. ومنها الرقابة على سلوك موظفي الدولة ومنهم ضباط الجيش.

لكن (رشيد عالي) بدا عند الأستاذ الحصري لا رئيس حكومة في العراق بل بعيداً في كوكب المريخ، مر به في بحثه كما رأينا مروراً خاطفاً في ثلاثة مواضع لا يزيد طولها على سطرين. (١) هواجسه عند إعادة السلاح للآشوريين (٢) تهديده بالاستقالة وبلزوم أخذ الآشوريين بالشدة ورفضه التقيد بوصايا فيصل. (٣) ظهوره في الاستقبال الشعبي واحتفال النصر.

وما أظنه كتب مقالته هذه إلاّ لهذا الغرض. وليلاحظ هنا أيضاً أنه كان يلجأ إلى استعمال كلمة (حكومة) أو (الحكومة العراقية) كلما كان حرياً أن يذكر رئيس الحكومة بالاسم أو الكنية.

فكان بديهياً والحالة هذه أن يختم الأستاذ تخريجاته حول المجازر بقوله: «بالأدلة المتوفرة الظرفية أو الثبوتية ليس هناك مؤرخ يستطيع الادعاء بأن مذبحة (سميل) دبرها وأمر بها قائد المنطقة الشمالية والقيادة العليا في بغداد».

وبرّئ رشيد عالي وأعضاء حكومته القومية بتبرئة بكر صدقي والقيادة العليا في بغداد.

* * *

في العام ١٩٣٣ ما زال العالم يعيش فترة الشعور بالأمن والاسترخاء كذلك الذي يخرج منهوك القوى من صراع رهيب سليماً معافى. وشبح مآسي الحرب العظمى ما زال يطارد مخيلة أوروبا ليجعلها تستهول وتستفظع كل حدث يذكرها بتلك الحرب وكوارثها ومنها تلك المذابح التي أوقعها الجيش التركي العثماني المسلم بالعثمانيين الأرمن والمسيحيين.

ومع أن مجزرة الآشوريين العراقية بدت بعيدة، قدر ما بدت تافهة صغيرة الحجم بمقارنتها بما عقبها وتلاها من الكوارث التي نزلت بالشعوب خلال العقود التالية من القرن العشرين، تلك الكوارث التي يصبها بعض البشر على رؤوس بعض البشر، إلا أنها بظروفها وتفاصيلها ولأنها كانت الوحيدة من نوعها ولا يوجد لها معاصر ينافسها إعلامياً، فقد تفجرت أنباؤها وأثارت استنكاراً وضجة واشمئزازاً في ضمير الرأي العالمي لا يساوي حجمها الدولي. إذ كان على فظائع العهد - الستاليني في روسيا وسيبريا وأوكرانيا ١٩٣٥-١٩٣٨ ومذابح اليابانيين في منشوريا والطليان في الحبشة،

ودولتي المحور في الحرب الأهلية الإسبانية أن تنتظر سنتين على الأقل لتغطي أنباؤها أنباء المجزرة الآشورية الصغيرة.

لكن أحق أنها كانت صغيرة؟

أحق أنها لـم تكن تستأهل تلك الضجة التي أثيرت حولها كما يصر الأستاذ الحصري؟

في الواقع إنها ليست كذلك.

ومصدر الخداع هو كيفية استخدامك «حساب النسبة والتناسب» وقد استخدمه الباحث من زاويته العمياء.

قدّر الأستاذ الحصري مجموع الآشوريين الوافدين والمستقرين بأربعين ألفاً، وقدر عدد القتلى بستمائة ونيف. ومن حقنا أن نضيف إلى هذا العدد حوالي مائة من الأطفال والنساء والشيوخ الذين فقدوا حياتهم لأسباب مباشرة تتعلق بأحداث آب على أننا سنسقط هؤلاء المائة من الحساب ونتمسك بالتقدير الذي أورده الأستاذ الباحث. وعلى هذا الأساس تكون نسبة ما فقده الآشوريون من أرواح ١,٥٪ من مجموعهم الكلي وهم رجال في عنفوان الرجولة وشبان أشداء ذكور.

قدر لنفسك كارثة تنزل بسكان العراق البالغ عددهم ٣٥٠٠٠٠٠ في ذلك الحين، فتطوح بـ١,٥٪ بالمائة من رجال في عنفوان الرجولة وشبان أشداء ذكور. لا بد وأن خسارة ٥٢٥٠٠ من هذا الأصل هي كارثة عراقية عظمى تتضاءل أمامها الكوارث التاريخية التي حلت بسكان هذه البلاد.

وهذا هو الحساب الحقيقي! ذلك هو المقياس الذي أغفله الأستاذ الحصري ولا شك أنه حساب أعظم بكثير من مجزرة (كاتين) التي فتك فيها ستالين بـ(١٤٥٩٥) بولنديا ذكراً - من أصل ٣٥ مليوناً وهم عدد سكان بولندا وقتذاك.

إن قياس الكوارث والنكبات يتم بتقدير ما تؤثر في القوم الذين ذاقوها قبل أي شيء.

* * *

وكل هذا لا يقاس بالكارثة أو اللعنة التي صبتها تلك المجازر على تاريخ العراق الحديث الدامي.

تاريخ الدول والشعوب سلسلة من حلقات متكاملة متفاعلة لا تنقطع، والحلقات هنا هي مجموعة الأحداث والوقائع المتعاقبة المؤثر بعضها ببعض. إنه واحدة من تلك

الحلقات التي قد تكون مرحلة انعطافٍ حادة حاسمة في سلسلة الوقائع التاريخية من شأنها أن تحدث تغييراً شاملاً لا مناص منه في مصائر بلاد أو دولٍ أو شعوب برمتها - تؤدي بها إلى ما فيه خيرها أو إلى ما فيه شرها، إلى سعادتها أو إلى شقائها، إلى رفاهها أو إلى إملاقها.

وبعين المؤرخ الاجتماعي الذي لا ينكر عليه استرساله في الخيال بشق حجب الآتي من تلك الحلقات، ولا بالاستقراء المنطقي لما سيأتي به المستقبل على ضوء معطيات الحاضر والماضي. أرى أن ما سمي «بالقضية الآشورية»، أو «بمأساة الآشوريين» كما وصفها (ستافورد) وأضرابه، أو «أحداث آب» أو «تأديب الآشوريين» كما نعتها الأستاذ (الحسني: تاريخ الوزارات العراقية)، بأنها حلقة هامة جداً في تاريخ العراق قد تصلح لتكون نقطة انعطاف حادة لمستقبل أفضل لتلك البلاد لو أنها عولجت معالجة صحيحة حكيمة، بعيدة عن المصالح والعواطف والأحقاد. ولنبدأ بالسؤال:

أيها كان أصلح للعراق؟

أإدانة أحداث آب الدموية رسمياً؟

أم العمل على تغطية الجريمة وإلقاء كل اللوم على الآشوريين؟

أم عقاب القائمين بالمذابح والمهيئين لها؟

أم اعتبارهم أبطالاً قوميين وحمايتهم؟

كانت مجازر آب الحلقة الأولى في سلسلة من المجازر الدموية اجتاحت العراق من شماله إلى جنوبه باستخدامها نهجاً مقرراً وطريقة عمل Modus Operandi لقمع انتفاضات الكرد اليزيدية والكرد عامةً وثورات الجنوب الشيعي العشائرية العديدة (١٩٣٤-١٩٣٦). والجيش العراقي صار يبدو وكأنه الخطر الرئيس الذي يتهدد التطور الناجح في العراق ويعيق سبيل التقدم البطيء نحو الديمقراطية. ضباطه القدماء وقد أصبحوا الآن قادةً وآمرين خدموا كلهم تقريباً في الجيش التركي وتشربوا أساليب البطش العثماني وعملوا على تنشئة الجيل التالي من الضباط بنفس العقلية. وأغلبية الجنود وضباط الصف (مطوعة أم مجندة) تأتي من عشائر المزارعين العرب في جنوب العراق ومن عشائر الكرد في شماليه وكلهم عناصر طيبة ساذجة لا ضرر بها إذا ما كانت بقيادة جيدة. ولكن كان هناك تباين حتى بين الضباط المدربين تدريباً تركياً وبين رجال العشائر الذين هم تحت قيادتهم. إنهم ليسوا كجنود الجيوش الأوروبية أو الدول المتقدمة حضارياً، حيث لا يوجد ثمّ فرق كبير في العقلية والثقافة والتعليم بين الجندي

والضابط، وربما لوحظ الفرق أيضاً في الأصول الاجتماعية لكل منهما وكان معظم الجنود العراقيين يتلقى أول دروس القراءة والكتابة في الجيش.

إن الخطر المحتمل من الجيش العراقي الذي هدد القانون الأساسي ومسيرة الديمقراطية المتعثر أخذ يزداد بشكل مطرد منذ أن قوبلت المجازر التي ارتكبتها في آب ١٩٣٣ بالتشجيع الرسمي للدبلوماسي البريطاني «وارد» وهو المسؤول في وزارة الخارجية آنذاك:

«. . . وقد سادت الدهشة ضباط الجيش العراقي أن تسمح حكومة صاحب الجلالة البريطانية لهم بالتملص من هذا الحادث. حتى الضباط الصغار الذين أشرفوا بأنفسهم على مجزرة سميل مثلاً، فإنهم لم ينالوا عقاباً انضباطياً ناهيك بعقوبة الطرد.

إن تلك الثقة والاعتماد اللذين وضعتهما الحكومة في الجيش لحفظ النظام والأمن الداخلي أو استخدامه في الحرب الخفية على كراسي الحكم في السنوات التي عقبت المجزرة، والطريقة التي كان بها قادراً على استخدام القسوة والقوة الوحشية على الأسلوب التركي دونما كبح بل برضىً وتشجيع بلغت ذروتها بمذابح الجنوب الشيعي التي قام بها عين الطاقم، بحيث دخل في روع أولئك الضباط بأنهم قادرون به على انتزاع السلطة المدنية بنفس الطريقة التي اتبعتها الجيوش حديثاً في أقطارٍ أكثر تقدماً»[١٠].

وهذا ما فعله بطل مجازر آب بقيامه بأوّل انقلاب عسكري في العراق بل في البلاد الناطقة بالعربية. مختطاً تلك السنّة الكريهة التي جرت بها الانقلابات العسكرية التالية في العراق.

هل كانت سلسلة هذه الانقلابات - وبكل الكوارث التي جرتها على المواطنين العراقيين - ستنقطع لو لقي بكر صدقي وكلّ الضباط الذين شاركوا في مجازر آب عقابهم؟

أكان انقلاب ١٩٣٦ العسكري سيتم بغياب بكر صدقي وزمرته عن المرسح؟[١١]

---

(١٠) من تعقيب على برقية السفير البريطاني في العراق (٣٧١/٢٠٠٠١٣-E٦٧٩٧).

(١١) في ذلك الحين كان الجيش العراقي يتألف من فرقتين بملاك قوامه ثمانمائة ضابط من مختلف الرتب و(١٩٥٠٠) جندي وضابط صف.

ثم الانقلابات المدمرة التالية هل كانت ستحصل؟

وحركة مايس ١٩٤١ التي خلع عليها بعض المؤرخين اسم «الثورة» دون حياء - بكل مآسيها والدماء التي أريقت فيها؟

وما بعدها، وما بعدها؟

بهذا الاستقراء المنطقي لا يسع أحدنا إلا الاستنتاج أن مضاعفات أحداث آب ارتفعت بها لتجعل منها نكبة وطنية عراقية وليست مجرد مأساة آشورية.

فقد قصّر حكام بغداد عامة عن اتخاذها درساً وعبرة يقيانهم عثرات المستقبل في معالجة الأزمات الداخلية. وكان بإمكانهم الإفادة منها لو لم يضنوا بعقاب على مرتكبيها. ولو لم تأخذهم تلك العزة بالإثم في شجبها أو الاعتذار عنها، والإقرار بالخطأ الفادح في طريقة معالجة تلك الأزمة.

وتبقى تلك المكابرة مع الأسف تلازم كتّاب تاريخ العراق الحديث وأخص بالذكر منهم من عرفوا بالقوميين، والأستاذ الحصري لا شك واحدٌ منهم بالنهج الذي اتبعه في كتابة بحثه المترجم.

كثير من هؤلاء يطوّح بهم تعصبهم للعرب والعروبة إلى افتراض مبدأ «كل ما أنجزه العرب عبر التاريخ هو جيد» يستحق الفخر والإشادة به. ولعلهم سيدركون يوماً ما كم أضر هذا التصور وكم سيكون ضرره عظيماً بقضايا القومية العربية ومشاكلها. وكم سيفقدهم ذلك من عطفٍ وكم سيبتعد بهم عن أبناء القوميات الأخرى المتعايشة معهم وهم أحوج إلى المؤازرة والمساندة منها. وهي من ثمرات التقارب. ومن أولى وسائله الإقرار بالأخطاء والاعتذار عنها.

إن إصرار الكتاب القوميين العرب على وجهة نظر الأستاذ الحصري في مجازر آب، أدّى بالمجتمع الآشوري والمسيحي في العراق إلى عدم نسيانها وكان بالإمكان ذلك لو أن حكومة واحدة من الحكومات العراقية المتعاقبة قدمت اعتذاراً رسمياً منها ووضعتها في المكان الحقيقي لها من تاريخ العراق، مثلما اعتذرت الحكومات الألمانية عن الفظائع النازية، والحكومة السوفياتية عن إسقاط الطائرة الكورية وعن مقاتل غابة كاتين.

نصوص الخطابات التي ألقيت في اجتماع المتصرفية بالموصل

نصّ خطاب (خليل عزمي) متصرّف الموصل بالوكالة

[ألقي بتاريخ ١٠ من تموز ١٩٣٣ على جمع من الرؤساء الآشوريين (ترجم إلى السريانية) وقد قدّر عدد الحاضرين بمائة تقريباً

لم أكن أرغب في استدعائكم من بيوتكم في هذا الوقت وأكبدكم عناء السفر في حر الصيف لولا وجود مسألة في غاية الأهمية ترتبط بمصالحكم أكثر مما ترتبط بمصلحة الحكومة. ويجب عليّ أن أشكركم لحضوركم في هذه الساعة المعينة للاجتماع.

إن أسباب عقد هذا الاجتماع هو رغبة الحكومة المخلصة في إزالة الاعتقاد المتكون عند بعض الآثوريين خلافاً للواقع والحقيقة. سواء كان هذا الاعتقاد المتكون مباشرةً أم نتيجة للدعايات الضارة. ولذلك أقول:

أولاً: إن علاقات سوء التفاهم بين فريق من اللاجئين الآثوريين وبين السلطات الحكومية لم تختف. ولو تتبعنا الأسباب بدقة وفحصنا العوامل الرئيسية التي عقّدت سوء التفاهم فسيظهر لنا حالاً بأن قسماً من الآثوريين كانوا السبب في ذلك. حيث يعلم الجميع أنهم ظلوا حتى الآن بعيدين وغير متفاهمين مع الحكومة. وبقدر ما أفهم إن سبب هذا الانعزال هو أنهم ما زالوا غير متأكدين من نيّتهم في سكنى العراق (إذ أنهم مايزالون يعتبرون أنفسهم لاجئين). فهل في حدود الإمكانية أن يحصلوا على مركز خاص من إدارة خاصة؟ إن هذا لا يمكن التوصل إليه. ولكن نظراً إلى القرار النهائي الذي اتخذته عصبة الأمم والذي سيتلى عليكم اليوم وطبع منه نسخ ستوزع عليكم وبالنظر إلى وضع الدول المجاورة وموقفها الواضح إزاء أي هجرة آثورية فإن الموقف كان مختلفاً تماماً عما يتصورون. وفي هذا الاجتماع سيتعرفون على البيانات التي أصدرتها تلك الدول بخصوص هجرة الآثوريين إلى بلادهم.

كونوا على ثقة بأن الحكومة العراقية وعلى رأسها جلالة الملك فيصل الأول ما

زالت تضمر لكم حسن النوايا وأنها لم تتوان عن إعادة الثقة إليكم وضمان حسن مستقبلكم. ان الحكومة تريد الانتفاع بوجودكم إذا ما تم استقراركم في بلادها وأصبحتم من رعاياها المخلصين فقد تقرر أن تعاملوا بنفس معاملة العراقيين الآخرين الذي تتكون منهم البلاد العراقية كما تنوي أيضاً أن تمنحكم في هذه الحالة نفس الحقوق وفي عين الوقت إنها تنتظر منكم أن تكونوا مخلصين وأن تخضعوا للقوانين السارية.

ثانياً: إن الحكومة العراقية قد اطلعت على المطاليب التي قدمها مار شمعون إلى عصبة الأمم وهي تعارض في قبول هذه المطاليب لأنها من جهة لا تتفق مع سيادتها ومن جهة أخرى لا تتماشى مع متطلبات الإدارة.

وهذا التعارض هو الذي جعل عصبة الأمم ترفض تلك الطلبات وسيتلى عليكم قرار الرفض المذكور باللغة السريانية. وسيظهر لكم منه أن عصبة الأمم رفضت طلب الآثوريين إدارة خاصة وحكم ذاتي (كذا) أيضاً. وأنها اقتنعت بالضمانة التي أعطتها الحكومة العراقية بأنها ستبذل جهودها في إنجاز عملية استقرار الاشخاص الذي ليس لديهم أرض وممن يحتاج فعلاً إلى التوطين. وإنها ستقدم كل التسهيلات للذين يرغبون في مغادرة العراق إلى بلاد أخرى.

كما وعدت الحكومة العراقية أيضاً بأنها ستخصص مناصب حكومية للأشخاص اللائقين بعين الشكل الذي يعين فيه العرب والأكراد ولكن قد يكون ذلك متعذراً في حالة معينة لعدم معرفتهم اللغة الكردية أو العربية.

ثالثاً: وأما بخصوص الأراضي فقبل أن أبحثها أود أن أعرفكم بموقف الدول الثلاث المجاورة وردود فعلها في حالة ما لو رغب الآثوريون في الهجرة إلى الدول الأخرى وإني أرجو من المفتش الإداري (مستر ستافورد) التفضل بتقديم الإيضاحات التي سيبدو لكم منها بأن لا أمل يرجى للآثوريين من الدول المجاورة. ولا يمكن القول بوجود أي أمل أيضاً في مكان آخر بسبب الأزمة المالية التي تسود بلاد العالم.

رابعاً: وهنا سأتطرق إلى موضوع الإسكان. إن الحكومة العراقية وعدت باستخدام خبير أجنبي لأجل الاستفادة من خبرته في ذلك. وقد برّت بوعدها وقد مضى أكثر من شهر على وجود (ميجر تومسن). وكذلك إني طلبت منه أن يشرح لكم في هذا الاجتماع سياسته وبرنامجه وكذلك ما تبين له من أحوال الأراضي والقرى.

خامساً: سياسة الحكومة: هذا ما بإمكان الحكومة العراقية أن تفعل للآثوريين

بخصوص المعاملة والإسكان. وعلى الآثوريين أن يخضعوا لقوانين البلاد، لأن الحكومة لا يمكن أن تسمح للأهالي في بلادها بخرق أحكام قوانينها وعصيان اوامرها التي تطبق على جميع الرعايا. إن الصبر الطويل الذي أظهرته الحكومة على بعض الآثوريين من ذوي المزاج الحاد واللين الذي بدا منها لهم رغم انحرافهم عن جادة القانون إنما كان مصدره الشعور الإنساني تجاه تلك الجماعات من اللاجئين الذين استقروا في البلاد. إن ذلك لا يعني بأن الحكومة ستظل متساهلة أكثر من هذا، في الوقت الذي يستمر ناكرو الجميل في غيّهم لا يستحقون عطفاً وليس هذا هو رأي الحكومة الخاص. وإنما هو رأي أي بلاد أخرى.

إن الموظفين الإداريين سوف يعاملون الآثوريين بنفس معاملتهم للكرد والعرب وبصورة خاصة عن طريق مختاري القرى. و(المالك) هو مثل شيخ العرب وزعيم الأكراد. إن لقب الآغا الكردي والشيخ العربي هو لقب تشريفاتي فقط وليس هو من قبيل المنصب الرسمي ولا فرق عند الحكومة إذا تلقب كثير من الناس في الجنوب بلقب (شيخ) أم لا حيث إن لكل فرد من أسرة الشيخ الحق في أن يطلق على نفسه لقب الشيخ جرياً على التقاليد العشائرية. إلا أن الحكومة لا تتدخل في نصب شيخ من الشيوخ.

سادساً: قدمت للشرطة في الآونة الأخيرة عدة شكاو بأن كثيراً من الآثوريين لا يسجلون ما يوجد في حوزتهم من البنادق (كذا). لذلك يجب عليهم جميعاً أن يقوموا بتسجيل (بنادقهم) أسوةً بالأكراد والعرب. إن السياسة النهائية المقررة للحكومة العراقية هي التقليل من عدد البنادق التي تملكها العشائر في كل أنحاء البلاد. وعندما يبدأ في تنفيذ هذه السياسة فعلى الآثوريين أن يسلموا عدداً من البنادق في الوقت الذي يقوم الأكراد والعرب بذلك.

سابعاً: عليكم أن تدركوا جميعاً بأن الحكومة العراقية حريصة على تطبيق أوامرها وأنها مثل الدول المتمدنة الأخرى لا ترغب في سفك الدماء. إلا أنها ستتخذ كل الخطوات الممكنة عند الضرورة لفرض سلطتها. وقد اعتزمت الحكومة خلال الشهر الماضي على اتخاذ إجراءات فعالة ضد (مالك ياقو إسماعيل) وأتباعه عندما رفض إطاعة الأمر القاضي بوجوب حضوره أمام السلطات في دهوك. إن عملاً كهذا هو شبيه بالتمرد والعصيان يستوجب إجراءات مماثلة لتلك التي اتخذتها الحكومة ضد الشيخ (أحمد) زعيم قبيلة (بارزان) إن لم تنته الأمور بشكل مرضٍ ولكن يجب أن يكون

معلوماً وللمرة الأخيرة أن أي تكرار لمثل هذا التصرف في المستقبل سوف لا يغض النظر عنه.

ثامناً: من مصلحة الآثوريين الذين يرغبون في البقاء في العراق الحصول على شهادات الجنسية لأن الحكومة العراقية لا يمكن أن تمنح الأراضي لمن لا يعتبر نفسه عراقياً. وهؤلاء لا يتوقعون أيضاً أن ينالوا وظيفة حكومية أو يباشروا أعمالاً خاصة بدونها.

نص خطاب (ستافورد) المفتش الإداري

[ألقي بعد فراغ وكيل المتصرّف من خطبته]

أرى أن وكيل المتصرف قد تطرق إلى كل ما يجب ذكره تقريباً حول الموضوع وليس عندي ما أضيفه هنا غير بعض الإيضاحات.

جئت إلى هذا اللواء قبل أقلّ من شهرين وقبل ذلك كنت أقوم بمهام وظيفتي في جنوب العراق حيث لم يكن ما يسمع عن المشكلة الآشورية إلاّ صدى ضعيف. ومنذ انتقالي إلى الموصل وأنا أجد نفسي متفرغاً لها ومنشغلاً بها تماماً وما كان مدعاةً لاستغرابي أكثر من أي شيء آخر هو فقدان الرابطة بين الآشوريين وموظفي الحكومة وهو مما آل إلى قيام الشك وسوء التفاهم ولا يمكنني حمل نفسي على الاتفاق مع وكيل المتصرف بأن الذنب في هذه الصلة المفقودة يقع على الآشوريين وحدهم وإن كانوا يتحملون معظمه. فقد بدوا حتى الآن وكأنهم يعتبرون أنفسهم أجانب يعيشون في بلاد غريبة فتبنوا الفكرة التي جعلتهم يرون أن الأفضل لهم أن تكون علاقتهم مع الحكومة أقل ما يمكن. ولم يكن سلوكهم هذا مبعث ارتياح الموظفين.

بودي أن تدركوا يا أيها الرؤساء الآشوريون الحاضرون في هذا اليوم بصورة مطلقة لا جدال فيها أن هذا الوضع لا يحتمل ويجب أن يوضع له حد. وعلى الآشوريين أن يدركوا هذا: إما أنهم مواطنون عراقيون لهم ما لغيرهم من الحقوق، ويخضعون لعين القوانين مثل سائر المواطنين في الدول الأخرى - بكردهم وعربهم بمسلميهم ومسيحييهم ويهودهم - أو عليهم أن يهيئوا أنفسهم للرحيل عن البلاد وليس هناك حل وسط.

بعد قليل سيقوم (ميجر تومسن) بشرح تفاصيل عملية الإسكان المقترحة لذلك لا أجد ما يدعوني إلى ذكر أي شيء بهذا الخصوص. إلا أن واجبي يدعوني إلى التأكيد بأن هذه هي الفرصة الأخيرة، فرصة الآشوريين الأخيرة للعدول عن رفضهم طلب

الاستقرار. إنها الفرصة الأخيرة للآشوريين الذين لا يملكون أرضاً ليحصلوا على أرض أو على حقوق زراعية في البلاد.

إن كل من يحاول إقناع من لا يملك أرضاً بعدم تقديم طلب للإسكان إنما يلحق به ضرراً بليغاً لا يمكن إصلاحه.

وأما بصدد الخيار الثاني الذي ذكرته - أي مغادرة العراق - فأعتقد أن المسألة غير مفهومة من الآشوريين كافةً. إن الحكومة العراقية قد تعهدت بتوفير كل التسهيلات لأية عائلة آشورية تريد مغادرة العراق، وبعبارة أخرى ليس هناك أي مانع يحول دون سفر أي من الآشوريين يرغب في ذلك. إلا أن الحكومة العراقية ليست مسؤولة بأي حالٍ من الأحوال عن إيجاد مكان لهم خارج العراق، كما أنها لا تستطيع ذلك بطبيعة الحال. وكذلك عصبة الأمم فإنها لم تتعهد من جانبها بإيجاد موطن كهذا لهم خارج العراق. فالأمر والحالة هذه منوط بالآشوريين أنفسهم وعليهم أن يجدوا حلاً بالحصول على موافقة حكومات تلك البلاد التي يريدون السكنى فيها وبتأمين نفقات السفر والانتقال. وإلى حد الآن لم يتم شيء بخصوص موافقة أي دولة على قبولهم. وليس هناك أي احتمال أن تبدي أي بلاد استعداداً لقبول لاجئين آشوريين بأعداد كبيرة.

وأما عن البلاد المجاورة:

أولاً: تركيا، لا يوجد هناك أي أمل في أن تعدل الحكومة التركية عن موقفها من الآشوريين فهي لا تقبلهم باي شكل كان ومن الطبيعي أن يصبو الآشوريون إلى موطنهم الأول لكن يجب أن يكون مفهوماً بأن هذا مستحيل نظراً للموقف الراهن.

ثانياً: الحكومة الفارسية قالت إنها مستعدة لقبول مجموعات صغيرة من الآثوريين إلا أن الشروط التي وضعتها صعبة وهي:

(١) يجب تسليم كل الاسلحة .

(٢) إسكان المقبولين لن يكون في بقعة واحدة بل في أمكنة متعددة.

(٣) لا تعطى لهم حقوق ما على الأرض.

(٤) لا يعطى لهم أي مساعدة مالية.

ثالثاً: سورية: تعلمون أن السلطات الفرنسية تعالج اليوم المشاكل المتعلقة باللاجئين الأرمن. وهي لا تملك أرضاً تمنحها للآشوريين. صحيح أن الشبان الآشوريين قد يجدون فرصتهم للاستخدام في الجيوش الفرنسية في المستعمرات. دعوني أصارحكم القول بأن الخدمة في مثل هذه الوحدات هي شاقة إلى أقصى حد

وهؤلاء المجندون لا ينتظرهم أي مستقبل زاهر في سورية، ولن تكون الحكومة العراقية مستعدة لقبولهم ثانية بطبيعة الحال.

ذلك هو الموقف بخصوص البلاد المجاورة وبإمكانكم التأكد من هذا بالسؤال من قنصلي فرنسا وفارس.

وبالنظر إلى الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية لا يتوقع أن ترحب أية دولة من الدول بالمهاجرين الآشوريين في الوقت الحاضر فجميع الدول لا تسمح بمثل هذه الهجرة.

أعتقد أن ما قيل الآن يكفي للبرهان لكم على أن الواقع العملي هو أن المستقبل المضمون والحقيقي للآشوريين هو في العراق. وأنا على علم بأن الحكومة العراقية مهتمة اهتماماً لا مراء فيه بتسوية المشكلة الآشورية وهو من مصلحتها بقدر ما هو من مصلحة الآشوريين. وأنا اعلم أيضاً بأن المسؤولين العراقيين من وزرائهم إلى موظفيهم يودون أن يروا الآشوريين مواطنين عراقيين ينعمون بالسعادة وعلى الآشوريين والحالة هذه ان يتجاوبوا، وإن فعلتم فأنا ضامن العون والعطف لكم. لكن عليكم أن تنبذوا روح الانعزالية وإذا تعلم أبناؤكم العربية أو الكردية فضلاً عن السريانية فسينفسح المجال الأكبر للتوظف في المدن وهذا ما نوه به وكيل المتصرف.

الجميع يتفهم وبأسف المصاعب التي لاقاها الآشوريون والآلام التي تجرعوها. والحكومة العراقية التي لم تكن مسؤولة عن أيهما ستبذل قصارى جهدها لمساعدتكم. لكن يجب عليكم أن لا تنسوا أن هذه الدولة هي حديثة التكوين لم يمض وقت طويل على قيامها. والعراق بلد غني. ولكن على الآشوريين أن لا يتوقعوا مستوى معيشة أفضل من الكرد والعرب. وإذا أردتم أن تتحسن أحوالكم فعليكم أن تعملوا وتكدحوا. وإني أؤمل ذلك منكم من أجلكم ومن أجل أبنائكم.

إن وكيل المتصرف شرح مسألة مار شمعون شرحاً كافياً. وما أريد الإشارة إليه هنا هو أن ما قاله هو الحقيقة الواضحة التي لا تحتاج إلى تبسيط أكثر. ليس هناك دولة في العالم توجد فيها السلطة الزمنية والروحية مجتمعة بواحدٍ ولا يمكن أن تكون كذلك في العراق.

ختاماً أرى من واجبي أن أقول لكم بأن الوقت قد حان لتقرروا بشكل نهائي جازمٍ هل فضلتم البقاء في العراق ام الرحيل عنه.

وفي رأيي أنا الحريص على مصلحتكم بأن لا سبيل لكم غير البقاء.

نص خطاب ميجر (ب. د. تومسن) خبير الإسكان

أرحب بهذه الفرصة التي أتاحت لي اللقاء بهذا العدد الكبير من الزعماء الآشوريين. وقد كان لي السرور للقاء بعضهم قبلاً.

سأكلمكم بمنتهى الصراحة والإخلاص وإن لم أشرح لكم الوضع الحالي شرحاً وافياً وصريحاً فسأكون مهملاً لواجبي تجاه الآشوريين جميعاً كما أريد منكم أيضاً أن تدركوا الأهمية الكبرى لهذا الاجتماع.

معظمكم يعرف ما هي وظيفتي، ولماذا أنا هنا. وبناء على هذا أقول:

طلبت مني الحكومة العراقية أن أكون مشاوراً في موضوع إسكان الآشوريين تحقيقاً للتعهد الذي قطعته تلك الحكومة لعصبة الأمم.

وقد سمعتم قرارات مجلس عصبة الأمم التي قرأها عليكم المتصرف. وأود أن أذكركم بأن واجبي هو أن أقدم قبل مغادرتي البلاد تقريراً كاملاً عن تفاصيل القضية للحكومة العراقية التي سترسله بدورها إلى عصبة الأمم سواء في ذلك أتمت عملية الإسكان أم لم تتم.

عند لقائي بمار شمعون في بغداد في أوائل شهر حزيران الماضي بحثنا معاً مسألة الإسكان بشيء من التفصيل فرفض التعاون رفضاً قاطعاً. وأبى أن يزودني باسم أي من الرؤساء الآشوريين في الموصل أو في غيرها من أولئك الذين يصغى إلى مشورتهم أو ممن أريد اللقاء به، معللاً رفضه المساعدة بأنه لا يوافق على سياسة الحكومة في مسألة الإسكان ومبدياً أسفه لقدومي وتقديمي المشورة للحكومة التي ستبني سياستها على تلك المشورة. والسبب الثاني لرفضه هو أن الحكومة العراقية طلبت منه أن يعطي تعهداً بأن لا يكون له نصيب في السلطة الزمنية اعني في الشؤون الإدارية العائدة للآشوريين وإن كانت الحكومة قد اعترفت اعترافاً كاملاً بحقوقه كرئيس روحي فيما يتعلق بالشؤون الدينية.

أخشى أن يكون ثم كثير من سوء الفهم والتخبط في تفسير المقصود بالسلطة الزمنية وسأحاول شرح المقصود بأبسط ما يمكنني.

إن طلب الحكومة هو مجرد موافقة مار شمعون على إعطاء إقرار بعدم ادعائه بأي حق في ممارسة أي سلطة شبيهة بسلطة الموظف الإداري في الحكومة العراقية على الآشوريين.

لا أعتقد أن (مار شمعون) يقصد حقاً الادعاء بمثل هذا الحق في تلك المسائل. وقد شرحت له أن مثل هذا الطلب الذي تريده الحكومة من كل رعاياها هو طلب اعتيادي. وأنه لا يوجد رئيس روحاني في أي دين من الأديان أو مجتمع من المجتمعات يملك سلطة زمنية أو إدارية علاوة على سلطانه الروحي. وعندها وعد مار شمعون أن يكتب لي رسالة يضمنها أسباب مخالفته سياسة الحكومة. وقد مر على هذا أكثر من شهر ولم أتسلم لحد الآن تلك الرسالة.

كما انه لم يقدم في الوقت نفسه على أية خطوة للشروع في تنفيذ مشروع الإسكان ولم يشأ العمل على تذليل العقبات التي تكتنفها. وهو ما زال على خلاف مع الحكومة في بغداد حول مركزه الخاص.

لا أستطيع كظم مشاعري لو أن مار شمعون تفهم بشكل صحيح قرار مجلس العصبة وطلب التعهد من الحكومة العراقية. وكم تمنيت لو كان يحرص فعلاً على مصالح الآشوريين فيتخلى عن مسألة منزلته الخاصة طالباً من زعماء وعقلاء قومه التعاون معي بأي وجهٍ من الوجوه للتعجيل بمشروع الإسكان.

إن نتيجة سياسة «انتظر وتريث»! التي استمرت اربع سنين أو خمساً وما زالت هي في رأيي سياسة قتالة لا تؤدي إلا إلى فقدان الشعب الآشوري عطف سائر العالم على قضيته. لقد ساد جو من الشك وعدم الثقة لا تلبث أن تنفد ولا يبقى منها شيء، ولو كانوا استقروا قبل أربع أو خمس سنين طبقاً للمشروع الذي اقترح في حينه لكان لديهم اليوم مال كاف لبناء منازل وشراء ماشية لهم وغير ذلك وكانوا سيحصلون على مدخولٍ من زراعتهم.

وإذا رأى الزعماء أن حضور (مار شمعون) ضروري لمشروع الإسكان فإني أرجو منهم استخدام كل نفوذهم لحثه على النزول عند رغبة الحكومة فهو بذلك يقدم مساعدة على إسكان قومه. أو على الأقل أن يشير على الزعماء بقبول التعاون على تنفيذ المشروع.

في مقدمة الأمور الضرورية هو وضع حد للتأخير أياً كان مصدره وسببه إذا صح العزم على تنفيذ مشروع الإسكان ولتتذكروا بأن الغرض من وجودي هنا هو مساعدة الآشوريين بخبرتي أو بأي شكل من الأشكال ممكن، فإذا لم تأخذوا بنصحي فهذا من شأنكم وعلى كل فما أرجو أن تفهموه هو أنكم لن تتوقعوا مجيء شخصٍ آخر ليحل محلي. وتلك فرصتكم الأخيرة وهذا هو آخر مشروع. وعليكم أن تتوصلوا إلى قرار نهائي في استيطان العراق إذ ليس هناك بلاد أخرى مستعدة لتقديم شروط وظروف كتلك التي تقدمها لكم الحكومة العراقية فقرروا أن لا تضيعوا هذه الفرصة الفريدة وضعوا حداً للمماطلة والتأخير.

وحول طريقة الإسكان، سأحاول قدر الإمكان تنظيم إشغال كل قرية بأفراد عشيرة واحدة. وقد طلبت الحكومة تسجيل أسماء الأسر التي ترغب في اقتناء أرض فلم يبادر إلى ذلك إلا أقل من القليل وبطبيعة الحال ستكون الأولوية في توزيع الأراضي لتلك الأسر التي سبقت غيرها في التسجيل عندما يحين وقت التوزيع. وعلى الذين تأخروا في ذلك أن يقنعوا بما تيسر. ولذلك فإني أحث الأسر التي ترغب في امتهان الزراعة أن لاتتأخر في تسجيل أسمائها.

وأما عن أولئك الذين يعيشون في القرى غير المستكملة الشروط الصحية فعلاً، ويرغبون في الانتقال إلى غيرها فسوف ينظر في طلبهم. هذا وستتخذ التدابير لنقلهم عندما تمنح الأسر المسجلة الأراضي المخصصة لها.

وبطبيعة الحال فإن طلب أرضٍ من قبل الأشخاص الذين يشتغلون في بغداد وغيرها من المدن لغرض استغلالها عن طريق الإجارة أو المزارعة، فلن ينظر فيه حتى يتم إنجاز كل القضايا المتعلقة بأولئك الذين يرغبون في استغلال الأرض مباشرة وبأنفسهم. وهناك أراضٍ مختلفة ستخصص للإسكان مثل (دشتازي) و(چمي باشي) و(جنتازي) و(كيز فخر) وبعض الأراضي قريبة من الموصل وغيرها من القرى وبالمناسبة أذكركم بأن الحكومة قد خصصت مبلغ (١٣٠٠٠) دينار عراقي لشؤون الري والإصلاح.

إني لأرحب وبكل سرور بسماع وجهات نظر الرؤساء الآشوريين في إمكانية مناسبة هذه الأماكن لغرض الإسكان وقد قمت بارتيادها شخصياً وفي اعتقادي أنها صالحة ومناسبة.

وأما بخصوص تسجيل حقوق الملكية فيما يتعلق بالأراضي الأميرية فقد شرحت

لمعظمكم كما شرحت لكم أيضاً قضية علاقة المؤجر وحقوق الأغا صاحب الأرض بالنسبة إلى الاراضي المملوكة للغير. وأنا على استعداد دوماً للقاء أي آشوري وشرح أي نقطة قد يجدها غامضة أو صعبة الفهم.

وأختم كلامي مؤكداً لكم أن الحكومة العراقية جادة الرغبة في مساعدتكم وبكل وجهٍ من الوجوه وأنكم ستجدون في شخص المقدم ستافورد وفي شخصي رجلين منصفين حياديين هدفهما إزالة سوء التفاهم وتوحيد كلمة الآشوريين مرة أخرى وإتاحة الفرصة لهم للاستقرار باطمئنان ورضا. فأطلب منكم أن تضعوا ثقتكم بنا وأن تدركوا بأن غرضنا الوحيد هو إسداء النصيحة للآشوريين ومعاونتهم على استقرارهم في العراق بأفضل ما يمكننا.

نص العريضتين اللتين وقعهما بعض من حضر الاجتماع

[وقد نُوّه بهما في كتاب (ستافورد)]

المعارضون:

إلى سعادة متصرف اللواء

نحن الموقعين أدناه نود ان نعرض على سعادتكم ما يلي:

إننا الذين دعينا من قبل الحكومة كنا نظن أن هذه الدعوة تتعلق بالإسكان فقط. أما الآن فنقول بصورة نهائية إن غبطة البطريرك مار شمعون هو وكيلنا وإننا لم نسحب منه هذه الوكالة بعد وعلى هذا فليس بوسعنا إعطاء أي قرارٍ إلى أن يحضر غبطته هنا.

[تواقيع]

الموافقون:

سعادة متصرف لواء الموصل المحترم

نحن الموقعين أدناه ملوك ورؤساء الآشوريين حضرنا يوم ١١ من تموز ١٩٣٣ في ديوان متصرفية الموصل وأعلنّا فهمنا سياسة الحكومة ومنويّاتها التي أعلنها وكيل المتصرف هي السياسة الصادقة ولذلك رضينا بها عن اختيار واطمئنان والآن فنحن مستعدون لإطاعة قوانين البلاد العراقية كلها ونخالف كل شخصٍ أو فئة ترمي إلى ما يخالف هذه السياسة القويمة. وكذلك فهمنا تصريحات المفتش الإداري الكرنل ستافورد والميجر تومسن خبير الاسكان التي أتت مؤيدة لتلك السياسة وبناء، على ذلك وقّعنا هذه المضبطة.

[تواقيع]

إجراءات قبول العراق عضواً في عصبة الأمم
وإنهاء نظام الانتداب

أولاً:

عصبة الأمم　　الرقم الرسمي XIII-1932-17-A　　جنيف

يوزع على سائر أعضاء العصبة

سجل في ١٩ من أيلول ١٩٣٢　　الجمعية العامة والمجلس

طلب المملكة العراقية العضوية في عصبة الأمم

يتشرف السكرتيرالعام بتقديم هذا الطلب لأعضاء عصبة الأمم بغية النظر فيه:

أولاً: رسالة من وزير الشؤون الخارجية للمملكة المتحدة صادرة من لندن ومؤرخة في ٢٦ من شهر أيلول ١٩٣٢.

ثانياً: رسالة من رئيس وزراء العراق مؤرخة في ١٢ من تموز ١٩٣٢ صادرة من بغداد تتعلق بطلب دخول العراق عضواً في عصبة الأمم.

ثالثاً: مذكرة من الحكومة العراقية.

رابعاً: تصريح كتب في بغداد بتاريخ ٣٠ من شهر أيار ١٩٣٢، يتضمن الضمان الذي طلبه مجلس العصبة من الحكومة العراقية.

وتمشياً مع اقتراح حكومة المملكة المتحدة، فسوف يوضع طلب الحكومة العراقية في القائمة الملحقة للمواد التي يتضمنها جدول أعمال الجمعية العامة بجلستها الثالثة عشرة تطبيقاً لأحكام الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من المبادئ الأصولية للجمعية.

خامساً: عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم، ستدخل حيز التنفيذ معاهدة التحالف المعقودة بين العراق والمملكة المتحدة في ٣٠ حزيران من العام ١٩٣٠.

وستقوم لجنة الانتدابات الدائمة بطلب من العصبة بتدقيق هذه الوثيقة لتشعر المجلس بعدها بأن الواجبات التي فرضتها على العراق إزاء المملكة المتحدة لن تخل باستقلال الدولة الجديدة. وعندها سيقوم المجلس بدراسة رأي اللجنة

في الجلسة التي ستعقد في ٢٨ من كانون الثاني ١٩٣٢.

سادساً: ويستتبع هذا على ضوء الأشعار الذي سبق ذكره أنه وعند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم فإن المادة ٢٢ من الميثاق لن تعود مطبقة، وكل إشرافٍ خارجي سيرفع ويصبح العراق مستقلاً بكل معنى الكلمة.

سابعاً: سبق للحكومة العراقية أن اعترف بها رسمياً من جانب الحكومات التالية التي كان لديها ممثلون دبلوماسيون أو قنصليون مقيمون فيها: بلجيكا، المملكة المتحدة، چيكوسلوڤاكيا، الدانمرك، مصر، فرنسا، ألمانيا، اليونان، الحجاز - النجدي، إيطاليا، هولندا، النروج، فارس، پولندا، السويد، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

وفضلاً عن هذا فإن الحكومة العراقية قامت بنفسها بعقد عدة معاهدات صداقة أو تسوية مع دول خارجية. كما أنها انضمت إلى «معاهدة پاريس لما بعد الحرب».

ثامناً: شكل الحكومة التي تدير العراق هو ملكية دستورية. بوزراء مسؤولين أمام پرلمان ذي مجلسين. إن حكومة پرلمانية بطابعها الحالي هذا كانت في قيد الوجود منذ العام ١٩٢٥.

تاسعاً: للعراق حدود ثابتة مع كل دول الجوار معينة تعييناً واضحاً. على أن هناك بعض شكوك أثيرت حول تثبيت وتخطيط دقيق للحدود مع سورية. وقد تم الاتفاق على إحالة نقاط الخلاف إلى مجلس العصبة واعتبارها قرارها بهذا الشأن نهائياً.

عاشراً: إن التصريح المشار إليه في الفقرة السادسة الآنفة الذكر، تضمن تقيد العراق بكل المواثيق الدولية التي أخذتها الحكومة العراقية على عاتقها أو حكومة المملكة المتحدة نيابةً عن العراق.

حادي عشر: لا تمتلك الحكومة العراقية قوة بحرية، وجيشها (وبضمنه قوة جوية صغيرة) يبلغ تعداده الكلي (١٠٥٠٠) رجل وهي قوة لا تزيد عما هو متطلب للمحافظة على النظام الداخلي. والحد الأدنى الضروري للدفاع بهذا. والجيش ليس مزوداً قط بأسلحة هجومية.

ثانياً:

رسالة مؤرّخة في ١٢ من تموز - صادرة من رئيس الوزراء العراقي

بغداد في ١٢ من تموز ١٩٣٢

إلى السكرتير العام

لي الشرف بالتقدم بطلب قبول المملكة العراقية عضواً في عصبة الأمم، تطبيقاً لمنطوق الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق العصبة. وأن يدرج هذا الطلب في جدول أعمال الجلسة التالية لجمعية عصبة الأمم.

إن الحكومة العراقية مستعدة لقبول الشروط الواردة في الفقرة الثانية من المادة الأولى من الميثاق وأن تطبق كل التعهدات والواجبات التي تتطلبها عضويتها في العصبة.

يرجى أن يعرض هذا الطلب دون تأخير على الدول الأعضاء في العصبة.

(توقيع): نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي

ثالثاً:

مذكرة من الحكومة العراقية

بغداد في ١٢ من تموز ١٩٣٢

الأول: العراق هو واحد من الدول التي ورد وصفها في المادة الثانية والعشرين من الميثاق باعتبارها قد بلغت تلك المرحلة من التقدم، بحيث يمكن الاعتراف بها مؤقتاً كدولة مستقلة خاضعة لمشورة ومساعدة الدولة المنتدبة إلى أن «يحين الوقت لتقف وحدها».

الانتداب عن العراق كان قد عهد به إلى صاحب الجلالة البريطانية من قبل دول الحلفاء الرئيسة في شهر نيسان ١٩٢٠. على أن المفهوم الاعتيادي للانتداب ثبت بأنه غير مناسب بخصوص العراق في فرضه شكلاً من القيمومة لا يأتلف مع القدر الواسع من الاستقلال الذي مارسته الدولة العراقية حتى في تلك الفترة. وبناءً على هذا فإن العلاقات بين المملكة المتحدة والعراق كانت قد أرسيت على معاهدة منذ العام ١٩٢٧ وقد حظي ذلك بموافقة عصبة الأمم في قرار المجلس المؤرخ ٢٧ أيلول ١٩٢٤، باعتباره إجراء يتمشّى مع أحكام المادة الثانية والعشرين من الميثاق.

ثانياً: إن العراق الذي يعمل ويخضع فحسب للحدود التي رسمتها معاهدة العام العراقية- الإنگليزية يشخص الآن مملكة ذات حكومة تمارس سلطات دولة مستقلة تامة السيادة وبكل خصائصها والمبدأ المهتدى به في إبرام معاهدة العام ١٩٢٤ والمعاهدات التي تلتها بين المملكة المتحدة والعراق والهدف الذي اعتمدته الحكومتان لنفسهما من المبدأ قد جرى تثبيته في أقدم تاريخ ممكن بخصوص إقامة دولة مستقلة استقلالاً تاماً، تمشياً وروح الميثاق - دولة مهيأة للاضطلاع بالامتيازات التي تترتب على قبولها في عصبة الأمم عضواً، فضلاً عن مسؤوليات عضويتها فيها.

ثالثاً: واتباعاً لهذا الهدف المرسوم، فإن الإشراف الخارجي للانتداب كان يتقلص باطراد، لتحول هذه المسؤولية إلى العراق بقدر متزايد تدريجياً. حتى بلغ الحال بالعراق الحدّ الذي صار يحكم نفسه بنفسه، وكانت المملكة المتحدة راضية بواقع أن العراق لم يعد بحاجة إلى وصاية أو معونة انتداب وفقاً لمنطوق العبارة الواردة في المادة الثانية والعشرين من الميثاق «إنها صارت قادرة على الوقوف وحدها».

رابعاً: كانت حكومة المملكة المتحدة في حينه قد أخطرت مجلس العصبة في جلسة ايلول بأن العراق أصبح مهيئاً للتحرر من الانتداب. على أن المجلس قبل أن ينهي الانتداب عليه - قررّ بأن على العراق أن يثبت إنجازه شروطاً واقعية معينة أوّل ثلاثة منها هي:

أ: أن يكون لديه حكومة مستقرة بإدارة قادرة على تمشية الأمور المتعلقة بالخدمات الحكومية.

ب: أن تكون قادرة على حفظ الأمن العام في سائر أنحاء البلاد.

ج: أن تكون قادرة على حماية حدودها واستقلالها السياسيّ.

خامساً: في معرض السؤال: هل أن هذه الشروط وغيرها من التي رسمها المجلس قد تحققت في قضية العراق؟ كان ذلك قد وضع على طاولة البحث والتدقيق من قبل لجنة الانتداب الدائمة. وعلى ضوء التقرير الإيجابي الذي وضعته هذه اللجنة وقدمته للمجلس، صرحّ المجلس في ٢٨ من كانون الثاني ١٩٣٢ بأنه مستعد من حيث المبدأ للإعلان عن إنهاء الانتداب فور قبول العراق عضواً في عصبة الأمم شريطة أن يقبل في عين الوقت بالتعهدات قبالة المجلس. وهي تلك التعهدات التي سيفصل المجلس في شكلها وطبيعتها.

سادساً: إن العراق قبل بهذه التعهدات بموجب تصريح وافق المجلس على نصهّ في قراره المؤرخ في ١٩ من أيار ١٩٣٢ وقد صادق عليه العراق ووقعه وأودعه السكرتير العام. إن نصّ هذا التصريح مربوط بهذه المفكرة.

الرسالة المؤرّخة في ٢٦ من تموز ١٩٣٢

من نائب وزير الخارجية البريطانية لندن ٢٦ من تموز ١٩٣٢

إلى السكرتير العام:

١- بالقرار المؤرخ في ٢٨ من كانون الثاني ١٩٣٢، أعلن مجلس عصبة الأمم عن اعتزامه إنهاء نظام الانتداب على العراق، معلقاً على شرطين أحدهما قبول العراق عضواً في عصبة الأمم. وفي التقرير الخاص بهذا الشرط الذي قدمه مقرر المجلس بتاريخ ١٩ من أيار، استرعى الانتباه إلى القرار الوارد ذكره، مشيراً إلى أن نظام الانتداب على العراق لن يرتفع إلاّ بعد قبول العراق عضواً في عصبة الأمم (من بين أمور أخرى) وبحسب الشروط التي يوجهها ميثاق العصبة. وقد صادق مجلس العصبة على تقرير مسيو فاتيتش M. Fatitich بالقرار المتخذ في عين اليوم.

٢- إني الآن مخوّل من قبل وزير الشؤون الخارجية الرئيس لصاحب الجلالة البريطانية بأن أحوّل لكم طياً أصل الرسالة المقدمة من رئيس وزراء العراق بخصوص إمكانية قبول مملكة العراق عضواً في عصبة الأمم بحسب منطوق الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق العصبة مع مذكرة إيضاحية وهي جزء من تلك الرسالة.

إن أصل التصريح الخاص بالضمانات، تم إرساله إليكم برسالة دائرة وزارة الخارجية المرقمة E 31020-9-93 والمؤرخة في ٢٧ من حزيران.

٣- سيكون السر جون سيمون ممتناً لو وضع طلب رئيس الوزراء العراقي في جدول أعمال الجلسة التالية للجمعية العامة. وإذا كان ممكناً في عين الوقت أن تحاط الدول الأعضاء في العصبة علماً بهذا، تحقيقاً لرغبة نوري پاشا.

التوقيع جي. دبليو. رندال

G. W. Rendal

رابعاً:

التصريح الذي أعلنته المملكة العراقية في الثلاثين من ايار ١٩٣٢ بمناسبة إنهاء نظام الانتداب في العراق، ويتضمن الضمانات المعطاة للمجلس من قبل الحكومة العراقية

الرقم الرسمي: VII 1932-42-A
جنيف: ١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٣٢
عصبة الأمم
قبول عضو جديد في عصبة الأمم
مملكة العراق
تقرير مقدم من قبل اللجنة السادسة للجمعية
المقررّ: سعادة السيد يفتيش Yevtitch (يوغسلافيا)

إن اللجنة السادسة بعد إحاطتها بتقرير اللجنة الفرعية التي أنيط بها فحص طلب مملكة العراق - أعلنت موافقتها عليه وأوصت بالإجماع الجمعية بقبول انضمام المملكة العراقية عضواً في عصبة الأمم.

التقرير:

طلب العراق من اللجنة السادسة الفصل في موضوع قبوله. وكان أول بلدٍ من البلاد المشمولة بحكم المادة الثانية والعشرين من الميثاق.

إن المجلس بعد أن استمع إلى آراء اللجان المختصة في العصبة ووجد العراق أهلاً لتحريره من نظام الانتداب اتباعاً للقواعد العامة المتعلقة بمثل هذه الأحوال.

جعل المجلس إنهاء هذا النظام في العراق موقوفاً على شرطين أولهما سبق تحقيقه. وبخصوص ثانيهما، فإنه قدمّ تصريحاً للمجلس تعهد بحماية الأقليات،

والنظام الاقتصادي، والجهاز القضائي والمواثيق الدولية، وحمل أعباء التعهدات حول الحقوق، والأمور المالية وحرية التميّز.

ووفقاً للأحوال الواجبة الاتباع، فقد استندت اللجنة الفرعية في فحص الطلب على الأسئلة التي تلقى عادةً على طالبي عضوية عصبة الأمم الجدد. وهذه الأسئلة هي:

أ: هل أن طلب الحكومة العراقية الدخول عضواً في العصبة، قد استوفى الشروط؟

ب: هل يعتبر العراق دولة بحكم القانون de jure أو بحكم الواقع de facto ومن هي تلك الدولة التي تعتبره كذلك؟

ج: هل تملك تلك البلاد حكومة مستقرة وحدوداً ثابتة؟

د: هل أنها تحكم بذات نفسها؟

هـ: ما هي إجراءات مملكة العراق وتصريحاتها فيما يتعلق:

ا: بتعهداتها الدولية

ب: بشروط عصبة الأمم حول مسألة التسلح؟

سبق بحث عدد من هذه النقاط التي تتضمنها الأسئلة بتفصيل في مجرى تحقيقات المجلس بخصوص نظام الانتداب.

وعن السؤال الأول: تجيب اللجنة الفرعية: نعم.

وفي معرض الجواب على السؤال الثاني. تفيد اللجنة أن مملكة العراق سبق واعترف بها عدد كبير من الدول. وأنها انضمت إلى ميثاق باريس في «نبذ الحرب».

عن السؤال الثالث تجيب اللجنة الفرعية نعم. وحول تعيين الحدود تعييناً دقيقاً وتثبيتها موقعياً بخصوص العراق وسورية فقد لاحظت اللجنة وجود تصريح للعراق تعهدت فيه حكومته بأن تقبل من جانبها أي قرارات يتخذها مجلس العصبة بحسب الأصول المتبعة والإجراءات التي رسمها قرار المجلس المؤرخ في ٩ من كانون الثاني ١٩٣١ على ضوء طلب الحكومتين البريطانية والفرنسية.

الجواب على السؤال الرابع: نعم.

أما بخصوص السؤال الخامس فإن اللجنة الفرعية قد تأملت في رسالة صادرة عن رئيس الوزراء العراقي مؤرخة في ١٢ من تموز - فيها تعرب حكومة العراق عن استعدادها للقبول بجميع الشروط التي رسمتها الفقرة الثانية من المادة الأولى من الميثاق، وأن تنجز جميع الواجبات التي تفرضها العصبة على العراق.

وبالرجوع إلى شروط العصبة الخاصة بالتسلح فإن اللجنة الفرعية وافقت على

تقرير اللجنة الاستشارية الدائمة للشؤون العسكرية والبحرية والجوية الملحق بهذا التقرير.

الملحق: القوات العسكرية والبحرية والجوية للحكومة العراقية

رأي اللجنة الاستشارية الدائمة

إن اللجنة الاستشارية الدائمة للشؤون العسكرية والبحرية والجوية ترى من ناحية التسلح العسكري والبحري والجوي أن الوضع الحالي لتلك القوات التي تملكها العراق لا يقوم عقبة في سبيل عضويتها.

عصبة الأمم   ٣ تشرين الأول ١٩٣٢

السكرتارية العامة:

معالي جعفر العسكري / وزير الشؤون الخارجية. بغداد - العراق

سيدي:

بأمر من رئيس جمعية عصبة الأمم، وإلحاقاً ببرقيتي المؤرخة في هذا اليوم، لي الشرف في إبلاغ معاليكم بأن الجمعية قررت في جلستها المؤرخة في الثالث من تشرين الأول إعلان مملكة العراق عضواً في عصبة الأمم.

لي الشرف في أن أكون يا سيدي خادم معاليكم المطيع.

توقيع السكرتير العام

العراق الرقم: ٦٧٨٥

وزارة الخارجية التاريخ: ١٧ تشرين الأول ١٩٣٢

إلى السكرتير العام - عصبة الأمم

سيدي:

لي الشرف في التأكيد على وصول رسالتكم المؤرخة في الثالث من شهر تشرين الأول ١٩٣٢ التي تفضلتم بإبلاغي فيها عن إعلان جمعية عصبة الأمم قبول العراق عضواً فيها خلال جلستها المعقودة بتاريخ ٣ تشرين الأول ١٩٣٢.

لي الشرف في أن أكون يا سيدي خادم سعادتكم المطيع.

جعفر العسكري، وزير الخارجية

الجلسة الخاصة بالقضية الآشورية
في العراق
أمام مجلس عصبة الأمم

نص خطبة المندوب العراقي ياسين الهاشمي
امام مجلس العصبة

تقدم ياسين الهاشمي ممثل العراق إلى منصة المجلس.
أشار مسيو مادرياگا M. Madariaga مقرر الجلسة بأنه سيقدم تقريره الخاص بعد أن يستمع المجلس إلى ممثل العراق

أشار ياسين باشا الهاشمي ممثل العراق إلى أنه: من ناحية كانت لجنة الأقليات التابعة للمجلس قد قررت في ٣١ من شهر آب ١٩٣٣ (الملحق رقم ١٤٧٨) أن تسترعي انتباه المجلس للقضية التي تتضمنها مذكرتان أرسلتا برقياً إلى عصبة الأمم من قبل بطريرك الآشوريين مؤرختين في ٣١ و١٧ من تموز وآب على التوالي لعام ١٩٣٣ (الملحق رقم ١٤٧٨) هاتان المذكرتان اللتان أفسحتا السبيل بسلسلة من عرائض مطولة مدونة (ملحق أ، ب، ١٤٧٨) تتضمن أولاً الشكوى من الأسلوب الذي تتبعه الحكومة العراقية في معالجة التوطين الآشوري. وثانياً الشكوى بأن العراق قد خرق ضمانات الحماية التامة، والحياة والحرية للاقلية الآشورية.

من ناحية أخرى: إن الحكومة العراقية تحقيقاً لطلب المجلس - قامت بتقديم تقرير كامل في رسالتيها المؤرختين ٢٠ من أيلول (الملحق رقم ١٤٧٩) و٩ من تشرين الأول ١٩٣٣ (الملحق C ١٤٧٨) بخصوص مجهودها في تطبيق قرار المجلس المتخذ في ١٥ من كانون الأول ١٩٣٢ حول التوطين.

في الرسالة الأولى من هاتين الرسالتين، كانت الحكومة قد أعلمت المجلس بأنها لم تحقق إلا نجاحاً يسيراً بسبب عرقلةٍ من عناصر آشورية معينة وأنها راغبة في حلّ للقضية الآشورية من جديد de novo وبالرسالة المؤرخة في ٣٠ من أيلول ١٩٣٣. كانت الحكومة قد طلبت التصرف في الموضوع على ضوء رسالة العشرين من شهر أيلول بخصوص مشروع الإسكان الذي طلبه المجلس.

إذن فالمسائل التي تتطلب أخذها بعين الاعتبار الآن هي ثلاث:

١- هل أن الحكومة العراقية جاهدت بأمانة وبأفضل إمكاناتها لتطبيق قرار المجلس المتخذ في ١٥ من كانون الأول ١٩٣٢.

٢- هل أن أي فريق من الأقلية الآشورية امتنع عن القيام بالواجبات المفروضة على الأفراد المنتمين إلى الأقليات، بأمانة وصدق نية وبأفضل إمكاناته - والتعاون كمواطنين مخلصين للبلاد التي ينتسبون إليها الآن - وهي واجبات حتمها المجلس منذ العام ١٩٢٢.

٣- هل أن الحكومة العراقية خرقت أياً من هذه الضمانات؟

إني سأتناول الجواب عن هذه الأسئلة بالترتيب:

الأول: هل أن الحكومة العراقية جاهدت بأمانةٍ وبأفضل إمكانتها لتطبيق قرار المجلس المتخذ في ١٥ من كانون الأول ١٩٣٢؟

الجواب هو «نعم». حتى شكاوى المستدعي فإن معظمها يتعلق بالقرار نفسه ويشير إلى أحداث سبقته. إن القضية الآشورية كلها كانت قد بحثت تفصيلاً من قبل لجان كفوءة في العصبة خلال العام ١٩٣٢. وقرار الخامس عشر من كانون الأول كان نتيجة ذلك. ومن الواضح أن هذا القرار يجب أن يكون نقطة الانطلاق لأيّ إعادة نظرٍ في المسألة الآشورية.

إن القرارين اللذين نوهت بهما قبل قليل هما القراران اللذان يستحسن ان يشار إليهما للتسهيل وهما مدرجان في «الكتاب الأزرق». وكذلك تقرير (ميجر تومسن) [الملحق ١٤٧٩] فهما يظهران بوضوح ما تّم إنجازه. إن الخبير الذي وعُد به، تّم استخدامه بأقل ما يمكن من التأخير. وإن لجان حكومية وآشورية قد تمّ تشكيلها قبل وصوله، لغرض البحث عن أرض وكذلك للنظر في تأمين ما يحتاج إليه الآشوريين. وقد خصصت الحكومة مبالغ كبيرة من المال مثل مشاريع ريّ مما يمكن استحداثه. ودعي بعض الزعماء الآشوريين لتقديم صيغة لأيّ مشروع ثابت يرغبون النظر فيه. كما قام الخبير بفحص دقيق لكلّ المنطقة.

إن الحكومة من الوجهة السياسية لم تترك شيئاً إلاّ فعلته من أجل إقناع الآشوريين بحسن نيتها.

الثاني: هل امتنع أيّ فريق من الآشوريين عن القيام بالواجب المفروض على

الأقليات من تعاون بإخلاص وأمانة بوصفهم مواطنين في البلد الواحد الذي ينتمون إليه الآن؟

الجواب كذلك يجب أن يكون «نعم». فور صدور قرار المجلس المؤرخ في ١٥ من كانون الأول ١٩٣٢ قام البطريرك بالاحتجاج عليه في رسالة موجهة إلى لجنة الانتداب - برفضٍ قاطع لكل الدعوات التي وجهتها الإدارة وخبير الإسكان للتعاون في العمل أو حتى لتقديم مشاريع جديدة. وقد جاء ذكر ذلك في «الكتاب الأزرق» وفي تقرير (ميجر تومسن).

الكتاب الأزرق ينوه أيضاً بحالات رفضٍ واضحة لأداء واجب الولاء والإخلاص إلاّ بعد التوطين وبالشكل الذي كانت وما زالت حالته قائمة بين الآشوريين. وهو ما كان معروفاً للمجلس وقد رفضه. إن حملة العصيان المسلح كانت قد بدأت قبل وصول خبير الإسكان وبلغت غايتها القصوى بالمسيرة المسلحة إلى سورية. ثم الهجوم الذي عقب ذاك على القوات العسكرية العراقية. وقد وصفت هناك أيضاً (أي في «الكتاب الأزرق»).

الثالث: هل خرقت الحكومة العراقية ضمانات الأقليات؟

إني أترك للمجلس الجواب على ذاك بعد سماعه ما سأقوله الآن:

في المقام الأول: إن السبب في أن يفرض الآشوريون أنفسهم كمشكلة ليس لأنهم مسيحيون في الحكومة العراقية المسلمة.

إني أرغب في التعرض لهذه النقطة بكل ما تتحمله من تفاسير.

هناك آلاف من المسيحيين غير المسلحين، لا ينتمون إلى الاتحاد القبائلي الآشوري، فضلاً عن بعض الآشوريين الذين كان العراق موطنهم الأصلي. هؤلاء كانوا يعيشون قروناً عديدة بين جيرانهم في عين الأنحاء التي صُوِّرت وكأنها كانت معرضة لهجوم وحشي.

وخلافاً لمئات قليلة من العائلات من السكان الأصليين فالآشوريون في العراق حالياً ليسوا أقلية عراقية أصلية. إنهم قدموا العراق كلاجئين ومهاجرين. واستقر بمرور الزمن عدد كبير منهم في الأرض، وقبلوا بالحالة. وأصبحوا مواطنين مخلصين للدولة. إلا أن آخرين لم يسلموا بأنهم مواطنون عراقيون يدينون للعراق بالولاء. بل ادعوا أنهم لاجئون لا وطن لهم. هذا العنصر غير المخلص كان أبداً يمثل خطراً. وطاعتهم

لبطريركهم - ومنصبه وراثي - كان عند سائر الآشوريين طبعاً غريزياً. وإن التحشد التهديدي في صيف العام أثبت كم كان من السهولة بمكان تأثير ذلك حتى على أولئك القانعين بعيشهم في أرضهم ليدفعهم إلى ركوب متن الشطط.

الآشوريون كمجموعة يؤلفون اتحاداً قبائلياً عظيماً وهو أقوى من أي اتحاد قبائلي كبير آخر في العراق بفضل عددهم. فبينهم ما يزيد عن ستة آلاف مقاتل جيد السلاح ببندقيات إنكليزية حديثة. ومعظمهم تلقى تدريباً عالياً في فنون الحرب نتيجة خدمة طويلة في قوات الليڤي الخاضعة للحكومة البريطانية. يقودهم حتى بعد تسريحهم ضباطهم الآشوريون السابقون المدربون. وكفاءتهم العسكرية كانت دوماً وبصورة متواصلة مصدر تبجح فيما ينشره عنهم أصدقاؤهم وتلقي ضوءاً يسترعي الاهتمام بخصوص سلوك بعض الآشوريين. تلك العريضة العجيبة جداً التي رفعها المدعو (ب. س. نيقولاس) مؤرخة في ١٨ من آب ١٩٣٣ وقد وزعتْ على أعضاء المجلس. ففيها يشار عموماً إلى القبائليين الآشوريين الذين يقودهم ضباط بريطانيون وآشوريون بعبارات «الجيش الآشوري» و«الجيش الحقيقي» و«يعيش حياةً مستقلة». حقاً إن العناصر غير الموالية كانت تعتبر نفسها بهذين التشكيلين معاً كأداة لطموحها السياسي.

لا تخطئ ملاحظة قراء «الكتاب الأزرق» حالة القلق الخطير الذي ساد كلّ المراسلات، بعد أن أعلنت العصبة عن قرارها. لقد بذلت الحكومة العراقية أقصى ما في وسعها لطمأنة الآشوريين، والتهيئة للقيام بمهمة الإسكان النهائي وكانت بوجه العقبات بل التحدي المسلح - تتحلى بالصبر وتتوخى الاعتدال اللذين كانا موضع انتقاد بعضهم واعتبارهما من مثيل الضعف. وبازدياد خطورة الوضع كانت احتمالات مخيفة حسبت السلطات المسؤولة كافة كل حساب بانطلاق رصاصةٍ واحدة. بقيت الحكومة خلال شهرين ونصف شهر تدبّ ببطء شديد جداً في حقل ألغام خطر. وفي الأول من شهر آب اتضح الأمر مثلما يستشف في ما في قعر الماء الزلال. احتشد حوالي ألف مسلح وعبر الحدود إلى سورية دونما حادث. الأغلبية، النواة الأكثر اندفاعاً وتهوراً من هذا الجمع، جردتهم سلطات الانتداب الفرنسي من أسلحتهم تطبيقاً على ما يبدو لما تفرضه المعاهدة من أحكام. وأبقي للأعداد القليلة أسلحتها ولم تكن قوية. فبدا وكأن خطر سيلان الدماء قد زال. وكان من المقرر أن يسمح للرجال الذين خرجوا بالعودة إلى العراق بعد أن يسلموا سلاحهم. إن شعور الحكومة بانفراج الأزمة يعكسه البيان الذي أعدته في الأول من شهر آب معلنة زوال الخطر. أنا لا أريد في هذه الجلسة

الضرب على نغمة ناشزة لكن، وإنصافاً لهذا البلد الذي قيل من السيّئ عنه الكثير وما زال يقال - أشعر بأني مرغم على تذكير المجلس بأن الانفجار ما كان سيقع لو لم يحصل هذا الحادث المشؤوم وهو إعادة السلاح إلى أتباع (ياقو) الأمر الذي جعل هجوم يومي ٤ و٥ من شهر آب ممكناً.

ولو عقد للهجوم المباغت في الديره بون النجاح - كما قدره له - فلا شك في أن الآثار ستكون رهيبة. إذ ذاك سيلحق بـ(ياقو) بقية رفاقه وسيزحفون بقوةٍ تعدادها ألف بندقية لاقتطاع جزءٍ يستقلون فيه وليحققوا به أحلامهم كما كانوا قد استعدوا لذلك مثلها في الواقع. وعندئذ ستزول السلطة الحكومية الكابحة في كل شمال العراق من الوجود ويعم صراع قتّال عنصري وديني الطابع. أنا متأكد بأن أعضاء المجلس متفقون على أن تلك هي صورة تختلف اختلافاً بيّناً عن الصورة التي تقرن عادة بمصطلح «أقلية».

بعد قتال الديره بون الذي استغرق يوماً وليلةً انفرط عقد هذه القوة إلى مجموعات عدة. وذكرت التقارير أن نحواً من ألفٍ تمكنوا من خرق النطاق الذي ضربه الجيش، وراحوا يتحركون شمالاً للالتحاق بالعصابات الصغيرة الكثيرة العدد من الآشوريين الباقين الذين كانوا - كما علم - قد تهيأوا للانضمام إلى (ياقو) ولذلك كان هناك كل سبب معقول للخوف من قيام وضع خطير إلى أقصى حدود الخطر أكيد لا شبهة فيه لو نجح العصاة في التحشد ما بين دهوك والعمادية.

إن التاريخ القريب يبرهن على أنه قلما خرجت بلاد من أحوال كهذه بريئةً إزاء أحوال يستطيع فيها الضباط العسكريون (حتى أولئك الذين تحلوا باحتياطي كبير من الحكمة ويقظة الضمير) أن يتخذوا إزاء أزمة مفاجئة إجراءات يحكم عليها فيما بعد بأنها إجراءات قاسية لا يمكن تبريرها. والتحقيقات التي قامت بها الحكومة العراقية الآن أظهرت بأنه عند اشتداد المعركة، وعندما تصاعد شعور الغضب من شدة وقع الإهانة، عندما انتشر نبأ استسلام فيشخابور الكاذب، وعند وقوع أولى عند وصول تقارير لم يكن لها أثر من الصحة على كلٍ، بخصوص إحراق وتشويه جثث رفاقهم، وفي خلال عملية المطاردة والتعقيب التالية، سلكت وحدات من الجيش سبيل قسوةٍ لا يمكن تبريرها بأية حال. وفيما بين الثامن من شهر آب والثاني عشر منه، انتهز بعض الجماعات من رجال القبائل فرصة غيبة مؤقتة للإدارة فقامت بنهب عددٍ من القرى التي تركها شاغلوها. وكان مقدراً أن ينكب أناس أبرياء.

إنّ الحكومة العراقية لا تريد التستر على الأعمال الجرمية التي ارتكبت وهي

تستنكرها بإخلاص وحرارة لا تقلّ عن الحكومات الممثلة في المجلس. وقد تم حشد كل ما أمكن حشده من قوات الشرطة بغية إعادة الأمن والنظام. وقد جرى دون تأخير وكما سبق وأعلم المجلس للقيام بأفضل وجه بتعويض المنكوبين وللعناية بمن لا يملكون ما يقيمون به أودهم وبضمنهم أولئك الذين أجرموا. إن الحكومة العراقية عازمةٌ على أن لا تبقي شيئاً إلاّ عملته لضمان عدم تكرار تلك الأحداث المؤسفة.

إن التجاوزات الجرمية التي ارتكبتها قبائل آشورية معينة ضدّ الأكراد في العام ١٩١٩ عندما جرت محاولة إعادتهم. قد استغلت إلى حد الاقدام على حملات سلب وهتك الأعراض وإلى حوادث الشغب في مدينة الموصل في ١٩٢٣ وحوادث كركوك في ١٩٢٤ عندما فقدت السيطرة على سريتين من قوات الليفي ففتك أفرادهما بخمسين من أهل المدينة وبينهم نساء وأطفال فهذه خلفت ذكريات مرة. إن الطموح اللادستوري للزعماء غير الموالين قد سبق وأقلق الطبقات الواعية سياسياً. هؤلاء الزعماء لم يخفوا قطّ نفرتهم مما نعتوه بالحكومة العراقية المسلمة. وظلوا يحاولون جهدهم زرع بذور الشك في عقول الآشوريين عموماً.

إن استقرار الآشوريين في الأرض - نظراً إلى هذه الأوضاع - كان أبداً من أكبر الصعاب. الحكومة تدّعي أنها فعلت كل ما في مقدورها للتغلب على تلك الصعاب إلاّ أن جهودها لم تثمر ولقد خلقت الأحداث المأساوية في شهر آب الماضي وضعاً لا يمكن إصلاحيه محلياً. وهذا هو الواقع الذي يجب أن يواجه لها. إن الثقة المتبادلة التي حاولت الحكومة جهدها - خلقها لا وجود لها - ولو أن الآشوريين غير الموالين سيبقون في العراق فعندئذ ستكون الحكومة العراقية مضطرة إلى إبقاء قوات كبيرة في الشمال لحفظ الأمن والنظام وان الآشوريين الذين أصابهم ضر من جراء الأحداث الأخيرة، لا يستطيعون هم أيضاً العيش بسلام مع جيرانهم بعد ما حصل، إذ سيسود شعور بعدم الاطمئنان خليق بأن يسري إلى أقليات أخرى وقد تنجم حوادث نتيجة سوء التفاهم وزوال الثقة المتبادلة. ما من شك في وقوع حوادث كهذه وستظل الأوضاع الراهنة مصدراً لانشغال بال مستمر لكل من العصبة والحكومة العراقية.

والحكومة العراقية تشعر الآن بضرورة العودة إلى الخيار الثاني الذي ارتآه المجلس بالذات في قراره. ولقد توصلت إلى هذه النتيجة بشعور عميق من الخيبة. فمعظم الآشوريين وبسبب روح المثابرة فيهم، وخبرتهم في شؤون الزراعة لو أصدقوا النصيحة وبزعماء غير هؤلاء الزعماء، لتألف منهم أنفع وأفضل عنصر بين سكان شمال العراق.

إن طردهم المأساوي من وطنهم في الجبال، والمظان المتخلفة من مصيرهم هذا، تبدو وكأنها تغلق باب كل محاولة لتوطينهم في هذه البقاع أو في بقاعٍ قريبة من وطنهم. وكل هذا أنالهم عطفاً واسع الرحاب.

هناك شيء واحد نعجز عن القيام به. وهو أن نجد لهم أرضاً فهذا الأمر منوط بعصبة الأمم وهي القادرة عليه وإليها نتقدم برجائنا.

(بعد الانتهاء من إلقاء كلمته عقبه مقرر المجلس مسيو دي مادارياگا M. De Madariaga مندوب المكسيك وشرح خلاصة لتقرير لجنة الأقليات وهو لا يخرج عن التوصية بإيجاد بلاد أخرى للذين يرغبون في مغادرة العراق، معدداً وشارحاً حجج الطرفين باختصار ومبدياً أسفه الحوادث)

وأعقبه مندوب المملكة المتحدة (السر جون سيمون) فتكلم قائلاً:

قبل زمن وجيز، في كانون الأول ١٩٣٢ كان المجلس قد أولى اهتماماً كبيراً لدراسة مشكلة الآشوريين في العراق وتبنى قراراً أيد فيه المقترحات التي عرضتها الحكومة العراقية حول إسكانهم. ولقد كان مصدر خيبة عظيمة أن وقعت في غضون هذه الفترة القصيرة من الزمن من الأحداث ما بات ضرورياً أن تدرج هذه المشكلة ثانيةً في جدول الأعمال.

المسألة كما تبدو الآن وكما واضح من الوثائق المعروضة أمام المجلس هي ذت طابع معقد للغاية. وقد يثير بعض تفاصيلها نقاشاً حاداً متضارباً جداً.

إن الجميع يشعر بالامتنان من «المقرر» للأسلوب المحكم الذي عرض فيه القضية من اوجهها الجوهرية.

لا جدال بأنه وفي مجرى الأحداث التي وقعت خلال شهر آب الماضي في شمال العراق - أن فريقاً من الأهالي الآشوريين قد لقي معاملة تستحق ما يمكن من الإدانة. وقد أقر ممثل العراق بهذه من فوق المنبر علناً بحضور الجميع مستنكراً ارتكاب الأعمال الإجرامية.

صحيح أن الوثائق المعروضة على المجلس تشير إلى أن عناصر هامة من الآشوريين وقفت قبل هذه الحوادث موقفاً خاطئاً بالمرة إزاء الحكومة العراقية وتصرفت بشكل يدعو إلى التأنيب والاستهجان. لكن وفي عين الوقت لا يمكن أن تعتبر مبرراً للفظائع التي ارتكبت.

ومهما يكن من أمر فإن توزيع الملام هو عمل عقيم غير مجدٍ والواجب الأساس المفروض على المجلس هو أن يحصر اهتمامه بالمستقبل لا بالماضي، ساعياً وراء تسوية دائمة كريمة للمشاركة التي تمتاز على حد تعبير المقرر بصفات استثنائية، لذلك وبالنيابة عن الحكومة التي يمثلها (بريطانيا) فهو يرحب بوجهة النظر الشاملة التي اعتمدها المقرر للوصول إلى حل بناء. إن المجلس كان في قراره المتخذ في شهر كانون الأول الماضي، قد درس جميع الاعتبارات دراسة كاملة. ورسا على أفضل التدابير الممكنة من أجل آشوريي العراق. لكن يبدو من الوثائق المعروضة أن عدداً كبيراً من الآشوريين لا يرغبون في البقاء في العراق وفق تلك التدابير. ولذلك فهو يدعم بشدة اقتراح قيام المجلس بتأليف لجنة من خمسة من أعضاء أو ستة تكون أولى مهماتها التأمل، أو إذا كان ممكناً فوضع مشروع مفصل لتوطين أولئك الآشوريين الذين يريدون ترك العراق إلى أي موضع آخر. وإن الحكومة العراقية وفق ما علم المجلس من مندوبها قبل برهة تدعم هذا الاقتراح وإنها ستشارك بسخاء في ذلك من موارد عراقية تخصص لهذا الغرض. وهو واثق كذلك، ولو أن تدابير كافية يمكن اتخاذها لتحقيق خطة إسكان كهذه فإن المجلس سيجد حلاً راسخاً مكيناً سعيداً لواحد من أشد الصعاب تعقيداً واجهها.

تلاه مسيو پول بونكمور (مندوب فرنسا)

قال: إنه يرغب في إعلان موافقته المطلقة على النتائج وكل الملاحظات القيمة التي وردت في التقرير.

إن فرنسا بواقع الانتداب الذي عهد به إليها تقوم بالإشراف على إدارة بلادٍ مجاورة للعراق. وقد عانت الزخم المباشر للأحداث المؤلمة للغاية التي ادت إلى المناقشات الحالية وهي أحداث تمثل المتاعب الناجمة عن التعقيد العنصري والديني في هذه الأنحاء لكل من أهاليها ولأولئك الذين يتولون شؤونهم وفق شروط الانتداب وأن رأيه هو عين رأي ممثل المملكة المتحدة. فهو كمثله لا ينظر إلى الماضي بل يشخص إلى المستقبل فحسب.

وهو بهذه المناسبة يقدم تهنئته الحارة للمقرر مسيو دي مادرياگا لمعالجته المشكلة من شتى جوانبها، ولأنه لم يتردد في إيجاد حلول لأولئك الذين لا يريدون البقاء في العراق - وفقاً لتلك التقاليد التي تقلد العصبة شرفاً عظيماً. ولقد سبق لها أن أنجزت عملاً رائعاً للاجئين، وستفعل أكثر من هذا أيضاً. إن (مسيو دي مادرياگا) كان مصيباً

كل الإصابة في التعامل مع هذه الأصقاع النائية من عين المنطق.

وأما بخصوص فرنسا- وكما ذكر مسيو پول بونكمور قبل قليل - فبالنظر إلى الوضع المعقد الذي جعلها تواجه هذه الصولة المباشرة من الأحداث كان عليها أن تقبل بضع مئات من الكلداشوريين في الأراضي السورية وهي مستعدة للمضي في هذا السبيل ضمن إطار المشروع العام للإسكان الذي سيتم رسمه بإشراف العصبة وإثر المحادثات التي باشرتها الحكومة العراقية بخصوص نقل عائلات أولئك الذين لجأوا إلى سورية، ضمن التسوية المالية المتفق عليها.

في الوقت عينه، وخشيةً من رفع الآمال عالية في ما لايمكن تحقيقه، فهو يرغب في القول إن قابلية الاستيعاب السورية تحكمها الظروف الجغرافية والمالية والسياسية التي يجب أن تضعها الحكومة الفرنسية موضع اعتبار بحسب مسؤوليتها عن الأراضي التي هي تحت الانتداب.

ولذلك يسعده ان يجد في تقرير مسيو مادرياگا الفكرة القائلة بأن اللجنة التي ستتولى مهمة دراسة إمكانات توطين الكلداشوريين الذين يريدون مغادرة العراق - يجب أن لا تقصر تحقيقاتها على البلاد المتاخمة للعراق. فكلما كان المجال الجغرافي للتحقيقات أوسع كلما كانت الفرصة أكبر لإيجاد حلٍ مرضٍ، لاسيما عند فريق يملك مستعمرات متفرقة في كلتا القارتين.

إن إعلان الحكومة العراقية- الذي كان موضع تقدير المجلس الكبير - عن استعدادها للمساهمة المالية - أي مساهمة أخرى في مغادرة أولئك الذين لا يجدون أنفسهم متمثلين في العراق لأسباب خاصة يرتأونها إنما هو عمل يكسب تلك الحكومة شرفاً عظيماً وسيسهل بدون شك على المجلس مهمته كثيراً.

إنه ونظراً لهذا واثق بأن العصبة ستبذل أقصى مجهودها لإيجاد حل موفق للخطوط التي رسمتها نتائج التقرير. وستقوم فرنسا من جانبها بتقديم كل مساعدة ممكنة.

(اختتم المحصر بتبني قرار اللجنة دون توجيه نوع من إدانة أو لوم بل الأمر بإجراء تحقيق حول الأحداث التي وردت تفاصيلها في مذكرتي البطريرك الآشوري)

خطاب مزاحم الأمين الپاچچي
الممثل الدائم للعراق في عصبة الأمم

(بتاريخ ١٣ من تموز ١٩٣٥[1] عندما كانت قضية الآشوريين تبحث أمام اللجنة السداسية التي شكلت لهذا الغرض)

أيها السادة:

إن العراق قرر زيادة مساهمته في مشروع إسكان الآشوريين بنسبة ٢٥٪ بعد زيارة رئيس اللجنة السداسية لبغداد، وقبل أن أتطرق إلى المشروع والمساهمة المالية المطلوبة من العراق، أودّ أن أشير باختصار إلى وضع الآشوريين في العراق.

---

(١) النص منقول من كتاب [مزاحم الپاچچي: سيرة سياسية] بقلم ابنة الدكتور عدنان الپاچچي (ص١٩٤). عينُ لهذا المنصب في ٤ من تشرين الأول ١٩٣٤ وبقي فيه حتى أواخر العام ١٩٣٥. على عهد حكومة علي جودت الأيوبي. وتوفي في سويسرا في العام ١٩٨٢، وقد أناف على التسعين بعام واحد.

تحاشيت ما أمكنني الاستناد إلى ما تركه رجال الحكم العراقيون من مذكرات وانطباعات عن أدوارٍ خاصة لهم في الأحداث السياسية. وعن آراء لهم في غيرهم من الساسة. وتكوّن عندي مع الزمن وطول التجربة قناعة في تحيز أكثريتهم عند وجود فرصة لأحدهم ترفع من شأن ذاته تقلل من شأن غيره «تسديداً لدين قديم» أو لموجدة يضطغنها له، أو بغية تبرئة نفسه ولا تجد أحداً منهم يلوم نفسه على حماقة صدرت منه أو يعلن ندمه على خطأ في حكم أو إجراء صدر عنه. وإن لم يكن هناك بد من الإقرار بخطأ سياسي ما فأنت تراه يحاول أن يبعد نفسه عنه ويلقيه على الآخرين، فكيف يمكن الاعتماد على هذه المذكرات؟

ويزداد شكي وتبرد حماستي في الرجوع إليها. إنه واقع مؤسف فهذه المذكرات يكتب معظمها وينشر عندما يكون معظم أو كل من ورد ذكره فيها قد طواه الموت أو أنه لسبب غير هذا لا يستطيع الدفاع عن نفسه أو النفي أو التكذيب.

وفضلاً عن هذا، فقد لاحظت أن أكثريتهم لا تحفل بإيراد التاريخ والتثبت من التفاصيل بالرجوع إلى الوثائق والأسانيد. وإنما يعتمدون على ذاكرتهم وكثيراً ما خانتهم في إيراد الوقائع (خدمة للحقيقة والتاريخ كما يقولون). وأصحابنا على كلٍ لا يكتبون لهذه الغاية رغم ادعائهم وبالصدق والتجرد مما تجده عند معظم الغربيين الذين لا يخجلون ولا يترددون من اعترافهم بقصورهم إن وجد. إن أصحابنا يكتبون بقصد تبرئة أنفسهم، أو لتبرير عمل شيء أتوه أو شاركوا فيه.

يعلم أعضاء اللجنة أن الآشوريين دخلوا العراق من تركيا خلال الحرب[٢] وبعد الحرب مباشرة كلاجئين وقد كان العراق كريماً في غاية الكرم باستقبالهم وعمل كل ما في وسعه للتخفيف من مصاعبهم فأعطاهم الأراضي والمال وتسهيلات أخرى. ولكن وللأسف فإن كل الجهود التي بذلها لم تقابل إلاّ بالجحود وقام الآشوريون بأعمال تضرّ بمصلحة العراق. وقد أصر الآشوريون على البقاء كلاجئين وهم سيغادرون العراق الآن بهذه الصفة. وبالرغم من الموقف العدائي فإنّ العراق وافق على المساهمة بمبلغ ضخم قد يكون فوق طاقته لمساعدتهم في مغادرة العراق.

والآن سأتطرق إلى المشروع والمساهمة في تحقيقه. إن العراق لا علاقة له مطلقاً بأي مشروع قد ينفذ في بلد آخر ولذا لا يجوز الطلب من العراق الدخول في مفاوضات حول هذه المشاريع والأموال المطلوبة لتنفيذها. إن العراق وافق على المساهمة بمبلغ محدود لمساعدة الآشوريين لمغادرة البلاد ولا علاقة لذلك بمشاريع الإسكان. إن الشيء الوحيد الذي يهم العراق هو محل إسكان الآشوريين. وتجنباً لأية مشاكل واضطرابات في المستقبل للعراق ولعصبة الأمم فإن العراق قد اعترض بشدة على إسكان الآشوريين قرب الحدود العراقية. أما الآن بما أن اللجنة قررت نهائياً أن يكون الإسكان في منطقة «لاذقية - غرب» ليس لديّ ما أقوله في هذا الشأن. أما فيما يتعلق بمساهمة العراق المالية فأود أن أشير إلى بيان ممثل العراق في عصبة الأمم في الرابع عشر من تشرين أول (الأول) باستعداد العراق للمساهمة في نطاق إمكانياته المالية لمساعدة الآشوريين وهم في طريق مغادرة العراق.

كان المعروف وقتئذ أن المساهمة لن تتجاوز المائة ألف پاون سترليني ومنذ ذلك

---

(٢) لا أرى مغالطةً أكثر سماجةً واعتداء على الحقيقة من إطلاق صفة اللاجئين على الآشوريين، وهي الصفة التي اعتاد السياسيون العراقيون نعتهم بها في كل مناسبة، لاسيما حين يتخذونها للتدليل على الكرم والشهامة التي عوملوا بها. الآشوريون بالمفهوم القانوني والواقعي هم مواطنون خلصاء عراقيون فهذا الإقليم الذي أطلق البريطانيون عليه اسم العراق كان ما بعد نهاية الحرب بأكثر من سنة جزءاً من الإمبرطورية العثمانية. وولاية الموصل منه حيث سكن الآشوريون بقيت حتى العام ١٩٢٥ جزءاً منفصلاً عن العراق وهم إذ ذاك كالعرب والأرمن والكرد والترك وغيرهم يحملون الجنسية العثمانية التي تجعل كل جزء من الإمبراطورية وطناً لهم يجيز لهم حق الانتقال أينما يشاؤون. ثم انهم بموجب قانون الجنسية العراقية الذي صدر في العام ١٩٢٤ عراقيون كالعرب والكرد والترك والأرمن وغيرهم. (م)

الوقت صرفت الحكومة ما بين ٤٠ و٥٠ الف باون، ووافقت على المساهمة بمبلغ ٢٥٠٠٠ باون إضافية وأن تتحمل نفقات الانتقال حتى الحدود. وهكذا فإن العراق لم ينفذ تعهده فحسب بل ضاعف مساهمته.

حاول سعادة رئيس اللجنة خلال وجوده في العراق إقناع الحكومة بزيادة تبرعها إلى مبلغ ٢٠٠٠٠٠ باون ولا شك أنه يدرك الصعوبات الكبيرة التي أجبرت الحكومة العراقية على عدم تحقيق رغبته هذه. وإنا نرجو ألاّ نسمع مرةً أخرى بطلب لزيادة المساهمة الضخمة التي وافق عليها العراق، ولكن فهمت الآن ان اللجنة ستوجه نداء آخر للحكومة العراقية بمضاعفة مساهمتها. أرجو أن تسمحوا لي بأن أقول بكل احترام إن هذا الموقف من قبل اللجنة كان غير متوقع نظراً للمباحثات والمخابرات التي جرت بين رئيس اللجنة والحكومة العراقية. إن اللجنة حرة بطبيعة الحال في أن تعمل ما تشاء، ولكن أرى من واجبي أن أحذر اللجنة ألاّ تمني نفسها بآمال لا يمكن تحقيقها. فإن مبلغ ١٢٥٠٠٠ ألف باون هو اقصى ما يمكن للعراق دفعه. ومن المستحيل ومن الخطر بمكان أن تذهب أية حكومة عراقية إلى ابعد من هذا. وعليّ أن أذكر أن طلب اللجنة سيلقى نفس الجواب الذي اضطرت الحكومة العراقية إعطاءه إلى رئيس اللجنة في مناسبات مختلفة.

أما فيما يتعلق بفكرة جعل المساهمة كقرضٍ يسدد وفق شروط خاصة فإني أرجو أن تعامل مساهمة الحكومة العراقية كمساهمات الدول الأخرى.

يتناول السيد موسى الشابندر[1] بصدد بحث المسألة الآشورية في مجلس عصبة الأمم دوره فيها من خلال مذكرات مسلسلة نشرتها جريدة القدس العربي الصادرة في لندن ولا سيما في العدد ١٢٤٦ المؤرخ في ١٩ من أيار ١٩٩٣. وها هو ما دوّنه بالحرف الواحد:

«أكتوبر: ياسين باشا رئيساً للوفد وحضر أيضاً نوري باشا ومعه يوسف الگيلاني وجميل السلام. وأتى المستر أدموندس كمستشار وكان (صباح) ابن نوري السعيد أيضاً بين القادمين وصرنا نشتغل. وبما أن كثرة الملاحين تغرق السفينة فصرنا نجد صعوبة في الأعمال.

وأتى يوم الحساب أمام مجلس العصبة وكنا خائفين من مهاجمة الفرنسيين أكثر من أي شيء آخر وأعددنا تقريراً مطولاً بالإنكليزية ليقرأه ياسين باشا أمام المجلس واتصلنا بمن يلزم من الوفود أصحاب الصحف وشرحنا لهم ما يجب شرحه. ذهبنا كلنا ذلك اليوم إلى مجلس العصبة وعندما حلّ الوقت ودعي ممثل العراق قام ياسين باشا وأخذ مكانه على طاولة المجلس فتكلم أولاً الممثل البريطاني السر جون سايمن. فوجه انتقاداً مراً للحكومة العراقية وأشار

---

(١) كان فيما يبدو عضواً في الوفد العراقي الدائم لعصبة الأمم إذذاك. وهو عين تلك الشخصية التي أسندت إليها حكومة رشيد عالي الگيلاني (حكومة الدفاع الوطني: ١٩٤١)، منصب وزارة الخارجية. وقد هرب مع أعضاء الحكومة الآخرين. ثم عاد وحوكم أمام المجلس العرفي العسكري وسجن، لنجده بعد مرور ثلاثة عشر عاماً وزيراً للخارجية في الحكومة التي ألّفها الدكتور فاضل الجمالي ١٩٥٤ ووزيراً للخارجية في حكومة نوري السعيد (في عين السنة) وهي الحكومة التي عقدت حلف المعاهدة المركزية. وجدنا توقيع موسى الشابندر على الوثيقة التي كانت في صف الزعماء الذين حاربوا لإلغاء مثلها في العام ١٩٤١ وربما جاء به نوري السعيد وزيراً لهذا الغرض، أي ليثبت مدى تمسك خصومه العقائديين بآرائهم السياسية عندما يلوّح لهم بمنصب وزاري، وتلك من عادة نوري السعيد في تعرية خصومه الضعاف النفوس، والمستعدين لإعلان الندم والاعتذار.

إلى سوء تدبيرها الذي ادى إلى سفك الدماء وقتل الأبرياء. وكان ياسين الهاشمي يسمع وهو ساكت وبعد أن انتهى السر جون من كلامه أعطى الكلام إلى ممثل العراق فأخرج الباشا أوراقه وصار يتلوها بصوت منخفض وبشكل مرتبك فكان أشبه بتلميذ في الامتحان منه برئيس وفدٍ مدافع. فهذا ياسين القوي البارع المتكلم ما جرى له! ربما للغة الإنكليزية أثر في هذا. لكن ظهر أن ياسين لم يكن فارساً لمثل هذه الميادين الدولية وإن كان من فرسان المجالس النيابية في بغداد ومن الأبطال النافذين فيها فجعفر پاشا ونوري پاشا ورستم حيدر وتوفيق السويدي كانوا أليق منه في هذه الناحية. ولما انتهى ياسين من كلامه طلب (المسيو بارتو) وزير خارجية فرنسا الكلام.

فقلت في قلبي «يا حافظ يا ستار!» ولكن كان سرورنا عندما سمعنا ممثل فرنسا يستعمل كلمات رقيقة حول العراق وأنه يشكر الحكومة العراقية، لاستعدادها للاشتراك بالمساعدة المالية اللازمة لتهجير الآشوريين من العراق. فشعرنا بارتياح كبير لكلام المسيو بارتو في الوقت الذي كانت فيه الصحف الفرنسية أكثر من غيرها تهويشاً وترويعاً لنا فإننا الآن نجد ممثل فرنسا من أطيب الممثلين كلاماً وأكثرهم مجاملة. تلك صفحة من دواليب السياسة!

وانتهى مجلس العصبة بالموافقة على تأسيس لجنة لدرس قضية الهجرة وإرسال ممثل إلى العراق ليتعاون مع الحكومة العراقية في الأمور المتعلقة بذلك. ولما تركنا المجلس كان ياسين پاشا لم يزل تحت تأثير «الزفة» التي أكلها. فكان أصفر اللون متألماً ولم يتغد ذلك اليوم. وصرت أفكر أما كان أجدر وأنفع للعراق أن يطلب هو في بادئ الأمر من عصبة الأمم إرسال لجنة أو ممثل ليدرس الوضع حسبما اقترحت في حينه؟ ذلك الاقتراح الذي لامني عليه الپاشا بأنه لا يتناسب مع شرف العراق؟ فالپاشا بنفسه يسمع الآن اللوم والعتاب القارص ويوافق على إرسال الممثل ويعد بدفع مبالغ كبيرة لهجرة الآشوريين. هل هذا يتناسب مع شرف العراق؟ ولكن مصيبة هؤلاء الپاشاوات أنهم يعتقدون بأنهم أساطين علوم الأولين والآخرين».

هذا ما ذكره الشابندر عن وقائع المجلس. ومركز اهتمامي هنا ليس في تسفيه أو موافقة على رأيه في «الپاشوات» وهو رأي شخصي ليس من حق أحد المداخلة فيه.

لكن مصدر عجبي هو ذاكرة الشابندر القوية جداً التي لم تخنه في تصوير وضع

الپاشا المزري بعد إلقائه الخطاب، واصفرار لونه وامتناعه عن تناول غدائه في ذلك اليوم بالذات. في حين خانته في أمور أخطر وأهم بكثير من حالة الپاشا الهاشمي فهو لا يتذكر مثلاً أيضاً أن الوفد العراقي كان يضم فضلاً عن نوري السعيد وجميل السلام - مستشار الداخلية (كيناهان كورونواليس) ومعاونه (سي. جي. أدموندس) ويوسف الگيلاني مدير الدائرة الغربية في وزارة الخارجية. ولم يكن الشابندر عضواً فيه.

بعد محاولات كثيرة وفقت في الحصول على مصورة لمحضر تلك الجلسة وسائر ملحقاتها ووثائقها من أرشيفات عصبة الأمم في جنيف. ونقلت إلى العربية بترجمة دقيقة وبتسلسل مرقم الصفحات ما يجده القارئ. وأستطيع أن أجزم بأن ما عزا الشابندر إلى نفسه من المشاركة في إعداد كلمة الهاشمي بقوله «وأعددنا تقريراً مطولاً بالإنگليزية». لا ظل له من الحقيقة فالأسلوب اللغوي المحكم والتعابير الإنگليزية الدقيقة والصياغة بصورة عامة تؤيد ما أشيع حوله وما أنزل في حينه منزلة المسلمات وهو أن مستشار الداخلية ومعاونه على الخصوص هما اللذان انفردا بكتابة الخطاب. وكيف لا يتعثر الهاشمي ويتلجلج أثناء إلقائه وهو لا يملك من هذه اللغة حظ طالب الثانوية العراقية منها، مستعيناً بما يعرفه من الألمانية والفرنسية وهو قليل جداً.

والشابندر الذي لا ندري كم كان حظه من الإنگليزية - بدل مذكرته التي دوّنها - ومنها النموذج الذي اقتبسناه كم كان حظه من لغته العربية الأم زهيداً بأسلوبه الركيك، الحافل بالأخطاء الصرفية والبلاغية.

* * *

كان هناك تنسيق سابق بين الوفود العراقية والفرنسية لخنق المطلب الأساسي وهو فتح باب تحقيق عن الجرائم التي ارتكبها الجيش العراقي بإرسال لجنة تقصي الحقائق وقد حصل اتفاق مسبق بين الأطراف المعنية على حصر الموضوع بإجلاء الآشوريين عن العراق تم القرار على هذا قبل إلقاء كلمة الهاشمي وتعقيب السر جون سيمون(٢)

---

(٢) كان السر جون السبروك سيمون John Alsebrook Simon (١٨٧٣-١٩٥٤) وزيراً للخارجية البريطانية بين عامي ١٩٣١ و١٩٣٥. وقد عرف بأنه ورئيسه چمبرلين من أشد المدافعين عن سياسة مهادنة ألمانيا الهتلرية ومصانعها. وأنه مثل دوراً رئيساً في اتفاق ميونخ ذائع الصيت وواحداً من الساسة البارزين الذين حولوا عصبة الأمم إلى أداة طيعة في يد الدول الكبرى وكانوا سبباً في موتها.

وپول بونكور[٣]. وكل ما حصل في الجلسة هو مجرد مشهد من مشاهد تمثيلية مخجلة طويلة الفصول، بدأت بالقضية الآشورية مروراً باجتياح منشوريا وغزو الحبشة والتدخل النازي - الفاشي في الحرب الأهلية الإسبانية. وانتهاء ومباركة العدوان الهتلري على دول أوروپا الوسطى ثم الحرب، ثم موت العصبة.

على أن صوتاً رائعاً ارتفع خارج أبهاء العصبة، لفضح هذه المؤامرة على شعبٍ صغير. هو صوت السر أرنولد توينبي اشهر مؤرخي العصر آنذاك. وهو المؤرخ الذي يستشهد بأحكامه الصائبة كل الكتاب والمؤرخين العرب عادة.

ففي كتابه الموسوم «عرض للشؤون الدولية»[٤]. وردت هذه الفقرة حول المسألة الآشورية:

«حزمت الحكومة البريطانية أمرها بسرعة وفي الواقع لا أن تكتفي بعدم التدخل بأي شكل كان في أمور العراق الداخلية، بل لمساعدته ليبدو أن البريطانيين كانوا قد ارسوا على هذا القرار ببواعث ودوافع لا تمتّ بأي صلة إلى قلقٍ من احتمال وقوع مذابح أخرى للآشوريين ولغيرهم من الأقليات المسيحية في لواء (ولاية) الموصل. فكل رجال الأعمال البريطانيين الواسعي النفوذ، فضلاً عن الحكومة البريطانية نفسها، ذوو مصالح في العراق وكلاهما يهتم كثيراً بالمحافظة عليها وسلامتها. الحكومة البريطانية تحرص على سلامة قواعدها الجوية في الأراضي العراقية وعلى بقائها لأنها حلقات في سلسلة الطريق العسكرية والتجارية التي تبدأ من بريطانيا وتنتهي بالهند وأستراليا. وشركة النفط العراقية تريد التمتع بما يدر عليها الامتياز الذي فازت به من الحكومة العراقية.

في القرن التاسع عشر، كانت أمثال هذه الاعتبارات ترفع الحكومة البريطانية إلى اهتبال الفرصة التي تتيحها (مذبحة سميل) لاتخاذ سياسة معاكسة لسياسة العام ١٩٢٩، أو ربما لسياسة العام ١٩٢٠ فنقوم فوراً بضم العراق إلى الإمبراطورية البريطانية. إلاّ أن هذا الشكل من الإمپريالية يتطلب قوة

---

(٣) وجوزيف پول بونكور (١٨٧٣-١٩٧٢) كان وزيراً للخارجية الفرنسية في العام ١٩٣٥ وكذلك كان أيام الحرب العظمى الثانية وهو عضو في مجلس الشيوخ الفرنسي حتى سقوط فرنسا.

(٤) Summary of the International Affairs ط. أكسفورد ١٩٣٤. ص٦٦.

عسكرية. وفي العام ١٩٣٣ لم تكن هذه القوة في متناول يدها لأن الناخب البريطاني ودافع الضريبة ما عادا يجدان أي مجدٍ أو عزة أو مباهاة في ممارسة السلطان السياسي على بلاد الشرق. والناخب دافع الضريبة لم يسكت عن طلب الحكومة البريطانية الاضطلاع بمسؤولية الانتداب على العراق إلا بافتراضٍ ضمني، بأن تلك المسؤولية ستنتهي بأقرب فرصة ممكنة. وأنها لن تورط ناخبي الحكومة في الوقت ذاته بأية تبعات عسكرية أو سياسية أو مالية».

فأين هذا القول من حديث «الشابندر»!؟

نص البرقية التي بعثت بها وزارة الخارجية العراقية إلى عصبة الأمم في العشرين من آب ١٩٣٣ حول أحداث آب

(من اركيف عصبة الأمم)

الأمين العام

عصبة الأمم- جنيف

إلحاقاً ببرقيتنا المؤرخة في السادس من آب ١٩٣٣

العصيان المسلح الذي قام به أنصار مار شمعون بهدف تدمير قواتنا العسكرية ثم المباشرة في مذبحة عامة للمواطنين العراقيين المسالمين، قد تم سحقه خلال أسبوع واحد من بدايته نتيجة الإجراءات الحازمة التي اتخذتها الحكومة في أثناء العمليات. لم تقع قضية اعتداء أو ارتكاب أي عمل قمعي واحد لا من جانب القوات النظامية ولا من جانب القوات غير النظامية التي جندتها الحكومة مؤخراً، ضد القرى أو السكان. ولم يقع ضحايا من الرجال أو النساء أو الأطفال. كلا الجانبين كان هناك ضحايا قاصرة على العصاة والقوات الحكومية. العصاة قاموا بالتمثيل بأجساد القتلى والجرحى وأحرقوا جثث الضباط وقتلوا عدداً من النساء والأطفال.

الأغلبية الساحقة من الآشوريين ساندت الحكومة ضد العصاة من أتباع مار شمعون وقدموا مساعدة فعالة بالتطوع في الشرطة والمساهمة في حفظ النظام ضمن مناطقهم وهناك حوالي (٧٠٠) منهم ما زالوا يخدمون في القوات الحكومية بإخلاص.

وقعت حوادث سرقات في القرى التابعة للعصاة وغيرها من تلك التي التحق سكانها بالعصابات الخارجة على القانون بعد أن غادرتها عائلاتهم التي التجأت إلى أقرب المقرات الحكومية. اتخذت الحكومة خطوات فورية لوقف هذه الأعمال. المنهوبات استردت وأعيد معظمها إلى أصحابه.

صرفت الحكومة تعويضات عن الكميات القليلة من المنهوبات التي تعذرت

استعادتها. قتل اثنان من الناهبين أثناء المطاردة وتجري التحقيقات الفضائية بحق من ألقي القبض عليهم.

أقيمت مخافر شرطة جديدة في القرى المهجورة لإشاعة الثقة والطمأنينة في نفوس سكانها وتشجيعهم على العودة اليها. شكلت لجنة إغاثة بمعرفة خبير الإسكان (ميجر تومسن) لتغذية وإيواء المشردين أو لإعادتهم إلى بيوتهم.

التحقيقات جارية بخصوص المحرضين والمسؤولين عن العصيان المسلح وقادتهم. وتقوم الحكومة بالتحقيق في المزاعم من التجاوزات وأعمال الخرق اللاقانونية.

الحكومة تحتج بشدة على الدعايات المضللة التي تباشرها جهات معينة لغرض إعطاء صورة مغايرة للواقع، وبقصد إخفاء الحقائق والإساءة إلى سمعة العراق.

الأمن مستتب. الجنود عادوا إلى مقراتهم الأصلية.

سيتم إعداد تقرير مفصل في الوقت المناسب.

رقم البرقية: ٧٨٥٩

وزارة الخارجية

تصريحات الملك فيصل حول مذابح آب
لصحيفة الديلي ميل اللندنية

(نشرت في العدد المؤرخ في ٥ ايلول ١٩٣٣)

الملك فيصل غاضب جداً.
إنكار مطلق لأنباء المذابح.
«أنا عائد إلى العراق»

حديث خاص للديلي ميل

الملك فيصل في أشد حالة من الغضب بسبب أنباء المذابح الآشورية في العراق. وهو يدافع بحرارة عن الإجراءات التي اتخذتها حكومته على الحدود. جاء ذلك في حديث خاص له في (برن) حيث كان الملك يتلقى العلاج.

قال مصارحاً: لا مذابح هناك.

ورفض التحدث عن تنازله وذكر أنه سيعود إلى بغداد بعد إكمال علاجه وربما سيكون هذا بعد شهر واحد.

عائد بعد شفائه

من مراسلنا الخاص (برن: الاثنين)

عبّر لي الملك فيصل في هذه الليلة عن أسفه لتصاعد روح النقمة والعداء له ولبلاده على أثر الأنباء الأخيرة حول اشتباكات الحدود مع الآشوريين.

وفيما كان الملك يتحدث اليّ، لمحت شقيقه ملك الحجاز السابق (علي) الذي يقيم هناك أيضاً للعلاج - وهو يذرع صالون الفندق غدوة ورواحاً بثيابه الشرقية الرائعة. أما الملك فيصل فقد كان يرتدي بذلة أوروبية عادية.

أوامر قاضية

قال جلالته بحدة وبعبارات تخللتها ضربات شديدة من يده على الطاولة:

«لم تقدم الحكومة العراقية إلا بما كانت ستقدم عليه أية حكومة متمدنة تحترم القانون وتحرص على النظام بالقضاء على محاولة أقلية صغيرة من المتمردين للإطاحة بالنظام والسلطة»

ثم واصل القول وقد ازداد غيظاً:

«عار على أولئك الذين يتحدثون عن مجازر. لم يقع اعتداء على امرأة واحدة. وهناك سبعمائة آشوري في سلك الشرطة العراقية، هؤلاء فضلاً عن مائة آخرين طلبوا السماح لهم بقتال الآشوريين العصاة.

أريد التأكيد تأكيداً قاطعاً أنه لا تعصب ثمة إزاء الآشوريين في العراق. ويخالجني أعمق الأسف لما وقع، إلا أن هذه الفئة القليلة من الآشوريين الألف والخمسمائة لم تقنع بأي شيء نستطيع تقديمه لها.

يستفظع المرء التفكير في كيفية تصديق الأوروبيين كل هذه الحكايات حول ما زعموا عن اضطهادنا الأقليات. كل الأقليات العراقية عاشت معاً راضية مطمئنة خلال السنين الألفين الماضية. الكلدان (طائفة مسيحية) راضون وبطريركهم موضع احترام الجميع.

اطلاب الاستقلال

«بمتابعة مشروعنا للاسكان، عرضنا على الآشوريين أراضي خصبة إلا أن المتمردين رفضوها. فما يريدون هو الاستقلال السياسي وهذا يعني خراب بقية البلاد»

ثم صاح قائلاً:

«من واجبنا حماية الأقليات. إني لأتساءل ماذا ستقول الدول لو فشلنا في سحق التمرد؟»

سألته: قيل إن مشاعر جلالتك نحو بريطانيا قد تغيرت منذ نال العراق استقلاله.

فأجاب الملك بلهجة قاطعة:

«الحكومة البريطانية تعلم كل شيء بهذا الخصوص. لا شك في أن جهات ذات مصالح ذاتية حاولت تعكير صفو علاقات الصداقة فيما بيننا. لكن بوسعي القول بأقوى ما يمكن تأكيده أن سياستنا هي تطوير علاقتنا مع بريطانيا خطوة بعد خطوة لتكون على أوثق شكل».

عودة وشيكة

اكفهر وجه الملك عند العودة إلى موضوع الآشوريين وقال:

«هم عندي أشبه بطفلٍ عاقّ أبى إلا اختيار طريق السوء غير عابئ بنصائح أبويه».

ثم وعندما استأذنته بالانصراف صرح جلالته بأنه بالتأكيد لن يبقى مدة طويلة بعد تماثله للشفاء. وقد لا تتعدى إقامته الشهر الواحد، وأنه بعد إتمام علاجه السنوي الذي يتلقاه عن طبيب مختص مشهور هنا، سيقضي عطلة قصيرة في منتجع صيفي سويسري آخر ويعود بعدها إلى بغداد.

كان نوري پاشا وزير الخارجية العراقي أكثر استنكاراً لما دعاه بـ«حملة تشهير». وتساءل لماذا لم ترتفع العقائر احتجاجاً على الإجراءات القمعية التي اتخذتها بلاد مجاورة على نطاق أوسع بكثير ضد قبائلها الثائرة؟[1]

---

(١) قارن بين هذا التصريح وبين برقيات الملك التى أرسلها إلى الحكومة العراقية من أوروپا وتجدها في موضع آخر.

لا شك في أن نوري السعيد هنا يعرّض بكل من تركيا وإيران، وبالسلطات المنتدبة في سوريا، للإجراءات القمعية الوحشية التى اتخذتها الحكومتان الأوليان بحق القبائل الكردية. وكذلك بثورة جبل الدروز بقيادة آل الأطرش في سوريا التى قمعتها قوات الاحتلال الفرنسية.

شهود عيان حول مذابح دهوك وبيخير ومجزرة سميل

[من ملفات عصبة الأمم - تُرجمت عن الفرنسية]
- المحفظة رقم ٥٥٦- ١٩٣٣-

(١) شهادة [يوشيا دنخا ومالك إسماعيل] من عشيرة تياري العليا

بعد أن تركنا قرية (ديانا) وهي من قرى (راواندوز) وكانت مقر الليفي الآثوري لمدة أربع سنوات ونصف السنة، وبسبب نقل الليفي من تلك المنطقة، فقد انتقلت أسرتنا إلى قرية (سميل) واتخذناها مقر سكنى لنا منذ ثلاثة أشهر.

في الثلاثين من شهر تموز الماضي جاءني عريف مخفر شرطة سميل وقال لي إن قائمقام دهوك واقف في عرض الطريق وهو يطلب حضورك أمامه. فذهبتُ إلى القائمقام وسلمت عليه فقال لي:

- لديك مهلة يوم واحد تستعد خلاله للسفر إلى الموصل نهار الغد. أو سأربطك بكفالة شخص ضامن تقبل به الحكومة بمبلغ ألف دينار، وإلا فإني سأعتقلك وأودعك السجن لمدة سبع سنوات.

فأجبت: الأمر أمرك يا (بگ) ولكني أرغب في معرفة السبب.

فقال: أنت من العصاة الذين يقومون بأعمال ضد الحكومة. وسوف أخبرك بالأسباب عندما أعود من (فيشخابور).

وكان في طريقه إليها.

تركت (سميل) وقصدت الموصل إطاعة لأمره، وبقيت فيها وفي أثناء مكوثي وصلتني رسالة من عمةٍ لي تقطن في قرية (كوري كاڤانه) من قرى دهوك، تذكر فيها بأنها مريضة وتريد مني المجيء لنقلها إلى مستشفى الموصل. في السابع من شهر آب ذهبت إلى (كوري كاڤانه) وعند وصولي وجدت ثلاثة من المسلحين الآشوريين يحيط بهم حوالي أربعين مسلحاً كردياً كانوا يريدون تجريد الآشوريين الثلاثة من سلاحهم. فسألتهم عن السبب فقالوا:

- إن الحكومة بلغتنا الأوامر بوجوب قتل كل من نعثر عليه في القرية وقد وضعت

جائزة قدرها دينار واحد لكل من يأتي برأس آشوري علاوة على بندقية وأن هؤلاء الخنازير لا يريدون تسليمنا بندقياتهم، وإذا أطلقتم النار علينا فسنطلقه عليكم.

حسماً للجدال ولاجتناب المصادمة وافقنا على أن نذهب معهم إلى مخفر شرطة (كوري كافانه) ومن هناك توجهنا إلى دهوك بحراسة اثنين من الشرطة وأربعة من الأكراد.

وفي دهوك وضعت القيود في أيدينا.

في يوم الأربعاء الموافق للتاسع من آب حوالي الظهر ضمت إلينا في الموقف مجموعة أخرى تعدادها أحد عشر آثورياً. وبحدود الساعة السادسة مساءً أوثق هؤلاء بالحبال وكان بينهم رجل دين يدعى (قاشا ساده). ثم أقبلت مجموعة من الجنود العراقيين يرتدون بزات زرقاء ونقلوهم في سيارات مصفحة إلى وادي زاخو وهناك قتلوهم.

وفي العاشر من آب جيء بمجموعة آثورية أخرى تتألف من ثمانية رجال ولم يكن بينهم رجل دين كما في المجموعة التي ذكرتها قبلاً. وفي حدود الساعة الرابعة مساءً ربطوهم بالحبال كما فعلوا بالسابقين وأخذوهم إلى موضع قريب من قرية (مَعَلثايْ) وقتلوهم هناك.

وفي عين اليوم وفي الساعة السادسة أقبل الجنود ذوو البزات الزرقاء وشدوا هؤلاء الثمانية بالحبال مع سبعة آخرين كانوا موجودين قبلاً وبينهم شخص آخر رجل دين يدعى (قاشا شموئيل) وأركبوهم في سيارة مسلحة أخذتهم خارج دهوك - وهناك قتلوهم.

وفي نهار الأحد الموافق للثالث عشر من آب جاء مفوض (ربما معاون) شرطة إلى السجن صباحاً وأعلن لجميع الأحياء الباقين «إن دورهم قد حان وعليهم أن يستعدوا للإعدام». إلا أن الجنود لم يأتوا في مساء ذلك اليوم.

وفي يوم الاثنين الموافق للرابع عشر من آب جاؤوا إلى السجن بكاهن اسمه (قاشا اثنائيل) وظننا أن القرار بإعدامنا لم يؤجل لأنه لم يأت من أجل مرافقتنا إلى ساحة الإعدام كما قالوا لنا [هنا يوجد سطر في النص مطموس لا يمكن أن يقرأ] وعلمنا أن أحد الوزراء جاء لأخذنا إلى الخارج فقال لهم القائمقام إنّ الإعدامات قد توقفت.

بقينا في دهوك حتى نهار الأربعاء الموافق للسادس عشر من شهر آب. وفي صباح اليوم التالي نقلنا إلى الموصل وأطلق المتصرف سراحنا. وبقي (قاشا اثنائيل) في سجن

دهوك. وبعد مدة طويلة علمتُ أنه عُذّب كثيراً بسبب كتابة رسالة إلى (ياقو اسماعيل) يشرح فيها المعاملة السيئة التي يتعرض لها الآثوريون على يد السلطات الحكومية. وقد فهمتُ أن إلقاء القبض عليه كان بتهمة ارتكابه جريمة الخيانة العظمى ضد الدولة. وقد جيء به إلى الموصل مخفوراً ولم أعرف شيئاً عن مصيره لأني انتقلت إلى بغداد.

في يوم ١٧ من آب وهو يوم إطلاق سراحي غادرت الموصل عائداً إلى دهوك وفي الطريق شاهدت جثثاً من المجموعات الثلاث التي جيء بها إلى سجن دهوك ممن ذكرتهم قبلاً. شاهدت جثث المجموعة الأولى في ظاهر بساتين دهوك على بعد ستة ياردات من الطريق العام. ورأيت جثث المجموعة الثانية بالقرب من جسر (آلوكه) من جهة النهر على يمين الجسر. وشاهدت جثث المجموعة الثالثة ملقاة في موضوع يقع بين قريتي (آلوكة) و(فايده) على بعد عشر ياردات من الطريق العام.

(٢) شهادة [ڤكتوريا يوخنان]
(وهي صبية من عشيرة الديز تبلغ الثالثة عشرة من العمر)

كنتُ في اليوم الثالث عشر من آب في قرية (بادي) التابعة لقضاء دهوك. في ذلك اليوم جاء القرية حوالي أربعين من رجال الشرطة والأكراد الذين كانوا يرتدون أزياء الشرطة ودخلوا المنازل واحداً بعد الآخر واعتقلوا الرجال جميعاً. شاهدت بعينيّ هاتين قيامهم باختيار أربعة من شباب القرية وصرعوهم بالرصاص فوراً. ثم أخذوا البقية إلى (الملاّ) في مسجد القرية، وكانوا رجالاً كبار العمر وسألوهم في المسجد: هل يريدون اعتناق الدين الإسلامي؟ فقال أولهم كلاّ لا أريد. فهجم عليه أحد رجال الشرطة وطرحه أرضاً بضربة من أخمص بندقيته ثم أطلق الرصاص عليه وهو ملقى على الأرض وقتله. ثم أخذوا يطرحون السؤال عينه على الآخرين الذين أدركهم الخوف من أن يحلّ بهم ما حَلّ بالأوّل فلم يستطيعوا أن يقولوا «كلاّ».

بعد هذا كتبت الشرطة أسماءهم وسلمتها للملاّ في (بادي). ثم أخذتهم للصلاة في المسجد وإلى چايخانة (مقهى) القرية فيما بعد.

مكثت الشرطة خمس ساعات في القرية. وفي أثناء ذلك أرسلوا بطلب بغال واعتبروها غنائم من الآشوريين.

وفي العصر ألقوا القبض على مجموعة من الفتيات وساقوهنّ إلى قرية (كوزو) وأرسلوا بقية الآشوريين إلى دهوك أثناء النهار.

بقيت في (بادي) خمسة أيام بعد هذا وفي اليوم السادس هرّبني شرطي آشوري منها ونقلني إلى الموصل.

(٣) شهادة امرأة آشورية
عن مصير (رابي أرمنتا) وغيره

في الحادي عشر من آب ١٩٣٣ كنت أسكن في دار الإرسالية الأمريكية بدهوك. رأيت شابين آشوريين من عشيرة الديز أحدهما يسمى (بابا دمختان) والثاني يدعى (كمبول دبيث شماشا) ولي معرفة شخصية بهما. كانا مكبلين بقيد واحدٍ وبحراسة خمسة من أفراد الشرطة وهم يتجهون بهما نحو القشلة (دار القائمقامية) وما مرت خمس دقائق حتى سمعت دوّي ثلاث إطلاقات نارية وبعدها بقليل رأيت رجال الشرطة الخمسة يعودون من حيث جاؤوا وبيد أحدهم الأصفاد الحديدية.

وفي اليوم الثاني - الثاني عشر من آب - قصدت منزل قاشا (شموئيل أرمنتا) لأبلغه بمصير الشابين فوجدت في المنزل اثنين من أفراد الشرطة كانوا قد جاؤوا ليأخذوه إلى القائمقام. وقد تزود القاشا قبل ذهابه بمبلغ عشرة دنانير قائلاً إنه قد يكون في حاجة إليها. ما إن اقتيد الكاهن من منزله إلى الخارج حتى بدأ الشرطيان ينهالان عليه بالضرب وبركل الأرجل، الأمر الذي دفعني أنا وأطفاله إلى اللحاق بهما حيث كانا يقودانه إلى دار (القشلة) ولما بلغناها رأينا القاشا يوضع في سيارة انطلقت به فلم يعد بوسعنا إلاّ أن نتوجه إلى القائمقام وأخذنا نتوسل به قائلين:

- لخاطر الله رأفةً بنا.

ولم يسعنا حبس دموعنا وتوجهت امرأة الكاهن إلى القائمقام قائلة:

- أيها القائمقام لماذا تفعل بزوجي هذا؟ ماذا أصنع بأولادي؟

وانهمرت دموعها أمام القائمقام الذي أجابها بقوله:

- لا تخشي شيئاً. كل ما في الأمر أني أرسل زوجك إلى الموصل.

لكنها ظلت تبكي وتولول وعندئذ قال القائمقام للشرطة:

- أبعدوا هذه الكلبة عنّي.

فقام اثنان من الشرطة بجرّها بعيداً.

بعد أن ذهبوا بالقاشا ما لبثت ان شاهدت عدداً من رجال الشرطة قد جلبوا بسيارة آشورياً آخر من عشيرة الديز ورأيت الدم يسيل من جرحٍ أحدثته رصاصة.

سحبوا الجريح إلى أمام (القشلة) فأطلق صرخةً وتوسلّ بالشرطة أن يأخذوه إلى طبيب. ثم خرج القائمقام وشاهد الجريح فأمر الشرطة رغم ذلك بأن يذهبوا به قائلاً بحدة:

- أبعدوا هذا الكلب من هنا.

فحمله اثنان من يديه ورجليه وسارا به إلى ضفة النهر الذي كان يبعد عن القشلة حوالي مائة وخمسين متراً وتركاه هناك.

في تلك الأثناء تجمع أمام (القشلة) حشد من المسلمين يمتعون أنظارهم بهذا المنظر. واسم الجريح هو (ايشو گليانا).

في أثناء ما كان يجري أمامي وبينما كنت وعائلة قاشا (شموئيل) نهمّ بترك المكان إذ شاهدنا نهاية المنظر. إذ أقبلت سيارة بآشوريين آخرين لا أعرفهم ثم اتجهت إلى ناحية قنطرة الجسر وكانوا بحراسة أربعة من الشرطة. مرت السيارة من وراء مكان يعرف باسم [مزار مار دالا] متوجهة إلى تل (مار دالا) ورأينا الشرطة يترجلون وينزلون منها (قاشا شموئيل) ثم يجردونه من ثيابه الدينية ويدفعون به إلى ما وراء التلّ. ولم نلبث أن سمعنا دوي الرصاص. ثم رأينا رجال الشرطة يعودون إلى (القشلة) وحدهم.

بعد هذا عدت ادراجي إلى دار الإرسالية الأمريكية وعادت عائلة القاشا إلى منزلها.

بقيت بعد هذا ثلاثة أيام في دهوك ثم نقلت إلى معسكر اللاجئين في الموصل.

(٤) شهادة [مريم]
(امرأة نائب العريف (داود جندو) - من مرتبات الليڤي)

أنا زوج (داود جندو) من عشيرة تياري العليا. ومحلّ سكناي قرية (سميل) أذكر أنه في يوم الثلاثاء الموافق للثامن من آب ١٩٣٣، جاءت وحدة عسكرية كبيرة من الجيش العراقي قادمة من (زاخو) إلى (سميل) وقامت بجمع البندقيات والعتاد من الآشوريين الموجودين. وبعد بضع ساعات قامت عين الوحدة بإعادة البندقيات إلى أصحابها لكنها احتفظت بالعتاد.

وفي اليوم التالي الأربعاء جاء كل الرجال الآشوريين مع عائلاتهم من القرى القريبة من (سميل) والتجأوا بمحلّ قريب من مخفر شرطة القرية. وفي عين ذلك اليوم جاء القائمقام برفقة الجنود العراقيين مع سيارات مسلحة وقام بجمع كل البندقيات والأسلحة التي يمتلكها هؤلاء ثم قفل راجعاً إلى دهوك.

وقبل عودته طلب إحضار كل من [القاشا ساده] من عشيرة (لؤون) والريّس (تيلو) من عشيرة (باز) وآخر يدعى (بَدلَ) من قرية (كوهر بكلي) واعتقلهم وأخذهم معه إلى دهوك بالسيارات المسلّحة. وعند وصولهم إلى قرية آلوكه القريبة من سميل تمّ قتلهم رمياً بالرصاص بأمر القائمقام ويوجد شهود عيان يؤكدون رؤيتهم الجثث الثلاث. وكانت جثة القاشا بصورة خاصة قد شوهت تشويهاً فظيعاً إذ قطعت أعضاؤه التناسلية وحشرت في فمه وكان الرأس مفصولاً عن الجسد مما يحمل على الاعتقاد بأنه قتل بحزّ رقبته.

في نهار الخميس الموافق للعاشر من آب، جاءت المسلحات وهي ملأى بالجنود من ناحية دهوك، واعتقلوا شخصين من عشيرة (آلباق) وشخصاً واحداً من عشيرة (توديز). إن واحداً من الشخصين المنتسبين إلى عشيرة (الباق) كان يسكن في قرية (منصورية) وثانيهما يسكن في قرية (خرابكلي) وقد جاء إلى قرية (سميل) في ذلك

اليوم عينه، أما الشخص الثالث من عشيرة الديز فهو من أهالي (سميل) أصلاً. وضعوا الثلاثة في السيارة المسلحة وانطلقوا بهم باتجاه زاخو. وقد تابعناهم من فوق أسطح المنازل ولم تبتعد المسلحات كثيراً فقد وقفت وشاهدنا الجنود يذبحون الثلاثة بالسلاّح الأبيض. رأيت ذلك بأمّ عيني عندما سقطوا على الأرض جثثاً هامدة. وتم العثور على جثثهم فيما بعد.

وفي نهار الجمعة الموافق للحادي عشر من آب أخرجنا رجال الشرطة من المخفر حيث كنا مجتمعين وهم يؤكدون لنا أنه ليس ثم ما يخشى منه على حياتنا وأن بمقدورنا ترك المخفر والعودة إلى القرية للسكن في المنازل بكل أمان. لكن ما إن هممنا بترك المخفر حتى شاهدنا القرية كلها مطوقة بالمسلحات كما شاهدنا جنوداً من وحدات اخرى تابعة للجيش مقبلين من ناحية قصبة زاخو وأصبحت كل واحدة منا تخشى على حياتها وشاع الفزع في نفوس الجميع الذين في القرية وترك بعض منهم منازله وبالأخص جماعة عشيرة الباز ولجأ إلى منزل [ريّس كوريل] البازي الذي عُرف بأنه كان موالياً للحكومة العراقية وكان يفاخر متبجحاً بقوله إن كل من يدخل منزله هو آمن ولا خوف عليه. وكان قد رفع على صارية منزله علماً ابيض علامة الطاعة والاستسلام وقد تسلّم من رئيس عشيرته (مالك خمو البازي) رسالةً يطمئنه فيها ويؤكد له بألاّ يخشى كلّ أنصاره مكروهاً لأنهم بقوا موالين للحكومة وأن كلّ من يلجأ إلى (سميل) فهو في أمان. وقد لجأ إلى منزل (ريّس كوريل) اثنان وثمانون شخصاً وبضمنهم العائلات من البازيين ومن عشائر أخرى.

في مبدأ الأمر وجه الجنود نار رشاشاتهم وبندقياتهم إلى المنازل واحداً بعد الآخر، ثم اقتحموا المنازل بحملةٍ واحدة وقتلوا كل من بقي حياً.

لما شاهد الجنود كثرة الذين لجأوا إلى منزل (گوريل) قربوا أحد الرشاشات منه وسددوا إلى وسطه وفتحوا عليه ناراً مخيفة ومن قتل هو (گوريل) وابنه اللذان خرجا لمقابلة الجنود.

كانت آخر حملة للجنود هي توجيه نيرانهم إلى النوافذ والأبواب وكل منفذ يظهر منه أشخاص آخرون وهكذا قضوا على جميع من كان في ذلك المنزل.

بعد هذا بقي الجنود في القرية من أجل البحث عن الأحياء والبندقيات.

وعند المساء دخلوا المنازل التي كان فيها النساء والأطفال ودخلوا المخفر ووجدوا بين النساء حوالي مائة رجل وصبي وهم عزل لا يملكون سلاحاً يدافعون به عن أنفسهم

ويعض الرجال كان قد لبس ثياب النساء وقد تم اكتشافهم من قبل الشرطة والجنود فسحبوا إلى الخارج وقتلوا جميعاً وذلك بعد أن فحصوا النساء وكلّ الأشخاص الآخرين فحصاً دقيقاً أي من الذين كانوا يرتدون ثياب النساء.

لم ينج أي ذكر من الذكور إلاّ من لم يتجاوز سنّه السادسة أو نحوها ومن بين الرجال الذين تزيوا بزي النساء وجدوا رجل دين يدعى (قاشا شموئيل)[1] وقد اكتشف وجوده آمر المخفر الشرطي. وكانوا قد أنشأوا هذا المخفر للحماية من الاعتداءات. رأيت عريف المخفرْ هذا ينهال بالضرب على القسّ ويجرّه جراً إلى خارج المخفر كما شاهدت هذا العريف نفسه يضرب بالجدار ابني القس المذكور وعمرهما أربع سنوات وستّ، وكانا قد تعلقا بأبيهما وهما يبكيان ويصرخان أثناء ما كانوا يسحبون القسّ. وكان ثم كاهن آخر يدعى (قاشا أرسانس) اكتشفته الشرطة في منزل آخر فأخذوه أيضاً وقتلوا الاثنين بالقرب من المخفر مباشرة مقابل المنزل المعروف بمنزل (خوشيبا) وجزوا لحيتيهما ووضعوا الشعر في فم كل واحد منهما.

في نهارالأحد الموافق للثالث عشر من آب، جاءت ثلّة أخرى من الجيش العراقي من ناحية قصبة زاخو. وأخذ أفرادها يجمعون بسرعة كلّ جثث القتلى ويدفنونها. كانوا يكدسون معظمها في حفر احتفروها في أرض تلي منزل الشخص المدعو (يونان) حيث كان (كورييل البازي) يعيش سابقاً وقبل استقراره في (سميل) وكان (كورييل) هذا قد قتل مساء اليوم السابق مع كلّ أفراد عشيرة الباز الذين احتموا في بيته.

بوسعي أن أدلّ على كثير من الأماكن التي دفنت فيها الجثث من الحفر ومواضع تكديس القاذورات.

لا أستطيع إعطاء رقم دقيق لعدد القتلى في يوم الجمعة الموافق للحادي عشر من آب. لكنهم يبلغون المئات من رجال ونساء وأطفال. وبوسعي ذكر أسماء اثنتي عشرة امرأة أكثرهنّ قتل مع أطفالهن وإحدى هاته النسوة وتدعى (كتي) احتزّ الجنود رأسها ونزعوا عنها ثيابها وخلعوا أسنانها الذهبية. وقتل معظم الأولاد طعناً بالحراب وبعضهم كانوا يطرحونهم على صدور أمهاتهم ويقتلونهم رمياً بالرصاص.

في نهار السبت الموافق للثاني عشر من آب أقبلت خمس طائرات بريطانية وحوّمت حول الموقع ثم حطّت أربع طائرات منها على الأرض وبقيت الأخرى تحلق

---

(١) في النص: هو غير قاشا شموئيل الذي ورد ذكره في شهادةٍ سالفةٍ.

فوق قرية (سميل). لم يخرج واحد من الطيارين البريطانيين من الطائرات الأربع الجاثمة لذلك لم يكن بوسعهم مشاهدتنا ولم يكن بوسعنا الخروج وإظهار أنفسنا لهم لأن الشرطة منعتنا من الخروج وإلاّ لطلبنا منهم نقل جثث قتلانا من الرجال والنساء والأطفال الذين وضعوا في الحفر.

بعد أن فرغ الجنود من عملية القتل ومواراة الجثث دخل العرب البدو والأكراد قرية سميل وحملوا من الأمتعة كل ما أرادوا حمله. لم يبق غير الأطفال والنساء. والصغار معظمهم إناث لأنّ أكثرية الذكور منهم قتلوا. وبقينا محجوزين داخل المخفر تحت رقابةٍ شديدة ولم يسمح لأيّ منّا بالخروج لجلب الماء. ولم تقدم لنا الشرطة ماءً للشرب وبقينا على هذه الحالة يومين متتالين وقبل أن نترك المخفر سمح لنا في الثاني عشر من الشهر بالخروج وامتراء الماء للشرب والغسيل.

إن أفراد الشرطة مثل البدو العرب والأكراد، سلبونا كل ثيابنا وحلينا وتركونا ونحن في اشدّ حالات البؤس والرعب - وليس على معظم النسوة والأطفال أكثر من قميصٍ كانوا يرتدونه ليلاً ونهاراً.

بعد بضعة أيام نقلنا إلى (سميل) ومنها إلى (دهوك) ثم تمّ ترحيلنا إلى الموصل. أما أنا شخصياً فقد رحلت إلى (الهنيدي) حيث يوجد زوجي الذي هو من أفراد الليڤي.

(٥) شهادة [نيمو آبو]
(مقيمة في سميل منذ العام ١٩٢١)

في نهار الثلاثاء الموافق للثامن من آب ١٩٣٣ جمعت الشرطة كل الذين يقطنون بالقرب من سميل ليكونوا تحت حماية الحكومة وفي عين اليوم وفد إلى (سميل) عدد كبير من الجنود قادمين من جهة زاخو وجمعوا البندقيات وهذه أخذها القائمقام إلى (دهوك) وأخذ عند عودته ثلاثة من الآشوريين وهم (قاشا ساده) و(ريّس تيلو) البازي وشخص آخر. هؤلاء الثلاثة جرى قتلهم جميعاً في مكان ما من الطريق بالقرب من (دُلب). وقطع رأس (قاشا ساده) وقطّعت جثته أوصالاً.

وفي يوم الأربعاء نهب العرب أغنام الآشوريين وقتلوا ثمانية من الرعاة. وبعد ثلاثة أيام استدعت الشرطة ثلاثة من الرجال بحجة اصطحابهم للتفتيش عن الأغنام وعندما ابتعدوا بهم عن (سميل) بمسافةٍ فتك بهم الشرطة. ولا بُدّ وأن قتلهم تمّ طعناً بالحراب لأننا كنا نراقبهم فلم نسمع صوت العيارات النارية.

في نهار الجمعة أصدر عريف الشرطة أمراً بأن يذهب الجميع كلّ إلى منزله. وقال إنه لا يوجد أي محذور ولن يلحق بنا أذى. وفيما نحن في سبيلنا إذ رأينا الجنود العراقيين يدخلون (سميل) وقد طوقت القرية. وهرع معظم الرجال إلى منزل [گوريل البازي] وفي ظنهّم أنهم سيكونون هناك في مأمن. وعندئذ أعطى الضابط العراقي أمره بالبدء بالمذبحة وشرع الجنود بالرمي على بيت (گوريل) وقتلوا كلّ من كان فيه. ثم انتشروا بعدها في أنحاء القرية ودخلوا البيوت واحداً بعد آخر وقتلوا كلّ من وجدوه فيها من الرجال.

رأيت اثنين من ضباط الصف يأخذان امرأة إلى داخل أحد البيوت وعندما خرجت وهي ترتعد وتعول قالت لحماتها إنهما اغتصباها.

كثير من النسوة والأطفال لجأوا إلى المخفر ليكونوا بحماية الشرطة ولجأ معهم

ثلاثة من الكهنة وعشرون رجلاً كذلك - محاولين إخفاء أنفسهم بيننا. إلاّ أن نائب الچاويش أخبر الجنود عنهم. فجاء الجنود وأخذوا يبحثون عنهم وبعد عثورهم عليهم قتلوهم جميعاً. قتل بعض النسوة والأطفال أيضاً في أثناء جعل أنفسهم غطاءً لأزواجهن وآبائهم.

بنت في التاسعة من عمرها هربت إلى الكنيسة. كانت من عشيرة الباز. فعثر عليها الجنود وقتلوها. وأخذوا بعض الكتب المقدسة وأحرقوها مع جثة الفتاة.

في نهار السبت عاد بعض جنود الجيش العراقي إلى القرية وحاولوا طمر جثث القتلى التي كانت قد تركت في العراء. وكانوا يقومون بهذا بعجلة شديدة من حيث إن بعض الطائرات البريطانية كانت تحلق وتتذاك فوق سماء القرية. وفي أثناء الليل دخل عدد كبير من الكلاب إلى القرية، فقامت الشرطة بإعلام الحكومة بذلك فجاء حوالي مائة عامل من الموصل ودفنوا الجثث وأزالوا كل آثار الدماء.

بقينا في سميل حوالي خمسة أيام، وبعدها قلنا للشرطة بأننا لا نستطيع البقاء هنا بعد الآن بسبب الخوف والجوع وعندها نقل بعضنا إلى دهوك وبعضنا إلى الموصل.

في الموصل قام باستجوابنا كلّ من (مالك خمو) و(قاشا كينا) و(قاشا يوسف دقليتا) محاولين حملنا على القول بأن العرب والكرد هم الذين قاموا بعمليات القتل فشتمتُهم وقلتُ لهم:

- كيف تقول إن العشائر ذبحت أهلنا؟ في حين أن الجيش العراقي هو الذي قتلهم؟

(٦) شهادة أحد الموقوفين الذين كانوا سيعدمون في ١٤ آب ١٩٣٣

[عندما وصلت الأوامر من وزير الداخلية بوقف جميع اعمال القتل]

قبض على كثير من الآشوريين من قراهم وجاءت بهم الشرطة إلى دهوك وأودعوا السجن خشية التحاقهم بإخوانهم في سورية. وفي التاسع من آب، أخذوا تسعة من السجناء في سيارة مسلحة إلى (گلي زخو) وقتلوهم بصليات من الرشاشات.

وفي العاشر منه أخذوا مجموعة أخرى من السجن تتألف من تسعة أشخاص إلى معسكر الجيش في (آلوكه) وفي طريقهم عثروا على اثنين من الآشوريين وقتلوهم جميعاً.

وجيء بجريح آشوري من (بادي) فأمر مفوض الشرطة أفراده بأن يقذفوه للكلاب فحُمل وألقي بشدة على الأرض وأسلم روحه على الفور.

وفي الثاني عشر من آب أخذوا (قاشا دنخا) مع ثمانية آخرين من السجن وسلموهم إلى الجنود فقاموا بقتلهم.

وفي الثالث عشر منه أخذ قاشا (شموئيل) مع خمسة عشر آخرين من السجن وقتلوا فوق تل صغير قريبٍ من دهوك.

(٧) شهادة أخرى مؤرّخة في
١٧ من آب حول مجزرة سميل
[امرأة كتم اسمها لوجودها في العراق]

في الثامن من شهر آب بُلّغ سكان القرى المجاورة لقرية (سميل) من قبل الشرطة بأن يتركوا قراهم ويأتوا إلى سميل لحمايتهم من العرب والأكراد. فصدعوا بالأمر وهؤلاء القادمون هم من قرى: سيد زاري وماوانه وقصريزدين ومنصورية وچمي گوره وخراب كلي وداري وسرهوري وگربيني وبوسيري.

وفي اليوم التالي أمروا بتسليم أسلحتهم إذ قيل لهم لا خطر عليهم إذا سلموها لأنهم بحماية الحكومة. فتولّى [يونان البازي] مختار القرية في مخفر الشرطة بجمع الأسلحة من كل أولئك الذين يحملون شهادة الجنسية العراقية قائلاً إنهم سيكونون في مأمن تحت ظلّ العلم العراقي. وجلس اثنان وثمانون رجلاً من عشيرة الباز طوال النهار والليل حول مخفر الشرطة بعضهم مع زوجاتهم وأطفالهم.

في العاشر من آب الخميس أعادت الشرطة الأسلحة إلى أصحابها واحتفظت بالعتاد. ولكنها عادت فجمعتها ثانية بعد ظهر اليوم نفسه.

في اليوم الحادي عشر قام (نائب الجاويش) بفصل النسوة والأطفال دون سنّ العاشرة عن الرجال وأمروا هؤلاء الأخيرين بالتفرق في أبنية القرية. كان ذلك في الصباح الباكر ففي حدود السادسة صباحاً أنزل العلم العراقي من فوق المخفر وعلى أثر ذلك ظهر جنود من الجيش العراقي بقمصان زرقاء داكنة وهم يتقدمون إلى سميل من جهة طريق زاخو. وفي أثناء ذلك دخل القرية عدد من عرب شمّر وأكراد تابعين لمحمد آغا ومن السليڤاني. وقام الجنود بتطويق القرية وأقبل الضابط الآمر على المخفر بصحبة جنديين فخاطبه (گورييل شمعون) البازي بقوله:

- أنا مواطن عراقي وكل هؤلاء الآشوريين الحاضرين هم مواطنون عراقيون وإن

شئت أن تأخذني إلى قائمقام زاخو فسيثبت لك أننا مسجلون في دفاتر الحكومة.

وتظاهر الضابط بالموافقة وأخذه ونزل به إلى المنحدر وهناك أطلق عليه الجندي الثاني رصاصة من الخلف وأرداه قتيلاً. وكان هذا إشارة ببدء المذبحة فقد تراكض الجنود ذوو القمصان الزرقاء الداكنة إلى البيوت وفتكوا بكل طفل تزيد سنه عن العاشرة مع الرجال الباقين من الباز وعددهم واحد وثمانون.

حاولت ستٌّ من النسوة ستر أزواجهن بأجسامهن فقتلن أيضاً معهم ومع أطفالهن الستة. وكذلك قتل كل الآشوريين الآخرين في البيوت ولم تجدهم محاولتهم الفرار.

من القتلى الذين نعرفهم شخصياً ثلاثة عشر رجلاً من قرية (سيد زاري) واربعة عشر رجلاً من قرية (خراب كلي) واثنان من (ماوانه) وواحد من دهوك.

الأشخاص الذين لا نتمكن من تشخيصهم قد يتراوح عددهم بين المائتين والمائتين والخمسين وربما زاد العدد عن هذا.

وهناك ثلاث نساء معروفات شخصياً قتلن مع أطفالهن. واحدة منهن واسمها (خجي) زوج (هاويل) وكانت حبلى - شق رحمها وأتلف جنينها. كما كان بين القتلى أحد عشر قسيساً بينهم اثنان من الكاثوليك (الكلدان) قضي عليهم بعد تعذيبهم.

بعد الفتك بجميع الرجال قام الجنود بتشليحهم والاستيلاء على كل ما له قيمة وأجهزوا على المحتضرين الذين صرعهم رصاص الجنود. وفي ساعٍ متأخرة من الليل ساقوا الماشية أمامهم وتركوا القرية.

وبقيت جثث القتلى في العراء ليلتين ويومين دون أن تدفن، وفي اليوم الثالث عشر أقبل عمال وحفروا أربعة خنادق والقوا فيها الجثث.

في اليوم الرابع العشر كان الهدوء يخيم على سميل خلا عويل النساء العرايا الجائعات الفزعات وصراخ الأطفال. ثم جاء وزير الداخلية الذي كان في الموصل أثناء مذبحة (سميل) وبرفقته الكولونيل ستافورد المفتش الإداري في الموصل وشاهدوا ما حصل.

ثم أرسل من الموصل عمال متخصصون لإزالة آثار الدماء وتنظيف الموقع.

وفي اليوم السادس عشر نقلونا من سميل إلى الموصل وكنا حوالي أربعمائة امرأة ووضعونا في الخانات.

بعد وصول النساء إلى الموصل أرسل كاهنان آشوريان وهما (قاشا يوسف دقليتا) و(قاشا كينا) لأجل إقناعهن بأن لا يقلن إن الجنود العراقيين ارتكبوا القتول، ولكن ليشهدوا بأن العرب والأكراد هم الذين قتلوا ذويهن ونهبوا القرية وأن الجنود كانوا موجودين هناك للحماية[٢].

(٢) في ملف عصبة الأمم توجد شهادات خطية كثيرة حول المجازر التي حصلت بين ٥ آب و ١٤ منه وهذا الذي أثبتناه يمثل جانباً منها.